

الحكم العثماني في اليمن

١٨٧٢ - ١٩١٨

تأليف

د. فاروق عثمان أباطة



المكتبة الوطنية والمحفوظات العامة

١٩٨٦

الحكم العثماني في اليمن
(١٨٧٢ - ١٩١٨)

تقديم

للاستاذ الدكتور محمد محمود السروجي

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بجامعة الإسكندرية

لا شك أن المكتبة العربية في حاجة مطردة إلى المزيد من الكتب العلمية التي تعالج تاريخ العالم العربي وتطوره في العصر الحديث . وإذا كانت بعض البلدان العربية قد لقيت اهتماما أكبر من عدد من المفكرين والباحثين ، فإن اليمن لم يكن أحدهما . ولذا ظلت الحاجة ملحة إلى الدراسات العلمية التي تكشف جوانب تاريخ اليمن الحديث ، ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وهي فترة تحول هامة في تاريخ حياة الشعوب العربية بصفة عامة والشعب اليمني بصفة خاصة .

وقد عكف أحد مؤرخينا الشبان وهو الدكتور فاروق عثمان أباطة على دراسة تاريخ اليمن الحديث ، وبذل جهدا كبيرا موفقا في إعداد هذا البحث الذي اختار له عنوان «الحكم العثماني في اليمن من سنة ١٨٧٢ إلى سنة ١٩١٨» ونال به درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير ممتاز من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية في سنة ١٩٦٦ . وقد ساعدت بالمساهمة في الإشراف عليه أثناء إعداده لهذا البحث الذي يسعدني أيضا تقديمه اليوم لجمهور الدارسين والقراء .

وأهمية اختيار الباحث لموضوع البحث ترجع - في نظري - إلى اعتبارات عديدة :

أولا - أن اليمن يمثل أقصى ما وصل إليه المد العثماني في زحفه جنوبا لاحتواء

الشعوب العربية . فوجود العثمانيين في اليمن كان ضروريا لتدعيم سلطانهم فيما يليه شمالا .

ثانيا - أن بعد اليمن عن مركز السلطنة العثمانية يساعد اليمنيين على الخروج عن طاعة الدولة ، وهذا بدوره يشجع اخوانهم في شبه الجزيرة العربية على الثورة أيضا ضد الحكم العثماني ، فتدعيم الوجود التركي في اليمن يعمل على استقرار الأوضاع لصالح الأتراك في شبه الجزيرة العربية كلها خصوصا في الحجاز حيث الأماكن المقدسة التي تفتقوا إليها أفئدة المسلمين في كل أجزاء العالم ، وما يحظى به الأتراك العثمانيون من قوة روحية كبيرة نتيجة اشرافهم على تلك البقعة الشريفة .

ثالثا : أن العثمانيين حرصوا على تدعيم نفوذهم في البحر الاحمر ، خصوصا بعد استيلاء الانجليز على عدن في سنة ١٨٣٩ ، كما تطلع الفرنسيون والاطاليون الى ايجاد نقط ارتكاز لنفوذهم على مقربة من اليمن ، وفي مواجهته على الساحل الافريقي الشرقي .

رابعا - أنه مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر أخذت انجلترا تتحول عن سياستها التقليدية القديمة التي ظلت تنتهجها طوال الثلاثة الأرباع الأولى لهذا القرن ، ألا وهي سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية بما فيها اليمن ، الى سياسة تقسيم تلك الممتلكات . ومنذ ذلك الوقت أصبح الوجود البريطاني في عدن يشكل خطرا على اليمن ، ولا سيما وانها تقع على الطريق الامبراطوري المؤدى الى الهند وجنوب شرقي آسيا .

ويمكننا أن نقسم تاريخ اليمن في الفترة التي عالجها المؤلف فيما بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ الى أربع فترات مميزة توضح الجوانب الرئيسية لموضوع البحث .

الفترة الأولى :

وهي الفترة التي عبلت فيها الدولة العثمانية على استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن بعد أن نجحت بالتعاون مع بريطانيا في القضاء على قوة محمد علي وطرده من اليمن ، وساعدها على ذلك نجاحها في إعادة بناء جيشها من جديد على النظام الأوروبي الحديث . وبعد محاولات مريرة بدأت مع عام ١٨٤٩ تمكنت من استعادة اليمن في عام ١٨٧٢ .

الفترة الثانية :

وتتميز بمحاولة الدولة العثمانية تشديد قبضتها على البلدان العربية التي بقيت في حوزتها ولا سيما بعد هزيمتها في الحرب التركية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) ، وانتزاع معظم أجزاء البلقان من أيديها . وقد اتخذ السلطان عبد الحميد مختلف السبل في بسط سيطرته على اليمن ، فسخر حركة الجامعة الإسلامية لخدمة أهدافه في تدعيم نفوذ الدولة في المناطق العربية عن طريق الدين . وباسم الدين أيضا مد الخط الحديدي الذي ربط بلاد الشام بالحجاز تسهيلا للحجيج ، ولم يكن هذا في حقيقة الأمر الا لتأكيد السيادة والسيطرة التركية على المناطق العربية النائية . فازداد بذلك الخطر التركي على اليمن واقترب منه .

والى جانب سياسة الترغيب التي اتبعها السلطان عبد الحميد ، فقد انتهج سياسة الشدة والبطش في اخضاع اليمنيين للحكم التركي ، وقد استمرت تلك الفترة أكثر من ثلاثين عاما .

الفترة الثالثة :

وتبدأ بقيام ثورة الاتحاديين الأتراك في عام ١٩٠٨ و إعلان الدستور وعزل السلطان عبد الحميد . وإذا كانت عودة الدستور قد قوبلت بفرح عظيم في أنحاء الدولة العثمانية ، فان نتيجة الانتخابات قد خيبت آمال العرب . فالمجلس النيابي تسيطر عليه أغلبية تركية ، أما سائر العناصر الأخرى ومنها العرب فكانت غير ممثلة تمثيلا صحيحا في هذا المجلس ، فالمساواة التي نادى بها حكومة الاتحاديين كانت غير موجودة .

وفضلا عن ذلك فان الاتحاديين قد اتبعوا سياسة المركزية الشديدة ، وصنح الدولة بالصبغة التركية ، والعمل على اذابة كافة القوميات الخاضعة لحكمهم في القومية التركية . ففكرة ادماج القوميات التركية ، وخلق دولة قومية عثمانية لم تكن سهلة التنفيذ . وإذا كانت هذه الفكرة مقبولة في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر عند اعلان دستور سنة ١٨٧٦ ، فانها لم تعد كذلك في القرن العشرين . فنمو القوميات جعل العرب غير مستعدين للتضحية بقوميتهم في سبيل الأتراك .

ووجهت الحكومة التركية الجديدة بمشاكل خارجية متعددة لا قبل لها عليها . أولاها اعلان بلغاريا الاستقلال عن الدولة التركية ، ثم أعقب ذلك اقدام النمسا على ضم اقليمي البوسنة والهرسك اليها ، و اعلان كريت الانضمام الى اليونان .

وإذا يمنا وجهنا شطر العالم العربي نجد الأطماع الإيطالية ازاء ليبيا

تزداد وضوحا ، وخطر إيطاليا يزداد اقترابا منها . أما اليمنيون فيرفضون سياسة الحكومة التركية الجديدة ، وتتعاون القوى العربية في كل من اليمن وعسير لمواجهة الأتراك والتصدى لهم . وبدلا من أن تعمل الحكومة التركية على استرضائهم لتتفرغ للدول الأوروبية المتربصة بها ، فانها تسحب جزءا كبيرا من قواتها في ليبيا لتضرب الثورة في اليمن . فاضاعت بذلك ليبيا ، ولم تستفد من النصر المؤقت الذي أحرزته في اليمن .

الفترة الرابعة :

وتشمل فترة المهادنة بين اليمنيين والأتراك منذ عام ١٩١١ الى جلانهم نهائيا عن اليمن مع مطلع عام ١٩١٩ .

ولم يكن النزاع التركي اليمني في صالح أى منهما في وقت تعرضت فيه ليبيا للغزو الإيطالي . وادراكا لدقة الموقف يغلب اليمنيون النزعة الاسلامية على ما عداها فيعقدون هدنة مع الأتراك في عام ١٩١١ ليتيحوا فرصة التفرغ لمواجهة الخطر الإيطالي .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى ، وقف الامام يحيى منها موقف الحياد، فلم ينضم لأى من الفريقين المتحاربين حتى انتهت . وقد حاولت انجلترا في نهاية الحرب أن تبقى في ميناء الحديدة لكي تملأ الفراغ الذي سيتركه جلاء الأتراك عن البلاد وللضغط على الامام يحيى ليسلم لها ببعض الامتيازات قبل أن تجلوا قواتها عن الميناء ، ولكنها لم تفعلح .

ويخرج الأتراك العثمانيين يظهر اليمن الى حيز الوجود دولة عربية مستقلة في ظل حكم الامام يحيى . وكان من الممكن لو استغلت الامامة أهمية موقع اليمن الجغرافي وثرواته الطبيعية ، مع تطوير النظم الاصلاحية التي وضع الأتراك أساسها لقطع اليمن شوطا بعيدا في سبيل التقدم ، لا سيما وأنه من أوائل الدول العربية التي حصلت على استقلالها مبكرا عن شقيقاته العربيات . ولذا لم يستفد اليمن من استقلاله في عهد الامامة كثيرا .

هكذا كان « الحكم العثماني في اليمن من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٩١٨ » الذي يقدمه اليوم الدكتور فاروق عثمان أباطة في محاولة جادة لتقصي الحقائق . واني لأقدر له حق التقدير ما بذله من جهد مشكور في معالجة هذا الموضوع الذي كان يكتنفه الكثير من الغموض ، نظرا لقلة المراجع ، بل وندرته في بعض

الأحيان . كما انه رجع الى المصادر الصحيحة رجوعا حسنا . واستخدمها
استخدام انصاف وتعقل وأناة ، فجاء بحثه متسما بروح الاعتدال . وأرجو له
دوام التوفيق في خدمة التاريخ اليمني والعربي الحديث .

والله ولي التوفيق
الاسكندرية في ٧ يناير ١٩٧٥

محمد محمود السروجي

مقدمة المؤلف

يتناول هذا البحث دراسة موضوع الحكم العثماني في اليمن في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٢ و ١٩١٨ . وهي فترة تحول هامة في التاريخ اليمني الحديث أحاط بها الغموض وتضاربت عنها الآراء ، وإن بدا أثناءها كفاح شعب اليمن ونضاله واضحا جليا ضد حكم الأتراك العثمانيين الذين حاولوا أن يسيطروا على مقدراته ، وأثروا تأثيرا عميقا في نواحي حياته المختلفة .

وقد عالجت هذا الموضوع في رسالتي للماجستير التي أجازتها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية في سنة ١٩٦٦ . وكان اتجاها لهذه الدراسة ناتجا عن ملاحظتي لحاجة المكتبتين العربية والأجنبية للمؤلفات المنهجية الحديثة والأبحاث العلمية الجادة التي تسجل تاريخ اليمن وتتناول بالدراسة والبحث أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويشتمل البحث على ستة فصول أولها تمهيدي ، عرضت فيه المراحل المتتالية لتطور العلاقات العثمانية اليمنية منذ بدايتها حتى مطلع العصور الحديثة حتى قبيل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ . وكان لمصر دور فعال في هذه العلاقات أثناء تبعيتها هي الأخرى للسيادة العثمانية ، حتى تعاونت دولة العثمانيين مع بريطانيا لتصفية العلاقات المصرية اليمنية عندما شكلت خطرا على مصالح البريطانيين والعثمانيين على السواء .

وقد لعبت الامامة الزيدية دورا خطيرا في حياة الشعب اليمني . فعلى أساس نظريتها التي أوضحتها في الفصل الثاني قام حكم الأئمة الديني في اليمن ، كما أنها كانت سببا في إثارة الاضطرابات السياسية التي هددت لعودة العثمانيين اليه .

وقد اتجهت الدولة العثمانية نظرا للظروف القاسية التي واجهتها في منتصف القرن التاسع عشر الى استعادة سيطرتها الفعلية على الممالك التابعة لها اسما ومن بينها اليمن . ولهذا بذل العثمانيون نشاطا واسعا في تهامة والمخلاف السلجوقي وعسير بشمال اليمن منذ سنة ١٨٤٩ تمهيدا للسيطرة على صنعاء حتى حققوا غايتهم هذه في سنة ١٨٧٢ .

وقد اتسم نظام الحكم الذي أقامه العثمانيون في اليمن منذ وصولهم اليه حتى قيام العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ بتباعد أساليب الإدارة المركزية المستبدة وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على النحو الذي أوضحته في الفصل الثالث ، وأدى فساد الإدارة العثمانية الى انفجار ثورة اليمنيين في عامي ١٨٩١ و ١٩٠٤ ، وحاول العثمانيون دون جدوى مفاوضة اليمنيين عقب كل ثورة لتهدة الموقف المتأزم في اليمن حينذاك .

وفي مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ تعرض الحكم العثماني في اليمن لهزة عنيفة نتيجة لسياسة المركزية الاستبدادية المتطرفة التي اتبعها حكومة الاتحاديين الأتراك والتي أدت الى تجدد الثورة اليمنية في سنة ١٩١٠ .

وقد شارك في هذه الثورة الأدارسة الذين ظهروا على مسرح الأحداث في عسير والمخلاف السلجوقي منذ سنة ١٩٠٧ ووقفوا الى جانب الأئمة الزيديين في بداية الأمر لمحاربة النفوذ العثماني في اليمن . واضطر العثمانيون أمام عنف الثورة اليمنية وضراوتها أن يوجهوا حملة عسكرية الى اليمن لاقمادها . وخلال هذا الصراع الدامي بين العثمانيين واليمنيين الذي استعرضته في الفصل الرابع أوضحت حقيقة موقف الرأي العام العثماني واليمني والعربي بوجه عام من القضية اليمنية والمناقشات التي دارت بشأنها في البرلمان العثماني . كما أبرزت الدور الذي قامت به الصحافة العربية حينذاك في الدفاع عن قضية اليمن وشعبه ضد افتراءات صحافة الاتحاديين الأتراك باتجاهاتها الطورانية ونزعاتها العنصرية .

وفي نفس الوقت واجهت الدولة العثمانية مشكلات عديدة في ممتلكاتها الأوربية كما ان تورطها بسحبها لجزء من قواتها العثمانية في ليبيا لضرب ثورة اليمن أدى الى تعرض ليبيا لخطر الغزو الايطالي . ومن هنا بدت أهمية استرضاء اليمنيين بالصلح الذي عقده العثمانيون مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ حتى تتفرغ دولتهم لمواجهة مشكلاتها . وقد اشتمل الفصل الخامس على دراسة تحليلية لموضوع الصلح ، وموقف القوى المحلية في اليمن من زيديين وأدارسة

وغيرهم من الادارة العثمانية فى أعقابها . فالاديسى استمر على عداوته للعثمانيين ونضاله للتخلص من حكمهم ، بينما اتخذ الامام يحيى موقفاً مهادياً منهم وتحول الى معاداة الاديسى لخشيته من منافسته اذا ما تم جلاء العثمانيين عن البلاد . وفى ختام هذا الفصل أوضحت معالم السياسة البريطانية فى جنوب اليمن ، مستعرضاً اتفاقية الحدود التى عقدت بين العثمانيين والبريطانيين فى سنة ١٩١٤ ولم يعترف بها اليمنيون باعتبارها تمت بين مختصين للأراضى اليمنية مما يفقدها تماماً صفة الشرعية .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ وصل ميدان الحرب بين العثمانيين والبريطانيين الى الجزيرة العربية . وفى اليمن حاول العثمانيون فى مطلع الحرب اجتذاب القوى المحلية هناك ليساندوهم ضد بريطانيا ، وخاصة عندما قرر العثمانيون السيطرة على لحج ومحاولة الهجوم على عدن . وقد أوضحت هذه المحاولات العثمانية فى الفصل السادس ، كما استعرضت التحركات العسكرية العثمانية والبريطانية فى شمال اليمن وجنوبه ، وكيف وقف حكام النواحي اليمنية الجنوبية المجاورة لعدن بين الأتراك وبريطانيا . وقد نشأت بعض العلاقات الودية بين عدد من قادة العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن فى فترة الهدوء النسبى الذى عم المنطقة أثناء العامين الأخيرين من سنى الحرب العالمية الأولى فرضتها ظروف خاصة أهمها البعد عن ميدان الحرب الرئيسى فى أوروبا . وبوصول أنباء الهدنة الدولية الى اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى تحدد موقف كل من البريطانيين والعثمانيين من جهة والقوى المحلية اليمنية وخاصة الامام يحيى والاديسى وحكام النواحي الجنوبية فى اليمن من جهة أخرى . وقد عرضت فى هذا الفصل الأخير دراسة مفصلة للظروف التى صاحبت جلاء العثمانيين عن اليمن عقب هزيمة دولتهم فى سنة ١٩١٨ موضعاً اختلاف موقف كل من الوالى العثماني فى صنعاء عن زميله قائد القوات العثمانية فى لحج بالنسبة للامام يحيى وقضية تسليمه ما تحت أيدي العثمانيين من الأراضى اليمنية .

وفى ختام هذا البحث أوردت تقييماً للحكم العثماني فى اليمن مظهراً مساوئه ومميزاته وموضحاً الآثار التى تركها هذا الحكم فى مقدرات اليمنيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد بدت مسئولية حكم الأئمة آل حميد الدين فى تقاعسهم عن تطوير الأنظمة والمشروعات الاصلاحية التى وضع العثمانيون الأساس الأول لها أثناء حكمهم لليمن ، اذ كان فى إمكان الأئمة لو أرادوا - أن يرتقوا بالشعب اليمنى بتطوير هذه النظم والمشروعات الاصلاحية ، مستغلين ثروات اليمن الطبيعية وموقعه الممتاز وطاقاته البشرية وحصوله على الاستقلال . ولهذا فان اليمن لم

يقطفت ثمار استقلاله الميكرو وعاش في عزلة قاتلة فرضها عليه حكم الأئمة .
على أن الأمل كبير في أن تتحقق له ثورته الحديثة من التقدم والرقى ما يتناسب
مع تاريخه الحافل وحضارته العريقة ، رغم كل المعوقات التي يواجهها .

وعلى مدار هذا البحث اتبعت منهجا علميا محددا تمثل في محاولتي المستمرة
ارجاع تفصيلات الموضوع لأصولها الأولى وجذورها المتفرعة . وهذا ما جعلني
أحاول معرفة طبيعة البيئة اليمنية التي شاعت فيها ضروب مختلفة من المذاهب
والاتجاهات ، وجدت لزاما على أن أقوم بدراستها والتعرف على نظرياتها التي
اتخذت أساسا لنظم الحكم في اليمن ، وأثرت تأثيرا عميقا في تاريخه الحديث .
كما حاولت أن أعرف أبعاد الصلة التي تربط الأحداث الجارية داخل اليمن
بالتغيرات التي كانت تطرأ على الأوضاع القسائية في عاصمة الامبراطورية
العثمانية ذاتها ، بل وبالتطورات التي كانت توجه الأحداث العالمية في
ذلك الحين .

وقد بذلت جهدي لتخليص نفسي أثناء كتابة هذا البحث من عوامل الرضا
أو السخط ونوازع الحب أو الكره ، حتى تكون كلمتي في الموضوعات التي
طرقتها موضوعية خالصة مبعثها الضوء الذي تجمع أمامي من حقائق أكدتها
وثائق واضحة ودعمتها مصادر دقيقة وأثبتتها بالمقارنة والتحليل .

وأخيرا فقد ألحقت بالبحث مجموعة من النصوص الأصلية لأهم الخطابات
والبرقيات والقوانين والاتفاقيات المتصلة بالموضوع ، رتبها تبعا للإشارة إليها
وعقبت على كل منها لتوضيح أهميتها . كما أوردت أربعة جداول توضيحية
لتنابع سلاطين الدولة العثمانية ، والأئمة الزيديين في اليمن ، وأسرتي العبادلة
في الحج والأدارة في عسير . ثم عرضت دراسة توضيحية لأهم المصادر العلمية
التي رجعت إليها والتي أدرجتها في قائمة المصادر ، كما أوضحت الأسلوب
العلمي الذي اتبعته في الاستناد إليها والافادة منها . ولقد ذيلت البحث أيضا
بخرائط توضيحية لحدود ولاية اليمن العثمانية ، وموجز لموضوع البحث باللغة
الانجليزية .

ويشرفني الآن أن أشيد بالتوجيهات القيمة والتشجيع المثمر الذي شملني
به أساتذتي : الدكتور أحمد أحمد الحجة والدكتور محمد محمود السروجي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الاسكندرية وقد أشرفا على حتى أنجزت
هذا البحث ، والدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة وعين شمس وعضوا اللجنة العلمية
التي ناقشتني فيه ، فلسيادتهم جميعا وافر شكري وتقديري .

كما يهمنى أن أنوه بالمساعدات التى أحاطنى بها أصدقائى العاملون
بالمكتبات الجامعية والعامة بالقاهرة والاسكندرية ، ودار الوثائق القومية
بالقاهرة ، ومعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
فلسيادتهم جميعا ولزملائى المهتمين بالدراسات اليمنية وللأخوة الأحرار من أبناء
اليمن الذين ساعدونى وشجعونى لانجاز دراستى هذه ، ولغيرهم كثيرين ، خالص
الشكر والتقدير .

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد أسهمت ببعض الواجب فى خدمة التاريخ
اليمنى والعربى الحديث .

والله ولى التوفيق . . .

الاسكندرية فى أول يناير ١٩٧٥

فاروق عثمان اباطة

الفصل الأول

علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢

- أولا - الحكم العثماني الأول في اليمن
• (١٥٣٨ - ١٦٣٥)
- ثانيا - جنود مصر في عهد محمد علي تحت
اللواء العثماني في اليمن في النصف الأول من
القرن التاسع عشر •
- ثالثا - الحملة العثمانية على اليمن في سنة
• ١٨٤٩

علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢

بدأت علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن في مطلع العصور الحديثة ، عندما كان التجار والحجاج يتنقلون بين البلاد العثمانية وبين البلاد العربية التي تحكمها حينذاك دولة المماليك ، كما أن سلاطين الدولتين : المملوكية والعثمانية كانوا يتخابرون ويتكاثبون بوسائل عديدة ولأسباب متنوعة • وحرص سلاطين آل عثمان كل الحرص على أن يذيعوا في مختلف الأقطار الإسلامية أخبار انتصاراتهم على الشعوب الأوروبية مما أكسب العثمانيين مكانة معنوية رفيعة ساعدتهم في استيلائهم على البلاد العربية عندما كانت دولتهم في بداية مرحلة توسعها التاريخي • واستطاعت الدولة العثمانية دون عناء كبير أن تستولى على معظم البلاد العربية في مطلع القرن السادس عشر في مدة لم تتجاوز الأربعين عاما ، امتد في أثنائها حكم العثمانيين جنوبا فشمّل بلاد اليمن في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) (١) •

على أن علاقة العثمانيين ببلاد اليمن بدت واضحة بعد أن قضوا على الدولة المملوكية ودخل السلطان سليم الأول مصر فاتحا في سنة ١٥١٧ (٩٢٣هـ) • إذ أخذ العالم الإسلامي والعربي في ذلك الوقت يتحسّس القوة الإسلامية الجديدة التي يمثلها العثمانيون • وتوالى الوفود تقدم للسلطان سليم فروض الطاعة والولاء وعروض الصداقة والمودة • ومن بين هذه الوفود بعثنا شريف مكة وأمير اليمن - وكانت بلادهما تابعة من قبل للدولة المملوكية(٢) - فأرسل الأول نيابة عنه ابنه حاملا معه مفاتيح الكعبة(٣) ، بينما أرسل أمير اليمن مبعوثه الى السلطان

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٩ - ٢٠ •

(٢) عبد الله بن داعر : الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦٥ •

(٣) محمد بن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٣ ، ص ١٣٤ - ١٣٦ •

العثماني يحمل في اعطاف هداياه الود والصداقة (١) . وكان خطر الغزو البرتغالي قد أوجب عليها - وقواهما محدودة - أن يضعا بلادهما تحت حماية العثمانيين المسلمين بعد أن هدد البرتغاليون جدة في سنة ١٥٠٥ (٩١١هـ) (٢)، وتمكنوا من التسلل الى مكة نفسها (٣) التي أقسم ملكهم أن يستولى عليها وأن يقوم بنش قبر الرسول في المدينة (٤) . وكان هذا التهديد البرتغالي قد هز المسلمين جميعا والعرب ومن بينهم اليمنيون على وجه الخصوص (٥) ، مما جعل الكثيرين منهم يستنجدون بالمماليك في مصر (٦) قبل انهيار دولتهم ، ثم يتقبلون حماية العثمانيين بعد ذلك وتدخلهم في بلادهم ، درءا لهذا الخطر البرتغالي .

وكانت دولة المماليك قد حاولت من قبل العثمانيين أن تقضى على المنافسة البرتغالية (٧) التي هددت المدن الاسلامية المقدسة ، وحولت طريق التجارة عن مصر الى طريق رأس الرجاء الصالح . واستعان المماليك بآل عثمان الذين شاركوهم غيرتهم الدينية ، وبالبندية التي حرمت مثلهم من التجارة الشرقية التي كانت تقوم بتوزيعها في أسواق أوروبا ، وذلك للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية . وكان على العثمانيين بعد أن ورتوا حكم الدولة المملوكية أن يحملوا لواء الحرب ضد البرتغاليين الذين تحالفوا مع الشيعة الصفويين أعداء الدولة العثمانية في إيران مما زاد من خطورتهم . كما كان ذلك محاولة من العثمانيين لمعالجة أهم المشكلات السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر بعد تحول طريق التجارة عنها (٨) .

وكان موقع اليمن من العوامل التي أبرزت أهميتها في تحقيق الأهداف العثمانية ضد البرتغاليين . فوجود اليمن في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وامتداد حدودها من جنوب نجد والحجاز في الشمال الى خليج عدن في

١٩٩٩ : ١٤١

(١) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(٢) Stripling : The Ottoman Turks and the Arabs, p. 28.

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٤) Kammerer : La Mer Rouge, l'Abyssinie, et l'Arabie depuis l'Antiquité, vol. II, p. 144.

(٥) نور الدين بن لطف الله : روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح ، ص ٩ .

(٦) قطب الدين المنفي : البرق اليماني في الفتح العثماني ، ص ٨ - ١٠ .

(٧) عبد الصمد الوزعي : كتاب الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان ، ص ٦ .

(٨) محمد محمود البروجي (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٣ .

الجنوب . ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا الى البحر الأحمر وضييق باب المندب غربا ، وكانت هذه هي الحدود القديمة لليمن الكبرى (١) ، فقد جعلها هذا الموقع الممتاز وتلك الحدود التي تطلق جنوب الجزيرة العربية (٢) منطقة دفاع هامة عن حدود الامبراطورية العثمانية من الجنوب . وقد أدى هذا الى اقتناع العثمانيين بأن سيطرتهم على اليمن تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن الاسلامية المقدسة في الحجاز ، والتحكم في البحرين : الأحمر والعربي ، وامتلاك موطئ صالح للوثوب على البحرية البرتغالية في البحار الشرقية ، وتطويق أعدائهم الشيعة الصفويين في إيران من الجنوب ، وتحقيق أحلامهم بمد سيطرتهم شرقا الى أقاصي العالم الاسلامي (٣) .

وهكذا أراد العثمانيون أن يسيطروا على اليمن ليحققوا أهدافهم الدفاعية والتوسعية وأن يحلوا محل الماليك الذين كان حكمهم قد استقر هناك منذ سنة ١٥١٤ (٤) . وقد تمكن العثمانيون من تحقيق بغيتهم على مرحلتين ، بدأت الأولى بعد فتح مصر مباشرة في سنة ١٥١٧ بإرسال بعثة عثمانية حملت أوامر السلطان العثماني لقادة الماليك في اليمن لكي يعلنوا خضوعهم وتبعيةهم للسيادة العثمانية . غير أن بعض القادة الماليك لم يذعنوا لأوامر السلطان العثماني وتمسكوا باستقلالهم وخرجوا على من أعلن الطاعة منهم وقضوا عليه . لهذا رأت الدولة العثمانية أن ترسل ولاية عثمانيين من قبلها ليتولوا الحكم في اليمن وليضمنوا تبعيته وولاه للدولة ، غير أنها لم ترسل معهم في بداية الأمر قوة حربية تدعم حكمهم مما شجع الماليك على تهديدهم (٥) حتى أجبروهم على الفرار من البلاد ناجين بأنفسهم . ثم حاولت الدولة العثمانية أن تنصب بعض القادة الماليك ليكونوا ولاية لليمن من قبلها على أن يضمنوا تبعية البلاد لسيادتها ، غير أن هؤلاء القادة كانوا يستبدون بالأمر ويعلنون استقلالهم . وقد أدى كل ذلك الى أن الدولة العثمانية رأت أخيرا أن لا سبيل الى ضمان سيادتها على اليمن الا بالاحتلال الفعلي ، وإقامة حكم عثماني مدعم بالقوة العسكرية ، وكانت هذه هي المرحلة الثانية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية استمرت بين عامي ١٥٣٨ - ١٦٣٥) أى قرابة قرن كامل من الزمان .

(١) أبو محمد الهمداني : صفة جزيرة العرب ، ص ٥١ .

(٢) عبد الواسع الواسمي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهوم والحزن في حوادث وتاريخ

اليمن ، ص ٨ .

(٣) Scott, H. : In the High Yemen, p. 227.

(٤) Bury, G. W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 12.

(٥) عبد الصمد المزني : المصدر السابق ، ص ٧ .

عبد الله بن داغر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ص ١٨٧ (ب) .

وقد بدأت تلك المرحلة في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) الذي أمر بتجهيز قوة ضخمة أبحرت من ميناء السويس في ٢٧ من يونيو سنة ١٥٣٨ . وكان الهدف الواضح من توجيه تلك الحملة هو القضاء على البرتغاليين الذين كانوا يعيشون فسادا في موانئ البحر الأحمر والعربي ، بينما كان الغرض الكامن من ورائها هو احتلال اليمن (١) الذي كان يمكن عن طريقه تحقيق الأغراض الدفاعية والتوسعية للدولة العثمانية حينذاك . وقد وصل الأسطول العثماني إلى عدن في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) يقوده سليمان باشا الأرناؤوطي الذي كان من أبرز القادة العثمانيين في ذلك الوقت (٢) . واستدعى هذا القائد العثماني أمير عدن اليمني عامر بن داود الطاهري لزيارة سفينة القيادة . وكان عامر هذا قد كتب إلى السلطان العثماني طالبا منه المساعدة ليتغلب على الإمام الزيدى : شرف الدين الذي كان يسيطر على المنطقة الوسطى في اليمن ويطمع في ضم عدن إلى منطقة نفوذه (٣) . وقد أبدى القائد العثماني لأمير عدن استعداده لمساعدته - بناء على موافقة السلطان العثماني - مما شجع عامر على تلبية الدعوة والصعود إلى سفينة القيادة . غير أن القائد العثماني غدر بعامر قبل أن يستقر به المقام على طهر السفينة وأمر بقتله ونصب جثته على السارية (٤) ومن ثم أنزل قواته العثمانية فاستولت على عدن بدون قتال في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨ (٥) . بل إن سليمان باشا أمر بقتل من بقي من آل طاهر ومصادرة ممتلكاتهم بحجة أنهم حاولوا تسليم عدن للبرتغاليين ، على أن بعض المؤرخين أراحوا هذه التهمة عن الطاهريين (٦) . وعلى أية حال فقد أناب سليمان باشا على إدارة عدن أحد ضباطه ويدعى بهرام ، بينما أقبل أسطول الهندي لمواصلة الحرب ضد البرتغاليين ، غير أن مهمته هذه انتهت بالفشل وانسحب الأسطول العثماني عائدا إلى عدن (٧) . وإذا كان العثمانيون قد نجحوا في السيطرة - بعض الوقت - على الثغور البحرية الواقعة

- (١) عبد الله بن داعر : المصادر السابق ج ١ ق ١ ، ص ١٨٨ (١) .
 أحمد شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين ، ص ٢٦١ .
 (٢) Scott, H. : Op. Cit., p. 227.
 (٣) عبد الصمد الوزعي : المصدر السابق ، ص ٧ .
 (٤) عبد الله الجرافى : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٨٨ .
 قطب الدين الحنفى : المصدر السابق ص ٦٥ - ٦٦ .
 (٥) عبد الصمد الوزعي : المصدر السابق ، ص ٨ .
 (٦) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .
 (٧) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ الخلاف السلطاني أو الجنوب العربي في التاريخ ، ص ٣٠٧ .

على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية بما فيها نفود حضرموت ، فان سلطانهم لم يستقر هناك لأن سكان المناطق الداخلية لم يعترفوا بالولاء للسلطان العثمانيين مما أدى الى زوال نفوذهم عن تلك المناطق (١) .

وبعد عودة الأسطول العثماني الى عدن رأى قائده سليمان باشا أن يعود الى مصر مارا بسواحل اليمن بعد أن يضمن تبعيتها للدولة العثمانية ، لهذا عندما وصل الى ميناء مخا اليمنى طلب من النافذة أحمد الحاكم المملوكي في اليمن حينذاك اعلان تبعية البلاد للسيادة العثمانية . وقد تردد النافذة أحمد في بداية الأمر ثم استقر رأيه أخيرا على اعلان الطاعة للدولة والاعتراف بتبعية اليمن لسيادتها (٢) . وكان العثمانيون قد اتجهوا في ذلك الوقت الى ميناء الصليف حيث أنزلوا قواتهم التي تقدمت الى زبيد ، وغدروا بالنافذة أحمد وأعدوه هو وجميعا من رفاقه وقضوا نهائيا على الحكم المملوكي في اليمن (٣) . وهكذا خضعت اليمن خضوعا فعليا للسيادة العثمانية في أواخر عام ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) .

وهنا تجدر الإشارة الى أن العرب ومن بينهم اليمنيون رحبوا – في بداية الأمر – بمساعدة العثمانيين المسلمين لهم في الكفاح المبرر ضد البرتغاليين في البحار الشرقية ، كما قبلوا أن ينزلوا لهم عن قيادة المعركة ، بل أيضا عن السيادة في دارهم ، مما مهد السبيل أمام العثمانيين للسيطرة على البلاد العربية ومن بينها اليمن في فترة قصيرة . وكان ذلك بمثابة الثمن الذي تقاضاه العثمانيون لقاء الحملات البحرية التي وجهوها من قاعدة السويس الى البحار الشرقية ، التي انتهت جميعها الى الخليج العربي ، وإن كان بعضها قد وصل الى سواحل الهند . وإذا كان العثمانيون قد تمكنوا من وقف التوسع البرتغالي، وتأمين البلدان العربية ومن بينها اليمن من عدوان البرتغاليين ، فانهم قد عجزوا في النهاية عن تحقيق غايتهم الرئيسية وهي تحطيم السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية ، وشن طرق واسعة للتجار والملاحين العرب . ويرجع سبب اخفاق العثمانيين في تحقيق هذه الغاية الى عجزهم عن تألقة العرب المسلمين في البحار الشرقية ليوحدوا قواهم جميعا لمكافحة السيطرة البرتغالية . ومن النتائج التي أسفر عنها اخفاق العثمانيين في هذا السبيل أنهم أهملوا قواعدهم

(١) Sanger, R.H. : The Arabian Peninsula, p. 220.

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٣) عبد الصمد الوزعي : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

قطب الدين الخفئ : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

في الخليج العربي ، مما أتاح الفرصة للعرب هناك للاحتفاظ باستقلالهم (١) . وكانت بلاد اليمن أقرب للعثمانيين من بلدان الخليج مما شجعهم على التمسك بها ، ومحاولة الإبقاء على تبعيتها الفعلية لدولتهم . على أن العرب ومن بينهم اليمنيون ثاروا على العثمانيين عندما أحسوا برغبتهم في انتزاع حريتهم والسيطرة على مقدراتهم ، وبخاصة عندما بالغ العثمانيون في اتباع سياسة الغدر والتسلط والعنف إزاء العناصر العربية التي كانت تحرص على التمتع بحريتها واستقلالها في أراضيها . ولهذا فإن تاريخ اليمن الحديث مليء بالثورات العنيفة والمقاومة الضارية ضد العثمانيين الذين لم يتمكنوا من البقاء في بلاد اليمن بعد أن فتحوها في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) أكثر من قرن واحد من الزمان ، ثم تركوها ولم يعودوا إليها إلا في منتصف القرن التاسع عشر ليقوموا بحكمهم فيها قرابة نصف قرن آخر ، تحولت فيه إلى « مقبرة لأبناء الأناضول » (٢) . ويمكننا دراسة تطور العلاقات العثمانية اليمنية قبل سنة ١٨٧٢ بتقسيمها إلى موضوعات ثلاثة :

أولا - الحكم العثماني الأول في اليمن

(١٥٣٨ - ١٦٣٥)

سوف نستعرض فيما يلي بإيجاز بعض الأحداث التي تعرض لها اليمن في أثناء خضوعه للحكم العثماني الأول في الفترة الممتدة بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) لأنها تمثل ما رسب في ذاكرة اليمنيين عن تاريخ العثمانيين في بلادهم . وهذا سيقسر بالتالي حقيقة موقف اليمنيين من العثمانيين عندما عادوا إلى اليمن في خلال القرن التاسع عشر في الفترة التي سنتناولها بالدراسة .

لم يمض وقت طويل منذ سيطر العثمانيون على عدن في اليوم الثالث من أغسطس سنة ١٥٣٨ حتى أعلنت القبائل اليمنية ثورتها على الحماية العثمانية المرابطة في المدينة عندما رأت ما حدث من غدر العثمانيين بأمرهم عامر بن داود الطاهري . واضطر العثمانيون أن يرسلوا أسطولا حربيًا عبر البحر الأحمر تحت قيادة « بيري » الذي تمكن من استعادة عدن بعد أن أخمد ثورة القبائل (٣) . أما القائد العثماني سليمان باشا الذي كان مرابطا في ميناء الصليف فإنه اعتبر مهمته قد انتهت وقرر العودة إلى بلاده (٤) بعد أن أسند حكم اليمن للوالي

(١) صلاح العقاد (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » ، ص ٦ .
(٢) Jacob, H. F. : Kings of Arabia, p. 75.

(٣) أحمد فضل البديل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ١٠٠ .

(٤) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ١٨٨ (ب) .

العثماني مصطفى غزة (١) . وقد اتخذ هذا الوالي مدينة زبيد مركزا لولايته . وأرسل نوابه الى أقسام تهامة التي امتدت الى جازان الواقعة في شمال اليمن . كما توجه هذا الوالي الى الحجاز لأداء فريضة الحج في سنة ١٥٣٩ (٩٤٦ هـ) واستصحب معه « محملا يمنيا تضرب أمامه الطبول وتنفض الأبواق » (٢) ، واستمر تسير هذا المحمل سنويا من قبل ولاية اليمن العثمانيتين قرابة ثلاثين عاما (٣) تعبيرا عن تكريمهم للأماكن الاسلامية المقدسة ومحاولة لاجتذاب قلوب اليمنيين اليهم .

وقد بدأ العثمانيون القيام بعمليات التوسع في اليمن منذ مطلع سنة ١٥٣٩ (٩٤٦ هـ) مما أدى الى وقوع الصدام بينهم وبين الامام الزيدى « فكان بينهم وبين ولاية الامام شرف الدين حروب في جهات شتى » (٤) . وقد سيطر العثمانيون على تعز في سنة ١٥٤٥ (٩٥٢ هـ) (٥) ، كما سقطت بعدها صنعاء في قبضتهم (٦) ، ولكن المحافظة على صنعاء أو أى من المدن الأخرى في جبال اليمن ما كانت تقوى عليه قواتهم أمام مقاومة أتباع الامام الزيدى الذي كان يسيطر على المنطقة الجبلية الشمالية الممتدة من صعدة شمالا الى ذمار ورداد جنوبا (٧) . وعلى الرغم من أن بقية أجزاء اليمن يدين معظم سكانها بالمذهب الشافعى السنى فقد التفوا مع اخوانهم الزيديين (٨) حول راية الامام شرف الدين لمقاومة العثمانيين الذين اختلفوا عنهم في الجنس واللغة ، وأحسوا أنهم أعداء متصبنون ، وان كانوا يدينون مثلهم بالاسلام ويتبعون المذهب السنى .

وازاء تضامن الشعب اليمنى وتكاتفه في مقاومة العثمانيين ، فان هؤلاء لجئوا في بعض الأحيان الى استعمال أساليب المكر والدهاء والوقعة بين اليمنيين على طريقة « فرق تسد » وكانوا يحققون بها ما لا تستطيع أن تحققه قواتهم المجهدة ، أو على الأقل يشغلون بها عناصر المقاومة اليمنية حتى تصل اليهم الامدادات الكافية لتحقيق أغراضهم الحربية . وقد فعلوا ذلك مع الامام

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٠٧ .

تطب الدين الحنفى : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٢) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣١٧ .

(٤) حسين بن أحمد العرفى : يلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من

ملك وامام ، ص ٦٠ .

(٥) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ص ١٨٩ (١) .

(٦) عبد الصمد الوزعى : المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٧) Hogarth, D.G. : Arabia, p. 98.

(٨) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٢٦ .

شرف الدين عندما أرسلوا اليه أحدهم ويدعى حسن البهلوان ، فأحدث هذا العثماني فتنة بين الامام وابنه المطهر أثارت قتالا مروعا بينهما (١) شغلها عن صد تيار التوسع العثماني في أرجاء اليمن . ولم يخمد ذلك القتال سوى تدخل بعض العقلاء ، وتنازل الامام لابنه المطهر عن الامامة حقنا للدماء . بينما استولى الترك في أثناء ذلك النزاع على المنطقة الممتدة من تعز جنوبا الى جيزان شمالا . ثم تقدم الوالي العثماني أزدهر من زبيد تجاه صنعاء والنجم مع قوات المطهر الذي هزم بعد قتال عنيف انسحب بعده الى ثلاً . بينما دخل أزدهر صنعاء بمعاونة بعض أتباع المطهر في سنة ١٥٤٧ (٩٥٤ هـ) ، بعد أن سفكت دماء كثيرة ، ونهبت المنازل والمتاجر في أثناء سقوط المدينة في قبضة العثمانيين (٢) .

وبعد سيطرة العثمانيين على صنعاء توطن مركزهم في اليمن وتم لهم الاستيلاء على كثير من بلاده . وقام الوالي العثماني أزدهر برحلة تفقد فيها شئون تلك البلاد فمر بدمار ، وتعز ، وزبيد ، وبيت الفقيه ، وريمة . كما قام هذا الوالي بزيارة مدينة أبي عريش الواقعة في شمال اليمن ، وأصدر عفواً عن « الخارجين على النظام » ، هذا فضلا عن أنه خفف الضرائب التي كانت مفروضة على أهالي مدينة جيزان (٣) .

ولم تضعف مقاومة الامام المطهر للعثمانيين على الرغم من استيلائهم على مدينة صنعاء ومحاولاتهم المستمرة لتثبيت دعائم حكمهم في اليمن ، إذ استعاد هذا الامام قواه في عهد الوالي العثماني رضوان باشا (٤) ، وتمكن من قطع خطوط التموين عن صنعاء وغيرها من المدن الجبلية الخاضعة للعثمانيين ، بل ان المطهر تغلب على الوالي العثماني مراد باشا ، الذي قتل في إحدى المعارك (٥) ، بينما تمكن المطهر من دخول صنعاء في سنة ١٥٦٨ (٩٧٥ هـ) وعقد صلحا مع العثمانيين ، انسحبوا بموجبه الى زبيد وسهول تهامة (٦) حتى ترد اليهم الامدادات لتساعدتهم على دعم حكمهم في اليمن بأكمله . وقد وجه المطهر عدة حملات بقيادة علي بن محمد الشويخ لاحتلال مدينة زبيد التي احتفظ بها العثمانيون كخط للرجعة ، غير أن تلك الحملات الامامية باءت جميعها بالفشل .

وعندما علمت الدولة العثمانية بالمقاومة الضارية التي تزعمها الامام المطهر

(١) قطب الدين الحنفى : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٢) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢١٢ .

(٤) قطب الدين الحنفى : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٥) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠١ (ب) .

قطب الدين الحنفى : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠١ (أ) .

ضد قواتها في اليمن ، أرسلت حملة عثمانية مزودة بأحدث الأسلحة في عصرها يقودها سنان باشا (١) ، الذي كان من أبرز قادة الدولة حينذاك ، كما انضمت لهذه الحملة معظم القوات العثمانية التي كانت ترابط في مصر . وعلى خريطة مصر التي رسمها بيجافتا «Pigafetta» الإيطالي التي صدرت في روما في سنة ١٥٩١ (١٠٠٠ هـ) توجد قناة بين السويس والبحر المتوسط حتى بحيرة المنزلة الحالية (٢) . وقد ذكر أن سنان باشا فاتح بلاد اليمن لجأ إلى هذا المشروع ليجتمع البحرين بحيث يمكن مرور المراكب الحربية والمدفعية إلى البحر الأحمر (٣) . وعلى أية حال فقد وصلت تلك الحملة إلى زبيد ، ثم واصلت زحفها تجاه المواقع التي عسكرت فيها قوات المطهر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة استطاع في خلالها سنان باشا أن يدك مراكز المقاومة بمدافعه . وقد استعاد العثمانيون مدينة صنعاء في سنة ١٥٧٠ (صفر ٩٧٧ هـ) بعد أن غادرها المطهر إلى حصن ثلاً بحجة إشفاقه على أهالي صنعاء من معاناة أهوال الحرب والحصار (٤) . وقد أعاد هذا النصر الحاسم للعثمانيين هيبته في اليمن ، على الرغم من أنهم لم يتمكنوا من التقدم شمال صنعاء أمام مقاومة المطهر في كوكبان (٥) .

وأخيراً رأى سنان باشا أنه لن يتمكن من السيطرة على اليمن بأكمله إلا بالقضاء على مقاومة المطهر واتباعه ، فأخذ يوالى حشد قواته ، ولكن دون جدوى . وقد أعقبه في تنفيذ تلك السياسة بهرام باشا الوالي العثماني الجديد (٦) ، ودامت الحرب سجلاً ما يقرب من عامين انتهيا بموت المطهر في مدينة ثلاً في سنة ١٥٧٣ (٩٨٠ هـ) . وقد أتاح موت المطهر للعثمانيين مزيداً من السيطرة وبسط النفوذ ، حتى تمكن الوالي العثماني حسن باشا الذي أعقب بهرام باشا من الاستيلاء على ثلاً ، ومدع ، وعفار ، ذى مرمر ، والشرفين الأعلى والأسفل وصعدة مركز الإمامة الزيدية ، ففضى بذلك على حركة المقاومة اليمنية فترة من الوقت (٧) . واستطاع حسن باشا أن يأسر الإمام الحسن بن داود الذي استحوذ على الإمامة بعد وفاة المطهر ، وأمر بنفيه مع عدد من أعيان البلاد إلى الإسكندرية عاصمة الدولة العثمانية في سنة ١٥٨٦ (٩٩٤ هـ) . على أن

- (١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٢) Kammerer : Op, cit., vol, II, p, 139.
(٣) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠٥ (ب) - ٢١٢ (ب) .
(٤) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .
عبد الصمد الوزعي : المصدر السابق ، ص ١٦ .
(٥) Hogarth, D.G. : Op, cit., p, 98.
(٦) عبد الله بن داعر : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢١٣ (ب) .
(٧) نور الدين بن تطلب الله : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

القتال استؤنف من جديد بتولى الامامة المنصور القاسم بن محمد الذى حارب الوالى العثماني فى عدة مواقع (١) ، ولكن الوالى العثماني تمكن من محاصرة الامام المنصور فى شهارة ، وأسر ابنه محمدا وعددا من أقاربه وسجنهم فى حصن كوكبان (٢) .

ولا معنى هذا أن الحكم العثماني الأول فى اليمن كان كله بلاء عليها ، بل كان بين الولاة العثمانيين من ظفروا بثناء الشعب اليمني وتقديره . ومثال هؤلاء الوالى العثماني محمد باشا الذى حكم اليمن فى سنة ١٦١٧ (١٠٢٦ هـ) الذى اتصف بمقدرته الادارية وتقديره الصائب للأمور والعمل لما فيه خير البلاد (٣) . وكان من مساعيه الموفقة ذلك الصلح الذى تم بين الدولة العثمانية والامام المنصور القاسم بن محمد (٤) ، الذى لم يدم أكثر من عام واحد نشبت فى أعقابها الحرب من جديد ، وانتصرت قوات القاسم بقيادة ولديه الحسن والحسين على العثمانيين وسيطرت على معظم الجهات الشمالية فى اليمن (٥) ومهما قيل عن أهداف محمد باشا من هذا الصلح كإخفاء الفشل العسكرى الذى منيت به القوات العثمانية أمام مقاومة اليمنيين ، فإن هذا الوالى العثماني قد أحل الطرق الدبلوماسية السلمية محل القتال والحرب ، واستطاع أن يفتح الباب العالى بضرورة إبرام الصلح مع الامام القاسم . بل ان الدولة العثمانية بموجب هذا الصلح أقرت الامام على ما تحت يده من البلاد اليمنية لمدة عشر سنوات مقابل اعترافه بسيادتها فى بلاده ، كما اتفق الجانبان على وقف القتال ، ومنع تدخل الجنود العثمانيين فى المنطقة الشمالية التى كان يحكمها الامام . وكان العرشى - وهو مؤرخ يمني زيدى - منصفاً عندما ذكر أن محمد باشا هذا كان « ممن أحسن الرئاسة ، وأدرك السياسة ، وعامل بالعدل الرعية ، وتفقد أحوال المتسكين بالسلطنة العثمانية » . بل انه قال أيضاً عن هذا الوالى العثماني أنه « كان ألين من وطىء اليمن قدمه » (٦) .

على أن العثمانيين من جانبهم حاولوا انتهاز فرصة عقد الصلح لدعم نفوذهم فى زبيد وعدن (٧) غير أن نيران الحرب كانت لا تلبث أن تشتعل من

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) قطب الدين الحفنى : المصدر السابق ، ص ٤٣٩ .

عبد الصمد المؤزمى : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٤) الجرافى : المصدر السابق ص ٩٣ .

عيسى بن لطف الله : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٥) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٦) العرشى : المصدر السابق ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٧) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 89

جديد بين العثمانيين واليمنيين الذين يحرضهم الامام المؤيد محمد بن القاسم بعد أن استحوذ على الامامة اثر وفاة والده . وقد استولى المؤيد هذا على معظم البلاد اليمنية ، ولم تستطع القوات العثمانية التي وصلت من مصر الى اليمن عن طريق الحجاز وقوامها عشرة آلاف جندي ، أن تهبط للحكم العثماني اى دعم أو استقرار (١) . بل ان المؤيد تمكن من السيطرة على جميع مدن تهامة عدا زبيد ، ومخا ، وموزع ، حيث كانت ترابط فلول القوات العثمانية . كما أن قائد القوات العثمانية الذى جاء من مصر وكان يدعى قانصوه هرب من معسكره فى زبيد ولجأ الى الجيش الامامى ، فآكرمه المؤيد وساعده على العودة الى مصر عبر الحجاز (٢) .

وأخيرا وجد العثمانيون أنفسهم فى اليمن يواجهون تيارا عنيفا من التدمير والعداء والثورات المستمرة والمقاومة العنيفة الضارية التي كان يشترك فيها مع الزيديين فى الجبال اخوانهم الشافعيون فى نهامة على الرغم من اتفاقهم المذهبي مع العثمانيين (٣) . وكانت القوات العثمانية تتكبد بصفة دائمة خسائر فادحة فى الاموال والارواح مما جعل العثمانيين يفكرون فى الجلاء عن اليمن تخلصا من هذا الحلم المزعج الذى عاشوا فيه قرابة قرن من الزمان (٤) . وأصبح الامر منطقيا لديهم وبخاصة عندما ضعفت سيطرتهم على مصر فى منتصف القرن السابع عشر على التقريب ، كما ضعف نفوذهم فى البحار الشرقية ، وقلت أهمية البحر الأحمر بزيادة الاقبال على طريق رأس الرجاء الصالح (٥) . ولا شك أن وقوع اليمن فى أقصى جنوب البلاد العربية بعيدة عن عاصمة السلطنة العثمانية بما يقرب من ألفى ميل (٦) ، وصعوبة توسيل الامدادات اليها ، والتكاليف الباهظة التي كانت تتحملها الدولة نتيجة لما كانت تنفقه على جنودها للابقاء على ولائهم ، بينما كانوا يعتبرون اليمن منفى لهم ، والبقاء فيه من اقصى التبعات ، كان كل ذلك يدعم فكرة الجلاء عن اليمن لدى العثمانيين فى ذلك الوقت الذى هدأت فيه المنافسة البرتغالية ، وخبا فيه نجم الدولة الصفوية ، وبلغت فيه مرحلة التوسع العثماني التاريخي غايتها بقدر ما كانت تسمح به الامكانيات العثمانية . وهكذا كان جلاء العثمانيين عن اليمن الذى تم فى سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) فى عهد السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) ، استجابة طبيعية لما فرضته المقاومة العنيفة التي قام بها

(١) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧١٥ - ٣١٦ .

(٣) أحمد فخرى (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٤) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 25.

(٥) Scott, H. : Op. cit., p. 227.

(٦) Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

الشعب اليمني ضد العثمانيين ، وللظروف التي تعرضت لها الدولة العثمانية ذاتها وانتهاء مرحلة توسعها التاريخي ، وللموقف الدولي وما اعتراه من تطورات جديدة في ذلك الحين .

وقد تمت أحداث جلاء العثمانيين عن اليمن في منتصف الأربعينات من القرن السابع عشر اثر المقاومة العنيفة التي قامت بها قوات الامام المؤيد محمد بن القاسم ضدهم مما هددهم بأسوأ العواقب . ولم تمض فترة طويلة حتى وصلت قواته في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) الى أبواب صنعاء ، وأخذت في محاصرة القوات العثمانية ، بقيادة أخيه الحسن . وعند ذلك أمر القائد العثماني بفتح أبواب صنعاء ، والتحم الجانبان في معركة « الصافية » وهي من أشهر المعارك التي دارت بين اليمنيين والعثمانيين في أثناء فترة الحكم العثماني الأول . وقد قتل في تلك المعركة عدد كبير من الأتراك ، بينما استسلم الباقون لقوات المؤيد التي سيطرت على جميع المدن اليمنية التي كانت في قبضة العثمانيين بما فيها زبيد ، ثم جزيرة كمران ، وجزائر فرسان . وقد تم ترحيل العثمانيين جميعا من اليمن الى بلادهم في نهاية عام ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) (١) .

وتجدر الإشارة الى أن بلاد اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) كانت تمثل إحدى الايالات الأربع عشرة التي كانت تتألف منها البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية بينما بلغ مجموع الايالات التي قسمت اليها الدولة اثنتين وثلاثين ايالة . وكانت ايالة اليمن تضم تسعة ألوية هي : صنعاء ، مخا ، زبيد ، تعز ، صهلة ، كوكبان ، طويلة ، مأرب ، عدن . وكانت بلاد اليمن في تلك الفترة تتنازعها قوى العثمانيين والأئمة الزيديين فالعثمانيون لم يستطيعوا أن يضموا سيطرة حقيقية على البلاد نتيجة للاضطرابات المستمرة والثورات الدائمة وحركات المقاومة العنيفة التي كانت تواجههم ، وفي الوقت نفسه كانت البلاد « بضبطها الأئمة - تغلبا - من وقت الى آخر » (٢) . وقد ترتب على استمرار الفوضى وعدم الاستقرار عدم تمكن الترك من فرض النظام الإقطاعي على اليمن على الرغم من أنهم فرضوه على كل بلاد الإمبراطورية العثمانية (٣) .

وجدير بالذكر - قبل أن نسدل الستار على أهم أحداث الحكم العثماني الأول في اليمن - أن العثمانيين حرصوا على حماية الثغور اليمنية في تلك الفترة من عدوان البحرية البرتغالية ، وتأمين الأماكن الإسلامية المقدسة من التهديد

(١) أحمد شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) الحصري : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣٩ .

(٣) محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتغلغل الاقتصادي في اليمن . ص ٩٥ - ٩٦ .

الصلبيي ، كما أنهم وقفوا في وجه محاولات التدخل الأوروبي الأخرى في بلاد اليمن وغيرها من بلدان الجزيرة العربية حينذاك . ولا أدل على ذلك من المحاولة التي قامت بها شركة الهند الشرقية البريطانية عندما أرسلت إلى عدن لحسابها في سنة ١٦٠٩ (١٠١٨ هـ) السفينة البريطانية أسنشن «Ascension» يقودها شاربي «Sharpey» البريطاني . غير أن العثمانيين اعتقلوه وصادروا حمولة سفينته ، ثم أطلقوا سراحه ، ورحلوه إلى مخا التي كانت حينذاك الميناء الحيوى لليمن . وقد أخفقت بذلك أولى المحاولات التي قام بها الانجليز للوصول إلى اليمن والتدخل في شئونها ، غير أن تلك الشركة أعادت محاولتها في السنة التالية فأرسلت ثلاث سفن بريطانية إلى عدن بقيادة السير هنرى ميدلتون «S.r Henry Middleton» (١) . وقد رحب العثمانيون بهنرى هذا في بادئ الأمر ، ثم غدروا به وقتلوا ثمانية من رجاله وساقوه أسيرا إلى صنعاء وبرفقته جماعة من أصحابه ، كما أن العثمانيين هاجموا سفينة بريطانية بقوة قوامها ثلاثمائة وخمسون مقاتلا عثمانيا ، فلم يتمكنوا من الاستيلاء عليها على الرغم من حدوث مذبحة عظيمة . وقد أطلق العثمانيون سراح هنرى ومرافقيه فيما بعد ، غير أنهم أئذروهم بالآ يعودوا على الاطلاق إلى الجزيرة العربية (٢) . تلك كانت سياسة العثمانيين في ذلك الوقت إزاء محاولات التدخل الأوروبي في اليمن حينما كانت دولتهم قوية مهابة قادرة على حماية البلاد التابعة لها والخاصة لسيادتها . غير أن هذه السياسة العثمانية تغيرت فيما بعد نتيجة لعوامل الانهيار التي اعترت الدولة العثمانية عاما بعد عام ، حتى أصبحت أضعف من أن تحمي حدودها الأصلية .

ثانياً : جنود مصر في عهد محمد علي تحت اللواء العثماني في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر

عرضنا فيما سبق المرحلة الأولى من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية التي تمثلت في الحكم العثماني الأول لليمن في الفترة الممتدة بين عامي ١٥٢٨ - ١٦٣٥ (٩٤٥ - ١٠٤٥ هـ) . وسوف نستعرض فيما يلي مرحلة تالية من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية كان يمثل الدولة العثمانية فيها جنود أرسلهم والى مصر محمد علي باشا في العشرينات من القرن التاسع عشر (*) بناء على تكليف من الباب العالي للقضاء على الوهابيين الذين هددوا أمن الدولة في

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 25.

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(ج) لم تلحق العناصر المصرية الخالصة بجيش محمد علي باشا إلا في أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وقبل ذلك كان معظم جنوده من الترك والألبانيين ولهذا فلا يمكننا أن نطلق عليهم صفة المصريين قبل ذلك الحين .

الجزيرة العربية . وفي أثناء قيام هؤلاء الجنود بتلك المهمة - اقتضت الضرورة الحربية أن يتبعوا فلول الوهابيين في بلاد اليمن ، وبخاصة في شمالها وفي منطقة سهولها الساحلية التي تعرف بتهامة . وهكذا وصل جنود مصر الى اليمن في أواسط العشرينات من القرن التاسع عشر وقضوا على الوهابيين هناك، ثم أقام المصريون بعد ذلك إدارة منظمة في أواخر الأربعينات من القرن المذكور ، انتهى عهدا عندما اقتضت الظروف الدولية أن يرحلوا عن اليمن . فترتب على ذلك تعرضها من جديد لتسلط العثمانيين أنفسهم . غير أن بلاد اليمن في تلك المرحلة الجديدة كانت أسلس قيادا في يد العثمانيين عن ذي قبل بعد أن لمستها يد الإدارة المصرية بالاصلاح والتنظيم في أثناء وجود المصريين فيها على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

وبعد زوال الحكم العثماني الأول عن اليمن في أواخر عام ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) تمتعت البلاد اليمنية باستقلالها الذاتي لمدة قرنين من الزمان تحت حكم الأئمة الزيديين الذين امتد نفوذهم في عهد الامام المتوكل على الله : اسماعيل بن القاسم في سنة ١٦٤٤ (١٠٥٤ هـ) فشمل لحج ، وعدن ، وبلاد البيضاء ، وياق ، وحضرموت ، ومعظم تهامة ، والمخلاف السليماني (١) . وكان عهد هذا الامام بالذات ازهر عهد للامامة الزيدية في اليمن (٢) ، فقد « كثرت في أيامه الخيرات ، وترادفت البركات وتنافس الناس في العلم والعمل ، فكان العلماء في زمانه عددا كثيرا لم يقع في أيام غيره » (٣) .

غير أن حكم أئمة صنعاء اعتراه الضعف والانحيار نتيجة التنافس على الامامة وعدم الاستقرار الكامن في نظام الحكم ذاته ، مما كان يشجع الحكام المحليين في أرجاء اليمن على الانفصال والاستقلال . فانفصلت حضرموت (٤) ، وأعلن شيخ قبيلة العبادل نفسه مستقلا في لحج في سنة ١٧٢٨ (١١٤١ هـ) كما سيطر على عدن بعد أن تحالف مع جاره سلطان يافع في سنة ١٧٣٥ (١١٤٨ هـ) واتفقا على أن يتبادلوا معا خراج عدن بالمناوبة (٥) . أما القسم الشمالي من اليمن فكان الأئمة الزيديون قد استندوا حكمه لآل خيرات الذين قسموه فيما بينهم الى قطاعات منفصلة ، ثم استقلوا عن الأئمة وانصرفوا الى مصالحهم الشخصية عن مصالح رعاياهم ، فقامى اليمنيون من جراء ذلك أشد

(١) العقيل : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٢) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٤) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٥) العقيل : المصدر السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٧ .

المتاعب والأحوال (١) ، ولم تنعم بلادهم بالوحدة السياسية .

على أن بلاد اليمن في ذلك الوقت شهدت نشاطاً تجارياً كبيراً ساعد على نهضة انسحاب الأسطول العثماني من البحار الشرقية ، فلم يعد في إمكان العثمانيين أن يطبقوا سياسة إغلاق البحر الأحمر في وجه التجارة الأوروبية ، فأخذت هذه التجارة تتدفق إلى ميناء مخا اليمنى حتى أطلق اسمها على البن اليمنى الذي كان يصدر منها إلى أسواق العالم المتحضر حينذاك . وقد أشار الرحالة الدانمركي نيبور (Neibuhr) الذي زار اليمن في سنة ١٧٦٣ إلى سياسة التسامح التي كانت تتبعها اليمن مع العناصر غير الإسلامية حينذاك مما أدى إلى تنشيط حركة التجارة بين اليمنيين والأجانب (٢) .

وعلى الرغم من جلاء العثمانيين عن اليمن بعد الحكم العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) فقد ظلوا متمسكين من الناحية النظرية بأنهم أصحاب الحق في البلاد اليمنية وكانوا يكررون دعواهم كلما استدعى الأمر ذلك (٣) . حتى قامت دعوة محمد بن عبد الوهاب في نجد واستطاع أن يستعين بقوة أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر مبادئه بين قبائل الجزيرة العربية حتى رأى بشائر نجاحه قبل موته في سنة ١٧٩٢ (١٢٠٦ هـ) (٤) ، ثم تمكن الوهابيون بعد ذلك من الاستيلاء على الحجاز في فترة قصيرة . وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز في القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة لحكم هذا القطر العربي ، وأطلقوا عليه اسم « ولاية الحبش » كما أقاموا والياً عثمانياً في جدة كان يخضع لسلطنته شريف مكة . واستمر الحجاز خاضعاً لحكم العثمانيين حتى استولى عليه الوهابيون في أوائل القرن التاسع عشر .

عند ذلك رأى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أن حركة الوهابيين حركة انفصالية خطيرة ينبغي القضاء عليها ، إذ أنهم أعلنوا سخطهم على كل الطوائف الإسلامية الحضرية التي استسلمت للترف والرخاء ، وأخذوا يصارحون الدولة العثمانية بالعداء والتحدى (٥) . واستطاع سعود الثاني أن يفتح مكة في سنة ١٨٠٣ (١٢١٨ هـ) وأن يدخل « المدينة » بعدها بعامين (٦) . وكتب سعود إلى السلطان العثماني ينبئه بهذا الفتح ويخبره أنه

(١) Scott, H. : Op. cit., p. 228 ; Jacob H. F. : Op. cit., p. 23.

(٢) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥٩٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٢٤

(٣) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٤) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ص ٣٣٨ .

(٥) Sanger, R. H. : Op. cit., p. 27.

(٦) Longrigg, S. H. : Four Centuries of Modern Iraq, p. 25.

هدم القباب التي فوق القبور ، ويطلب اليه معجى المحول من دمشق أو القاهرة « فان ذلك ليس من الدين في شيء » (١) . كما أعد سعود حملات لم تلبث أن أغارت على العراق ، وعلى حدود الشام (٢) ، وتقدمت تجاه اليمن فاستولت على عسير في شمالها ، وجعلتها قاعدة لنشر الدعوة الوهابية . وقد ذكر المؤرخ اليمني الواسعي في حوارياته أن « من نجد قامت الفتنة وعظمت المحنة بقيام عبد العزيز وولده سعود ، واستولى على الحرمين والعراق ، فخرجوا على تهامة وغلبوا الأشراف ، وخرجت القبائل عن الطاعة للإمام المنصور ، وكثر منهم النهب والقتل وقطع الطرق ، وحوصرت صنعاء محاصرة شديدة ، وكاد يهلك أهل صنعاء ، وبلغ الطعام من الغلاء مبلغا عظيما » (٣) . وقد استنجد امام اليمن في ذلك الوقت المتوكل على الله أحمد بالسلطان العثماني من جهة ، وبوالى مصر القوي محمد علي من جهة أخرى لصد الزحف الوهابي عن بلاده . وقد أرسل اليه كل منهما هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة (٤) .

ولا شك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع الوهابي وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربي نفسه (٥) . وأجست الدولة بحاجتها الماسة الى تغيير سياستها السلبيه إزاء الولايات التابعة لها اذا كانت تريد البقاء لامبراطوريتها . ورأى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يعيد الأمن والاستقرار في الحجاز واليمن ، ويقضى على الحركة الوهابية التي كادت تودي بتمامية الدولة . وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية التي تحرض الدولة العثمانية على المحافظة عليها ، فان بقاءها في يد الخليفة العثماني كان أمرا لابد منه حتى تتم المظاهر الشكلية لخلافته ، وحتى لا يقع الشك في مقدراته على حماية « الحرمين الشريفين » الأمر الذي كان يجعل لدولته المقام الممتاز بين الممالك الاسلامية (٦) .

غير أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرين من اختلال نظام الانكشارية الذي كان مصدر قوة الدولة ودعامتها في أعقاب توسعها ، ولكن هذا النظام فقد تدريجيا كل مزاياه ، وتحول في نهاية الأمر الى معول هدم في شئون الحرب والادارة على السواء ، وصارت الحروب التي تخوض غمارها

(١) عبد الرحمن الراعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، ج ٢ عصر

محمد علي ، ص ١٢١ .

(٢) Playfair , R. L. : A History of Arabia Felix or Yemen, p: 127.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ من ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) أحمد نخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٥) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 103.

(٦) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ص ١٩٢ .

الدولة كثيرا ما تنتهى بهزائم شنيعة (١) . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى اختلاف نظام الحكم من جميع الوجوه ، وبخاصة فى الاقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة . ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على الوهابيين مما اضطره ان يلجأ الى والى مصر محمد على ، وكلفه بالقيام بهذه المهمة فى سنة ١٨٠٧ ، ثم جدد طلبه فى السنتين التاليتين (٢) . وكان محمد على يتعامل بأستغالة بمحاربة المماليك حتى انتهى من حملته عليهم بالوجه القبلى ، وعاد الى القاهرة فى سبتمبر سنة ١٨١٠ ، حيث ألقى رسولا من الأستانة يحمل أوامر السلطان بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين ، فلم يجد محمد على لديه من الأعداء ما يبرر به التأجيل فبادر الى الاستجابة (٣) . وقد رأى محمد على حينذاك انه اذا نجح حيث أخفقت الدولة فى القضاء على الوهابيين واستخلاص الأراضى المقدسة منهم والاسراع الى نجدة امام اليمن ومحاربة فلول الوهابيين فى بلاده ، فان ذلك سيؤدى حتما الى توطيد مركزه أمام السلطان ويسمو بمكانته لدى الشعوب الاسلامية . وكانت فكرة استقلاله عن الدولة قد بدأت تملك عليه مشاعره منذ ذلك العهد ، ولا شك أن نجاحه فى تلك المهمة سيكسبه عطف الشرق والعالم الاسلامى ويمهد له السبيل لتحقيق طموحه وآماله ، مما شجعه على تلبية مطلب الباب العالى .

وهكذا كانت جزيرة العرب هى أول ميدان لحروب مصر الخارجية فى عهد محمد على . وقد وصل اليها جنوده وهم يحملون الراية العثمانية ، وبدءوا يحاربون الوهابيين فى الحجاز ويتتبعون فلولهم فى اليمن ، بصفتهن عثمانيتين يدافعون عن دولة الخلافة الاسلامية . وكانت تلك الحرب من أشق الحروب التى خاضها جنود مصر فى عهد محمد على ، وأطولها مدى ، وأكثرها ضحايا فى الأرواح والأموال (٤) . ومن الصعاب التى واجهوها قطع المراحل البعيدة المترامية بين الفيافى والقفار ، الى جانب وعورة الطرق ، وشدة القىظ ، وقلة المثونة ، وندره المياه وفقدانها فى معظم الجهات ، هذا فضلا على المقاومة الضارية التى واجهوها من الوهابيين وأعوانهم الذين بذلوا النفس والنفيس دفاعا عن دعوتهم .

وقد استطاعت مصر بعد جهود كبيرة أن تسيطر على الحجاز فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨١٢ - ١٨١٩ . وكان يقود جيوشها هناك طوسون ابن محمد على ، ثم محمد على نفسه الذى وصل اليها فى أغسطس سنة ١٨١٣

(١) المصرى : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 13.

(٣) الرافعى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٥ .

(٤) الرافعى : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١١٦ .

على رأس حملة لمساندة قواته ، وعندما رأى محمد على أن أهالي عسير ومنطقة الساحل الشمالي اليمني ينصرون الوهابيين ويناضون وحدات جيشه في الحجاز فقد وجه حملة إلى شمال اليمن تمكنت من الاستيلاء على ميناء قنفذة . وقد أمر محمد على بتحصين هذا الميناء توطئة للزحف إلى داخل اليمن ، كما أبقى حامية هناك تتألف من ألف ومائتي جندي غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التي تحصل منها المدينة على المياه اللازمة فاحتلها العربان وساندتهم الوهابيون بقيادة طامي بن شعيب أمير عسير ، فلم تنجح محاولات جنود محمد على لاستعادتها . ولم يجد قائدهم وسيلة لانقاذ جنوده من الظلم سوى إخلاء قنفذة والعودة إلى جعدة فنجا من الحامية من استطاع ركوب السفن بينما قتل الوهابيون عددا كبيرا ممن أدركوهم (١) .

على أن عزيمه محمد على لم تنته أمام مقاومة الوهابيين فأرسل امدادات جديدة إلى قواته في جزيرة العرب قوامها سبعة آلاف من الجنود ومبالغ طائلة من الأموال ، وتحمل المصريون في سبيل ذلك تضحيات جسيمة . وقد تقدمت من الحجاز إحدى قوات محمد على بقيادة عابدين بك لاحتلال وادي زهران الذي يفصل اليمن عن الحجاز . غير أن الوهابيين هاجموا واضطروا إلى الانسحاب كما تعقبوها إلى داخل الحجاز وحاصروها في الطائف ، ولكن محمد على نجح في أن يخدع الوهابيين بذكائه فأوهمهم يقوده إلى الطائف على رأس قوة كبيرة ، مما اضطرها إلى الانسحاب ورفع الحصار عن المدينة خوفا من مواجهته .

وفي ذلك الوقت قدم إلى حسن باشا نائب محمد على في الحجاز أميران يمنيان هما : علي بن حيدر ومنصور بن ناصر يشكوان عمهما حمود وريث آل خيرات في المخلاف السليماني (٢) الواقع في شمال اليمن الذين كانوا يدينون بالولاء لأئمة صنعاء . وكان حمود قد سجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلما ، كما كان يمايئ الوهابيين الذين يسيطرون على شمال اليمن . وقد طلب الأمران اليمنيان من حسن باشا أن يندهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود . وهكذا صاحب الأمران إحدى قوات محمد على التي توجهت إلى عسير بقيادة سنان باشا كما رافق أحدهما وهو علي بن حيدر القوة الأخرى التي توجهت إلى تهامة بقيادة خليل

(١) الرافعي : المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٢ . ذكر الواسعي أن المخلاف يشتمل على مدن وقرى يوجد فيه أودية وسهول وجبال وأن اليمن كان ينقسم عند العرب الأقدمين إلى ٤٨ مغلانا .

باشا (١) . وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد علي باشا الى اليمن لدعم السيادة العثمانية .

وعندما انتصر جنود محمد علي باشا على الوهابيين في موقعة بسل بين الطائف وتربة في سنة ١٨١٥ انسحب الوهابيون الى عسير في شمال اليمن . وحاول القائد الوهابي طامي بن شعيب أن يُلجأ الى الشريف حمود حاكم المخلاف السليمانى . غير أن أنباء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للوهابيين فطردهم من قلعة صببا وأسر قائدهم طامي بن شعيب (٢) . كما رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد علي خاصة بعد أن علم بانتصاراته على الوهابيين ، ولهذا سلم القائد الوهابي الأسير لديه الى رجال محمد علي دون أدنى مساومة ، فأرسل طامي الى مصر ورحل منها الى الآستانة حيث طوف به فى شوارعها ، ثم أمر السلطان العثمانى بإعدامه . كما أهدى حمود الى محمد علي أربعة رؤوس من كرائم الخيل مصحوبة برسالة تظهر له المودة والصداقة . وقد استحسن محمد علي الهدية وبعث برسالة الى حمود حثه فيها على رعاية شعبه فى المخلاف السليمانى حتى يعزز مطلبه لدى الباب العالي « مالك الزمام ومرجع الأمور » بابقاء حمود على امارته على أن يعاد اليه كل ما انتزعه الوهابيون من أملاكه . غير أن حمود تنكر لمحمد علي كما فعل من قبل مع الوهابيين واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفا معاديا من قوات محمد علي باشا العسكرية هناك . ولهذا قام حمود بمهاجمتهم فى عسير والحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا . غير أن قوات محمد علي عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا ، ولكن النصر كان حليف حمود فى تلك المرة أيضا ، فراجع جنود محمد علي عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا فى أثناء الانسحاب (٣) .

وفى تلك الفترة كانت هناك مفاوضات للصلح بين محمد علي والوهابيين انتهت بالإخفاق نتيجة لتمسك كلا الجانبين بمطالبه . وقد أرسل محمد علي فى أعقاب إخفاق المفاوضات ابنه إبراهيم باشا على رأس حملة أخرى الى الحجاز فى سنة ١٨١٦ . وقد تمكنت تلك الحملة على الرغم من الصعوبات التى واجهتها من التغلب على الوهابيين حتى اقتحمت عاصمتهم الدرعية بعد حصار دام ستة أشهر وانتهى فى سبتمبر سنة ١٨١٨ . وقد سلمت مدن نجد لقوات محمد علي بعد فتح الدرعية ، وأرسل الزعيم الوهابي عبد الله بن سعود الى مصر أسيرا ، ثم رحل منها الى الآستانة حيث أمر السلطان العثمانى بإعدامه (٤) . وقد حول

(١) العقيلي : المصدر السابق . ج ١ ق ٢ . ص ٥١٨ .

(٢) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 106.

(٣) العقيلي : المصدر السابق . ج ١ ق ٢ . ص ٥٢٠ - ٥٢٤ .

(٤) الرفاعي : المصدر السابق . ج ٣ ، ٩ ، ص ١٤٢ - ١٥٥ .

جيش محمد على عملياته الحربية من الميدان النجدي الى اليمن بعد السيطرة على الدرعية (١) . وتحركت قواته بقيادة خليل باشا لتقضى على فلول الوهابيين في شمال اليمن . وكان أحمد بن حمود قد خلف أباه في حكم عسير والمخلاف السليمانى وتهامة فاستعد وزيره للاقاة قوات محمد على من ناحية عسير ، غير أنهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا في حركة خاطفة تجاه مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليمانى ، مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع في التحرك الى هناك . وكان يدور في خلد ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الإبقاء عليه أميرا في بلاده ، لهذا تهاون في أمر المقاومة والدفاع ، واطمأن الى أن قواته من رجال قبائل حميدان وغيرهم من المرتزقة سوف يستطيع أن يقاوم بهم جنود محمد على للحصول على صلح يحقق أغراضه، ولكن جيش محمد على بعد أن سيطر على صبيبا واستولى على قلعتها ، طلب قائده من ابن حمود أن يحضر الى معسكره للتفاهم معه . وقد قدم ابن حمود الى معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولاه ، فأمر خليل باشا بالعودة الى أبي عريش رفق مأمور يتولى ادارتها من قبله ، كما طلب من ابن حمود أن يكتب الى جميع عماله وحامياته في أرجاء البلاد بالتسليم ، فصارت البلاد الواقعة من أبي عريش شمالا الى زبيد في الجنوب تحت إمرة خليل باشا (٢) .

وهنا تجد الإشارة الى أنه بعد أن استقرت الأمور في يد خليل باشا قائد قوات محمد على في بلاد اليمن ، فإنه قد بعث رسولا من قبله الى امام صنعاء الزيدى ومعه رسالة من محمد على تشير الى أن قواته جاءت الى اليمن لانتزاع البلاد من ورثة الشريف حمود ، باعتبارهم من أتباع الوهابيين . واعادتها الى الامام . وطلب خليل باشا من امام صنعاء أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة البلاد اليه ، وتمت المفاوضة بالاتفاق على أن يدفع الامام الزيدى مبلغا من الخراج سنويا الى الباب العالي . وبذلك أعادت قوات محمد على تبعية امام صنعاء للسيادة العثمانية اذ كان الأئمة الزيديون قد خرجوا عن طاعة الدولة العثمانية منذ نهاية الفتح العثماني الأول لبلادهم في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) ولم يكن للخليفة العثماني سلطان عليهم ، فكان تعهد الامام لقائد قوات محمد على في اليمن بأن يدفع للباب العالي سنويا جزءا من الخراج اعترافا من أئمة صنعاء بعودتهم الى حظيرة الدولة العثمانية منذ ذلك الحين (٣) .

Sanger, R.H. : Op. cit., p. 28.

(١)

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ٥٤٣ .

(٣) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

وقد قام امام صنعاء بارسال عماله لتسلم البلاد اليمنية التي سيطر عليها جيش محمد علي باشا ، وذلك باستثناء ابي عريش التي اتفق الامام مع قائد هذا الجيش على أن يكون تسليمها لعل بن حيدر ، المنافس الاول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده . وكان أحمد هذا قد وقع أسيرا في قبضة هذا القائد الذي أرسله الى مصر حيث توفي فيها ، بينما عاد خليل باشا الى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للامام الزيدي (١) ، وانتهت بذلك مهمته في بلاد اليمن .

غير أنه في أثناء الفترة التي بقيت فيها القوات المصرية في الحجاز في أعقاب عودة جنود محمد علي باشا من اليمن ، نشبت عدة ثورات وفتن احتملت «مصر في سبيل إخمادها متاعب هائلة ونفقات طائلة . وكان من بينها تلك الفتنة التي نشبت في جدة وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية في الجيش المصري العثماني معظمهم من الأرنؤوط والترك بقيادة « زنار أغا » و « تركي بيلمز » مطالبين بروايتهم المتأخرة . وقد توسط شريف مكة بين والي الحجاز خورشيد بك وبين المتمردين غير أنهم أسروا والي في جدة ونصبوا « تركي بيلمز » واليا على الحجاز ، كما انضم أهالي مكة وبخاصة أتباع الوهابيين الى صفوف المتمردين نكاية بالمصريين . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب السورية الأولى مستمرة بين محمد علي والدولة العثمانية ، فأرسل الباب العالي فرمانا الى « تركي بيلمز » يقره واليا على الحجاز نكاية بمحمد علي ، الذي خرج عن طاعته في سنة ١٨٣٢ (٢) .

لم يرض محمد علي بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة ولم يعترف بفرمان السلطان ، بل انه أراد أن يوطد نفوذ حكومته في الحجاز واليمن ، لما للخرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية ، ولأن ثغور الحجاز واليمن كانت بمثابة العقد الوثيقة في خيط الاتصال بين مصر ومتاجر الهند . لهذا أرسل محمد علي حملة مصرية بقيادة أحمد باشا يكن الى ينبع قوامها أربعة آلاف مقاتل ، وسارت منها الى جدة فاحتلتها بعد أن انسحب منها تركي بيلمز الى قنفذة التي كانت تعسكر فيها حامية مصرية . فلما استعصى على تركي بيلمز فتح قنفذة ، استمر في انسحابه الى الجديدة ، ثم استقر في مخا ، ولم يقو امام صنعاء على مقاومته . وأخيرا عهد محمد علي الى أحمد يكن باشا والي الحجاز بمطاردة تركي بيلمز ، فسار اليه على رأس قوة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل ، وكان ذلك في سنة ١٨٣٣ . وقد اشترك حاكم عسير مع الجيش المصري في محاصرة مخا التي

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ص ٥٥٥ .

BUTY, G.W. : Op, cit., p. 13.

(٢)

سقطت في أيديهم ، وهرب تركي بيلمز والتجأ الى إحدى السفن البريطانية ، وبذلك انتهت الفتنة التي أشعلها في الحجاز واليمن (١) .

على أن فكرة إقامة امبراطورية في البلاد العربية كانت قد تبلورت في ذهن محمد علي في ذلك الوقت وبدأ يتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها ، فرأى أن يجتث جذور المتمردين في الجزيرة العربية ويستولى في الوقت نفسه على ما يمكنه من بلاد اليمن . وكانت الأمراض قد اجتاحت صفوف الجيش المصري في الجزيرة فأضعفتها ، كما كانت الحاميات العسكرية موزعة بين قنفذة والحديدة وبعض المدن اليمنية الأخرى مما أضعف قوة الوحدات المتحركة من الجيش . لهذا أرسل محمد علي قوة جديدة الى اليمن كانت تضم ثلاثة آلايات من المشاة . وألفين من الفرسان ، يقودهم ابراهيم يكن باشا الذي عينه محمد علي « سر عسكر اليمن » عندما توجه اليها في سنة ١٨٣٦ ، وكان يسانده في تحركه الشريف عون شريف مكة . وقد احتمل المصريون في أثناء زحفهم الى عسير والمنطقة الممتدة على طول الساحل اليمني حتى الحديدة ، مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب . وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل اليمنية ، وبخاصة تلك التي اندس بينها بعض دعاة الوهابية كثير من المصادمات والمناوشات التي ألحقت بالمصريين خسائر فادحة ، اضطرتهم الى التقيقر الى الحجاز بعض الوقت غير أن المصريين استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد ، فاحتلوا معظم الثغور اليمنية ، وبعض المواقع الداخلية في تهامة . وقد اتخذ القائد المصري ابراهيم يكن باشا ميناء الحديدة مركزا لادارته ، وأصبح واليا لليمن من قبل محمد علي (٢) .

وقد أشار عبد الرحمن الراجعي الى أنه من الاحصاء الذي أورده كلوت بك في كتابه (لمحة عامة الى مصر) في سنة ١٨٣٩ عن الجيش المصري في عهد محمد علي - وهذا الاحصاء أقرب الى الحقيقة لما كان لكلوت بك من مكانة في الحكومة المصرية حينذاك - يمكننا أن نتبين أن الآلاي الثالث من المشاة المصريين وعدده ١٥٢٦ جنديا ، والآلاي العشرين من المشاة أيضا وعدده ٢٦٧٧ جنديا ، ثم الآلاي السابع والعشرين من المشاة كذلك وعدده ٢١٢٩ جنديا ، كانت جميعها تمثل جنود مصر النظامية في اليمن ، وكان الآلاي الأخير بالذات يعسكر في ميناء الحديدة مركز الادارة المصرية هناك .

(١) الراجعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٤١ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٤٩ .

أما عن القوات غير النظامية في الجيش المصري في اليمن في عهد محمد علي
فقد كان بيانها كما يلي :

الفرسان :	٥ ضباط ،	١٩٧٠ عسكريا
المشاة :	٩ ضباط ،	٧٦٠ عسكريا
المدفعية :	— ،	٢٠٠ عسكريا
١٤ ضابطا		٢٩٣٠ عسكريا

هذا مع العلم بأن الإحصاء المتقدم قد أوضح أن مجموع جنود الجيش البري المصري في سنة ١٨٣٩ كان يبلغ ٢٣٥٨٠٠ جنديا (١) . وهذا يساعدنا على معرفة ما بلغت القوة المصرية في اليمن بالنسبة للقوة العامة للجيش المصري . وكانت وحدات الجيش المصري موزعة في شتى أرجاء الامبراطورية التي أقامها محمد علي ، وبخاصة في ذلك الوقت العصيب الذي اصطدمت فيه القوات المصرية مع قوات الدولة العثمانية في أثناء النزاع الذي نشب بين محمد علي والباب العالي .

وهنا نجد الإشارة إلى أن المصريين أقاموا إدارة منظمة في اليمن أتاح استقرارا نسبيا للبلاد لم تنعم به من قبل ذلك في أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك ، كما أنهم اكتسبوا أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين ظلوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن . ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالي الحديدة في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بانضائهم إلى « الحكومة العربية المصرية » بعد زوال الحكم العثماني عن اليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى (٢) .

وقد حاول أمام صنعاء في أثناء وجود المصريين في اليمن أن يقوى العلاقة بينه وبين محمد علي فأوفد رسولا من قبله هو السيد عبد الرب إلى حاكم الحجاز المصري أحمد يكن باشا ليسهل له السفر إلى مصر لمقابلة محمد علي والتفاهم معه . كما أن عددا من الرسائل وردت إلى محمد علي من حضرموت وغيرها يطالبه أصحابها بالانضمام إلى الإدارة التي أقامها إبراهيم يكن باشا في اليمن . ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضرموت المحفوظة بدار المحفوظات بمأبدين يطلب أصحابها من محمد علي إرسال موظفين وجنودا لتنظيم أحوال حضرموت وإعادة الأمن إليها ، وكان على رأس موقعي هذه العريضة علي بن عمر بن سقاف ، وسالم ابن حماد بأعبيد ومحسن بن علوي (٣) .

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٩ .

(٢) الزيجاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٣) سلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ١٦ .

ومن الملاحظ كذلك أن المصريين أقوا كثيرا من الضوء على البلاد اليمنية عندما أتاحوا الفرصة لعدد من الأوروبيين ، من بينهم بعض الضباط والأطباء الفرنسيين والإيطاليين ، بمرافقة القوات المصرية التي عملت في اليمن (١) . فقد كتب هؤلاء وصفا للبلاد التي زاروها وعادات أهلها وطبائعهم . وقد وضعت مؤلفاتهم التي نشرت في ذلك الوقت حدا للمقول بأن تلك البلاد ظلت من المناطق المجهولة .

وقد استمرت حالة الهدوء النسبي في تهامة في ظل الإدارة المصرية في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ، ولم يتخللها سوى محاولة قبائل يام اليمنية غزو المنطقة ونهبها . وقد وجه اليهم الوالي المصري إبراهيم يكن باشا قوة مصرية يقودها شاب يمني هو الحسين بن علي بن حيدر الذي كان والده حاكما للمخلاف السليماني في شمال اليمن ، وقد تمكن الحسين من التغلب على قبائل يام ووضع حدا لتبردهم . وقد رأى الوالي المصري أن يكافئ الحسين على جهوده فعينه خليفة لوالده في حكم مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني . غير أن الحسين أبدى نشاطا ملحوظا في دعم مركزه في المخلاف مما أقلق الوالي المصري ، فتوترت العلاقات بينهما ثم آلت إلى العداء السافر . وقد تضامن الحسين مع عائض حاكم عسير الذي كان يطمع في السيطرة على تهامة ، ثم تقدمت قوات الحليقيين لمحاربة المصريين في الحديدة . وقد شجعها على ذلك عاملها بانتشال محمد علي في محاربة قوات الدولة العثمانية في سوريا ، كما انتهزوا فرصة نزاع نشب في الوقت نفسه بين والي الحجاز المصري وشريف مكة محمد بن عون ، الذي ساند والده المصريين في أثناء زحفهم إلى اليمن . على أنه قبل أن تصل قوات الحسين وعائض إلى الحديدة ، كانت أوامر محمد علي قد وصلت من مصر إلى إبراهيم يكن باشا بتسليم ما تحت يده من البلاد اليمنية إلى الحسين بن علي ابن حيدر ، ليتولى الحكم فيها باسم الدولة العثمانية . فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) وأعلن اعترافه وتبعية له للسيادة العثمانية (٢) .

على أن ثمة دورا خطيرا لعبته السياسة البريطانية الاستعمارية لاجلاء المصريين عن اليمن في ذلك الوقت . إذ حال الانجليز تقدم المصريين في جزيرة العرب والسودان ، ومساهمة محمد علي في تجارة الهند ، ومنعه للسفن الأوربية الآتية من بومباي أن تصعد في البحر الأحمر شمالا جدة . وكان اعتماد الانجليز في البحر الأحمر على هوائى السودان واليمن ، فلما أصبح السودان في يد محمد علي زاد اعتمادهم على اليمن ، فلما دخل اليمن في طاعته أحس الانجليز أن البحر

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 108.

(١)

Jacob, H. F. : Op. Cit., p. 23.

(٢)

الأحمر خرج من يدهم إلى مصر (١) . لهذا احتلت بريطانيا عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ) وأرسخت قدمها فيها ، وبذلك مساعيها السياسية ومنها تهديد محمد علي بأن تشير عليه الباب العالي والدول الأوروبية . ولا شك أن احتلال بريطانيا لعدن كان ضربة موجبة لمحمد علي لإرغامه على الانسحاب من اليمن ، بينما كان الوالي المصرى هناك يبذل كل طاقته لدعم الإدارة المصرية والتقرب إلى اليمنيين . وقد أعلن أمام صنعاء ولاءه لإبراهيم يكن باشا ليتقى بطش الانجليز بعد سيطرتهم على عدن (٢) ، وبخاصة أن هينز Capt. Haines حاكم عدن البريطاني كان يتصل بمشايخ القبائل المجاورة لعدن التي ارتضت الحكم المصرى ، متوددا اليهم بالهدايا والهدايا ، كما شرع يحرضهم على عدم دفع الزكاة المفروضة عليهم للإدارة المصرية فى اليمن ، وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير .

وقد خشى محمد علي أن يقوى نفوذ الانجليز ويمتد سلطانهم فى جنوب اليمن ، فأرسل إلى إبراهيم يكن باشا يستفسر عن صلة الانجليز « بالعرب » وطلب اليه عدم السماح بارسال أحد من الصناع وأرباب الحرف من مخا إلى عدن . وقييل أن يتسلم إبراهيم باشا أوامر محمد علي بعث إليه رسالة يوضح فيها الموقف بقوله ان « القائد هينز الذى احتل عدن مقيم بجوار الأماكن التى ألحقت حديثا بالحكومة المصرية » . وأضاف إبراهيم باشا إلى ذلك أن هينز هذا « أخذ يقوى مشايخ بعض المراكز والقرى ويتودد اليهم ، ويجتذب قلوب الذين يتبعونه بالكسوة والمرتب ، وأن سلوكه هذا يؤدي إلى حدوث خلل فى المصالح المصرية فى اليمن » (٣) .

وعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها فى الشرق التى تنبأت بأن محمد علي سترسل جيوشه لاحتلال مدخل البحر الأحمر عند باب المندب وسواحل حضرموت ، كتب بالمرستون «Palmerston» رئيس الوزارة الانجليزية حينذاك إلى القنصل الانجليزى فى مصر كامبل Campbell ليقابل محمد علي ، ويخبره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر اليها بعين الرضا فى إنجلترا أو فى الهند . وقد أكد محمد علي للقنصل الانجليزى أنه لا يفكر فى التوسع خارج البحر الأحمر ، ولا يبغي امتداد أملاكه فى شرق صنعاء (٤) .

وفى الوقت الذى تعقدت فيه المشكلات بين محمد علي والسلطان العثمانى واستحكم النزاع واثارت الحرب ، طلب بالمرستون من محمد علي جلاء القوات

(١) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) الرافعي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ .

(٣) صلاح البكرى : المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٤) صلاح البكرى : نفس المصدر ، ص ١٨ .

المصرية عن اليمن . غير أن محمد علي اكتفى بالإجابة بأنه سيضع هذا المطلب موضع النظر عندما تفرغ الدول من بحث « المسألة الشرقية » . ثم شامت السياسة الدولية أن تقف موقف العداء من محمد علي في مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) فأخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ قرارات المؤتمر بالقوة مما اضطر محمد علي إلى سحب القوات المصرية من اليمن (١) . وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا للتوسع الاستعماري في جنوب اليمن بعد أن توطدت أقدامها في عدن ، وتخاصمت من المنافسة المصرية .

وإذا كان وجود المصريين في اليمن قد شكل منافسا خطيرا للتوسع البريطاني الاستعماري في جنوب البلاد ، فإن اليمنيين أنفسهم قاموا بدورهم في مقاومة الانجليز منذ بداية وصولهم إلى اليمن . والمعروف أن القائد الانجليزي هينز Haines الذي اقتحم جنوده عدن عنوة ، لقي مقاومة شديدة من جنود سلطان لحج في خلال يومين من وصوله ، رجحت بعدها كفة الانجليز نتيجة لتفوقهم الحربي (٢) ، وتم لهم احتلال عدن في السادس عشر من يناير سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ) . كما ذكر الواسعي أن أحد أشراف مكة ويدعى السيد اسماعيل خرج إلى اليمن في سنة ١٨٤٦ (١٢٦٢ هـ) ، واستنهض همم الناس للجهاد « واخراج الأفرنج من عدن » ، فأجابه جماعة من الناس حتى وصل إلى قرب عدن بنحو فرسخ ، ولم يزل محاصرا لها حتى مات مسموما هناك ، وتوفي وتفرق من كان بصحبته من المجاهدين (٣) . وفي رواية أخرى ذكرها أحمد شهود العيان ونشرها العبدلي ، أن ذلك الشريف جاء ومعه جيش من عسيرة وانضم اليهم كثيرون من أهالي لحج وهجموا على الانجليز على الرغم من نقشي الطاعون في الجيش العسيري ، فقابلهم الانجليز بإطلاق المدافع فانهزموا وتفرقوا ، وأن الشريف ومن بقي من أصحابه توجهوا إلى أبين بعد اخفاق محاولتهم (٤) . وواضح من الروايتين أن هذه الدعوة لاجراج الانجليز وتحرير عدن « من الأجانب غير المسلمين » لم تأت إلا من الشمال أي من الحجاز وأنها كانت بتأثير دعوة الوهابيين (٥) ، ولكن الشعب اليمني نفسه قد استجاب لهذا النداء واشترك في محاولة تحرير بلاده .

(١) Bury : G.W, Op. cit., p, 14.

« أبرمت معاهدة لندن في ١٥ من يولية سنة ١٨٤٠ بين إنجلترا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا والدولة العثمانية » .

(٢) Hurewitz j. c. ; Diplomacy in the Near and Middle East, Vol., 1, p, 126.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٤) العبدلي : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٥) أحمد فخري (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

أما الأتراك العثمانيون فلم يفعلوا شيئاً جديداً للاحتجاج على الانجليز عندما قاموا باحتلال عدن في سنة ١٨٣٠ (١٢٥٥ هـ) على الرغم من أنهم كانوا يدعون أحقيتهم الاسمية في بلاد اليمن . بل إن الانجليز استطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لبناء عدن ، وإن فضل الانجليز عقد معاهدة مع أهالي البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئاً من الشرعية . ويبدو من دراسة الموقف ما يساعد على قبول الرأي الذي ذكره الكثيرون ، وهو أن العثمانيين قبلوا هذه السياسة البريطانية ، ورأوا أن احتلال الانجليز لعدن ليس إلا من نوع المكافأة لبريطانيا عن معاونتها للدولة العثمانية في وقف أطماع والى مصر الثائر محمد علي . ولعل عدن لم تكن حينذاك - وهي تقع في أقصى جنوب الامبراطورية العثمانية ذات أهمية للعثمانيين إذا ما قورنت برغبتهم في المحافظة على علاقتهم مع بريطانيا (١) وبخاصة وهم يواجهون تحديات محمد علي وطموحه الى تكوين امبراطورية في البلاد العربية على حساب ممتلكات الباب العالي .

وهكذا وصل جنود محمد علي باشا الى مصر الى بلاد اليمن في العشرينات من القرن التاسع عشر وهم يحملون اللواء العثماني لمحاربة فلول الوهابيين أعداء الدولة العثمانية ، وكان ذلك بناء على تكليف من السلطان العثماني من جهة ، وتلبية لنداء امام صنعاء الذي استنجد بهم لصد الزحف الوهابي عن بلاده من جهة أخرى . وبعد أن انتصرت قوات محمد علي باشا على فلول الوهابيين سلموا ما تحت أيديهم من بلاد اليمن الى امام صنعاء بعد أن تأكد اعترافه بسيادة الدولة العثمانية ، بينما انسحبوا منها الى الحجاز . غير أن قيام بعض الفتن في بلاد الحجاز في الأربعينات من القرن التاسع عشر وهروب المتمردين الى اليمن اضطر المصريين الى التوجه اليها للتخلص نهائياً من قادة التمرد . وهنا كانت فكرة اقامة امبراطورية في البلاد العربية قد تبلورت في ذهن محمد علي مما دفعه الى الدخول في صراعه المعروف مع الباب العالي . وقد حازل المصريون أن يحققوا فكرة هذه الامبراطورية باقامة حكم منظم في المناطق التي تحت أيديهم ومن بينها تهامة اليمن . وقد نجحت الادارة المصرية في اليمن أيما نجاح ، وهيأت حالة من الأمن والاستقرار في تلك البلاد ، كما دعم المصريون ادارتهم هذه بخلق روح من المودة والصداقة مع أهالي البلاد ظلت ذكرها قائمة في نفوسهم حتى بعد جلاء المصريين عن بلادهم بأمد طويل .

غير أن بريطانيا خشيت على مصالحها الاستعمارية التي أصبح يهددها ذلك التوسع المصري فاندفعت الى احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥ هـ)

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥٣ .

والتوسع حولها ، والى مساندة الباب العالي ضد طموح محمد علي . أما الدولة العثمانية فقد تنازلت عن حقوق الشعب اليمني بترك عدن للانجليز دون أن تفعل شيئا جديا للاحتجاج عليهم ، كما أنها تعاونت مع بريطانيا لاجلاء المصريين عن اليمن . وقد نجحت الدولتان في مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦ هـ) في فرض الجلاء عن اليمن وغيرها على المصريين ، كما أن بريطانيا تصدت لتنفيذ هذا القرار الدولي بالقوة . ولهذا اضطر المصريون الى الجلاء عن اليمن بعد أن قضت قوات محمد علي باشا على فلول الوهابيين أعداء الدولة العثمانية ، ونشر المصريون في ربوع تهامة ألوية الأمن والطمانية ، وأقاموا إدارة مستقرة في تلك البلاد ، وكانوا أول من ألقى الضوء على أهلها في العصور الحديثة ، وقد تسلم العثمانيون بلاد اليمن من المصريين بعد أن أصبحت أكثر انتظاما واستقرارا ، فتهيأت لهم الفرصة لأن يحكموها بيد أقوى وسلطان أظهر مما كان لهم قبل أن تتعهدا يد الإدارة المصرية بالتنظيم والاصلاح .

ثالثا - الحملة العثمانية على اليمن في سنة ١٨٤٩

أشرنا فيما سبق الى أن جنود محمد علي باشا والى مصر وصلوا الى اليمن في العشرينات من القرن التاسع عشر وهم يحملون اللواء العثماني ويوطدون سلطة الدولة العثمانية وسيادتها في تلك البلاد . وأوضحنا أن بريطانيا والدولة العثمانية تعاونتا معا في اجلاء المصريين عن اليمن في الأربعينات من القرن التاسع عشر بعد أن حاول المصريون تكوين امبراطورية في البلاد العربية ، والاستقلال عن الباب العالي ، ونجحوا في اقامة حكم مستقر في تهامة اليمن . وكان لمحاولة المصريين هذه صدى عميق لدى الحكومة العثمانية جعلها لا تتردد في استغلال فرصة جلائهم عن اليمن لتشديد قبضتها على تلك البلاد . وقد ذكرنا أن ابراهيم يكن باشا الوالى المصرى فى اليمن سلم مدينة الحديدة ، التى كانت مركزا للإدارة المصرية هناك ، الى حسين بن على بن حيدر حاكم المخلاف السليماني الذى كان قد تحالف مع جاره أمير عسير لمناوأة المصريين وإخراجهم من اليمن . وقد فعل الوالى المصرى ذلك بناء على الأوامر التى وردت اليه من محمد علي الذى اضطر الى تنفيذ قرارات مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ بسحب قواته من الجزيرة العربية . وهكذا تولى الحسين زمام الأمور في تهامة والمخلاف السليماني ، بعد أن أعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية ، كما تعهد بأن يدفع سنويا للباب العالي مبلغا من المال (١) .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تبادر بتأييد الحسين في حكم البلاد اليمنية

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

التي تسلمها من المصريين . حتى يحفظ لها سيادتها الاسمية عليها الى أن تحين الفرصة المناسبة لاختضاعها لسيطرتها الفعلية . ولهذا أرسل السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) تأييده للحسين (١) عن طريق حاكم جدة وأمير مكة ، مشترطاً أن تكون الخطبة « للخليفة العثماني » على منابر المساجد اليمنية . كما أطلق الباب العالي على الحسين لقب « حاكم اليمن حسين باشا » وذلك في سنة ١٨٤٣ (٢) حتى يطبعه بالطابع العثماني الذي يرمز الى تبعيته للدولة . وكان طبعياً أن يتلقى الحسين هذا التأييد العثماني بالقبول والرضا لان ذلك سيدعم مركزه أمام أعدائه ومنافسيه ، كما سيمكن لنفوذه أن يقوى في المنطقة التي يحكمها .

وقد استقر الحسين في مدينة الحديدة وأخذ ينظم شؤنها ، كما بدأ يوسع حدود المنطقة التي يحكمها في تهامة ، فاستولى على مخا ، وزبيد ، وحيس ، حتى امتد نفوذه من المخلاف السليمانى في الشمال الى ميناء دحنا في الجنوب . وفي مدينة أبى عريش عاصمة المخلاف السليمانى شيد الحسين قلعه المعروف باسم « نجران » التي وصفت بأنها من أمنع المعاقل في تهامة ، كما كانت تشتمل على أربعين منزلاً على أحسن نسق بلغه فن العمارة اليمنية حينذاك ، وقد حصنها بثلاثة أبراج مجهزة بالمدافع ، ونقل إليها تحفا ثمينة ومكتبة تحتوي على ثلاثمائة مجلد (٣) .

وعلى الرغم من أن الحسين حاول القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه خير قيام ، فانه لم يسلم من المخاطر التي سببها ذلك الصراع الدائم المستمر بين المتنافسين على الامامة الزيدية في صنعاء ، واستعانة كل منهم بحشود القبائل الطامعة في السلب والنهب للانتقام من أعدائه ، ثم رغبة من يستأثر منهم بالامامة بعد سيطرته على أملاك الحسين في تهامة والمخلاف السليمانى باعتبارها كانت تابعة لأسلافهم من الأئمة السابقين . بل ان أشراف عسير كانوا يطمعون أيضاً في ملك الحسين في تهامة ، ولم يكن تعاونهم معه في محاولة إجلاء المصريين عن المنطقة ليسلبوها اليه لقمة سائغة ، بل ليسيطروا عليها بعد أن يطيحوا بحكمه . وقد تأكد ذلك عندما التجأ الإمام الزيدى محمد بن يحيى بن المنصور الى الحسين في تهامة ، يرجو مساعدته ضد منافسه الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد في صنعاء . وقد رأى الحسين في الاستجابة الى مساعدة ابن يحيى ما يحقق أهدافه التوسعية في المنطقة الجبلية التابعة للأئمة الزيديين ، فجنده قواته لمناصرة ابن يحيى ، وشغل بذلك عن تنفيذ الفكرة التي كانت تراوده في ذلك

Hogarth, D.G., op. cit., p. 111.

(١)

Bury, G.W. Op. cit., p. 14.

(٢)

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٢ - ٥٥٣ .

الوقت بغزو عدن وطرده الانجليز منها بعد أن أخفقت المحاولات العربية الأخرى لاستعادتها ، كما شغل في الوقت نفسه بأخماد تمرد قبيلتي « القحرية » « وأسلم » حتى أخضعهما لطاعته (١) وقد تمكن ابن يحيى بمساعدة قوات الحسين من الانتصار على منافسه ودخول صنعاء والاستئثار بالامامة . وأعدى ابن يحيى إلى الحسين مكتبة تشتمل على مخطوطات كانت في حوزة منافسه المهدي (٢) وكان الحسين مشغولاً بالكتب النادرة فأضافها إلى مجموعته الثمينة .

غير أن ابن يحيى هذا أراد أن يضم إلى منطقة نفوذه بعض البلاد التي استولى عليها الحسين ، وعين لحكمها عمالاً من قبله . وكانت وجهة نظر ابن يحيى أنه صاحب الحق الشرعي في هذه البلاد التي كانت تضم تعز والجند وغيرها ، وأن الظروف قد اضطرت به إلى الاستعانة بالحسين الذي كان أسلافه تابعين لأئمة صنعاء ، كما رأى أنه قابل جميل الحسين بالمثل عندما أرسل إليه هدية الكتب ، وعلى الحسين أن يسحب جنوده من تلك البلاد لتعود إليه بعد أن أصبح إماماً لصنعاء (٣) . وقد اتصل ابن يحيى بالعناصر المناوئة للحسين في تهامة ، وتعاون معهم في مهاجمة جيش الحسين الذي أخذت خيانة الهمدانيين تفرق صفوفه ، نظراً لولائهم للإمام الزيدى . وأدى كل هذا إلى هزيمة الحسين ووقوعه أسيراً في قبضة ابن يحيى ، فتنازل له عن أملاكه لقاء تأمينه وإطلاق سراحه . وفي ذلك الوقت حاول محمد بن الحسين أن يستعين بعائض حاكم عسير لتخليص والده من الأسر ، غير أن عائض هذا تخاذل عن نصرة الحسين ، بل أنه اغتنم هذه الفرصة وأخذ يستعد لضم تهامة إلى منطقة نفوذه في عسير . وأخيراً استطاع أخوة الحسين أن يخلصوه من الأسر بعد أن استعانوا برجال قبائل يام اليمنية ، وهاجموا القوات الامامية في زبيد ، وتمكنوا من الاستيلاء عليها في سنة ١٨٤٨ (١٢٦٤ هـ) (٤) . وهكذا انسحبت قوات الإمام الزيدى إلى صنعاء دون أن تحقق بغيتها من السيطرة على تهامة ، بينما عاد عائض أيضاً إلى عسير بخفي حنين .

وقد أثرت تلك الأحداث في نفسية الحسين أبلغ تأثير ، وخاصة تعرضه لبحود الإمام محمد بن يحيى على الرغم من المساعدة التي قدمها له حتى استحوذ على الإمامة في صنعاء ، ثم تنكر عائض حاكم عسير وامتناعه عن المشاركة في تخليصه من الأسر إلى جانب خيانة الهمدانيين الزيديين داخل صفوف جيشه وخذلانهم له حتى وقع أسيراً في يد إمامهم الزيدى . وقد ترتب على ذلك أن

(١) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٤ .

(٢) الراسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٠ .

(٣) العقيلي : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٥٦ .

(٤) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٠ .

الحسين زهد في ملكه المضطرب ، ورأى أن يستنجد بالسلطان العثماني عبد المجيد على يعيد الى البلاد حالة الأمن والاستقرار التي نعمت بها في ظل الادارة المصرية . ولهذا طلب الحسين من الباب العالي ارسال من يتسلم منه المنطقة اليمنية التي يحكمها ، باعتبارها أمانة في عنقه يعيد أمرها الى الخليفة (١) بعد أن عجز عن احتمال عبء المحافظة عليها . كما أن تجار تهامة وأعيانها ، وخاصة المقيمين منهم في الحديدة ، طالبوا السلطان العثماني بالتدخل لإقرار الأمور في اليمن (٢) ، بعد أن كسدت متاجرهم ونهبت أموالهم في أثناء المعارك التي دارت رحاها بين قوات الحسين النتهامية والقوات الامامية المهاجرة ، التي كانت تضم مجموعة من القبائل اليمنية الطامعة في النهب والسلب والتخريب .

وقد تلقى السلطان العثماني عبد المجيد مطلب « حاكم اليمن حسين باشا » وتجار تهامة وأعيانها بالقبول والرضا ، إذ اعتبر ذلك فرصة لا تعوض بالنسبة للدولة لاعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن . لهذا أصدر الباب العالي أوامره الى نائبه في الحجاز توفيق باشا ، وإلى أمير مكة محمد بن عون بسرعة التحرك الى اليمن على رأس قوة عثمانية ضاربة أبحرت من ميناء جدة ، وكان قوامها ثلاثة آلاف من الجنود المشاة والفرسان . وقد وصلت الحملة العثمانية الى ميناء المحبة اليمنى ، واتجهت بعد ذلك الى الحديدة حيث استقبلها الحسين مرحبا مستبشرا ، وكان ذلك في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) (٣) .

وعندما علم امام صنعاء محمد بن يحيى بوصول القوات العثمانية الى الحديدة ، أراد ألا ينفرد خصمه الحسين بالتزلف الى العثمانيين والاعتماد عليهم في دعم حكمه في تهامة والمخلاف السليمانى بالدرجة التي تجعله يشكل خطرا على الامامة الزيدية في المستقبل ، كما أنه أراد أن يفوت الفرصة على منافسه في الامامة على بن المهدي حتى لا يستعين بالعثمانيين لنصرته عليه فنشئ له الامامة في صنعاء . ولهذا سارع الامام محمد بن يحيى الى الاتصال بالعثمانيين مرحبا بقدمهم الى اليمن ، بل انه ذهب لاستقبالهم عند أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة (٤) ، واتفق مع قائدهم ، دون مشاورة لزعماء القبائل الزيدية ، على أن يصحبه الى صنعاء ليستعين بما لديه من قوات في اخفاء بعض القلائد الداخلية . وأخيرا قدم الامام محمد بن يحيى الى صنعاء مصطحبا توفيق باشا « ضيف الاحتلال » وكتائبه العثمانية حيث أنزلهم في قصر غمدان (٥) . وهكذا

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٥) شرف الدين : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

تمكن العثمانيون من دخول مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) (١)
دون أن تلقى قواتهم أية مقاومة .

على أنه في أثناء غياب الإمام محمد بن يحيى عن صنعاء عند قيامه باستقبال الترك على حدود تهامة ، استطاع منافسه في الإمامة علي بن المهدي أن يجمع من حوله عددا كبيرا من رجال القبائل اليمنية ويحرضهم على مهاجمة صنعاء . وقد اغتنم علي بن المهدي فرصة استقبال خصمه للأتراك وتسليمهم مدينة صنعاء ، وأخذ يشعل نار الثورة ضده بين القبائل اليمنية معلنا أن ابن يحيى باع اليمن وأهله للأتراك الدخلاء (٢) . وزاد من تفاقم الموقف أن أهالي صنعاء أنفسهم أنكروا على ابن يحيى فعلته أشد الإنكار ، وشاركوا القبائل اليمنية ثورتها على العثمانيين . ولهذا انهمرت سيول القبائل اليمنية على مدينة صنعاء من كل جانب ، وضاعف من حماسهم ما كان ينتظرهم من المغام داخل المدينة ، فاكسحوا تحصينات الدفاع وأبادوا معظم رجال الحملة العثمانية . أما بالنسبة لأهالي صنعاء فقد أوضح الواسعي دورهم في مقاومة العثمانيين بقوله : « قام أهل صنعاء قومة رجل واحد على حين غفلة فأبادوا الأتراك قتلا ، ولم يسلم منهم الا من كان ملتجئا في القصر أو في بستان السلطان ، وسبب ذلك - كما سمعت والله أعلم - أن اليوم الأول كانت العساكر تمر في الشوارع وتقول هذا البيت غدا نأخذه وهذه الحرمة نأخذها (٣) . وعلى أية حال فقد فوجئ العثمانيون بهذا الهجوم من رجال القبائل اليمنية ، وبذلك الثورة التي فجرها أهالي صنعاء ، فتفرقت صفوفهم وأصيب قائدهم توفيق باشا بجراح خطيرة في أثناء القتال الذي دار في شوارع المدينة النائرة . وقد أعلن أهالي صنعاء تنصيب علي بن المهدي إماما لهم ، كما حاصروا من بقي من العثمانيين في القصر الحكومي حتى تم عقد الصلح بين الجانبين .

وقد انتهت تلك الأحداث بخروج العثمانيين من صنعاء وانسحابهم الى الحديدة (٤) بينما اقتحم رجال القبائل وأهالي صنعاء النصارين قصر الإمام محمد بن يحيى ، واقتادوه أسيرا الى امامهم الجديد علي بن المهدي ، الذي أمر بحبسهم ثم باعدامهم . بل إن هؤلاء هاجموا بيوت أنباغ ابن يحيى ، وكان من بينهم أحد العلماء : وهو عبد الرحمن بن محمد العمراني الذي كان ناظرا للأوقاف في صنعاء ، فنهبوا داره وبددوا مكتبته الثمينة التي حوت ما يقدر بألف من

(١) Hogarth D.G. : Op. Cit., p. 111.

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٤) Scott, H. : Op. cit., p. 228.

الكتب المخطوطة النادرة (١) . ولهذا كان وصول الأتراك العثمانيين إلى صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) سببا في خلع أحد الأئمة وتنصيب امام آخر ، كما ترتب على مقاومتهم وإخراجهم من تلك المدينة أن تعرضت في الوقت نفسه للخراب والدمار بعد أن عانت فيها القبائل سلبا ونهباً وحولت شوارعها إلى ميادين للقتال . ولقد أشار إلى ذلك سلفاتور أبونتي بقوله : « عندما دخل الألف والخمسمائة رجل (من العثمانيين) الذين استحضروهم (الامام محمد ابن يحيى) في صنعاء ، هاج الشعب اليمني واشتد غضبه ، فارتكب الكثير من أعمال العنف وسالت الدماء أنهارا ، وغزا العاصمة وهدمها على من فيها وقتل الامام شر قتلة ، وبذلك سقطت البلاد في الفوضى وعم الفساد » (٢) .

أما بالنسبة للحسين فقد تعاون مع العثمانيين الذين عادوا إلى تهامة واستقروا فيها بعد انسحابهم من صنعاء ، وكانوا قد اتخذوا مدينة الحديدة مركزا لهم لسهولة الاتصال بينها وبين موانئ الحجاز حتى يمكنهم تلقي الامدادات والمؤن اللازمة من هناك . وقد وجه القائد العثماني توفيق باشا قوة من رجاله تحت قيادة الحسين لاختطاف قبيلة أسلم ، وقد نجح الحسين في مهمته ، غير أنه أراد أن يتبعد عن الاشتغال بأمور الحكم فتوجه إلى مسقط رأسه في مدينة أبي عريش ، حيث أقام في قصره المعروف « بنجران » . وأخيرا أصدر الباب العالي أوامره بترحيل حسين باشا إلى الأستانة حيث تقرر له هناك راتب شهري ، ثم خير في الإقامة في أي بلد من بلدان الدولة ، ففضل الإقامة في مكة التي مكث فيها حتى توفي في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) (٣) .

وهكذا لم تتمكن حملة العثمانيين التي وصلت إلى اليمن في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) من السيطرة على صنعاء وإقامة حكم عثماني مستقر فيها ، على الرغم من المساعدات التي قدمها الحسين للعثمانيين في تهامة ، والتسهيلات التي هيأها لهم الامام محمد بن يحيى حين أدخلهم صنعاء دون مقاومة . وقد استطاعت القبائل اليمنية التواقة إلى السلب والنهب ، التي ألهمت دعائيات على بن المهدي ضد منافسه الامام محمد بن يحيى بأنه باع اليمن « للأتراك الأجانب » حتى يتمكن بذلك من خلع عن الإمامة والاستحواذ عليها لنفسه ، إلى جانب ثورة أهالي صنعاء العنيفة ضد الأتراك الدخلاء الذين لم يراعوا حرمانهم ولم يحترموا مقدساتهم ، استطاعت هذه وتلك أن ترد العثمانيين عن صنعاء بعد أن قضت على معظم قواتهم . ولهذا عاد العثمانيون إلى تهامة يجرؤن أذيال الخيبة والاختفاق ، وقنعوا بالإقامة في الحديدة ومنطقة الساحل اليمني

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٢) سلفاتور أبونتي : مملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزي) ، ص ٥٣ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٢ .

القريبة من مراكزهم في الحجاز ، بعيدين عن جبال اليمن الوعرة في طبيعتها ،
ورجالها ، ومشكلاتها . على أن تلك الحملة كانت تجربة مفيدة للعثمانيين ،
وتقييما لما يلزمهم من رجال وعتاد وظروف مناسبة لفرض سيطرتهم الفعلية على
اليمن . ولهذا سيعاود العثمانيون الكرة من جديد في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ)
وهم أكثر قوة وخبرة واستفادة من الظروف ، مما سيتمكنهم من دخول صنعاء
واقامة حكم عثماني فيها استمر حتى هزمت دولتهم في نهاية الحرب العالمية
الاولى .

الفصل الثاني

عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن سنة ١٨٧٢

- اولا - الامامة الزيدية والاضطراب السياسى
في اليمن قبيل سنة ١٨٧٢ .
- ثانيا - النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف
السليمانى وعسير قبيل سنة ١٨٧٢ .
- ثالثا - اتجاه الدولة العثمانية لاستعادة
سيادتها الفعلية على اليمن في منتصف القرن
التاسع عشر .
- رابعا - سيطرة العثمانيين على صنعاء في
سنة ١٨٧٢ .
- خامسا - حدود ولاية اليمن العثمانية .

أولا - الإمامة الزيدية والاضطراب السياسي في اليمن قبيل سنة ١٨٧٢

عرضنا في الفصل السابق المراحل المتتالية لتطور علاقة العثمانيين ببلاد اليمن قبل عودتهم إليها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ، وأوضحنا كيف فشلت حملتهم عليها في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) وارتدت مهزومة عن صنعاء لتستقر في تهامة والمنطقة الساحلية اليمنية القريبة من المراكز العثمانية في الحجاز . وقد أراد العثمانيون أن يكتسبوا ببغائهم هناك موطنًا صالحًا يمكنهم من مراقبة الأحداث الجارية داخل اليمن عن كثب ، حتى تتاح لهم الفرصة من جديد للسيطرة على صنعاء واخضاعها للحكم العثماني .

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن العثمانيين تمكنوا من دخول صنعاء دون قتال في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) بوساطة التسهيلات التي قدمها لهم الإمام الزيدى محمد بن يحيى ليدراً عن نفسه محاولات منافسه على بن المهدي لانتزاع الإمامة منه والسيطرة على صنعاء . غير أن على بن المهدي أثار حمية القبائل اليمنية ضد الأتراك وضد حليفهم محمد بن يحيى فأشاع عنه أنه باعهم البلاد وشعبها من أجل مصالحه الشخصية ، وبذلك تمكن ابن المهدي من السيطرة على صنعاء واجلاء الترك عنها والتخلص نهائياً من منافسه الزيدى واستأثر لنفسه بالإمامة . وكانت تلك صورة معتادة من نتائج الإمامة الزيدية ونظامها العتيق الذي حرم شعب اليمن من الأمن والاستقرار وأشاع بين صفوفه التفرق والتحزب والحروب الأهلية ، كما أفقده أيضاً الوحدة السياسية التي لو تحققت لأتاحت له المحاق بالشعوب الأخرى في ركب التقدم والمدنية . وسوف يؤدي هذا الاضطراب السياسي الذي كانت تسببه نظرية الإمامة الزيدية في الحكم إلى إثارة الصراع

المستمر بين مدعيها ، مما هيا الفرصة للعثمانيين للعودة الى اليمن والسيطرة على مقدراته في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ، منتهزين حالة الضعف والانهيار الذي مضى به الشعب اليمني في ذلك الحين . ويجدر بنا أن نستعرض الأسس التي قام عليها نظام الإمامة الزيدية في اليمن نظرا لتأثيره العميق في توجيه أحداث التاريخ اليمني الحديث ، وبخاصة قبيل وفي أثناء خضوع اليمن للحكم العثماني .

كان نظام الإمامة الزيدية الذي واجهه العثمانيون في اليمن هو نتاج عشرة قرون ونيف من الزمان لم يتغير في خلالها شكله وجوهره . وكان الصراع الدموي بين السادة (١) اليمنيين الطامعين في منصب الإمامة هو المثل النمطي لتاريخ اليمن في عهد الإمامة الزيدية . وحتى في الوقت الذي سيطر فيه العثمانيون على العاصمة اليمنية ، فإن ذلك لم يعطهم سيطرة فعلية على اليمن بأكمله ، فقد ظلت الإمامة الزيدية في الشمال وفي صعدة - الحصن الحصين للمذهب الزيدي منذ ظهوره في البلاد - تواصل جهودها لتؤكد « حقها المقدس » في الحكم . ومنذ وصول العثمانيين إلى اليمن في مطلع العصور الحديثة قامت بينهم وبين اليمنيين بصفة مستمرة حروب كثيرة ، وكانت تلك الحروب التي نزعمها الأئمة لأسباب فرضتها عليهم مصالحهم الشخصية ، فرصة ذهبية للإمامة الزيدية أكسبتها أثرا سياسيا على حساب ثورة الشعب اليمني ضد العثمانيين (٢) . وسوف نلقى نظرة سريعة على تاريخ اليمن الزيدية لنستخلص الأسس التي قام عليها نظام الإمامة ، وإن كان ذلك الموضوع يعد من النواحي المجهولة في مصادر التاريخ الإسلامي ، التي ينسدر فيها ما يغنى عن اليمن الزيدية (٣) . كما سنشير من وقت لآخر إلى بعض جوانب الحياة اليمنية ونظم الحكم في ظل الإمامة الزيدية حتى يمكننا ملاحظة ما طرأ على اليمن فيما بعد من أوضاع جديدة في أثناء خضوعها للحكم العثماني .

لقد أسس دولة اليمن العربية الإسلامية الشيعية الزيدية الإمام « الهادي إلى الحق » يحيى بن الحسين في سنة ٨٩٧ (٢٨٤ هـ) . وهو ينتسب إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ويعتق الإمام مذهب الإمام زيد بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الذي جاهد ليسترجع الإمامة التي اغتصبها

(١) يطلق اليمنيون لقب السادة على سلالة النبي من ابنته فاطمة زوجة علي بن أبي طالب ، ومن هؤلاء الأئمة الزيديون وكانوا يمثلون الطبقة العليا في اليمن قبل قيام ثورته الوطنية في سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(٢) محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : دولة اليمن الزيدية (نشأتها ، تطورها ، علاقاتها)

الأمويون فاضطهد وصلب (١) ، وكان من أعلام آل بيت النبي ، علما مجتهدا ذا رأى ومكانة ، طلق اللسان ، حلو الحديث ، قوى الحجّة . وقد اعتنق المذهب الزيدى كثيرون من آل بيت النبي ومن غيرهم ، وتعددت الفرق الزيدية بعد مقتل الإمام زيد وانتشر مذهبه فى بلاد كثيرة ، فى إيران التى كانت معروفة ببلاد المعجم ، وفى الكوفة ببلاد العراق وفى الحجاز وفى اليمن . وقد فر الى السند « القاسم الرسى ابن ابراهيم طباطبا » وهو أحد أحفاد الإمام زيد ومات هناك فى سنة ٨٥٩ (٢٤٥ هـ) فذهب ابنه الحسن الى اليمن ، وكان من نسله الأئمة الزيديون الذين دعوا لأنفسهم « بصعدة » فى شمال اليمن . فرأس الدولة الزيدية فى اليمن « حسنى نسيبا ينتسب الى الحسن بن على ، حسينى مذهبيا ، باعتبار أن زيدا صاحب المذهب من أبناء الحسين » (٢) . وكان « يحيى ابن الحسين بن القاسم الرسى » هو أول من خرج منهم داعيا لنفسه بصعدة ، فبوع بها فى سنة ٩٠٠ (٢٨٨ هـ) وتسمى بالهادى الى الحق (٣) . وقد توفى الإمام الهادى فى ١٩ من أغسطس سنة ٩١١ (٢٠ من ذى القعدة سنة ٢٨٩ هـ) بعد أن نجح فى نشر المذهب الزيدى فى جبال اليمن ، وبعد أن وضع الأساس لدولة اليمن الزيدية ، وقد ورثه الأئمة الزيديون فى حكم اليمن . ويبدو أن أئمة المذهب الزيدى قد اختاروا اليمن بالذات هربا من الاضطهاد السياسى الذى شاع عندما اضطربت أحوال الخلافة العباسية وضعفت السلطة المركزية فى بغداد . وكانت اليمن فى ذلك الوقت أكثر اضطرابا من بقية بلاد الدولة العباسية الأخرى لبعدها عن مركز الخلافة ، وانقطاعها عن مقر الحكم ، ولطبيعتها الجبلية الوعرة ، فأصبحت معقل الزيدية الحصين خلال عشرة قرون (٤) مضت .

فالدولة الزيدية قامت فى اليمن فى مطلع القرن العاشر الميلادى وأواخر القرن الثالث الهجرى على أساس دينى ، وهى الدولة الإسلامية العربية الوحيدة التى واصلت حكمها وحافظت على كيائها أكثر من ألف سنة منذ قيامها حتى شروق شمس ثورة اليمن الوطنية فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وكان نفوذها يمتد تارة حتى يشمل جميع بلاد اليمن وكل أجزاء القسم الجنوبى من الجزيرة العربية، وتارة ينحصر سلطانها فى قسم من البلاد الجبلية اليمنية كمدينة « صعلة » وما يحيط بها ، وكمدينة « شهارة » ومدينة « حجة » . وكل هذه المناطق جبلية حصينة كانت تعتبر من حصون الزيدية فى اليمن ومعقلها (٥) . وقد عاصر

-
- (١) أمين الريحانى : ملوك العرب . ج ١ ، هامش ص ١٢٦ .
 - (٢) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٣ .
 - (٣) عمارة اليمنى : تاريخ اليمن ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .
 - (٤) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣١ .
 - (٥) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر نفسه ، ص ١٥ .

الدولة الزيدية في اليمن كثير من الدول التي قامت أيضا هناك وعاشت مدة ثم أصبحت في ذمة التاريخ (١) ، وكان لكل منها علاقات بدولة الأئمة الزيديين ، كما كان للكثير منها حروب معها .

وبعد الفاء هذه النظرة السريعة على تاريخ اليمن الزيدية سنعرض فيما يلي فكرة الدولة في النظرية الزيدية التي شكلت الأساس الذي قام عليه نظام الامامة ، ذلك التنظيم الديني السياسي الوحيد الذي اصطلح به الأتراك العثمانيون في بلاد اليمن .

يعتبر المذهب الزيدي أكثر المذاهب الشيعية اعتدالا وأقربها الى مذهب جماعة المسلمين من السنيين . وأهم ما يمتاز به عن بقية مذاهب الشيعة عدم المبالغة في تقديس علي وجعله في مصاف الآلهة ، كما هو مذهب الغلاة من الشيعة (٢) . وعلى الرغم من أن أتباع الزيدية قد حصروا الامامة في أولاد فاطمة، فإنهم لم يقصروها على فرع معين ، بل أجازوا لكل فاطمي ، عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي ، خرج بالامامة أن يكون اماما واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين ، وهم بذلك يرفضون الفكرة القائلة بأن لا امام بعد الامام الثاني عشر (٣) .

وعلى الرغم من اتفاق الزيديين مع جمهرة الشيعة في أحقية علي وأبنائه من

(١) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

وهذه الدول هي : دولة « بني زياد » في « زبيد » التي وصل « الهادي » الى اليمن وهي قائمة = ثم انتهى عهدا في سنة ١٠٠١ (٣٩١هـ) . ودولة « بني نجاح » التي قامت على أثر دولة « بني زياد » وانتهت في سنة ١١٦٠ (٥٥٥هـ) ، ودولة « بني يعفر الموالي الحميري » في « شبام » التي انتهت في سنة ١٠٠٣ (٣٩٣هـ) . وهؤلاء كانت لهم حروب مع « الهادي » في « صنعاء » . ودولة « علي بن محمد الصليحي الهمداني » وأبنائه ، التي قامت « بصنعاء » من سنة ١٠٤٨ (٤٣٩هـ) الى سنة ١١٣٨ (٥٣٢هـ) . وكانت تدعو للعبديين ، ودولة « بني زريع » الهمسديين أيضا التي قامت « بعلن » من سنة ١٠٧٦ (٤٦٧هـ) الى سنة ١١٧٤ (٥٦٩هـ) ، والدولة الأيربية « باليمن » من سنة ١١٧٤ (٥٦٩هـ) الى سنة ١٢٢٩ (٦٢٦هـ) وكانت عاصمتها مدينة « زبيد » ودولة « بني الرسول العسائين » بتمز من سنة ١٢٩٩ الى سنة ١٤٥٥ (٨٥٨هـ) ودولة « بني طاهر القرشيين » في « عدن » و « صنعاء » من سنة ١٤٥٥ (٨٥٨هـ) الى سنة ١٥٢٧ (٩٣٣هـ) . ثم امتد نفوذ « دولة الماليك » بمصر الى اليمن ، وأعقب ذلك « الحكم العثماني الأول » من سنة ١٥٨٨ الى سنة ١٦٣٥ ثم عودة العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٤٩ وسنة ١٨٧٢ وبقاؤهم فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ .

(٢) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ . هاشم من ١٢٦ : يقول الريحاني أن الشيعة يعتقدون أن هذا الامام هو « الذي طهر اخرة في الأرض ثم اختفى في سنة ٥٢٦ هـ وهو الامام المنتظر الذي سيظهر ليظهر العالم من الفساد والضلال » .

فاطمة بالامامة ، فانهم يقولون بجواز امامة المفضول مع وجود الفاضل والأفضل (١) . ولهذا فزيد وأتباعه لا يتبرهون من أبى بكر وعمر ، كما يفعل غيرهم من الشيعة ، بل انهم يقولون بصحة امامتهما (٢) ، وبذلك تبدو الزيدية أكثر الفرق الشيعية اعتدالا ، وأقربها الى السنة بوجه عام (٣) ، وشروط الامامة عند الزيديين هي أربعة عشر شرطا تتلخص في أن يكون الامام مكلفا ، ذكرا ، حرا ، مجتهدا ، علويا ، فاطميا ، عدلا ، سخيا ، ورعا ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وتدير ، مقداما فارسا (٤) . وكان الشرط الأخير للامامة من الأمور الهامة في المذهب الزيدى التى أثرت في تاريخ اليمن ، وأدت الى تعدد الأئمة الزيديين في وقت واحد . إذ كان الامام زيد يرى الخروج على « الظالم المتغلب » ويرى الخروج شرطا في كون الامام اماما ، حتى ان أخاه « محمد الباقر » اعترض عليه في هذا الرأى وقال له : « على قضية مذهبك والدك ليس بامام (يقصد عليا زين العابدين) لأنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج » (٥) .

وأدى هذا الشرط من شروط الامامة الزيدية الى قيام كثير من الفتن والاضطرابات في اليمن ، وبخاصة عندما أضعف الحكم العثماني من سلطة الامامة المركزية وأخرجها من صنعاء ، فلجأت الى مدينة صنعاء المركز التاريخي للزيدية في شمال اليمن . وقد عزا « هانز هلفرتز » أسباب اضطرابات اليمن في عهد الحكم العثماني الى تعلق اليمنيين بفكرة الامامة الزيدية ، مما أظهر العديد من ادعائها الذين تنافسوا فيما بينهم في الوقت الذى ضعفت فيه السلطة العليا في البلاد (٦) .

ويذكر « سلفاتور أبونتي » - الكاتب الصحفى الإيطالى الذى زار اليمن في سنة ١٩٣٧ - أن اختيار الأئمة الزيديين غالبا ما كان يجرى في أحوال شاذة مضطربة ، وأن في تاريخ اليمن حادثا فريدا وهو أن أحد المطالبين بالامامة وهو « المهدي عباس » الذى ظهر لمجلس الرؤساء المجتمعين لانتخاب الامام أنه لا تتوافر فيه الا سبعة شروط من الأربعة عشر الواجب توافرها في الامام ، قال للمجتمعين : « أما عن الشروط الأخرى فان في استطاعتى أن أقدم لكم ما يغنى

(١) الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ١ ، ص ٢٠٧ - ٢١٦ .

(٢) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 33.

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، هامش ص ١٢٧ .

(٥) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٦) Helfritz, H. : The Yemen, A Secret Journey, p. 129.

عنها وهو هذا « وأخرج سيفه من غمده ، وعندئذ تم انتخابه اماما ، « ولا يرى القانون الزيدى بأسا من الحصول على الامامة بعد السيف » (١) .

وهكذا تعتقد الزيدية أن الامامة ليست شأنا عاما تفوض للأمة الاسلامية للنظر في تعيين الشخص الصالح لشغل المنصب ، بل تؤمن أن النبي فوض الامامة لعل زوج ابنته ، ولنسله من زوجته ابنة النبي . كما أن الزيدية تختلف عن غيرها من فروع الشيعة في أنها لا توافق على تعيين الامام لمن يخلفه ، بل تصر على أن الامام يجب أن يختاره المسلمون ذوو الكفاية أهل الحل والعقد . ويتضح من هذا أن رئيس الدولة في النظرية الزيدية يعتبر موضع صفات يخلعها الله عليه لا يقدر غيره على بلوغ مثل هذه المكانة . وهذا معبر عنه بوضوح أكبر باشتراط أن يحوز الامام بجانب الصفات الأخرى السابق بيانها ، صفة العصمة . كما اشترطت الزيدية أن يكون الامام « على استعداد لامتناع سيفه لتأكيد حقه واعلاء شأن العقيدة » ، وجعلت الثورة ضد الامام مشروعة اذا ما رثى أنه غير عادل أو خالف الشرع ، أو أن شخصا أكفأ منه طالب بالمنصب على أن يكون من « السادة نسل النبي » والا دفع بأنه زنديق ، مخالف ، باغ ، وعدو الله (٢) . وأجازت الزيدية أن يكون هناك أكثر من امام في الوقت نفسه اذا كانت مناطق نفوذ كل منهم متباعدة بعدا كافيا . وكانت عواقب هذه الشروط بالإضافة الى ضرورة الانتخاب أن تقوم دائما حروب متصلة بين المطالبين بالامامة ، بل ان هذه الحروب أعطيت لها صفة القداسة واعتبرت أساسية للدفاع عن العقيدة ، وللضرب على أيدي الطغاة والزنادقة (٣) .

ونظرا لأن اليمنيين لم يعتقدوا جميعا المذهب الزيدى فان بعض متعصبى الأئمة الفقهاء ، لأغراض سياسية ، برروا حروبهم ضد معارضيه من الأسر التي تحكم حكما دنيويا ، وضد الأقليات من الشيعة غير الزيدية ، بأنها دفاع عن العقيدة الحقة . وكان رجال القبائل اليمنية وسكان الريف الميالون للحرب من أهل الشمال مستعدين دائما للقتال مع أى كان ضد من كان ، تدفعهم الى ذلك الأسباب الاقتصادية ، وكانت هذه الفوضى المستمرة على حساب رخاء البلد المادى حتى ان تاريخ اليمن لم يسجل قط أى عمل انشائى عام قام به الأئمة الزيديون يستحق الذكر سوى إقامة «قصور امامية ، ومساجد ، وأضرحة» (٤) . وبالإضافة الى تبرير الحروب الأهلية بأسس دينية ، فقد استغل الأئمة الدين لنشر روح التزمت وصرف الجهد الانساني للحياة الأخرى ، الأمر الذى يتعارض

(١) سلفاتور ابونتى : مملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزى) ، ص ٥٥ .

(٢) محمد محمود الزيدى : الامامة وخطرها على وحدة اليمن ، ص ١٩٠ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٤) محمد محمود الزيدى : المصدر السابق ، ص ١١ .

مع الروح التقدمية التي يتصف بها الإسلام الحنيف . وقد عبر عن ذلك القاضي الزبيرى بقوله : « ان مهمة الامام هي نشر روح الزهد والعزوف عن العمران » (١) .

ولم يكن لنظام الامامة في الحكم قانون ادارى او قواعد تحدد الأعمال وتوزعها تبعا لطبيعة أهدافها ، بل كانت الوظيفة الادارية الاولى للامامة هي جباية الضرائب والمحافظة على النظام كخطوة للاحتفاظ بالوضع القائم ، وكان الامام هو الشخص الوحيد الذي يرجع اليه في جميع الأمور . ولينفذ الامام هذه الوظيفة الادارية المحدودة والسلبية كان يعين من قبله حاكما لكل لواء وقضاء وناحية ، ومديرا للعمال ، وأميناً للصندوق ، ومديرا للأوقاف ، وما يترجم من الكتب (٢) .

وفي أثناء حكم الأئمة الزيديين في اليمن احتفظت الملكية الخاصة للأرض ببقائها بصرف النظر عن المفهوم النظري أن الملكية النهائية على الأرض للدولة . فعند التطبيق كانت معظم الأرض دائما مملوكة ملكية خاصة مع الاعتراف بكامل الحقوق للمالك في التصرف بالمال . ويمكن أن تعزى سيادة الملكية الخاصة في اليمن في خلال تاريخها الاسلامى الوسيط والحديث الى عاملين :

العامل الأول - أن اليمن خلافا للأقطار الأخرى خارج بلاد العرب لم تدخل تحت سيطرة الإسلام بالفتح ، وتبعاً لذلك بقيت أراضيها في يد مزارعيها الأصليين ، كما أن الحكم العثماني الأول في اليمن في القرن السادس عشر لم يستطع أن يضمن سيطرة حقيقية على البلاد حتى ان الأتراك خرجوا من اليمن بعد قرن من الحروب التي كادت تكون مستمرة دون أن يتمكنوا هناك من فرض النظام الاقطاعي الذي فرضوه على بلاد الامبراطورية (٣) .

العامل الثاني - الذي ساعد على بقاء الملكية الخاصة في اليمن قد نتج عن الطبيعة الجغرافية التي جعلت الهضبة الوسطى أكثر ملائمة من ناحية الظروف المناخية ، مما زاد من كثافة السكان الذين اكتسبوا معظم الأراضي الصالحة للزراعة ، والتي احتاجت لمجهود انساني مباشر لتكون منتجة ولم تكن منحة الطبيعة . ولم يهيئ هذا لنظام اقطاعي أو اقتصاد قائم على العبودية أن يقوم في الهضبة الوسطى فكادت الملكية الكبيرة أو ملكية الدولة تكون مختفية تماما لأن كل بقعة قابلة للاستصلاح قام الأفراد باستغلالها . بينما على العكس من ذلك قلت كثافة السكان بالنسبة الى الأرض المنخفضة في تهامة نظرا لسوء الظروف المناخية فعاشت الملكية الكبيرة هناك كدليل على قيام نظام اقطاعي ، كما وجد

(١) محمد محمود الزبيرى : المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٢) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

اقتصاد قائم على العبودية ، وظلت هناك حتى الآن مساحات واسعة من الأرض تعود ملكيتها قانوناً الى الدولة (١) .

وقد ساهم جمود قانون الارث والوصايا في تفتيت ملكية الأرض ، وهذا لا يتضمن الحجم الصغير غير الاقتصادي فحسب ، بل الوقت الضائع في الانتقال بين رقعة وأخرى أيضاً . ولتجنب تطبيق قانون الارث ، توضع الأرض كوقف عائلي وبه تصبح غير قابلة للانتقال . وفي معظم الحالات يمنع الوقف الأضرار التي تنتج عن تفتيت الأرض إذ أن الأرض تقسم بين المنتفعين بالوقف طبقاً لأنصبتهم النسبية ، وفوق ذلك كله تعدم جواز نقل ملكية الأرض مما قد يؤدي الى افتقار التحسينات ان لم يكن المنتفع مهتماً بالإصلاح . ومن مشكلات الانتفاع بالأرض في اليمن عدم وجود موثقين عموميين وعدم وجود نظام ملائم للتأكد من صحة الوثائق وتسجيلها . وقد زاد هذا النقص من حدة النزاع حول ملكية الأراضي وشجع التقاضي بين اليمنيين (٢) .

وفي عهد الامامة قام اقتصاد اليمن على الزراعة ، بينما كان معظم الانتاج للاستهلاك المباشر . ومن العوامل التي أدت الى تخلف الاقتصاد اليمني شدة الافتقار الى الأمن والطمأنينة نتيجة للصراع الدائم بين المتنافسين على الامامة ، وعدم ملائمة المواصلات ، وعدم وجود مؤسسات مالية أو نظام نقدي مناسب . وأدى احتكار التجارة الخارجية المحدودة بوساطة قلة من أصحاب النفوذ في البلاد الى هجرة رجال الأعمال الكفأة ، كما أقام سداً في وجه نمو طبقة تجارية تعمل على تنشيط التجارة وتقدمها (٣) .

أما النظام الضرائبي في اليمن في أثناء حكم الأئمة فقد كان يقوم من الناحية النظرية على أساس الشريعة الإسلامية ولا سيما بالنسبة للأنواع المختلفة من الضرائب ، ولكن من الناحية العملية قام النظام الضرائبي على أسس دينوية لا دينية ، وبخاصة بالنظر لاستعمال حصيلة الضريبة مما شكل أكبر إساءة لتطبيق الأسس الشرعية . وقد كانت الحاجة الى المال لاسناد سلطة أية حكومة قائمة قد حجبت دائماً كل اعتبار للشريعة حتى ان السيد محمد بن اسماعيل الأمير ، وهو فقيه زيدي ، قد انتقد ما جرى عليه العمل في عهد الامامة في قصبيدة مشهورة ، على أساس مخالفته لقانون الدين وأخلاقه . ويلاحظ أن الإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) في مهاجمته للحكم العثماني في اليمن انتقد فرض ضرائب ورسوم جمركية على أساس أن مثل هذه الرسوم والضرائب غير

(١) محمد أنعم غالب : المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) محمد أنعم غالب : المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

مشروعة ، ولكن كل هذه الرسوم استمرت حتى بعد استيلائه على السلطة (١)
عقب جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

وقد كان حكم الأئمة الزيديين لا يزيد على أن يكون قوة تفرض الضرائب ولا يتلقى المجتمع اليمني أى شيء مقابل الضرائب التي يدفعها ، حتى في شكل الوظائف التقليدية للحكومة مثل إقامة العدالة بطريقة ملائمة وحماية حقوق الملكية . كما أن طرق تقدير وجباية الضرائب كانت بدائية للغاية وأفقدت المزارعين اليمنيين الشعور بالأمن والطمأنينة . وكانت نتائج هذا النظام الضرائبي هجرة متواصلة ، ونقصا في المساحة المزروعة وقلة في إنتاج المواد الغذائية ، وعدم تشجيع لتربية الحيوانات ، وأخيرا تعويضا للتجارة الداخلية والخارجية ، بل ان تعداد سكان اليمن كان يتم لأغراض ضرائبية يحنة ، وبطريقة بدائية في عهد الامامة (٢) . وكانت الحروب الدائمة التي أثارها مدعو الامامة فيما بينهم في أثناء تنافسهم على السلطة ، والتي وجهت فيما بعد ضد الأتراك العثمانيين ، من العوامل التي أدت الى عدم تزايد السكان نظرا للمجاعات والدمار الذي كانت تسببه تلك الحروب الطاحنة .

أما النظام القضائي في اليمن في عهد الامامة فقد كان يقوم على ركاز من الفقه ، صيغ منذ قرون ، ونظرا لاعتباره جزءا من النظام الديني فقد كان جامدا لا يتغير ، كما كان غامضا ومفتقدا يقينية القاعدة القانونية لوجود آراء متناقضة للفقهاء المختلفين . وتقف هذه الآراء المتناقضة على قدم المساواة ، وللقاضي سلطة تقديرية مطلقة لاختيار أحد الآراء . وترتب على ذلك اختلاف أحكام المحاكم في قضية معينة أو قضية مشابهة ، كما أن حق الاستئناف لم يكن محدودا . وقد شجع التقاضي بهذا الشكل أن تظل القضايا معلقة لأمد طويل ، وكان هذا الموقف يعوق استثمار الأموال ، وكانت معظم الدعاوى كذلك تتضمن نزاعا حول ملكية

(١) محمد أنعم غالب : المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

(٢) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ط ٢ ، ص ١٩ .

قال الواسعي أن تعداد سكان اليمن « على الأقل خمسة عشر مليونا ، وقد قدر هذا بعض السياح الألمان في أيام الحكومة العثمانية ، وقدر هذا أيضا بعض كبار الأتراك وأفادني أيضا بمثل هذا بعض أفاضل حضرموت السيد العلامة محمد بن عقيل ، وأفادني أيضا بمثل هذا السيد العلامة محمد رشيد رضا أفاده بذلك كبار الأتراك في الاستانة . وقدر بعض السواح الأجانب ممن جال في جميع اليمن مشارقها ومغاربها وشمالها وجنوبها الى حد المجاز بعشرين مليونا . وبعض الأتراك قدر اليمن بخمسة ملايين وهذا التقدير هو ما كان تحت سلطة الحكومة العثمانية لا ما كان داخلا تحت حكم الامام يحيى وأطراف اليمن من جميع الجهات » .

غير أننا نميل الى قول سانجر sanger بأن تعداد سكان اليمن يحدوده الحالية يقدر بنحو اربعة ملايين نسمة ، وتجدر الإشارة الى أنه لم يتم في اليمن بعد تعداد للسكان بالمعنى الحديث .

الأراضي . وهكذا كانت الإدارة القضائية في اليمن في عهد الإمامة تعاني من انعدام تنظيم حديث ، وسجلات المحاكم كانت غير مرتبة ويصعب الوصول إليها ، كما لم يعرف أى اختصاص اقليمى أو نوعى مما جعل المدعى وليس القانون هو الذى يقرر اختصاص المحكمة .

وهكذا شكل نظام الإمامة الزيدية بنظريته السياسية الدينية على النحو السابق توضيحه العقبة الأولى في وجه الاستقرار السياسى والتطور التقدمى في اليمن ، وكان ذلك نتيجة لعوامل متداخلة اقتصادية واجتماعية ، وجغرافية ، وثقافية ، وتاريخية . وكانت الدولة في النظرية الزيدية مؤسسة مقدسة وظائفها أن تحقق بعض القيم والمثل التي تقررت سلفا . وكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيدية تدور حول هذه الأهداف الدينية . وليست فكرة الدولة ذات طبيعة مقدسة فحسب ، بل ان أية إجراءات لاقامة تنظيم سياسى وتسيير دفة الحكم يتضمنها الدين . وقد صيغ المذهب الزيدى على هذه الأسس ، وصمم بحيث يناسب الحق الإلهى المدعى لنسل النبى في الحكم . وقد كانت مؤهلات الامام واجراءات اختياره يترتب عليها عدم وجود استقرار سياسى الى جانب كثرة الحروب الأهلية . وكانت المبادئ الخاصة بالنظرية الزيدية هي المسئولة عن هذا الاضطراب السياسى ، وهى الاصرار على الانتخاب ، واستعداد الامام المنتخب على تأكيد حقه والدفاع عنه بحد السيف ، وحق أى مدع أن يثور ضد الامام القائم ، حتى شجعت هذه الشروط التنافس بين « السادة » الطامحين لمنصب الإمامة (١) .

كانت هذه هي الأنظمة التي واجهها الأتراك العثمانيون في اليمن ، وهي تعكس تراثا تاريخيا لنظام الإمامة ، كما كانت تعكس الريبة التقليدية للامام الذى كانت سلطته دائما تحت تهديد المنافسين ، مما جعله يركز كل شئون الدولة في يده وينظر في كل التفاصيل ويقرها . فهو رئيس القضاة ، ورئيس الادارة ، وقائد الجيش ، ويعين كل الموظفين من مختلف الرتب ، وخزانة الدولة تحت سيطرته الشخصية ، ويعتمد كل المصاريف بندا بندا ، والجهاز الادارى المحدود معد فقط لتنفيذ أوامره .

وكان نظام الإمامة الزيدية - القائم على تدعيم أتباع المذهب الزيدى في اليمن الذين يقل عددهم عن نصف تعداد السكان هناك - في حاجة ماسة لايجاد ضمانات لبقائه أمام أتباع المذاهب الأخرى ، خاصة وأن بعضها سبق أن نجح في اقامة دول مستقلة عن دولة الإمامة الزيدية في داخل البلاد اليمنية . وقد سار الأئمة على طريقة أخذ الرهائن من القبائل غير الزيدية ، وتمثلت هذه الرهائن في الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثامنة عشرة ، وكانت القبائل

(١) محمد انعم غالب : المصدر السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

تستبدلهم كل بضعة أشهر بغيرهم من الصبية ، وبذلك تضمن الامامة الزيدية الا يقوم اولياؤهم من زعماء القبائل بالتمرد على الائمة والثورة ضدهم . وكان شيخ القبيلة الذى لا ولد له يحضر هو نفسه كرهينة أو يأتي بأخيه أو ببدل رهين جديد ليبقى هو فى الحالة الأولى رهينة مدى الحياة لدى الامام الحاكم (١) . والقبائل التى أخذت منها هذه الرهائن كانت تتولى الاتفاق على طعامهم وملبسهم، وكذلك تفعل أسر المحبوسين فى الجرائم العادية فهى التى ترسل اليهم المأكول والملبس ، وتكتفى الامامة بأن تقدم لهم المسكن والقيود (٢) .

ويذكر عن الامام « الهادى الى الحق » يحيى مؤسس الدولة الزيدية باليمن فى أواخر القرن العاشر الميلادى والثالث الهجرى أنه كان يتبع مع المخالفين الشدة والعنف ، وأنه كان يأخذ الرهائن من القبائل التى كانت تنتقد عليه ولا يأمن لغدرها فيقبض على بعض رؤسائها ضماناً ضد ثورتهم ، كما فعل مع « وائلة » من قبائل « همدان » التى كانت تسكن شرق « صنعاء » (٣) .

وحتى فى عهد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) كان الرهائن يقيمون فى مدينة (صنعاء) فى (القصر) وهو حصن العاصمة اليمنية المنيع ، وهذا الحصن قلعة ضخمة تكسيها مداخلها المتوية وجدرانها العالية الخالية من الفتحات منظراً قاسياً مخيفاً ، ولكن مدافعها الموضوعة فى أبراجها الجانبية لا تطلق الا للتحية وفى المواسم والأعياد الرسمية . وقد وضع الامام للرهائن نظاماً خاصاً بين نظام الجنود ونظام الأيتام (الذين كان يعلمهم القرآن وأصول الدين ويلبسهم حلة صفراء) وبين نظام المسجونين ، فالرهائن يشتركون أحياناً فى الاستعراضات العسكرية ويسبرون فى صفوف الجيش بدون أن يحملوا سلاحاً . وفى اليمن يخجل الشاب كل الخجل اذا ما ظهر أمام الناس دون أن يحمل سلاحاً أو على الأقل خنجراً فى خصره وهو يسير بين صفوف الجنود المسلحين (٤) .

وإذا كان محمد حسن عضو البعثة العسكرية العراقية الى اليمن فى سنة ١٩٤٠ يمتدح نظام الرهائن ويرى أن ما كان « يفعل بيت الرهائن فى اليمن من نتائج تتمثل فى الأمن والهدوء والاستقرار ما لا يفعله أى قانون دستورى فى الممالك الشرقية التى منيت بالقلق والفتن والاضطرابات » (٥) ، فإن هذا الرأى فيه تجن على الحقيقة لأن الرهائن لم تكن على الإطلاق الطريقة المثلى التى

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ١٢٠ .

(٢) سلفاتور أبونى : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣) محمد عبد الله ماضى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) سلفاتور أبونى : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٥) محمد حسن : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

يمكن اتباعها لتكوين وحدة روحية أو سياسية متينة في اليمن ، بل انها على العكس كانت تحيي الأحقاد وتجدد الخلافات .

وقد بدا لسلفاتور أبونتي أن الرهائن هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع حكومة تقوم سلطتها على شعور الشعب الديني أن تستعملها لكي تكون في مأمن من دسائس اقلية تخالفها في العقيدة الدينية (١) غير أنه من الأمور التي لا تتفق مع الإنسانية والتي تأباها الشريعة الإسلامية « أن تمتزج فلذات الأكباد، ومهيج الأرواح من أحضان الآباء والأهيات قسرا ، ويزج بهم في أعالي القلاع وظلام السجون ، لا لذنوب اقترفه آبائهم ، ولا لجرم ارتكبه ، وإنما تنفيذا لبدعة ابتدعوها (الأئمة الزيديون) وسنة ابتكروها ، ولبنس ما ابتدعوا ولبنس ما سنوا .. لينفذوا ما أرادوا من ظلم وعسف في قبائلهم وأسرهم ، وافخاذهم وعشائرتهم ، بدوهم وحضرهم ، في سهولة ويسر . ومما يثير السخط والأسى والحزن والأسف والغضب أن هذه التصرفات الشائنة كانت تجرى باسم دين محمد وشريعة الله السمحاء .. أليس هذا الاجراء من حكومة صنعاء دليلا على عجزها في الحكم وعدم استقرار الأمور » (٢) في عهد الامامة الزيدية .

وتجدر الإشارة الى أن المذهب الزيدي في اليمن أدى الى تكوين طبقة عليا ذات سيادة من اليمنيين كانت لها امتيازات معينة فاقت ما لبقية الطبقات الأخرى، وأبرزت نوعا من الصراع الطبقي كانت له مساوئه الواضحة في المجتمع اليمني . فاشتراط النظرية الزيدية أن يكون الامام من نسل النبي جعل لطبقة « السادة » الذين ينطبق عليهم هذا الشرط امتيازهم من خلال سيطرتهم على المراكز الحساسة في اليمن الزيدية باستغلالهم للدين (٣) . فكانوا أسما طبقات اليمن وأوفرها احتراماً واعتزازاً ، فقبضوا على عنان العقائد والميول ووجهوا الآراء والنزعات . وكان اذا صادف اليمني واحدا من هؤلاء السادة وان صغر سنه ورق حاله فانه يهوى على ركبتيه ويديه بالتقبيل . وكل الامارات والوظائف الهامة في اليمن كانت للسادة بادى ذى بدء مهما قلت معرفتهم وكفايتهم . وكل صدقات الفطر والهدايا ، والنذور الدينية في الأعياد والمواسم ، وغيرها من الأوقاف كانت تجبى لهم مهما كثر ما لهم وسعد حالهم ، كما كانت القاعدة عند السادة أن يصاهر بعضهم بعضا (٤) .

ويأتى بعد السادة في الترتيب الطبقي القضاة أى العلماء وهم مؤهلون في

(١) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) اليمن المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٤٨ .

(٣) محمد أنعم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٤) القنظف : مجلد ٩١ ، ج ٤ ، عدد أول نوفمبر ١٩٣٧ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٣ .

علوم الدين والشريعة الإسلامية ، وكانوا يقاسمون السادة في وظائف الإدارة والقضاء . ومهما كان السادة فقراء فعلى الناس أن يختبرهم وهم لأنهم ينتسبون فرضا إلى النبي ، وقد زادت قبيل قيام ثورة اليمن الوطنية في سنة ١٩٦٢ حالة الكراهية للسادة كنتيجة للمعارضة النامية ضد سيطرتهم السياسية ، كما أن القضاء باعتبارهم شركاء السادة في السيطرة على شؤون الدولة الزيدية السياسية والإدارية كانوا على قدم المساواة من حيث الكراهية العامة (١) . وقد روى الرحالة الصحفي أمين الريحاني قصة يرجع تاريخها إلى وقت زيارته لليمن في أوائل الثلاثينات من القرن الحالي أن سيدا خلع نعله لجندى ليحملة معه وهم مسافرون ، وقال الريحاني : (فاقترب الجندى مني وهمس قائلا : « كل الناس في اليمن فقراء ما عدا السادة ، والسيد طماع وكسلان ومتكبر ، وهذا هو المثل » وأشار إلى السيف » ، وهذه هي أعمالهم » وأشار إلى الحذاء » (٢) .

وتلى طبقة السادة والعلماء من ناحية المكانة الاجتماعية في اليمن طبقة كبار ملاك الأرض الذين كانوا يسيطرون أيضا على جزء من احتكار التجارة ، وهؤلاء كانوا يكرهون أي تغيير كما أنهم كانوا تقليديين في نظرتهم ، وقد ظلوا عاجزين عن إقامة أي استقرار سياسي طويل الأمد (٣) . وكانوا يظهرن الولاء ويقدمونه من أجل مصالحتهم الشخصية إلى الدرجة التي توقعهم في الاضطراب عند اختيار الجانب الذي يساندونه في حالات الصراع السياسي (٤) . أما سواد الفلاحين فأنهم يستمدون مركزهم الاجتماعي من ملكية الأرض ، وتغلب في الهضبة الوسطى الملكية الصغيرة والمتوسطة التي تعد قديمة في أصلها ، أما من كان لا أرض له في ذلك المجتمع الزراعي فمركزه الاجتماعي منخفض بطبيعة الحال .

على أن سواد الفلاحين وأصحاب الحرف والقبائل البدوية في اليمن تشكل كل فئة منهم طائفة خاصة مغلقة لها وظيفتها المحددة (٥) . والحرف في اليمن عموما تقليدية ، وهي وراثية إلى حد كبير ، وكان الانتقال الرأسى من طبقة إلى أخرى يكاد يكون منعزلا ، وحتى في الزراعة فإن إنتاج بعض المحاصيل مقرون بمركز اجتماعي منخفض ، وفي الحرف والأعمال اليدوية فإن بعض المهن مدعاة للاحتقار بصرف النظر عن مدى الكسب فيها أو المهارة التي تتطلبها . بينما نجد

(١) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٨٥ .

(٣) أحمد محمد نعمان : انهيار الرجعية في اليمن ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٤) محمد أنم غالب : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٥) Jean-Jacques Berreby : La Péninsule Arabique, p. 124. (٥)

القبائل ورجالها هم عصب اليمن الحقيقي يعيشون في مختلف المناطق وفيهم قبائل عدنانية وأخرى قحطانية .

والى جانب هذه الطبقات التى وجدت فى المجتمع اليمنى فى عهد الامامة الزيدية ، فقد كانت هناك مجموعات من الناس لهم مراكز اجتماعية مختلفة ويعيشون على هامش المجتمع كجماعات « الأخدام » فى تهامة ، وأصلهم موضع اختلاف ويحتمل أنهم خليط من أصل حبشى وفارسى وزنجى ، وكانوا يعيشون فى أحياء خاصة بهم ويقومون بخدمات مختلفة من بينها الترفيه كالرقص والموسيقى . وتلقى طبقة « الأخدام » فى معاملة غيرها ما لا يمكن أن يوصف بالعدل أو الانسانية ، وكذلك كان الحال مع من كانوا رقيقا واعتقهم سادتهم .

أما اليهود اليمنيون الذين هاجر معظمهم الى فلسطين فى سنة ١٩٥٠ فان اقامتهم فى اليمن نحو ألفى سنة أصبحت جزءا من التاريخ اليمنى . وكانت الجالية اليهودية فى اليمن لا تقل عن ٦٠.٠٠٠ - ٧٠.٠٠٠ وكانوا يعيشون متفرقين فى جميع بلاد الهضبة ، اذ كانوا يجدون بين الزيدية من التسامح الدينى ما شجعهم على الإقامة . وكان فى صنعاء وحدها نحو سبعة آلاف يهودى، كانت قراهم متفرقة فى جميع بلاد الهضبة وتبلغ ٣٥٩ قرية ، كما كانت تبنى اما وحدها بعيدة قليلا عن قرية جيرانهم من المسلمين ، أو يكونون لأنفسهم حيا خاصا داخل المدن « كفاح اليهود » فى صنعاء (١) .

وفى عهد الامامة الزيدية كانت تعيش مجموعات كبيرة من اليهود فى مدن اليمن الوسطى فى أحيائهم الخاصة ، وكان معظمهم من أصحاب الحرف ، وعندما جاء العثمانيون الى اليمن أظهروا اهتماما باليهود هناك ، وحرصوا على أشعارهم بالأمن والطمانينة ، واعتبروهم أحد العوامل الاقتصادية الهامة فى البلاد . وفى مدينة مناخة الواقعة فى غرب صنعاء التى كانت أحد المراكز الهامة للأتراك ، كان يعيش هناك أمهر محترفى صناعة المعادن والتجارين من اليهود ، وقد سمح لهم الأتراك بامتلاك الحدائق والأراضى ، غير أنهم لم يسمحوا لهم بإقامة المدارس أو الكنائس فاكثفوا بإقامة بيوت غير مطلية ليقيموا فيها شعائهم . وسبق للاهتمام باليهود بعد أن يستعيد الأئمة سيطرتهم على البلاد اثر جلاء العثمانيين عن اليمن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (٢) .

كانت هذه فكرة عامة عن الامامة الزيدية فى اليمن من ناحية تاريخها ونظريتها السياسية فى الحكم ، أشرنا فى ثناياها إشارة سريعة لبعض جوانب الحياة اليمنية التى انعكست فيها ملامح هذا النظام . وسوف نستعرض فيما يلى

(١) أحمد فخرى (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) أحمد فخرى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

أحداث المنطقة الجبلية التي خضعت لحكم الأئمة الزيديين في بلاد اليمن قبيل عودة العثمانيين إليها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وكيف مهدت تلك الأحداث الى نجاح العثمانيين حينذاك في السيطرة على صنعاء وإقامة الحكم العثماني في تلك البلاد .

ان الأوضاع الداخلية المضطربة في اليمن ، وخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لحكم الأئمة الزيديين كانت من أهم العوامل التي ساعدت العثمانيين على العودة الى اليمن ومكنتهم من دخول صنعاء وإقامة الحكم العثماني في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) (١) . اذ ان بعض الأئمة الزيديين أنفسهم ، ومعهم بعض علماء اليمن وزعمائه ، استنجدوا بالسلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ليساعدهم على إقرار الأمور في اليمن بعد أن عمت الفوضى أرجاء البلاد (٢) . وكانت الإمامة الزيدية في منتصف القرن التاسع عشر تجتاز مرحلة من أعظم المحن ، وتمر بها أسود أيامها ، اذ توالى على حكم اليمن أئمة ضعفاء انصرفوا الى شئونهم الشخصية ، حتى ضعفت سلطتهم وسقطت هيبتهم ، وأعلن اليمنيون الثورة عليهم ، وانقسمت مدينة صنعاء شيعا وأحزابا ، وتآمر الأخوة ضد بعضهم البعض ، وقضى المنتصر فيهم على المتكسر قضاء مبرما (٣) . وكان تعدد مدعي الإمامة الزيدية في وقت واحد وتنافسهم فيها بينهم للاستحواذ على السلطة في البلاد من الظواهر الواضحة في تاريخ اليمن في ذلك الوقت ، ومن أهم عوامل الفوضى والاضطراب . وكثيرا ما كان الأئمة يستنجدون برجال القبائل ضد بعضهم البعض ، مما عرض مدينة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية لغاراتهم التي كان يكثر فيها السلب والنهب والتخريب ، بل ان بعض الأئمة كانوا يتنازلون عن السلطة وعن الإمامة لغيرهم من الأئمة الأقوياء ، بينما ادعى الإمامة بعض المحتالين والمشعوذين في عدد من الأقاليم التي رفضت الخضوع لأوامر الإمامة المركزية في صنعاء (٤) . وقد أوضح العرشي صورة تلك الفوضى عندما قال « حكى لي من عرف تلك الأزمة أن رجلا من آل القاسم أعطى أرباب المولة (أصحاب الحل والعقد في اليمن) خمسمائة ريال ، لينصبوه اماما ، فنصبوه ليلة واحدة أو بعضها وعزلوه صباحا » (٥) وهكذا كانت الإمامة

(١) Bury, G. W. : Op. cit., p. 31.

(٢) (الواسطي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ الخلف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٤) سلفاتور ابرتنى : المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٥) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فى من تولى ملك اليمن من ملك وامام ، ص ٧٤ .

الزيدية بمشكلاتها من العوامل التي أشاعت الفوضى والاضطراب في بلاد اليمن
مما مهد لسقوطها في يد العثمانيين .

ومنذ تراجع العثمانيون عن صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ)
ولجأوا الى تهامة التي اتخذوها موطناً صالحاً يتجمعون فيه لمراقبة الأحداث
وانتهاز الفرصة لاعادة الكرة من جديد ، فان اليمن أمضى حوالى ربع قرن كانت
الخلافات فيه على أشدها ، وبخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لحكم الأئمة
الزيديين . وأهم تلك الخلافات ذلك الصراع الذي نشب بين الإمام علي بن المهدي
بصنعاء وبين المنصور أحمد بن هاشم بصعدة ، وبين المؤيد العباس بن عبد الرحمن
القائم بعد المهدي وبين المنصور . ثم تجددت تلك الخلافات بين الإمام أحمد
ابن هاشم وبين المتوكل المحسن بن أحمد صاحب الأهنوم ، وتفرع من هذا الصراع
خلافات قبائلية (١) مزقت وحدة الشعب اليمني وأضعفت مقاومته أمام أية قوى
دخيلة كما أن الصراع المذهبي الذي نشب بين الزيديين والشوافع وأتباع الباطنية
من الشعب اليمني كان ظاهرة واضحة أيضاً في تاريخ اليمن ، وأدى الى أحداث
كثير من الانقسامات والاضطرابات التي أفقدت البلاد وحدتها الروحية الى جانب
فقدانها لوحدةها السياسية . وكان كل فريق يتهم الفريق الآخر بالكفر والحادى،
مما كان يزيد من حدة الصراع بين أتباع المذاهب المختلفة . وكان الأئمة الزيديون
يستفيدون من هذا الصراع المذهبي في تجميع القبائل اليمنية من حولهم بحجة
الدفاع عن الدين ويكتسبون عن هذا الطريق تدعيماً لمراكزهم . وقد ذكر العرشى
بأسلوب الزيدى المتعصب لمذهبه « وقد أعبى الباطنية ملوك اليمن وأئمتهم مع
الاجماع على كفرهم والحادى » (٢) مؤكداً كراهية الزيديين وأئمتهم لدعاة الباطنية .

ويبدو أن الأئمة الزيديين أنفسهم سئموا الجروب وملوا القتال وتاقوا الى
السلام والاستقرار ، وقبلوا أن يتولى زمام الأمور في اليمن أحدهم على أن يقدم له
الآخرون العون والمساعدة . وقد أشار الواسعى الى ذلك بقوله : « أما السادة
الذين كانوا ادعوا أولاً وخلصوا أنفسهم وذهبت بسبيهم نفوس وأموال ، وحدثت
غصص وأهوال ، فاجتمعوا في الروضة (بشمال صنعاء) منهم غالب بن محمد
ابن يحيى ، والعباس بن المتوكل أحمد ، وأحمد بن عبد الله بن أبى طالب ، وأجمع
رأيهم على نصب امام منهم ، وقيام الآخرين بالأمر معه والاعانة له ، ويكونون
كالبنان أو كالبنين . يشيد بعضهم بعضاً . ثم قام بالأمر غالب بن محمد وتلقب
بالهادى » . غير أن أحمد الحيمى الذي كان وزيراً للإمام غالب حاول أن يسيطر على
صنعاء مما أثار الحرب بينه وبين الإمام . وعلى الرغم من انتصار الإمام غالب على
وزيره المتمرد واتفاقهما على الصلح فقد نشب النزاع بينهما من جديد ، مما دفع

(١) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٦٦ .

(٢) العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٤ - ٧٧ .

الحيمى الى التفكير فى الاستعانة بالعثمانيين العسكريين فى تهامة لنصرته على الامام غالب . كما أن أهالى صنعاء ثاروا على الحيمى هذا عندما أمر بهدم دار الطواشى التى كانت تعد من أروع قصور صنعاء ، كما أنهم غضبوا منه عندما حرض العامة من أهالى المدينة على إهانة أحد علمائها وهو أحمد بن محمد الكبسى فهدموا بيته ونهبوا مكتبته القيمة . ولهذا حاصر أهالى صنعاء الحيمى فى قصره فى سنة ١٨٥٧ (١٢٧٤ هـ) مما اضطره الى الرحيل الى « الصافية » فى جنوب المدينة ليجمع من حوله قبائل بنى جبر وبلاد الروس ، غير أنه أخفق فى استعادة صنعاء . وأخيرا توجه الحيمى الى كوكبان والتجأ الى رئيسها ، ثم اتجه بعد ذلك الى تهامة للاستنجاد بالأتراك لنصرته على الامام غالب وإقرار الأمور فى صنعاء (١) . ويبدو أن أحمد الحيمى لم يتمكن من الاتصال بالعثمانيين ، إذ منعه عن ذلك بعض رجال القبائل اليمنية فى « الخبت » الواقعة فى شمال جبل حفاش على حدود تهامة ، وضربوه وجرحوه فى فمه جرحا خطيرا ، ثم سلموه الى الامام الهادى حسين بن أحمد الذى آل اليه الأمر فى صنعاء حينذاك . وقد أمر هذا الامام بحبس الحيمى ، فظل محبوسا لمدة عام توفى بعده (٢) . وهكذا انتهت محاولة الحيمى فى مهدها دون أن يتحرك الترك من تهامة ، وبذلك لم تبلغ تلك المحاولة ما بلغت محاولة الامام محمد بن يحيى من قبل عندما دعا الترك الى صنعاء فى سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) وإن كانوا قد أخفقوا فى البقاء هناك فى ذلك الحين .

وعلى أية حال فإن الفوضى والاضطراب والمنازعات استمرت قائمة فى اليمن بين الأئمة الزيديين مع بعضهم البعض ، وبينهم وبين نوابهم ومن يعارضهم من علماء اليمن وزعماء القبائل ودعاة المذاهب الأخرى من اليمنيين . وقد الحقّت تلك الفوضى بالتجارة اليمنية أبلغ الأضرار نتيجة لهجوم القبائل على قوافل التجارة والأسواق حتى عم الكساد . وقد فكر التجار اليمنيون فى الفأيدة التى قد يحصلون عليها إذا دعوا الأتراك لإقرار الأمور فى صنعاء ، ورأوا أن ذلك يهين حالة من الأمن والاستقرار تودى بالتالى الى رواج التجارة اليمنية وازدهارها . لهذا انضم التجار اليمنيون الى غيرهم ممن رأوا الاستعانة بالسلطان العثمانى لإقرار الأمور فى اليمن . وكان التجار اليمنيون يعلمون أيضا أن مجيء العثمانيين الى بلادهم سيعود عليهم بالربح الوفير نتيجة لما توقعوه من تزايد الطلب من العثمانيين على شراء بضائعهم (٣) .

وهكذا سئم الأئمة الزيديون أنفسهم من الحروب المستمرة والمنازعات ،

(١) الواسع : المصدر السابق ، ط ٤ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) عبد الله الجرافى : المختطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٠٥ .

(٣) Harris, W.B. : A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, p. 99.

وزادت حاجة التجار اليمنيين الى الأمن والاستقرار الذي يهيئ لمتاجرتهم الرواج والازدهار ، وتجددت الرغبة لدى أهالي صنعاء في حياة هادئة مطمئنة بعد أن ضاقوا ذرعا بغارات القبائل على مدينتهم وبالصراع الدامي بين الأئمة داخل المدينة نفسها ، هذا فضلا عما أحدثته محاولة أحمد الحميري للاتصال بالعثمانيين والاستعانة بهم في اقرار الأمور من توجيه الأنظار الى خوض تلك التجربة ، خاصة وأنه كان من المعروف أن العثمانيين يملكون من القوة ما يمكنهم من السيطرة على الموقف وإعادة الأمن الى البلاد . لهذا استنجد الامام علي بن المهدي ، والامام الهادي غالب بن محمد بن يحيى ، والامام الحسين بن المتوكل أحمد ، ومعهم كثيرون من العلماء والرؤساء والأعيان ، بالخليفة العثماني عبد العزيز عن طريق شريف مكة محمد بن عون (١) . وقد أوضحوا للسلطان العثماني « أن العرب حول صنعاء قد شقوا عصا الطاعة واستبدوا بالبلاد بالعتو والفساد ، فنرجو أن تمدونا ببعض العساكر (٢) لانتقاذ اليمن من الفوضى والانهيار » .

وبطبيعة الحال لم يكن مستغربا أن يلبي السلطان العثماني نداء اليمنيين ويستجيب الى مطلبهم ، وبخاصة في الوقت الذي ضعفت فيه شوكة الامامة الزيدية وعمت الفوضى أرجاء اليمن . وكان ذلك هو التوقيت المناسب لكي تحقق السياسة العثمانية أهدافها بإعادة إخضاع اليمن لسيادتها الفعلية ، وقد تم للعثمانيين تحقيق غايتهم هذه بسيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) ونجحوا في اقامة الحكم العثماني في اليمن .

ثانيا - النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف السليماني وعسير قبيل سنة ١٨٧٢

أشرنا في الفصل السابق الى أن العثمانيين بعد أن أخفقت حملتهم في السيطرة على صنعاء في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) ارتدوا عنها الى تهامة حيث قنعوا بالبقاء هناك حتى تحين لهم الفرصة لاعادة الكرة من جديد في ظروف أفضل . وقد اتخذ العثمانيون من الحديدة مركزا لتجمعهم . كما نصبوا الحسن ابن الحسين حاكما للمخلاف السليماني في شمال اليمن على أن يكون تابعا للسيادة العثمانية . غير أن ثمة نزاعا نشب بين الحسن بن الحسين وبين ابن عمه الحسين بن محمد في مدينة أبي عريش عاصمة المخلاف السليماني ، مما أدى الى انقسام أهلها الى فريقين متصارعين . فتحصن الحسن في قصر « نجران » وأخذ يطلق نيران مدافعه على خصمه المتحصن في قصر « الشامخ » . فكانت قذائف الفريقين تتساقط وسط المدينة وتقتل الأبرياء . وأخيرا أرسل الحسين جماعة من رجاله اغتالوا الحسن في قصره ثم انفرد هو بحكم أبي عريش بينما كان العثمانيون يوطدون نفوذهم في أرجاء تهامة .

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٢) الرازي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٣ .

على أن حكم الحسين للمخلاف لم يكن أفضل من سابقه ، إذ افتقدت البلاد حالة الأمن والاستقرار مما دفع أهالي أبي عريش إلى الاستنجاد بالعثمانيين في الجديدة حتى يخلصوهم من ظلم الحسين وجبروته وقد استجاب قائد العثمانيين لمطلب أهالي المخلاف واستدعى الحسين لمقابلته في الجديدة . وقد روى العقيل أن الحسين بن محمد عندما بلغ منتصف الطريق بين أبي عريش والحديدة وصلته قصيدة من أحد أعوانه وهو الشاعر المعروف بالأبي ، وصف فيها القوات العثمانية بقوله :

« كأنما الردف منها وهي تحمله غوائل الروم أو سر هناك خفي »

مما أوقع الرعب في قلب الحسين فبادر بالعودة إلى أبي عريش تقاديا للتصادم مع العثمانيين في معركة خاسرة (١) .

غير أن الحسين بن محمد لم يغير من سياسته في حكم المخلاف السليمانى ، بل ساءت الأمور عما كانت عليه من قبل ، حتى اضطر رئيس مدينة أبي عريش أحمد بن حسن الحمزى إلى الاستنجاد بأمير عسير محمد بن عائض ، بعد أن تعهد له نيابة عن أهل المدينة بالتأييد والمساندة . ولقى هذا المطلب لدى أمير عسير كل قبول ورضا ، لأنه كان يطمح في السيطرة على المخلاف من جهة ، كما كان يهدف - من جهة أخرى - إلى طرد الترك من تهامة وإخضاعها لحكمه . لهذا تقدم أمير عسير صوب مدينة أبي عريش ، منتهزا فرصة اشتغال الترك عنه في الجديدة بتسكين الفتن والثورات التي نشبت ضدهم في تهامة نتيجة لضعف السيطرة العثمانية واضطراب الأمور في تلك البلاد . وقد اقتحم العسيريون على الحسين قصر « الشامخ » في أبي عريش ، وسيطروا على المدينة بأسرها بعد أن تخلى أهلها عن مساندته ، مما اضطره أخيرا إلى الفرار تاجيا بنفسه في سنة ١٨٦٢ (١٢٨٠ هـ) (٢) . وقد شجع النجاح الذي أحرزته قبائل عسير في المخلاف السليمانى على تدعيم المقاومة اليمنية ضد السلطات العثمانية في تهامة التي أزعجها هذا الانتصار . وتخرج موقف متصرف الجديدة التركي على ياور باشا ، وطلب النجدة من عزت باشا حاكم عام الحجاز . وكان مجيء قوات عثمانية جديدة إلى اليمن كافيا لانسحاب القبائل النائرة عن الجديدة واعتصامها في المناطق الجبلية المجاورة لها (٣) .

على أن خطر الثوار لم ينته بهذا الانسحاب لأنهم ظلوا يسيطرون على بعض

(١) العقيل : المصدر السابق ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٣ .

(٢) العقيل المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٤ .

(٣) محمد المحمود السروي : « دكتور » : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العسير ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، ص ٩٦ .

المناطق الحصينة على الساحل ، والتي مكنتهم من مطاردة السفن التجارية المارة بمحاذاة ساحل عسير ، والاستيلاء على ما تحمله من متاجر (١) وكان على السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز والتي تتمثل في عزت حقي باشا والي العثماني والشريف عبد الله حاكم مكة أن تقضي على تلك الثورة ، حتى لا ينحسر نفوذ الدولة عن اليمن وبلدان الجزيرة العربية تدريجيا . ولكن نظرا لعدم تحديد اختصاص كل من الرجلين المسئولين تحديدا دقيقا فقد حاول كل منهما أن يفتتح على سلطة الآخر ، فكثر الاحتكاك بين هاتين الشخصيتين الكبيرتين ، وساعد على ذلك الكراهية المتبادلة بينهما . فعزت باشا كان يمثل العصبة التركية الحاكمة ، بينما الشريف عبد الله يمثل العصبة العربية المحكومة ، وأدى ذلك في النهاية الى عدم القيام بعمل ايجابي مشترك لخماد تلك الثورة . كما أن موقف شريف مكة تخرج كثيرا عندما كلفه الباب العالي بالقضاء على ثورة قبائل عسير ، وذلك لان تلك القبائل كانت من اهله وعشيرته . بل انه كان على العكس من ذلك يعرضهم سرا على الثورة ضد الحكم العثماني . ولهذا لم تستطع السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز القيام بعمل ايجابي حاسم للقضاء على ثورة العسيريين ضد العثمانيين في المخلاف السليمانى وتهامة اليمن .

وازاء هذا الموقف اضطر الباب العالي أن يلجأ الى والى مصر (اسماعيل) للاستعانة به في اخماد ثورة العسيريين ضد العثمانيين في اليمن ، حتى لا تخرج تلك البلاد نهائيا عن حظيرة الدولة . ولما كان والى مصر يسعى في ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالي يجعل ولاية مصر وراثية في أكبر أبنائه ، رحب بتلك الدعوة ارضا للسلطان العثماني . ومن ثم فقد أعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جنديا من المشاة والفرسان الباشيزوق (غير النظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وأبحرت تلك القوة في ٣ يونيو سنة ١٨٦٤ من ميناء السويس على الباخرة « الحديدية » ، متجهة الى جدة ومنها الى شمال اليمن . وهكذا كان تدخل مصر في بلاد اليمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهو يشبه الى حد كبير - تدخلها في شئون شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي حينما استعان به السلطان العثماني لخماد الثورة الوهابية . ولكن والى مصر (اسماعيل) لم يكن على استعداد أن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التي قدمها محمد علي ، ثم يكون شأنه في النهاية شأن جده من قبل . ولهذا فقد أثر سياسة اللين ، وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد الثوار ، بأية حال من الأحوال ، مع بذل كل المساعي الممكنة للوصول الى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين (٢) . هذا فضلا عن أن مصر حرصت أيضا على

(١) Douin : Histoire du règne du Khédive Ismail, T.1, p. 316.
(٢) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٩٧ .

اقناع رجال الحكومة في الآستانة بوجهة نظرها في حسم النزاع بالطرق الودية .
ونجحت في الحصول على موافقة الباب العالي على تلك السياسة (١) ، وخصوصا
بعد أن أظهر الثوار اليمنيون ميلهم للتفاهم والدخول في طاعة الدولة العثمانية
حقنا للدماء وحفظا للأموال والممتلكات (٢) .

وقد زاد من اشتعال ثورة العسبريين ضد النفوذ العثماني في تهامة والمخلاف
السليمانى انضمام ثلاثة قبائل عربية كبيرة كانت تقيم بالقرب من الطائف الى
الثوار اليمنيين ، بعد أن خضعت تلك القبائل فترة طويلة من الزمن لحكومة
الحجاز . وقد أصرت السلطات العثمانية على عودتها ، واتخذت التدابير اللازمة
للقيام بعمل حاسم ، فاجتمع مجلس عسكري ضم كلا من اسماعيل صادق بك ،
والشريف عبد الله ، وعزت حقي باشا ، وبعض الضباط العظام لبحث الموقف
 ووضع الخطط الحربية الكفيلة بقمع الفتنة . وقد استقر رأى المجلس العسكري
على إيلاء القوات المصرية والعثمانية الى بلدة قنفذة لاتخاذها مركزا أساسيا للعمليات
الحربية (٣) .

وفي ١٢ من أغسطس سنة ١٨٦٤ خرج شريف مكة على رأس قوة قوامها
٢٥٠٠ من الفرسان الباشبوزق والمشاة والمدفعية ، متخذًا الطريق البرى المؤدى
الى قنفذة من ناحية الشرق ، حيث تتجمع القوات المصرية والعثمانية قبل بدء
الهجوم . ولحققت به أيضا قوة حربية من فرسان الباشبوزق قوامها ١٨٠٠ فارس .
بينما سارت قوة حربية أخرى تحت قيادة أخى شريف مكة لدخول قنفذة من ناحية
الغرب . فأصبحت جملة القوات الزاحفة على عسبر حوالى ٨٥٠٠ مقاتل تحت
قيادة الشريفيين ، منها ٢٥٠٠ مقاتل تحت قيادة الشريف عبد الله ، و ١٨٠٠ تحت
قيادة أخيه ، و ٤٢٠٠ جندي مصري تحت قيادة اسماعيل صادق بك . وكان
يقابل هذا العدد من الثوار عشرون ألف مقاتل ، مزودين بأربعين مدفعا ، وبعدد
كبير من البنادق ويمتصمون بمناطق جبلية حصينة . فكانت فرصة الفوز أمام
القوات المصرية والعثمانية ضئيلة للغاية ، وهذا ما وجه شريف مكة الى التروى
وعدم القيام بأية عمليات حربية ضد الثوار (٤) .

(١) محفوظة سايرة من الجناح العالي الى صاحب العزة قومندان العساكر المصرية بالحجاز ،
وثيقة بدون رقم في أغسطس سنة ١٨٦٥ (١٥ من ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ) . من مجموعة
الوثائق العربية المنقولة عن دار الوثائق القومية ببايدى بالقاهرة .

(٢) دفتر ٢١ عابدين من الجناح العالي الى كامل بك « القوكنخدا » (ممثل مصر لدى الباب
العالي) ، وثيقة رقم ٣٧ في مايو سنة ١٨٦٥ (٢٠ من ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ) .

(٣) اسماعيل سرخسك : حقائق الاغيار عن ذول البحار ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .
(٤) Aff. Etrang. Corr. Polit. S., Marie au Ministre, No. 212 Djeddah, 12-24 Oct. 1865.

(من مجموعة الوثائق الفرنسية المنقولة عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والمحفوظة
بدار الوثائق القومية ببايدى بالقاهرة)

وكان والى مصر (اسماعيل) أشد حرصا من شريف مكة على عدم خوض معارك حربية ضد قبائل عسير ، كما يبدو هذا من الكتاب الذى أرسله الأول الى اسماعيل صادق بك قائد الحملة المصرية فى أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥ حيث يقول : « واذا صدر اليكم تنبيه بالسفر الى جهة ما أو بالهجوم ، ورايتم فى ذلك خطرا فلا تعيروهم أذنا صاغية وتمهلوا فى تنفيذ طلباتهم . واعلموا جيدا أن أمراء وضباط الجانب الآخر (يقصد العثمانيين) أناس غريبي الأطوار ، لا يهتمون قيد شعرة اذا ما هلكتم جميعكم ، ولا يسألون عنكم . فكونوا على حذر وبصيرة واجتنبوا اتلاف الجنود واتعابهم » (١) . بل ان اسماعيل حذر قائده فى نهاية الكتاب أيضا من الدخول فى حرب جديدة مع قبائل عسير الينينية وأمره بأن يتجنب القتال قدر المستطاع . كما أرسل والى مصر كتابا آخر الى شريف مكة يلفت نظره الى ضرورة ابعاد القوات المصرية عن ميناء قنفذة ، لأن جوه لا يتلاءم مع الحالة الصحية للجنود المصريين . وطالب بسحبهم فى الحال الى منطقة أكثر ملاءمة لطبيعتهم (٢) . ومن الملاحظ أن والى مصر أراد أن يوفق بين مصلحته وبين تنفيذ بنود فرمان سنة ١٨٤١ ، الذى نص على اعتبار الجيش المصرى جزءا من الجيش العثمانى ، وعلى وجوب مساعدة مصر للدولة العثمانية اذا ما طلب منها ذلك فى أى وقت من الأوقات . أى أنه أراد أن يحافظ على نصوص هذا فرمان من ناحية الشكل ، لا من ناحية الجوهر . ولذا حرصت مصر على مساندة الدولة العثمانية فى مختلف المناسبات دون أن تكبد نفسها خسائر كبيرة ، كان فى مقدورها تجنبها وتلافيها (٣) ، ودون أن تثير حربا جديدة مع الينينيين الا لزامهم باحترام السيادة العثمانية ، مع تجنب القتال قدر المستطاع . ولا أدل على ذلك من رفض والى مصر اجابة مطلب شريف مكة وتزويده بأورطتين سودانيتين علاوة على ما لديه من جنود لاجساد ثورة العسيريين ، لأن والى مصر لم يشأ أن يذهب فى مساعده للباب العالى فى مسألة عسير الى أبعد من هذا الحد . كما أنه كان يخشى على الحالة فى السودان من جراء سحب هاتين الأورطتين نظرا لقلته ما لديه من القوات . ولذا أمر والى مصر قائد قواته فى الحجاز بتجاهل طلب شريف مكة . وبأن ينفذ التعليمات السرية حرقيا وبكامل الدقة والعناية ، وألا يهتم بتعليمات الباب العالى اذا ما تعارضت مع تلك التعليمات (٤) .

- (١) مخططة سيائرة . من الجانب العالى الى اسماعيل صادق ، وثيقة بدون رقم فى أواخر أغسطس سنة ١٨٦٥ (٦ من ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٢) دفتر ٢٢ - هابدين من الجانب العالى الى ميادة الشريف أمير مكة المكرمة ، وثيقة رقم ٨٦ فى سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ من ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٣) محمد مخلود السروجى (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٠٠ .
(٤) مخططة سيائرة من الجانب العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة رقم ٩٣ فى اوانسل سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٣ من ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ) .

بل إن والى مصر حاول أن يتوسط لفض مشكلة عسير وديا موجهها النصيح إلى أمير عسير اليمنى محمد بن عائض حتى يخلد إلى الهدوء والسكينة ويحترم سيادة الدولة العثمانية ، إذ أرسل إليه كتابا (١) فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٥ (١٤ من ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ هـ) يوضح له فيه ما تأمر به تعاليم الدين الاسلامى الحنيف من اطاعة ولى الأمر ، ويعده فى حالة استجابته لنصحه بأن يسعى لدى الباب العالى للحصول على عفوه وموافقته على تعيينه أميرا على عسير ، بعد أن يتنازل عن الأراضى والقبائل التى ضمنها إليه . وفى ختام هذا الكتاب وجه والى مصر تحذيره لأمير عسير من عاقبة تماديه فى العصيان بقوله : « وإذا لم تقبلوا النصيحة الخيرية فى الدين . فتكونون السبب فى سوق الجيوش المتكاثرة من أرض مصر القاهرة إلى تلك البقاع ، وخراب تلك الديار وسفك الدماء . . فالأولى الانقياد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة » (٢) .

وجدير بالذكر أن هذا الخطاب أرسله والى مصر مع مندوب خاص من قبله ، ويدعى (أحمد أفندى اليمنى) لتسليمه إلى أمير عسير . كما طلب إلى هذا المندوب أن يتفاوض معه سرا بشأن الوصول إلى اتفاق فيما بينهما . وفى الوقت نفسه أرسل والى مصرى لاسماعيل بك صادق قائد القوات المصرية فى الحجاز بأن يترقب عودة المندوب ، وألا يعلن عن نتيجة تلك المفاوضات الا اذا أسفرت عن نجاحها ، حتى لا يضعف مركزه أمام شريف مكة وأمام الباب العالى (٣) . ومما يلاحظ فى هذا الخطاب أن الحكومة المصرية كانت تقوم من نفسها بالوساطة للصلح وأنها تقدم كل هذه الوعود السخية لأمير عسير فتعده لا بالعفو عنه فحسب ولكن أيضا بتعديل حدود امارته وتغيير اسمها تبعاً لذلك وبالانعام عليه بالباشوية ، ولا شك أن هذا يدل دلالة واضحة على مدى نفوذ مصر فى بلاد اليمن فى ذلك الحين . بل إن أمير عسير أظهر ميله إلى السلم والرجوع إلى حظيرة الدولة العثمانية بعد أن تلقى هذا الخطاب مما يظهر مدى فعالية النفوذ المصرى فى تلك الجهات . هذا فضلا على أن والى مصر عندما علم أن دعوته إلى السلم وجدت قبولا لدى أمير عسير ، بعث إليه بكتاب آخر يبشره بقرب صدور فرمان سلطانى يمنحه رتبة أمير الأمراء والباشوية كما وعده من قبل (٤) . على أن مصر طالبت

(١) دفتر صادر عابدين من لدن الجناب الأعظم إلى محمد بن عائض أمير عسير ، وثيقة رقم ٩٠ فى سبتمبر ١٨٦٥ (١٤ من ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٢) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ٤١٥ - ٤١٧ ، (انظر الملحق رقم ١) .
(٣) مخططة سائرة بدون رقم . من الجناب العالى إلى اسماعيل صادق بك ، وثيقة بدون رقم فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ (١٩ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ) .
(٤) دفتر ٢٢ عابدين من الجناب العالى إلى محمد بن عائض أمير عسير ، وثيقة بدون رقم وبدون تاريخ .

الباب العالي أيضا بتنفيذ ما وعدت به أمير عسير ، حتى لا تخرج معه وحتى لا تتجدد ثورة العسيريين كما أشارت مصر الى ما كان « لمسألة العسير من الأهمية القصوى في البلدان العربية ، ولذا فان حسمها بالطريقة المفتوحة يوفر على الدولة الشيء الكثير من الجهود والنفقات » (١) .

وعلى الرغم من جنوح أمير عسير للسلم ، فان الباب العالي لم يسمح للقوات المصرية بالانسحاب من الأراضي الحجازية واليمينية ، بل أصدر أمره بأن تظل تلك القوات مرابطة في قنفذة ريثما يخسم الأمر بصفة نهائية ، فربما تتطور الأمور فجأة . وهكذا لم يكن هناك مناص من بقاء القوات المصرية في مواقعها في الحجاز واليمن فترة أخرى من الزمن ، فلم يجد والي مصر بدا من الرضوخ لهذا الأمر (٢) . على أن والي مصر خشي من قيام اضطرابات أخرى في قلب شبه الجزيرة العربية خصوصا وأن الأحوال في اليمن والحجاز كانت غير مستقرة بصفة عامة مما كان يتعذر معه سحب القوات المصرية من هناك . وأخيرا انتهز الوالي المصري فرصة تجمع تلك القوات في ميناء جدة ، وأخذ يلح على الباب العالي في سحب قواته بعد أن استقرت الأمور محتجا بأن بقاءها خارج مصر في مهمة حربية يجعل الميزانية المصرية أموالا إضافية ، خصوصا وأن جملة تكاليف الحملة بلغت حتى ذلك الوقت في أكتوبر سنة ١٨٦٥ أربعين ألف كيس (٢٠٠٠٠٠٠ ر.جنيه) (٣) . كما أن مصر في ذلك الوقت لم تكن لها سياسة عربية تشجعها على إبقاء جنودها في بلاد الجزيرة على النحو الذي حدث في عهد امبراطورية محمد علي ، وإن حاولت مصر أن تفيد من وجود قواتها في اليمن عندما علمت بوجود بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجري في منطقة الحديدة ، وكانت مصر تهدف من استخراج تلك الثروة الطبيعية الى انعاش البلاد اليمنية من جهة ، ودر الخير الجزيل على الخزانة المصرية وخزانة الدولة العثمانية من جهة أخرى . ولهذا أرسل والي مصر الى ممثل الدولة العثمانية في الحديدة خطابا في نوفمبر سنة ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ هـ) يخطره فيه بأنه أرسل الى الحديدة على باخرة خاصة بعثة برئاسة (أمين بك) مهمتها التنقيب والبحث عن هذا النوع من الفحم ، وطلب منه أن يسهل لهذه البعثة مهمتها وأن يقدم لها كل عون ومساعدة (٤) . كما

- (١) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة ١٢٢ في أكتوبر ١٨٦٥ (٥ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ)
شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٨ ، (انظر الملحق رقم ٢) .
(٢) دفتر ٢٢ عابدين من الجناح العالي الى الباب العالي ، وثيقة رقم ١٤٦ في أكتوبر سنة ١٨٦٥ (١٩ من جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٣) دفتر ٢٢ عابدين من الجناح العالي الى كامل بك القبوكتخدا ، وثيقة رقم ١٩٥ في أكتوبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .
(٤) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة رقم ٢٠٤ في نوفمبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .
شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ ، (انظر الملحق رقم ٣) .

أرسل والى مصر خطابا آخر فى التاريخ نفسه الى اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية فى الحجاز يخطره فيه بإرسال بعثة التنقيب المذكورة ، ويأمره بتخصيص « بلوكين من الجنود النظامية المصرية » لمصاحبة البعثة وإطاعة أوامر رئيسها حتى تنتهى مهمته فى بلاد اليمن (١) .

وعلى أية حال فقد وردت أوامر القاهرة الى اسماعيل صادق بك قائد القوات المصرية فى الحجاز فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) بأن يشرع فوراً فى ترحيل الجنود النظامية الى مصر أولاً ، على أن تتلوها القوات غير النظامية (٢) . وقد تم بذلك انسحاب القوات المصرية من الحجاز وشمال اليمن فى يناير سنة ١٨٦٦ ، بعد أن أمضت حوالى السنتين دون حرب أو قتال مع محمد بن عائض أمير عسير .

وتقديراً لما قام به والى مصر من خدمات لفض هذا النزاع ، أرسل الباب العالى جميل باشا (أحد معاونين العسكريين فى الديوان السلطاني) الى مصر يحمل خطاً شريفاً يسجل فيه شكره لاسماعيل على ما بذله من مساعٍ موفقة لحسم مشكلة عسير دون إراقة دماء (٣) كما تبودلت التهاني أيضاً بين الباب العالى وشريف مكة بهذه المناسبة (٤) .

وتجدر الإشارة الى أن الوالى المصرى أرسل تهانيه الى « محمد باشا بن عائض قائم مقام سنجق العزيزية اليمانية » فى يناير سنة ١٨٦٦ (٢٨ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) بمناسبة تسوية النزاع بينه وبين الدولة (٥) ، كما بشره بوفاء الباب العالى بالوعود التى وعده بها فى أثناء قيامه بالوساطة بينهما . بل ان الحكومة المصرية أرسلت هدية لـ محمد بن عائض فى ١٠ من مارس سنة ١٨٦٧

(١) دفتر ٢٢ صادر عابدين ، وثيقة رقم ٢٠٦ فى نوفمبر ١٨٦٥ (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) .

شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ ، (انظر الملحق رقم ٤) .

(٢) محفظة مسامرة .. من الجناح العالى الى اسماعيل صادق بك ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ (٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) .

شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٠ (انظر الملحق رقم ٥) .

(٣) الوقائع المصرية . العدد رقم ٦ فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٦٥ .

(٤) Aff. Etrang. Corr. Polit, S. Marie au Ministre, N° 212, Djeddah 24 Oct, 1865.

(٥) دفتر ٢٢ عابدين (بنه متفرقات) من اسماعيل باشا الى محمد باشا بن عائض أمير

عسير ، وثيقة بدون رقم ، ص ٩٣ فى يناير ١٨٦٦ (٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ) .

شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ (انظر الملحق رقم ٦) .

(٣ من ذي القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) عبارة عن « بندقية مذهبة مسدسة من المصنوعات المصرية ، وخيمة كبيرة مع ما يتعلق بها من الأدوات وزوج طينجات من الذى يضرب ست مرات » كما أرسلت مع الهدية خطابا آخر يدعو فيه للمحافظة على صلات الود والصداقة . وكانت مصر تحرص على تنمية هذه الصلات الطيبة مع الحكام المحليين فى الحجاز واليمن وتعمل على توثيقها خاصة مع الحكام أصحاب النفوذ الحقيقى فى تلك البلاد (١) .

على أنه لم تمض فترة طويلة حتى ظهرت من جديد بوادر استعدادات أمير عسير العسكرية وتحركاته العدوانية ، لتحقيق أهدافه التوسعية على حساب النفوذ العثماني فى اليمن . عند ذلك كتب اليه خديوى مصر اسماعيل فى سنة ١٨٦٨ (١٢٨٤ هـ) محذرا اياه من نتائج العودة للعصيان من جديد بقوله « انكم اذا كنتم قد تخطيتم الى محل خارج حدود سنجق العزيزية اليمانية ، على خلاف ما سبق الاتفاق بينكم وبين اماره مكة المكرمة وولاية الايالة الحجازية فتدخلوا عنه وأخلوا جندكم منه وعودوا للطاعة والموادعة وصدق النية وإخلاص الطوية لجانب السلطنة السنية ، حسما للشر ، وحققنا للدماء ، وحفظنا للعهد ، ورعاية للوفاء ، وإبقاء للأمن والأمان ، وخروجنا من غضب حضرة السلطان » . كما أوضح خديوى مصر لأمير عسير أن مثل هذا التعدى سيؤثر فى صلات الود والصداقة بينهما وأنه قد يضطر يوما ما أن يوجه الى عسير « العساكر والجنود لأداء ما عقدت بينكم (أمير عسير) وبين السلطنة السنية أيدي العهود ، فهناك لا يحصل لكم الا الندم من تجاسركم على ما يوجب فى المسلمين اراقة دم » (٢) .

بل ان الحكومة المصرية خشيت أن يساء تاويل موقفها من أمير عسير محمد ابن عائض لدى الباب العالي ، فأرسلت خطابا الى « القيو كتخدا » . وهو ممثل مصر بعاصمة السلطنة فى ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لتوضيح حقيقة موقفها . وتبين من هذا الخطاب أن كلا من أمير مكة ، ووالى الحجاز كتبوا لمصر مباشرة يرجوان تدخلها لحل مسألة عسير ، ودعوة محمد ابن عائض أن يخلد للهدوء ويلتزم بتبعيته للسيادة العثمانية . وعندما بدأت قوات عسير تدخل الأراضى التابعة لأمير مكة ووالى الحجاز فقد أعادوا الكتابة من جديد لمصر يطلبان من الخديوى أن يرسل خطابا لأمير عسير أشد لهجة من خطابه

(١) سجل ٢٤ صادر عابدين ، صورة المكتبة العربية رقم ٣٤٣ فى ١٥ من مارس ١٨٦٧ ، (٣ من ذي القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) .
شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٥ ، (انظر الملحق رقم ٧) .
(٢) دفتر ٢٤ عابدين ، ص ١٠٦ ، وثيقة بدون رقم فى (٧ من محرم ١٢٨٤ هـ) .
شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، (انظر الملحق رقم ٨) .

الأول - ويدلنا هذا على ما كان لمصر من مكانة في هذه الجهات وعلى اقتناع حكامها المحليين بمركز مصر ونفوذها ، وبأن لها كلمة مسموعة في هذه المنطقة (١) .
أما أمير عسير فقد أبدى لخديوى مصر اعتزازه بصلات الود والصداقة مع الحكومة المصرية ، وأوضح ذلك في الخطاب الذى أرسله اليه فى ٣٠ من يوليو سنة ١٨٧٠ (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ) . وقد ذكر محمد بن عائض فى هذا الخطاب أن الخديوى هو « محط رجال الآمال » وأن الحساد يحسدونه على ما بينه وبين مصر من ود ، كما طلب ارسال أخصائين أو فنيين مصريين لاصلاح المدافع فى عسير ، عندما ذكر أنه « اذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سبائك لفك المدافع خاصة وتوضيب جميع مايتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا ، والله يعلم أنا صادقون فى ذلك » (٢) .

غير أن محمد بن عائض كان يعد العدة لتحقيق آماله فى طرد العثمانيين من المخلاف السليمانى وتهامة واخضاعها لحكمه . ولهذا قام فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٧ هـ) فى أواخر عهد السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) بغزو المخلاف السليمانى ، وتمكن من طرد القوات العثمانية ورحلها بحرا الى الحديدة التى كانت مركزا لتجمع القوات العثمانية فى اليمن . ثم تقدم أمير عسير صوب تهامة حتى وصلت طلائع جيشه الى مخا وزبيد ، واشتبكت قواته مع العثمانيين فى الحديدة فى نوفمبر سنة ١٨٧١ (رمضان سنة ١٢٨٨ هـ) (٣) . وكان يتولى زمام الأمور فيها القائد العثمانى على باشا الحلبي (٤) . غير أن قوات عسير منيت بالهزيمة ، وارتكبت فى أثناء تراجعها الى عسير من الفظائع ما تقشعر له الأبدان ، وخاصة فى قرية الزيدية (٥) .

وعندما وصلت أخبار اغارة الجيش العسيري على تهامة الى عاصمة الدولة العثمانية ، فقد رأت من الضروري لابقاء اليمن تابعة لها وللمحافظة على الحامية العثمانية هناك ، أن تجرد حملة قوية الى اليمن للقضاء على أمير عسير المتمرد . ولهذا وصلت حملة عثمانية الى ميناء القنفذة فى سنة ١٨٧١ (١٢٨٨ هـ) يقودها

(١) سجل عابدين ، وثيقة رقم ٤٠٢ فى ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من محرم ١٢٨٤) .
شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، (انظر الملحق رقم ٩) .

(٢) محفظة ١٩ ، وثيقة رقم ١٢٥ فى ٣٠ من يوليو سنة ١٨٧٠ (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ) .

(٣) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣٠ ، (انظر الملحق رقم ١٠) .
Bury, G. W. : Op. Cit., p. 14.

(٤) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٥) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

محمد رديف باشا « في عسكر يزيد عدده على ستة آلاف ، ومعهم المدافع المستديرة ، والمدافع الشاشخانة (١) » .

وجدير بالذكر أن مصر - بناء على تكليف من الباب العالي - تكفلت بإرسال المؤن اللازمة من أرز وسمن وسكر للقوات العثمانية المرسلة للحجاز واليمن ، وقد تبينا ذلك من الخطاب الذي أرسله خديوى مصر الى الباب العالي فى ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) يخبره بوصول مكاتبتة التى يطلب فيها ارسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن ، وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل « الفرقة العسكرية الشاهانية » التى أرسلت الى الحجاز واليمن . ويرد خديوى مصر على الباب العالي بأنه أصدر الأوامر المؤكدة والمشددة للمختصين بأعداد وتجهيز الكميات المذكورة وإرسال نصفها الى ميناء المدينة ، والنصف الآخر الى المناطق التى يخصصها رديف باشا ، أما أثمان هذه المؤن وتكاليف إرسالها فسيعد بها كشف فيما بعد . كما عبر الخديوى فى ختام هذا الخطاب عن استعداده لتلبية أى طلب يصدر اليه من الباب العالي (٢) .

أما عن الدور الذى قامت به تلك الحملة العثمانية فى اخماد ثورة العسير فيتلخص فى أن القسائد العثماني محمد رديف باشا بعث بإنذاراته للعسيريين ليعلموا تبعيتهم للدولة العثمانية ودخولهم فى طاعتها ، غير أنه لم يجد لنداءاته وإنذاراته أى صدى ، فأمر قواته بالزحف على عسير . وقد احتلت القوات العثمانية « حلى بن يعقوب » التى كانت أول مركز عسيري على الحدود ، ثم سيطرت بعدها على « محائل » عند ذلك رابط محمد بن عائض بحشوده من رجال القبائل اليمينية فى « باحة شعار » وأخذ فى إقامة التحصينات والاستحكامات ونهضة خط للدفاع ، فلما منه أن الأتراك سيتقدمون فى عسير من تلك الجهة وكان ابن عائض قد استنجد بقبائل الملع اليمينية التى رابط رجالها فى « وادى حلى » غير أنهم لم يتمكنوا من صد الزحف العثماني فولوا منهزمين .

على أن رديف باشا بعد أن انتصر على رجال قبائل الملع اليمينية الموالية لأمر عسير ، واصل زحفه حتى وصل الى وادى « العوص » وتسلمت قواته « العقبة الصعبة » ونصبت خيامها فى سطح « تهلل » . وقد ارتبكت خطة دفاع محمد ابن عائض ، فاضطر الى الانسحاب ، وحاولا القيام بحركة خاطفة لمفاجأة العثمانيين بالهجوم ، غير أنه منى بالفشل واضطر الى الانسحاب تجاه « الحفير » ، بينما

(١) العرشى : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٢) سجل ٢٤ عابدين ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ فى ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ (١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٣١ (نشر ملخصا لترجمة الوثيقة أوردته فى الملحق رقم ١١) .

تقدم القائد العثماني واحتل « السقا » وضيق الخناق على أمير عسير الذي التجأ إلى قرية « ريدة » وتحصن بها . ونظرا لما امتازت به قرية « ريدة » من حصانة طبيعية ، وما أعده ابن عائض فيها من وسائل الدفاع فإن الأتراك لم يظفروا من هجماتهم المتتالية عليها بطائل . فأصدر القائد العثماني رديف باشا أوامره إلى قسم من الجيش الاحتياطي المرابط في ميناء « القنفذة » بأن يبحر إلى « الشقيق » بقيادة أحمد مختار باشا ، على أن تزحف هذه القوات العثمانية إلى قرية « ريدة » من جهة الغرب . وقد نجحت هذه الخطة لأنها جعلت القرية محصورة بين قسمي الجيش العثماني (١) .

وهكذا شدد العثمانيون الهجوم على قرية « ريدة » من الشرق بقيادة محمد رديف باشا ، ومن الغرب بقيادة أحمد مختار باشا ، واستمر القتال خمسة أيام متتالية ، ضعفت بعدها مقاومة العسيريين ودب اليأس في قلوبهم . كما أن الحياة لعبت دورها في هزيمة أمير عسير حتى استسلم من أتباعه كل من كان منهم في قصر « شهدان » ، كما استسلم « آل مفرح » ، ولم يجد ابن عائض لدى حرسه الخاص ورجاله المقرين الرغبة في المثابرة على المقاومة والدفاع . وأخيرا استسلم العسيريون للأتراك الذين حاصروا قصر أميرهم محمد بن عائض ، مما اضطره أخيرا إلى طلب الأمان من الترك ، ثم سلم نفسه إليهم بعد أن تعهد قائدهم أحمد مختار باشا بتأمينه (٢) .

وقد ذكر الواسعي في تاريخه أن محمد بن عون - الذي نصبه الترك شريفا مكة في سنة ١٨٥٦ (٣) اتصل بأمير عسير محمد بن عائض الذي وافق على أن يسلم بلاده للدولة العثمانية « وأن أملاكه وخيوله وحصونه تحفظ ، وتخصص مرتبات له ولعائلته ، ولبعض الرؤساء المستحقين ، ويستخدم جميع من يستحق الخدمة في الوظائف العالية » . وقد رفع شريف مكة ما تم الاتفاق عليه إلى السلطان العثماني الذي أصدر فرمانا ، أوصله إلى أمير عسير رسول من قبل شريف مكة وتضمن تأمينه وضمان سلامته وموافقة السلطة على مطالبه التي عرضها عنه شريف مكة . وقد طلب السلطان العثماني من أمير عسير أن يسلم كل ما تحت يده من الأراضي اليمنية إلى القائد العثماني محمد رديف باشا ، على ألا ترد له الدولة أمواله وخيوله وجميع أملاكه الخاصة إلا إذا وافق على قرار السلطان . وبعد أن اطلع أمير عسير على ما ورد بالفرمان ، فقد كتب إلى القائد العثماني أحمد مختار باشا الذي كان يحاصر قصره بقواته ما يؤكد أنه أصبح

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ : ق ٢ ، ص ٥٨٤ - ٥٨٥ .

(٢) العقيل : المصدر نفسه ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٨٦ .

(٣) Jacob H. F. : Kings of Arabia p. 24.

(٣)

تابعا للسلطان وفقا للشروط التي أوردتها الفرمان المشار اليه (١) .

وقد تمكن العثمانيون بعد ذلك من دخول قصر أمير عسير الذي سلم نفسه اليهم ، كما تمكنوا من السيطرة على القلاع الهامة في الامارة (٢) . وعلى الرغم من العهد الذي قطعه على نفسه القائد العثماني أحمد مختار باشا بسلامة أمير عسير وأهله ومواليه وعدم تجريدهم من أسلحتهم ، فقد ألقى الأتراك القبض على جميع من كانوا مع ابن عائض ، وجردوهم من سلاحهم ، وأودعهم السجن . بل ان القائد العثماني رديف باشا عندما عاد من « السقا » ودخل قرية « ريدة » في اليوم نفسه الذي دخلها فيه زميله أحمد مختار باشا ، فقد شاهد محمد ابن عائض جالسا بجوار مختار باشا ، فأصدر أوامره فورا بالقبض عليه وإيداعه السجن غير مراعاة لما قطع له من العهود من قبل زميله ، وما جاء بالفرمان من قبل السلطان العثماني نفسه . بل ان رديف باشا في مساء تلك الليلة أمر بقتل محمد بن عائض مع خمسة وثلاثين شخصا من رؤساء رجاله العسريين ، وكان ذلك في شهر أبريل سنة ١٨٧٢ (صفر سنة ١٢٨٩ هـ) . وقد علق العرش في تاريخه على هذا الحادث بقوله ان محمد رديف باشا قد خالف بذلك أوامر الباب العالي الذي كان قد أوصى بعدم قتل أمير عسير محمد بن عائض طالما أنه أعلن استسلامه للعثمانيين . وأضاف العرش الى ذلك أن السلطان العثماني أسف لهذا الحادث وأمر بعزل محمد رديف وتنصيب أحمد مختار باشا (٣) قائدا للقوات العثمانية العاملة في اليمن .

وهكذا سيطر العثمانيون على بلاد المخلاف السليماني وعسير وضموها الى المنطقة الخاضعة لنفوذهم في تهامة ، واستولوا على كل ما كان يملكه أمير عسير « من خيل ونقود وأسلحة ومدافع وغير ذلك من الأحجار النفيسة » (٤) . ولم تكن سيطرة العثمانيين على تلك المناطق سيطرة كاملة على الاطلاق ، اذ كانت سلطة المدير التركي لا تتعدى بناية المركز الحكومي في معظم الأحيان (٥) . كما أن هذه المناطق لم تعرف الهدوء والاستقرار النسبي الذي شهدته تهامة في ظل الادارة المصرية في الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ذلك لأن القبائل اليمنية لم تكن لتهدأ قليلا عن شن الغارات المستمرة على بعضها البعض من جهة ، وعلى القوات العثمانية المعسكرة في أراضيها من جهة أخرى . وعلى أية حال فقد شكلت سيطرة العثمانيين هذه على تلك المناطق أكبر تهديد لسيطرتهم

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٥٣ .

(٢) Bury, G. W. : Op. cit., p. 15.

(٣) العرش : المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الجرافي : المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٥) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

على صنعاء ذاتها في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) وبالتالي نجاحهم في اقامة الحكم العثماني في اليمن من جديد ، بعد مضي قرنين ونيف من زواله .

ثالثا - اتجاه الدولة العثمانية لاستعادة سيادتها

الفعلية على اليمن في منتصف القرن التاسع عشر

حاولت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر أن تقوم بعملية اصلاحات في اجهزتها المختلفة حتى تلحق بركب الدول الأوروبية التي فاقتها في مضمار الحضارة الحديثة والمدنية . كما حاولت في الوقت نفسه أن تبسط نفوذها الفعلي وتحكم قبضتها على المناطق التابعة لها اسميا حتى تعوض نفسها عن الخسائر الإقليمية التي توالى عليها في أوروبا . وقد سعت الدولة لتحقيق غايتها هذه بمحاولة اخضاع تلك المناطق للحكم المباشر بتوجيه الحملات العسكرية اليها ، كما لجأت الى شق طرق المواصلات التي تربطها بها ، أو اصطناع أدوات الدعاية الروحية التي تجذبها اليها ، كاحياء نظام الخلافة أو نشر فكرة الجامعة الاسلامية (١) .

وكانت الجزيرة العربية في ذلك الوقت تابعة للسيادة العثمانية من الناحية الاسمية في بعض مناطقها ، ومن الناحية الفعلية في بعض مناطقها الأخرى (٢) . وكان التفكك السياسي في شواطئها الشرقية الواقعة على الخليج العربي ، الى جانب مهادنة الباب العالي لبريطانيا عند احتلالها عدن في سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥هـ) وتعاونها معها لاجلاء المصريين عن الجزيرة العربية اثر تمرد محمد علي ، فان ذلك أدى الى اضعاف مركز العثمانيين في الجزيرة ، بينما دعم النفوذ البريطاني هناك فأصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني . وقد بدا تفوق البريطانيين واضحا عندما أصبح لا يرى للعثمانيين في الخليج العربي سفن ترفع العلم التركي سوى السفن الصغيرة ، كما أن الاستانة اصطدمت بمعارضة بريطانية شديدة عندما اقترحت ارسال سفينتين حربيتين الى الخليج العربي في سنة ١٨٤٧ لمشاركة بريطانيا في التفتيش على تجارة الرقيق وذلك بمناسبة توقيع أول اتفاق معها لمنع هذه التجارة . بل ان بريطانيا بدأت تتوسع في المنطقة المحيطة بعدن خاصة بعد أن تخلصت من المقاومة المصرية التي كانت تعوق توسعها وتقف حائلا بينها وبين بسط نفوذها هناك (٣) .

(١) سيتون وليمز (م.ف) : بريطانيا والدول العربية - عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ص (د) .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) صلاح المقاد (دكتور) : الاستعمار في « الخليج الفارسي » ، ص ١٦٧ - ١٦٩ .

وكان طبيعياً أن تخشى الدولة العثمانية من النفوذ البريطاني المتزايد في الجزيرة العربية وما حولها ، خاصة بعد أن رأت أن الأمر لن يقتصر على بريطانيا وحدها ، بل زاد اهتمام الأوروبيين عامة بشئون الجزيرة العربية ، نتيجة للأضواء التي وجهت إليها بواسطة كتابات بعضهم من الذين صاحبوا قوات محمد علي باشا إلى مصر أثناء الحروب الوهابية (١) . وكان العثمانيون يقدرون أهمية المحافظة على نفوذهم في الجزيرة العربية التي تحتضن بين جنباتها مقدسات المسلمين ، فكانت حماية العثمانيين لتلك المقدسات ضماناً لزعامتهم للدول الإسلامية ، واحتفاظاً بلقب السلطان العثماني « خليفة للمسلمين وحامياً لل الحرمين الشريفين » (٢) . ونظراً لأن بلاد اليمن بموقعها الممتاز كانت تعتبر من الناحية الاستراتيجية خط الدفاع الأول من الجنوب عن بقية أجزاء الجزيرة العربية ، فقد رأت الدولة العثمانية أن لا تكتفى ببقاء سيادتها الاسمية ، بل يجب أن تفرض سيطرتها الفعلية عليها حتى تحول دون تسرب أي نفوذ أجنبي هناك — وخاصة النفوذ البريطاني — فيهدد الأماكن المقدسة الإسلامية في الجنوب .

وقد فكر العثمانيون في العودة إلى اليمن ليحاولوا ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عنها ، خاصة وأنهم لم يكونوا فقط درعاً للدولة يحميها من حركات التمرد أو يحول دون توسع النفوذ البريطاني على حسابها . بل إن المصريين كانوا أيضاً ناشرين لواء الحضارة والمدنية في تلك الجهات ، بإذلين الجهد والمال في تدميرها حتى أوجدوا الإدارة المنظمة ، والجيش ، والجمرك ، والقضاء والقوانين واللوائح ، والمرافق العامة ، وكان طابع الاستقرار المصري في بلدان الجزيرة العربية متمثلاً في إحياء السيادة العثمانية التي شكلت قاعدة جديدة للعمل لسياسي يواجه بها التوسع الاستعماري الأوربي بوجه عام من جهة (٣) ، ويتعهد تلك المناطق بالتنظيم والإصلاح من جهة أخرى وإذا كان المصريون قد تركوا الجزيرة العربية للدولة أسلست قياداً وتنظيماً عن ذي قبل ، فإن العثمانيين أردوا أن يحلوا محل المصريين وأن يعيدوا لحكمهم العثماني ثقة أهالي البلاد ، الذين شهدوا ميزات الإدارة المصرية الصالحة (٤) . وكانت رغبة العثمانيين هذه تتفق من جميع النواحي مع الاتجاه العام لسياستهم في فرض سيطرتهم الفعلية على المناطق التابعة لهم من الناحية الاسمية وذلك حفاظاً على المصالح العثمانية .

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ٢٢٢ .
Hogarth, D. G. : Arabia, pp. 99-107.

(٢) حسين مؤنس (دكتور) : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ١٩٢ .

(٣) شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٤) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .
Hogarth, D.G. : Op. Cit., pp. 110-111.

بل ان السياسة العثمانية حرصت أيضا على أن تفرض سيطرتها الفعلية على المناطق التي انسحب منها المصريون في الجزيرة العربية ، حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية كالوهابيين وغيرهم من العودة الى الظهور على مسرح الحوادث وتهديد النفوذ العثماني من جديد ، بعد الجهود الضخمة التي بذلها جنود محمد علي باشا والى مصر في اقرار الأمور في بلدان الجزيرة واعادتها الى حوزة الدولة . ولهذا أقام العثمانيون في الحجاز الى جوار الوالي العثماني وشريف مكة قوة عثمانية كبيرة لتوطيد النفوذ العثماني في تلك البلاد ، ونجح العثمانيون الى حد كبير في تدعيم سلطانهم على الحجاز نتيجة لانتهاجهم تلك السياسة الجديدة (١) . أما بالنسبة لليمن فقد سبق أن أشرنا الى أن العثمانيين تشجعوا في سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥ هـ) فأنزلوا قوة حربية عثمانية في الحديدة لاسترجاع سيطرتهم الفعلية عليها (٢) غير أن النجاح لم يحالفهم في السيطرة على صنعاء على الرغم من انتهازهم فرصة الفوضى السياسية في جبال اليمن نتيجة لتنافس الأئمة الزيديين على الإمامة ونشوب القتال المستمر بينهم . واستطاعت القبائل اليمنية التي حرضها الامام على بن المهدي أن تلحق الهزائم بالعثمانيين في صنعاء كما ثار عليهم أهالي صنعاء نفسها . وقد ارتدت فلولهم المجهدة الى الحديدة حيث قنعوا بالبقاء في تهامة ، بعيدين عن ثورات القبائل اليمنية ، وعلى مقربة من مراكز التموين والامدادات في الحجاز ومصر ، التي كانت ترد اليهم عن طريق البحر الأحمر . وقد ظلوا هناك يترقبون الفرصة لاعادة الكرة على صنعاء من جديد ، عندما يجدون في أنفسهم المقدرة على التنفيذ (٣) . ومن الحديدة وتهامة راقب العثمانيون عن كثب جميع الأحداث الجارية داخل اليمن (٤) ، وبخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لنفوذ الأئمة ، وطالب العثمانيون دولتهم بالمساعدات والامدادات التي تحقق لهم النصر ، كما أنهم أخذوا يتدارسون الخطط ، ويحاولون الاتصال بشخصيات يمنية تمهد لهم السبيل الى اعادة فرض سيطرتهم الفعلية على البلاد .

وعندما افتتحت قناة السويس للملاحة البحرية في سنة ١٨٦٩ (١٢٨٥هـ) وجهت اهتمام العثمانيين الى البحر الأحمر الذي أصبح أهم طريق للمواصلات بين الشرق والغرب ، والى مناطق الجزيرة العربية المطلة على هذا البحر وخاصة اليمن التي تشرف على مضيق باب المندب في جنوبه (٥) . وقد أكدت قناة

(١) محمد محمود السروجي (دكتور) : المصدر السابق . ص ٩٦ .

(٢) Scott, H. : In the High Yemen, p. 228.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٤) الجرائي : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

Bury, G. W. : Op. cit., p. 14.

(٥)

السويس للعثمانيين ضرورة إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على اليمن بعد أن تضاعفت أهمية موقعها وخطورته اثر تحول التجارة العالمية الى طريق القناة (١) ، بل ان هذا الممر البحري الجديد يسر للأسطول العثماني العبور الى البحر الأحمر والخليج العربي ، ووصل ميناء الآستانة بموانيء الجزيرة العربية مباشرة (٢) . وبذلك سهلت عمليات توصيل القوات والامدادات العسكرية في أقصر وقت ممكن الى بلدان الجزيرة العربية ، وهو ما حاول أن يحققه القائد العثماني سنان باشا عندما أمر بحفر قناة تصل ما بين السويس والبحر الأبيض ، لتسهيل مرور المراكب الحربية والمدفعية ، في أثناء توجيه الحملات العسكرية العثمانية الى اليمن في القرن السادس عشر (٣) على النحو الذي سبق أن أوضحناه . بل ان نتائج فتح القناة ظهرت واضحة في أثناء محاولات الدولة العثمانية لاختاد ثورة العسير ، إذ أمكن للدولة أن تسهم بدور أكثر فعالية في اخماد تلك الثورة . وان استعانت في الوقت نفسه بالمصريين الذين كانوا أكثر تحفظا في تقديم مساعداتهم للدولة عما كان عليه الحال في عهد محمد علي ، وان كانت مصر قد قامت بدور دبلوماسي كان له أكبر الأثر في تسكين ثورة العسير وحل الأزمة مؤقتا بالطرق السلمية . على أن ثورة العسير نفسها كانت من المشكلات التي حاولت الدولة أن تتجنب قيامها عندما فكرت في أن تحل محل قوات والى مصر محمد علي باشا في الجزيرة حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية هناك للعودة الى الظهور وتهديد السيادة العثمانية . أما وقد قامت ثورة العسير من جديد وشرعت الدولة في توجيه الحملات لاختادها ، فان ذلك كان من الأسباب القوية التي حملت الدولة على إعادة فرض سيطرتها الفعلية على اليمن مهما كلفها هذا الأمر ، حتى لا تواجه من جديد ثورات أخرى تهدد مركزها في جزيرة العرب ، بل وتفقد هيبته في كافة الولايات العثمانية وأمام الشعوب الإسلامية والدول الكبرى في ذلك الحين .

وتجدر الإشارة الى أن حركات الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية ذاتها كان لها أكبر الأثر في توجيه سياسة الآستانة الى ضرورة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسميا ومن بينها البلاد اليمنية . إذ بدأت تلك الحركات الإصلاحية في أواسط القرن الثامن عشر وصادفت سلسلة طويلة من العراقيل فلم تدخل في طور التأثير المثمر الا في أواسط القرن التاسع عشر . وسارت هذه الإصلاحات على أساس « اقتباس النظم الغربية أو استلهامها » ، وذلك لأن انحطاط الدولة العثمانية بدأ في الوقت الذي كانت فيه الحضارة

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 24.

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) Kammerer : La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, Vol. II, p. 139.

الأوربية قد ازدهرت كثيرا فأكسبت دولها قوة عظيمة ، فكان من الطبيعي أن يشعر رجال الإصلاح في الدولة العثمانية بوجوب الاقتداء بتلك الدول واستلزام النظم التي صارت سببا لقوتها .

وقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح تأخذ طريقها إلى النواحي العسكرية التي كانت بمثابة المحور الأساسي لجميع شئون الدولة العثمانية ، وذلك بتنظيم وتنسيق الأمور البحرية والمدفعية على أساس الاستفادة من الأصول والأسلحة الأوربية في هذه الميادين واستعانت الدولة في هذا الإصلاح بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين . غير أن الانكشارية قاوموا النظم العسكرية الجديدة وبخاصة المشاة ، مما اضطر السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) إلى أن ينشئ جيشا جديدا ينضم إليه من يرغب من الانكشارية ومن غيرهم ، ويتدرب وفق ما تقتضيه نظم الحرب الحديثة على أيدي ضباط وخبراء أوروبيين . وشيد السلطان ثكنة خاصة « للنظام الجديد » ، كما أنشأ صندوقا خاصا لضمان حاجاته المالية . وقد شجع السلطان سليم الولاة أيضا على الأخذ بهذا النظام وقام بعضهم بأعمال بارزة في هذا المضمار ، فوالى بغداد سليمان باشا الكبير استقدم ضابطا انجليزيا من الهند وعهد إليه بتنظيم الجيش ، كما أن وإلى مصر خيرو باشا شرع في إنشاء ثكنة خاصة لجيش « النظام الجديد » .

على أن الانكشارية يساندتهم رجال الدين المتعصبون والنفيعيون والوصوليون من رجال الدولة تمكنوا من القضاء على هذا النظام ، فعادت الفوضى إلى الجيش وتوالى الهزائم في الحروب والثورات في الولايات حتى سنة ١٨٢٦ التي عم فيها الاعتقاد بضرورة إصلاح الجيش إصلاحا جديدا . وقد استطاع السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أن يقضى على الانكشارية القضاء المبرم ، فأصبحت الدولة العثمانية تسير في طريق الإصلاحات والتنظيمات العسكرية سير مطردا ، كما أنها تخلصت من المساواة الإدارية التي كانت مرتبطة بأحوال الانكشارية ارتباطا وثيقا . وقد وضعت الدولة العثمانية القوانين اللازمة لتنظيم « المكلفة العسكرية » وتحديد مراحلها مع تحسين شروط الإعفاء منها ، وأنشأت المصانع العسكرية المتنوعة لتموين الجيش بما يحتاج إليه من لوازم وذخائر ، كما أنشأت المدارس العسكرية لتنشئة الضباط الصغار والكبار لمختلف الأسلحة من برية وبحرية ، ومشاة ، وخيالة ، ومدفعية ، واستعانت بضباط وخبراء من جنسيات مختلفة ، ولكنها بعد البحث والاختيار قررت الاعتماد على النظم الألمانية في الشئون الحربية العامة ، وعلى النظم الانجليزية في الشئون البحرية (١) .

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية .

كما أن العلوم العصرية على اختلاف أنواعها دخلت إلى الممالك العثمانية عن طريق المدارس العسكرية وبدأ تعليم الطب الحديث في « الطبية العسكرية » التي أنشئت لتخريج الأطباء والجراحين والصيدالذين الذين يحتاج إليهم الجيش العثماني ، بل إن مدارس الفنون البحرية والهندسة الملكية أعقبها إنشاء مدارس الحقوق والادارة والتجارة والزراعة في أواخر القرن التاسع عشر . وقد أفادت المدارس العالية العسكرية بعض الولايات أكثر مما أفادت المدارس غير العسكرية التي تركزت في عاصمة السلطنة وكانت تتطلب شروطا كثيرة لا تتيسر إلا لعدد قليل من طلاب الولايات ، بينما كانت المدارس العالية العسكرية داخلية وجانية بوجه عام ، وكانت الحكومة تتعهد بجميع نفقات الطلاب ، كما كانت تتولى نقلهم من مراكز الولايات إلى عاصمة الدولة . وقد اشتركت بعض الفرق العسكرية التابعة لولايتي مصر والحجاز والتي تدرب قاداتها في المدارس العالية العسكرية مع القوات العثمانية التي تمكنت من إعادة فتح اليمن في منتصف القرن التاسع عشر .

وهكذا كان إصلاح الجيش في الدولة العثمانية من العوامل التي جعلته أداة قوية طيبة في يد القادة العثمانيين ليتمكنوا من إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على المناطق التابعة لهم اسميا ، وكانت اليمن من بين هذه المناطق التي استعادوا سيادتهم الفعلية عليها وتمكنوا من إخضاعها للحكم العثماني في سنة ١٨٧٢ .

ولم تكن إصلاحات النظم الإدارية في الدولة العثمانية أقل تأثيرا من الإصلاحات العسكرية في إحكام توجيه سياسة الدولة نحو استعادة سيادتها الفعلية على الممالك التابعة لها ومن بينها بلاد اليمن . إذ تمت هذه الإصلاحات في مرحلتين عرفت المرحلة الأولى باسم « التنظيمات » لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة ، في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية ، واستمرت في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وخلفه السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) ، وفي عهديهما حاول العثمانيون أن يعيدوا فتح اليمن في سنة ١٨٤٩ وتمكنوا من إقامة حكمهم فيها في سنة ١٨٧٢ . أما المرحلة الثانية من إصلاحات النظم الإدارية فقد عرفت باسم « المشروطية » لأنها حاولت أن تقضى على نظام الحكم المطلق وأن تجعل حكم السلطان « مشروط » بمراعاة القيود المقررة في « القانون الأساسي » العثماني الصادر في سنة ١٨٧٦ ، وقد بدأت هذه المرحلة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) واستمرت حتى قيام الحركة الكمالية وإعلان الجمهورية التركية ، في أكتوبر سنة ١٩٢٣ (١) .

(١) ساطع المصري : المصدر السابق . ص ٧٥ - ٨٥ .

وقد استندت « التنظيمات » الى مرسومين ، صدر الاول فى سنة ١٨٣٩ وقرر (حقوق التبعة) ، كما قضى باصدار قوانين جديدة لتثبيت « التكاليف المالية » وتحديد مدة « الخدمة العسكرية » ، وقرر « أمنية الروح والعرض والمال » من تعرضات رجال الأذن وجنود الانتشارية . أما المرسوم الثانى فقد صدر عقب حرب انقزم فى سنة ١٨٥٦ وأكد ما كان قد تقرر بالمرسوم السابق ، ولكنه أضاف اليه « معاملة جميع تبعة الدولة معاملة متساوية » مهما كانت أديانهم ومذاهبهم . كما وضع قانون الولايات المتحدة حدا للاقتطاعات القديمة ، وحدد صلاحيات كل من الولاة والمتصرفين والقائمين ، واقتبس كثيرا من أحكامه من النظم الفرنسية . كما ألغى النظم الباقية من عهود تقسيم الدولة الى « تيمارات وزعامات » وكان معمولا بها أثناء الحكم العثماني الأول لليمن (١٥٣٨ - ١٦٣٥) ، وعين لكل موظف راتبا يتلقاه من خزينة الدولة . كما أنشأ رجال التنظيمات محاكم نظامية تعمل بجانب المحاكم الشرعية القديمة بموجب قوانين جديدة ، ووضعوا الأنظمة اللازمة لاصلاح شئون المحاكم الشرعية . وبذلك يكون رجال الاصلاح فى الدولة العثمانية قد وضعوا القوانين اللازمة لجعلها بصفة عامة دولة عصرية . على أن رجال الاصلاح العثمانيين رغم تأثرهم بضغط الدول الأوروبية ومطالبتها باصلاح أحوال المسيحيين التابعين للدولة العثمانية ، فانهم كانوا مؤمنين بضرورة اصلاح أنظمة دولتهم وتجديدها . وبذلك صار عهد « التنظيمات » بداية عهد التقدم والنهوض فى الدولة العثمانية مما ساعدها على أن تسترد سيادتها الفعلية على المناطق التابعة لها اسميا ومن بينها البلاد اليمنية .

وتجدر الإشارة الى أن هذه التنظيمات لم تطبق فى ولايات الدولة العثمانية فى درجة واحدة من السرعة والشمول ، فسوريا وبيروت وحلب كانت أولى الولايات التى طبقت فيها بسرعة وشمول ، ولكن تطبيقها فى ولايتى بغداد والبصرة كان أقل سرعة وأقل شمولاً ، وأما تطبيقها فى الحجاز ، وفى اليمن بعد اعادة فتحها فى سنة ١٨٧٢ فقد كان ضئيلاً . كما أن التنظيمات لم تغير تغييراً يذكر مواقف كل من المسلمين وغيرهم من اليهود والمسيحيين فى البلاد العربية نحو الدولة العثمانية ، فقد ظل اليهود والمسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم لأنها تعتبرهم رعايا ، ويتوجهون نحو الدول الأوروبية لأنها تحميهم فى كثير من المناسبات ، حتى أنها تقدم لهم بعض المساعدات . أما المسلمون فقد ظلوا يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم ويستسلمون لحكمها لأنها دولة الخلافة الإسلامية (١) ، وكما رحب المسلمون فى مطلع العصور الحديثة بمساعدة العثمانيين لهم فى مقاومة الغزو البرتغالى ، فانهم كثيراً ما كانوا يستنجدون

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق : ص ٨٧ - ٩٥ .

بالخليفة العثماني لاقراء الامور في بلادهم . وقد يسر هذا للعثمانيين فتح البلاد العربية ، كما كان من العوامل المهمة لعودة العثمانيين الى اليمن في اواسط القرن التاسع عشر .

وهكذا كان يسود الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر اتجاه قوى ورغبة أكيدة لاعادة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسما ومن بينها اليمن . وكان يؤكد هذا الاتجاه عدة عوامل أهمها ، حاجة الدولة الى تدعيم مكانتها في تلك البلاد استعاضة عن ممتلكاتها التي فقدتها في أوروبا ، ورغبتها في ملء الفراغ الذي خلفه جلاء المصريين عن الجزيرة العربية مما أتاح للنفوذ البريطاني فرصة التوسع حول عدن وأصبح المنافس الأول للنفوذ العثماني ، كما أرادت الدولة أن تضع حدا لعودة القوى المحلية الى الظهور والتمرد على سلطانها في الجزيرة العربية بعد التجربة التي واجهتها واستعانت فيها بالمصريين لاختتام ثورة أمير عسير . وكانت حركات الإصلاح التي نشطت في الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، والتي لمست النواحي العسكرية والمدنية قد أحكمت توجيه امكانيات الدولة الى تحقيق سياستها هذه . كما أن قناة السويس ، الى جانب ابرازها لأهمية موقع اليمن وتحكمه في طريق التجارة الدولية عبر البحر الأحمر ، قد سهلت أيضا توصيل القوات والامدادات اللازمة التي مكنت الدولة من استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن . هذا فضلا عن أن حملة العثمانيين على اليمن في سنة ١٨٤٩ التي انتهت باستقرارهم في تهامة ، على الرغم من فشلها في السيطرة على صنعاء ، فقد أتاح الفرصة للعثمانيين لمراقبة أحداث اليمن الداخلية عن كثب ، وأصبحت تهامة موطئا صالحا تمكن العثمانيون عن طريقه من اعادة الكرة على صنعاء من جديدة والسيطرة عليها في سنة ١٨٧٢ ، واقامة الحكم العثماني في ربوع اليمن ، على النحو الذي ستوضحه في نهاية هذا الفصل .

وابعا - سيطرة العثمانيين على صنعاء في سنة ١٨٧٢

استعرضنا في بداية هذا الفصل نظرية الامامة الزيدية في الحكم وكيف أدت الى اثاره الاضطراب السياسي في اليمن قبيل سنة ١٨٧٢ مما أوجد حالة من الفوضى والانحيار بلغت أقصاها في مدينة صنعاء ، نتيجة لتصارع الأئمة فيما بينهم حول الاستثناء بالامامة والاستحواذ على السلطة ، وتحريض القبائل اليمنية على بعضها البعض لنصرة امام على آخر ، وتعريض البلاد للحروب الأهلية التي صاحبها السلب والنهب والدمار مما أفقد اليمنيين الأمن والطمأنينة وجعلهم يتوقون الى الهدوء والسلام ، ورأينا كيف دفعت تلك الأحوال أحمد الحميري الى محاولة الاتصال بالعثمانيين في تهامة لطلب العون منهم ، ثم أعقبته محاولة بعض أئمة اليمن وعلمائه وأعيانه للاستنجاد بالسلطان العثماني عبد العزيز بوساطة

شريف مكة محمد بن عون ، بعد أن عم الاعتقاد بمقدرة العثمانيين العسكرية على اقرار الأمور في البلاد وإعادة الأمن والاستقرار إليها .

وانتقلنا بعد ذلك الى توضيح موقف العثمانيين في تهامة والمخلاف السليمانى وعسير بعد أن فشلت حملتهم على صنعاء في سنة ١٨٤٩ ، وكيف تطورت علاقتهم بأمير عسير الناصر محمد بن عائض التي انتهت بالقضاء عليه وسيطرتهم على امارته في سنة ١٨٧١ . وكانت الدولة العثمانية قد حشدت قواتها على سواحل اليمن في ذلك الوقت مما شجع اليمنيين الذين رأوا الاستعانة بالدولة أن يطلبوا معونتها وتدخلها لمساعدتهم في اقرار الأمور في بلادهم ، بينما كان العثمانيون تدفعهم العوامل العديدة التي أشرت إليها أخيرا الى إعادة فرض سيطرتهم الفعلية على اليمن سواء ما كان متصلا من تلك العوامل بأوضاع الدولة العثمانية نفسها أو ما كان متصلا منها بأوضاع اليمن الداخلية في ذلك الحين . وسوف نتبين فيما يلي كيف أدت هذه العوامل المتعددة وتلك الأحداث مجتمعة الى عودة العثمانيين الى اليمن وتمكنهم من إقامة الحكم العثماني فيها بعد سيطرتهم على صنعاء في سنة ١٨٧٢ .

لقد اتفق وصول مطلب اليمنيين الى السلطان العثماني بالتدخل لاقرار الأمور في اليمن ، في نفس الوقت الذي كانت القوات العثمانية قد تجمعت في أثناءه على سواحل البلاد وفرغت من عملياتها الحربية بالقضاء على ثورة أمير عسير محمد بن عائض . وكانت تلك القوات على استعداد لتنفيذ ما يصدر إليها من أوامر بالتحرك في أي اتجاه طالما أن الامدادات اللازمة كانت ترد إليها تباعا . وجدير بالذكر أن الدور الفعال الذي قامت به مصر - بناء على تكليف من الباب العالي - في تقديم مواد التموين اللازمة للجيش العثماني في الحجاز واليمن في أثناء اخماد ثورة العسيريين قد استمر أيضا في أثناء العمليات العسكرية التي صاحبت عودة العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ م (١٧٨٩ هـ) (١) . وقد بادر السلطان العثماني الى تلبية دعوة اليمنيين الذين طلبوا منه التدخل لاقرار الأمور في بلادهم ، لأن تلك الدعوة كانت تتفق تماما مع سياسة الدولة العثمانية واتجاهاتها .

وهكذا صدرت الأوامر من الآستانة الى أحمد مختار باشا القائد العثماني في الحديدة بالتوجه الى صنعاء والقضاء القبض على المتمردين و اقرار الأمور في بلاد اليمن . وتنفيذا لهذه الأوامر توجه أحمد مختار باشا على رأس قواته

(١) سجل ٣٤ عابدين ، الوثيقة رقم ١٢٧٢ في ١١ من فبراير سنة ١٨٧١ م (١٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ هـ) .
شوقي عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٣١ ، (نشرت موجزا لترجمة الوثيقة وأوردته في الملحق رقم ١١) .

العثمانية من الحديدية الى صنعا حتى وصل الى « عتارة » الواقعة في بلاد حراز في الجانب الغربي من مناخة ، حيث اصطدمت قواته مع أتباع الدعوة الباطنية الذين اتخذوا من عتارة مركزا لتجمعهم . وقد منى أتباع الباطنية بالهزيمة أمام القوات العثمانية التي فاقتهم عددا وعدة ، واستسلم زعيمهم بعد أن تعهد العثمانيون بتأمينه وكل من يستسلم معه على حياتهم ، غير أن العثمانيين غدروا به وقتلوه هو وأولاده وصادروا أمواله وممتلكاته (١) .

ثم واصل العثمانيون زحفهم تجاه صنعا حتى وصلوا الى مناخة الواقعة في غربها ، حيث كان الامام علي بن المهدي قد أرسل من قبله وفدا من السادة والعلماء والأعيان اليمنيين كان من بينهم أحمد بن محمد الكبسي ، وزيد بن أحمد الكبسي ، وحسين بن علي غمضان لاستقبال القائد العثماني ومرافقيه (٢) . وقد راعهم ما شاهدوه من استعدادات العثمانيين العسكرية ومن قوتهم الحربية التي تمكنت بسهولة من الفتك بالباطنيين . وإذا كان اليمنيون قد سرهم تغلب العثمانيين على الباطنية مما جعل العرش يقول « كنت أسمع من بعض العقلاء أن هذه الكائنة (القضاء على الباطنية) من مناقب السلطان وولاته » (٣) ، فإن أهالي اليمن استاءوا من سياسة الغدر والخيانة التي اتبعها العثمانيون مع زعيم الباطنية ومع أمير عسير من قبل رغم تعهدهم بتأمين حياتهما ، وعادت ذاكرة اليمنيين الى ما عهدوه في الترك من غدر وخيانة منذ وصولهم الى اليمن لأول مرة في الأربعينات من القرن السادس عشر عندما غدروا بحاكم عدن ثم حاكم المخا وأولاده ، رغم تعهدهم لهؤلاء بضمان سلامتهم .

وقد التقى وفد الامام علي بن المهدي بالقائد العثماني أحمد مختار باشا في « مناخة » ودعوه الى دخول صنعا تنفيذاً لأوامر الباب العالي الذي استجاب لندائهم ، حتى يؤدب العصاة والمتمردين الخارجين عن طاعة الامام ، على أن يرجع من حيث أتى بعد انقضاء مهمته . ويذكر الواسعي في تاريخه أن مختار باشا «هن لهم رأسه وتكلم بكلمات تركية لا يفهمونها فظنوا أن الأمر كما يريدون» (٤) . غير أن الأمر فعلا لم يكن كما أراده اليمنيون ، إذ أخفى القائد العثماني عنهم اتجاه الدولة ورغبتها في إعادة بسط نفوذها الفعلي على اليمن ، وحالتها الى ولاية عثمانية . ولعل مختار باشا أراد أن يطمئن اليمنيين في بادئ الأمر ، ويقنعهم بأنه جاء ليساعدهم على أن يحكموا بلادهم بأنفسهم بعد القضاء على الفوضى والاضطراب . وكان يهدف من ذلك الى ضمان جانبهم والابقاء على ثقتهم

(١) الواسعي : المصدر السابق ط ٢ ص ٢٥٣ .

(٢) سلفاتور ابوتشي : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٤) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٥٤ .

حتى يتمكن من دخول صنعاء وسيسيطر على زمام الأمور فيها ، ثم يواجههم بعد ذلك بحقيقة نواياه وسياسة دولته .

وهكذا واصل العثمانيون زحفهم تجاه صنعاء حتى وصلوا الى (نقيز عصر) في غرب المدينة . وهنا خرج من صنعاء لاستقبالهم الامام علي بن المهدي ، والامام غالب بن محمد ، وحسين بن المتوكل أحمد ، وغيرهم من أعيان البلاد ووجهها . وقد طلب اليهم القائد العثماني أن يسلموا اليه جميع المعاقل والحصون المحيطة بصنعاء وخاصة قصر « غمدان » على أن تحتلها على وجه السرعة قواته العثمانية . وقد تم ذلك على هذا النحو دون أدنى معارضة ، ودخل العثمانيون مدينة صنعاء في يوم الخميس ٢٦ من أبريل سنة ١٨٧٢ (١٦ من صفر سنة ١٢٨٩ هـ) فثاروا الخوف والرهبة في قلوب أهالي المدينة الذين راعهم حشود العثمانيين بأسلحتهم الحديثة . وقد قسم القائد العثماني جنده الى قسمين ، استقر أولهما في « وهب » الواقعة في جنوب صنعاء ، بينما استولى القسم الآخر على بقية المعاقل والحصون ومن بينها قصر « غمدان » ، كما سيطر العثمانيون أيضا على الأبواب العشرة لمدينة صنعاء .

وبعد سيطرة العثمانيين على الموقف في صنعاء طلب القائد العثماني أحمد مختار باشا من الامام الزبيدي علي بن المهدي الدفاتر والسجلات الخاصة بإدارة البلاد وإيراداتها ومصادر الثروة فيها . وهنا استشار الامام أعوانه وأعيان البلاد في مطلب القائد العثماني ، فأشاروا عليه بعدم تسليم الدفاتر والسجلات للأتراك لأن ذلك سيطلعهم على شئون الادارة الداخلية للبلاد ، ويكون سببا لسيطرتهم عليها والتحكم في مقدراتها ، وخاصة بعد أن احتلوا المعاقل والحصون التي كان يمكن أن يعتمد عليها اليمنيون في مقاومتهم . وقد أعلن أولو الأمر من اليمنيين أن مطلب القائد العثماني ومسلكه مخالفين لما طلبوه من السلطان العثماني في بداية الأمر ، فقد أرادوا من الدولة العثمانية أن تساهم في قمع المتمردين ومنع غارات القبائل وإقرار الأمور في البلاد وإعادة الأمن والسلام اليها ، ولم يكن مقصدهم بطبيعة الحال أن يقدموا اليمن لقمة سائفة للأتراك يتحكمون فيها وسيطرون على مقدراتها (١) .

وعلى أية حال فقد كاد الموقف يتأزم بين العثمانيين واليمنيين لولا تدخل بعض أولي الأمر من اليمنيين وعلى رأسهم الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء حينذاك ، إذ أشار هذا الرجل على القائد العثماني بأن يضع حدا لتمرّد أحد الأشقياء العصاة كان يدعى علي حسين الدفعي الذي اتخذ من « شعوب » الواقعة في شمال صنعاء مركزا لجرائم القتل والنهب التي كان يرتكبها من آن

(١) الراعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٥ .

لآخر حتى أقلق صنعاء وجعلهم يتوقون للتخلص من ظلمه وجبروته (١) .
وقد رأى الشيخ محسن ومن معه أن القائد العثماني بقضائه على هذا التمرد
سيستجلب قلوب العامة والخاصة من أهالي اليمن فيرتضون تسليمه دفاتر
الإدارة وسجلاتها ، وبذلك تصبح البلاد في قبضته ، فيشكل حكومة عثمانية
وفقا لرغبته . وقد لقي هذا الرأي قبولا لدى مختار باشا الذي بادر إلى الكتابة
للدفعى يدعو للدخول في طاعة الدولة والإفلاق عما يرتكبه من الجرائم حفاظا
على الأمن والاستقرار . غير أن الدفعى أبى أن يذعن لمطلب القائد العثماني ، رطن
أن تحصينه في « نوبته » - وهي على هيئة بيت من الطين مستدير الشكل - وفي
حراسة عشرين رجلا من أعوانه ، سيدفع عنه غائلة الجند والمدافع العثمانية .
لهذا لم يجد مختار باشا بدا من توجيه قوة من جنوده هدموا على الدفعى بيته
بعد ساعة واحدة ، وقبضوا عليه وعلى أعوانه ، كما صادروا ما كان لديه من
أموال وأسلاب ، ثم أمر القائد العثماني بعد ذلك بأعدامه ، فانتهت بذلك
أسطورة الدفعى الذي هدد أمن أهالي صنعاء .

وإذا كان اليمنيون قد شعروا بالأمن والطمأنينة والرضا للتخلص من ظلم
الدفعى وجرائمه فقد ترتب على تلك الحادثة أن « رجفت القلوب هيئة للعساكر
السلطانية وصار الأمن في جميع الربوع اليمنية » على حد تعبير الواسمي في
تاريخه . وهنا طلب مختار باشا من الإمام الزيدى للمرة الثانية أن يمسك دفاتر
الإدارة وسجلاتها لمعرفة « العشور اليمنية » مظهرا أن هدفه من ذلك ليس
مطمعه في ولاية اليمن ، بل للإفادة منها في العمل على تأديب العصاة المتمردين
من أمثال الدفعى وأعوانه . وفي ذلك الوقت لم يكن في استطاعة الإمام على
ابن المهدي ومن معه من أولى الأمر في صنعاء أن يرفضوا مطلب القائد العثماني
وهو يملك القوة العسكرية التي تستطيع أن تكرهمهم على الاستجابة لكل
ما يفرضه عليهم من مطالب ، وخاصة بعد أن استجلب العثمانيون قلوب عامة
اليمنيين بالقضاء على الباطنية الخارجين على الإمامة الزيدية من جهة ، وبوضع
حد لمظالم الدفعى وأعوانه الذين أقلقوا راحتهم من جهة أخرى . ولهذا اضطر
الإمام على بن المهدي إلى تسليم مختار باشا جميع الدفاتر والسجلات الخاصة
بشئون الإدارة في اليمن ، فشرع العثمانيون بتدريسونها لمعرفة شئون الحكم
في تلك البلاد (٢) . وقد شكلت حكومة عثمانية في مدينة صنعاء لتسيير دفة
الحكم في ولاية اليمن التي أصبح مختار باشا واليا عليها من قبل السلطان
العثماني عبد العزيز في سنة ١٨٧٢ (١٢٨٩ هـ) (٣) .

(١) الجرائف : المصدر السابق ، ص ٩٦ ، ٢٠٦ .

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٥ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 24.

وقد حاول الوالي العثماني أحمد مختار باشا أن يجتذب اليه قلوب العامة من اليمينيين دون الخاصة حتى يجبيهم في النظام العثماني الجديد . وقام هذا الوالي بطرد الموظفين اليمينيين وعين في وظائفهم مأمورين من الأتراك حتى يكونوا أداة طيعة في يده لتدعيم الحكم العثماني في البلاد . أما بالنسبة للإمام فقد عرف العثمانيون مكانته الروحية بين أتباعه الزيديين ، فأروا أن يسترضوهم بالسماح له بالإقامة في صنعاء مع منحه معاشا شهريا ، بشرط أن يقتصر نشاطه على ممارسة نفوذه الروحي بين أتباعه بما لا يتعارض مع مصالح الحكومة العثمانية في الولاية (١) . أما أقارب الإمام فقد أمر الوالي العثماني بوقف المرتبات التي كانت تصرف لهم ، كما سد في وجوههم أسباب المشيشة حتى أن الإمام نفسه وجميع أقاربه شرعوا في بيع أملاكهم بعد ذلك بوقت قصير . وعلى أي حال فقد اجتاحت اليمن شعور بالرهبة من العثمانيين ، حتى أن القبائل اليمينية العاتية هائبا وروعيا ما كان لدى الأتراك من « مدافع وآلات » .

ولم يكتف العثمانيون بسيطرتهم على صنعاء بل قاموا بعدة عمليات حربية توسعية في أرجاء اليمن بعد انقضاء أربعة أشهر على دخولهم العاصمة اليمينية (٢) . فقد توجه من صنعاء موسى كاظم باشا وفضل باشا على رأس قوة عثمانية للسيطرة على كوكبان الواقعة في شمال غرب صنعاء . وكان يحكم تلك المدينة من قبل الإمام الزيدي أميرها أحمد بن محمد شرف الدين الذي كانت تخضع لحكمه في نفس الوقت المنطقة الممتدة غرب كوكبان حتى حدود تهامة . وقد أخذ هذا الأمير يدعم الحصون التابعة له في جبل كوكبان حتى يصد غزو الترك عن بلاده . غير أن العثمانيين حاصروه سبعة أشهر ، وتمكنوا من السيطرة على المنطقة بأكملها بعد أن نشبت بين الجانبين معارك دامية استسلم في نهايتها أمير كوكبان ، وقتل فيها أخوه وقائد جنده (٣) .

وبرغم ما أحس به اليمينيون من الرهبة ازاء حشود العثمانيين وشدة فتك أسلحتهم ، فقد تمردت على الإدارة العثمانية في فجر ظهورها قبيلة « الحدا » اليمينية ، ودار بين رجالها وبين العثمانيين قتال عنيف انتهى بمقتل رئيس القبيلة وخضوعها لحكومة الولاية . كما تمردت على العثمانيين قبيلة خولان في عهد الوالي العثماني أحمد أبوب الذي خلف مختار باشا في منصب الولاية ، غير أن الأتراك حملوا على هذه القبيلة وأذاقوها الهوان حتى أعلنت ولاءها للإدارة العثمانية في صنعاء . وقد أقام العثمانيون في عاصمة الولاية ثكنات للعساكر العثمانيين وتحصينات ضخمة خارج الأسوار ، وشيدوا مساكن جديدة لكبار

Harris, W.B. : Op. cit., p. 99.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 15.

(٢)

(٣) الواسي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ .

الشخصيات العثمانية في حي الروضة في القسم الغربي من صنعاء . كما أصلحوا جامع بكيل الذي أقاموه أثناء حكمهم الأول في اليمن (٥٢٨ - ١٦٣٥) وهو ملاصق للحائط الشرقي للمدينة . أما في نهاية فقد اعتم العثمانيون اهتماما بالغا بميناء الحديدة وجعلوه الميناء الأول لليمن . مما أدى إلى اضمحلال ميناء مخا القديم الذي أطلق اسمه على محصول البن الذي كان يصدر من اليمن عن طريق هذا الميناء (١) .

وهكذا تمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ م (١٢٨٩هـ) . بعد جلائهم عنها منذ قرنين ونصف من الزمان . وأقاموا حكومة عثمانية في صنعاء التي أصبحت عاصمة الولاية . وسوف يستمر حكم العثمانيين في اليمن حتى هزيمة دولتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى على النحو الذي سنوضحه في الفصول التالية . وقبل أن نختم هذا الفصل سنوضح فيما يلي حدود ولاية اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ لنعرف إلى أي مدى تغيرت تلك الحدود عما كانت عليه في أثناء الحكم العثماني الأول بين عامي (١٥٣٨ - ١٦٣٥) .

خامسا - حدود ولاية اليمن العثمانية

عندما فتح الأتراك العثمانيون بلاد اليمن في مطلع القرن السادس عشر كانت حدودها تمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب . ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب غربا ، وكانت هذه هي الحدود القديمة المعروفة لليمن الكبرى (٢) . غير أن حدود ولاية اليمن العثمانية تغيرت تبعا لما انتهت إليه تطورات الأحداث عندما أعاد العثمانيون فتحها في منتصف القرن التاسع عشر ، فأصبح يحده الولاية العثمانية من الشمال خط عرض ٥٢٠ ، بينما تحدها من الجنوب النواحي التسع الخاضعة للنقوذ البريطاني ، والتي تقرر بوضوح تحديدها فيما بعد بين عامي (١٩٠٢ ، ١٩٠٤) بمعرفة لجنة الحدود الانجليزية - التركية . أما الحدود الشرقية فيميزها خط طول ٥٤٥ ، وان تعرضت كثيرا للتغير تبعا لحركات التوسع العثمانية ، بينما يمتد البحر الأحمر على طول حدود الولاية العثمانية من جهة الغرب (٣) .

وبعد أن سيطر الأتراك العثمانيون على مدينة صنعاء في سنة ١٨٧٢ لم

(١) Scott, H. : Op. cit., p. 229.

(٢) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني . صفة جزيرة العرب ، ص ٥١ .

(٣) Bury, G.W. : Op. cit., p. 20.

يمتد حكمهم بعيدا في شرقها . وعلى الرغم من أن شريف مأرب كان يعترف بالسيادة العثمانية على بلاده ، فإن ابن عمه شريف بيحان تحالف مع الانجليز في جنوب اليمن ، بينما قريههما شريف حريب لم يقبل الخضوع أو الارتباط بأي نفوذ أجنبي ، وإن انتهز الأشراف الثلاثة أية فرصة تتاح لهم للانتفاع من القوى التي تنوف إلى بسط نفوذها على بلادهم كالدولة العثمانية وبريطانيا . وقد عرف سكان المنطقة الصحراوية الشرقية من أواسط اليمن « بأهل المشرق » ، ومن بينهم قبائل نجران ، والجوف ، والقبائل التي تعيش في المنطقة الجنوبية الغربية من الربع الخالي ، وهذه القبائل لا تعترف بأي نفوذ أجنبي الا اذا أجبرت على ذلك . وقد استطاع الإمام يحيى الذي تولى الامامة في سنة ١٩٠٤ أن يجتذب إلى صفه « أهل المشرق » أتباع المذهب الزيدى فساندوه في مقاومته للأتراك العثمانيين السنيين (١) .

وجدير بالذكر أن المذهب السني هو المذهب السائد في تهامة على الرغم من وجود كثير من الزيديين في ميناء الجديدة . أما في الشمال في منطقة عسير فإن اليمنيين سكان السهول والجبال هناك معظمهم من الشافعية المنتزعين بالأصول الاسلامية . ويكثر أتباع المذهب السني على امتداد مسافة من الساحل اليمني إلى داخل البلاد على طول سلسلة الجبال المطلة على البحر الأحمر . لهذا نجد (حجيلة) على سبيل المثال سنية بينما يعم المنطقة من حجيلة إلى صنعاء أتباع المذهب الزيدى (٢) . أما مناخة فتتخف فيها حدة التعصب الديني لمذهب معين نتيجة لاتصالها بالمراكز الكبرى في الهند كمدينة بومباي ، ودلهي ، وحيدر آباد ، عن طريق انتقال التجار ومراسلاتهم . وقد كان الموظفون الأتراك العثمانيون السنيون يقيمون شعائرهم الدينية في المساجد المحلية اليمنية والتي تخص بطبيعة الحال أتباع المذهب الزيدى من الشعب اليمني .

على أن سكان اليمن الأوسط أقل تعصبا من سكان شمالي اليمن الذين يعيشون بالقرب من مركز الزيدية في صنعاء . وقد رأى سكان الجبال اليمنيون عبر قرون عديدة ظهور وتدهور كثير من العقائد والمذاهب ، كما أنهم اهتموا بأرضهم وبمشكلاتهم المحلية أكثر من اهتمامهم بالعالم الخارجي ، وكانوا في مأمن من محصل الضرائب لبعدهم عن مراكز الادارة ولوعورة جبالهم ، ولكن اذا مس تيار السياسة مصالحهم الشخصية فانهم يشكلون خطرا كبيرا على الحكومات القائمة ، اذ أن رجال الجبال اليمنيين يستطيعون الزحف والتسلق في أرضهم الوعرة عبر ممرات ينفردون بمعرفتها ، بينما تلاقى القوات والفرق العسكرية النظامية صعوبات لا قبل لهم بها ، وكثيرا ما يضلون الطريق وهم مهددون

Burry, G.W. : Ibid, pp. 32-33.

(١)

Bury, G.W. : Ibid., p. 34.

(٢)

بالبلالك بين القمم العالية ، والمنحدرات السحيقة . لهذا كان اختراق الأراضي اليمنية من أشق الصعوبات التي واجهت القوات العثمانية ، ووقفت دائما حائلا منيعا بينها وبين تمكنها من السيطرة الفعلية على اليمن بأكمله . هذا الى جانب تمرد القبائل اليمنية وصعوبة حصول العثمانيين على الماء في سهول تهامة القاحلة، والمناخ القاسي الذي يلفج بشدة حرارته ويردى الجنود الأتراك الذين لم يعتادوه في بلادهم ذات البرودة المعتدلة (١) ، هذا فضلا عن الأمراض الكثيرة التي كانت تنتشر عقب بداية فصل سقوط الأمطار .

ولم تصل سيطرة العثمانيين الفعلية الى شرقي اليمن الأعلى وشماله ، ولا جنوب اليمن الأسفل ، حتى أن « مأرب » ، و « صعدة » ، و « نجران » ، و « شهارة » ، و « قفلة عذر » ، وما حولها من القبائل شديدة البأس مثل « حاشد » ، و « بكيل » ، و « أرحب » ، و « ذو حسين » وأمثالها من القبائل اليمنية ظلت تحت سلطة الأئمة والمشايع المحليين ، وكذلك كان الحال في النواحي الجنوبية التسم التي تعرضت للنفوذ البريطاني المتمركز في عدن (٢) .

ويمكننا القول بأن ولاية اليمن العثمانية في سنة ١٨٧٢ كانت تقع حدودها بين خطي طول ٥٤١° و ٥٤٦° شرق جرينتش وبين خطي عرض ١٢° و ٢٠° شمال خط الاستواء . وخط الحدود كان يبدأ من الجنوب على بعد عشرة أميال شمال مضيق باب المندب من رأس « الشيخ سعيد » التي تبرز تجاه جزيرة « ميون أو بريم » « Perim » ويفصل بينهما مضيق يبلغ اتساعه ١٥ ميل . ومن هناك الحدود في الاتجاه الشمالي الشرقي فتمر مقتربة من شرق تعز ، الى جنوب ماوية ، وتلاصق أراضي أمير الضائع ، ثم تضم هذه الحدود الى الولاية العثمانية مدينة قطبة ، الواقعة في الشمال الشرقي من تعز . ومن هذه النقطة تتجه الحدود الى الشرق لتضم للولاية مدينتي بريم ، وذمار ، وهاتان المدينتان تمثلان الحدود الشرقية لليمن العثمانية . ثم يمتد خط الحدود شمالا من شرق ذمار الى شرق صنعاء بمسافة ١٤٠ ميلا تقريبا ، ويستمر الامتداد الى حدود الحجاز بعد أن يضم منطقة عسير الى بقية اليمن العثمانية (٣) .

على أننا يجب أن نشير الى أن الأراضي اليمنية المحصورة داخل الحدود التي أوضحناها لم تكن تخضع جميعها للحكم العثماني ، بل وجدت قبائل يمنية بأكملها لم تقبل الخضوع للأتراك وإن كانت تابعة من الناحية الاسمية للسيادة العثمانية .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 35.

(١)

(٢) أحمد وصفي زكريا : القطف ، المجلد ٩٠ ، ج ١ ، ص ٨٠ .

Harris, W.B. : Op. cit., pp. 24-25.

(٣)

الفصل الثالث

نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد الدستوري (١٨٧٢ - ١٩٠٨)

- اولا - سياسة العثمانيين المركزية وآثارها
• في نظام الحكم العثماني في اليمن
- ثانيا - فساد الادارة العثمانية في اليمن
• ووقوف اليمنيين ازاءها

نظام الحكم العثماني في اليمن قبيل العهد الدستوري
(١٨٧٢ - ١٩٠٨)

أولاً - سياسة العثمانيين المركزية وآثارها في
نظام الحكم العثماني في اليمن

يتضمن هذا الفصل في بدايته عرضاً موجزاً لتطور اتجاه الدولة العثمانية نحو تطبيق السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها ، تلك السياسة التي كانت تهدف الى تقوية قبضة الدولة على ممتلكاتها المترامية الأطراف . وسوف تنعكس ملامح هذا الاتجاه بطبيعة الحال على سياسة العثمانيين في حكم اليمن منذ عودتهم اليها في سنة ١٨٧٢ حتى بداية العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ . كما سيبدو تطرف هذه السياسة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي سيتمسك بالمركزية الشديدة في الحكم ، مما سيؤدي الى تفاقم الأمور في نهاية عهده في الولايات التابعة للدولة ، ومن بينها ولاية اليمن ، على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

تطور اتجاه الدولة العثمانية نحو تطبيق السياسة المركزية :

عندما بدأ الأتراك العثمانيون توسيعهم التاريخي في مطلع العصور الحديثة لم يفرضوا على الولاية الجديدة التي دخلت في حوزتهم القوانين والأنظمة العثمانية الصرف حتى لا يخلوا بالتنظيمات الاقتصادية لهذه البلاد (١) . بل

(١) محمد انيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٤٢ .
Zeine, Z. : Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab
Nationalism, p. 20.

كانوا يكتفون بعد اخضاعها بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتروكون للشعوبها أنظمتهم القسرية ، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وممارسة طقوس دياناتهم بصورة علنية ، وحرية التقاضي في الأمور الشخصية والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين ، وإن كانوا قد فرضوا على الذين منهم الجزية التي كانت بمثابة بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية (١) . ولهذا فإن مناطق من البانيا والجزيرة العربية وبخاصة اليمن ، قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة أمرائها المحليين الذين كانوا يقلدون الرئاسة بالقبائل عثمانية وفقا لمتعضيات الخدمة العسكرية مع عدم تبعيتهم للإدارة العثمانية المباشرة إلا من الناحية الاسمية (٢) .

والعرب في ذلك الوقت لم يعتبروا فتوحات الأتراك العثمانيين في البلاد العربية عدوانا عليهم ، بل اعتبروها انقاذا لهم من ظلم الممالك ، ومواصلة لجهاد الأتراك في سبيل الله بعد أن وسعوا رقعة الاسلام في أوروبا ، ونالوا بذلك مكانة رفيعة لدى الشعوب الاسلامية . وكانت تلك الشعوب ترى أن العثمانيين أقوى وأقدر على الدفاع عن الممالك الاسلامية في الوقت الذي كانت فيه هدفا للأطماع الأجنبية الاستعمارية (٣) . وقد أوجد الدين تقاربا كبيرا بين الأتراك العثمانيين ورعاياهم في بلاد اليمن في عصر كانت فيه السيادة للرعية الدينية لا للقومية الخاصة ، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط ، بعكس ما كان عليه الحال لدى القوميات البلقانية التي خضعت للنفوذ العثماني . كما أن الشرق العربي كانت تسوده فكرة الزعامة الدينية ووجود خلافة تشمل العالم الاسلامي كله ، حتى كان التفكير القومي لدى المثقفين من العرب في القرن التاسع عشر مجرد مطالبة باصلاحات معينة تحت السيادة العثمانية . ويدعم هذا القول تأييد العرب المطلق للانقلاب الدستوري العثماني في ١٩٠٨ ، حتى ان المتطرفين نسبيا من العرب اقتصروا على المطالبة باستقلال ذاتي تحت السيادة العثمانية ، أو بامبراطورية ثنائية وخاصة بعد انهيار الامبراطورية في البلقان بين عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ . وحتى هذه الأفكار كانت وقفا على عرب الشمال أي في الشام والعراق ومصر وهم أكثر تقدما واحتكاكا بالأفكار الغربية من سكان الجزيرة العربية .

لهذا فإن اليمنيين عامة ، وحتى معتنقي المذهب الزيدي منهم ، كانوا لا يشعرون بالنفور الديني من العثمانيين ، وإن استنكروا في بعض الأحيان أفعالهم وعاداتهم غير الملتزمة بأصول الدين والقريبة الشبه من تصرفات الأوربيين . وأما القول بأن اليمنيين الزيديين لم يقبلوا الخلافة العثمانية وثاروا

(١) Ferid, M. : Etude sur la crise ottomane actuelle (1911-1912), p. 6.

(٢) Saab, H. : The Federalists of the Ottoman Empire, p. 101.

(٣) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٠ - ٢٨ .

ضدما لأنها خلافة سنية ، وإن المذهب الزيدى يحصر الخلافة أو الزعامة الدينية في الأئمة الزيديين فقط ، فإن هذا الشعور العدائى لم يكن موجودا إلا عند الغلاة المتعصبين من الزيديين وخاصة الأئمة . بل إن الأئمة أنفسهم كانوا دائما على استعداد للاعتراف بالسيادة العثمانية إذا اعترف العثمانيون بزعامتهم الدينية ، وتنازلوا عن بعض مظاهر السلطة الزمنية على شيعتهم الزيديين .

على أن الحروب والثورات التي تزعمها الأئمة الزيديون والرؤساء المحليون ضد الحكم العثماني في اليمن ، والتي قيل إنها تعبير خفى عن رفض الأئمة للخلافة العثمانية تحت ستار محاربة الفساد ، ورفع الظلم فإن هذه الحروب والثورات لم تكن إلا دفاعا عن المصالح الخاصة للأئمة الزيديين والرؤساء المحليين أنفسهم ، منبثقة من أوضاع محلية مؤقتة ، والحاحا من هؤلاء لتأكيد زعامتهم الدينية وسلطتهم الزمنية التي حرّموا منها نتيجة لسيطرة الأتراك العثمانيين على بلادهم (١) .

وقد حددت هذه الحروب والثورات الإطار العام لسياسة العثمانيين في حكم اليمن بعد عودتهم إليها في سنة ١٨٧٢ ، مما جعلهم يقررون برنامجا للعمل على تضييق الخناق على الأئمة ، وحصر نفوذهم ، ومحاربة دعايتهم ، وجعلهم في شبه عزلة تحول دون اتصالهم المباشر برؤساء القبائل وبجماهير الشعب اليمنى . كما حاول الأتراك أن يوقفوا دفع عوائد الزكاة للأئمة الزيديين ويقصروا دخل الأئمة على راتب شهري بلغ ثلاثة آلاف ريال شهريا للامام وأسرتهم (٢) .

وقد بدأت الكراهية تطل برأسها بين العرب والترك في غضون القرن التاسع عشر نتيجة لسرعة انتشار الفساد الذي عم أنحاء الامبراطورية العثمانية كلها وسرعة سير الدولة في طريق الانهيار (٣) ، وتغلغل التأثيرات الغربية في البلاد في كلا الجانبين العربي والتركي ، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الأفكار القومية ولتمايز الأجناس ، ولسير كل منها في طريق الوعي العنصرى القومى وازدياد الثقافة الفكرية .

على أن أهم أسباب الكراهية بين العرب والترك هي النتائج التي أسفرت عنها حركة التنظيمات التي شرعت الدولة في تنفيذها منذ مطلع القرن التاسع

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث - اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ - ١٩٤٨ ،

ص ٢١ .

(٢) محمد بن أحمد العقيل : تاريخ الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ

ج ١ ق ٢ ، ص ٥٣٠ .

Zeine, Z. : Op. cit., p. 36.

(٣)

عشر والتي اصطفت بالصبغة المركزية . فقد حاولت الدولة أن تتخلص من نظام الالتزام الفاسد في جمع الضرائب ، حيث كان الوالي المنتزم يعد كحاكم فرد في ولايته لا تحد من سلطانه وطفياؤه أية سلطة طالما أنه يقدم لخزينة الدولة ما تعهد بتقديمه من الأموال باعتباره إيرادا سنويا للولاية (١) ، وأن تستعاض عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان ، وبناظر آخر لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب ترتبط بالحكومة المركزية وتتقيد بأوامرها بدلا من أن تترك للطوائف الدينية وللقبائل استقلالها المحلي (٢) .

وعلى الرغم من أن بعض سلاطين آل عثمان قد حاولوا إدخال بعض التنظيمات الجديدة في الدولة - خلال القرن الثامن عشر - ولم يكتب لمحاولاتهم النجاح - فإن محاولة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) أخذت طابعا جديا بعد قضاؤه على الانكشارية واعتماده على الجيش الجديد الذي كان أكثر استجابة للتدريب العسكري الحديث . وقد كثرت في عهده الأقوال حول إصلاحات شاملة في الحقل الديني ، والإدارة ، والجيش والقضاء ، والزراعة ، والتجارة ، وبمنا الآن أن نعرف أن هذه الإصلاحات ارتدت الطابع المركزي عندما أقدم السلطان محمود الثاني على اختصار عدد الأيالات أو الباشويات الثمانية عشرة ودمجها في أربع حاكميات ، رغبة منه في إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم ، وإن حال دون تنفيذ ذلك العجز المالي في الدولة ومحاولة تلافيه . على أن ما عجز عنه السلطان محمود الثاني قام به خلفه وابنه السلطان عبد المجيد في سنة ١٨٥٢ . فآلى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبي جديد يقضى بتعميم الضريبة حسب مقدرة المكلف ودخله ، وجبايتها بواسطة جباة رسميين . كما أحال الإدارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها السباب العالي سيطرة تامة ، حتى أصبح الحكام مجرد موظفين مسؤولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبطون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسئولية تنفيذ أوامرها (٣) .

وقد واجهت الدولة العثمانية في ذلك الوقت حركتين قاهتا في العالم العربي نتج عنهما زيادة تمسكها بتنفيذ السياسة المركزية ، أولاها حركة الوهابيين التي كانت تستند إلى قوة آل سعود ، وثانيها حركة محمد علي في إصلاح ولايته على الطريقة الغربية ، وتوفير أسباب القوة لها ، ومحاولة تكوين امبراطورية في البلاد العربية ، مما أقض مضجع السلطان محمود الثاني .

(١) Engelhardt : La Turquie et le Tanzimat, Vol, I, pp. 105-108.

(٢) توفيق علي بروج : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، ص ٥٠ .

(٣) Engelhardt : Op. cit., Vol, I, p. 108.

وقد اتجه هذا السلطان الى منافسة محمد علي في الإصلاح وإلى اتخاذ موقف الدفاع تجاه كل حركة ترمي الى الانفصال مهما كلفه ذلك (١) . فبدأ على الفور بتشديد قبضته على أطراف دولته الواسعة الأرجاء ، وحاول أن يتدارك كل أسباب التشتت فيما يختص بالولايات العربية بصفة خاصة . وقد تمكن بسلسلة من التدابير من تصفية المناطق التي كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي ، وكذلك تشديد قبضة الدولة على البلاد العربية التابعة لها اسمياً . وكانت عودة العثمانيين الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر إحدى حلقات هذه السياسة على النحر الذي سبق أن أوضحناه في الفصل السابق .

قانون الولايات العثماني سنة ١٨٦٤

وآثاره في التقسيمات الإدارية في اليمن :

حاولت الدولة العثمانية أن تنظم سياستها المركزية الجديدة في السيطرة على الولايات التابعة لها فأصدرت في سنة ١٨٦٤ قانون الولايات في عهد السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) . وقد نقل هذا القانون نقلاً أميناً عن النظم الإدارية الفرنسية من حيث تقسيم السلطنة الى ولايات تتألف من متصرفيات ، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من النواحي (٢) . وفي عهد هذا السلطان عاد العثمانيون الى اليمن في سنة ١٨٧٢ وأقاموا حكمهم في صنعاء فكان طبيعياً أن تتأثر اليمن بقانون الولايات المذكور .

وعلى الرغم من أن قانون الولايات الذي قدم من قبل الوزير العثماني المصلح علي باشا كان يقصد منه تطبيق قاعدة اشتراك السكان في تدبير مصالحهم العامة ، والتخفيف من حدة الحكم المطلق الملازم لأصول الإدارة المركزية التي سارت عليها السياسة الجديدة للدولة العثمانية (٣) ، فإن هذه الإدارة بقيت هي الغاية التي تهدف إليها الدولة حتى ان تصرفات الولاة ظلت قاصرة على تطبيق أوامر الأستانة . وكان البرق الذي لقي اهتماماً خاصاً وعناية كبرى في ذلك الحين ، إحدى وسائل الدولة لتعزيز خططها المركزية (٤) .

ويضاف الى ذلك أن الهيئات المنتخبة التي أوجدها قانون الولايات الجديد لتعاون الولاة والمتصرفين والقائمقامين لم تكن خاضعة لقاعدة التصويت العام

(١) Lammens, S.J. : La Syrie, Précis Historique, Vol. II, p. 172.

(٢) Bérard, V. : La Révolution Turque, p. 64.

(٣) Englhardt : Op. cit., Vol. I, p. 193.

(٤) Lammens : Op. cit., p. 191.

غير المقيّد بشروط مالية وإدارية (١) . ولم يكن جميع أعضائها منتخبيين انتخاباً، بل إن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يشكلون سوى أربعة من تسعة أعضاء بما فيهم الوالي . أما الأربعة الباقون فيكونون من كبار موظفي الدولة الذين يعملون إلى جانب الوالي أو المتصرف أو القائمقام في كل وحدة من الوحدات الإدارية (٢) . وأما طريقة التصويت فقد كان للمجلس الإداري المكون على هذا الشكل ، والذي يجتمع على شكل لجنة انتخابية ، نصيب كبير في توجيه عمليات الانتخاب الجديدة . إذ كان هذا المجلس ينظم قوائم المرشحين بعدد يعادل أضعاف عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم ، وترسل القوائم إلى الوحدات الأدنى فتنتظر فيها المجالس المحلية التي لا يحق لها أن تنتخب سوى ثلثي عدد الأسماء الموجودة في القوائم ، ثم تعود هذه القوائم إلى الوحدات الأعلى حيث تقوم عمليات الفرز فتسقط أسماء ثلث المرشحين غير الفائزين ، وتقدم الجداول إلى المتصرفين أو الولاة ، ولا تكون حاوية سوى ضعف عدد الأعضاء المطلوبين فيسقط المتصرف أو الوالي ، كل في دائرة اختصاصه ، نصف الأسماء الباقية ويبقى النصف الآخر من الأسماء كممثلين للسكان في مجالس الإدارة (٣) . وفيما عدا كل ذلك ، لم يكن لهذه الهيئات شأن كبير في الإدارة لأن الرأي الأخير هو للوالي الذي يتصرف برأيه ، وقوله هو القول الفصل في مختلف أمور ولايته (٤) .

وقد قسمت البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية اثر تنفيذ قانون الولايات الجديد إلى الولايات التالية : حلب ، بيروت ، دمشق ، بغداد ، الموصل ، البصرة ، طرابلس الغرب ، بالإضافة إلى المتصرفيات المستقلة التابعة رأساً للباب العالي : جبل لبنان ، القدس ، دير الزور ، بنغازي . وفي جنوب الامبراطورية العثمانية كانت هناك أيضاً ولاية الحجاز ، وولاية اليمن اللتان لم يطبق فيهما قانون الولايات تطبيقاً تاماً ، كما أنه لم يطبق في الولايات العربية المذكورة بصورة متساوية .

ويذكر ساطع الحصري أن الدولة العثمانية قسمت إلى ولايات ، والولايات إلى ألوية (سناجق) ، والألوية إلى أقضية ، والأقضية إلى نواح ، وكان على رأس الإدارة في كل لواء « متصرف » ، وفي كل قضاء « قائمقام » ، وفي كل ناحية « مدير ناحية » . وكانت الدولة تنشر كل سنة حولية رسمية ، تسميها « الكتاب السنوي للدولة العلية العثمانية » . وكانت تبين في الحولية المذكورة تفاصيل التقسيمات الإدارية ، وتذكر أسماء رؤساء الموظفين في جميع

(١) Bérard, V. : Op. cit., p. 65 ; Englehardt : Op. cit., p. 272.

(٢) Englehardt : Op. cit., p. 271.

(٣) Bérard, V. : Op. cit., p. 65, Englehardt : Op. cit., p. 191.

(٤) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

الأقضية والألوية والولايات ، فضلا عن العاصمة • وقد تبين الحصرى من الحولية الرسمية العائدة لسنة ١٣٢٢ هجرية - الموافقة لسنة ١٩٠٤ ميلادية ، والتي يؤكد أنه لم يطرأ تغيير على التقسيمات الادارية المتعلقة بالبلاد العربية بعد هذا التاريخ ، تبين منها أن ولاية اليمن العثمانية كانت تضم أربعة ألوية هي : صنعاء ، الحديدة ، عسير ، تعز • ويوضح الجدول التالى عدد الأقضية والنواحي والقرى التابعة لكل لواء من هذه الألوية :

أقضية	نواح	قبائل	عزلات	قرى
٨	٢٦	—	١٠٣	٢٦٧٢
٨	١٦	٢٨	١٧٢	—
٦	١	٣٤٣	—	—
٥	١١	—	—	٢٦٦٧
٢٧	٥٤	٣٨١	٢٧٦	٦٣٣٩
المجموع				

وكان يحكم ولاية اليمن وال عثمانى مقره فى صنعاء عاصمة الولاية ويصدر بتعيينه فرمان من الباب العالى ولم يكن الفرمان يحدد مدة ولايته • وكان يتبع هذا الوالى متصرفون فى أنوية اليمن الأربعة ، والمتصرف يمثل الوالى فى حدود اللواء الذى يحكمه ويرجع اليه فى مختلف الأمور. وكان يتبع المتصرفين قائمقامون للأقضية التى تنقسم اليها الألوية ، ويلى هؤلاء المديرون الذين يسيطرون نفوذهم على مناطق محدودة داخل الأقضية • ولم يكن النفوذ العثمانى ممثلا فى المناطق اليمنية التى لا يمكنه فيها حماية ممثليه العثمانية ، حتى ان كثيرا من الأتراك المكلفين بمهام ادارية أو دبلوماسية فى المناطق النائية داخل الولاية كانوا يتعرضون لصعاب جمة ولأخطار تكاد تودى بحياتهم (١) • وقد اشتمل كل لواء من ألوية اليمن الأربعة على عدد من المدن الهامة ، فلواء صنعاء كان يضم : حراز - حجة - ذمار - بريم - رداغ - عمران • بينما كان يضم لواء الحديدة : زبيد - اللحية - الزيدية - ريمة - بيت الفقيه - باجل - أبى عريش • أما لواء عسير فقد اشتمل على أبها وقنفذة • ولواء تعز كان يضم : أب - الحجرية - مخا - قعطبة (٢) •

التنظيمات العسكرية العثمانية فى اليمن :

عرضنا فيما سبق التقسيمات الادارية لولاية اليمن العثمانية والوظائف الادارية المناط بها تصريف شئون الادارة هناك تبعا للسياسات المركزية التى

Burry, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 163-164. (١)
Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 68. (٢)

اعتبرها الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لها . وسوف نستعرض فيما يلي نظام الإدارة العسكرية في الدولة العثمانية بصفة عامة لتكون الإطار العام الذي يمكننا من خلاله معرفة نظام الإدارة العسكرية العثمانية داخل اليمن وقوة الحماية العثمانية فيها بالنسبة لقوات الدولة .

لقد كانت الممالك العثمانية مقسمة في أوائل القرن التاسع عشر من الناحية العسكرية إلى سبع دوائر كبيرة . في كل واحدة منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية . وكانت الجيوش تسمى - بالنسبة إلى تسلسل هذه الدوائر - بالأول والثاني والثالث إلى نهاية عددها . وكان مركز قيادة الجيش الأول الذي كان يسمى « بالخاصة الإمايونية » في مدينة استانبول . بينما كان مركز الجيش الثاني في مدينة « أدرنة » ، والجيش الثالث في « مناستر » والجيش الرابع في « أرزنجان » ، والجيش الخامس في دمشق الشام ، والجيش السادس في بغداد ، وكان الجيش السابع في ولاية اليمن . ويلاحظ أن مراكز قيادة ثلاثة من هذه الجيوش السبعة كانت في البلاد العربية، هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك ثلاث دوائر عسكرية فرعية تضم بعض الفياقي، دون أن تكون جيشا كاملا : هذه الدوائر كانت في طرابلس الغرب ، وكريت ، والحجاز ، أي أن اثنتين من هذه الدوائر الفرعية الثلاث أيضا كانت في البلاد العربية .

وبالنسبة للخدمة العسكرية في الدولة العثمانية فإنها كانت إجبارية للمسلمين من رعاياها ، لمدة عشرين عاما ، تبدأ من سن العشرين ، وتستمر حتى الأربعين . وكان الأفراد خلال السنوات الست الأولى من خدمتهم العسكرية يدخلون في عداد « العساكر النظامية » فيقومون بجميع مهام الخدمة الفعلية . ولكن في السنوات الثماني التي تلي ذلك يعتبرون من صنف « العساكر الرديفة » ويدعون إلى الخدمة عند «سبب الحاجة » . وأما في السنوات الست الباقية من مدة الخدمة ، فيعتبرون من « العساكر المستحفظة » فلا يدعون إلى الخدمة الفعلية إلا عند الحاجة القصوى لخدماتهم (١) .

وكان كل جيش من الجيوش العثمانية يضم بين صفوفه العساكر النظامية مع ضباطهم من جهة ، والضباط الذين تحتاج إليهم العساكر الرديفة والمستحفظة - عند اللزوم - من جهة أخرى . وكانت الخدمة العسكرية الإجبارية تنحصر في المسلمين من رعايا الدولة ، أما غير المسلمين فكانوا معفون من الخدمة العسكرية ، غير أنهم مقابل ذلك كانوا مكلفين بضرورة خاصة تسمى « البدل العسكري » يدفعونها عند وصولهم لسن العسكرية أو التجنيد . ومع هذا فإن الأهالي المسلمين في بعض الولايات أيضا كانوا معفون من الخدمة العسكرية .

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

كأهالى ولايات استانبول وكريت ، وجزائر البحر الأحمر ، وطرابلس الغرب والحجاز . كما كان أعالي ولاية اليمن العثمانية من جملة المعقون من الخدمة العسكرية . وقد أعفى قانون الخدمة العسكرية بعض الأفراد من الخدمة لبعض الأسباب . كما أن هذا القانون لم يطبق على العشائر البدوية (١) وكانت كل فرقة في الجيش العثماني تضم لواءين من المشاة في كل منهما طابور قناصة . وكل لواء ينقسم إلى آلايين . وكل آلاي كان يتألف من أربعة طوابير . وتجدر الإشارة إلى أن القوات العسكرية العثمانية كانت تتألف من الوحدات التالية :

١ - المشاة :

٦٩ لواء ، ٣١ منها في الولايات العربية
٢٦٢ آلايا ، ١٢٢ منها في الولايات العربية
١٥ طابور قناصة ، ٧ منها في الولايات العربية

٢ - الخيالة :

٣٩ آلايا ، ٣١ منها في الولايات العربية
١٩٧ بلوكا ، ١٠٢ منها في الولايات العربية

٣ - مدفعية الصحراء :

٣٣ آلايا ، ٩ منها في الولايات العربية
٢٣١ بطارية ، ٧١ منها في الولايات العربية

٤ - مدفعية الاستحكام :

١٨ طابورا ، ٦ منها في الولايات العربية

٥ - الهندسة :

١٩ طابورا ، ٦ منها في الولايات العربية (١) .

وقد أقام الأتراك العثمانيون عددا من المستشفيات العسكرية لمعالجة المرضى والجرحى من الجنود العثمانيين ، وقد أقيم بعضها في عدد من المدن العربية كدمشق ، وحلب ، وبيروت - وبغداد ، وحلة ، وكركوك ، وجدة ، وطرابلس الغرب . وفي ولاية اليمن العثمانية أقام الأتراك مستشفيات عسكرية في صنعاء والحديدة وعسير كانت تقدم خدماتها الطبية لجنود الجيش السابع العثماني المعسكر في الولاية .

(١) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .
(٢) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

وجدير بالذكر أن الجيش السابع العثماني المرابط في اليمن كانت تتألف
وحداته من عساكر نظامية على النحو التالي :

أولية المشاة هناك كانت تحمل الأرقام التالية : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
وأما الآليات ، فكانت تحمل الأرقام التالية :

- ٤٩ ، ٥٠ (تابعان للواء ٢٥)
- ٥١ ، ٥٢ (تابعان للواء ٢٦)
- ٥٣ ، ٥٤ (تابعان للواء ٢٧)
- ٥٥ ، ٥٦ (تابعان للواء ٢٨)

هذا بالإضافة الى وجود طابري قناصة ، رقمها ١٣ ، ١٤ (١) .

تشكيلات الجندارمة من اليمنيين :

وبالإضافة الى التشكيلات العسكرية العثمانية في اليمن التي كان قوامها
جنود الجيش السابع العثماني ، فقد عرفت اليمن أيضا جنود « الفصيلية » أو
« الحميدية » أو « الجندارمة » من اليمنيين أنفسهم . إذ حاول الأتراك العثمانيون
في عهد الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة
١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) أن يكونوا من بين صفوف الشعب اليمني تشكيلات
للجندارمة لمساعدتهم في حفظ الأمن في البلاد ، وحفظ النظام في الأسواق
التجارية ، وتبليغ أوامر الادارة العثمانية الى المعنيين من أفراد الشعب اليمني ،
ونقل الرسائل والبرقيات الحكومية ، وحماية محصل الضرائب ، ومرافقة
المبعوثين والمسافرين الذين تتعهد الادارة العثمانية بتأمينهم .

وقد تكون هذا التشكيل من اختارتهم الادارة العثمانية في اليمن من
بين رجال القبائل اليمنية ، وبخاصة القاطنين منهم في المناطق الجبلية لما عرف
عنهم من قوة الشكيمة وشدة التحمل . كما ضم العثمانيون الى هذا التشكيل
عددا كبيرا من اليمنيين القاطنين في السهول الرملية في تهامة ، والذين تميزوا
بأن منهم الى جانب العرب اليمنيين كثيرين من السودانيين والأحباش والصوماليين،
وكان معظم هؤلاء يمتطون ظهور الجمال التي تعد أنسب وسيلة للانتقال في
سهول تهامة الرملية .

وكل كتيبة من الجندارمة تتكون من أربع فصائل ، وتتلقى أوامرها من
مركز قيادتها بعاصمة الولاية ، وقد وُضعت فصيلتان من هذه الكتيبة في أرجاء
اليمن حيث تقوم كل منهما في المواقع المحددة لها بالمهام الملقاة على عاتقها .

(١) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ٢٥٦ .

بينما تعسكر الفصيلة الثالثة فى صنعاء لتكون على أهبة الاستعداد للتوجه فى أى اتجاه تحدده الإدارة العثمانية . أما الفصيلة الرابعة فكانت خدماتها بصفة دائمة تنحصر فى مقر الحكومة بمدينة صنعاء عاصمة الولاية (١) .

وفضلا عن الفصائل الأربع سألقة الذكر فانه قد وجدت فصيلة أخرى من الجندارمة الراكبين فى اليمن عرفت باسم « السوارى » وكانت تنقسم الى أربع مجموعات . كانت المجموعة الأولى تقوم بمهمتها فى مدينة الحديدة بينما مجموعتان منها موزعتان فى أرجاء الولاية ، أما المجموعة الرابعة فكانت تختص بالعمل فى مقر حكومة الولاية فى صنعاء . ويقوم رجال الضبطية السوارى بحراسة الموظفين العثمانيين من ذوى المراكز الهامة فى الولاية ، وتأمين مراكز الادارة العثمانية وتوصيل البريد والمراسلات والبرقيات الحكومية .

أما عن المرتبات الشهرية التى كان يتقاضاها رجال الجندارمة فى اليمن فتتنحصر فى أن الفرد كان يتقاضى اثنى عشر ريالاً شهرياً ، ويحصل الأومباشى على ثلاثة عشر ريالاً شهرياً بينما الجاويش كان يحصل على خمسة عشر ريالاً . على أن رجل الجندارمة السوارى كان يحصل شهرياً على ثلاثين ريالاً ، وأسباب زيادة مرتبه عن غيره ترجع الى أنه كان مكلفاً بالحصول على الدابة التى يركبها كما كان يتولى الاتفاق على اطعامها والعناية بها ، وكان ذلك يكلفه مالا يقل عن عشرة ريالاً شهرياً ، ويزيد هذا المبلغ بطبيعة الحال فى زمن الجذب والمجاعة نظراً للارتفاع المفاجئ فى الأسعار فى مثل هذه الظروف . وكان الجاويش السوارى يتقاضى خمسة وثلاثين ريالاً شهرياً بزيادة خمسة ريالاً عما يتقاضاه الرجل السوارى العادى . وكان لابد لكل منهما أن يستحضر دابة جديدة اذا ماتت دابته أو أصبحت غير لائقة للخدمة . أما ضابط الجندارمة الملازم فكان يتقاضى ثمانية جنيهاً شهرياً ، بينما يتقاضى رئيسه اليوزباشى اثنى عشر جنيهاً فى الشهر . وكان يرأس كل فصيلة ضابط برتبة بكباشى بينما يرأس الفصائل الأربع ضابط برتبة أميرالاي . على أن مرتبات الجندارمة كثيراً ما كانت تتأخر عن المواعيد المحددة لصرفها بشهور عديدة (٢) .

وكان زى رجال الجندارمة يتكون من عمامة زرقاء داكنة ، ونقبة (جونلة) ورداء له زرائر فضية . على أن معظم رجال الجندارمة اليمنيين كانوا كثيراً ما يرتدون النقبة المعتادة لدى قبائلهم والمصنوعة محلياً فى اليمن (٣) .

وقد قام جنود الجندارمة اليمنيون بدور هام فى اخماد الفتن وحركات التمرد مما ساعد الادارة العثمانية على اقرار الامور فى الولاية . وكانوا يظهرون

Bury, G.W. : Op. cit., p. 167.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 168.

(٢)

Bury, G.W. : Ibid., p. 169.

(٣)

شجاعة فائقة في اخماد الفتن . فكان الطابور منهم يقوم مقام طوابير كثيرة من الأتراك مما جعل المشردين يخلدون الى الطاعة اثر ظهور جنود الجندارمة اليمنيين . وكانت جنسيتهم اليمنية تقربهم من رجال القبائل اخوانهم في الوطن والدين ، وتؤدي الى تصفية حركات التمرد ضد الادارة العثمانية دون قتال في بعض الأحيان . وقد شاع في ذلك الوقت أن الأتراك يتركون الصلاة ولا يحافظون على الواجبات الدينية وكثيرا ما يرتكبون المعاصي والفجور ويبهجون شرب الخمر ، فاستباح اليمنيون لذلك قتالهم واستحلوا محاربتهم مما زاد من حدة التوتر بين الأتراك واليمنيين . وعندما استعان الأتراك بطوابير الجندارمة اليمنيين في اخماد الثورات ومحاربة التمرد ، هدأت الأحوال نسبيا في البلاد ورغب كثير من اليمنيين في الحاق أبنائهم بطوابير الجندارمة وترقيتهم في مناصبها (١) .

وقد أدت هذه النتيجة المرضية الى ازكاء الرغبة لدى الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا في استبدال العساكر التركية بعساكر غيرهم من العرب اليمنيين على أن يتم ذلك دون إثارة الشك وسوء الظن لدى الأهالي اليمنيين من جهة ، أو لدى السلطان العثماني من جهة أخرى . فكتب الوالي الى الآستانة يطلب السماح له بذلك . غير أن الباب العالي كان محاطا بمن أولوا مطلب اسماعيل حقي باشا بتاويلات باطلة زاعمين أنه اتفق مع أشرف اليمن على اخراج « العساكر التركية » من هناك واستبدالها « بالعساكر العربية » والاستقلال بالولاية بعد ذلك عن سيادة الدولة . لهذا لم يوافق السلطان على مطلب الوالي وأمر بمنع أى إجراء يتخذ في هذا السبيل . بل ان الأوامر وصلت من الآستانة بعد ذلك بالغاء الطوابير الحميدية بدعوى عدم وجود فائدة من الإبقاء عليها . والأدهى من ذلك أن السلطان العثماني عزل الوالي اسماعيل حقي باشا نفسه بسبب ما أشيع عن اتفاهه في الرأي مع زعماء اليمن ، مما اضطر اسماعيل باشا الى مغادرة اليمن متجهسا الى مصر حيث توفي بمدينة الاسكندرية (٢) .

ولا شك أن محاولة الأتراك العثمانيين تكوين تشكيلات الجندارمة من اليمنيين أنفسهم هو حادث له أهميته في تاريخ اليمن . اذ كانت هذه التشكيلات رغم بساطتها تمثل نواة لتكوين جيش نظامي من أبناء اليمن ، ولم تكن الامامة الزيدية تساعد على نجاح هذا التشكيل بل كانت تقف عقبة كاداء في سبيل تقدمه حتى لا يكون سلاحا جديدا في يد الأتراك يدعمون به سيطرتهم على اليمن

(١) عبد الواسع الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ط ٢ ، ص ٣٦٠ .
(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٦١ .

على أنه في الوقت الذي تصافت فيه الإمامة مع الأتراك العثمانيين عقب الصلح الذي انعقد بينهم في سنة ١٩١١ فقد انخرط في سلك الجيش العثماني في اليمن طوعية واختيارا عدد غير قليل من أبناء الشخصيات الممتازة والأسر المحترمة ، وأبناء المشايخ ورؤساء القبائل اليمنية ، ووصلوا إلى أرقى المناصب وتقاضوا أعلى المرتبات (١) .

النظام الضرائبي في اليمن أثناء الحكم العثماني :

بعد أن استعرضنا التنظيمات الإدارية والعسكرية في ولاية اليمن العثمانية ، سوف نشير إلى النظام الضرائبي الذي فرضه الأتراك على اليمن ، والطريقة التي اتبعوها في جمع الضرائب مما شكل أحد الأسباب الهامة في إثارة الثورات اليمنية ضد الحكم العثماني .

لقد وجد اليمنيون أنفسهم عدة مرات في تاريخهم الحديث أمام سلطتين كانت كل منهما تدعى لنفسها حق جباية الضرائب . فأتى خضوع اليمن للحكم العثماني كان الإمام الزيدى يطالب الشعب اليمني بالزكاة والعشور تبعاً لما تقتضيه الشريعة وفي الوقت نفسه كان الأتراك يطالبون اليمنيين بالضرائب المختلفة كالجمارك وغيرها (٢) . فالإمام الزيدى اعتاد أن يأخذ من المسلم اليمني أعشار الأرض عينا ، وكان إنتاج الأرض الزراعية من الثمار يقيم ثمنه ويدفع أصحابه العشر نقدا للإمام . وهناك أيضا زكاة المواشي والدواب . وزكاة التجارة والمخازن ثم الزكاة الأصلية ومنها الفطر أي زكاة البدن وتدفع في رمضان ، وزكاة الحلي « حل النساء » من ذهب وفضة . ويضاف إلى ذلك كله أعانة الجهاد عنه الحاجة إليها أثناء الحروب . كما كان هناك رسم مفروض على يهود اليمن يدفعونه للإمام باعتبارهم ذميون عليهم دفع الجزية وهي ثلاث درجات : ثلاثة ريال في السنة على الغني ، وريالان على المتوسط ، وريال ونصف على الفقير . وكل هذه الضرائب كانت تدعى في اليمن زكاة ، وكل ما يجمع من العشور والأموال كان يحفظ في بيت المال الذي له فروع في جميع الأقطار . وفي هذه الفروع أو المستودعات كانت توجد دائما كميات من الحبوب والبن وغيرها من لوازم المعيشة ، التي لا يصرف شيء منها إلا بأمر من الإمام . على أنه من حسنات بيت المال ، أن يقرض المحتاجين مما فيه ، ويستوفى الدين منهم من الموسم الجديد دون تحصيل فائدة لأنها ممنوعة إطلاقا في اليمن سواء في التجارة أو في المعاملات الأخرى وذلك تبعاً لما توجبه الشريعة الإسلامية

(١) اليمن المنهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٢٥ .

(٢) سلفاتور أبونتي : ملكة الإمام يحيى - رحلة في بلاد العربية السعيدة - ط ١

وما دون القروض فما كان ينفق من بيت المال سوى القليل لأن الامام الزيدى فى الوقت الذى كان يسيطر فيه على أمور البلاد كان يحصل على خراج اخر هو الجمرى ورسم القوافل . فكل ما كان يدخل الى صنعاء من عدن او من الحديدة كان يدفع رسماً معلوماً على كل جمل وكل دابة محملة . ومن هذه الرسوم كان ينفق الامام على مظاهر حكمه بينما بيت المال ما كان ينفق منه الا القليل وقد كانت هذه الضرائب عامة مثار شكوى اليمنيين وتذمرهم (١) . وعندما خضعت اليمن للحكم العثمانى تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين حتى يتمكنوا من تغطية نفقات الحامية العثمانية فى اليمن ، وأن يقيموا بعض المشروعات والمرافق العامة التى تخدم مصالح الأتراك بصفة خاصة ، ومصالحه اليمنيين بصفة عامة ، التى اهتم بها بعض الولاة الأتراك المصلحين فنالوا تقدير الشعب اليمنى . على أن كثيرين من الولاة والمتصرفين الأتراك استغلوا جمع الضرائب لمصلحتهم الشخصية ، واستبدوا فى تحصيلها بشتى الطرق وأعنف الوسائل ، مما أثار حقد اليمنيين وأشعل نيران ثورتهم ضد الحكم العثمانى . ويستعرض نزيه مؤيد العظم - الذى قام بزيارة اليمن فى الأربعينات من القرن الحالى - الطريقة التى اتبعها الأتراك فى جمع الضرائب من اليمنيين والمؤامرات التى كان يدبرها بعض الولاة لتحريض الباب العالى عليهم مما كان يعوق الهوة بين اليمنيين والأتراك ويولد الحقد والكراهية بينهم ، فيقول :

« كان يخرج المتصرف أو الوالى أو الحاكم العثمانى من محل وظيفته الى الأرياف والجيال ليجمع الأعشار ويجبى الضرائب ، فيأخذ لنفسه جميع ما يمكنه تحصيله من الأهالى الفقراء ويعود الى محل وظيفته دون أن يعطيهم سنداً أو وصلاً ، ويقول لحكومته بأن الأهلى عاصون عليه لا يرغبون فى دفع الضرائب له فتتسبب الحكومة (أى حكومة الولاية) الجيوش عليهم فتنتهبهم وتخرب بيوتهم .. وتكتب الى الباب العالى (فى الاستانة) بأن أهل اليمن عصوا الحكومة ، وأنهم أشقياء يدينون بدين (الزيدية) ولا يطيعون الأوامر الشاهانية ولا يعترفون بالخلافة العثمانية ، ولما كان أولو الأمر والنهى فى القسطنطينية جهالاً لا يفهمون ما هو المذهب الزيدى وما هى حقيقة أخبار اليمن، كانوا يأخذون بهذه الدعايات الكاذبة ويؤيدون سياسة موظفيهم فى اليمن ويمدونهم بالجنود والسلاح والعتاد ويأمرونهم باخضاع اليمنيين بالسيف والمدفع ولذلك كانت اليمن فى حرب دائم مع الترك » (٢) .

على انه بعد عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى فى سنة ١٩١١ ، كان موظفو الترك يجمعون الزكاة باسم الامام الزيدى من أتباعه

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
(٢) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ص ١٥٤ .

اليمنيين الزيديين الذين يدفعونها لآمامهم ، وكان الأتراك يقدمون ما يجيئون من زكاة للآمام بعد استقطاع اثنين ونصف في المائة لصالحهم كبديل للجبائية .

السياسة المركزية المتطرفة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني :

أشرنا فيما سبق إلى أن قانون الولايات الذي أصدرته الدولة العثمانية في سنة ١٨٦٤ والذي كان جزءاً من « التنظيمات » الجديدة بدت آثاره واضحة نسبياً في بلاد اليمن التي عاد إليها العثمانيون وأخضعوها لحكمهم في سنة ١٨٧٢ ، وإن لم يطبق هذا القانون تطبيقاً تاماً في تلك الولاية . وكان هذا القانون نتيجة للمحاولات التي قامت بها فئة من رجال الدولة العثمانية انتشرت بينهم روح الإصلاح لانقاذ دولتهم من الانهيار الداخلي ومن التدخل الأجنبي . ففي الداخل كانت الزراعة في الدولة في حالة يرثى لها رغم أنها مهنة الأغلبية من السكان ، وتعرضت البلاد لخطر الفيضانات نتيجة لعدم الاهتمام بتنظيم الري والصرف ، وأهملت الطرق البرية والنهرية ، كما أهملت الموارد الطبيعية للبلاد . وقد وصلت الدولة العثمانية إلى حالة سيئة من التخلف الصناعي لأنها لم تستفد من الانقلاب الصناعي الذي يعد الأساس الحديث للحضارة بل إنها على العكس كانت ضحية له لأن منتجاتها التي أنتجتها بوسائلها القديمة لم تستطع أن تنافس ، حتى في أسواقها الداخلية ، المنتجات الأوروبية الجيدة الرخيصة (١) .

أما بالنسبة للتدخل الأجنبي فقد تمتع الأجانب بنفوذ خطير في الدولة العثمانية ، واحتلوا مناصب هامة في إدارتها ، ومنحوا الامتيازات المعروفة ، ووضعت الميزانية العثمانية برغم ما كانت تعانيه من نقص في الإيرادات ، وسوء تدبير في المصروفات - تحت سيطرة « إدارة الدين العام العثماني » التي تألف مجلسها من ممثل عن كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والامبراطورية النمساوية المجرية وتركيا . بل أن الحكومات الأجنبية لم تقنع بتدخلها هذا ، إذ كانت تسعى إلى تحطيم الامبراطورية العثمانية نفسها وتقسيمها فيما بينها . ولم يحل دون ذلك سوى تنافس هذه الحكومات الأجنبية حول وراثة أملاك « الرجل المريض » ، فعملت هذه الحكومات سواء بإرادتها أو برغم أنفها من أجل المحافظة على بقاء الدولة العثمانية أطول مدة ممكنة .

وكان من الطبيعي أن يؤثر ذلك الوضع العام غير المستقر للامبراطورية العثمانية على الواقع الداخلي في ولاية اليمن التابعة لها . وعلى الرغم من الترابط

(١) Earle : Turkey, The Great Power and Baghdad RailWay, pp. 9-12.

الدينى بين اليمينيين والعثمانيين فى عصر فاق الدين فيه الاتجاهات القومية ، وبخاصة فى بلاد اليمن البعيدة عن التأثيرات الغربية ، فقد حدث تنافر سياسى بين الجانبين اليمنى والعثمانى نتيجة لفساد الموظفين العثمانيين العاملين فى اليمن وسوء ادارتهم كانعكاس طبيعى للحالة العامة السيئة فى دولة أصابها الشيخوخة. وكاد يلحقها الانهيار (١) . وقد أدى هذا التنافر السياسى الى قيام الثورات اليمنية المتتالية ضد الحكم العثمانى مما كلف العثمانيين الكثير من الأرواح والأموال .

على أن رجال الاصلاح فى الدولة العثمانية رأوا أن يضعوا حدا لنزوات السلاطين واستبدادهم ، وأن يقضوا على فساد رجال الحاشية التى تكونت حولهم ووجدوا أن ذلك لن يكون الا باصدار « قانون أساسى » يفهم السلطان أن سلطته ليست مطلقة بل « مشروطة » بقيود وحدود يعينها ويقررها الدستور . وقد سعى أحدهم وهو مدحت باشا مع جماعة من زملائه المصلحين الى تحقيق هذه الفكرة ، واستطاع فى آخر الأمر أن يحمل السلطان عبد الحميد الثانى على اصدار « القانون الأساسى » (٢) عقب توليه العرش بعد خلع السلطان عبد العزيز لفساد حكمه والسلطان مراد الخامس لمرضه فى سنة ١٨٧٦ ، أى بعد اقامة الحكم العثمانى فى اليمن بأربع سنوات . وقد وضع « القانون الأساسى » موضع التنفيذ ، وجرى انتخابات عامة ، واجتمع مجلس النواب الذى كان يسمى « مجلس المبعوثان » باعتبار النائب مبعوثا من أهالى دائرته الانتخابية - كما اجتمع مجلس الأعيان « الشيوخ » وقد اشترك فى الانتخابات أهالى الولايات العربية ، وقام البعض من نواب العرب فى المجلس بدور هام خلال المناقشات (٣) .

غير أن الأمر بالحياة الدستورية لم يطل لأن السلطان عبد الحميد لم يعلن الدستور بدافع من الاخلاص العميق له ، فسرعان ما ضاق ذرعا بالحياة النيابية والنواب . وكانت المعارضة فى مجلس المبعوثان - وقد تزعمها فريق من النواب معظمهم من العرب ، الى جانب فريق من النواب الأتراك ، وفريق آخر من النواب الأرمن - شديدة الوطأة على عبد الحميد . على أن معارضة العرب لم تكن دفاعا عن قضاياهم التى لم تكن بعد قد ظهرت للوجود ، بل كانت دفاعا عن مصلحة الدولة العثمانية خاصة حينما تآزمت الأحوال فيها نتيجة الحرب التى دارت فى تلك الآونة بينها وبين الدولة الروسية ، وتنازلت انهزومات الجيش العثمانى أمام الجيش الروسى - وان ما أخرج عبد الحميد من المعارضة أنها لم تقتصر على انتقاد الحكومة والوزارة بل تعدتها الى مهاجمة السلطان نفسه .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) للاطلاع على نص « القانون الأساسى » العثمانى انظر الملحق رقم ١٢ .

(٣) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

وقد عادت الدولة العثمانية الى نظام « الحكم المطلق » بعد أن عطل- عبد الحميد أحكام الدستور وفرض على شعبه بالتدريج حكما فرديا مستبدًا ، وكانت جميع العناصر والطوائف سواسية كأسنان المشط في التعرض لاستبداده وطغيانه (١) . على أنه اتخذ مع العرب أساليب كثيرة في تنوعها للسيطرة عليهم وتشديد قبضته على بلادهم بطريقة تجمع البراعة والشدّة الى المكر والدعاء ، مع محاولة الإرضاء ، ولم تخل من الريب والشبهات وعدم الثقة في كثير من الأحيان . كما أخذ عبد الحميد يضرب القوميات والطوائف بعضها ببعض ويستخدم هذا العنصر ضد ذاك ، فيقمع ثور الألبان بالجنود العرب ، وبهم يرغم الأتراك على الخضوع ، وبالأكراد يذبح الأرمن ، وبهؤلاء يقضى على ثورات العرب . بل ان عبد الحميد اتبع السياسة نفسها في ضرب العرب بعضهم ببعض فكان يؤيد فئة ضد أخرى وذلك تأمينا لفرض سيطرته التامة عليهم وتدعيمًا لمركزية حكمه على أطراف امبراطوريته . وقد حدث هذا على سبيل المثال في أنشاء الصراع الذي نشب بين عبد العزيز بن الرشيد أمير حائل وعبد العزيز بن سعود أمير نجد ، فكان عبد الحميد يقوى الأول على الثاني ويبدد بالجيوش والقادة العسكريين ، غير أن ابن سعود تمكن في النهاية من الانتصار على ابن الرشيد واحتلال بلاده عدا منطقة حائل (٢) .

وكان عبد الحميد يقدر أهمية البلاد العربية التي تعتبر من أغنى المناطق العثمانية فهي تمد خزانة الدولة بالقسط الأوفر من الموارد أو ما يقدر بثمنى واردات الميزانية (٣) كما تمد الدولة بالعدد الأكبر من الرجال لجيشها ، ونكثر فيها أملاك الأوقاف ، كما توجد بها معظم أملاك السلطان الخاصة (٤) . وكان عبد الحميد يدرك أن اليوم الذي ينفصل فيه العرب عن سلطته سيكون نذيرا بانتهاء امبراطوريته ، لهذا حرص على تشديد المراقبة عليهم ، ومنعهم من الاتصال بالعرب المقيمين في الخارج ، ونفى من خشي نشاطه وخطره من زعمائهم ، أو استدعاه الى الاستئانة لكي يبقى تحت مراقبته . غير أن عبد الحميد في نفس الوقت لم يتوان عن تعيين بعض العرب في الوظائف الشرفية كما منح المكافآت والمساعدات لمدارسهم ومؤسساتهم الخيرية وبذل المال لاصلاح وزخرفة مساجدهم في مكة والمدينة وبيت المقدس (٥) . وكان عبد الحميد بذلك يسلك سبيل

(١) حسين لبيب : تاريخ المسألة الشرقية ، ص ٨٥ .

(٢) سليمان فيض : في غمرة النضال ، ص ٣٥ - ٤١ .

(٣) Bérard, V. : Le Sultan, l'Islam et les Puissances, p. 57.

(٤) Jung, E. : La Révolte Arabe t, I, pp. 15-16.

(٥) جورج انطونيوس : بقطة العرب (ترجمة حيدر الركابي) ص ٦٩ .

المدارة تجاه العرب ، ولا يلجأ إلى القوة والعنف إلا حينما لا يجدى اللين والمدارة حتى لا تنفجر في وجهه الثورات القومية (١)

وكانت فكرة الجامعة الإسلامية من أهم الأساليب التي حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يقترب بها إلى نفوس العرب خاصة والمسلمين عامة . وكان يهدف من هذه السياسة إلى دعم موقفه الداخلي ضد الأحرار المعارضين لحكمه ، كما أنها تعزز مركزه الخارجي وتكسبه ولاء المسلمين في جميع أنحاء العالم ، بصفتها خليفة لهم (٢) ، وبها يستطيع أيضاً أن يهدد نفوذ الدول الأجنبية في مستعمراتها التي يسكنها عشرات الملايين من المسلمين (٣) . وكانت موجة الشعور الديني تبتلع أرجاء العالم الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل للحركة الاستعمارية الأوروبية الطاغية . وكان على رأس دعاة هذه الحركة الدينية جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصطفى الغلاييني ورشيد رضا ، وقد أخذ السلطان عبد الحميد يستميل الشخصيات الدينية وزعماء العالم الإسلامي إليه كممثل وراع لفكرة الجامعة الإسلامية .

كما سار السلطان عبد الحميد في سياسة ربط البلاد العربية بشبكة من الأسلاك البرقية واسعة النطاق . ثم حاول تعزيزها بالخطوط الحديدية لكي يتمكن من دفع الجند من أهون السبل وأقصر الوقت إلى الولايات العربية لقمع ما قد يحدث من ثورات وانتفاضات (٤) . ورأى عبد الحميد أن ينفذ مشروع سكة حديد الحجاز ويصلها بسكة حديد بغداد التي كانت قيد التأسيس لتيسير السفر إلى الحج وخدمة المسلمين (٥) . وكان يرمى من هذا المشروع إلى أغراض مختلفة كلها تخدم نفوذه ومكانته في العالم الإسلامي عامة وبين العرب خاصة ، وتعزز سياسته المركزية المتطرفة وحكمه الفردي المستبد . فالمشروع سيسهل الحج بتقصير مدة الرحلة ويجعله في متناول الجميع فيزيد الاختلاط والتآلف بين المسلمين ، إلى جانب أنه ييسر نقل الجند بسرعة لقمع الثورات (٦) ، ولدفع عن أطراف السلطنة ويساعد على التبادل التجاري وعلى نقل الأفكار وانتشارها وعلى تنمية الحياة الزراعية على طول خط سريه ، وعلى توطيد سلطة الخليفة ، والقضاء على دسائس الإنجليز ومؤامراتهم في البحر الأحمر والجزيرة العربية (٧) .

Mandelstone, A. : La Turquie, p 8.

(١)

(٢) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ٢٣٩ - ٢٤٢ .

Edib, H. : Conflict of East and West in Turkey, p. 79.

(٣)

Zeine, Z. : Op. cit., p. 54.

(٤)

(٥) محمد كرد علي : خطط الشام ، ج ٥ ، ص ١٨٩ .

(٦) جورج انطونيوس : المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٧) محمد عبد الله ماضي (دكتور) : النهضة الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ص ١١١ .
Bérard, V. : Op. cit., p. 72.

وجدير بالذكر أن اتجاه السلطان عبد الحميد الى بناء السكك الحديدية في طرفى بلاد العرب الذى جاء فى مستهل القرن العشرين ، أيقظ فى نفس الدول الأوروبية شعور الاستياء التام وعلى رأسها الحكومة الانجليزية . اذ رأت وراء هذه السياسة شبح الأخطبوط الألمانى الذى لم تتورع الدول الأوروبية عن القول بأن الجامعة الاسلامية كانت مطية له (١) ، والذى بدأ يطل برأسه ويظهر كأخطر منافس للنفوذ البريطانى فى البلاد العربية .

على أن سياسة عبد الحميد المركزية التى سار عليها فى حكم الولايات العربية وغيرها كلفته الكثير من المتاعب الداخلية والخارجية ، وأثارت عليه نقمة قسم كبير من العرب وتجلت هذه النقمة فى الثورات العديدة التى ظهرت بين القبائل العربية ، وهى وإن كانت ذات طابع محلى محدود ، الا أنها جاءت كرد فعل لتشديد قبضته على بلادهم مما فجر سخطهم على حكمه المستبد ، وعلى مظالم الحكام والموظفين الترك ، الذين عاثوا فسادا فى البلاد واستنزفوا أموال الأهالى وأساءوا معاملتهم (٢) . وتاريخ اليمن يعكس لنا صورة حية لثورات العرب ضد الأتراك العثمانيين وسياستهم المركزية المتطرفة فى عهد عبد الحميد .

وتجدر الإشارة الى أن مركزية عبد الحميد لم تكن فى صالح عنصر أو فئة معينة ، بل كانت ترمى الى بسط حكمه الفردى وسيطرة الدولة بصفتها العثمانية الاسلامية . ولهذا فقد بقيت اللغة التركية هى لغة الدولة الرسمية دون غيرها من اللغات ، كما بقى العنصر التركى هو العنصر المتغلب على شئون ووظائف الدولة . وقد تم ذلك دون مناداة بالعنصرية والتعصب العنصرى وبسياسة التتريك جنسا ولغة كما كان الأمر فيما بعد فى عهد الاتحاديين . بل ان اللغة التركية كانت مفروضة دون ضجيج أو جلبة ، اذ كانت معرفة اللغة التركية شرطا لتولى وظائف الدولة والترشيح الى مقاعد مجلس النواب (٣) ، كما نصت على ذلك فى المواد ١٨ ، ٦٧ من الدستور ، ولم يتغير الأمر فى عهد الحكم المطلق الذى فرضه السلطان عبد الحميد .

وبمنا كثيرا أن نعرف أن عبد الحميد فضل القيادة العسكرية فى الولايات العربية عن السلطة الادارية (٤) خوفا من أن يلجأ الولاة الى الاستقلال ، ولكى تبقى السلطان رقيبتين بعضهما على بعض (٥) . وكان عبد الحميد يتدخل

(١) Pinon, R. : L'Europe et l'Empire Ottoman, p. 388.

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ص ٤٥ - ٤٦ .

(٣) Fesh, P. : Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid, p. 268.

(٤) على طريف الاعظمى : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٥) Midhat, A.H. : Midhat Pasha, p. 51.

بنفسه في كل أمور الدولة لعدم ثقته بأعوانه . وإذا كان العرب قد عانوا من سلطان عبد الحميد المطلق وحكمه الفردي المستبد فإن الأتراك أنفسهم تقموا على سياسته وحاول الكثيرون من مصلحيهم اقتناعه بالأخذ بسياسة الإدارة اللامركزية وإعادة الحياة الدستورية . غير أن محاولاتهم لم تكن تلقى عناية منه . وكان رفض السلطان الاستجابة الى توصيات مدحت ، عندما كان واليا على سوريا . بوجوب الأخذ بالنظام اللامركزي لتكثيف الإدارة في الولايات وفقا لأحوال السكان وعاداتهم وتقاليدهم وحالتهم الاجتماعية ، سببا في استقالته من ولاية سوريا (١) .

وجدير بالذكر أن العرب في ذلك الوقت تنبهوا وشعروا بروابط صلة الرحم بينهم وبين إخوانهم في الجزيرة العربية ، ومما يقيم الدليل على ذلك أن بعض قطاعات الجيش في دمشق وأفرادها من العرب رفضوا أن يحاربوا أشقاءهم غرب الجزيرة . بل أن عددا كبيرا من هذه القوات انضموا الى بنى جنسهم الثائرين بكامل معداتهم وأسلحتهم لمحاربة الأتراك (٢) ، وسنلاحظ هذه الظاهرة أثناء ثورات الشعب اليمني ضد الأتراك العثمانيين في فترة حكمهم لليمن .

ونظرا لأن معظم المراكز الرئيسية في الاستانة أثناء الاستبداد الحميدى انتقلت الى أيدي المرتشين والجشعين ، فقد تحولت بعض الدوائر والوزارات الى أسواق سوداء تباع وتشترى فيها الوظائف ، والرتب والأوسمة والامتيازات ومن الطبيعي أن هذا الفساد لم يبق مقتصرًا على العاصمة وحدها بل سرى الى الولايات أيضا . كما أن تضخم نفقات القصر والعاصمة كان يؤدي الى الإضرار بالولايات ، لأن الولاة كانوا يضطرون الى تقديم مرتبات العاصمة على كل شيء آخر ، ولذلك كانت الخزائن المحلية تعجز عن دفع رواتب الموظفين في أوقاتها المعينة . وكثيرا ما كانت الرواتب تتأخر وتتراكم مدة شهور عديدة . وكان ذلك يدفع معظم الموظفين في الولايات الى الارتشاء دفعا فيزيد في عوامل الفساد زيادة هائلة ويؤدي الى قيام الثورات ضد الحكم العثماني (٣) .

وبصفة فإن من يتتبع تطور سياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم منذ عهد السلطان محمود الثاني في سنة ١٨٠٨ الى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ لا يسعه الا أن يلاحظ خلال قرن من الزمان أن اتجاه هذه السياسة سار دائما في خط واحد متصل في جوهره ، لا ينحرف ولا يتغير الا في بعض الجزئيات الصغيرة . وكان الهدف دائما هو مركزية الحكم وصهر العناصر في بوتقة واحدة ، أرادها عبد الحميد ومن أتى

مصدق الديمولوجي : مدحت باشا ، ص ١٥٠ .

Pinon, R. : Op, cit., p. 378.

(٢)

(٣) ساطع المصري : المصدر السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

قبله عثمانية ذات مظهر اسلامي ، وركزوها على الناحية الادارية ، ثم ارادها الاتحاديون الذين اطاحوا بحكم عبد الحميد قومية تركية وركزوها على الناحيتين الادارية والسياسية ، بمعنى أنهم أرادوا أن يمحوا كل ما يمت إلى خصائص الأجناس الأخرى وامتيازاتهم الدينية والطائفية وتنظيماتهم بصفة (١) . وقد سلك هؤلاء جميعاً من أجل تحقيق المركزية طريقاً واحداً هي سياسة الريية والتوحيش ، والدس والاغراء ، والمكر والدهاء ، حتى اذا فشلت هذه التدابير لجأوا إلى القمع والعنف وتسيير الحملات وسفك الدماء (٢) . وتاريخ اليمن في أثناء خضوعه للحكم العثماني يتمثل فيه التطبيق الفعلي لسياسة العثمانيين المركزية بكل السبل التي اتبعوها لتحقيق هذه السياسة ، مما أدى إلى قيام عدة ثورات يمنية عارمة على النحو الذي سنتناوله بالدراسة في الصفحات التالية .

ثانياً - فساد الادارة العثمانية في اليمن وموقف اليمانيين ازاءها :

ذكرنا في الفصل السابق أن الأتراك العثمانيين بعد دخولهم صنعاء في سنة ١٨٧٢ قاموا بعدة عمليات حربية توسعية لبسط نفوذهم على بقية أجزاء اليمن . وقد حارب الأتراك أمير كوكبان أحمد بن محمد شرف الدين وسيطروا على بلاده الواقعة في شمال غربي صنعاء وعلى المنطقة الخاضعة لإدارته التي كانت تمتد في غرب كوكبان حتى بلاد تهامة . كما أخذ العثمانيون ثورة قبيلة الحدا اليمانية وقتلوا رئيسها . وقد حدث ذلك في عهد الوالي العثماني أحمد مختار باشا في سنة ١٨٧٢ . ونجح الأتراك كذلك في اخماد ثورة قبيلة خولان في عهد الوالي أحمد أيوب في سنة ١٨٧٣ (١٢٩٠ هـ) . وفي ذلك الوقت ظهر في تهامة رجل يدعى السحر والمعرفة بعلم الكيمياء استطاع أن يجمع حوله العامة من أهالي تهامة ، وبخاصة من قبيلة خولان النائرة ، ودعاهم إلى مقاومة الحكم العثماني في اليمن . وقد وجه الأتراك قوة من عساكرهم استطاعت أن تجبر هذا الرجل على الهروب وتفرق أتباعه ، وتخضع منطقة تهامة للإدارة العثمانية .

ولم تقف ثورات القبائل عند هذا الحد ، إذ ثارت قبيلتا أرحب وحاشد وتمردتا على الادارة العثمانية في نهاية عهد الوالي أحمد أيوب ، ثم واصلتا حركة التمرد في عهد خلفه الوالي مصطفى عاصم في سنة ١٨٧٦ (١٢٩٣ هـ) . وقد استطاع الأتراك أن يخضعوا القبيلتين بعد حروب عنيفة ، وبعد أن منى الجانبان

(١) Nicolaidis, N. : Une Année de Constitution, p. 51.

(٢) توفيق علي بزو : المصدر السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .

بخسائر فادحة • وبلغ من قسوة الأتراك في إخضاعهم للقبيلتين أن أحضروا رهوس القتل إلى صنعاء يحملها الأسرى من رجال القبيلتين ، لبث الرعب في قلوب اليمنيين • واضطر رؤساء القبيلتين أن يقدموا للوالي العثماني فروض الطاعة والولاء ، فحاول الوالي من جهته أن يستميلهم إلى جانبه ، وأخذ ينعم عليهم بالمنح والعطايا (١) • وقد أراد بذلك أن يخفف من وقع أسلوب العنف والشدّة في نفوسهم بعد أن أعلنوا له طاعتهم ، واعترفهم بالحكم الجديد •

على أن أسلوب العنف والشدّة والقسوة الذي اتبعه الأتراك في اخماد ثورات القبائل اليمنية ضد الحكم العثماني الجديد لم يحجم اليمنيين عن مواصلة الثورة • فقد أعلن أهالي جبل البخارى - الواقع في بلاد المخادر جنوبى صنعاء - ثورتهم على حكم الترك وتمردهم على الإدارة العثمانية • لهذا توجه اليهم قائمقام مدينتى « جبلة » و « اب » على رأس قوة تركية يساندها عدد من رجال قبيلة ذى محمد اليمنية ممن انحازوا للأتراك فسيطروا على جبل البخارى بعد أن قتلوا الكثيرين من أهله ونهبوا أموالهم •

ولم يكتف الأتراك باتباع سياسة العنف والقسوة مع رجال القبائل اليمنية التي تمردت عليهم ، بل أنهم فعلوا ذلك مع عدد كبير من علماء اليمن ، اعتقادا منهم بأن العلماء يثيرون القبائل اليمنية ضدهم ، ويحرضونهم على التمرد والعصيان • وكان يزكى هذا الاعتقاد أن العثمانيين قربوا اليهم بعض الوصوليين وعينوهم في بعض وظائف الإدارة ، فأخذ هؤلاء يوقعون بينهم وبين علماء اليمن ممن تمسكوا بالثورة ضد الترك وعدم الاذعان لهم • وكان للوالى العثماني مصطفى عاصم نائبا في المحكمة الشرعية بصنعاء يدعى عبد الله الصباغ الطرابلسى ، وكان هذا النائب يتعرض كثيرا للمذاهب ويسبب الوقعة والخلاف العقائدى بين الوالى وأهل اليمن ، ويغرى الوالى على حبس العلماء ونفيهم ، لبتتر مقاومتهم وتمردهم ، ولتخطيم معنويات الشعب اليمنى فيذعن للحكم الجديد • وقد أعد هذا النائب قائمة بأسماء العلماء ، وأمر باحضارهم إلى دائرة الحكومة بصنعاء ، ثم أعد ثلاثة طوابير من الجنود الأتراك بميدان الحكومة أحاطوا بالعلماء عند خروجهم من عند الوالى وساقوهم إلى السجن ، ثم أسر بارسالهم إلى الحديدة بعد شهرين حيث مكثوا مسجونين فيها مدة عامين كاملين • وقد بلغ عدد هؤلاء العلماء قرابة الأربعين وكان من بينهم محمد حميد الدين والد الامام يحيى ، ورئيس العلماء أحمد بن محمد الكبسى ، وزيد بن أحمد الكبسى وحسين بن على غمضان • وقد استشهد بعض هؤلاء العلماء بعيدا عن أهلهم وذويهم أمثال محمد بن محمد المطاع ، وعلى بن محمد الجديري ، ومحمد ابن اسماعيل عشمش ، وكان الأخير ضريرا معروفا بغزارة علمه وسعة أفقه ،

(١) الواسمى : المصدر السابق ، ط ٤ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ •

وقد تدخل بعض أهالي صنعاء دون جدوى للافراج عنه ، ومن بينهم محمد عيقان الذى طلب من الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء أن يلتبس من الوالى الافراج عنه ، نظرا لأنه لا يقحم نفسه فى إثارة الفتن وليس له علاقة بأمور الدولة . غير أن هذا المسعى لم يشفع لعشيش لدى الوالى ، وانتهى الأمر باستشهاده بعد نفيه فى سجن الحديدة (١) .

وعندما تولى حكم اليمن الوالى العثمانى اسماعيل حقى باشا فى سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) فقد أمر بإطلاق سراح العلماء اليمنيين مستجيبا لوساطة محمد عارف الماردىنى الذى كان يعمل قاضيا فى الحديدة ، وكان هذا القاضى عالما محبا للعلم وأهله . وقد رأى اسماعيل باشا أن يستجلب اليه قلوب اليمنيين بالافراج عن علمائهم المسجونين آملا أن يؤدي ذلك الى تهدئة الأمور وإقرار السلام فى الولاية . وقد استبشر اليمنيون خيرا بوصول هذا الوالى وبإفراجهم عن العلماء اليمنيين وبالمحاولات التى بذلها لنشر لواء العدل ومحاربة الرشوة والفساد وسوء استغلال السلطة لدى الموظفين الأتراك ، مما أدى الى تهدئة الأمور نسبيا فى البلاد . وقد أنشأ هذا الوالى « مكاتب رشدية » فى اليمن لتعليم أبنائه وتهذيبهم ، كما كان أول من شكل طوابير (الحميدية أو الجندرية أو الضبطية) من العرب اليمنيين أنفسهم للاعتماد عليهم فى إقرار الأمن الداخلى والقيام بالخدمات الحكومية فى أرجاء الولاية (٢) . غير أن ذلك كان سببا فى عزله على النحو الذى أوضحناه فى الصفحات السابقة نتيجة لخشية الباب العالى أن يستغنى الوالى بهؤلاء عن الجنود الأتراك ويستقل بالولاية عن سيادة الدولة .

وجدير بالذكر أن العثمانيين بعد أن دخلوا صنعاء فى سنة ١٨٧٢ واضطروا الامام على بن المهدي الى تسليمهم سجلات الادارة ، وقيدوا حريته ورتبوا له راتبا شهريا يقيم به أوده ، فانهم أخفقوا فى بسط نفوذهم على الجهة الشمالية من اليمن التى بقيت تحت حكم الامام المتوكل محسن بن أحمد الى أن توفي فى سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) . وبعد وفاة هذا الامام بستة أشهر قام بالدعوة لنفسه فى جبل الأهنوم الامام الهادى شرف الدين محمد ، وانتقل الى هجرة صعدة وبدأ كفاحه ضد الترك فى هذه الجهات . وقد عاصر الامام الهادى الوالى العثمانى محمد عزت باشا الذى تولى حكم اليمن عقب عزل اسماعيل حقى باشا فى سنة ١٨٨٢ (١٢٩٩ هـ) . وقد بذل عزت باشا جهودا من أجل تأليف العرب اليمنيين مع الأتراك مما يساعد على إقرار الأمور فى الولاية ، غير أن انتشار الرشوة والفساد والمكر والخداع بين الموظفين الأتراك ، أوجد كل

(١) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

تلك الفرقة وذلك الشقاق بينهم وبين اليمانيين . بل ان نزاعا جديدا بين الطرفين نشب على أشده في خولان وقضاء حجة ، مما اضطر الوالي العثماني الى التدخل لتهدئة الموقف بعد أن وقعت معارك عنيفة بين العرب والأتراك .

وفي عهد الوالي عثمان باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) أراد محمد ابن الامام الراحل المتوكل محسن أن يحصل على حماية الدولة العثمانية ويقيم في مدينة صنعاء ، وأن تصرف له الدولة راتباً شهرياً وقد توسط له في ذلك لدى الدولة أحمد بن محمد الكبسي رئيس العلماء وحسن ابن حسن الأكوع مفتي الولاية ، حتى قبلت الدولة مطالبه وخصصت له ولاخوته راتباً شهرياً قدره ألف ريال بأمر من الباب العالي (١) . وعندما عزل الوالي عثمان باشا من منصبه وتولى من بعده الوالي عثمان باشا نوري ، فإن الوالي المعزول أرسل لابن المتوكل يخطره بعدم التزامه بما تعهد له وبأنه مشفق عليه من الوالي الجديد ، كما نصحه أن يسافر الى حاشد حيث يرسل اليه معاشه بعد أن يقسم اليمانيون بالآيخون الدولة . وقد تصرف محمد بن المتوكل تبعاً لنصيحة عثمان باشا .

وتجدر الإشارة الى أن تاريخ اليمن بصفة عامة مليء بذكر الزلازل وانقطاع الأمطار وإغارات الجراد ، مما كان يؤدي الى اصابة البلاد بالجذب وحدوث كثير من المجاعات . ولا شك أن الحروب الكثيرة والثورات العديدة التي قام بها رجال القبائل اليمنية ضد الأتراك ومحاولة الأتراك اخمادها وقمعها بشتى وسائل القوة والقسوة والقهر ، أدت الى اهمال الزراعة وهلاك المزروعات ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في كثرة المجاعات وغلاء الأسعار .

وقد عانت اليمن من جراء القحط والجذب الذي أصيبت به نتيجة للعوامل المذكورة ، وخاصة في عهد الوالي العثماني أحمد فيضي الذي كان متصرفاً في عسير وتولى أمر الولاية في سنة ١٨٨٥ (١٣٠٢ هـ) . وبلغ من سوء تدبير هذا الوالي أن أرسل جنوده الأتراك الى همدان وبلاد سنحان والبيستان وأمرهم بمهاجمة بيوت الأهالي ومصادرة ما فيها من حبوب . كما بالغ في الاساءة الى رؤساء العشائر أمثال محمد الشوبع رئيس « ضلاع » ، وجذبته بيده في ميدان الحكومة على مرأى جمهرة من الناس ، مما أثار حقد الأهالي اليمانيين على هذا الوالي وعلى الادارة العثمانية كلها .

وقد حدثت اضطرابات عنيفة في منطقة « أرحب » بسبب القحط وسوء تدبير الادارة العثمانية في معالجة الأمور . وقد رفع عدد من أمراء العساكر العثمانيين شكائياتهم للباب العالي موضحين ما أصابهم من الأهالي اليمانيين نتيجة

(١) الواسعي : نفس المصدر ، ط ٢ ، ص ٢٦٤ .

لفساد الأمور في البلاد بعد أن عمها القحط والجذب . وقد أرجعوا كل ذلك إلى سوء تدبير الوالي العثماني وفساد سياسته وشدة جرائته وتبجحها في اقتحام بيوت الأهالي ، ومصادرة ما فيها من حبوب أو ثروات دون مراعاة لأية حرمانات . وقد استدعى السلطان العثماني إلى العاصمة الوالي أحمد فيضى ووبخه غاية التوبيخ حتى قيل أنه غشى على الوالي من شدة ما تعرض له ، وقد أمر السلطان بتعيينه قومنداناً في مكة بعد أن ظل مدة عام يحكم اليمن .

وإذا كانت شكاوى الموظفين الأتراك الذين يعملون في اليمن تصل في معظم الأحيان إلى الباب العالي ، فإن الشكاوى العديدة التي كان يرفعها أبناء اليمن كان وزراء الاستانة يحولون دون وصولها إلى الباب العالي حتى يخفوا عنه استبداد الوالي والموظفين الأتراك تجنباً لتعرضهم لغضبه .

على أن بعض الولاة المخلصين أمثال عزيز باشا الذي قدم إلى اليمن في سنة ١٨٨٦ (١٣٠٣ هـ) بذلوا جهدهم لرفع الظلم ، ومنع تحصيل العساكر للمواد الغذائية من الأهالي ، والقضاء على الرشوة ، ووضع حد لسوء استغلال السلطة ، وإن شق ذلك على الموظفين الأتراك الذين اعتادوا أساليب الإدارة التعسفية (١) .

وقد أشرنا فيما سبق عند عرض سياسة الدولة العثمانية في حكم الولايات التابعة لها في عهد السلطان عبد الحميد إلى أنه كان يتدخل في كل أمور دولته لعدم ثقته بصنائه وأعدائه ، حتى أنه فصل القيادة العسكرية في الولايات عن السلطة الإدارية (٢) لكي تبقى كل من السلطتين رقيقة على الأخرى (٣) خوفاً من استقلال الولاة إذا تجميع في يد كل منهم زمام السلطتين معا ، غير أن الشقاق كثيراً ما كان ينشب بين السلطتين ويؤدي إلى اضطراب الأمور في الولايات العثمانية وكان يحدث هذا الشقاق عندما تحاول كل من السلطتين اظهار الأخرى بمظهر الضعف أو الخيانة مما يهز مركزها أمام السلطان ويظهرها بضعف الولاء والاخلاص له فيحقد عليها ويضطهد ممثلها . وقد نشب مثل هذا الشقاق في اليمن بين « المأمورين العسكرية والملوكية » وعندما كتب العسكريون للباب العالي يطالبون أن يأمر الوالي بالهجوم على المناطق الخاضعة لحكم الإمام الزيدى حتى يظهروا عجز الوالي أمام السلطان إذا تخاذل عن تنفيذ الأوامر . وقد أشار هؤلاء على السلطان بأن الدولة إذا تأخرت في مهاجمة الإمام فإن الأخير سيهاجم المناطق الخاضعة للدولة ويستولى على ولاية اليمن بأسرها وتزول عنها السيادة العثمانية (٤) .

(١) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٢) علي طريف الأعظمي : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٣) Midhat, Ali Haydar : Midhat Pasha, p. 51.

(٤) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

واذا هذا الموقف اضطر الوالى عزيز باشا - اثباتا لحسن نيته وإخلاصه وسلامة موقفه تجاه السلطان - أن يوجه قوة عثمانية كبيرة يقودها القائد العثماني حسين خرى لمحاربة الامام الزيدى فى شمال اليمن ، حيث نشبت معركة عنيفة فى جبال « عيال يزيد » هزم فيها الأتراك وانسحبوا الى عمران بعد أن منيت قواتهم بخسائر فادحة . وقد زعم بعض المأمورين العسكريين أن هزيمة الترك ترجع الى أن الشيخ عبد الله بن أحمد الضلعى الذى كان يعمل « ناصحا مع الدولة » - وكان من أعضاء مجلس إدارة الولاية ومنحته الدولة مرتبة باشا - لم يقم بتوجيه النصيح للأتراك بما يساعدهم على احراز النصر على قوات الامام الزيدى . وكان هدفهم من ذلك أن يوغروا صدر الوالى عزيز باشا ضد هذا الشيخ اليمنى بل ضد اليمنيين جميعهم ليضعفوا من مركز الوالى نفسه بعد أن كان يحتل بشعبية قربته من اليمنيين وقربتهم اليه . كما أنهم تمكنوا أن يحرضوا خلفه الوالى عثمان باشا الذى تولى أمر اليمن فى سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥ هـ) على تنحية عبد الله باشا الضلعى عن المهام التى كان يقوم بها فى خدمة الولاية . بل ان الأمر بلغ بهم الى اجبار الوالى على أن يطلب من الباب العالي اقضاء الضلعى عن اليمن ، وقد أرسل الوالى برقية الى السلطان بضرورة اقضاء الضلعى مع تحديد محل المنفى . وجاء أمر السلطان بنفى الضلعى الى عكا دون اجراء تحقيق يظهر براءة ساحته . وقد قام الوالى باستدعاء الشيخ عبد الله الضلعى ووبخه غاية التوبيخ وبالغ فى اهانتته ، ثم أمر (بلكا) (١) من العساكر التركية بالقبض عليه وحبسه فى أحد معسكرات الجند ، كما أمرهم بمهاجمة بيته ومصادرة أمواله . فتوجهوا تحت امرة أحمد رشدى الى بلدة القريب من عمران من جهة الشرق ونهبوا أملاك الضلعى وخربوا دياره ثم رحلوه منفيا الى مدينة عكا (٢) . ولا شك أن هذه الحادثة تعبر عن فساد الأسلوب الذى كان يتبعه بعض المأمورين الأتراك فى معاملة أبناء اليمن مما أوغر صدور اليمنيين ضد الادارة العثمانية . ومن المعروف ان الدولة العثمانية ابان نهاية عهدها أصيبت بداء الرشوة الذى تفشى بين رجالها فى عاصمة الدولة وفى سائر الولايات التابعة لها . وقد عانت اليمن من هذا الداء فى أثناء خضوعها للحكم العثماني مما كان سببا فى اذكاء روح الكراهية والبغض للأتراك لدى اليمنيين . واذا كان بعض الولاة العثمانيين أمثال عزيز باشا لم يقبلوا الرشوة ومنعوا الموظفين الأتراك من الارتشاء فان كثيرين من الولاة الأتراك قبلوا الرشوة وأذعنوا لرغبة الموظفين الترك فى الاستحصال عليها ، لأن هذا الداء كان كامنا فى صدورهم قبل مجيئهم الى اليمن ، حيث تضعف الرقابة عليهم ، ويزداد تسلطهم على رعايا الدولة . وقد سلك هؤلاء الموظفون طرقا ملتوية وأساليب معوجة

(١) (بلكا) بضم الباء وضم اللام . كلمة تركية معناها طائفة من الجند تبلغ نحو المائة .
(٢) الواسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٤٦٤ .

يكن فيها المكر والدهاء لتحقيق أغراضهم في الارتشاء والاستحواذ على أكبر قدر من الثروة من هذا السبيل .

وقد حدث عقب تولية عثمان باشا ولاية اليمن في سنة ١٨٨٨ (١٣٠٥هـ) أن حرضه المأمورون الترك على الكتابة إلى جميع مشايخ البلاد من تعز وعسير والحديدة وسائر الأقضية التابعة للولاية مستدعياً إياهم للحضور إليه في صنعاء . وفي الوقت نفسه أشاع المأمورون أن الوالي أراد استدعاء المشايخ اليمنيين إلى صنعاء لتحويلهم إلى الباب العالي ضماناً لقرار الأمن في أرجاء الولاية (١) . وما كاد هذا الخبر يصل إلى مسامع المشايخ والرؤساء اليمنيين حتى هلعت قلوبهم خوفاً ، ولجأوا إلى وساطة القاطنين والمتصرفين وغيرهم من المأمورين الترك لكي يعطوا الوالي قدراً من الدراهم على أن يكف عنهم طلب الاستدعاء ، ويعتذر لهم لدى السلطان العثماني . وبهذا الدهاء جمع المأمورون للوالي التركي ألوفاً من الريالات ، وكانت تلك إحدى أساليبهم لاستنزاف أموال الشعب اليمني .

ولا شك أن من بين اليمنيين من لم تنطل عليه أساليب الترك ودهاؤهم وأصر في شجاعة على عدم الانصياع للأوامر التركية التعسفية . ومن بين هؤلاء القاضي يحيى المجاهد مفتي مدينة تعز الذي تعاون مع المعتدلين من الولاة العثمانيين حتى قال عن نفسه : « لو خدمت الله تعالى بخدمتي للترك لبلغت بها درجة عيسى ابن مريم عليه السلام ، ولكن الدولة لم ترع معروفاً » وقد رفض هذا الشيخ أن يلبي مطلب الوالي بالحضور لمقابلاته في صنعاء ، كما أبى أن يقدم رشوة للوالي أو للموظفين الأتراك على غرار ما فعل غيره من مشايخ اليمن على الرغم مما كان يمتلكه من ثروة طائلة . بل إنه لم يعبأ بتهديد المتصرف الذي وصل إلى تعز وأشار عليه « أن يدفع إليه مالا جسيماً والا لا يلومن الا نفسه » (٢) .

وقد بلغ تعسف الأتراك في تصرفهم إزاء هذا اليمني الحر ، الذي أبى أن يدفع الرشوة ولم يعبأ بتهديد الإدارة التركية ، أن أحاط العساكر الترك بمنزله ذات ليلة ، وقبضوا عليه ، وصادروا أمواله ، ثم ألقوا به في غياهب السجون دون مراعاة لخدماته السابقة للدولة ، ولا احتراماً لمكانته بين قومه أصحاب البلاد .

وظل القاضي يحيى المجاهد في السجن حتى صدر الأمر من عاصمة الولاية بإطلاق سراحه بعد أن تحقق للأتراك الغرض المقصود بسلب أمواله . ولم يكد

(١) الواسمي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٢ .

(٢) الواسمي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ .

يخرج القاضي يحيى من سجنه حتى أرسل برقية الى السلطان العثماني بواسطة صديق له في عدن - مستغنيا بعدالته - فصدرت « الإرادة السننية » بإرساله الى السلطان ، وعزل متصرف تعز ، وإجراء محاكمة لدى الباب العالي لمجازاة المسئول عن اضطهاد القاضي يحيى . وقد أسقط في يد الوالي عندما علم بما حدث وخشى أن يثير القاضي يحيى السلطان العثماني ضده ، فحاول التوسط من جهته بين متصرف تعز والقاضي يحيى بما يرضى الأخير ، لأن الوالي كان في حقيقة الأمر هو الذي أصدر أوامره للمتصرف فكان مسئولاً عن تصرفه . كما أن بعض اليمينيين حاولوا التوسط لتهدة الموقف ، ومن بينهم رئيس العلماء أحمد بن محمد الكبسي ، وعبد الرحمن بن أحمد المجاهد ، وأخوه علي بن أحمد المجاهد ، وطلبوا جميعاً من القاضي يحيى أن يصفح عن المتصرف وسوف يرد اليه جميع ما أخذ من بيته . غير أن القاضي يحيى امتنع عن قبول وساطتهم وتمسك بالمحاكمة لدى السلطان العثماني (١) .

وإزاء تمسك القاضي يحيى المجاهد بحقه في المحاكمة لدى الباب العالي ، فقد رأى الوالي العثماني عثمان باشا بكمه ودهائه أن يجمع أمراء العسكر الأتراك وأوصى اليهم بكتابة مضبطة - صادق عليها مجلس إدارة الولاية - ويعثوا بها الى السلطان ، وقد أوضحوا فيها ضرورة ابعاد القاضي يحيى المجاهد عن اليمن ، وأكدوا أن دعواه ضد متصرف تعز ليس لها أساس من الصحة . وقد فعلت هذه المضبطة فعلها لدى الباب العالي ، حتى أن القاضي يحيى المجاهد ما أن وصل الى استانبول حتى خصص له السلطان ما يكفي معاشه وأبقاه ينتظر إجراء أى تحقيق أو محاكمة مدة ثلاث سنوات كاملة دون جدوى حتى أياسته الماطلة عن أمل الحصول على حقه . بل أن القاضي يحيى عندما طلب من السلطان السماح له بالعودة الى اليمن رفض طلبه ، فبقى مهموماً محسوراً حتى توفي في عاصمة الدولة (٢) .

وهكذا كان أسلوب بعض الولاة والموظفين العثمانيين في معاملة أحرار اليمن وغيرهم من رعايا الولايات العثمانية في ذلك الوقت . ولا شك أن الدولة العثمانية لو أصغت السمع للأحرار أمثال القاضي يحيى المجاهد اليميني ، الذي أخلص في خدمتها والذي أبى أن تكون الرشوة أسلوباً يتعامل به حكامها ، والذي كان يأمل في عدالة سلطانها ، فانتكس أمهله ، ومات منفياً عن أهله ووطنه - أقول لو استمعت الدولة العثمانية لمثل هذا (المجاهد) وحاولت أن تتفادى أخطاء رجالها وسياساتهم الفاسدة في حكم الولايات ، لكان قد قدر لحكمها هناك البقاء

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٤ .

والاستقرار . غير أن عوامل الانهيار كانت قد تمكنت من الدولة العثمانية نفسها لتقودها الى نهايتها المحتومة .

وإذا كنا نجد في تاريخ اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني بعض الولاة الأتراك الذين حاولوا إصلاح أمور الولاية ومنعوا الموظفين الأتراك من الظلم والارتشاء ، فإن هؤلاء الولاة المصلحين كانوا قلة ، كما أن الموظفين الأتراك في الولاية خضعوا عليهم وحاولوا التخلص منهم لينطلقوا في استغلال اليمنيين واستنزاف أموالهم والتحكم في مقدراتهم ، مما كان لا يتيح للولاة المصلحين فرصة مواصلة الإصلاح .

وكان من بين هؤلاء المصلحين من العثمانيين الوالي عثمان نوري باشا الذي تولى حكم اليمن في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) فكثرت في عهده الخيرات ، وهدأت الفتنة والشورات . وضغط على المأمورين بعدم الارتشاء ، مما كان سبباً في عداوتهم له وحقدتهم عليه ، فأخذوا يتآمرون للتخلص منه . وقد انتهوا الى رفع مضبطة الى الباب العالي بعدم صلاحية عثمان نوري باشا لمنصب الولاية ، وأن أحوال البلاد قد تدهورت نتيجة لسوء ادارته . وقد استجاب الباب العالي لمطلب المأمورين وأرسل برقية تحمل أوامره بعزل الوالي عثمان نوري باشا عن ولاية اليمن . ورغم المحاولات التي بذلها هذا الوالي للدفاع عن نفسه ، كما أنه أرسل قومندان الحديدية الى الباب العالي لتبرئة ساحته ودحض مزاعم المأمورين الأتراك وإظهار حقيقة أغراضهم ، فإن السلطان أبي أن يعيد عثمان نوري باشا الى ولاية اليمن حتى لا تتجدد المشاحنات بينه وبين المأمورين هناك ، وأعاضه عن ذلك بتعيينه والياً في مكة .

وقد استاء اليمنيون من تنحية عثمان نوري باشا الذي قال عنه مؤرخهم الواسعي « لم يأت وال في اليمن مثله » (١) ، وذلك لسيرته الطيبة وحسن ادارته لشئون البلاد . ورغم ما اعتاده الولاة الأتراك في اليمن من الظهور بمظهر الأبهة والعظمة أمام أهالي البلاد حتى يشعروهم بتميزهم عنهم وعلو مكانتهم ، فكان موكب الوالي من بيته الى مقر الحكومة يتقدمه عدد من الخيالة بينما يركب الوالي عربة يحيط بها حرسه الخاص ، مما كان يتغذر على أحد من الأهالي الوصول اليه بشكوى أو مظلمة ، فإن بعض الولاة الأتراك أمثال عثمان نوري باشا خرجوا على هذا التقليد ، وتمسكوا بروح التواضع والتقرب من الأهالي . وقد ذكر الواسعي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٢٦٥ .

أن عثمان نور باشا « كان يتصدق بجميع مفاشه . . . وكان يطلع من إثر العزب إلى الحكومة ماشيا ومعه جاويش والياور ، ونادرا يركب فوق بغلة » (١) .

وقد خلف عثمان نوري باشا على ولاية اليمن الوالى اسماعيل حقي باشا فى سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) وكان قد تولى هذا المنصب قبل ذلك فى سنة ١٨٧٨ فكان على دراية بشئون الولاية . وقد توفى فى هذه السنة الامام الزيدى الهادى شرف الدين فى مدينة صنعاء وتولى من بعده الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين والد الامام يحيى الذى تم فى عهده خروج الأتراك نهائيا من اليمن . وقد ظل اسماعيل حقي باشا واليا لليمن العثمانية حتى أصابه المرض وتوفى بمدينة صنعاء ودفن فيها بإزاء جامع البكرية (٢) .

ثورة اليمثيين ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٨٩١ :

حاولت الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر أن تحتفظ بممتلكاتها فى شبه الجزيرة العربية وخاصة فى الحجاز حيث كان الحجاج يجتمعون سنويا من أرجاء العالم ويسمعون اسم السلطان عبد الحميد يدعى له يوما فى مكة ويرون الأتراك أمامهم قوة حاكمة ، فكان ذلك يرفع من مكانة الخليفة العثمانى فى العالم الاسلامى كله ، ويضخم من نفوذه أيضا أمام الدول الأوروبية . على أن نفوذ العثمانيين فى الحجاز لم يكن مستقرا تمام الاستقرار ، كما كان الحال أيضا فى بقية ممتلكاتهم فى شبه الجزيرة . فعلى الرغم من المعونات التى كانت تقدمها الحكومة العثمانية للحجاز فانها كانت تخشى من أشراف مكة الذين ينحدرون من نسل النبى أن يحاولوا تنصيب أحدهم خليفة للمسلمين . وقد يساعدهم فى ذلك بدو الحجاز لاتحادهم معهم فى العقيدة ، بل قد يساندهم فى ذلك العسيريون وأهالى بقية أجزاء اليمن . وقد كان النفوذ العثمانى فى عسير نفوذا اسميا ، وان كان خروج العسيرين على الحكم العثمانى هناك ليس من الخطورة بحيث يابه له الأتراك مادام ذلك محصورا داخل حدود عسير ولم يصل إلى الحجاز (٣) .

أما قيام ثورة ناجحة فى اليمن ضد الحكم العثمانى فانه كان لا يعنى بالنسبة للأتراك فقد الجزء الجنوبى من ممتلكاتهم فى شبه الجزيرة العربية فحسب ، بل قد يعنى كذلك احتمال فقدانهم للحجاز ، وبالتالي سقوط المركز الممتاز الذى يتمتع

(١) الواسع : المصدر نفسه . والصفحة .

(٢) الواسع : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٦٦ .

Harris, W.B. : A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country, pp. 92-93.

به السلطان العثماني بين مسلمي العالم (١) . ولهذا حرص الأتراك العثمانيون على بقائهم في اليمن وعلى اتباعهم سياسة الحكم المركزي في إدارة شئون هذه الولاية حرصا على احكام قبضتهم على مقدراتها . غير أن هذه السياسة المركزية اصطدمت بطبيعة الشعب اليمني الذي يقوم في أساسه على النظام القبلي ، والذي لم تستطع الامامة الزيدية بتاريخها الطويل أن توجد وحدة سياسية متكاملة بين صفوفه الا في فترات قصيرة متقطعة .

وقد ثار اليمنيون ضد الأتراك عندما فرضوا عليهم سياستهم المركزية وكادوا يفقدونهم استقلالهم القبلي الذي اعتادوه منذ آلاف السنين ، حتى صارت كلمة الاستقلال هي التي تحرك مشاعرهم . وعلى الرغم من أن اليمنيين لم يكرهوا تبعيتهم للدولة العثمانية ، فانهم كانوا يشترطون أن تتركهم الدولة يتمتعون باستقلالهم الذاتي (٢) وخاصة في شئونهم الداخلية .

ولا شك أن سياسة الأتراك المركزية هذه كانت في حاجة الى دولة قوية فنية قادرة على وضع سياستها موضع التنفيذ ، خاصة في أرض اليمن التي كان يهداها عن عاصمة الدولة الى جانب طبيعتها الوعرة ، وما انطبع عليه رجال قبائلها من شدة المراس وقوة التحمل ، لمن أكبر العقبات التي واجهت الحكم العثماني في اليمن بأسلوبه المركزي الذي لم يعتده اليمنيون فاستنكروه ولفظوه . هذا في الوقت الذي أخذت فيه عوامل الانهيار من خساد واستبداد وتدخل أجنبي ، تفت في عضد الدولة وتجعلها أضعف من أن تدعم قواتها في الولايات التابعة لها ، وخاصة في ولاية اليمن النائية التي تقع في أقصى حدودها الجنوبية . فكان يصعب على الأتراك هناك أن يواجهوا سكان الجبال من اليمنيين الذين اعتادوا العيش فوق قممها الشاهقة ، وانفردوا بمعرفة ممراتها ، وبالمقدرة على اختراقها تحت الظروف المناخية المختلفة ، الأمر الذي كان يفرق مقدرة الجيوش النظامية التركية . وحتى في تهامة حيث تقل نسبيا صعوبة التحرك في سهولها الفاحلة الى جانب وجود مركز اداري وعسكري منظم للأتراك فيها ، فان ثورات القبائل اليمنية هناك كانت أشد قسوة وضراوة . هذا فضلا عما تعرض له الأتراك في تهامة من صعوبات أهمها ندرة موارد المياه ، والمناخ الحار القاسي الذي لم يعتده أبناء الأناضول (٣) .

وقد حاول الأئمة الزيديون أن يكتسبوا لأنفسهم تأييدا شعبيا ومكانة سياسية على حساب تمرد القبائل اليمنية ضد الأتراك العثمانيين . فالامام

Harris, w.B. : Ibid., p. 94.

(١)

Jacob, H.F. : Op. Cit., p. 73.

(٢)

Bury, G.W. : Op. Cit., p. 3٤.

(٣)

المنصور بالله محمد بن يحيى محمد بن اسماعيل حميد الدين الذي يبيع بالامامة - بعد وفاة سلفه الامام شرف الدين - « بالاجماع لأن العلماء لم يجدوا من يصلح للامامة غيره ٠٠٠٠ وكان في صنعاء فخرج منها لأنهم (أي العلماء) ذكروا له أن أمر بيعته قد اشتهر ويخشى عليه من الأتراك » (١) . ويبدو أن رجال القبائل اليمنية الذين بايعوه بالامامة في سنة ١٨٩٠ (ذي القعدة ١٣٠٧ هـ) قد « تفرسوا في دعوته الفرج عما قد حل بهم من ولاة العجم (الأتراك) من العوج » (٢) . فاليمينيون التفوا حول هذا الامام الذي سبق أن تعرض لاضطهاد الأتراك عندما اعتقلوه في عهد الوالي مصطفى عاصم باشا مع زمرة من العلماء اليمينيين لانتمائهم حينذاك للامام المتوكل محسن بن أحمد - ذلك لأنهم رأوا أنه كان يشاركهم كراهيتهم للأتراك ويحثهم على الثورة ضد الادارة العثمانية .

انتقل الامام المنصور من صنعاء الى صنعاء الى صنعاء مركز الامامة الزيدية في اليمن حيث اجتمع حوله العلماء والأعيان وبايعوه . وقد استحوذ المنصور على ما كان قد جمعه سلفه الامام شريف الدين « لبيت المال » استعدادا لبدء الحرب ضد الأتراك . وقد انتقل الامام الى جبل الالهونم في سنة ١٨٩٠ (المحرم سنة ١٣٠٨ هـ) ومن هناك أخذ يوجه دعايته الى أرجاء اليمن لاجتذاب القبائل اليمنية الى محاربة الترك ، وقد أيدته جموع القبائل واستجابت لنداء الحرب . وكان من الطبيعي كما ذكر الجرافي أن يقع خروج الامام المنصور من صنعاء وتحريض القبائل اليمنية على محاربة الأتراك « وقع الصاعقة على رجال الدولة ، وذلك لما له (للامام المنصور) من المحبة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم ، وكانت قبائل اليمن قد سئمت ضغط الأتراك لذلك سرعان ما التفت حول الامام ، مما أدى الى اتجاه القبائل الى محاصرة صنعاء في سنة ١٨٩١ (١٣٠٩ هـ) » (٣) بعد أن سيطروا على حصن « ظفير حجة » ومسور والشرف ، ويريم ، وذمار وحفاش، وملحان والروضة ، وغيرها من جهات صنعاء .

وقد ذكر الواسعي في تاريخه أن الامام المنصور كان بينه وبين الولاة الأتراك في اليمن أيام امامته « من المعارك والملاحم ما ملأ الدفاتر وأنضب المحابر ، وما من قبيلة ولا بلاد من الزيدية في اليمن الا وله فيها معركة ، وحاصر صنعاء مرتين وأسر من الأتراك مرارا ، وقصدوه الى محطته المعروفة « بقفلة عذر » من

(١) عبد الله عبد الكريم الجرافي : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) حسين بن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تول ملك الين من ملك وامام ، ص ٧٦ - ٨٠ .

(٣) الجرافي : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

بلاد حاشد مرتين في جموع تملأ الفياض والقفار وآلات ترتاع لرؤيتها
الإبصار » (١) .

وقبل أن يحاصر الإمام المنصور مدينة صنعاء ، قام بمحاربة الأتراك في
بلاد الشرف في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) حيث تمكن من هزيمتهم ، وقتل قائده
الحامية التركية هناك وكان يدعى محمد عارف . وكان لهذه المعركة أسوأ الأثر
لدى الأتراك العثمانيين في اليمن في ذلك الوقت (٢) .

كما أن قبائل همدان ثارت في سنة ١٨٩١ (١٣٠٨ هـ) بزعامة الشيخ
يحيى بن يحيى دولة ضد الأتراك العثمانيين ، فصدت الأوامر من صنعاء لاختاد
تورنهم . فتوجه القائد العثماني علي باشا بإرفاقه السيد محمد بن علي الشويح
شيخ قبائل ضلاع إلى قاع المنقبة حيث التحموا مع قبائل همدان التي كان يقودها
السيد أحمد بن محمد الشرعي الحسني ومعه جموع كثيرة من القبائل اليمنية .
وقد نشب بين الفريقين قتال عنيف ، وكان ذلك في عهد الوالي العثماني
اسماعيل حقي باشا .

وعقب وفاة الوالي اسماعيل حقي باشا في سنة ١٨٩١ (١٣٠٨ هـ) ثارت
القبائل اليمنية ضد الأتراك في معظم أرجاء اليمن ، وبخاصة في بلاد البستان
وهي مخلاف كبير يقع غربى مدينة صنعاء ويجاور آنسى والحيمة وهمدان
وسنحان ، وقام اليمنيون هناك بانتزاع أسلاك البرق وأعمدته ، كما نهبوا
البريد الوارد من الآستانة إلى صنعاء عاصمة الولاية (٣) . وقد سبقت هذه
المناوشات عملية محاصرة صنعاء التي تمت بعد أن انهزم الأتراك وتراجعوا أمام
هجمات القبائل اليمنية في المواقع المشار إليها .

وقد اتجهت القبائل اليمنية إلى محاصرة صنعاء في أوائل سنة ١٨٩٢
(١٣٠٩ هـ) ونشب قتال عنيف بين جموع القبائل والأتراك في منطقة عصر
الواقعة في غرب صنعاء . وقد تراجع الأتراك مهزومين حتى دخلوا إلى باب
« قاع اليهود » في غرب صنعاء ، وأغلقت جميع أبواب المدينة وسيطر الخوف
على أهلها وعلى الأتراك المحصورين فيها . وبعد أيام من محاصرة صنعاء دار قتال
عنيف بين القبائل اليمنية والأتراك بالقرب من جبل نغم . كما حدث قتال آخر
في جنوب صنعاء فوق أماكن القبور . وكانت القبائل اليمنية مسلحة بالبنادق
القديمة قريبة المدى ، وإن كان رصاصها قد أصاب منازل المدينة . وكان الأتراك
قد تحصنوا بالقصر حيث مقر الحكومة العثمانية وحول سور صنعاء ، ومن
هناك أخذوا يطلقون نيران بنادقهم على القبائل اليمنية المحاصرة للمدينة . وذكر
الواسعي في تاريخه : « فما تسمع أصوات الرصاص من كثرتها إلا كالرعود

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٧٠ .

(٣) الواسعي : المصدر نفسه والصفحة .

القاصفة ، ولوامع البارود فى جوف الليل كاللوارق الخاطفة ، وبهذه المحاصرة لصنعاء عظمت الشدة ، وغلت الأسعار ، وفر الضعفاء من أهل صنعاء « (١) وقد ازداد تجمع القبائل حول صنعاء يوما بعد الآخر ، كما حاصرت القبائل اليمنية جميع مراكز الترك فى اليمن كذمار ويريم وعمران وحجة والطويلة وتعز واب وغيرها وسيطر الامام على معظم المعاقل التركية ، وهكذا اجتاحت ثورة القبائل أرجاء اليمن .

وقد اشتدت وطأة الحصار حول صنعاء وتعز واستمر محكما لمدة شهرين ونصف فشلت خلالها القوات التركية المحصورة فى التخلص من القبائل المحاصرة . وبعد حروب قاسية بين الطرفين خفت وطأة الحصار ، على الرغم من أن بعض الحاميات التركية الضعيفة استسلمت لرجال القبائل (٢) . ولا شك أن حصار القبائل اليمنية لمدينة صنعاء عاصمة الولاية العثمانية واحتلال رجال القبائل لكثير من دور الحكومة ، والقائهم القبض على كثير من المديرين وكبار الموظفين الأتراك وإرسالهم أسرى الى الامام الزيدى ، ليشكل لنا كل هذا صورة واضحة المعالم لحالة الاضطراب والفوضى التى تعرض لها الحكم العثمانى فى اليمن نتيجة للسياسة التى اتبعها العثمانيون هناك ، مما أسقط هيبتهم لدى اليمنيين ، وزلزل دعائم الحكم العثمانى فى تلك البلاد .

ويستعرض الواسعى أسباب ثورة شعب اليمن ضد الأتراك العثمانيين ، وهو يعبر بذلك عن رأى عامة اليمنيين والزيديين منهم على وجه الخصوص فيقول انها كانت ترجع الى « شدة الظلم ، واستحلال المحرمات ، وتركها أمر الله به من الواجبات وارتكاب المعاصى والفجور ، وظهور البغى وشرب الخمر » (٣) وكانت تصرفات الأتراك هذه مخالفة للقيم الدينية التى اعتادها اليمنيون والتى كان الأئمة الزيديون يستغلونها لاثارة اليمنيين ضد الأتراك ليستعيد الأئمة نفوذهم السليب ، ولا شك أن بعض الأتراك كانوا يمارسون هذه الأفعال الشائنة فى المجتمعات الأوروبية والتى اكتسبوها نتيجة لجوارهم لتلك المجتمعات ، دون مراعاة لمشاعر اليمنيين ودون اهتمام لما قد يستغله الأئمة لاثار استنكار اليمنيين لأفعالهم .

على أن هناك أسبابا أخرى ذكرها الواسعى وأهمها سوء الادارة التركية فى اليمن فيقول : « وكان القائمقام أو غيره من الماهورين اذا خرج لى قضاء أو ناحية لأخذ الأعشار أخذ ما قدر على تحصيله لنفسه ولم يساعد على كتب سند ما أخذ منهم ثم يرجع للحكومة ويقول لم يدفعوا شيئا ، ثم تأمر الحكومة بنهبهم وخراب بيوتهم واحراقها ، واذا وصلت العسكر الأتراك الى قرية تعدت

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧١ .

(٢) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧١ .

على عرض الحريم « (١) . فالواسعى يوضح أسلوب الأتراك فى جمع الضرائب بالقوة والضغط الى جانب جشع الموظفين الأتراك ومحاولتهم الاستئثار بأموال الضرائب لأنفسهم وتحريض الحكومة التركية ضد الأهالى . ويؤيد هذا الرأى الكاتب الأوربى هاريس «Harris» الذى قام بزيارة اليمن فى أثناء الثورة فى سنة ١٨٩٢ بقوله : « ان تفكير الموظف التركى ينصب على كيفية الاثراء خلال شهر أو اثنين ، وعلى أسلوب العمل فى ادارته الذى يحقق له هذه الغاية قبل اعتزاله ، كما كان منطق « ماذا ستكون نتيجة سياستى .. أنا لا يهمنى .. هذا لا يهمنى على الإطلاق » (٢) . فالموظفون الترك لم يكن معظمهم يؤمنون بأنهم يقومون بعمل وطنى لصالح دولتهم ، بل كانوا يشعرون أن اليمن منفى لهم وإبعاد ، وكان يغذى شعورهم هذا الصعوبات الجسة التى كانوا يواجهونها من الطبيعة اليمنية أو من اليمنيين أنفسهم على السواء .

على أن ثورة اليمن ضد الأتراك لم تكن عملاً مفاجئاً ، بل إن أحداثاً كثيرة سبقتها عبرت للأتراك عن استياء اليمنيين من حكمهم ومن سوء إدارتهم واستبدادهم . وكان من الممكن لدولة أخرى أن تدارك أخطاءها وتعديل عن سياستها لتفادى نشوب الثورة ، غير أن الأتراك لم ينتبهوا لذلك أو لعلهم لم يهتموا بذلك ، رغم التجاء اليمنيين مراراً للإدارة التركية من صنعاء والإستانة على السواء لاعتديل أسلوب الحكم العثمانى فى اليمن . وعندما أهمل الرجاء لم يجد اليمنيون بدا من مواجهة العنف بالعنف ، والظلم بالانتقام ، فكانت الأمور دائماً تتحدر الى ما هو أسوأ . وقد حدث أن نشب نزاع بين حاكم ذمار التركى محمد رشدى باشا وبين أحد رؤساء القبائل اليمنية التى تعيش على مقربة من هذه المدينة ، بشأن الضرائب التى فرضها الحاكم على القبيلة والتى أضرت على تحصيلها . وقد هدد الحاكم شيخ القبيلة مما اضطر الأخير الى الفرار بعد أن أقسم على الانتقام . وبينما كان رشدى باشا فى مهمة خارج المدينة هاجمت القبيلة المذكورة منزله وقتلت بنيران بنادقها جميع أفراد أسرته وخدمه البالغ عددهم أحد عشر شخصاً (٣) .

وما أن علم رشدى باشا بذلك حتى عاد بأقصى سرعة الى ذمار وتمكن بمساعدة القوات التركية فى المدينة من إبادة كل أفراد القبيلة التى انتقمته منه . وقد أقام رشدى مسجداً وضريحاً للذين قتلوا من عائلته وزينه بالسناثر الحربية المعلقة فى داخله . وعندما استولى اليمنيون على ذمار فى نوفمبر سنة ١٨٩٢ نهبوا ذلك الضريح والمسجد وسرقوا ما فيهما من كنوز ، وقد رأهما « هاريس » على هذه الحال عندما قام بزيارة المدينة عقب استيلاء الترك عليها فى

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٢ .

Harris, W.B. : Op. cit., p. 95.

(٢)

Harris, W.B. : Op. cit., p. 96.

(٣)

نهاية شهر يناير سنة ١٨٩٣ فهذه القصة توضح مثالا لما ترتب على سياسة الارهاب والضغط التي اتبعها الأتراك في اليمن لاستنزاف ثرواته ودل خزائنه الآستانة ، ثم لدفع نفقات الجند والموظفين ، جانب الاسراف والتبذير والاتفاق على ملذات الرسميين من الأتراك الغافلين عن مجريات الأمور في امبراطوريتهم الشاسعة .

بل ان رشدي باشا بعد ذلك اشترك في إحدى الحملات المكونة من ٤٠٠ جندي ، للمساعدة في تحصيل الضرائب بالقوة من « بني مروان » القاطنين في شرق مدينة اللحية ، وذلك بناء على طلب حاكم المدينة التركي . غير أن هذه الحملة انتهت بالفشل اذ فاجأتها قوة من رجال القبائل اليمنية قبل أن تصل إلى قلعة الأمان وكان رشدي باشا نفسه من بين القتلى . وقد أشيع في ذلك الوقت أن قبائل عسير في شمال اليمن قامت بالثورة ضد الأتراك العثمانيين هناك وكان من الطبيعي أن تتسرب أخبار الثورة إلى بقية أرجاء اليمن مما شجع القبائل اليمنية الأخرى على التمرد ، والالتفاف حول الامام الزيدى لمواجهة الأتراك ومحاولة طردهم من اليمن (١) . وقد وجد رجال القبائل أنفسهم في عهد الاحتلال التركي تحت ضغط الموظفين ومحصل الضرائب الأتراك ، مما جعلهم يتوقون للعودة لحياة الاستقلال .

ولا شك أن الاختلافات العقائدية كان لها دورها في تعميق الهوة بين الأتراك العثمانيين السنيين وبين اليمنيين من أتباع المذهب الزيدى بصفة خاصة . ويستعرض الواسعي عداء الأتراك المذهبي لأهل اليمن من الزيديين فيقول : « ويتظاهر المأمورون بأن أهل اليمن أشقياء ومذهبيهم زيدية ، ولما كان الأتراك عجمًا لا يفهمون ما هو الزيدى ، وأنه مذهب من جملة المذاهب ، بل امام هذا المذهب الامام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن الامام علي بن أبي طالب ، ونحن المأمورون باتباع هديته وعترته ، ظن الأتراك لجهلهم أنهم خارجون عن الاسلام ، مع أن أكثر الأتراك لا يصلون ، وبعض عقلائهم وقد يرى ما عليه أهل اليمن من الدين والصالح والمحافظة على الصلوات ، واقامة الجمع والجماعات ، وتدریس العلم ، وهجرهم المعاصي والمنكرات ، يستغرب ما تعاملهم الحكومة من الشدة والقسوة ، وهجرت الحكومة التركية العمل بالشريعة واقامة الحدود ، وركنت على قوانين باطلة وأهواء عاطلة ، واعتمدت على قوة شديتها وبأسها » (٢) . ويبدو واضحا أن الواسعي يمثل وجهة النظر الزيدية التي كان يتزعمها الامام الزيدى بحكم مركزه الروحي ليستعيد نفوذه السليب فكان يحرص على اظهار الأتراك بمظهر الخارجين عن الدين غير المطبقين للشريعة الاسلامية

Harris, W.B. : Ibid., pp. 99-100.

(١)

(٢) الواسعي : المصدر السابق . ط ٢ ص ٢٧٢ .

مما كان يثير مشاعر القبائل ضدهم رغم اعتناق الجانبين للإسلام . على أن عداوة الأتراك للزيديين لم يكن نابعا من الوجهة العقائدية بل كان أساسه سياسيا صرفا ، لأن الإمامة الزيدية وأتباعها في اليمن شكلوا جبهة سياسية معادية للأتراك . فالإمامة كانت التنظيم السياسي الوحيد الذي واجهه الأتراك في اليمن والذي شكل خطرا على وجودهم فيها ، فحرصوا على معاداته وتفتيت قوته ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

وبعد مضي أسبوعين من محاصرة صنعاء في خريف سنة ١٨٩٢ (محرم سنة ١٣٠٩ هـ) نشب قتال عنيف بين اليمنيين والأتراك في قرية (الجرداء) الواقعة في جنوب صنعاء ، بعد أن خدع اليمنيون الأتراك بأن أوقفوا إطلاق نيران بنادقهم وجعلوا القرية تبدو ساكنة هادئة ، فأوجوا للأتراك أن سكانها قد هربوا انقادا لأرواحهم بعد أن أكثر الترك من رمي القرية بنيران بنادقهم ومدافعهم . وقد وقع الأتراك في هذا الكمين ، وكان يقودهم في هذا الموقع على باشا التركي يعاونه عدد من مشايخ اليمن الذين انحازوا للأتراك أمثال عبد الوهاب بن راجع رئيس « أرحب » ، ومقبل بن يحيى أبو فارغ رئيس « حاشد » ، ومقبل دغيش رئيس « بني الحارث » ، والسيد محمد الشويح رئيس « ضلاع » ، والشيخ علي بن محمد البليلى رئيس صنعاء . وقد رأوا جميعا أن يهجم الترك على القرية ليغنموا كل ما فيها بينما كان اليمنيون الثائرون كامنين هنالك بقيادة السيد محمد ابن الامام المتوكل محسن في انتظار وصول الأتراك . وما كاد الترك يصلون إلى القرية حتى انقضى اليمنيون عليهم ، وأعملوا فيهم السلاح من السيوف والمهدي والخناجر التي يطلق عليها اليمنيون (الجنابي) . وكانت مذبحة شنيعة قتل فيها عدد كبير من الأتراك ، ولم يتمكن سوى قليل منهم من الفرار إلى صنعاء وقد امتلأت قلوبهم بالخوف والفرع . ثم اتجه اليمنيون بعد ذلك إلى احكام حصارهم حول صنعاء ، وكانت تعج بالجنود العثمانيين الذين قاسوا الأمرين من الحصار المضروب حول المدينة (١) .

وقد حاول الأتراك المحصورون في صنعاء فك هذا الحصار فوجهوا جزءا من قواتهم إلى المنطقة الواقعة في شمال المدينة ، غير أن القبائل اليمنية تغلبت عليهم فولوا الأدبار إلى صنعاء . بل ان القبائل تبعتهم حتى منطقة شعوب ، واستمر القتال حول المدينة ليلا ونهارا . وقد بلغ عدد رجال القبائل المحاصرين لصنعاء سبعين ألف مقاتل من مختلف القبائل اليمنية ، وخاصة قبائل حاشد وبكيل وذى محمد وذى حسين وبرط ، وقد عرفت جميعها بشدة البأس وكراهيتها وبفضها للأتراك العثمانيين . وقد قام رجال القبائل المحاصرة بصنع سلالم طويلة من شجر الجوز لتمكنهم من تسلق سور صنعاء ، وقد استعملوا

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٣ .

هذه السلال في محاولات الهجوم على المدينة واقتحامها (١) . هذا في الوقت الذي كانت فيه القوات العثمانية في صنعاء في حالة يرثى لها ، فقد كانت ملايسهم رقة ، وتغذيتهم سيئة ، وقد هزلت أجسامهم من المرض ، وكانت مساكنهم غير صحية ، كما كانوا نادرا ما يتقاضون مرتباتهم (٢) ، فلم يكن عجبا والحالة هذه والحصار مضروب حول المدينة أن تحطمت معنوياتهم ، وضعفت مقاومتهم للقبائل اليمنية الفتية الطامعة في سلب صنعاء ونهب ما فيها من ثروات عندما تستبيحها الإمامة للقبائل المناصرة لها ضد الترك .

وقد ذاق أهالي صنعاء اليمنيون الذل والهوان في أثناء محاصرة القبائل اليمنية للمدينة . وإذا كان قد قدر لرجال القبائل أن يدخلوا صنعاء منتصرين ، لكانوا قد انتقموا من سكانها اليمنيين إخوانهم وليس من الأتراك العثمانيين فحسب ، لأن رجال القبائل ظنوا أن سكان المدينة قد توأطوا مع القوات التركية ضدهم . هذا بينما كان الأتراك يعتقدون أن أهالي صنعاء هم المحرضون لآخوانهم رجال القبائل اليمنية المتمردة ، وهكذا وقع أهالي صنعاء بين شقي الرجي . ويذكر الواسعي في تاريخه أن أهالي صنعاء كانوا : « ينتهلون إلى الله تعالى بالدعاء في المساجد وتلاوة القرآن ، وقراءة يس بصوت واحد بين العشاءين في كل ليلة وفي كل مسجد وعقب صلاة الجمعة » وحصل للناس ضيق شديد بالحصار لعدم الطعام ، فمن كان له طاقة وقدر على السير ومعه ما يقوم بمؤنته هو أو هله قعد في صنعاء مع الخوف . وقد باع الناس أموالهم ومتعتهم بضمن رخيص في قيمة قوت لهم ، ومن لم يقدر على الجلوس في صنعاء خرج هو وأهله وطن أنه يخرج من الظلمات إلى النور ، فإذا خرجوا التقاهم القبائل الذين غاثوا في الأرض فسادا وبغوا على إمام الحق (يقصد الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين) بغيا وغنادا فيما أمرهم به من تأمين الطرقات وإغاثة الضعفاء والمساكين وإغاثة المهوف والمكروب من المسافرين ، ارتكبوا أنواع الفضياع ، وأغضبوا الرب تعالى بفعلهم القبائح ، هتكوا الأنفس والأعراض وتركوا الواجبات وارتكبوا المحرمات كلما خرج انسان من صنعاء نهيته القبائل وأخذوا ما معه ، وان وجدوا امرأة هتكوا عرضها » (٣) .

وهكذا كانت حالة أهالي صنعاء اليمنيين في أثناء حصار القبائل اليمنية للمدينة ، بينما الأتراك في داخل صنعاء كانوا على شك وريب منهم مع ندرة الأقوات وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات . فإذا ما حاول بعض أهالي صنعاء

(١) الواسعي : المصدر نفسه والصفحة .

(٢) Harris, : W.B. : Op, cit., pp. 102-103.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

الفرار من تلك الحالة السيئة وقعوا فريسة في أيدي رجال القبائل البدو الذين كانوا أقسى عليهم من الأتراك ، لعدائهم المتواصل لسكان المدينة ، واعتقادهم بتعاون أهلها مع العثمانيين ضدهم .

وفي الوقت الذي حاصرت فيه القبائل اليمنية مدينة صنعاء ، تعرضت كذلك مدينة « عمران » للحصار وهي مدينة كبيرة مسورة ، بينما سقطت جميع المدن غير المحصنة في أيدي رجال القبائل اليمنية دون مقاومة تذكر . على أن مدينة مناخة الواقعة على الطريق من الحديدة إلى صنعاء حاولت مقاومة القبائل دون جدوى . وقد قام رجال القبائل اليمنية بسجن العساكر الأتراك الذين نجوا من القتل في أثناء عمليات المقاومة في مناخة ، وذمار ، ويزيم . أما مدن اب ، وجيلة ، وتمز ، الواقعة في جنوب اليمن فقد أعلنت ولاءها وتأييدها للإمام الزيدى المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين . على أن بعض العساكر الأتراك قد انضموا إلى صفوف القبائل وبعضهم آثر التقاعد بعد أن سلم سلاحه . أما الأسرى الأتراك من الشخصيات الهامة فقد أرسلوا إلى الإمام المنصور الذي أحسن استقبالهم وقربهم إليه ، وكان يهدف من وراء ذلك استمالتهم للوقوف إلى جانبه ليحصل على معاونتهم له في الحرب بما لديهم من معلومات حربية هامة . ويذكر « هاريس » أنه لم يسمع إطلاقاً أن العرب عاملوا الأتراك بقسوة بعد أن انتصروا عليهم إلا في حالات استثنائية ، بل أنه رأى العرب يقدمون الكساء والطعام للهاربين من الأتراك ، كما أمدوهم بالأموال التي تمكنهم من الوصول إلى عدن ، أو الفرار بطرق أخرى من حياة الجندية الصعبة (١) .

وعندما اشتدت وطأة المقاومة على الأتراك في اليمن تدفقت البرقيات إلى الآستانة من الحديدة لطلب المساعدة والإمدادات العسكرية اللازمة لخماد الثورة . وكانت الحديدة وغيرها من مدن الساحل اليمنى في مأمن من هجمات القبائل التي سيطرت على معظم مدن اليمن الداخلية فيما عدا صنعاء ، وعمران ، وظفار التي تصدت للحصار بعزم وثبات . ويبدو أن ظهور القوات التركية المنظمة كان يؤدي إلى كبت الشعور العدائي والتمرد في مدن الساحل التي كانت بلا شك موالية للثورة وإن كانت تسكنها طبقة من التجار والمواطنين استطاعوا عن طريق صلاتهم الحسنة بالعثمانيين أن يكونوا في مأمن من عدوانهم . وقد حصلت طبقة التجار في الحديدة ومدن الساحل على مركز ممتاز لدى رجال الحكومة التركية في الولاية ، وتمكنوا من شراء حق جباية الضرائب في مناطق معينة من الحكومة ، كما تمتعوا بامتياز إعفاء بضائعهم من

Haréls, W.B. : Op, cit., pp. 104-105.

(١)

الضرائب (١) . لهذا فان أفراد هذه الطبقة شكلوا فئة سلبية بعيدة عن الصراع والمقاومة الشعبية ضد العثمانيين ، حفاظا منهم على مصالحهم الخاصة .

ويهمنا أن نعرض وصفا موجزا لمدينة صنعاء قبيل الحصار الذي قامت به القبائل اليمنية في خريف سنة ١٨٩٢ (١٣٠٩ هـ) . فالمدينة تقع في واد فسيح ، وكانت تشكل مثلثا على قمته الشرقية قلعة ضخمة تسيطر على المدينة ، وكانت صنعاء مقسمة الى ثلاثة أقسام مميزة يفصل كل قسم عن الآخر سور مرتفع وكانت الأقسام الثلاثة محاطة بسور واحد أكثر ارتفاعا . وفي صنعاء كان يوجد المقر الرئيسى لحكومة الولاية العثمانية ، وكان يعيش في المدينة اليمنيون والعثمانيون جنباً الى جنب ، بينما كان هناك حي خاص يقيم فيه اليهود . على أن وجهاء العثمانيين كانوا يعيشون في حي « بير العزب » الذي شيده الأتراك على طراز حديث فكانت تحيط بمعظم منازل حدائق خاصة ، كما وجدت بعض المحلات والمقاهى على جوانب الشوارع التي أقامها الترك في صنعاء . وكانت إحدى الفرق الموسيقية العثمانية تعزف موسيقاها يوما في كل أسبوع أمام مساكن كبار موظفي العثمانيين في الحي المذكور (٢) .

ووصف الرحالة الانجليزى « هاريس » مدينة صنعاء أثناء حصار القبائل اليمنية في سنة ١٨٩١ بقوله ان رجال القبائل كانوا يطلقون نيران بنادقهم على شوارع المدينة من مراكزهم فوق جبل نقم الذى يسيطر على صنعاء سيطرة تامة . غير أنه لم يكن لدى رجال القبائل المحاصرة لصنعاء مدفعية ضاربة ، كما لم تمكنهم جهودهم من الاستيلاء على منفذ يؤدي بهم الى اقتحام المدينة . وقد أطلقت القوات العثمانية المتحصنة فى قلعة صنعاء نيران مدافعها بصفة منتظمة على مواقع رجال القبائل المحاصرين للمدينة ، مما ساعد العثمانيين على الخروج من البوابة الجنوبية والاتجاه شمال صنعاء ، حيث نشبت معركة عنيفة بينهم وبين رجال القبائل اليمنية . وأخيرا رجحت كفة الترك وتمكنوا من طرد رجال القبائل الذين اضطروا الى التقهقر تجاه قرية صغيرة قريبة من أسوار صنعاء . وقد تمكنت القوات التركية بمساعدة بعض المدافع الصغيرة من تدمير منازل تلك القرية تدميرا تاما ، وتمكنت كذلك من رد هجوم مضاد قام به الثوار . وأخيرا اضطر رجال القبائل الى التقهقر بعد أن تركوا آلافا عديدة من القتلى في ميدان المعركة . ورغم انتصار القوات التركية على الثوار في تلك المعركة ، فلم يكن هذا الانتصار كله في صالحهم ، إذ أدى ترك جثث القتلى دون دفنها الى انتشار الأمراض بين سكان صنعاء ، وصارت رائحة الأجسام المتحللة تزكم

Harris, W.B. : Ibid, p. 101.

(١)

Harris, W.B. : Op. cit., pp. 106-107.

(٢)

الأنوف . ولم تكد القوات التركية تعود الى صنعاء حتى عاد الثوار الى احتلال مواقعهم الأولى فوق الجبل ، غير أن قيامهم بهجوم ناجح على صنعاء أصبح أمراً ضعيف الاحتمال بعد الخسائر التي أوهنت من قواهم ومعدّياتهم (١) .

وقد سبق أن ذكرنا أن الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا الذي تولّى حكم اليمن في سنة ١٨٩٠ (١٣٠٧ هـ) توفى ودفن بمدينة صنعاء في العام التالي مباشرة . في الوقت نفسه الذي تحركت فيه القبائل اليمنية للثورة ضد الأتراك ، وبخاصة بعد الالتفاف حول الامام المنصور الذي بويع بالامامة في السنة المذكورة . وقد عين الباب العالي الوالي حسن أديب ليتولّى حكم اليمن ، غير أن هذا الوالي لم يحضر الى اليمن في الوقت الذي كانت الثورة فيه ضد الأتراك متأججة الأوار (٢) . وقد وصلت أنباء الثورة الى الباب العالي وأبرق الأتراك من الحديدة يطلبون النجدة والامدادات . لهذا صدرت أوامر السلطان العثماني لأحمد فيضي باشا ، الحاكم السابق لمكة وقائد الكتيبة العثمانية السابعة عشر ، بالتوجه فوراً الى اليمن بعد أن نصبه والياً عليها لاختتام الثورة واقرار الأمور هناك .

وقد وصل أحمد فيضي باشا الى الحديدة وعلم بتأزم الأمور في الولاية فاتخذ فوراً خطوات فعالة للاستيلاء على مناعة ، دون انتظار لانتهاء الترتيبات اللازمة لنقل التموين الحربي . فوجه فيضي قواته الى حجيلة عن طريق باجل ، وهي قرية تقع على سفح الجبال التي تعلوها مناعة والتي يمر بها طريق الحديدة - صنعاء . وقد لحقت بقوات فيضي باشا الامدادات والتموين بوساطة الجمال بعد مسيرة ثلاثة أيام . وبعد أن أراح فيضي باشا قواته بدأ في تسلق الطريق الوعر حيث قابلته أولى محاولات المقاومة التي تمكن من القضاء عليها نتيجة لتفوق الأسلحة التركية الحديثة ، وتدريب الجنود الأتراك على أحدث وسائل الحرب . وقد تمكنت القوات التركية - بعد أن تأخرت بعض الوقت - من السيطرة على هذا الطريق والوصول الى مناعة .

وقد منحت الطبيعة مناعة موقعا مهيّئا فوق جبل يبلغ ارتفاعه سبعة آلاف وستمائة قدم فوق مستوى سطح البحر ، وتجمش المدينة على ربوة ضيقة تمتد بين مسيفين جبليين شامخين (٣) . كما يوجد بجوار مناعة وهاد يبلغ عمقها أكثر من ألفي قدم ويمكن الوصول للمدينة من الجهة الغربية عبر طريق واحد يبدأ عند سفح الجبل بينما لا يمكن الاقتراب منها من وجهة الشرق الا عن طريق ممر ضيق يبلغ ارتفاعه ألفين وخمسمائة قدم عن مستوى سطح البحر .

(١) Harris : W. B. : Ibid., p. 108.

(٢)

(٣) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٤) هانز مولفرتز : اليمن من الباب الحلفي (ترجمة خيرى حماد) ، ص ١٨٩ .

ويقول أمين الريحاني الذي زار اليمن في سنة ١٩٢٠ « لا أظن أن عسكريا من عساكر العالم يستطيع الاستيلاء عليها (أي على مناخة) من الغرب ، قادمًا من الحديدة . أو من الشرق قادمًا من صنعاء ، إلا إذا نفذت الذخيرة فيها . وعندئذ يتخذ المحاصرون سلاحًا آخر من الحجارة يقدفون بها على العدو ، فتفعل ما لا تفعل البنادق » (١) ومناخة بهذا الوصف منيعة للغاية إذ كانت تدافع عنها قوات مدرية ، غير أن المدافعين من اليمنيين عندما سمعوا باستيلاء فيضي باشا في سهولة ويسر على الطريق الممتد من حجيلة فانهم لم يجدوا الشجاعة لكي يقاوموا الترك مقاومة جريئة . ولم يكن في استطاعة اليمنيين بأسلحتهم القديمة من رماح وبنادق بالفتيل أن يقفوا صامدين أمام مدافع الميدان التركية ، التي تمكن أحمد فيضي باشا من احضارها إلى مناخة خلال يوم واحد ، ورفعها جنوده على ارتفاع ستة آلاف قدم في ممر ملتو وعمر للغاية . ولم تكد القوات التركية تطلق نيران مدافعها وبنادقها حتى انسحب رجال القبائل اليمنية من مناخة ، وتمكن الأتراك من السيطرة عليها .

وقد ترك أحمد فيضي باشا حامية كافية في مناخة لحمايتها وللحفاظة على إبقاء طريق المواصلات مفتوحًا إلى الساحل ، ثم أمر قواته بالتوجه إلى صنعاء . وعلى بعد حوالي ٣٠ ميلاً من مناخة على الطريق إلى صنعاء عند منطقة يطلق عليها « حجرات المهدي » حيث كانت الطريق ضيقة وعرة اتخذت القبائل اليمنية مواقعها هناك وحدث بينها وبين القوات التركية قتال استمر اثني عشر يوماً استطاع الأتراك بعدها أن يتقدموا في طريقهم تجاه صنعاء بعد أن تشتت شمل الشوار . وقد اتجهت القوات التركية نحو صنعاء بعد أن قصفت في طريقها بعض القرى بمدافعها وعندما وصل الأتراك إلى سوق الخميس الواقعة في غرب صنعاء بمسيرة يوم واحد دار قتال عنيف رجحت في نهايته كفة الأتراك وتوالت انتصاراتهم من موقع إلى آخر بينما كانت القبائل اليمنية تتراجع أمامهم . وأثر ظهور القوات التركية أمام أعين رجال القبائل اليمنية المحاصرين لصنعاء المعسكرين في جبل نغم ، فقد ولت قوات الإمام الأديار ، وتراجعت إلى الجبال الواقعة شرق صنعاء ، حيث استحال على القوات التركية ملاحقتهم وادراكهم (٢) . وقد تمكن أحمد فيضي باشا من فك الحصار المضروب حول صنعاء ودخل المدينة منتصراً « وعم الناس السرور والفرح ، وزال عنهم البؤس والترح » على حد تعبير الواسعي (٣) .

وقد بدأ الوالي أحمد باشا فيضي عقب وصوله إلى صنعاء في إعادة تنظيم

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٢) Harris, W.R. : Op. cit., p. 110.

(٣) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

أمور الولاية بما يحقق لها الأمن والاستقرار ، فأصدر أوامره بالعفو العام عن كل الخارجين حتى يعود الأهالي إلى مواقعهم وهم آمنون ، ولينصرفوا جميعا إلى مياشرة أعمالهم . وقد أعلنت القبائل المحيطة بصنعاء طاعتها للوالي الجديد وللحكم العثماني بوجه عام فيما عدا قرنتي « جدر » في الشمال الغربي من صنعاء بمسيرة ساعتين . وقد توجهت إليها طائفة من الضباط والجنود الأتراك يرافقهم الشيخ على البلبلي اليمني الذي منحته الدولة العثمانية رتبة باشا ، فنهبوا القرنتين وأحرقوهما . ويذكر الواسعي أن :

« أهل جدر قد عاثوا في الأرض فسادا وقطعوا الطرقات وأخافوا السبل . وهم أول من عصى الأئمة الذين باليمن قبل الأتراك » (١) .

كما وجه فيضي باشا قوة تركية بقيادة اسماعيل باشا للاستيلاء على ذمار ويريم وذلك بعد أن أعلن الأحكام العرفية التي كانت تعنى تعطيل جميع القوافل في الولاية . كما أعلن الوالي العثماني منح جائزة لكل من يحمل إليه رأس أحد من الثوار اليمنيين ، وأباح لقواته الاغارة على القرى اليمنية ونهبها إذا ما تمردت وأعلنت الثورة من جديد . وقد توجه اسماعيل باشا إلى جنوبي اليمن فاستولى على ذمار بدون مقاومة ، وترك بها حامية تركية كما تمكن من اخضاع اب ، وجيلة ، وتعرز للحكم العثماني دون أن يلقي مقاومة تذكر (٢) .

وقد ذكر الرحالة الإنجليزي هاريس «Harris» أن الأتراك كانوا يتمتعون بمقدرة عجيبة على إخماد الثورات وكانوا يحرسون على عدم معرفة أى شخص أجنبي للطريقة التي يتبعونها في ذلك . وقد رحل « هاريس » فجأة إلى صنعاء في أثناء قيام أحمد فيضي باشا بالقضاء على الثوار المحاصرين لها ، غير أن الأتراك قبضوا عليه وعلى خدمه وألقوا بهم في السجن واعتبروهم جواسيس رغم جوازات السفر التي كانوا يحملونها . ولم يطلق سراحهم الا بعد أن مرض هاريس بالحمى . وقد رأى الأتراك من الأفضل لهم التخلص من « هاريس » وهو على قيد الحياة وذلك خشية الأسئلة العديدة المحتملة التي قد توجه إليهم . لهذا أعدوا فصيلة من الحرس تحركت بسرعة إلى الحديدة وبصحبها الرحالة الإنجليزي مع تعليمات بترحيله فوراً . ورغم أن علاقة الرحالة بالوالي العثماني أحمد فيضي باشا لم تكن على خير ما يرام ، إلا أنه شهد للوالي العثماني بنشاطه وحيويته ، وبأنه كان جندياً قديراً على مواجهة الصعاب ، غير أنه وصفه بالقسوة التي كان يتطلبها فيه بعض رؤسائه الأتراك . ولهذا تغير تيار الحوادث في اليمن منذ تولى أحمد فيضي باشا زمام أمور الولاية وتحولت انتصارات القبائل اليمنية إلى هزائم متتالية . ولا شك أن النتائج كانت ستختلف كثيراً إذا كان

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٦ .

Harris, W.B. : Op. cit., p. III.

(٢)

اليمنيون قد نجحوا في السيطرة على صنعاء ، ولكن محاولاتهم للاستيلاء عليها باءت بالفشل . ويرجع سبب ذلك الى أن الموقف السلبي الذي التزم به الامام الزيدى بعد أن أثار القبائل اليمنية ضد العثمانيين فكان يقاء الامام متمسور منعزلا عن الاشتراك في أى عمل جدى في أثناء محاربة الترك من الأسباب التي لم تشجع اليمنيين على مواصلة النضال . ولا شك أن القبائل اذا قدر لها النجاح في السيطرة على صنعاء واقامة حكم مستقر للامام الزيدى ، فقد كان من المحتمل أن يفقد الأتراك نهائيا نفوذهم في اليمن منذ ذلك الحين وهذا ما أوضحه للرحانة « هاريس » كل من الوالى العثمانى نفسه وعدد من شيوخ القبائل اليمنية على السواء (١) .

واذا كان الأتراك العثمانيون قد تمكنوا من اخمد ثورة القبائل اليمنية في سنة ١٨٩٢ فان ذلك استدعى وجود أربعة آلاف جندى عثماني في الولاية . وبالقاء نظرة سريعة على طبيعة اليمن الصعبة فاننا سوف ندرك صعوبة المهمة التي ألقيت على عاتق هؤلاء الجنود في هذا الميدان الوعر . فوسط اليمن يتكون من هضبة كبيرة تقع عليها المدن الرئيسية الثلاث : صنعاء وذمار وريم . وهذه الهضبة محاطة بالأودية والأخاديد والقمم الجبلية والصخرية الشائعة الارتفاع . وفي هذه البيئة الصعبة استحال على القوات التركية أن تعمل خلالها الا ببذل كل الجهود المضنية ، بل ان عددا كبيرا من تلك الجبال يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠٠ - ١٣٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر ، وتتصل القمم الشائعة بالأودية التي تقع أسفلها بواسطة وهاد يبلغ عمقها آلاف الأقدام ، كما أن الطرق الموصلة بينها محفورة في واجهة تلك الوهاد ، ولا يزيد عرضها دائما على ياردة واحدة . وعلى الرغم من سيطرة الأتراك على معظم المدن اليمنية ، فان الطرق الرئيسية التي تربط صنعاء بهذه المدن لم تكن آمنة لمزور الأتراك ، الا اذا عبروها في أعداد كبيرة مسلحة وكثيرا ما كانت تلك القرى الجبلية تعتمد على حصانتها ومنعتها في صد محصل الضرائب العثمانيين واعادتهم الى العاصمة بخفى حنين (٢) .

وعلى الرغم من أن القوات التركية قد تغلبت على ثورة اليمنيين في سنة ١٨٩٢ فان هيبة الأتراك قد أصيبت بضربة شديدة كما انخفض دخل الدولة من الولاية الى عشر قيمته السابقة بعد أن استقلت عن الحكومة التركية في الولاية قبائل كثيرة في الوقت الذي تضاعفت فيه أعداد الحاميات التركية بما تتطلبه من تكاليف باهظة وقد نتج عن هذه الثورة وطريقة الأتراك في اخمادها أن اليمن لم تعد مصدرا لملء الخزائن التركية ، واذ أن الباب العالى أنفق أموالا

Harris, W. B. Op. cit., pp. 111-112.
Harris, W.B. : Ibid., pp. 113-114.

طائلة للقضاء على الثورة وفي نفس الوقت فان أية محاولة تركية لتحييل نفقات الحرب من اليمنيين كانت ستؤدي الى اشعال نيران ثورة جديدة كان يحتمل أن تصبح أشد خطورة على الحكم العثماني في اليمن من الثورة السابقة .

وتجدر الإشارة الى موقف الأتراك العثمانيين من الانجليز القابضين في جنوب اليمن في ذلك الوقت وصلة ذلك بالثورة اليمنية في سنة ١٨٩٢ . لقد كان الاعتقاد السائد لدى العثمانيين في ذلك الحين أن الدسائس البريطانية هي التي حركت الثورة ضدهم في اليمن على الرغم من أنهم لم يدركوا الفوائد التي قد تجنيها بريطانيا من ذلك . غير أن الأتراك اهتموا بتوثيق علاقتهم بحكام النواحي اليمنية الواقعة بين عدن والحدود العثمانية عند قعطية ، والنج ، والضالع ، وأراضي الحوشبي ، فكانت حكومة اليمن العثمانية تقوم من جانبها باعطاء السلاطين والأمراء والمشايخ في تلك الجهات اعانات مالية لتضمن وجود علاقات طيبة بينها وبين هؤلاء على نحو ما يفعله البريطانيون وان كان هدف انجلترا من ذلك لم يكن معروفا لدى الرسميين من الأتراك في صنعاء والأستانة . وكانت بريطانيا تهدف الى تأمين قوافل التجارة الصادرة من عدن الى بقية أجزاء اليمن من عدوان القبائل اليمنية ، ولهذا كانت تدفع مبلغا كبيرا من المال شهريا للحكام الوطنيين كما أن بريطانيا كانت تحرص على إيجاد منطقة مواتية لها أو على الأقل مهادنة لتتوسط المنطقة الواقعة بين حدودها في عدن وحدود ولاية اليمن العثمانية (١) .

ولقد كان الاحتلال العثماني لليمن مقيدا للمصالح البريطانية ، اذ ان الادارة اليمنية قبل مجيء الترك لم تكن لها المقدرة على كبح جماح القبائل مما كان لا يسمح بمرور القوافل التجارية بين عدن وداخل اليمن وعودتها سالمة . وكان ذلك يرجع الى ضعف الأمة وتنافسهم فيما بينهم وعدم وجود ادارة موحدة قوية في اليمن . ولكن الأمور تغيرت منذ وصول الأتراك ، فحيثما امتد نفوذهم وسلطانهم كان يترتب على ذلك سلامة طرق القوافل وتأمينها . على أن طمع الأتراك ورغبتهم في فرض ضرائب مرتفعة على التصدير والاستيراد في الحديدة وفي موانئ اليمن الأخرى الخاضعة لنفوذهم فقد أدى ذلك الى اتجاه الجزء الأكبر من التجارة اليمنية الى عدن التي كانت ميناء حرا في ذلك الوقت ومن هنا تتضح لنا الفائدة التي عادت على بريطانيا من سيطرة الترك على اليمن ، فاذا ما خرج العثمانيون من اليمن فسيترتب على ذلك تعرضه للفوضى والاضطراب مما يؤثر في مدى رواج تجارة عدن في البن ومختلف الصادرات بصفة عامة وكذلك في البضائع الأوروبية المستوردة وبخاصة التبغ الوارد من بلدان الخليج العربي . ولكن عددا من الأتراك أكدوا للرحالة « هاريس » أن الحكومة

Harris W.B. : Op. Cit., p. 115.

(١)

البريطانية في عدن كانت تمهّد الثوار اليمنيين بالأسلحة والمساعدات لمحاربتهم ولكن « هاريس » أوضح أن الأسلحة كانت تهرب إلى اليمن من (أبوك) الميناء الفرنسي المواجه لسواحل اليمن بواسطة التجار والمغامرين (١) .

وقد أشار « هاريس » في كتابه الصادر في سنة ١٨٩٣ في أعقاب الثورة اليمنية ضد الحكم العثماني حينذاك إلى صعوبة التكهن بمستقبل السياسة العثمانية في اليمن بقوله :

« فبدون أدنى شك سوف يستنير السلطان عبد الحميد كثيرا من التقرير الذي كتبه رئيس أركان حربه يعقوب بك الذي أرسله إلى صنعاء لدراسة الموقف في اليمن . ويساورني الشك في أن الأتراك سوف يتبعون سياسة معتدلة في اليمن ، التي لا يمكن حكمها من القسطنطينية التي تبعد عنها كثيرا ، إذ حالما تهدأ الحالة هناك فإن الموظفين الترك سوف ينتهزون الفرصة من جديد ليضغطوا على الشعب اليمني حتى تمتلئ جيوبهم ، فهل يمكن اقناعهم بأن الإغتناب ليس هو الطريق الموصّل لنظام حكم عادل يحقق لدولتهم أثراء طبعيا ، ويؤمن علاقاتهم باليمنيين عما هي عليه . غير أن النمر لا يمكنه أن يغير لون جلده . ولهذا فكل ما أتوقعه هو أن النفوذ العثماني ما دام سائدا في اليمن فإن الموظفين الأتراك سوف يعملون دوما على إثراء أنفسهم وافقار الشعب اليمني » (٢) .

وان ما توقعه « هاريس » قد حدث بالفعل في اليمن على أيدي بعض الموظفين الأتراك مما أدى إلى قيام الثورات اليمنية المتتالية في عامي ١٩٠٤ - ١٩١٠ ضد الإدارة العثمانية وقد ترتب على ذلك ضياع كثير من الجهود التي قام بها بعض المصلحين من الولاة العثمانيين لمحاولة توجيه سياسة الحكم العثماني في الولاية لما فيه مصلحة اليمنيين والارتقاء ببلادهم . وسوف نستعرض في الصفحات التالية موقف السلطان العثماني عبد الحميد الثاني من ثورة اليمن في سنة ١٨٩٢ والسياسة التي اتبعها في تلك الولاية العثمانية لتهدة الموقف .

المرحلة الأولى من المفاوضات بين العثمانيين واليمنيين لتهدة الموقف في اليمن :

عندما علم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بثورة القبائل اليمنية ضد الأتراك بزعامة الإمام الزيدى المنصور بالله محمد بن يحيى ، رأى أن يتبع معهم الأسلوب الدبلوماسي على يوصل إلى حل مرض للقضية اليمنية . فكتب

Harris, W. B. : Op. cit., p. 16;

(١)

Harris, W.B. : Ibid., p. 16-17.

(٢)

السلطان إلى الامام يدعو إلى الكف عن اراقة الدماء ، ويرهبه من قوة الجنود الأتراك الذين لا قبل لليمنيين بقتالهم لشدة بأسهم وحدانة أسلحتهم ، ثم يغريه بأنه سيقدر له راتباً شهرياً وسيمنحه مرتبة عظيمة بين رجال الدولة (١) .

ويذكر الواسعي أن الامام المنصور أجاب على السلطان عبد الحميد بما معناه : « ما خرجنا من صنعاء لطلب الملك والرياسة الا لنصرة شريعة جدنا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومنع ظلم الرعية من المأمورين وارتاب المحرمات وشرب الخمر وظهور الزنا والفجور وترك الحدود التي أمر الله بها من القصاص وقطع يد السارق وجلد الزاني والشارب ، وغير ذلك مما أبطلها القانون المخالف للشريعة المطهرة » . ويضيف الواسعي إلى ذلك قوله بأن المنصور ذكر في نهاية الرسالة : « أنه قد تحتم الوجوب على الامام بالقيام بظهور تلك المنكرات ، والتنفيذ للشريعة المطهرة ، واقامة الحدود ، وانصاف المظلوم من الظالم » . ثم أخذ الامام المنصور يمدح السلطان العثماني لمحافظة على الاسلام والدفاع عن البلاد الاسلامية ، كما أوضح أساليب الحكم الظالم التي يتبعها الموظفون الأتراك في اليمن وسوء ادارتهم لشئون البلاد ، ثم ذكر أفضال الأئمة وما يجب أن يعاملوا به من تكريم . كما أرفق الامام المنصور برسائلته إلى السلطان مضبوطة وقع عليها مشايخ صنعاء وأعيانها أوضحوا فيها مظالم الترك وجرائم الفسق والفجور التي كانوا يرتكبونها في اليمن (٢) .

ويبدو واضحاً في رسالة الامام المنصور إلى السلطان العثماني تمسكه بالمذهب الزيدي ، وبالأفكار الدينية التي كانت محور تفكير اليمنيين في ذلك الوقت والوتر الحساس الذي يحلو للامام أن يحركه ليكتسب قلوب عامة اليمنيين والزيديين منهم على وجه الخصوص ، ويكون لنفسه شعبية بينهم على حساب ثورتهم ضد الأتراك . ولم يؤت خطاب السلطان إلى الامام المنصور بالنتيجة المرجوة ، غير أنه كان يمثل بداية مرحلة جديدة من مراحل العلاقات العثمانية اليمنية حاول فيها الأتراك أن يتصلوا بالامام الزيدي ويتفهموا مطالبه توطئة لعقد صلح معه يؤدي إلى تهدئة الموقف وقرار الأمور في الولاية الشائرة .

على أن عمليات المقاومة اليمنية استمرت ضد الأتراك العثمانيين ، واتخذت أسلوب حرب العصابات ، كالتخريب ، وقطع المؤن ، وإرهاب الجنود الأتراك بشتى الوسائل . فقد حدث أن خرجت من الحديد قاصدة صنعاء قافلة عثمانية قوامها مائتا جمل تحمل كميات من الأرز والدقيق والأسلحة والملابس

(١) الواسعي : نفس المصدر ، ط ٢ ، ص ٢٧٧

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٧ .

العسكرية وغير ذلك من المؤن والامدادات اللازمة للأتراك في عاصمة الولاية .
فما أن وصلت هذه القافلة الى « حجرة ابن المهدي » شرقي مناخة بمسيرة أربع
ساعات حتى هاجمها أهالي الحيمة اليمينيون ، فاستولوا عليها ونهبوا البريد
وقطعوا أسلاك البرق . وقد علم الأتراك في صنعاء بما أحدثه أهل الحيمة
بقافلة المؤن العثمانية ، فاتجهت قوة من الجنود العثمانيين لمعايبتهم فقتلوا
الكثيرين منهم ، وهدموا وأحرقوا إحدى عشرة قرية يمنية (١) .

ولاحظ الوالي العثماني المنشير أحمد فيضي باشا أن معظم حركات المقاومة
توجه ضد الأتراك من بلاد حاشد في شمال صنعاء ، فقرر اخضاع هذه البلاد ،
وأخذ يعد العدة لذلك . وقد توجه الوالي الى مشارف بلاد حاشد حيث حاول
استمالة القبائل اليمنية للحكم العثماني ، فأرسل الى شيوخهم ورؤسائهم أموالاً
وهدايا لكل يتقدر ما يلقى بمكانته في قومه . غير أن قبائل بني عبيد تصدت
للوالي العثماني ونشب بين الطرفين قتال عنيف ، انتهى بهزيمة بني عبد . بينما
نهب الأتراك أموالهم وخربوا ديارهم واستمر أحمد فيضي يشق طريقه عودة
محارباً القبائل حتى وصل الى « قفلة عذر » مقر الامام المنصور بالله محمد
ابن يحيى حميد الدين في بلاد حاشد . ولكن الامام حرص على أن يفوت الفرصة
على الوالي ، فقام بتفريب الأموال والأسلحة والذخائر التي كانت لديه ، وصعد
مع عدد من أتباعه فوق أحد الجبال المرتفعة هناك ، فلم يتمكن الوالي من الوصول
الى مراكز الثوار ، فاضطر أن يعود الى صنعاء يخفي حنين بعد أن تكبد الأتراك
خسائر جسيمة في الأموال والذخائر . وسقط الكثيرون منهم قتلى بين ممرات
الجبال اليمنية الشاهقة .

على أن حركات المقاومة لم توجه ضد الأتراك من بلاد حاشد فحسب ،
بل ان قضاء « آنس » في الجنوب الغربي من صنعاء بمسيرة يوم ونصف قد
اجتاحته حركة تمرد ضد الأتراك بقيادة الشيخ علي المقداد . وعلى الرغم من أن
هذا الشيخ كان فيما سبق عوناً وناصرًا للحكم العثماني . فان بعض القادة
الأتراك كانوا يسعون لافساد العلاقات بين اليمينيين والعثمانيين حرصاً على
مصالحهم الشخصية . وحدث أن استدعى أحد هؤلاء القادة الشيخ علي المقداد ،
ثم أمر الجنود الأتراك بربطه بعجلة مدفع تركي استهزأ به وتكنيلاً ، حتى
كسرت يده وأغمى عليه . وعندما أفاق هذا الشيخ آل على نفسه أن يعمل بقية
حياته على تخليص بلاده من الأتراك ومن حكمهم الجائر ، وعندما علمت حكومة
الولاية بذلك أصدرت أوامرها بأحراق بيته انتقاماً منه وتكنيلاً .

وقد ظل الشيخ علي المقداد يحارب العثمانيين ويغزو مراكزهم ويطارد

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٧ .

ماموريهم وجنودهم في قضاء آنس ومخالفة ، وكان يعاونه في ذلك طائفة من الرجال اليمنيين المعروفين بالشجاعة والبسالة والتضحية . لهذا لم ينعم الأتراك بالراحة في قضاء آنس اذ كان الشيخ المقداد ورجاله يهاجئونهم حيثما كانوا ، في مخلاف جبل الشرق ، وفي بني خالد ، وفي بني قشيب ، وفي ضوران ، وفي جبل عائر . وقد مضت أعوام عديدة بينما الحكومة التركية عاجزة عن القضاء عليه ، حتى أخذت تبطش مسعورة فأحرقت كل القرى اليمينية التي دخلها الشيخ على المقداد بعد نهب ما فيها حتى خربت في البلاد ثلاثمائة قرية بعضها قرى اشتهرت بدراسة العلوم الدينية (١) .

وفي الوقت الذي اتجه فيه الوالي العثماني أحمد فيضي الى بلاد حاشد ، فقد وجه الى قضاء آنس الشيخ علي البليلى أحد اليمنيين الموالين للأتراك في رأس قوة عثمانية لخماد حركة المقاومة هناك . وقد نشب قتال عنيف في مخلاف « بني قشيب » شرقي « سوق الجمعة » وأصيب الشيخ علي البليلى هذا برصاصة في رأسه فقتل في الحال ، وحز الثوار رأسه وأرسلوها الى الامام المنصور بالله في حاشد ، باعتباره خائناً للإمامة ومعاوناً للأتراك . واذا كان الشيخ البليلى قد عاون الدولة العثمانية فعلا حتى منحه لقب (باشا) فإنه كان من جهة أخرى عضداً لأهل صنعاء ومساعداً لهم لدى الأتراك كما كان محباً للعلم وأهله ، ولهذا حزن على مقتله كثير من اليمنيين والأتراك على السواء وقد حل محله أخوه الشيخ محمد البليلى فعيل رئيساً للبلدية في صنعاء والتزم بالجمرك « وبارزاق الدولة » فجمع ثروة طائلة من وراء ذلك ، وقد عرف بأفضاله الكثيرة وخبراته على أهالي بلده .

وعندما عاد الوالي أحمد فيضي من بلاد حاشد دون أن يتمكن من السيطرة عليها فقد غضب أشد الغضب لمقتل الشيخ علي البليلى في آنس . وقد أمر فيضي باشا بتشديد عدد من الحصون والقلاع فوق الجبال المحيطة بصنعاء للدفاع عن المدينة أمام حركات المقاومة اليمينية التي لم يخذ أوارها ضد الادارة العثمانية في ولاية اليمن .

وجدير بالذكر أن الوالي أحمد فيضي باشا في سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أمر باعتقال جماعة من العلماء والمشايع بتهمة الاتصال بالامام المنصور أمثال يحيى الكبسى ، ومحمد بن حسن دلال ، وسعد الدين الزبيرى ، وغيرهم من آل الايرباني وآل الحرازى ، وبلغ عددهم خمسة وخمسين رجلاً . وقد أرسل الوالي هؤلاء المعتقلين الى الحديدة ، ثم أمر بنفيهم الى جزيرة رودس . وكان أكبر جرم لدى الادارة العثمانية هو الاتصال بالامام الزيدى ، وقد اعتقل كثير

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

من اليمينيين لانتقامهم بتلك الجريمة التي كانت عقوبتها الحبس حتى الموت .

وتجدر الإشارة الى أن السلطان العثماني عبد الحميد رأى أن يستطلع حقيقة الأوضاع في اليمن ، فأرسل الى صنعاء في سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أحد رجال الدولة العثمانية ويدعى « نامق بك » ليحاول التعرف على أسباب ثورة اليمينيين ضد الحكم العثماني . وقد مكث نامق بك مدة في صنعاء ، وعرض عليه كثير من اليمينيين شكواهم من ظلم الوالي والمأمورين الأتراك واستبدادهم مما كان سببا في تدهور الأمور في البلاد . غير أن شكواهم لم تزد الا الى زيادة ضغط الوالي أحمد فيضى على اليمينيين عامة بعد عودة نامق بك الى الاستانة (١) .

وقد أعادت الدولة العثمانية محاولة استطلاع حقيقة الأمور في اليمن . وأرسلت في نفس السنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أربعة عشر رجلا للتفتيش على الوالي والمأمورين الأتراك . وقد مكث هؤلاء فترة في اليمن كان الجذب والقحط أثناءها في مدينة صنعاء وما حولها قد بلغ أشده . ثم عادوا يحملون هذه الصورة الى عاصمة الدولة ، غير أنه لم يترتب على ذلك أى إجراء يذكر من قبل الدولة العثمانية (٢) .

وبالإضافة الى استبداد الأتراك في معاملة اليمينيين فقد عانت البلاد من الجذب والقحط الذي كان نتيجة للحروب المستمرة والثورات الدائمة . هذا فضلا عن وجود نظام الالتزام الذي كان سيفا في يد الملتزمين مسلطا على رقاب أهالى اليمن . ومن بين الملتزمين الذين ذكرهم الواسعى في تاريخه « الملتزم أرسوم التنباك » ، ولا يكون بيعه الا على يده . فشق على الناس ذلك . وحصل لهم الضيق لحشره واحتكاره في يد المذكور ، ولا يبيع أحد التجار حتى يشتري منه ، واذا اشترى من غيره صادره وأخذ أهوالا كثيرة . فكتب الناس شكية وأرسلوا بها الى السلطان عبد الحميد ، فرجع الجواب بتخليته . فزاد هذا الملتزم عتوا ونفورا وشدة وفجورا ، واستطاع على المسلمين وفتح البيوت للتفتيش ، وجعل له أعوانا على أبواب المدينة وكذا في جميع اليمن « (٣) .

كذلك كانت أمور الأوقاف مهملة نتيجة لعدم وفاء القبائل بحاصلات أراضي الوقف . وقد استمرت حالة الأوقاف على ما هي عليه حتى تولى نظارة الوقف الداخلى السيد الجمالى على بن محمد المطاع ، وكان صديقا لمحمد هاشم ياور الوالى العثماني أحمد فيضى باشا . وقد استطاع ابن محمد المطاع هذا أن

(١) الواسعى : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٨٠ .

(٢) الواسعى : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٨١ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

يستفيد من صداقته للباور في ضبط شئون الأوقاف وحبس المتمردين والتنبيه على العمال بانجاز حسابات الأوقاف ، وقد مكنه كل ذلك من إعادة عمارة كثير من المساجد اليمنية وتجسيصها وتأثيثها ومن بينها الجامع الكبير في صنعاء .

ومن العوامل التي أثارت اليمنيين ضد الأتراك حرص الإدارة العثمانية على صلب اليمن بالصيغة التركية حتى أن الوالي أحمد فيضي باشا أصدر أوامره في سنة ١٨٩٥ (١٣١٣ هـ) بالزام جميع الموظفين العثمانيين في اليمن بلبس الزي التركي واستبدال العمامم بالطربوش (١) . هذا بالإضافة إلى أن الوالي أحمد فيضي باشا نفسه استحصل إعانة من أهالي صنعاء في نفس السنة مقدارها أربعة وعشرون ألف ريال كما تحصل منهم في العام التالي مباشرة إعانة مالية أخرى مقدارها سبعون ألف ريال على الرغم مما كانوا يعانونه من الشدة والضيق . بل إن الأتراك بحثوا وراء الثروة قاموا بتخريب « باب شعوب » و « باب السياخ » ، وأخرجوا من الجدار المحيط بالأبواب ألواحاً من الرصاص والنحاس ، ذكر الواسعي أنها : « مكتوب فيها طلسم وضعها الأولون » (٢) . ولم أعثر على ما يشير إلى أن الأتراك راعوا الأهمية التاريخية لهذه الألواح مما يبرهنهم من تهمة تبيد معالم التراث الحضاري اليمني القديم .

وكان من بين المأمورين الأتراك من عملوا على إرهاب اليمنيين والاساءة اليهم ليملاؤوا قلوبهم بالرهيبة والخوف من الإدارة العثمانية . وكان من أعنف هؤلاء مأمور يدعى «مرزاح» أخذ يحبس الكثيرين من اليمنيين وزعمائهم . ويقوم باهانهم وتعذيبهم دون تحقيق أو مراعاة لمكانتهم بين ذويهم . وعندما كثرت مظالم المأمورين الأتراك وزاد استبدادهم فقد تصصت لرفع هذا الظلم والاستبداد جماعة خفية من اليمنيين قامت بدور المقاومة السرية . وقد أخذت هذه الجماعة اليمنية السرية تقوم بوضع ألغام من البارود والمتفجرات حول بيوت المأمورين الأتراك الذين عرفوا بشدة الظلم والاستبداد ، وذلك لتدمير بيوتهم وإزهاق أرواحهم . وقد تهدم بيت في معبر على كل من فيه من الأتراك ، وبيت آخر في الروضة في شارع السباعي ، بينما تهدمت جوانب من بيوت أخرى في مناطق متفرقة من العاصمة اليمنية (٣) .

ولا شك أن حركة المقاومة السرية التي قام بها اليمنيون أوقعت الرعب في قلوب الأتراك فأخذوا يبطشون باليمنيين ، ويحبسون أهالي المنطقة التي يحدث فيها التخريب ، ويسومونهم ألوان الإهانة والاساءة . وقد وقع انفجار شديد في المحكمة الشرعية بصنعاء بينما كان فيها القاضي وأعضاء المحكمة

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٢ .

والكتاب وجماعة من المتخصصين . وقد تصدع مبنى المحكمة وفر جميع من فيه ناجين بأنفسهم . وقد أفرغ هذا الانفجار الوالي العثماني وأعوانه من الموظفين الترك ، لأن مسكن الوالي ومساكن من في دائرته كانت جزءا من دار الحكومة المتصلة بالمحكمة الشرعية . لهذا فقد أمر الوالي باعتقال جميع من كانوا في المحكمة وقت حدوث الانفجار ، ومن بينهم أعضاء المحكمة ، وشهودا ، الحكم ، والكتاب ، والمتخصصون ، فيما عدا القاضي لأنه كان تركيا . وقد مكث هؤلاء جميعهم في السجن مدة ثمانية أشهر قاسوا فيها الأمرين . غير أن ذلك لم يوقف حركة المقاومة في البلاد ، إذ أتبع اليمنيون ذلك بأحداث انفجار شديد آخر في دائرة البرق والبريد العثماني في صنعاء (١) .

وتجدر الإشارة الى أنه قد تبودلت عدة مراسلات بين الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين وبين الوالي العثماني أحمد فيض باشا ، دافع فيها الامام عن مقدرة اليمن على حكم نفسه ، وأظهر استياء اليمنيين من ظلم موظفي الدولة وسوء ادارتهم لثئون البلاد ، ومعاملتهم للشعب اليمني بالقسوة والعنف . أما الوالي العثماني فقد دافع عن حسن نية السلطان نحو اليمن ، وأكد أن الدولة العثمانية لا تضرر سواء للبلاد اليمنية ولكنها تريد المحافظة على استقلالها وعدم وقوعها فريسة في أيدي الدول الأوربية المستعمرة الواقعة للبلاد العربية بالمرصاد (٢) .

وقد أرسل الوالي أحمد فيض باشا في سنة ١٨٩٢ (١٣١٠ هـ) أحد علماء اليمن وهو عبد الله بن علي الحضوري الى الامام المنصور ومعه رسالة يطالب فيها عقد الصلح بين الامام والدولة العثمانية . غير أن الامام تمسك بأن تترك الدولة العثمانية الحكم بالقانون الوضعي وأن تقوم بالحكم وفقا للشرعة الاسلامية ، ولهذا فان الطرفين لم يصلا الى اتفاق على الصلح لتمسك كل جانب منهما بمطالبه .

وفي سنة ١٨٩٦ (١٣١٤ هـ) وصل الى اليمن من الأستانة السيد محمد الرفاعي الحسيني ومعه رسالة من السلطان العثماني الى الامام المنصور يحثه فيها على عقد الصلح . ويذكر الواسعي أنه لم يعثر على هذه الرسالة غير أن الامام المنصور يستعرض مضمونها وذلك في الرسالة التي أجاب فيها على مبعوث السلطان التي نشرها الواسعي في مؤلفه عن تاريخ اليمن (٣) .

وقد أوضح الامام في رسالته ظلم الموظفين الأتراك للشعب اليمني بقوله :

(١) الواسعي : المصدر نفسه . ط ٢ . ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) الجرافي : المصدر السابق . ص ٢١٠ - ٢١٧ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق . ط ٢ . ص ٢٨٥ - ٢٨٩ .

« رأينا المأمورين لم يؤدوا حقوق الله ، ولا راعوا ما حرمه الله ولا غضبوا يوما على معاصي الله ، ولم يعملوا بشئ من كتاب الله ولا سنة رسول الله . وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ، وارتكبوا المعاصي ورموا إليها الناس بأطراف النواصي . وجأهروا الله بشرب الخمر ، وارتكبوا الفجور ، وظلموا كل ضعيف ، وأهانوا كل شريف » .

ثم ذكر الامام المنصور أن الشكوى للسلطان العثماني لم تمنع عن اليمنيين ظلم الأتراك وتعسفهم قائلا : « ولم نزل نتوخي أن السلطنة القاهرة ، أعز الله بها الاسلام اذا ارتفعت إليها تلك القبايع التي لا يختلف في وقوعها اننان ، أن تأخذها حمية الدين والايان على تلافئ ما فرط من الإضاعة فيما وجب من الشريعة . وتستدرك ما فات من حق عبدة رسول الله الذين لا نستحق بدون اتباعهم الشفاعة ، فلم يزدادوا مع طول المدة إلا انسلخا من الدين ، وتوسعا من تأمر الفجرة المعتدين » .

ويعبر الامام المنصور في رسالته عن أمه في أن يعالج السلطان العثماني أزمة اليمن ، ويقترح أن يكون الحل جلاء الترك عن البلاد بقوله : « ولو يعلم السلطان الأعظم حقيقة الحال لسارع إلى إعانتنا في الحال والمآل ورفع جميع المأمورين من الخطة اليمنية ، وأمرهم بحرب الفرقة الكفرية ، ولننعمهم من محاربة العترة النبوية التي هي بضعة من الذات الشريفة المحمدية » .

ثم اختتم الامام المنصور رسالته موضحاً أن الدولة العثمانية رفعت يدها عن كثير من الممالك الأوربية ، وكان أولى بها أن تترك اليمن لحكم الأئمة الزيديين أبناء النبي خاصة وأننا دولة الخلافة وحامية حرم الاسلام فقال : « وكان اللائق بحال أركان السلطان الأعظم أن يجعل القطعة اليمنية من جملة الممالك التي بأيدي الكفار ، وقد أضربوا عنها صفحا وطووا عنها كشعا ، وما سارعوا لغير الممالك إلا باليمن التي بأيدي أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم — يحكمون فيها بما أنزل الله ويمنعون محارم الله ، فهلا جعلوا آل الرسول كالكفار الذين تركوا لهم ممالكهم » (١) .

غير أن هذه الرسائل المتبادلة لم تنته إلى اتفاق ما حتى عزل الوالي أحمد فيضي باشا في سنة ١٨٩٧ (١٣١٥ هـ) وحل محله الوالي حسين حلمي باشا ، فاستبشر أهالي اليمن خيرا كثيرا بمقدمه . وقد وعدهم الوالي الجديد بأقامة العدل والمحافظة على الأمن ، وأمر بعزل من أساء التصرف من الموظفين الأتراك ، وقام فعلا بأصلاحات كثيرة . ونظرا لما كان يعانيه معظم أهالي اليمن من فقر نتيجة لتدهور الأحوال في الولاية ، فقد قدم حسين باشا لفقراء صنعاء معونات

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٨٩ .

مالية بلغت أربعة وعشرين ألفاً من الريالات المجيدة ، كما فعل ذلك مع الفقراء اليمينيين في عدد من مدن الولاية . وقد سارع أهالي صنعاء بتقديم شكاوى عديدة للوالي حسين باشا ، بلغت ما يقرب من خمسمائة شكوى ضد محمد هاشم ياور الوالي السابق فيضي باشا لتعسفه في معاملتهم وظلمه لهم . وقد أمر حسين باشا بحبس محمد هاشم هذا في معسكر الأوردي غير أنه أحسن معاملته بأن جعل إقامته في غرفة مريحة ، ولم يمنعه من مقابلة كل من شاء زيارته من الرجال والنساء ، وبعد مدة أمر بإبعاده خارج اليمن مع غيره ممن أساءوا معاملة اليمينيين أمثال المأمور موزاج الذي أشرنا اليه فيما سبق (١) .

وقد عرف عن الوالي حسين حلمي باشا أنه كان محبا للعلم والعلماء ، ولهذا أسس في اليمن إدارة للمعارف ، وبعض المكاتب ، ودارا للمعلمين ، ومكتبا للصنائع والاعدادية كما أصدر أوامره بأن يكون التعليم إجباريا لجميع اليمينيين . وكان يقرب اليه دائما علماء اليمن وفقهائه . ولا شك أن تشجيع العلم والعلماء في عهد بعض ولاة الترك كان من مناقب الحكم العثماني في اليمن كما كان نواة طيبة لحركة تعليمية في البلاد كان يجدر بالآئمة أن يعملوا على تنشيطها بعد زوال الحكم العثماني .

أما من الناحية الادارية فان الوالي حسين حلمي باشا لم يكن مستبدا في حكمه لليمن بل انه أوجد الى جواره هيئة من أهل العلم والسياسة يشاورهم فيما يمكن عمله لاصلاح أمور اليمن وأهله . وكان على رأس هذه الهيئة أكثرهم علما وأحسنهم رأيا وكان يدعى حسنى بك . ويذكر الواسعى أن حسنى بك هذا جمع من اليمن مكتبة نفيسة من الكتب المخطوطة ، كما استنسخ كثيرا من الكتب التي تعذر شراؤها رغم أنه كان يشتري الكتاب بأضعاف ثمنه (٢) . وعلى الرغم من أن رأى الهيئة التي أوجدها حسين حلمي باشا الى جواره كان استشاريا محضا ولم يكن لرأيها صفة الالزام على الوالي ، فانها كانت بداية طيبة لاتباع أسلوب ديموقراطي في حكم الولاية لم يطبقه الآئمة أنفسهم بعد جلاء الترك عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

وجدير بالذكر أن الوالي حسين حلمي باشا استصدر من الباب العالي أمرا بأن يلبس الموظفون المدنيون عربا كانوا أم أتراكا العمام بدلا من الطربوش ، وقد فعل ذلك الوالي نفسه وهيئته الاستشارية المشار اليها تقريبا من اليمينيين ومحاولة لكسب ودهم (٣) . وقد سبق الإشارة الى أن الوالي أحمد فيضي باشا

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٠ .

(٢) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩١ .

(٣) الواسعى : المصدر نفسه والصفحة .

كان قد ألزم موظفى الادارة فى اليمن بلبس الزى التركى واستبدال الطربوش بالمعائم .

ومن مناقب الوالى العثمانى حسين حلمى باشا أنه لم يخش فى الحق لومة لائم غير أن ذلك عرضته لفضب المأورين والموظفين الأتراك فى اليمن . فأضربوا له الشر وتمنوا الخلاص من حكمه . وكان حسين باشا قد أصدر أوامره فى سنة ١٨٩٨ م (١٣١٦ هـ) بمنع الرشوة ومعاقبة كل من تسول له نفسه قبولها . بل انه اضطر الى فصل بعض المأورين الأتراك من وظائفهم عندما لم يجد معهم التوجيه والنصح . وكان من بين هؤلاء قائمقام طرده الوالى من وظيفته لقبوله الرشوة وعدم انصياعه للأوامر . وقد أضمر هذا القائمقام للوالى شرا وصمم على الانتقام منه . وبعد أن أطلق هذا القائمقام نيران مسدسه على الوالى أثناء ارتقائه سلالم باب مبنى الحكومة عقب وقت الظهيرة . غير أن رميته لم تكن قاتلة ، بينما أحاط الجنود الأتراك بالقائمقام وأردوه قتيل فى الحال . وقد شفى الوالى حسين باشا بعد مدة من الجرح الذى أصابه أثناء محاولة اغتياله (١) .

وفى أثناء ولاية حسين حلمى باشا لليمن كان يتولى قيادة الجنود الأتراك فى الولاية المشير عبد الله باشا . ولم يكن هذا المشير على وفاق دائم مع الوالى بل كان يحقد عليه ويعمل على أن يحل محله فى منصب الولاية فتكون له انقيادتان المدنية والعسكرية على السواء . وكانت الدولة العثمانية تتبع سياسة الفصل فى ولاياتها بين السلطين المدنية والعسكرية حتى يظل ممثلو الدولة فى كل منها فى صراع مستمر مع الجانب الآخر ، مما لا يتيح لأحدهما فرصة تدعيم مركزه وبالتالي الاستقلال بالولاية عن سيادة الدولة . ومن أمثلة هذا الصراع فى اليمن أن المشير عبد الله باشا جمع أربعمائة رجل وفرر ارسائهم الى طرابلس الغرب لتدعيم الحامية العثمانية فيها ، كما أراد أن ينفى المسجونين خارج اليمن ، غير أن الوالى حسين حلمى باشا لم يوافق على ذلك . فكتب المشير عبد الله باشا الى الباب العالي يطلب موافقته على رأيه ، فوردت اليه موافقة السلطان على مطلبه . ولم ترض هذه الموافقة الوالى حسين باشا بطبيعة الحال ، فكتب هو الآخر الى السلطان ليحاول اقناعه بأن ارسال هذه القوة الى طرابلس الغرب من شأنه أن يضعف الحامية العثمانية فى اليمن فى الوقت الذى تحتاج فيه الى تدعيم وتقوية لمواجهة ما قد يفاجئها من ثورات القبائل . كما أن الأمر بنفى المسجونين اليمنيين سيثير التذمر لدى أهالى البلاد مما يؤدى الى عدم اقرار الأمور فى الولاية . غير أن السلطان لم يلق بالا لمطلب الوالى حسين باشا ووجهة نظرة واكتفى بتأييد مطلب المشير عبد الله باشا (٢) .

(١) الواسمى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩١ .

(٢) الواسمى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩٢ .

وقد أوحى الهدوء النسبي الذي صاحب حكم الوالي حسين حلمي باشا إلى الدولة العثمانية أن ترسل بعض رجالها لمحاولة الاتفاق على الصلح مع الامام المنصور ، وقد جرت مفاوضات بين الطرفين نتج عنها وضع شروط عامة للصلح أرسلت إلى عاصمة السلطنة لعرضها على الوزارة العثمانية . غير أن الوزارة لم توافق على هذه الشروط وقررت عزل حسين حلمي باشا وعينت بدلاً منه المشير عبد الله باشا والياً لليمن وقائداً للقوات العثمانية فيها . وقد أسف البعثيون أشد الأسف لعزل الوالي حسين حلمي باشا وخاصة أهل العلم منهم ، وكان هذا الوالي من بين الولاة الأتراك القليلين الذين عملوا ما في وسعهم لإصلاح أمور اليمن والعمل على تحسين أحواله .

أما الوالي الجديد عبد الله باشا فقد كان مولعاً بالعظمة والأبهة والتكبر والتجبر ، وكان يتقدم موكبه ثلة من الخيالة ، ويأمر الجنود الأتراك بمنع المارة من الطريق حين يخرج من بيته في ينثر العزب إلى أن يصل إلى مقر الحكومة . وقد أمر بتخصيص دوائر الحكومة العسكرية والمدنية مرة كل ثلاثة أشهر كما أمر بتنظيف الشوارع ورشها وكسها كل يوم . وكان عبد الله باشا مولعاً بالملهي والموسيقى والطرب ، كما أنه كان نشيطاً محباً للرفاهية على الرغم من بلوغه سن الشيخوخة (١) .

ومن النواحي المظهرية التي اهتم بها الوالي عبد الله باشا إقامته نصباً تذكاريًا للحكم العثماني في اليمن ، على هيئة عمود طويل في رأسه هلال من نحاس مطلي بالذهب ، كما أحاط بعض أحجار هذا العمود بنحاس مطلي بالذهب أيضاً ، وكان موقعه خارج صنعاء أمام باب اليمن . غير أن هذا النصب التذكاري هدم بعد عشر سنوات من تاريخ بنائه (٢) .

كما اهتم عبد الله باشا غاية الاهتمام بمد أسلاك البرق بين عدد من المدن اليمنية الهامة ، كان أهمها الخط البرقي الممتد من العاصمة صنعاء جنوباً إلى مدينة تعز . وعبد الله باشا كجندى كان يدرك عن كثب أهمية البرق في ربط العاصمة اليمنية بأطراف الولاية وفائدة ذلك في أحكام السيطرة العثمانية على البلاد .

غير أن اليمن لم ينعم بالاستقرار في عهد الوالي عبد الله باشا إذ استشرى الظلم والفساد واشتد الجذب وارتفعت الأسعار ونشطت القبائل من جديد في محاربة الأتراك ومحاولة التخلص من حكمهم ، وكان أهمها قبيلة الزرائق في

(١) الواسمي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٩٢ .

العرشي : المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٢) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٣ .

نهاية التي قطعت أسلاك البرق ونهبت قوافل التجارة ونشبت معارك عنيفة بين رجالها وبين الأتراك ، وقد عجزت الحكومة التركية في الولاية عن اخضاع تلك القبيلة ، التي لم تكن تسكن بيوتا مبنية حتى يقصدها الجنود ويخضعونها، بل كانت تعيش في القفار في عيشى مبنية من القش . وقد عرف رجال هذه القبيلة بشدة البأس وقوة التحمل فكانوا يصطادون الغزلان عدوا في صحراء تيمامة الشديدة الحرارة (١) .

ونظرا لأن عبد الله باشا لم يتمكن من حماية حدود عدن من عدوان الانجليز الذين كان مخططهم التوسع في جنوب اليمن حيث سيطروا على ناحية « الضالع » في سنة ١٩٠٢ م (١٣٢٠ هـ) . كما أن هذا الوالي لم يستنكر عدوانهم على المنطقة مما أغضب الباب العالي عليه فأمر بعزله وعين خلفا له توفيق باشا واليا على اليمن (٢) . وقد استمرت أحوال اليمن على ما هي عليه من فوضى واضطراب حتى توفي الامام المنصور « بقفلة عذر » في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) (٣) .

وهكذا أوضحنا بهذا العرض صورة عامة لحالة اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني في الوقت الذي كانت تتبع فيه الدولة العثمانية السياسية المركزية في حكم الولايات التابعة لها قبيل العهد الدستوري العثماني . وقد نتج عن هذه السياسة في اليمن قيام الثورات والاضطرابات التي تركزت حول العاصمة اليمنية ، والتي كان الأتراك يحاولون اخمادها بأساليب القمع المختلفة . وقد رأينا أن مفاوضات الصلح حتى نهاية عهد الامام المنصور تمثل أكبر قوة سياسية في اليمن حتى مطلع سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) والتي دارت بينه وبين ممثلي الدولة العثمانية عن طريق الرسائل أو الاتصال المباشر ، لم تصل الى اتفاق يرضى الطرفين مما ترتب عليه تجدد الثورات وزيادة حدة الاضطرابات ، وقد سقط في أثنائها صرعى كثيرون من العثمانيين واليمنيين على السواء (٤) .

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني في سنة ١٩٠٤ :

عقب وفاة الامام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) ظفر ابنه يحيى بالامامة الزيدية في اليمن (٥) . وكان

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٩٣ .

(٢) العرضي : المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٣) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٤) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 75.

(٥) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

يحيى يبلغ من العمر حينذاك خمسة وثلاثين عاما ، اذ ولد في شهر يونية سنة ١٨٦٩ (ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ) (١) وان ذهب آخرون الى أنه ولد في سنة ١٨٧٦ (٢) . وقد قضى يحيى هذه المدة من حياته مشاركاً لوالده الراحل في أثناء كفاحه ، أولا : للمحافظة على امامته للزيديين ، وثانيا : في مراحل صراعه ضد الأتراك العثمانيين . وقد اكتسب يحيى خلال هذه الفترة من حياته خبرة بحقيقة الأوضاع السائدة في اليمن ، كما نال شعبية بين الزيديين مكنته من الحصول على مبايعة من كان منهم في قفلة عذر حيث كان مقر والده المنصور . وفي غيرها من البلدان المجاورة كذمار ، وصعدة ، وجوت (٣) .

وقد لاقى الامام يحيى ، كغيره من الأئمة ، الكثير من الصعاب والمضايقات التي أثارها أمامه المنافسون الطامعون في الامامة الزيدية مما اضطره الى مواجهتهم تارة بالسياسة والحكمة وتارة أخرى بالقوة ، ويفسر هذا أسباب الحروب الكثيرة التي سجلها التاريخ اليمني للامام يحيى والتي خاضها في هضاب اليمن وسبيلها ، بل أن ضعف قوة الامام يحيى من جهة وضعف سيطرة العثمانيين على أجزاء من اليمن المختلفة من جهة أخرى ، كان يتيح الفرصة لشيوخ القبائل ورؤساء القرى أن يعتبروا أنفسهم أحق بالزعامة ، وأولى بطاعة أهالي البلاد ، وأجدر استحقاقا لجباية الضرائب وجمع الزكاة من الأئمة الزيديين أو المأمورين الأتراك على السواء . وقد كانت هناك أسرة أخرى في اليمن تنافس أسرة الامام يحيى على الامامة هي أسرة شرف الدين التي كانت تعتمد على اثارها لبعض القبائل الشافعية (٤) .

وقد كانت مبايعة الامام يحيى في قفلة عذر في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) بداية مرحلة جديدة للعلاقات العثمانية اليمنية بدأت بصراع دام عندما كانت الدولة متمسكة بسياساتها المركزية في حكم الولايات التابعة لها ، ثم أعقبه صلح ومهادنة مع الامام في أثناء العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩١١ م وانتهت هذه المرحلة بتصفية الحكم العثماني في اليمن وجلاء العثمانيين النهائي عنها في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ .

فطبيعة العلاقات بين العثمانيين واليمنيين لم تتغير بتسولي الامام يحيى الامامة الزيدية في اليمن في سنة ١٩٠٤ م (١٣٢٢ هـ) ، بل ظلت هذه العلاقات على ما هي عليه نتيجة لأن الامام يحيى انتهج السياسة نفسها التي اتبعها والده الامام المنصور بالله محمد بن يحيى ومن سبقه من الأئمة . وقد كانت

(١) محمد حسن : قلب اليمن ، ص ٩٦ .

(٢) Brémond, E. : Yémen et Saoudia, p. 71.

(٣) الواسمي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٤) Brémond, E. : Yémen et Saoudia, p. 71.

عمدة السياسة تقوم على معاداة العثمانيين والجهاد ضدهم لاجبارهم على الاعتراف بالوضع الخاص للأمة في البلاد ، وحققهم في الاستقلال بإدارة شئونهم في إطار من التبعية لسيادة الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي حاول الأتمة دائما أن يتمسكوا به ويحصلوا عليه أثناء مراسلاتهم أو مفاوضاتهم مع ممثلي الدولة العثمانية . لهذا فإن الإمام يحيى عقب إعلان مبايعته «أسرع بأشهار الجهاد ضد الأتراك ودعا قومه إلى مواصلة الحرب للتنكيل بالترك ، الذين سعوا في الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد» كما جاء في منشور اذاعة الإمام يحيى في ذلك الوقت (١) . كما ذكر الكاتب الإيطالي سلفاتور أبونتي أن «أول عمل قام به (الإمام يحيى) هو أنه أعلن الحرب على الأتراك وهاجمهم بعساكره» (٢) .

فتاريخ اليمن في الفترة التي أعقبت عودة الأتراك العثمانيين إليها في سنة ١٨٧٢ والتي شهدت عهد الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى ، وعهد ابنه الإمام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين ، التي اختتمت بعقد الصلح بين الأخير والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، كان مليئا بالحروب المستمرة بين اليمنيين والأتراك . وهذا ما جعل ويفل «Wavell» في مقدمة مؤلفها الذي استعرضت فيه أحداث ثورة اليمنيين ضد الأتراك في سنة ١٩١١ تقول عن هذه الفترة : « وحتى العشرين سنة الأخير (السابقة لسنة ١٩١١) بينما كان العرب والترك يتنازعون حول تقرير المصير ، كان تاريخ اليمن تاريخ الحديـد والنار ، فهو تسجيل للمعارك والحصار ، مدافع تؤخذ عنوة ، وحاميات تخضع نتيجة لانتشار المجاعات ، ومذابح وحشية وانتقاما قاسيا » (٣) .

وفد بدأ الإمام يحيى بعد توليه الإمامة في تنفيذ سياسة مقاومة الأتراك وصمم على محاصرتهم في صنعاء عاصمة الولاية ، فتوجه إليها على رأس عشرين ألف يمني من بينهم الزيدى والشافعى على السواء » (٤) ، ونجح في فرض الحصار عليها . ثم بدأت المدن اليمنية تتساقط الواحدة تلو الأخرى في يد الإمام وأتباعه كمدينة « عمران » و « حجة » و « ثلا » وغيرها . كما انتقل الإمام من « قفلة عذر » إلى « حسوت » و « خمر » و « عمران » حتى وصل إلى « كوكبان » الواقعة في شمال غرب صنعاء .

وعلى الرغم من الإمدادات الكثيرة التي وردت للأتراك من مختلف مراكزهم في اليمن ، فإنهم لم يستطيعوا أن يرفعوا عن أنفسهم في صنعاء قيد الحصار . بل ان القوة العثمانية التي وصلت إلى الحديدة بقيادة رضا باشا ، والتي انضم

(١) أمين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسى منذ استقلاله في القرن الثالث الهجرى ، ص ٢٧

(٢) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٣) Wavell, A.J.B. : A Modern Pilgrim in Mecca, p. V.

(٤) Brémond, E. : Op. cit., p. 72.

اليها عدد كبير من رجال قبائل يام اليمنية الطامعين في السلب والنهب ، فانها في أثناء توجيهها الى صنعاء تعرضت لهجوم أتباع الامام في « الحمية » و « بلاد البستان » ، الذين نهبوا كل ما كان مع الأتراك من مؤونة وسلاح . أما رجال قبائل يام المصاحبون للأتراك فقد استسلموا لاتباع الامام وسيقوا الى « كوكبان » حيث أمر الامام بنزع سلاحهم ابقاء على أرواحهم . وقد وصلت فلول القوات التركية الى صنعاء في حالة يرثى لها مما زاد الأحوال سوءا في المدينة أكثر مما كانت عليه قبل مجيئهم (١) .

وقد عرض الواسعي في تاريخه صورة واضحة المعالم لمدينة صنعاء عاصمة الولاية العثمانية في أثناء الحصار الذي فرضه الامام يحيى وأتباعه عليها في سنة ١٩٠٤ م فقال :

« تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت ، وضافت على أهلها بما رحبت ، واشتد الحصار ، وخرج الناس الصغار والكبار والنساء المخدرات ، وقاسوا عظيم الأهوال ، وباعوا جميع الأموال والأمتعة والفراس ، وكان الثمن في غاية الرخص لعدم المشتري ، حتى أن بعضهم يؤجر الحامل الى السوق ويعجز عن أجرته ثم لا يجد مشتريا ثم يأخذ الحامل نصف ما حمل ، والجوع عم اليمن بسبب الفتن ، وبالمحاصرات ترك الزراع الزراعة ، وخلت من اليمن قرى كثيرة مات أهلها من الجوع ، وفي (خولان) كانوا يأكلون التبن بعد طحنه . ومات في قرية (القابل) خارج صنعاء ١٦ مائة (يقصد ١٦٠٠ نسمة) غير الذين ماتوا في سائر القرى حول صنعاء . ووجد في وادي (سهام) على قارعة الطريق موتى ٥١ نفسا . وفي داخل صنعاء أمر المفتي (٢) البوليس وطائفة من الجند أن يهجموا بيوت التجار ، والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظورا اليه باليسار ، ويأخذوا ما لديهم من الحبوب لأجل عساكر الدولة وأخذ كل شيء يؤكل » (٣) ، كما ذكر أمين الريحاني أن حصار صنعاء في سنة ٩١٠٤ م : « استمر ستة أشهر فأكل أهل المدينة أثناء الحصار لحم البغال والحمير وكذلك الفيران ، وكان عدد الأتراك الذين سلموا وفيهم الأهالي لا يقل كما قيل لنا عن سنتين ألفا . ولكنهم أعادوا بعد ذلك الكرة على صنعاء فتقهقر الامام وجنوده الى « شيارة » فتبعهم العدو الى تلك المضايق الهائلة وخسر هناك كل شيء . تلك هي وقعة شهارة المشهورة ولم يكن مع الامام غير ثلاثة آلاف مقاتل غلبوا ألفا من الأتراك وقد حاربهم بالصخور أيضا يدرجونها عليهم . وأهل اليمن يحسبون النصر في تلك الرقعة أعجوبة ، بل كرامة من كرامات الامام » (٤) .

(١) الجرائد : المتنظف من تاريخ اليمن ، ص ٢١٩ .

(٢) كان هذا المفتي معروفا ببيوله نحو الترك ومعاداته للامام .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١٣ .

وازاء وطاة الحصار الشديدة حول مدينة صنعاء ، وعدم وصول امدادات ذات أثر فعال ، فان عددا غير قليل من الأتراك ومثلهم من كبار أهالي صنعاء اقتنعوا بضرورة التسليم حفاظا على أزواح سكان المدينة وعلى الحماية العثمانية فيها من الفناء . وقد توجه بعض هؤلاء لمقابلة الامام يحيى فى كوكبان للاتفاق على عقد الهدنة وعلى شروط تسليم المدينة . فأرسل الامام اليهم سيف الاسلام أحمد بن قاسم الدين للاتفاق معهم بينما انتقل هو الى قرية « القابل » الواقعة فى الشمال الغربى من صنعاء . وقد تم الاتفاق على خروج الأتراك من صنعاء الى « حراز » على أن يتركوا للامام يحيى أموال الحكومة وأسلحتها ، وعلى أن يقوم الامام فى مقابل ذلك بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم (١) .

وهكذا استطاع الامام يحيى أن يدخل صنعاء فى ٢١ أبريل سنة ١٩٠٥ م (٢) . كما أعلنت كثير من البلدان اليمنية اعترافها وطاعتها لامامته . بينما لم يبق بأيدى الأتراك سوى مدينتى تعز و اب وبلاد حراز والتهائم وقفلة شمر وذلك وفقا لشروط الهدنة المؤقتة التى تم الاتفاق عليها بين العثمانيين والامام يحيى . وعندما علمت الدولة العثمانية باضطراب الأحوال فى ولاية اليمن نتيجة لحركة التمرد التى صاحبت قيام الامام الجديد يحيى عقب وفاة والده الامام المنصور فى سنة ١٩٠٤ فقد رأت أن تقمع ثورة القبائل اليمنية ، وتمرد الامام الزيدى بأسرع ما يمكن حتى لا تتفاقم الأمور وتزداد الى اخراج الأتراك العثمانيين من اليمن ، فيؤثر ذلك بطبيعة الحال أسوأ التأثير على مركزها فى الولايات العربية الأخرى . وقد رأى رجال الدولة أن خير من يقوم بهذا الدور هو أحمد فهمى باشا الذى سبق له أن تولى أمور الولاية مرتين، فكان خبيرا بشئونها وعلى دراية عميقة بحقيقة الأوضاع فيها ، الى جانب ماعرف عنه من شدة وحزم ومقدرة وخبرة بالشئون العسكرية .

وقد أصدر الباب العالى أوامره لفيضى باشا الذى كان حينذاك مقبيا فى شمال نجد ، بسرعة التوجه الى اليمن لاقرار الأمور فى الولاية النائرة وتولى ادارتها بما يحفظ بقاءها فى يد الدولة العثمانية . ورغم بلوغ فيضى باشا العقد الثامن من عمره ، فقد توجه ممتطيا جواده ومتحملا مشقات السفر واختراق الصحراء القاحلة على رأس قواته العثمانية حتى وصل الى جدة ، وتوجه منها الى الحديدة التى دخلها فى ٧ يونية سنة ١٩٠٥ م . هذا فى الوقت الذى كان الوضع فيه قد جمسد مؤقتا داخل اليمن بين الامام يحيى وبين العثمانيين فى المراكز التى سيطر كل منهم عليها والتى عرضناها فيها سبق . وبعد وصول امدادات كبيرة لفيضى باشا فى الحديدة ، فقد توجه منها الى

(١) العرشي : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٢) Brémont, E. : Op. cit., p. 72.

«مناخة» حيث انضمت اليه باقى القوات العثمانية فى الولاية وخاصة ماكان منها فى «حراز» . وقد واصل فيضى باشا زحفه تجاه صنعاء ، مخضعا القبائل اليمنية التى تصدت له ، حتى وصل الى جبل «عصر» المقابل لمدينة صنعاء .

وقد أسقط فى يد الامام يحيى عندما علم بوصول قوات عثمانية هائلة مزودة بأسلحة حديثة ويقودها فيضى باشا الذى عرف عنه قوة الشكيلة والخبرة الواسعة يشتون الحرب . فرأى الامام يحيى من الحكمة ألا يترك نفسه فى مواجهة هذا العدو الجبار الذى قد يضع حدا لكل آماله وطموحه ، خاصة وأن القبائل اليمنية التى يعتمد عليها الامام لم تكن تملك من الأسلحة والتنظيم ما يؤكد له النصر على قوات الدولة . ولهذا قرر الامام يحيى الانسحاب بقواته من صنعاء والالتجاء الى بلاد حاشد فى الجبال الشمالية ، مدعيا أن خوفه على أهالى صنعاء هو الذى حتم عليه اتخاذ هذا الموقف . ولا شك أن الامام يحيى كان يحاول تبرير انسحابه أمام اليمنيين متخذاً من ادعاء الخوف على أهالى صنعاء ذريعة لموقفه ، بينما لو كان يثق فى مقدرة أتباعه على مقاومة الأتراك لصمد أمامهم وما ترك عاصمة بلده تقع فى أيديهم بينما يلوذ هو وأتباعه بالفرار فى جبال اليمن العالية . وهكذا دخل فيضى باشا مدينة صنعاء على رأس قواته العثمانية دون أن تواجه مقاومة تستحق الذكر فى أوائل سبتمبر ١٩٠٥ م (١) .

غير أن الأمور لم تستقر فى ولاية اليمن العثمانية بدخول فيضى باشا مدينة صنعاء ، إذ كان أمامه مهمة صعبة لاقرار الأمور فى الولاية النائرة . فبينما كان الامام يحيى يحرض الزيديين فى الهضبة الشمالية على محاربة الأتراك وينطلق فى شوق الى إعادة فرض سيطرته على صنعاء ، فإن القبائل اليمنية فى شتى أرجاء الولاية كانت تناوى العثمانيين وتسعى بشتى وسائل العنف والتخريب وحرب العصابات الى التخلص من الحكم التركى فى بلادهم . لهذا رأى فيضى باشا ضرورة القيام بعدة عمليات حربية بهدف القضاء على التمرد ، وإيجاد حالة من الأمن والاستقرار لتدعيم الحكم العثمانى فى اليمن .

وقد خرج فيضى باشا من صنعاء متجها الى الهضبة الشمالية على رأس قوة حربية عثمانية مزودة بأحدث الأسلحة يحاول اخضاع القبائل اليمنية المتمردة للحكم العثمانى ، غير أن القبائل اليمنية كانت تنسحب باستمرار من مواقعها أمام تقدم القوات العثمانية ، فواصل فيضى باشا تتبعهم بغية النيل منهم مما جعله يخوض برجاله بين جبال اليمن الشاهقة الوعرة ذات المسالك المجهولة . وكانت القبائل اليمنية تهدف من انسحابها المتواصل الى إبعاد العثمانيين عن مراكز تموينهم فى صنعاء وفى مدن الساحل وتضليلهم فى مرتفعات اليمن التى ينفرد اليمنيون بمعرفة ممراتها ، الى جانب انهاك قوى الأتراك فى قطع المسافات

(١) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

الشاسعة وتسلق المنحدرات الجبلية الوعرة . وقد أنهكت بالفعل قوة الجنود الأتراك ، ونال منهم الإعياء والمرض كل منال ، ونفدت منهم المؤن وانقطعت الامدادات ، حتى انهارت معنويات الجنود واضطر فيضى باشا أن يقرر العودة الى صنعاء دون أن يحقق أهدافه ، وكان قد وصل الى « عمران » بعد أن منى جيشه بخسائر فادحة أفقدته نصف القوات التى خرج على رأسها فى بداية الحملة . وقد بذل فيضى باشا وجنوده جهودا مضنية فى أثناء عودتهم الى صنعاء ، وكانت القبائل اليمنية قد حاصرت الحامية التركية فيها من جديد ، فتمكن فيضى باشا من دخول المدينة بعد تفريق القبائل المحاصرة لها (١) .

وإذا كان فيضى باشا لم ينجح فى القضاء على تـمرد الـامام يحيى والقبائل اليمنية فى الهضبة الشمالية ، فإنه قد تمكن من الاستيلاء فيما بعد على عدد من المدن التى كانت خاضعة لسيطرة الـامام وأهـمها « شـبام » ، « كوكبان » و « عمران » و « حجة » ولكنه فشل فى السيطرة على بلاد « شـهارة » (٢) .

وجدير بالذكر أن فيضى باشا لم يواجه تمردا من القبائل اليمنية فحسب بل انه واجه أيضا تمردا آخر من بعض ضباط جيشه ، مما أحدث انقساماً داخلياً فى صفوفه أدى الى اضعافه عن مواجهة الثورات اليمنية بكامل قوته . فقد تمرد بعض الضباط العثمانيين فى دائرة البرق والبريد بمدينة صنعاء فى سنة ١٩٠٦ م وطلبوا من الـوالى تسليمهم معاشاتهم وترحيلهم الى بلادهم بعد أن هددوه باحداث فتنة اذا لم يلب مطالبهم . غير أن الـوالى أصدر أوامره بقوة عثمانية بمعاصرة دائرة البرق والبريد من جميع الجهات ومنع المارة من عبور الطرق المؤدية اليها .

وفى نفس الوقت وصل الى صنعاء جنود آخرون من العثمانيين عادوا اليها من « عمران » وطلبوا الترخيص لهم بالعودة الى بلادهم . وكان معظمهم من عرب الشام الذين جندوا رديفا لفترة محدودة انقضى أجلها . وقد عسكر هؤلاء الجند عند مسجد « فـروة بن مسيك » فى الشمال الشرقى من صنعاء ونهبوا بيوت الأهالى اليمنيين فى المنطقة عندما امتنع الـوالى عن اجابة مطالبهم .

كما طالبت ثلاثة طوابع أخرى من الجنود العثمانيين بالمطالب نفسها التى تلخصت فى صرف معاشهم وترحيلهم الى بلادهم . واقتحم هؤلاء الجند الجامع الكبير بصنعاء ، وأخرجوا من فيه عن آخرهم حتى طلاب العلم والمشايخ ، وأغلـقوا تسعة من أبوابه بينما أقاموا حراسة مشددة عليها جميعا وعلى الباب العاشر الذى

Jacob, H.F. : Op. cit., p. III.

(١)

(٢) الجرافى :المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

أبقوه مفتوحا وكذلك على قارعة الطرق المحيطة بالجامع . وقد مكث هؤلاء الجند في الجامع الكبير مدة نصف شهر ، حتى اضطر الوالي الى اجابة مطالبهم وترحيلهم الى بلادهم . كما حدث ذلك أيضا مع زملائهم من الجنود « الرديفة » في الحديدة الذين انقضت مدة خدمتهم وأرادوا العودة الى بلادهم (١) .

ولا شك أن تمرد بعض الضباط في صفوف الجيش العثماني في اليمن بسبب تأخر صرف مرتباتهم ورغبة الجند الرديف العرب والأتراك على السواء في العودة الى بلادهم بمجرد انقضاء مدة تجنيدهم ، قد أوجد دون شك تخلخلا في صفوف الجيش العثماني في اليمن أضعفه عن مواجهة الثورات المستمرة التي قام بها الشعب اليمني ضد الحكم العثماني . ولا شك أن هذا الموقف قد جعل الأتراك يفكرون من جديد في مفاوضة الامام الزيدى ومحاولة الوصول الى حل مرض يحفظ للدولة العثمانية ماء وجهها ، ولا يؤثر على مركزها في الولايات العربية الأخرى ، كما يضع حدا للثورات اليمنية المتتالية ، ويهيئ لولاية اليمن العثمانية الأمن والاستقرار .

المرحلة الثانية من مفاوضات الصلح بين العثمانيين واليمنيين ومعالم السياسة العثمانية التي اتبعت لحل أزمة اليمن :

لا شك أن قضية اليمن قد شغلت الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين عن كثير من القضايا الكبيرة التي كانت تهتم بها ، كما أن العمليات الحربية التي قامت بها القوات العثمانية بصفة مستمرة في سهول اليمن وفوق جبالها الشاهقة قد كلفت الدولة العثمانية الكثير من الرجال والمال . وكانت الدولة تهدف الى ايجاد حل لهذه المشكلة المعضلة خاصة بعد أن أثبت أسلوب القوة الحربي فشله الذريع في اقرار الأمور في ولاية اليمن النائرة . وكانت الدولة العثمانية تخشى أن تعترف للامام الزيدى بشيء من النفوذ في بلاده لأنها كانت تتوقع أنه سوف يستغل هذا النفوذ تدريجيا ليتمكن في نهاية الامر من تثبيت أقدامه وتدعيم سلطانه فينقلب على الدولة ويستقل ببلاده عن سيادتها . هذا في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتبع فيه أسلوب السياسة المركزية في حكم الولايات التابعة لها وتمسك بتنفيذه بكل صرامة حرصا على بقاء امبراطوريتها . وقد بلغ حرص الدولة الى درجة الشك في أتباعها وموظفيها مما جعلها تضع النظم الخاصة بفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية في ولاياتها حتى لا يؤدي وجود السلطتين في يد واحدة الى التفكير في الاستقلال والانفصال عن سيادتها على النحو الذي أوضحناه فيما سبق .

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تقوم بتجربة المفاوضات مع الامام يحيى بدرجة أكثر فعالية عما سبق أن دار بينها وبين والده الامام المنصور الراحل من مراسلات ومفاوضات . وكانت الدولة تهدف بذلك الى ايجاد حل لنقضية اليمينية يضمن لها تحقيق مصالحها وتوفير ما تبذله بصفة مستمرة من جهد ورجال ومال في قمع الثورات واخماد الاضطرابات منذ عودة قواتها الى اليمن في سنة ١٨٧٢ . لهذا أرسلت الحكومة العثمانية وفدا الى الامام يحيى لمفاوضته في شروط الصلح .

وقد رحب الامام يحيى بطبيعة الحال بمبدأ المفاوضة من أجل الاتفاق على شروط الصلح ، لأنه اذا كان قد انتفع بالحرب التي شنها ضد الأتراك في اجتذاب القبائل اليمينية اليه واكتساب شعبية وتأيد لشخصه على حساب زعامته لتمرّد هذه القبائل وثورتها ضد الأتراك ، فانه كان لا يرغب في استمرار هذه الحرب حتى لا يتعرض لنقمة الدولة العثمانية وانتقامها اذا تخلت عنه القبائل اليمينية يوما لسبب من الأسباب . كما كان يسعد الامام كثيرا أن يكتسب عن طريق هذه المفاوضات مع الدولة العثمانية اعترافا منها بكيانه كزعيم ديني في شعبه الى جانب منحه قدرا معيناً من السلطة الزمنية بين أتباعه، ولا مانع لديه بعد ذلك من أن تخضع البلاد للسيادة العثمانية فهذا سوف يحمل الدولة مسؤولية الدفاع عن اليمن ضد أي عدوان أجنبي قد لا تستطيع قوته الامامية المحدودة أن تتصدى له لهذا قلم الامام الشروط التالية للوفد العثماني الذي جاء الى اليمن للاتفاق على الصلح وبدأها بما يلي :

« وافقت مستمداً بعون الله على شرط الصلح ما بيني وبين مأمور سلطان الاسلام الذي أدعوا الله أن يؤيد ملكه لاطفاء نار الحرب الموقدة ، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصدقة ، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقن الدماء ، وتزول المحن من هذه البقعة ، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الاخاء التي لا انفصام لها ، ويرتفع الظلم من بينهم :

- ١ - أن تطبق الأحكام وفقاً للشريعة الاسلامية الفراء .
- ٢ - أن يعود الى الامام حق عزل القضاة وحكام الشرع وتعيينهم .
- ٣ - أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالامام .
- ٤ - أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كي لا تدفعهم قلة ذات اليد الى الارتشاء .
- ٥ - أن تحال الأوقاف الى عهدة الامام لاهياء المعارف في البلاد .
- ٦ - اقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والاسرائيليين

كما أمر الله تعالى بها وأجرها رسوله وهي التي أبطلها المأمورون الترك
كانما لم تكن شيئا مذكورا .

٧ - يؤخذ العشر من المزروعات التي تسقى بماء السماء ، وأما التي تسقى
بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة .
وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التي وضعها عبد الله بن رواحة في
« الخرص » ويؤخذ عن البقر والغنم والأبل النصاب الشرعي . وأما
الأراضي التي تغل مرتين أو ثلاثا فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه ورفع
ما سوى ذلك من التكاليف .

٨ - جباية الأموال المار ذكرها تكون بوساطة مشايخ البلاد تحت نظارة
مأموري الدولة ، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها
فعزله أو تحديد الجزاء له راجع إلى الإمام - ولا يكون للإمام علاقة بقبض
الأموال الأميرية .

٩ - تعفى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب من التكاليف .

١٠ - يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه .

١١ - إعلان العفو العام في البلاد كي لا يسأل أحد عن ماضيه .

١٢ - ألا يؤلى أحد من أهل الكتاب على المسلمين .

١٣ - أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعا وتعز وملحقاتها .

١٤ - ألا تتدخل الحكومة في شئون « آنس » ولا تعارض الإمام في تعيين
المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم ، ولما يخشى من وقوع
مخاطر في مخالفة مأموري الحكومة لهم .

١٥ - أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديلات الدولة الأجنبية راجعة للدولة
العلية .

تم يختتم الإمام يحيى شروطه هذه لعقد الصلح بين الدولة باظهار مميزات
الصلح في اقرار الأمور في اليمن قائلا : « ان تنفيذ هذه الشروط في البلاد
اليمنية يكون سببا لسلامة الأفراد البشرية وترقي البلاد واحياتها ، فيظهر الأمر
بأبهي مظاهره ويحصل منه خير كثير . ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة
سوق العساكر إلى البلاد اليمنية ، إذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم ،
ولعلمهم لا يرضون بهذه الشروط لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر
إلى هذا القطر ، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون . لذلك أطلب صدور فرمان
سلطاني يتضمن قبول الشروط المار ذكرها ، كي يطمئن اليمنيون وترتاح

قلوبهم ، ولا يعترضنى المأمورون فى اجراء الأحكام التى تخولنيها الشروط وإحالة
إدارة البلاد الشرقية التى تشابه بلاد « آنس » الى عهدتى » .

مؤرخ فى ١٣ من صفر ١٣٢٤ هـ (أبريل سنة ١٩٠٦) (١) .

**هذه الشروط التى قدمها الامام يحيى لعقد الصلح مع الدولة العثمانية فى
شهر أبريل سنة ١٩٠٦ (١٣ من صفر سنة ١٣٢٤ هـ) تبين لنا بإيجاز ما يلى :**

- ١ - ان الامام يحيى يعترف بكل صراحة ووضوح بالسيادة العثمانية على
اليمن ، وهو يحذو بذلك حذو الأئمة السابقين الذين ثاروا ضد أسلوب
الحكم العثماني وضد الجهاز التنفيذى لهذا الحكم عندما كان يسيء
الإدارة ، ولكنهم لم يعترضوا على تبعيتهم للدولة أو خضوعهم لسيادتها .
- ٢ - يوضح الامام مطالبه التى تتلخص فى الاعتراف بزعامته الدينية فى شعبه
مع منحه قدرا من السلطة الزمنية بين أتباعه وهى الأهداف التى حارب
الامام من أجل الحصول عليها .
- ٣ - غلف الامام مطالبه الشخصية بالصيغة الدينية التى تمثل الأساس الذى
تقوم عليه زعامته فى شعبه وبغيرها يفقد كيانه وبالتالي يفقد حقه فى
مطالبه .
- ٤ - طلب الامام فى البند الخامس أن تحال الأوقاف الى عهده بحجة احياء
المعارف فى البلاد ، ولا شك أن الأوقاف كانت ستشكل سندا ماديا
للامام يعتمد عليه فى تحقيق أغراضه .
- ٥ - تقرب الامام الى عشائر حاشد وخولان والحداد وأرحب بطلب اغفائهم من
التكاليف فى البند التاسع ، كما تقرب الى أهالى قضاء « آنس » بأن
طلب عدم تدخل الدولة فى شئونهم والا تعارض فى تعيين مأمورى هذا
القضاء بحجة فقر سكانه وقلة حاصلاتهم وما يخشى من سوء إدارة مأمورى
الحكومة لشئونهم ، وفى هذا محاولة من الامام لاكتساب شعبية أعمق
لدى هذه العشائر ونفوذ زمنى أكبر فى قضاء « آنس » مما يحقق له
الكثير من الأهداف التى يريجوها .
- ٦ - أظهر الامام يحيى حسن نيته تجاه الدولة لكسب ودها حتى تسحب الى
مطالبه الأخرى فأبدى اقتراحاته لتحسين أسلوب الإدارة العثمانية فى
اليمن فى البند الثامن بأن تكون جباية الأموال المشار اليها فى البند
السابع بواسطة مشايخ البلاد وتحت اشراف مأمورى الدولة . وإذا

(١) الواسمى : المصدر السابق ، ط ١ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

تجاسر أحد على أخذ زيادة عن الأموال المقررة فعليه أن يعزله أو يحدد له جزء رادعا على أن لا يكون للامام أى علاقة بتحصيل الأموال الحكومية . كما عرض الامام اقتراحه بمنع الحكام والموظفين رواتب كافية حتى لا تدفعهم قلة ذات اليد الى الاختلاس أو الارتشاء . وقد أوضحت اقتراحات الامام هذه أن أسباب الثورة ضد الأتراك ترجع الى سوء الإدارة واستغلال الموظفين للأهالى ، وأنها لا تهدف الى التخلص من السيادة تجاسر أحد على أخذ زيادة عن الأموال المقررة فعليه أن يعزله أو يحدد العثمانية على اليمن .

٧ - سلم الامام يحيى بحق الدولة العثمانية فى رعاية الشئون الخارجية للولايات وبحقها فى الدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى ، وكان ذلك اعترافا منه بسيادة الدولة العثمانية على بلاده .

غير أن الدولة العثمانية لم توافق على هذه الشروط التى قدمها الامام يحيى لأنها لم تكن حتى ذلك الوقت لتقبل الاعتراف بكيان الامام الزيدى ومشاركته لها فى جزء من السلطة الزمنية فى ولاية اليمن العثمانية . كما أن السلطان عبد الحميد ما كان ليقبل أن تقسم احدى ولاياته بينه وبين شخص آخر لم يعترف به الا متمردا على سلطة الدولة ومحاربا ضد نفوذها وخارجا عن طاعتها . هذا بالإضافة الى أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت تتبع سياسة الحكم المركزى الذى لا يمنح فرصة كافية لسكان الولايات لتقرير مصيرهم وإدارة دفة الحكم فى بلادهم مما جعل الدولة ترفض بشدة مقترحات الامام يحيى وشروطه لعقد الصلح . ويبدو أن الموظفين الأتراك الذين أنيط بهم مفاوضة الامام لم يخلصوا فى القيام بمهمتهم ولم يوضحوا للباب العالى حقيقة الأوضاع القائمة فى اليمن تقريبا منهم للوالى وللمأورين العثمانيين باظهار الجهود التى يقومون بها فى حكم البلاد بصورة ترضى عنهم الباب العالى . كما أنهم تجنبوا توضيح مدى الضعف الذى آلت اليه حالة القوات التركية وعدم مقدرتها على مقاومة الثورة اليمنية مما لا يتناسب مع عظمة السلطان العثمانى حتى لا يستثيروا غضبه .

وقد ترتب على فشل مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى أن اشتعلت من جديد نيران الثورة ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن ، فنشبت معارك عنيفة بين الجانبين فى «خولان» و «البضاء» و «سنحان» و «رجام» و «ذمار» و «حجة» و «أنس» وغيرها من البلاد اليمنية (١) .

وازاء تجدد الثورة فى اليمن وتفاقم الأمور فيها رأت الحكومة العثمانية أن تعيد الكرة من جديد محاولة الاتصال الشخصى بالامام يحيى ، ومفاوضته

(١) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

لايجاد حل مرض للقضية اليمنية . وكان يدفع الدولة العثمانية الى ذلك رغبتها في استتباب الأمور في اليمن حتى تتجنب الحسائر الكبيرة المستمرة التي تنوء بحملها ميزانيتها المجهدة . وكان السلطان العثماني عبد الحميد يبغى معرفة الأسباب الحقيقية للثورة اليمنية محاولا إيجاد حل لهذه القضية المزمنة . وكانت وسيلة السلطان في ذلك الوفود التي كان يرسلها لاستطلاع الموقف في اليمن ومحاولة إيجاد نقطة التقاء بين مصالح دولته ومطالب الثوار اليمنيين .

لهذا رأى السلطان العثماني أن يرسل وفدا من كبار علماء مكة مكون من عبد الله بن عباس وتسعة من رفقاؤه العلماء في منتصف عام ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ) تكون مهمته حث الامام يحيى على وقف القتال ضد الأتراك العثمانيين وتشجيعه على عقد الصلح مع الدولة العثمانية . وقد وصل أعضاء الوفد الى مدينة صنعاء وأرسلوا الى الامام يحيى كتابا «معناه النصيحة وترك القتال والحث على الصلح» (١) . فأجابهم الامام يحيى بخطاب طويل عرض فيه وجهة نظره في القضية اليمنية وشرح مطالبه وأهدافه ، وقدم بعض الاقتراحات للوصول الى حل مرض للقضية (٢) .

وسوف نتتبع بإيجاز معالم العلاقات العثمانية اليمنية في مفهوم الامام يحيى كما وردت في خطابه لعلماء مكة الذين أوفدهم اليه السلطان العثماني للتفاوض معه في شروط الصلح . لقد ذكر الامام في خطابه أن الاسلام كان سببا في رفع شأن العرب واعلاء كلمتهم ، غير أنهم بانصرافهم عن الدين تخاذلوا وضعفت شوكتهم وتفرقت كلمتهم حتى قامت الدولة العثمانية للدفاع عن الاسلام واعلاء كلمته « ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين » فالامام يحيى كغيره من اليمنيين بل معظم العرب المسلمين في عصره كانوا يقدرون أهمية الدور الذي تقوم به الدولة العثمانية في الدود عن الاسلام والدفاع عن بلاده باعتبارها دولة الاسلام الكبرى ، فكان الامام يحيى يعترف بوضوح بمكانة السلطان العثماني على بلاده .

ثم استعرض الامام يحيى في خطابه دور أسلافه من الأئمة الزيديين الذين حكموا اليمن منذ القرن الثالث الهجري مؤكدا أنهم كانوا مدعمين برغبة أهل اليمن في أن « يحكمهم ساداتهم وأولاد نبيهم رضى الله عنهم » . والامام يحيى يظهر لوفا السلطان تمسك اليمنيين بحكم الأئمة الزيديين سلالة النبي وأن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٩ .

السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٨٩ - ٤٩٤ .

(لاطلاع على نص خطاب الامام يحيى لوفا علماء مكة انظر الملحق رقم ١٣)

هذا الحكم ليس أمراً مستحدثاً بل له جذور تاريخية عميقة ترجع إلى ما يقرب من
عشرة قرون مضت .

ويتحدث الإمام يحيى عن موقف الأئمة من الأتراك العثمانيين الذين عادوا
إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ فيقول : « لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة
السلطانية إلى اليمن ، وكان قائماً في ذلك الوقت الإمام محسن بن أحمد وكان
بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعده الإمام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين
يتضاعف من عام إلى عام ، وتنوعهم في المعاصي وارتكاب الشهوات ظاهراً بلا حياء
ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن
للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية ، حتى قام والدنا (الإمام المنصور
بالله محمد بن يحيى حميد الدين) رضى الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين
بجرانه ، وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه ، فكان بينه وبين
المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جده الأمين وجيله ، فانتصبنا
(الإمام يحيى) لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على
الدوام ، ولم تقم والله لدرهم ولا لدينار علو ولا فخار » .

فالإمام يحيى أشار إلى موقف أسلافه الأئمة من الأتراك العثمانيين الذي
تسلور في ثورتهم الدائمة ضد مفاسد الولاة وظلمهم وسوء إدارتهم لشئون
البلاد . ثم ذكر أن موقفه هذا هو استمرار لمواقف أسلافه من درء ظلم الأتراك
عن الشعب اليمني .

وقد أوضح الإمام يحيى في خطابه لمبعوثي السلطان من علماء مكة محاولاته
للوصول إلى اتفاق مع الوالي العثماني أحمد فيضي باشا ، الذي كان ينقض
عهوده ويبدد الاستقرار بمحاربة الإمام وأتباعه ، مما كان يؤدي إلى إزاحة الدماء
وانفاق الأموال دون جدوى . بل إن الوالي حرص القائد التركي يوسف باشا
على مهاجمة بلاد حاشد ، ومحاولة اختراق المنطقة التي يقيم فيها الإمام وتهديد
أتباعه هناك ، مما اضطر الإمام أن يصد عن نفسه عدوان الأتراك ، فاشتعلت
من جديد نيران الحرب بين الجانبين .

وقد أشار الإمام يحيى إلى تأمر المأمورين الأتراك لاثارة غضب السلطان
على أهل اليمن وعلى الإمام الزيدي خاصة فذكر أنهم : « ما زالوا يشيرون غضب
السلطان على أهل اليمن ويستجدون منه الأجناد المترادفة والأموال المتكاثرة
ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوي والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم
إلى الخوارج والرافضة ، وربما يخرجوننا عن دائرة الملة المحمدية ، ولا والله
ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وإنا لنبرأ إلى
الله من الخوارج والرافضة وأهل البدع المستحدثة والمأمورين يعرفون ذلك منا ،
لكنه حداهم على ذلك ما جبلوا عليه من حب جمع الأموال والتسلق لأخذها من

غير الوجه الحلال ، ولم يتم لهم ذلك الا باستمرار القتال والتنقل من حال الى حال ، فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد المدوان ، ويضاعفون أجر الحيوانات ، على أنهم كثيرا ما يقتصبونها ولا يعطون أهلها شيئا » (١) .

ثم يصف الامام يحيى للوفد في خطابه التصرفات الشخصية للولاة والتي تجعلهم بطبيعة الحال في منأى عن الاهتمام بشئون الحكم فيقول ان هؤلاء الولاة كانوا : « على اللذات والشهوات عاكفون ، وعلى الفتن في الفجور يتنافس منهم المتنافسون ، فتنكرهم المساجد والجوامع ، ويجهدهم شهر الصوم الذي هو لكل خير جامع ، وتعرفهم الكتوس والأقداح ، وتضافيهم ربات القدوح الملاح وكل هذا بين واضح سترونه عيانا ان لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد الأبواب (٢) » . ويقصد الامام يحيى في العبارة الأخيرة من هذه الفقرة في خطابه للوفد السلطان أن بعض الولاة الأتراك كانوا يتمددون إخفاء الحقائق في داخل البلاد عن الوفود والرسائل التي كان يرسلها الباب العالي لاستطلاع حقيقة الأوضاع هناك ، وكانوا يحولون دون وصول هذه الحقائق الى السلطان العثماني مما يحملهم مسئولية تصرفاتهم الظالمة واستهتارهم وسوء ادارتهم وانشغالهم بملذاتهم الشخصية عن شئون الولاية ، فكانوا « كلما خرج أحد منهم (من مبعوثي السلطان) تلقاه المأمورون بالاحسان وأدخلوا عليه من يتكلم بمراهم وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بامضائه » (٣) . ثم ينبه الامام يحيى مبعوثي السلطان الى تجنب أساليب المأمورين الأتراك في تمويه الحقائق ، حتى ينقلوا للباب العالي صورة صحيحة عن الأوضاع القائمة في اليمن ، خاصة وأن المأمورين نجحوا في منع وصول رسائل الامام وأتباعه الى السلطان العثماني فيقول : « وسيكون ذلك أو نوع منه معكم أو قد كان حتى لقد أرسلنا كتبنا عديدة الى الباب العالي من طرق شتى لم يعد لنا جواب رأسا لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب » (٤) .

وقبل أن يختتم الامام يحيى اجابته على علماء مكة مبعوثي السلطان يؤكد لهم تمنياته بنجاحهم في مهمتهم مبتهلا الى الله : « أن يجعل على أيديكم (أعضاء وفد مكة) جبر كسر اليمن الميمون وأن يقذف في قلوب سلطان الاسلام الرافة والرحمة » .

ويعود الامام يحيى فيحذر مبعوثي السلطان من دسائس المأمورين بقوله :

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٧ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ .

(٣) (٤) المصدر نفسه والصفحة .

« وانا نحذركم من دسائس المأمورين فان لهم طرقا الى جلب أمثالكم الى اتباع مقاصدهم » (١) مظهرا أن ذلك ليس قاصرا عليهم وهم ليسوا بطبيعة الحال من أهل اليمن ، بل ان المأمورين خدعوا بعض أهالي اليمن وضللوهم بأن « انتخبوا لخدمة أفكارهم أناسا من أهل اليمن وجعلوهم آلة لهم في كل مكان ، حتى بلغ بهم الحال أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم ، كما يفعلونه اذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش ، فهم يمرون عليه في كل يوم بأماكن الأمراء ويدلسون بأقوال لا يعيئون ولا يباليون بظهور الكذب فيها والافتراء » ثم يوصيهم بأن : « ابحثوا عن العلة الباعثة فان من عرف الداء عرف الدواء » (٢) .

كانت هذه إجابة الامام يحيى على مبعوثي السلطان من علماء مكة ، وبرغم النقاط الهامة التي تعرض لها الخطاب فانه لم يترتب عليه أى تغيير يذكر في صالح القضية اليمنية . ولا شك أن سبب ذلك يرجع الى أن الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت لم تكن لتقبل أن تعترف للامام يحيى بوضع خاص في اليمن ، يضمن له ممارسة قدر من السلطة الزمنية على أتباعه الزيديين الى جانب زعامته الروحية لهم . هذا على الرغم من اعتراف الامام الزيدى واليمنيين عامة بالسيادة العثمانية على بلادهم .

وقد ظلت الأوضاع في اليمن على ما هي عليه ، فالامام والأتراك يحتفظ كل منهما بما تحت يديه من الأراضي مع استمرار المناوشات بين الطرفين ، ولم يتمكن الأتراك من السيطرة على الموقف تماما في اليمن . ولم تقم الدولة العثمانية بعمل ايجابى لاقرار الأمور في اليمن بعد محاولاتها لاستطلاع حقيقة الموقف سوى عزلها للوالى أحمد فيضى باشا لموقفه العدائى من اليمنيين ، وأرسلت بدلا منه حسين تحسين باشا ليتولى أمور الولاية . وقد أرادت الدولة أن تلتطف من حدة موقفها العدائى من الزيديين وامامهم ، فاختارت تحسين باشا لما عرف عنه من الحكمة والاعتزان ليعمل على تهدئة الموقف في الولاية النائرة . وقد « صلحت في أيامه (تحسين باشا) أحوال اليمن ، وسكنت الفتن ، ولم يتعرض الامام وشيعته وأعوانه بأذيتهم ، وحبس من ظفر به مثل من كان قبله (فيضى باشا) وحصل بينه (تحسين باشا) وبين الامام صلح ، وألا يتعدى أحد على الآخر كل أحد في جهته ، والامام يقيم الشرع في جهته كما يحب » (٣) .

ولا شك أن سياسة تحسين باشا في حكم اليمن جاءت في التوقيت المناسب لأن أحوال الولاية كانت في أشد الحاجة الى التهدئة والتسكين بعد أن

(١) المصدر السابق - نفس الصفحة .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٣ ص ٥٣٧ .

(٣) الواسمى : المصدر السابق ، ط ٢ ص ٣٠٩ .

تفاقت الأمور في عهد الوالي أحمد فيضى باشا . وقد رأى الوالي حسين تحسين باشا أن يعترف للإمام يحيى بوضعه الخاص داخل الولاية ، وأن يسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه في المنطقة التي تدين له بالولاء ، واتفق مع الإمام ألا يتعدى أحد الجانبين على الآخر ، وكانت هذه السياسة اعترافاً بالأمر الواقع ، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تستطع أن تخضع لنفوذها سكان المرتفعات الشمالية المتركزين حول مدينة صعدة مركز الإمامة الزيدية . ولم يكن هذا الاتفاق صلحاً بمعنى الكلمة بل كان بمثابة مهادنة اقتضتها حاجة الدولة لقرار الأمور في اليمن حتى لا تتعرض لمزيد من الخسائر والتضحيات في سبيل إبقائها ولاية تابعة لسيادتها .

وعندما رأت الدولة العثمانية النجاح النسبي لسياسة التهدئة والتسكين التي اتبعها الوالي حسين تحسين باشا ، فقد آملت أن تحقق الاستقرار الكامل في الولاية عن طريق التفاهم مع اليمنيين أنفسهم في شئون بلدهم . لهذا طلب السلطان العثماني في سنة ١٩٠٨ وفداً من كبار رجال صنعاء على أن يكونوا من ساداتها وعلماؤها وأعيانها « ليتكلموا فيما يصلح اليمن » ففرح الناس بذلك « (١) » وقد وصل الوفد إلى الآستانة عاصمة الدولة وأقاموا في « محل الضيافة » مدة طويلة حتى استطاعوا مقابلة السلطان عبد الحميد . غير أن المقابلة لم تدم إلا حوالي عشر دقائق وأذن لهم بالانصراف . وبرجع ذلك إلى فشل الوفد اليمني في عرض قضية بلاده على السلطان العثماني ، إذ كان أعضاء الوفد مختلفين فيما بينهم حول نقاط عديدة . وعلى سبيل المثال فإن أعضاء الوفد لم يكونوا متفقين على كيفية إيجاد حل للقضية اليمنية ، حتى أن بعضهم اعتقد في حتمية استعمال القوة لطرد الأتراك من اليمن ، بينما البعض الآخر كان يؤمن بالطرق السلمية والرجوع إلى الشريعة الإسلامية وسيلة لتهدئة الأحوال في الولاية . كما اختلف الأعضاء أيضاً حول الغرض من مجيئهم إلى عاصمة الدولة العثمانية . وكان بينهم قليل من الأعضاء يقدرون أهمية الدور الذي يقومون به ، وما سيترتب على ذلك من نتائج خطيرة تؤثر على مستقبل بلدهم . بينما كان العدد الأكبر من أعضاء الوفد قد وجدوا أن المنول بين يدي السلطان العثماني فرصة لا تموز لتحقيق مآربهم الشخصية ، كطلب تقليد لهم وظائف معينة في الولاية أو عرض شكاياتهم الشخصية على الباب العالي . وقد أدت كل هذه الأسباب إلى اخفاق وفد رجال صنعاء في عرض قضية بلاده على الباب العالي ، حتى أن السلطان أمر على الفور بإعادتهم إلى اليمن ، فأضاعوا بذلك فرصة ذهبية لاطلاع أعلى سلطة في الدولة على حقيقة الأوضاع القائمة في بلادهم ، والتي كان بعض الولاة يموهون معالمها حفاظاً على مصالحهم الشخصية .

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٠٩ .

على أن السلطان العثماني كانت لديه رغبة في إيجاد حل للقضية اليمنية بما يحفظ للدولة العثمانية مصالحها في الولاية ويبقيها تابعة للسيادة العثمانية . لهذا طلب السلطان من والي اليمن استقدام وفد آخر من رجال الامام يحيى على وجه الخصوص ، وليس من أهالي صنعاء كما كان الحال في المرة الأولى ، وذلك على يصل معهم الى حل حاسم للقضية . فأرسل الامام يحيى الى الآستانة جماعة من خاصته من بينهم العلامة عبيد الله بن ابراهيم . وقد أحسن السلطان استقبالهم ودارت بعض المناقشات حول القضية اليمنية « بما يزيل الشقاق والشتان ويصلح البلاد ، ويرضى به الفريقان » . غير أن وفد رجال الامام يحيى عاد الى اليمن أيضا بخفي حنين بعد أن مكث مدة طويلة في عاصمة الدولة . وقد فشلت محادثاتهم في نهاية الأمر لعدة أسباب كان من بينها ما أبداه بعض رجال الدولة العثمانية من أن « اقامة الحدود في اليمن خاصة يخل بالقانون الأساسي في جميع الولايات العثمانية » (١) .

وتجدر الإشارة الى الدور الذي لعبته الصحافة العربية والعثمانية في قضية اليمن في أوائل القرن العشرين فقد ذكر الواسعي أن جريدة المؤيد المصرية قد وصلت الى اليمن في سنة ١٩٠٩ (شهر ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ) وأنها كانت أول جريدة مصرية يطلق عليها هناك . وقد كتب على بن يوسف صاحب جريدة المؤيد مقالا ينصح فيه الامام يحيى الى عقد الصلح مع الدولة العثمانية ، كوسيلة لحل القضية اليمنية بما يرضى الجانبين اليمني والعثماني ، ويؤدي الى حقن الدماء ، وتوفير الأموال الطائلة والجهود المضنية التي تبذلها الدولة العثمانية دون جدوى في محاولة اخماد الثورات المستمرة . وقد أرسل الامام يحيى خطابا الى صاحب جريدة المؤيد يجيب فيه على نداء الصلح الذي وجهته جريدته ويوضح موقفه بأنه لم يدخر وسعا للوصول الى عقد صلح مع الدولة بقوله : « لأجل ذلك بعثنا وفدا الى الأبواب السلطانية يرفع عنا ما أودعناه من الأخبار ويقص على ذلك الجمع ما باليمن الميمون من الدواهي الكبار وما اعتورها من مواقع الفتن التي تخللت الديار ومشت الى كل دار » . غير أن هذا الوفد الذي تحدث عنه الامام يحيى لم يتمكن من الاتفاق على عقد الصلح على الرغم من المفاوضات التي دارت بين أعضائه وبين رجال الدولة في العاصمة العثمانية على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

ثم أبدى الامام يحيى في خطابه تعجبه من موقف الدولة في حرصها على السيطرة الكاملة على اليمن وأوضح أن الدولة اذا كانت تعلق ذلك بأنها تقوم بحماية اليمن من العدوان الأجنبي فإن اليمنيين أولى بالدفاع عن بلادهم خاصة وأنهم لم يرتضوا الخضوع يوما لمسلم غشوم فكيف يرضيهم أن يخضعوا ساعة

(١) الواسعي : المصدر السابق . ط ٢ ، ص ٣١٠ .

واحدة للأجانب . وإذا كانت الدولة تعلق موقفها هذا من اليمن بحاجة الحزبية العثمانية إلى الأموال التي تجمع من هناك فالإمام يحيى يجيب على ذلك بأن ما يجمع من الأموال لا يكاد يكفي بنفقات العسكريين والمدنيين من العثمانيين العاملين في الولاية ، إلا في حالة ابتزاز الأموال من أهالي اليمن بشتى الطرق والأساليب التعسفية . ثم يشير الإمام يحيى إلى أن توجيه الجيوش العثمانية المسلحة بأحدث الأسلحة في عصرها إلى اليمن ليجهد الميزانية العثمانية ويحملها الكثير من الأعباء . ويضيف الإمام يحيى إلى كل ذلك تعجبه أيضا من حرص الدولة على البقاء في اليمن الولاية النائية الصغيرة بالنسبة لأملك الدولة الواسعة ، بينما يوجد فيها الأئمة الذين يمكنهم القيام بحكم البلاد على أفضل وجه مع اعترافهم بالسيادة العثمانية . ثم يذكر الإمام يحيى في نهاية خطابه لصاحب جريدة المؤيد المصرية أنه إذا تراءى له نشر هذه الإجابة في جريدته « فذلك من الخير الموافق للقصد » (١) . وكان الإمام يحيى يقصد من ذلك بطبيعة الحال استمالة الرأي العام في الدولة العثمانية إلى جانبه للوصول إلى حل للقضية اليمنية يحقق له اعتراف الدولة بوضعه الخاص في اليمن .

وقد ذكر الواسعي أن جريدة « طنين » العثمانية نشرت في نهاية سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) في أحد أعدادها مقالا نقل من التركية إلى العربية جاء فيه : « أن اليمنيين معروفون بالذكاء والصبر على الشدائد ، وأن من كانت فيه مثل هذه الصفات لخليق بأن يكون سريعا تدينه قريبا تفهيمه وسسائل الإصلاح ، ولكن لا بد قبل كل شيء من انتداب المأمورين الأكفاء النشطين الذين يوقفون كل ما أوتوا من المعرفة والاختبار على تنظيم تلك الديار . فلنرسل إذن إلى تلك الولاية واليا معاونا من أصحاب الكفاية ومديرين مجربين عارفين الزراعة والتجارة والمعارف ، ثم نصحبهم بمهندسين بارعين ومفتشين صالحين ، وحينئذ نأمن الفتن وسفك الدماء ، ولا بأس من التكرار وهو أن كل هذه الأهور لا سبيل إليها إلا بأمر واحد ألا وهو أن يكون لليمن إدارة خصوصية تلائم أخلاق اليمنيين وعاداتهم » (٢) .

ولا شك أن الرأي الذي نادت به جريدة « طنين » العثمانية في مقالها المشار إليه منصف غاية الانصاف لقضية اليمن واليمنيين . ويوضح لنا مثل هذا المقال وغيره الدور الهام الذي بدأت تلعبه الصحافة العربية والعثمانية في عرض قضية اليمن على الرأي العام في الدولة العثمانية وفي الولايات العربية التابعة لها . وقد أبرزت الصحافة أخطاء الحكم العثماني في اليمن حتى يمكن

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٠ - ٣١٢ .

(٢) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣١٣ .

تجنبها ، كما اقترحت الحلول التي يمكن أن تؤدي الى اقرار الأمور وحفظ الأمن والسلام في اليمن .

استمرت أحوال اليمن هادئة نسبيا في عهد الوالي العثماني حسين تحسين باشا نتيجة للسياسة التي اتبعها للتفاهم مع الامام وحرصه على رفع ظلم المأمورين الأتراك عن أهالي اليمن حتى وردت الأوامر من الآستانة بعزله عن الولاية . وقد حزن أهالي اليمن كثيرا على عزل هذا الوالي ، وتوجه وفد منهم الى الآستانة برئاسة السيد محمد علي الأهدلي للمطالبة بإرجاع تحسين باشا الى منصبه في اليمن (١) ، غير أن الحكومة العثمانية لم تستجب لمطلب الوفد اليمني وأصدرت الأوامر بتعيين كامل بك متصرف تعز في ذلك الحين واليا على اليمن ، فوصل الى صنعاء في شهر مارس سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) غير أن كامل بك لم يستمر في منصب الولاية أكثر من ثلاثة أشهر وعزل في يولية سنة ١٩١٠ م (جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ هـ) . وقد تولى من بعده ولاية اليمن محمد علي باشا (٢) وهو أحد رجال الاتحاديين الذين عرفوا بتمسكهم بالسياسة المركزية وبمبدأ تتركب شعوب الامبراطورية .

وتجدر الإشارة الى أن حالة الهدوء النسبي التي وجدت في عهد الوالي حسين تحسين باشا لم تكن ترجع الى سياسته القائمة على التفاهم مع الامام والعدل مع الأهالي فحسب ، بل كانت ترجع أيضا الى حالة عامة من الهدوء النسبي شملت معظم أرجاء الامبراطورية العثمانية ولم تكن مقصورة على اليمن وحدها . وكان السبب في ذلك يرجع الى قيام ثورة سنة ١٩٠٨ التي أعلنت الدستور ، ورغبت في تطبيق مبادئ جديدة تتبلور في محاولة الالتقاء بعناصر الامبراطورية لحل كافة المشكلات المعلقة . وقد علم أهالي اليمن بنبا خلع السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) وتنصيب أخيه محمد رشاد في مكانه وتسلمت أعضاء جمعية الاتحاد والترقي على سياسة الدولة وعلى رأسهم طلعت ، وأنور ، وجمال . وقد توقع اليمنيون اصلاحا عاما في ديارهم نتيجة لهذا الانقلاب كما عجبوا من سرعة خلع الولاة وتنصيب عرشهم في مكانهم (٣) . غير أن هذه الفترة سرعان ما انتهت عندما اتضح ميل الاتحاديين الى تطبيق « المركزية » والى « تتركب » عناصر دولتهم . فنشبت من جديد المنازعات بين العرب والأتراك ولكنها كانت أعنف وأقسى عما كانت عليه من قبل ، خاصة وأن النزاع بين العرب والسلطان عبد الحميد قبل الانقلاب الدستوري في سنة ١٩٠٨ م كان يدور حول مفاسد الحكومة العثمانية وتعسف

(١) الأهرام : العدد ١٧٢٣ الصادر في ١٩١٠/٣/٩ (٢٦ صفر سنة ١٣٢٨ هـ) ص ٢ .

(٢) العرشي : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٣) العرشي : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

ولاتها وسوء ادارتهم ، فتحول هذا النزاع بين الجانبين العربى والتركى بعد الانقلاب الى مبدأ أهم وأخطر فى حياة العرب وهو مبدأ « تقرير المصير » (١) .

وقد تمسك العرب بحقوقهم فى الحكم الذاتى والقومية الخاصة . بينما حارب الأتراك هذه الاتجاهات التحررية بكل عنف وشدة . وعملوا على اذابة العناصر العثمانية المختلفة فى بوتقة الجنسية التركية المتزمنة . وقد عين الاتحاديون محمد على باشا فى يونيه سنة ١٩١٠ م (جمادى الاولى سنة ١٢٢٨ هـ) واليا على اليمن لتنفيذ سياستهم هذه فى تلك البلاد . لهذا اتجه هذا الولى منذ وصوله الى اليمن الى مقاومة كل تمرد ، واخماد أية حركة ثورية يقوم بها الامام يحيى فى المرتفعات الشمالية . او محمد الادريسي الذى ظهر نفوذه وشكل خطرا كبيرا على الدولة فى عسير . وقد عرف عن الولى العثمانى محمد على باشا أنه « كان خشن الطباع ، عامل الناس بغلظة وشدة ، كما كان يفعل فيضى باشا بل كان يحبس كل من يكون له أدنى علاقة بالامام ، فأثارت أعماله هذه الضغائن والسخائم ، فاستقرت ناز الحرب فى « شعوب » ، فحوصرت جميع المدن . وفى جملتها « يريم » . فهجم العرب على من فيها ، وخربوها ، وفعلوا الأفاعيل الغربية » (٢) . على أن السياسة التى اتبعها الولى محمد على باشا والتى اتسمت بالعنف والشدة والقمع العسكرى ، قد أدت الى تجديد الثورات واشعال الحروب فى اليمن (٣) . وقد استمرت أحوال اليمن على ما هى عليه من فوضى واضطراب حتى عزل هذا الولى ، وتم عقد صلح « دعان » فى سنة ١٩١١ بين الدولة العثمانية والامام يحيى على يد الولى الجديد أحمد عزت باشا فبدأت بذلك صفحة جديدة من تاريخ العلاقات العثمانية اليمنية اختلفت الى حد كبير عن الصفحات السابقة .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) الدرعى : المصدر السابق . ص ٨٧ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٤ .

الفصل الرابع

السياسة العثمانية في اليمن

في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

أولا - سياسة العثمانيين في حكم الولايات
التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري .

ثانيا : موقف الإدارة من الحكم العثماني
في اليمن (١٩٠٨ - ١٩١١) .

ثالثا - موقف العثمانيين من بقية اليمن في
مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١) .

رابعا - نضال الشعب اليمني ضد الحكم
العثماني في مطلع العهد الدستوري .

السياسة العثمانية في اليمن في مطلع العهد الدستوري
(١٩٠٨ - ١٩١١)

اولا - سياسة العثمانيين في حكم الولايات
التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري

عرضنا في بداية الفصل السابق معالم السياسة المركزية التي اتبعها العثمانيون في حكم الولايات التابعة لهم ، وما آلت اليه هذه السياسة من تطرف في عهد الاستبداد الحميدي مما كان له أسوأ الأثر لدى رعايا الامبراطورية العثمانية . وقد رأينا نتائج اتباع هذه السياسة المركزية في ولاية اليمن منذ عودة العثمانيين اليها في سنة ١٨٧٢ ، وتمثلت في قيام حركات التمرد والثورات المستمرة ضد الحكم العثماني ، كان آخرها الثورة التي أشعلها الامام يحيى اثر توليه الامامة في سنة ١٩٠٤ م ، وتحملت الدولة العثمانية في سبيل اخمادها الكثير من الأرواح والأموال . وسوف نستعرض فيما يلي الاتجاهات العامة لسياسة العثمانيين في حكم الولايات التسابعة لهم في مطلع العهد الدستوري بعد الاطاحة بحكم السلطان عبد الحميد الثاني لنعرف الى أي مدى أثرت تلك السياسة على مجريات الأحداث في ولاية اليمن العثمانية .

الثورة ضد الاستبداد الحميدي وقيام
العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨

بدأ في سنة ١٨٨٩ م تأليف الجمعيات المنظمة سواء كانت سرية في داخل البلاد العثمانية ، أو علنية في خارجها . لمحاربة الاستبداد الحميدي وحمل الناس على استنكار الحكم المطلق ، وطلب الحكم الدستوري عن طريق إعادة العمل « بالقانون الأساسي » الذي صدر في عهد « المشروطية الأولى » في سنة ١٨٧٦

وعطله السلطان عبد الحميد الثاني في فجر صدموره (١) . ثالث طائفة من طلاب « الطيبة العسكرية » جمعية سرية في استامبول في سنة ١٨٨٩ م غايتها محاربة الاستبداد والعمل على إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد . كما حصل أحمد رضا - الذي كان يعمل مديرا للمعارف في بروسة - على رخصة لنشر إلى باريس لزيارة معرضها الدولي العام ، ثم قرر البقاء في باريس للعمل في سبيل حرية بلاده ، وأصدر جريدة سماها « مشورت » بمعنى « المشورة » ، وقد التفت حوله جماعه من الشباب الموجودين في باريس واتصلوا بشباب الجمعية الأولى في استامبول لتوحيد العمل تحت اسم « جمهورية الاتحاد والترقي العثمانية » (٢) . وقد نمت هذه الجمعية وتفرعت داخل البلاد وخارجها ، وحقت غايتها الأصلية بإعلان « المشروطية » في سنة ١٩٠٨ ، وبخلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٩ ، كما انتخب أحمد رضا هذا رئيسا لأول مجلس نيابي اجتمع في عهد « المشروطية الثانية » .

على أن هذا النجاح لم يكن نتيجة لجهود جمعية الاتحاد والترقي فحسب ، بل ساهم فيه عدد غير قليل من الجمعيات ، وعدد كبير من الأشخاص . فقد عقدت الجمعيات التي تآلفت خارج البلاد العثمانية مؤتمرات في مدينة باريس في عامي ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ ، واشترك فيهما إلى جانب الأتراك والعرب ممثلون عن بعض الشعوب المسيحية التابعة للإمبراطورية العثمانية أيضا . وتناخض قرارات المؤتمر الأخير في اجبار السلطان عبد الحميد على ترك العرش وتبديل الإدارة من أساسها ، وتأسيس أصول المشروطية والمشورة . وقد تهيأ لجمعية الاتحاد والترقي بعد سنة ١٩٠٥ م مجال واسع للعمل في الولايات الثلاث : مناستر ، وقوصوة ، وسلانيك التي كانت إدارتها قد تأسست في أوائل هذا القرن تحت مراقبة خمس من الدول الأوربية العظمى هي : إنجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا ، وإيطاليا ، وذلك في النواحي المالية وشتون الأمن . واجتمع في هذه الولايات عدد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين ممن يمتازون بالثقافة والاقدام ، نمت بينهم فكرة اصلاح أحوال الدولة العامة بإنهاء الاستبداد وإعادة الدستور (٣) .

وبعد انقضاء بعض الأحداث ، انهالت على عاصمة الدولة العثمانية صباح يوم ١٠ من يوليو سنة ١٩٠٨ أعداد هائلة من البرقيات الصادرة من جميع الوحدات الادارية الموجودة في الولايات المذكورة تطلب اعلان المشروطية ، وتلتها على الفور برقيات أخرى تعلم بأن البلاد أخذت تحتفل بإعلان المشروطية . مع

(١) محمد أنيس (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٩١٤ - ١٩١٤) ، ص ٢٤٥ .

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

إطلاق المدافع ابتهاجا ببدء العهد الجديد . وقد فوجئ السلطان عبد الحميد بهذا الانفجار العام . واضطر إلى الرضوخ للأمر الواقع ، وأصدر أمره بإعادة الدستور وبإجراء الانتخابات ، وبذلك انتهى عهد الاستبداد الحميدى وبدأ عهد « المشروطية الثانية » وأطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفعت القيود التي كانت مفروضة على المنفيين والمبعدة (١) .

وقد قوبل اعلان المشروطية بتأييد تام فى جميع أنحاء الممالك العثمانية ، وصار سببا لإقامة المهرجانات الشعبية التي اشترك فيها جميع المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية . وقد جرت فى هذا الجو الانتخابات النيابية واجتمع المجلس النيابى - الذى كان يسمى « مجلس مبعوثان » - بين مظاهر الأعياد والأفراح . وكان عدد النواب فى هذا المجلس ٢٧٦ ، عدد الأتراك بينهم ١٤٢ ، وعدد العرب ٦٠ ، الألبان ٢٥ ، الأروام ٢٤ ، الأرمن ١٢ ، اليهود ٥ ، البلغار ٤ ، الصرب ٣ ، الفلاح ١ . غير أن الجو المغمم بالحبور والابتهاج لم يلبث أن تلبد بغيوم كثيفة ، وتعرض العهد الجديد الى عدة صدمات عنيفة ، وجابه كثيرا من المشاكل الداخلية والخارجية .

على أن أخطر الصدمات التي هزت كيان العهد الجديد ، كانت ثورة الرجعية التي قامت فى نهاية شهر مارس سنة ١٩٠٩ فى عاصمة السلطنة قبل أن تتم المشروطية شهرها التاسع ، وكان قوامها الجنود والدراويش الذين ثاروا بتحريض من المؤثرين من العهد الجديد ، ومن بينهم عدد كبير من رجال عبد الحميد السابقين . على أن هؤلاء الجنود الثائرين كانوا من الجيش المحتشد فى العاصمة وحدها ، أما جيوش الولايات ، وخاصة جيوش الولايات الثلاث التي كانت مهد المشروطية الثانية فقد ظلت على ولائها للعهد الجديد . لذلك وجهت جمعية الاتحاد والترقى جيشا نحر العاصمة لتأديب العصاة ، والقضاء على الرجعية . وقد وصل هذا الجيش « جيش الحركة » الى أبواب العاصمة ، وتمكن من احتلالها بعد بضعة حروب ومصادمات مع شرازم العصاة . وقد اجتمع « المبعوثون » مع أعضاء مجلس الأعيان فى « آيا ستفانوس » - الذى كان قد أصبح مقرا « لجيش الحركة » - وعقدوا جلسة رسمية ، قرروا خلالها خلع السلطان عبد الحميد واجلاس ولي العهد محمد رشاد على العرش باسم « السلطان محمد الخامس » (٢) . وبذلك طويت صحائف تاريخ السلطان عبد الحميد ، وتوطدت أركان العهد الدستورى العثمانى الجديد .

وقد أوقع الانقلاب الأخير رجال السياسة الأوربية فى حيرة وارتباك ، ذلك

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) ساطع الحصرى : المصدر نفسه ، ص ١١٠ - ١١٢ .

لأن الحركة الانقلابية كانت بمثابة « حركة انتفاض ترمي الى تخليص الرجل المريض من حالة الاحتضار مع تجديد قواه واصلاح احواله » . فكان من شأنها أن تسلب الدول الكبرى ما كان لها من وسائل التأثير في الدولة العثمانية ، وحجج التدخل في شئونها » (١) . وقد سارعت بعض الدول الأوروبية للتعجيل في حل مسائلها المعلقة مع الدولة قبل فوات الأوان . وكان من ذلك نزوح النمسا الى تحويل الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك الى وضع قانوني يلحقها بالامبراطورية رسميا ، مما سيسبب هياجا شديدا في العالم السلافي وخاصة في صربيا ، ويؤزم الأحوال بين النمسا والصرب ، ويشعل نار الحرب العالمية الأولى . كما أن أطماع الدول الأوروبية التقت بالرغبات المجادة في الاستقلال في وقت واحد . فاعلنت بلغاريا استقلالها وانفصالها عن الدولة العثمانية ، كما أنزلت إيطاليا جيوشها في طرابلس الغرب سنة ١٩١١ م ، معتمدة على الاتفاقيات السرية الموقعة بينها وبين فرنسا وإنجلترا من جهة ، وبين النمسا وألمانيا من جهة أخرى . بل ان دول البلقان رأيت في انشغال الدولة العثمانية بالحرب الإيطالية فرصة لاشهار الحرب عليها وتحقيق استقلالها . وخلال هذه الزوابع تحركت فرنسا وطالبت الدولة العثمانية بضمسان مصالحها في سوريا ، ودارت مباحثات بين الجانبين لهذا الغرض ، في حين أعلنت حكومة فرنسا عن وجوب احترام الدول لمصالحها التقليدية في سوريا ولبنان (٢) . وعلى الرغم من أن المباحثات مع الدولة العثمانية لم تتقدم بالسرعة المطلوبة فانها انتهت بما يرضى فرنسا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى .

وهكذا ورث رجال جمعية الاتحاد والترقي تركة مثقلة وواجهوا بداية صعبة فقدت في أثناءها الدولة العثمانية جميع ممتلكاتها الأوروبية - ما عدا تراقيا الشرقية - الى جانب طرابلس وكريت وجزر الدوديكان . وقد تحملت الدولة في أثناء السلسلة من الحروب الكثيرة والنفقات الباهظة ما ناءت بها خزائنها المجهدة (٣) .

صدي اعلان الدستور العثماني وتنتايج في الولايات العربية :

سبب اعلان الدستور العثماني وانهاء الاستبداد الحميدى وقيام عهد المشروطية موجة طاغية من السرور والابتهاج في جميع الولايات العربية ، وقويت آراء الذين يقولون بوجوب « اصلاح الأحوال وضممان التقدم » عن طريق التآزر

(١) ساطع المصري : يوم ميلون . ص ٢٨ .

(٢) Poincaré, R. : Au service de la France, Vol. V, p. 404.

(٣) جورج انطونيوس : يقطعة العرب (ترجمة علي حيدر الركابي) . ص ١١٣ .

مع أحرار الترك . وكان يحذو الجميع أمل قوى فى تحقيق « الحرية ، والعدالة ، والمساواة » وفق الشعار الذى صارت تترده السنة الجميع فى كل الجهات ، ما دام سيكون هناك مجلس تمثيلى يراقب أعمال الحكومة ويوجهها ، وما دام سيكون فى المجلس المذكور ممثلون عن البلاد العربية ، فسيكون من السهل القضاء على عوامل الفساد واستكمال وسائل النهوض والرخاء . غير أن السياسة التى أخذت تسير عليها جمعية الاتحاد والترقى وحكوماتها ، بعد إعلان المشروطية ، خيبت هذه الآمال ، واضطرت مفكرى العرب وساستهم الى تغيير آرائهم واتجاهاتهم على ضوء التجارب والأحداث (١) . اذ تمسكت الجمعية والحكومة بنظام المركزية وأصررت على أن تكون اللغة التركية هى اللغة الرسمية دون اكتراث بما يلحق بالعرب من أضرار فادحة من جراء ذلك . وقد توالى سلسلة طويلة من الاختلافات والمنازعات بين العرب والترك داخل المجلس النيابى وخارجه واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

لقد أراد الاتحاديون فى بداية حكمهم على حد ما ذكر بجريدة الأهرام « أن يقلبوا البلاد التى كانت تتمتع سابقا ببعض الامتيازات فى مدى ثلاث سنين قلبا سحرىا فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين الى حال لم تألفها ولم تتعلمها ، فكانت النتيجة أن الذين لم يألوا دفع الأموال الأميرية تدمروا من دفعها ، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية ، صعبت عليهم هذه الخدمة ، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم وأحكام القوانين عدوها بدعة (٢) ، والذين كانوا فى بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بفلاحهم أمرا ادا (٣) . ومن جهة أخرى رأينا الذين تعلموا فى أوربا وعرفوا نظامها ومدنيتها وعمرائها يتعجلون (٤) رجال الحكومة فى الإصلاح ويريدون من حكومة بنت سنتين أن تكون حكومة بنت مئات السنين فقالوا أين ما أتاه الدستوريون من اصلاح ؟ والحكومة نفسها أرادت أن تسرع وليس فى يدها مال ودخل فلم تر الا البنوك تطرق أبوابها . وأراد الأتراك نشر لغتهم التى لم تتعلمها الطوائف والأمم التى حكموها سبعمئة سنة فتسرعوا باكره الناس على تعلمها فأيقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب الى خلق لغة وآداب (٥) ، والذين لهم لغة على الصباح فى

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) كمثل أهل اليمن من الزيديين الذين كانوا يلجأون الى المحاكم الشرعية التى كان يقيمها الامام يحيى .

(٣) كمثل البكوات فى البانيا .

(٤) كمثل المثقفين فى تركيا نفسها وفى سوريا .

(٥) كمثل الألبان والأرمن .. الخ .

وجه الحكومة خوفا عليها ، فالتسرع جاء من كل جانب فأفضى الى الشكوى من كل جانب » (١) .

لقد كان مدحت باشا واضع دستور سنة ١٨٧٦ من أنصار « توسيع المادونية » الادارية الواسعة ، القريبة من « اللامركزية » (٢) . غير أن الاتحاديين لم يحاولوا حتى أن يفهموا هذا الدستور بنفس الروح التي ألهمت مدحت باشا عند وضعه ، بالرغم من تطور الفكرة القومية لدى أغلب الشعوب العثمانية ، خاصة منها الساكنة في القطاع الأوربي ، خلال المدة التي مضت بين وضعه وتاريخ الانقلاب الدستوري ، فأرادوا أن يحكموا الدولة في العقد الثاني من القرن العشرين وكأنهم لا يزالون يعيشون في منتصف القرن التاسع عشر . وفصلا عن ذلك أردوا أن يحكموا البدوى والحضرى على السواء بأنظمة تشبه الأنظمة الموحدة التي تطبق في الدولة الأوربية . وكانوا يرون في النظام اللامركزى تفكيكا ودمارا للمملكة العثمانية ، في حين أن العرب وبقية العناصر يرون فيه أساس قوة الدولة ، من حيث أنه يعطى سكان المناطق مجال التشييم الشخصى ويهيئ لهم امكانية تطوير مناطقهم التي هم أعرف الناس باحتياجاتها المحلية ، وتقوية الدفاع عن حدودها وترقيتها اقتصادا ومعارفها وأموالها الناقصة ، فضلا على كونه يشعرهم بأن لهم شخصية وكيانا في دولة تحترم ارادتهم فيزيد اخلاصهم (٣) .

وقد أوضح أحمد أمين حقيقة الاتحاديين في كتابه عن « تركيا في الحرب العالمية » عندما ذكر أنهم فئة « ... لم تكن خالية من كل وطنية ، ولا من نصيب المثالية الغامضة ، ومع ذلك كانت المعارف والتجربة قليلة ومحدودة جدا عند أعضائها إذ لم يتمكنوا من النظر خلال المسائل الناشئة عن الأوضاع الطارئة ، ولم يتمكنوا أن يروا أن التبديلات الجوهرية لأسلوب الحكم يجب أن تتلاءم مع استعداد البلاد الأدبي وأوضاعها الاجتماعية ، فانهم تجاه المشكلات التي كانت تعترضهم باستمرار ، وأمام المعارضة الشديدة التي كانت تواجههم كان همهم الاحتفاظ بسلطتهم السياسية ودعمها كحزب سياسى ، واجبار مختلف عناصر الدولة للخضوع التام المباشر لسلطة الحكومة المركزية ، وبما أنهم كانوا متمسكين بالتعصب القومى في سياستهم الخارجية فقد أظهروا التصلب والتزموا وعاموا عن كل متطلبات الموقف العملية . هذا وأن السياسة الطائشة التي فضمت باكره مختلف العناصر على ضرورة الخضوع لسياسة مزج العناصر قد لاقت معارضة قوية ، وسببت مشكلات داخلية وخارجية كثيرة ، أوجبت على حكومتهم أن تتخذ

(١) جريدة الأعرام ، العدد ١٠١٥٠ ، فى ١/٨/١٩١١ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) توفيق على برو : العرب والترك في العهد الدستوري ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

خطة الاستبعاد بحيث أن حكم عبد الحميد المستبد المطلق لم يلبث أن عاد بثوب آخر . ولم يستمر الغاؤه سوى فترة جند ضئيلة ولم يكن الفرق بين العهدين سوى أن العهد الأخير كانت عليه «سحة المدنية الغربية» (١) .

وهكذا كانت سياسة الاتحاديين عقب الانقلاب الدستوري تلخص في تمييز العنصر التركي على باقي العناصر المختلفة في الإمبراطورية العثمانية ، مع محاولة «تتريك» جميع العثمانيين مستعملين في ذلك مختلف الطرق من ضغط وارهاب، إلى صيغ جميع الإدارات والمصالح والمدارس بالصبغة التركية ، وإحلال اللغة التركية محل اللغات الأخرى ، مما أشعل نار الصراع بين القومية التركية الصاعدة وبين القوميات الأخرى في الإمبراطورية ، وخاصة العربية التي كانت تتلمس طريقها إلى الوجود ، والتي ساعدها ودفعها إلى تطوير نفسها ذلك الاحتكاك والصراع بينها وبين القومية التركية واستبعاد الأتراك ضد العرب . وسيؤدى هذا الصراع في النهاية إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى لتصبح تركيا دولة محدودة المساحة يسودها العنصر التركي وحده . كما تمسك الاتحاديون بفكرة المركزية متأثرين بأفكار الثورة الفرنسية رغم الفرق الشاسع بين فرنسا أيام ثورتها في سنة ١٧٨٩ م والسلطنة العثمانية في سنة ١٩٠٨ م . إذ أن تمرکز الإدارة في باريس ، كان استمرارا لتطور تاريخي طويل ، جعل باريس مركزا ثقافيا واقتصاديا ، وأدى إلى توحيد فرنسا سياسيا وإداريا . لكن الوضع كان على نقیض ذلك تماما في الدولة العثمانية ، لأن القوى التي ولدتها اليقظة القومية . كانت تعمل باتجاه معاكس ، متنافر مع المركز المتمثل في القسطنطينية ، ولأن المناهج التي تفتدى القوى المذكورة ما زالت قائمة على فوارق اللغة والعادات والأفكار (٢) ، وسيبدو ذلك جليا في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية .

ولما كان الاتحاديون يعتقدون أن المركزية وسيادة قومية واحدة يطبعون بها جميع رعايا الدولة هي سبيلهم لانقاذ إمبراطوريتهم وإعادة إيجادها . فقد كان من أول أعمالهم عقب عودتهم إلى الحكم بعد انقلاب الرجعية في أبريل سنة ١٩٠٩ م ، إلغاء الجمعيات التي أسستها العناصر غير التركية ، ومن بينها جمعية الأخاء العربي العثماني ، وذلك قبل أن تنقضى ثمانية أشهر على افتتاحها . وقد نتج عن ذلك إرتياب العرب في نيات الاتحاديين نحوهم ، وبدأوا جديا في العمل السري إلى جانب الجمعيات العربية العلنية التي سمح لها بممارسة نشاطها علنا في المناطق غير الخاضعة للنفوذ العثماني كما كان الحال في مصر في أثناء

(١) Amm, A. : Turkey in the World War, pp. 44-45.

(٢) جورج أنطونيوس : المصدر السابق ، ص ١١٥ .

الاحتلال البريطاني . وكان العرب يهدفون من ذلك الى حماية قوميتهم النامية
التي أراد الاتحاديون الأتراك القضاء عليها .

الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

إذا ألقينا نظرة عامة على الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية في مطلع
العهد الدستوري العثماني فإنا نجد أن عرب الجزيرة قد شاركوا بأقوى إخوانهم
العثمانيين عامة والعرب خاصة فرحتهم وابتهاجهم بنجاح ثورتى ٢٠ من يولية
سنة ١٩٠٨ م و١٣ - ٢٦ من أبريل سنة ١٩٠٩ م ، وتمنوا الخير الكثير على
يد رجال جمعية الاتحاد والترقى . غير أن شعورهم هذا وما ترتب عليه من
مواقف عملية اختلفت اختلافا بينا في الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة عنه
في باقى العالم العربى . ويرجع سبب ذلك الى أن الجزيرة العربية كانت
متخلفة حضاريا وثقافيا عن باقى الجماعات العربية التى فى خارجها ، وذلك
تبعاً للظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فيها . فالجزيرة العربية تتميز
بأنها وحدة سكانية وحضارية واجتماعية واحدة ، بالرغم من وجود بعض
الاختلافات بين مناطقها . وقد أدى هذا الوضع الجغرافى والاقتصادى الى تحديد
أوضاع اجتماعية خاصة بالجزيرة بوجه عام وأوضاع اجتماعية معينة «مقصورة»
على بعض مناطقها . على أن الوحدة الاجتماعية السائدة في الجزيرة كلها هي
القبيلة بكل ما لها من صفات فكرية ونفسية وأوضاع اقتصادية واجتماعية ،
تؤدى كلها الى سلوك ومواقف تختلف تماما عما في العراق والشام ومصر (١) .
وأدى هذا الوضع الاجتماعى بالتالى الى تشكيلات سياسية خاصة أيضا ، فكانت
الوحدة السياسية في الجزيرة تتمثل في الإمارة أو المشيخة المحددة المساحة
التي تعتمد على النفوذ الأسرى الاقطاعى المظهر ، أو الإمامة التي تقوم على الفكر
الدينى المذهبى وتفرض سلطانها على منطقة يسكنها الاتباع والمريدون الى جانب
غيرهم كما كان الحال بالنسبة للإمامة الزيدية في اليمن (٢) .

والى جانب الأوضاع الخاصة بالجزيرة والتي أدت الى التفتت السياسى
لسكانها فإن الاستعمار الأوروبى وخاصة الانجليزى كان من العوامل المؤكدة لهذا
التفتت . ذلك لأن بريطانيا أدركت الأهمية الكامنة في استراتيجية الجزيرة
العربية لتأمين طريقها الى الهند فاحتلت عدن في سنة ١٨٣٩ وبدأت تتوسع
لبسط نفوذها في السواحل الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية ، كما زادت
رغبتها في ذلك بعد افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ فأصبحت « الشريان

Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 75.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ٤١ .

الإمبراطوري « لمستعمراتها الآسيوية (١) » . وقد أدى التدخل البريطاني في الجزيرة العربية الى تفتيت وحدتها السياسية الى جانب ما أصيبت به من عوامل تفتيت داخلية . وكان كل ذلك مؤديا بالتالى الى تغيير أفكار وواقف أهل الجزيرة العربية عن باقى أجزاء العالم العربى العثمانى .

ظهر الاختلاف أساسا فى نوع الأفكار « القومية » وأساليب العمل الإيجابى لتحقيق المطالب القومية ، وذلك بين عرب الجزيرة عن بقية العالم العربى العثمانى . ومن التجاوز حقيقة أن توصف أفكار أهل الجزيرة بأنها أفكار « قومية » فى العشرينات من القرن العشرين ، إذ أنهم لم ينادوا بصورة جديدة للحكم فى بلادهم ، أو بمطالب معينة مثل « اللامركزية » بالصورة التى عرضها حزب اللامركزية العثمانى ، الذى اتخذ القاهرة مقرا له ، أو تحويل الإمبراطورية العثمانية الى إمبراطورية ثنائية ، كما نادى بها الجمعية القحطانية . لكن الأنواع الخاصة لأهل الجزيرة جعلت أفكارهم تتبلور حول مطالب واحد تمسكوا به إزاء الاتحاديين ، وهو أن يتركهم وشأنهم يديرون أمهم بأنفسهم دون تدخل حكومى — مهما كان نوع هذه الحكومة وجنسيته — هذا مع رضائهم واعترافهم بالسيادة العثمانية . وكان ذلك استجابة لعقائدهم الدينية المتحكمة ، ونظريتهم المقدسة للخلافة الإسلامية التى كان عبد الحميد قد أحيا شأنها معتمدا على أعمال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده اللذين كانا من دعاةها . هذا الى جانب تميز وسائل أهل الجزيرة فى تحقيق مطالبهم عن غيرهم من سكان البلاد العربية الشمالية كالعراق والشام ومصر ، فبينما كان أسلوب القوميين العرب يتمثل أساسا فى تكوين الجمعيات ، والأحزاب السياسية ، وعقد المؤتمرات ، والالتجاء الى التشكيلات السرية ، والاعتماد على المنشورات فى نشر دعوتهم ، إذا لم يتمكنوا من الاعتماد على الصحف والمجلات ، فإن عرب الجزيرة عبروا عن عدم رضائهم عن حكم الاتحاديين وموقفهم من العرب بالثورات المستمرة ضد الحاميات العثمانية الموجودة فى أراضيهم ، أى أن الأساليب السلمية فى التعبير عن المطالب القومية كانت «جهولة» لديهم ، لهذا كانوا يلجأون الى طريقتهم الخاصة ، التى ألفوها حتى فى منازعاتهم الشخصية ، وهى القتال والكر والفر ، والالتجاء الى الجبال والقلوات أو الهجوم المباغت الى غير ذلك من أساليب القتال الشائعة بين رجال القبائل العربية (٢) . وقد كانت حياة عرب الجزيرة ببساطتها الأولية توحى اليهم بنوع التفكير وأسلوب العمل الذى سنرى أمثلة كثيرة لتطبيقاته عند عرضنا للأحداث التى شهدتها جبال اليمن وسهولها فى أثناء خضوعها للحكم العثمانى فى مطلع العهد الدستورى .

(١) د. جمال حمدان (دكتور) : دراسات فى العالم العربى ، ص ٢٧ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٣ .

وقد بدأت علاقة الاتحاديين بالجزيرة العربية يعملين لهما أهميتهما بالنسبة لتطور الأحداث في اليمن في تلك الفترة ، أولئهما : افتتاح سكة حديد الحجاز رسميا في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٨ م وكان الخط قد بلغ المدينة • وثانيهما : تعيين الشريف حسين بن علي أميرا على مكة • وترجع أهمية هذين العاملين الى النتائج العملية التي ترتبت عليهما • فوصول خط سكة حديد الحجاز الى المدينة ، معناه تأكيد سيادة ونفوذ الدولة العثمانية في الحجاز ، لأنه ضمن لها وسيلة فعالة لنقل الجنود والمعدات في أسرع وقت وأسلم طريق • وهذا ما حدث فعلا ، إذ أصبح الحجاز مركزا تنطلق منه الوسائل التنفيذية لاضطاع المتوردين في جهات الجزيرة المختلفة وخاصة في بلاد اليمن • كما أن تعيين الشريف حسين كان له أهميته وخطورته كذلك • إذ أن الاتحاديين عيّنوه ، بالرغم من إرادة السلطان عبد الحميد ، وكانوا يطعنون كثيرا في أن يكون أداة طيعة في أيديهم • وإذا كان الشريف حسين سيساعدهم حربيا ضد الأدرسي ، سيساعدهم بنصائحه واتصالاته بالامام يحيى سعييا وراء الصلح بينه وبين السلطان ، فإن الخلاف سرعان ما دب بين الاتحاديين وبين الحسين نتيجة لشخصيته التي كانت تتصف بالطموح والعناد • إذ عمل الحسين منذ وصوله مكة على جذب القبائل حوله وحول الأشراف ، بعد أن كانوا قد أهملوا في أثناء حكم الأشراف الذين سبقوه • لهذا خشي الاتحاديون من شخصية الحسين الذي يريد أن يثبت وجوده في بقعة هامة داخل امبراطوريتهم ، فرفضوا وساطته بعد ذلك بينهم وبين الأدرسي والامام يحيى (١) على النحو الذي سنعرضه في حينه •

وقد أدى وجود زعامات محلية بالجزيرة العربية الى تحديد الخطوط العامة لخريطتها ، وقد استطاع هؤلاء الزعماء أن يستمدوا كيانهم وسلطتهم من ظروف اجتماعية وتاريخية خاصة بمناطقهم • فكان هناك الشريف حسين في مكة وعبد العزيز آل سعود في الرياض ، والأدرسي في صبيا في عسير ، والامام يحيى فوق الجبال الشمالية في اليمن ، وآل الرشيد في حائل في شمال الجزيرة ، والصباح في الكويت • وإلى جانب هؤلاء كانت هناك مشيخات وامارات على الساحل الشرقي والجنوبي للجزيرة العربية •

وقد كان العثمانيون والانجليز يمثلون القوتين الفعالتين في أحداث الجزيرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين • وكان نفوذ العثمانيين يختلف قوة وضعفا من مكان الى آخر في هذه البقاع ، تبعاً لصلتهم بالزعماء المحليين وتبعاً لقوة الحامية العثمانية التي تمثلهم في المنطقة • فبينما كان الشريف حسين في الحجاز ، والدولة ترقب تصرفاته بحذر ، وكانت لها حامية

عثمانية دائمة في المدينة ، فقد كان أمراء آل الرشيد في حائل يعترفون بسيادة
العثمانيين عليهم ، وكثيرا ما كانوا يستنجدون بالأتراك ضد عدوهم عبد العزيز
آل سعود .

أما عبد العزيز آل سعود فقد كان في خصام مع الترك لأنهم كانوا يساعدون
آل الرشيد ضده في القصيم ، لذلك قويت علاقته مع الكويت التي كانت تخضع
خضوعا غير مباشر للحماية البريطانية ، إذ كان الشيخ مبارك الصباح يعتمد
على مساندة بريطانيا له وخاصة منذ سنة ١٩٠٣ م . وقد تعاون الصباح مع
ابن سعود على مهاجمة عشائر المنتفق في العراق ، وكان الأتراك كثيرا ما يعتمدون
عليهم ضد ابن سعود . كما هاجم كلا الأميرين - الصباح وابن السعود - جبل
شمير أيضا ، خاصة أن الأمير سعود بن الرشيد الذي تولى الإمارة سنة ١٩٠٨ م
كان طفلا صغيرا تولى الوصاية عليه أبناء عمومته . وكان للعثمانيين السيادة
العسكرية في الأحساء إلا أن هذه السيادة لم تدم طويلا . ففي ربيع سنة
١٩١٣ م ، اقتضى عبد العزيز آل سعود على « الأحساء » وأخذ « الهفوف » ثم
بعد فترة قصيرة استولى على « القاطف » ، وأخرج الترك - سواء العسكريين
أو المدنيين - من هذه المنطقة ، بعد أن مكثوا بها أكثر من أربعين عاما . وهنا
بدأ ابن سعود محاولاته للاتصال بالانجليز والاستعانة بهم ، وكان لأمير الكويت
دور في التقريب بين الطرفين .

أما في جنوب غرب الجزيرة فقد كان الامام يحيى والادريسي يتمتع كل
منهما بوضع خاص في اليمن وعسير وبناتان الحكم العثماني هناك وسيستمر
الصراع دائرا بينهما وبين الدولة العثمانية حتى عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ م
مع الامام يحيى ، بينما واصل الادريسي ثورته ضد الأتراك حتى بعد قيام الحرب
العالمية الأولى . أما نفوذ العثمانيين في الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة
العربية فقد كاد يكون معدوما ، إذ كان الانجليز هم أصحاب النفوذ الفعلي المباشر
في هذه الجهات عن طريق الاحتلال والسيطرة الفعلية ، أو عن طريق المعاهدات
والاتفاقيات مع الزعماء العرب المحليين (١) .

الاتجاهات السياسية العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

وسوف نستعرض فيما يلي الاتجاهات السياسية العربية قبل الانقلاب
الدستوري العثماني الذي حدث في سنة ١٩٠٨ م وتطورها في أثناء العهد

Hogarth, D.G. : Op. cit., pp. 123-124.

الدستوري وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى» حتى يمكننا معرفة موقف العرب عامة واليمنيين خاصة من الأتراك العثمانيين في تلك الفترة . وتتلخص هذه الاتجاهات في خمسة تيارات رئيسية بيانها كالآتي :

- ١ - السعي لإحياء الخلافة العربية لتحل محل الخلافة العثمانية .
- ٢ - الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإجراء إصلاحات عامة تشمل الولايات العثمانية كلها .
- ٣ - المطالبة بحق البلاد العربية في إصلاحات خاصة بها .
- ٤ - السعي لانفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية لإنشاء دولة عربية موحدة .
- ٥ - طلب الحماية من دولة أوروبية .

وقد كان التيار الأول خاصاً ببعض جماعات المسلمين ، والتيار الأخير كان يضم بعض جماعات المسيحيين ، والتيارات الثلاثة الباقية كان ينتظم فيها المسلمون والمسيحيون على السواء . وكان هذا بالنسبة لأقطار الهلال الخصيب التي ركز الترك فيها حكمهم ونفوذهم وأحكموا ربطها بامبراطوريتهم المتداعية اداريا واقتصاديا وثقافيا (١) . أما أقطار الجزيرة العربية الأخرى فقد اقتسمت النفوذ فيها خمس أسر حاكمة ، كانت كل منها تعمل لتوسيع رقعة سلطتها على أراضي جيرانها ، كما أنها كانت غير خاضعة للاستانة مباشرة لأن قبضة الترك لم تكن قوية عليها . فكان الإمام يحيى في اليمن يجمع الزيديين من حوله ويقوم نفوذه على عصبيتهم ، وقد رأينا أن مساعي رجالات تركيا لم تفلح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في السيطرة الكاملة على جميع أجزاء اليمن وإقرار الحكم العثماني هناك . وفي عسير ظهر السيد محمد الإدريسي في سنة ١٩٠٧ م وأعلن ثورته ضد الأتراك واتصل بالإيطاليين قبل الحرب العالمية الأولى فدعموه حتى استطاع أن ينفصل فعليا عن سلطان الدولة العثمانية . وفي نجد استرجع سلطانها عبد العزيز آل سعود عاصمته من أعدائه آل الرشيد وما زال يتوسع فيما حوله حتى احتل الأحساء في سنة ١٩١٣ م وكانت تابعة لنفوذ والي بغداد العثماني . وبينما كان آل الرشيد يحكمون شمال نجد من عاصمتهم حائل ويسيطرون على جبل شمر ، وكان الحجاز ولاية عثمانية يديرها إلى جانب الوالي العثماني في المدينة المنورة شريف مكة المكرمة . وكان الشريف الجديد الذي اختاره الاتحاديون في سنة ١٩٠٨ م هو حسين بن علي بن عون ، وكان طموحا

(١) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ص ١٧٦ .

خذراً يعتزل من أجل تثبيت دعائم حكمه في الحجاز ومد نفوذه على سائر الجزيرة العربية (١) .

وفي الوقت الذي أخذت تنمو فيه اليقظة العربية في بداية العهد الدستوري العثماني بدأت تنشط عند الأتراك عصبية تركية ترمي إلى صيغ الامبراطورية العثمانية بصيغة تركية . واعتقد معظم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بعد اسقاط عبد الحميد في سنة ١٩٠٩ م أن سياسة التتريك ستصهر بقية عناصر الامبراطورية العثمانية في بوتقة تركية واحدة . وعندما قام العرب بتأسيس جمعيات علنية ونواد مركزها في الآستانة ، ودمشق ، وبيروت ، مع ذروع لها في الولايات العربية الأخرى ، سارعت السلطة التركية لاختاد نشاطها واغلاق أبوابها مع أن بعضها كان يدعو إلى الإخاء العربي العثماني . كما تمسك الترك بأسلوب الإدارة المركزية الشديدة بدلا من العمل على تخفيف وطأتها . وعندئذ قام نوع من التفاهم السري بين نفر من رجال الإصلاح العرب المنتهدين ، ومن ضباط الجيش ، كما حدثت أيضا محاولات من جانب بعض الزعماء العرب للاتصال ببعض الدول الأوروبية (٢) .

على أن التشدد في المركزية في العهد الدستوري العثماني ، في دولة تتألف من قوميات عديدة ، مثل الدولة العثمانية ، كان لابد أن يثير مشكلات كثيرة وخطيرة ، وتوالى هذه المشكلات كان لابد أيضا أن يحمل الكثيرين من النواب على المطالبة بـ « اللامركزية » . وقد اقتضت فكرة اللامركزية المجالس النيابي العثماني اقتحاما ، ودخلت في منهاج حزب المعارضة الذي سمي باسم « حزب الحرية والائتلاف » . وأخذ نواب الأقاليم « غير التركية » يتفصلون شيئا فشيئا عن حزب الاتحاد والترقي ، وينضمون إلى حزب الحرية والائتلاف . وقد بقي حزب الاتحاد والترقي قابضا على زمام الحكم حتى أدت الأحداث التي أعقبت ثورة الألبان في سنة ١٩١٢ إلى سقوط الحكومة الاتحادية ، وإلى انتقال مقاليد الحكم إلى حزب الحرية والائتلاف . وقد اتجهت الوزارة التي ألفها الحزب الأخير إلى تطبيق مبدأ اللامركزية ، ودعت « المجالس العمومية في الولايات » إلى الاجتماع « لبحث حاجات الولاية ، وتقديم تقارير عما تراه من اصلاحات » . ولكن عمر هذه الوزارة لم يطل كثيرا إذ أن زعماء الاتحاد والترقي باغتها خلال اجتماعها في الباب العالي ، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه ، فاضطروا رئيس الوزراء إلى الاستقالة . وقد أصدرت الوزارة التي ألفوها بعد هذه الحادثة أمرا بإبطال الخطوات التي كانت خطتها « وزارة الحرية والائتلاف » في سبيل

(١) أحمد طربين : الوحدة العربية (١٩١٦ - ١٩٤٥) ص ١٧ .

(٢) أحمد طربين : المصدر السابق ، ص ١٨ .

اللامركزية ، وهكذا عادت فكرة المركزية الى الحكم والسلطان . وقد أحدث هذا رد فعل شديد في البلاد العربية مما أدى الى نتائج خطيرة (١) . إذ أخذ سياسة العرب وشبابهم يتوسعون في تكوين الجمعيات السرية في كل الجهات . كما أقدم جماعة منهم على عقد مؤتمر علني خارج البلاد العثمانية ليعلموا مطالب العرب على رؤوس الأشهاد . فانعقد المؤتمر العربي في باريس في ١٧ - ٢٣ من يونية سنة ١٩١٣ م واشترك فيه ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في العالم العربي ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٢) . وتلقى المؤتمر بقرقيات تهنئة وتأييد كثيرة من المدن التي لم تستطع أن ترسل ممثلين . وألقيت في المؤتمر عدة خطب ، جرت حولها مناقشات انتهت جميعها الى اتخاذ عدة قرارات توضح مطالب العرب . وكان هذا أول صدام علني وصريح بين العرب والترك (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة العثمانية لم تكثر في بادي الأمر بما حدث في المؤتمر العربي في باريس ، وحاولت أن تحمل بعض الجماعات في الولايات العربية على استنكار سلوك الاصلحيين بوجه عام وأعضاء المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تعرض على تحرير المقالات وارسال البرقيات لهذا الغرض . غير أنها رأت في آخر الأمر ، أنه من الأصح لها أن تتصل بزعماء المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شئون الاصلاحات وأوفدت لباريس - لهذا الغرض - أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي ، الذي اتصل هناك بزعماء الحركة الاصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب . وعندما رأى هذا العضو تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد الى استامبول ، وبرفقته عبد الكريم خليل الذي كان « رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية » في عاصمة الدولة ، وذلك لاتمام المفاوضات مع طلعت بك نفسه - الذي كان اذ ذاك وزيرا للداخلية - وهذه المفاوضات انتهت باتفاقية وقع عليها طلعت بك باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم خليل باسم الشبيبة العربية . وقد رأينا أن نورد فيما يلي نص هذه الاتفاقية ، كما نشره ساطع الحصري (٤) - نظرا لأهميتها في تفسير تطور العلاقات العثمانية العربية في مطلع العهد الدستوري العثماني :

- (١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٧١ .
- (٣) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- (٤) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٢٤ - ١٣٥ .

**« صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة
الشبيبة العربية :**

المادة ١ - يكون التعليم الابتدائي والاعدادي (أى الثانوى) باللغة العربية فى جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالى أيضا بلغة الأكثرية .
وانما يكون تعليم اللغة العثمانية إجباريا فى المدارس الاعدادية .

المادة ٢ - يشترط فى رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، الا أن الحكام ومأمورى العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية (أى بإرادة ملكية) سيعينون من المركز . وأما الولاة فمستثنون من القيد السابق الذكر .

المادة ٣ - أن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروطة صرفها الى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك الى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ - الأمور النافعة ستترك الى الإدارة المحلية .

المادة ٥ - أن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية - فى وقت السلم - داخل البلاد العربية ، فى دوائر مناطق الجيش التى ينتسبون إليها . الا أن الجنود الذين لابد من إرسالهم فى الحالة الحاضرة (سنة ١٩١٣) الى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ - أن المقررات التى تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ - سيقبل كمبدأ أساسى ، أن يكون فى الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون فى الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين ، وسيعتبر من الأسس المقررة : أن يكون فى كل لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الإسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون فى كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضا من العرب .

المادة ٨ - سيكون فى الحالة الحاضرة (سنة ١٩١٣) خمسة ولاه وعشرة متصرفين من العرب ، كما أنه ستزال المفدوريات التى قد تكون لحقت بالموظفين فى الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة الى سائر زملائهم . أما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ - سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ - سيعين في كل ولاية ، مفتشون مختصون من الأجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج الى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والاصلاحية المطلوبة والمتنطرة منهم .

المادة ١١ - النقص الموجود حاليا في ميزانيات الدوائر التي تركت ادارتها الى الولايات ، سيسد عن طريق اضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسققات الى الادارات المحلية على أن تصرف لأدور المعارف ، .

وقد رأت الدولة العثمانية أن تبقى هذه الاتفاقية سرية ، لكي تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع واصدار القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات التي تقتضيها المبادئ المقررة شيئا فشيئا ، بالأساليب التي تراها الحكومة ، مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى . وبعد هذا الاتفاق ، أقام « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل مأدبة عشاء - باسم هيئة الشبيبة العربية - تكريما لوزير الداخلية طلعت بك ، ولسائر أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وألقيت خلال هذه المأدبة خطاب عديدة . وكان مما قاله طلعت بك في هذه المناسبة : « أود أن أصرح للبلاد بأن موقفنا من نظام الامركزية كان مبنيا على أوضاع الشعوب البلقانية . اننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونوابها . وكنا نخشى أن يؤدي نظام الامركزية الى تسهيل وتسريع انفصالها عنا ولكن الآن وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلا - لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم الى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم . لأننا نعتمد على اخوتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصحيحة ، على سياسة جديدة » (١) .

وقد ظهر واضحا من هذه التصريحات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت في سنة ١٩١٣ على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التفاهم والتعاقد بين العرب والأتراك . غير أن الحوادث التي توالى بعد ذلك ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي نشبت قبل أن تقطع الحكومة شوطا كبيرا في تنفيذ أحكام الاتفاقية غيرت مجرى الأمور تغييرا كليا . والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى الى اختلاف الأتراك أنفسهم في هذه القضايا ، وعدم اطمئنان الكثيرين منهم على نظام الامركزية . فقد آمنت جماعة منهم بضرورة تغيير الأوضاع على أساس الادارة

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

اللامركزية . غير أن كثيرين منهم كانوا - على العكس من ذلك - متمسكين بمذهبيهم الأصلي ، مستسلمين الى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستمرار في حكم البلاد العربية ، بالقوة والقسر . وللهذا الأسباب لم تظهر الحكومة العثمانية في تنفيذ المبادئ المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة اصلاحية جديدة . فصارت تماطل وتسوف ، ولا تغير الأوضاع الا شيئا فشيئا وببطء كبير جدا . بل ان أعمال التنفيذ التي كانت تسير ببطيئة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، توقفت تماما بعد اعلان التعبئة العامة ، ولا سيما بعد اعلان الحرب بصورة رسمية .

غير أن تصرفات الحكومة في الشؤون العربية لم تتوقف عند حد « تأجيل الإصلاحات التي كان قد تم الاتفاق عليها سابقا » بل تعدت ذلك الى « الانتقام من زعماء الحركة التي آلت الى هذا الاتفاق » . حتى أن جمال باشا الذي كان قد عين قائدا عاما على جبهة القتال ، مع سلطات فوق العادة ، لحكم سوريا بأجمعها ، كان من المتشبعين بالنزعة الطورانية . فالتزم سياسة الارهاب وأخذ يعتقل ، ويحاكم وينفي ، ويشنق الكثيرين من زعماء العرب . وتعرض لذلك زعماء « التفاهم » أمثال عبد الحميد الزهراوي الذي رأس المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس ، والذي كان قد عين بعد ذلك في عضوية مجلس الأعيان ، فكان من جملة الذين أعدموا شنقا بقرار من الديوان العرفي الذي ألفه جمال باشا . وكذلك عبد الكريم الخليل الذي وقع على اتفاقية « التفاهم » والذي أقام المأدبة المشهورة تكريما لأعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي بمناسبة عقد تلك الاتفاقية ، كان هو أيضا ممن لفظوا أنفاسهم الأخيرة على أعواد المشانق التي نصبها جمال باشا في بيروت وفي دمشق (١) . وقد كانت هذه الأعمال الارهابية والانتقامية التي أقدم عليها جمال باشا من أهم العوامل التي أدت الى انقطاع العلاقات بين البلاد العربية وبين الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى وعهدت لقيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦ ، وسأعرض لذلك - بشيء من التفصيل - في الفصل القادم عند عرض موضوع الحكم العثماني في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى .

ثانيا - موقف الإدارة من الحكم العثماني

في اليمن (١٩٠٨ - ١٩١١)

بعد ان استعرضنا الاتجاهات العامة لسياسة العثمانيين في حكم الولايات التابعة لهم في مطلع العهد الدستوري في الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١١ ، يجدر بنا قبل دراسة أحداث اليمن في تلك الفترة أن نبين الظروف التي استجذبت على

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

مسرح الواقع اليمني ، وخاصة ظهور الإدارة في عسير والمخلاف السليماني بشمال اليمن ، تمهيدا لعرض الدور الذي قاموا به في مقاومة الحكم العثماني هناك .

بداية ظهور الإدارة في عسير :

يرجع تاريخ الإدارة في عسير الى وصول كبير بيتهم ومؤسس ملكهم السيد أحمد الادريسي الى مدينة (صبيا) في مطلع القرن التاسع عشر . وقد ولد أحمد هذا في بلدة العرائش التي كانت من أعمال فاس ببلاد المغرب في سنة ١٧٥٨ م (١١٧٢ هـ) . وبلاد المغرب تعد هي وايران القطبين الرئيسيين الموردين للصوفية في العالم (١) الاسلامي . وقد أخذ السيد أحمد العلوم الدينية عن شيوخ عهده وأهمهم عبد الوهاب النازي ، ثم توجه من وطنه بطريق البحر الى مكة في سنة ١٧٩٩ م (١٢١٤ هـ) وكرس نفسه للعبادة والاشتغال بعلوم الدين (٢) . وفي أثناء إقامته في مكة كانت « تجرى بينه وبين علمائها المناظرة ، وكان ملحوظا بعين الاحترام من أمرائها ، ويحيا حياة طيبة من سعة العيش » تبعا لما أوضحه تلميذه حسن بن أحمد عاكش في ترجمة لحياته ضمنها كتابه « حقائق الزهر في ذكر أشيائهم أعيان الدهر » . وقد ذكر مؤلف الكتاب أن السيد الادريسي كان يقول « نحن ضيوف الله في أرضه والضيوف بوجه مضيفهم ، ومن حمل الزاد الى منزل الكريم أو سأل شيئا منه وهو في منزله عد لؤما » . غير أن هذه النزعة الصوفية لا تنطبق بطبيعة الحال وجوهر الدين الاسلامي الذي يبحث على الكسب المشروع والعمل المثمر (٣) .

وعلى أية حال فقد التقى السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل مفتي زبيد في ذلك الوقت بالسيد أحمد الادريسي في مكة ووجد أنه « كالعافية للسقيم وكالشفاء للجرح الأليم » ، كما أورد ذلك في ترجمته للسيد الادريسي ضمنها كتابه « النفس اليماني والروح الريحاني » . ولما عاد الأهدل الى زبيد تحدث عن الادريسي وأثنى عليه كثيرا (٤) . وكان ممهدا لاستقباله في اليمن .

وقد توجه أحمد الادريسي من مكة الى اليمن فمر بمدينة (جيزان) في طريقه الى (الحديدة) وكان منتهى سيره الى (زبيد) فاستقبله السيد الأهدل

(١) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(٢) شرف عبد المحسن البركاني : الرحلة اليمانية للشريف حسين « باشا » أمير مكة المكرمة ، ص ٣ - ٤ .

(٣) محمد بن أحمد عيسى العقيل : المخلاف السليماني أو الجنوب العربي في التاريخ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٥ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٠ .

عبد الرحمن (١) . وقد أخذ الادريسي يبشر بعقيدته ويدعو الى طريقته . وكان حيثما نزل محترما مبعولا حتى نظم في مدحه القصائد شعراء زبيد وبيت الفقيه وتمز ووصاب ، والتف حوله العلماء والمشايخ وتهاافت عليه عامة الناس وخاصتهم . وكان زبيد مركز نشاطه يطوف في تهامة ثم يعود اليها حتى أخذ الناس يتسابقون الى اعتناق دعوته ونشر طريقته . وقد أجاز الادريسي طريقته للسيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل هو وأولاده اجازة عامة ، فتسلسلت زعامتها بعد ذلك في بيت الأهدل (٢) . وقد سمي السيد أحمد طريقته « أحمدية » نسبة الى اسمه ، وهي تدعى كذلك في تهامة وعسير ، أما عنوانها فعنوان الطريقة الشاذلية لأن أتباعها يسلكون بالتهليل والأدعية مسلك الشاذليين .

ويذكر أمين الريحاني أنه ما كان يوجد في تهامة كلها في ذلك الوقت شاعرا واحدا ينظم باللغة العربية الفصحى على الرغم من كثرة الشعراء والعلماء في مدن تهامة وقراها قبل ذلك بمائة عام (٣) . وكان هذا نتيجة لخضوع البلاد للحكم التركي ، أو لانتشار التصوف الذي تحول فيما بعد عند أهالي المنطقة فصار طرقا وحلقات . على أن السيد الادريسي اتجه بعد ذلك شمالا فقام بزيارة الحديدة ومروغة وباجل ثم توجه الى صبيبا التي كانت تابعة لحكم أشرف أبي قريش فاستقر فيها واستوطنها (٤) . وكانت اقامته هناك خاتمة لرسائله الصوفية ، وفاتحة لطريقته الأحمدية ، واعتبر وليا من الأولياء المحليين عند وفاته في سنة ١٨٣٧ م (١٢٥٣ هـ) . وقد خلف السيد أحمد الادريسي لأوده ثروة مادية ومعنوية هائلة ، إذ عاشت أسرته من بعده تتمتع بنفوذ كبير وسلطان عريض يمتد أساسا على قبره اعتبر مزارا من بعده ، فظلت أسرته يحفظها هذا الاجلال الديني العميق مما أكسبها مكانة خاصة (٥) . اعتمد عليها حفيده محمد بن علي ابن الأحمد الادريسي الذي أسس فيما بعد حكومة الادارسة في عسير وشكل خطرا كبيرا على النفوذ العثماني في اليمن .

واذا كان يذكر عن السيد أحمد الادريسي أنه قال : « واجعلني يا الهى لك عبدا محضا عبودية خالصة لا رائحة ربوبية فيها على أحد من خلقك » أى ان الرجل كان صالحا لا يرغب في غير العبودية لله الخالصة المجردة من الربوبية على أحد من خلق الله فيرفع الى مقام الأولياء ، فان ضربه أخذ منه حجر الزاوية للملك عربى جديد ، وكانت تهامة وعسير تنعم بالاستقرار النسبى في ظل الادارة المصرية على

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ، هامش ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٤) Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 120.

(٥) حافظ وعبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٤٢ .

الرغم من قيام بعض سكان المنطقة بالتمرد والثورة بين حين وآخر (١) ضد الحكم العثماني الذي حمل المصريون لواءه في اليمن بتكليف من الباب العالي . وترجع أسباب ثورة هؤلاء الى أن كثيرين منهم - اقتداء بزعيمهم أبي نقطة - اعتنقوا المذهب الوهابي وكانوا من أنصار الأمير سعود الكبير الذي استولى على معظم أجزاء الجزيرة العربية . وقد كان انتشار الوهابية في تهامة أحد الأسباب في نجاح الطريقة الأحمدية ، في المقاومة - على حد قول أمين الريحاني - تظهر القوى الكامنة في المذاهب وفي الجماعات . ولكن السيادة الروحية المغربية فازت نهائيا على السيادة الوهابية . لأن « توهيب الناس » يؤمّن في تهامة لم يكن غالبا عن اعتقاد ، بل كرّها للحكم الشريف المحلي الذي اعتبروه حكما ظالما جائرا .

وعندما قررت الدولة العثمانية أن تسحب جنودها من تهامة وعسير في سنة ١٨٤٠ ، كان يطبع بالسيادة فيها ثلاثة من أمراء العرب ، هم الشريف محمد ابن عون في مكة ، والشريف حسين بن علي بن حيدر من أشرف أبي عريش في شمال اليمن ، والامام الزيدى في صنعاء . وكان أقرب الثلاثة وأدهامهم وعمر الشريف حسين قد تسلم زمام الحكم في تهامة ، بعد جلاء المصريين عنها ، على أن يدفع سنويا للدولة قيمة من المال . غير أن طموح الحسين ورغبته في الاستيلاء على اليمن بأكمله أدت الى نشوب الحرب بينه وبين امام صنعاء واستمرت بضعة سنين تناوبت فيها الهزيمة والنصر ، فوقع مرة في يد الزيديين أسيرا وبسط بعدئذ سيادته على منطقة تهامة كلها حتى المخا (٢) ثم ناء الحسين بعبء الحكم بعد أن واجهته مشكلات كثيرة مما جعله يستنجد بالدولة العثمانية التي عادت فاستولت قواتها على تهامة وعسير بقيادة توفيق باشا في سنة ١٨٤٩ . وقد استقر توفيق باشا في الحديدة بينما قنع الشريف حسين بالعودة الى مقره الاول في أبي عريش .

وقد عرضنا في الفصل الأول الظروف التي أحاطت بمحاولة الترك السيطرة على صنعاء في سنة ١٨٤٩ بقيادة توفيق باشا وما آلت اليه حملتهم من فشل . ففي ذلك الوقت عادت تهامة الى ما كانت عليه من اضطراب ، ولم يكن يحكمها فعلا الأتراك ، ولا أشرف أبي عريش . فجاء ابن ادريس يشيد بين ظلال السيادة المتداعيتين حكما روحيا وماديا ، كما أخذ يبيت دعائه في شمال البلاد وجنوبها لتوسيع نطاق ملكه الجديد .

وإذا كان أحمد بن ادريس قد وجد السبيل ممهدا لنشر طريقته وتثبيت مركزه الروحي ، فقد تفرق بعد موته معظم أصحابه ومريديه ، ولم يكن ابنه في

(١) (٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

قوة شخصية والده فعاش على حساب ذلك التراث الصوفي الموروث . ولم تكن المدة التي عاشها السيد أحمد بن ادريس بكافية لرسوخ جذور طريقته في نفسية الشعب اليمني في عسير ، إذ كان تأثيرها القوي في مدينة صبيبا وضواحيها ، ولم يكن تأثيرها بقوة إيمان في نفوس مريديه ، وإنما عن اعتقاده في صلاح وتقوى شخصيته ، وفرقا واضحا بين العقيدة والاعتقاد . وقد توجه ابنه محمد ابن أحمد بن ادريس - خليفته في طريقته - إلى الحديدة واستقر بها ، ولم يعد إلى صبيبا إلا قبل وفاته بثمانية أيام ، وخلفه ابنه علي بن محمد بن أحمد ابن ادريس الذي كان قليل الاختلاط بالناس وقد توفي في سنة ١٩٠٦ م (١٣٢٤ هـ) . وكان على هذا قد أنجب أربعة أبناء هم : محمد والحسن وأحمد والحسين ، وقد توفي الأخيران في أول الحركة التي قام بها أخوهما الأول محمد ابن علي بن أحمد بن ادريس ، والتي سنستعرض تفاصيلها فيما يلي بعد توضيح معالم شخصيته (١) .

الدور الذي قام به محمد بن ادريس في تأسيس ملك الإدارة في عسير منذ سنة ١٩٠٧ :

ولد السيد محمد بن علي بن أحمد بن ادريس في صبيبا في سنة ١٨٧٦ م (١٢٩٣ هـ) ، وتلقى تعليمه على يد أساتذة الأزهر في مصر ، وفي مدينة الكفرة مقر السنوسيين في برقة بالمغرب ، وجاء منها إلى السودان فأقام في « أرجو » بدنفلة حيث تزوج بابنة الشيخ هارون الطويل شيخ الطريقة الأحمدية . ثم عاد السيد محمد إلى عسير مسقط رأسه في أوائل القرن العشرين حيث كانت البلاد تعاني من الفوضى والاضطراب . وكان الترك في عسير يحكمون المناطق التي يستطيعون فيها حماية أنفسهم ، كما كانوا يستميلون رؤساء العشائر بمشاهرات لا يدفعون منها غير اليسير مما أدى إلى انقلاب أصحاب الديون عليهم . وقد نجح الادريسي في أن يستميل إلى جانبه رؤساء العشائر في عسير (٢) ، كما استغل له فرصة النزاع القائم بين مشايخ البلاد فأعان بعضهم على بعض حتى كانت له السيادة عليهم ، فأخذ منهم الرهائن ليؤمن منهم الردة والخيانة على نحو ما كان يفعل معهم أمام صنعاء . ثم مد الادريسي سيادته شمالا وشرقا في الجبال المحيطة بعسير فجمع عدة أفخاذ ويطون من العشائر تحت لوائه الذي رفع فترة من الوقت عند حصن أبيها وعلى حدود حاشد وبكيل (٣) . وعلى أية حال فقد أصبح

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٢ .

الادريسي في سنة ١٩٠٧ شخصية قوية لها خطورتها في عسير وشمال اليمن (١) .

وهكذا استطاع الادريسي عقب عودته الى صبيبا أن يستغل ثقافته الواسعة ومقدرته الادارية والسياسية حتى استطاع أن يجتذب من حوله قبائل المنطقة مما زاد من قوته وخطورته . أما باقي القوى الأخرى في اليمن وأهمها العثمانيون فإنهم لم يهتموا بأمره عند بداية ظهوره إذ اعتبروه أحد رجال الدين العديدين أو المتصوفين الذين سرعان ما تنطفئ نجومهم . بينما تجاهله الشريف حسين أمير مكة واعتبره « حديث نعمة » سينتهي أمره سريعا ، إذ كان الشريف يتمتع ببعض النفوذ الاسمي على قبائل المنطقة . أما الامام يحيى فكان أكثر ادراكا لحقيقة محمد الادريسي وخطورة حركته ، وكان الامام يحيى يعتبر عسير جزءا لا يتجزأ من اليمن (٢) . فعندما رأى الامام يحيى أن الادريسي نجح فعلا في نشر دعوته خارج المخلاف السليمانى ، وبسط نفوذه شمالا وجنوبا حتى أن بعض القبائل المنتشرة حول صعدة - مركز الزيدية في اليمن - اعتنقت تعاليمه وأبدت ولاءها لسيادته ، فقد رأى الامام يحيى مضطرا أن يرحب بالتحالف مع الادريسي ، حتى يحمي مؤخرته عندما يخوض معركته ضد الأتراك في صنعاء وتجبره خطة الحرب أن يزحف جنوبا من معاقله في شمال الهضبة اليمنية . وسيؤدي هذا لفترة محدودة الى تحالف الامام يحيى مع الادريسي في أثناء صراعهما المشترك ضد الأتراك العثمانيين في اليمن (٣) .

ويوضح أمين الريحاني صفات الادريسي وسياسته بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حسيفا ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستعين على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشقايات ، بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشوافع على الزيديين ، وبالعشائر على الأشراف ، وبالانكليز على الجميع . وكان له عون كبير في ارضه الروحي ضاعف نفوذه الشخصي وزاد ذكاؤه الفطري لمعانا » (٤) .

ثم يذكر الريحاني « أن نجم السيد محمد لم يعل ويتلألأ في سماء آل ادريس الا خلال حربين بين الدولة العثمانية ودول الافرنج ، أى حربها سنة ١٩١٢ مع ايطاليا ثم اشتراكها في الحرب العظمى على الأحلاف . فقد كان في الحربين خصم الترك اللدود ، والحلف الذى لا ينقض العهد . وأخذ من الايطاليين سلاحا فاستخدمها نارا وسياسة على عدوها وعدوه . وأخذ من الانكليز مالا وسلاحا فخدم الأحلاف في الجزيرة خدمة ، وإن صغرت ، لا تشوبها الأطماع ، ولا يفسدها الخداع . وقد كان لا يزال له غير الأتراك

Jacob, H. F. : Kings of Arabia, p. 70.

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨١ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 121.

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٣ .

عدوا . فحارب هذا العدو كذلك بما جاء من الحليفتين . ولكن انتصاره على الزيديين في ذلك الحين كان يعد انتصارا على الأتراك (١) .

ويواصل الريحاني حديثه عن الادريسي فيقول : « وما يجهله الافرنج والعرب أن السيد محمد كان أول من انضم إلى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول من حمل في البلاد العربية على دولة الترك حليفة الألمان » (٢) . على النحو الذي سوف نوضحه فيما بعد .

وقبل أن يعود محمد الادريسي إلى وطنه ومسقط رأسه في صيبا كان على اتصال بمحمد على علوي مترجم السفارة الإيطالية بالقاهرة في سنة ١٩٠٥ (١٣٢٣ هـ) (٣) وهو الوقت الذي كانت إيطاليا في أثنائه تعد العدة لغزو طرابلس الغرب التي كانت تابعة للدولة العثمانية حينذاك . وقد أرادت إيطاليا أن تشغل الدولة العثمانية باشغال نار حرب في جهة من الجهات التابعة لها لاجداث خلخلة في الجبهة العثمانية في طرابلس الغرب مما يتيح لإيطاليا فرصة السيطرة عليها دون جهد كبير . وكانت إيطاليا في ذلك الوقت تستعمر أريتريا في شرق أفريقيا ، كما كان لها قاعدة حربية في مدينة مصوع الواقعة على الضفة الغربية للبحر الأحمر المقابلة لشهامة . فكان طبيعيا أن يكون لديها معلومات تامة ودراية كاملة بأحوال عسير والمخلاف السليماني وما للأداسة هناك من نفوذ روحي . وقد رأت إيطاليا أن تعتمد على الادريسي وتقدم له العون المادي والحربي في سبيل مناوآته للدولة العثمانية ، وفتح جبهة حربية تستنفذ الدولة فيها مجهودات كبيرة ، مما يسهل على إيطاليا مهمة تحقيق مخططها الاستعماري بانسيطرة على طرابلس الغرب .

وقد التقت رغبة إيطاليا في تحريض الادريسي على محاربة الأتراك في اليمن مع رغبته الشخصية في بناء ملك عريض في عسير والمخلاف السليماني ، مستفيدا من مكانة أسرته ، وبروز شخصيته ، وما تحلى به من العلم والتقوى والخبرة بأحوال مسقط رأسه ، وبطباع القبائل اليمنية هناك ، فضلا عن اطلاعه على مجريات السياسة العالمية . وقد ألهمته مشاهداته في السودان وما خلفته ثورة المهدي من شهرة مدوية ، ومشاهداته في مصر ، وما أبقاه محمد على لأسرته من ملك موروث بمقد أن كادت جيوشه تسيطر على الأستانة لولا وقوف الدول الكبرى في وجهه حفاظا على مصالحها الاستعمارية في أراضي الدولة العثمانية ، ألهمته هذه المشاهدات على أن يحاول بدوره أن يحقق أهدافه بالاستعداد لمحاربة العثمانيين في اليمن . وقد رأى الادريسي أن يستعين باتفاقه مع إيطاليا التي شاركت في عداوته للترك في أثناء هجومها على طرابلس الغرب ،

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) البركاني : المصدر السابق ص ٤ .

وأن ينتهر فرصة اعمال الحكومة التركية للشئون الداخلية في عسير والمخلاف
السليمانى حتى شاعت الفتن بين القبائل اليمينية هناك وانعدم الأمن وسادت
الفوضى (١).

وكانت اليمن بما فيها عسير والمخلاف السليمانى تعاني من فوضى شاملة
واضطراب مستمر في الوقت نفسه الذى ظهر فيه الادريسي على مسرح الاحداث
اليمنية في سنة ١٩٠٧ . وكانت أسباب الاضطراب ترجع الى عوامل خاصة
باليمن مثل جغرافيته واحواله الاجتماعية ، وعوامل أخرى خاصة بطبيعة الحكم
العثماني مثل ضعف القوات العثمانية وقصورها عن القيام بالقيام بالمهام الملقاة على
عاتقها ، وعدم تمكن الأتراك بالتالي من احكام قبضتهم على زمام الأمور في أرجاء
البلاد وفساد بعض موظفي الادارة العثمانية . وكان كل ذلك يهيئ الفرصة
للإمام يحيى وللادريسي للاتصال بالقبائل اليمنية واثارتها وتحريضها ضد
الترك . وقد استمرت احوال اليمن بصفة عامة في فوضى واضطراب حتى بعد
بداية العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨ ، وخاصة بعد أن أقصع
الاتحاديون عن حقيقة مقاصدهم وأوضحوا معالم سياستهم ازاء الولايات التابعة
للدولة والتي شكلت صورة متطرفة لسياسة عبد الحميد في ثوب جديد .
وقد نشرت جريدة الأهرام في ١٣ من مايو سنة ١٩٠٩ خطابا عبر فيه أحد
اشراف اليمن عن حالة الفوضى والاضطراب هناك جاء فيه :

« اليمن الآن ليس دار توطن ، بل هو دار حرب وقتال بين هيئتين تديران
أمورها ، وأهاليها ضياع بين الهيئتين لا يعرفون الى أية حكومة يرتكنون ،
حكومة الامام أو الدولة العلية . كلا الحكومتين تقبض العوائد الشرعية والمرفية
فتراهم فقراء خائفين . . . وفي كل قضاء وناحية مدير أو حاكم ، من لدن الامام
أيضا عامل وحاكم ، وللدولة محصلون للمال يطوفون القرى للتحصيل ، وللإمام
قباضون في كل قرية . . . »

وقد أخذ هذا الشريف اليمني يعدد في خطابه سوء حالة الولاة والموظفين
الأتراك وأنه يجب على الدولة تغييرهم حتى تستقيم الأمور في البلاد . كما عبر
عن أسفه لأن نور الدستور العثماني لم يصل حتى ذلك الوقت الى اليمن . على
أن هذا الشريف لم يكن على الرغم من ذلك يحقد على الترك حقدا يمنعه من
انصافهم بل انه لم ينس أن يختتم خطابه بوصفهم بالطيبة وحسب الخير
لليمنيين (٢) . ولعله كان يقصد بذلك ألا يغفل ذكر بعض الولاة المصلحين منهم

(١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٤٧٠ ، الخميس ١٣ من مايو ١٩٠٩ (٢٣ من ربيع الثاني ١٣٢٧هـ) ،
ص ١ .

الذين كانوا لا يجدون تعاضدا في الحفاظ على مصالح دولتهم ورعاية شئون اليمنيين في وقت واحد .

بل أن الإدريسي نفسه عبر عن حالة الفوضى التي كانت تسود اليمن في خطاب أرسله في يوليو سنة ١٩٠٩ (٩ من رجب سنة ١٣٢٧ هـ) إلى أحد أصدقائه في مصر ، ميرزا نفسه من تهمة ادعائه المهدية ، مؤكدا حرصه على « ائتلاف العرب والدولة » ، ودحاويلته أقرار الأدور ووضع حد للفوضى التي بلغت على حد تعبيره « إلى درجة أن الانسان لا يولع سراج بيته بالليل مخافة من عدو يراقبه فيبصره على النور فيضربه بالرصاص » . كما أشار الإدريسي في خطابه إلى أن « القبائل تطاولت على الحكومة نفسها وعلى القوات العثمانية » ، وأنه رأى من واجبه بذل كل الجهود الممكنة لاصلاح أحوال القبائل وتحكيم الشريعة الإسلامية في معاملاتها . وعبر الإدريسي عن احساسه أحيانا باليأس والقلق لصعوبة مهمته ، مما كان يدفعه إلى التفكير في الخروج للحج والعودة إلى مصر وعدم العودة إلى عسير . غير أن احساسه بتعلق الناس به والتفافهم حوله شجعه على البقاء بينهم فكانوا على حد قوله : « يسعون إلى بابي أفواجا ، لتلقين الذكر ، والتزام الطاعة الواجبة ، والتوبة بما هم عليه ، والامتنان لما يقربهم من الله » .

وأرجح الإدريسي أسباب الفوضى في اليمن إلى وجود أناس وصفهم في خطابه المذكور بأنهم « لا يرتاحون إلا إذا كانت فيه فتنة بين الدولة والعرب لأجل أن مع تجهيزات الدولة - يتكسبون مالا بخدمة العساكر ، والأمر الثاني أن بعضا ممن يريدون مغالبة رعية الدولة حتى يستولوا على البلاد بسياساتهم التي تخفى عليكم (أي على صديقه) ومع حالتنا هذه انتظمت البلاد وفات الغرض . ثم إن هؤلاء الوشاة لم يقف بهم الحال حتى يتهموني (أي الإدريسي) بدعوة المهدية للاستخفاف بنا واغتصاب الدولة . على أن الإدريسي اختتم خطابه هذا مبدئا تمنياته أن تدرك الدولة العثمانية المفسد من المصلح وتحقق صدقها من عدوها (١) .

ويعلق العقيل عن حالة الفوضى التي كانت تعم المخلاف السليماني في ذلك الوقت الذي ظهر فيه الإدريسي هناك بقوله أن « الأتراك في مركز جازان » لا يتعدى حكمهم أول السبيخة ، بل القبائل تغزو جازان ذاتها وتستاق جمال الماء بين فينة وأخرى ، وكان قبل ذلك لهم حاكم صوري في صبيبا قابعا في قلعتها لا يتعدى نفوذ حكمه أسوارها ، ثم رفع واكتفى بمركز جازان التي إذا غربت الشمس مسك الأتراك النوب (مبنى مستدير على هيئة حصن صغير)

(١) الأهرام : العدد ٩٥٥٦ ، السبت ٢١ من أغسطس ١٩٠٩ (٥ من شعبان ١٣٢٧ هـ) .

والقلاع ومن خرج لاقى حتفه ، • كما استعرض العقيل قصصا مختلفة في كتابه
توضح حالة الفوضى والاضطراب التي عانت منها البلاد في أثناء خضوعها للحكم
العثماني ، وكلها تبرز ضعف الحكومة العثمانية عن تركيز سلطتها واحكام
قبضتها على زمام الأمور في اليمن (١) .

ومن الصعوبات التي تواجهنا لمعرفة حقيقة الأوضاع القائمة في اليمن في
تلك الفترة أن الحكومة العثمانية كانت لا تسمح بتسرب أخبار الولاية النائرة
الى الخارج ، كما أنها لم تسمح بوجود مراسلين يوافون صحفهم بأنباء الثورات
اليمنية مما جعل الصحف لا تبرز الا القليل عن حقيقة الأحداث الدامية هناك •
وكانت الأنباء التي تنسب من اليمن ترد الى الصحف متناقضة للغاية بحيث
أن من يلقي نظرة على البرقيات الواردة اليها يجسد نفسه أمام سلسلة من
الانتصارات تتلوها سلسلة أخرى من الاندحارات • فما ان تقرأ يوما أن قوات
الحكومة العثمانية انتصرت ، وطلب الثوار الصلح حتى تجد في اليوم التالي
نبأ آخر يعلن تكذيب النبأ السابق ، وأن الثوار يزدادون قوة من يوم الى آخر ،
بل ان الحكومة العثمانية كانت تعتمد الى التصريحات الرسمية لتطمس بها
الحقائق والى بث الاشاعات الكاذبة لتزور بها الوقائع • ولم يصاحب الجيوش
العثمانية باليمن مراسلون حربيون ، وكان الأتراك يفعلون ذلك عمدا ، وبناء
على سياسة مرسومة ليبقى الرأي العام في الدولة العثمانية وخارجها لا يدري
شيئا عن أخبار الثورات اليمنية ضد الأتراك لتكون لهم حرية التصرف في اليمن
كما يريدون (٢) • ولا أدل على ذلك مما ذكرته جريدة الأهرام بأنه لا يمكن
الاعتماد على الأنباء الواردة من اليمن لاضطرابها وتناقضها (٣) • على أن بعض
الدول الأجنبية وخاصة إيطاليا كانت تحرص على معرفة حقيقة الأمور في اليمن
لاتصال ذلك بمصالحها وبأطماعها الاستعمارية • ومما يؤكد ذلك من جهة ويؤكد
حالة الفوضى والاضطراب في اليمن من جهة أخرى ، تلك المذكرة التي أرسلتها
حكومة إيطاليا الى الباب العالي تطلب منه اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لحماية
رعايها في الحديدة وسائر أرجاء اليمن (٤) •

وعلى أية حال فقد أدت هذه الفوضى الى تهتة أرض خصبة ينمى فيها
الادريسي ملكه الجديد ، فبدأ بالدعوة أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر حتى خلب

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢ - ٦٤ •

(٢) Wavell, A. J. B. : A Modern Pilgrim in Mecca and a siege in Sanaa, (The Preface), p. V.

(٣) الأهرام : العدد ٧٩١٠ ، الثلاثاء ٢٢ من فبراير ١٩١٠ (١١ من صفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١ •

(٤) الأهرام : العدد ٩٥٦٦ ، الخميس ٢ من سبتمبر ١٩٠٩ (١٧ من شعبان ١٣٢٧ هـ) ، ص ١ •

الباب الجماهير ببلاغة لفظه وسحر بيانه وقوة منطقته ونبرات صوته الجهوري والجماهير أشد تأثرا وأسرع انقيادا . وقد انثالت عليه الوفود من البلاد المجاورة وأخذوا يروجون له في ظهور الكرامات ووقوع المعجزات في عهد سادت فيه الجهالة وراجت البدع . وكان الناس ينظرون الى الدين من خلال شخصيات لها من الصلاح بزعم ما روج لها بين العامة واستحكم في عقول بعض الخاصة في كثير من البلاد ، من قدرة على التصرف واحداث المعجزات ، ما شئت لهم أوهامهم أن تخلق في دنياهم ، التي بعثت حينذاك عن حقيقة الدين وحقائق العلوم . وقد استغل الادريسي بذكائه الوقاد وعقله النير سذاجة الميول واستخدمها في انجاز مهمته التاريخية (١) .

وبعد هذا التمهيد الأولي الذي قام على أساس نشر الدعوة لجأ الادريسي الى دور آخر هو دور التطبيق والتجربة العملية . فبدأ بأن حض الناس على ختان السنة فاتبعوه ، كما أمرهم يقتل الكلاب المنمرة فأفنى ذلك النوع في وقت قصير . وقد لمس الادريسي من خلال طاعة الناس لأوامره أن سلطانه قد تغلغل في النفوس وأن جذوره أخذت في التثبيث بتجربة الحياة ، فاتجه بعد ذلك الى المرحلة الثالثة بالتهيي العمل للثورة ، ووجد أنه لا بد من الاستعداد قبل اعلانها باستقدام مؤن وعناد عن طريق مفتوحة له السلطان المباشر عليها . لهذا عمل الادريسي على عقد الصلح بين أهل صبيا وبين قبائل الجعافرة التي تسيطر على (قوز الجعافرة) المرسى الطبيعي لصبيا ، حتى يأمن على وصول السلاح الذي ينزل في ساحلهم الى مدينة صبيا . وقد ترتب على نجاحه في عقد هذا الصلح ان امتدت سيادته على أهالي صبيا والمخلاف السليمانى والجعافرة وحلفائهم ، فأصبح نفوذه يمتد من « بيش » شمالا الى « سبخة بندر جيزان » ، كما افتتحت طريق مواصلاته بحرا مع « مصوع » حيث أمكنه الحصول على مساعدات حليفته ايطاليا في أثناء صراعه ضد الترك في اليمن (٢) .

وقد توالى بعد ذلك اعلان قبائل المخلاف السليمانى طاعتها للادريسي قبيلة بعد أخرى ، كما قام باخضاع المعارضة التي اعترضت طريقه . وقد تمكن الادريسي من تشكيل حكومة جعل له فيها أربعة وزراء وذلك في سنة ١٩٠٨ م (ذى الحجة سنة ١٣٢٦ هـ) ، كما أقام محكمة شرعية عليا شكلها من خمسة قضاة شرعيين للنظر في القضايا ، والبت في الخصومات ، ولتقرير الأحكام بالوجه الشرعى . وعلى أثر ذلك تدفقت عليه وفود القبائل من رجال « ألمع » و « حلى بن يعقوب » و « قنا والبحر » و « القحمة » و « الشقيق » وغيرها ، وعاهدته جميعها على الطاعة والولاء (٣) .

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٥٩ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(٣) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

وقد قال أمين الريحاني أن الادريسي كان « يستنفر في الحرب القبائل بواسطة المشايخ والمقدمين ، فيلبيه ثلاثون ألف مقاتل ويزيد . وهم يحاربون على الطريقة الأولى حرب البسود ، فتجئ كل قبيلة أو بطن أو فخذ بزادهم وركائبهم وما عندهم من السلاح ، فيعطيههم الادريسي ما يحتاجون اليه زيادة ، ويمدهم بالذخيرة ، ويدفع فوق ذلك رواتب مرضية . ولكن الغنائم هي الجاذب الأكبر في حروب العرب كلها ، لولاها لما كان جند في تلك البلاد يذكر . أما الأمير الكريم الذي يصدق على المشايخ والزعماء فهو الفائز على زملائه في السياسة ، والمتنصر على أعدائه في الحروب . ولم يكن في سلاح السيد محمد الادريسي وقواته في حروبه كلها أمضى من هذا السلاح أي الكرم . فقد كان يحسن كذلك إلى السباعنة والمشايخ الذين يؤمنون صبيبا من بلاد المغرب ومن مصر » (١) .

ومن بين أصوات المعارضة التي واجهت محمد الادريسي كان صوت أحمد شريف سليل أسرة الأمراء الخواجيين الذين أسسوا مدينة صبيبا ، والذين انتهى على أيديهم حكم أمراء « آل خيرات » ، وإن أصبح الخواجيون وقت ظهور الادريسي مجرد عشيرة من عشائر صبيبا المعروفة . وقد برزت شخصية أحمد شريف هذا ، واتصل بالأتراك العثمانيين في اليمن حتى اختير ليمثل « صبيبا » في مجلس المبعوثان العثماني : فكان أحد ثلاثة أشخاص اختيروا ليمثلوا المخلاف السليمانى في الآستانة وهم :

١ - أحمد شريف الخواجي عن صبيبا .

٢ - ومنصور الصعدي عن أبي عريش .

٣ - وعلى سويدي الانصارى عن جيزان .

وقد مكث أحمد شريف مع زميليه في الآستانة حتى انفض المجلس وألغى . فعاد إلى صبيبا وقد انطبعت في نفسه عظمة تركيا وخلافتها (٢) . وقد اشتغل أحمد شريف بالأعمال التجارية ، وعقد صفقات تجارية مع أشهر بيوت التجارة في مصوع وعدن والحديدة ، ومهد له الحصول على تلك الصفقات مركزه كمضو سابق في مجلس المبعوثان .

لم يكن أحمد شريف صاحب فكرة اجتماعية أو مبدأ سياسى أو دعوة دينية أو حتى سيادة قبلية قوية لها من الخطورة والقوة بحيث تفرض وجودها . أو تملئ ارادتها على مدينة « صبيبا » بأسرها فضلا عن المخلاف . ولكن تصرفاته الجريئة ومعارضته للادريسي كانت مستمدة من شجاعته قبل كل شيء ، واستعانتة.

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤ .

بحاشية تسيرهم إرادته القوية في الإيعاز الخفي بما يريده ، ثم مكانته عند الأتراك ، ثم عشيرته المعروفة المكانة في صيبيا وإن لم تكن تشاركه في معارضته للادريسي . ولقد أحس أحمد شريف أنه أضعف من أن يقاوم الادريسي وليس لديه القوة لكي يعلن معارضته المسلحة العلنية فاضطر أن يلزم بيته حائقا متفوها بعبارات الإهانة للادريسي كقوله الذي أورده العقيلي في تاريخه : « يا أهل صيبيا أنتم خيلان مثل هذا العبد (يقصد محمد الادريسي) يقاوم الدولة العثمانية ، كاني بالدولة قد قادتة مكتوبا وحرقوا بيوتكم وشردوا عيالكم » . غير أن الادريسي كان قد أصبح ذا سلطان شرعي يحوطه ولاء الجماهير في المخلاف السليمانى ، لهذا صرح الادريسي بأن أحمد شريف « ممن يسعون في الأرض فسادا وأنه جاسوس للأتراك المشركين ومثل ذلك ، فتحاماه الكثير ، وأصبحت حركاته وسكناته تلاحظ بكل دقة ، وتفسر على أشد تفسير (١) » .

وقد انتهز الادريسي حادثة شراء أحمد شريف الذي كان يتاجر في الرقيق. لأمة بأعيا لأحد التجار في صيبيا . . وحضر شقيقها مستنجدا بالادريسي ومحكمته لتخليص أخته الحرة التي سرقته واستولى عليها أحمد شريف وباعيا . وقد رفض التاجر تسليم الأمة لشقيقها إلا بعد استرداد قيمتها من أحمد شريف ، وأحمد شريف لا يرى بدوره إلا أن جارية دخلت في حوزته وباعيا فعلى المشتري إذا لم يرغب الجارية أن يعيدها إليه وهو يدبر له أمر القيمة ، ولا يعترف بالمحكمة وحكمها ولا بالادريسي نفسه . وقد استدعى أحمد شريف للمحكمة فامتنع فأخذت الدعاية تروج عدم اذعانه للادريسي برفضه للشرع ، وإن هذا تعطيل لحكم الشريعة إذا لم تنفذ عليه مثل غيره . وكان امتناع أحمد شريف في داره نقطة تحول ضده ، فزوقته حركاته وأصبح شبه محصور حتى تعذر عليه الخروج بينما الادريسي كان يلهب المشاعر ويهيئ الرأي العام ضده (٢) . وأخيرا رأى الادريسي أن يتصيد أحمد شريف بأقرب الناس إليه من عشيرته حتى لا يثير غضبهم إذا هاجمه غريب واقتاده إليه ، كما يصحون شهودا على شريف إذا امتنع عن مصاحبتهم لمقابلته . وقد ألحوا على أحمد شريف حتى رافقهم ووصلوا به إلى الادريسي الذي أمر بحبسه تمهيدا لمحاكمته وانتهت المحاكمة بقطع يديه وكان لهذا الحادث وقع شديد من الرعب حسم كل معارضة أو خلاف . على أن اقبال أحمد شريف على التضحية المحتملة بهدوء الصابر ورزاة التجل جعلته يصبح مثلا من أمثلة البطولة فصار « أنه ذكرنا وأبعد صيتا » (٣) .

(١) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨١ .

(٣) العقيلي : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

وهكذا أقام الادريسي ملكه الجديد في عسير والمخلاف السليماني ، وأخذ يبذل جهوده لتدعيم نفوذه على قبائل المنطقة ، مما سيؤدي الى تصادمه مع الأتراك العثمانيين أولا . يسانده في ذلك حليفه الامام يحيى ، كما سيصطدم بعد ذلك للمرة الثانية معهم ومع الامام يحيى أيضا عقب الصلح الذي سيعقد بين الامام والدولة في سنة ١٩١١ ، ثم يواصل الادريسي نضاله ضد الأتراك العثمانيين في اليمن حتى يتم جلاؤهم عنها في نهاية الحرب العالمية الأولى .

علاقة الإدارة بالترك في اليمن في مطلع العهد الدستوري العثماني :

سوف نستعرض فيما يلي علاقة الادريسي بالترك في عسير والمخلاف السليماني في الفترة التي أعقبت ظهوره . وسوف نوضح بإيجاز محاولات الادريسي لتدعيم حكمه في عسير والمخلاف ونجاحه في ذلك مما ساعده في مفاوضاته مع الدولة العثمانية التي انتهت بعقد اتفاقية الحفائر بينهما واعترفت فيها الدولة ضمنيا بوضعه الخاص في عسير . غير أن تطور نفوذ الادريسي وتزايد خطورته سيؤدي الى انقلاب الدولة عليه ، كما سيجعل حليفه الامام يحيى الذي شاركه الجهاد ضد الترك يخشى امتداد نفوذه في بقية اليمن فيتحول منافسا له وعدوا . ولهذا سينقلب الامام عليه بالتالي ويتصافى مع الأتراك مما يضع الادريسي أخيرا في مواجهة عدوين في وقت واحد تمثل في الدولة العثمانية والامام يحيى ، ولهذا سوف يضطر الادريسي الى الاستعانة بإيطاليا أولا ثم بانجلترا ثانيا حفاظا على كيانه حتى تم جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ .

بعد أن قضى الادريسي على منافسيه وأقر حكمه في المخلاف السليماني رأى أن سهول تهامة سهلة الاكتساح متى اتجهت اليها قوة الأتراك العثمانيين . فتطلع الى جبال « هروب » في الناحية الشمالية الشرقية من « صبيا » وأخذ في شراء بعض الأراضي الزراعية ، كما أسس حصنا لحماية هذه الأراضي هناك . غير أنه شعر أن جبال المنطقة الشمالية للمخلاف ليست من المناعة والخصوبة بحيث تصلح للاعتصام في حرب قد يطول أمدتها . لهذا اتجه الى جبال الناحية الجنوبية الشرقية من المخلاف والتي كانت من المناعة والخصوبة ، وكثرة السكان والسداجة الفطرية ، وتخفى الأتراك عنها ، وبعدها عن النفوذ الروحي للامام يحيى آنذاك ، بحيث كان يتسنى لنفوذه أن يتغلغل فيها ثم يحكم سيطرته عليها . فبعث الادريسي دعائه هناك فاستجابت قبائل المنطقة وطلبت دخولها في طاعته . وقد أرسل البعض رهائنهم كما هي العادة في القسم الجبلي ، وأبدوا استعدادهم لأداء الزكاة ، فوجه الادريسي اليهم من يتسلمها مع مراعاة

التساهل في عدم الزيادة ، كما أمر بأن يوزع نصفها على المؤلفات قلوبهم بالنسبة لاتباعه وخاصة ذوي النفوذ والحاجة فيهم (١) .

وفي ذلك الوقت علم الادريسي بأن الأتراك جادون في الاستعداد للقضاء عليه خاصة بعد أن تمكنت قواتهم بمساعدة أمير مكة من الزحف إلى قمم السراة لفك الحصار المضروب حول مدينة أربل ، فأخذ الادريسي يتطلع إلى ميدان جديد ومنطقة غير منطقة عسير يعمق فيها خط دفاعه شرقاً ليتجنب من الصمود في وجه الترك فيما لو حاولوا غزو المخلاف السليمانى . وقد قام الادريسي باستدعاء كبار رؤساء قبائله وزعماء الأسر ذات المكانة في المنطقة الجنوبية الشرقية من عسير ، فوفد اليه معظم شيوخ « رازح » وقدموا اليه الرهائن . عند ذلك أمر بتعيين عمال له في تلك الجهات ، فكان عبد الله بن حسين نجم الدين عاملاً لرازح ومركزه جبل « النضير » ومطهر بن عبد الله عاملاً لجبل « شذا » . كما قام الادريسي بجولة تفقد فيها المنطقة واستقبل هناك بمظاهرات رائعة وحماسة ملتزمة وخاصة في جبل شذا وقرية الضبيعة (٢) وفي جبل النضير أوقدت النيران ليلاً في كل مرتفع وثنية في الجبل فأحس يتوهج في حلة من النسيان ابتهاجا بمقدم الادريسي .

وكان لجولة الادريسي هذه رد فعل شديد لدى الإمام يحيى - من جهة - الذي اعتبر المنطقة الجبلية في الجنوب الشرقي لعسير مجال نفوذه الروحي ، ولدى الأتراك العثمانيين - من جهة أخرى - الذين قابلوا أبناء نجاح الادريسي بالغيظ والتحفظ . وقد اتفقت جهود الطرفين على مقاومة الادريسي وتصفية نفوذه الذي وصل في المنطقة الجبلية إلى حدود « فلة عذر » شرقاً ، وامتد من « الظاهر » جنوباً إلى بلاد « سحار » شمالاً . وقد بعث الإمام يحيى بقوة من رجال قبائل حاشد وهمدان بقيادة محمد الهادي أبو نيب للتنكيل بقبائل خولان التي رالت الادريسي ورضخت لطاغته (٣) . وقد استطاعت هذه القوة الامامية إلى جانب الامدادات التي وإلى الإمام يحيى إرسالها إلى صعدة ونواحيها أن توقف الزحف الادريسي الصاعد الذي كاد أن يستولى على صعدة مركز الامامة الزيدية في اليمن .

أما الأتراك العثمانيون فلم يكن يدور في خلد ولائهم أن الادريسي سوف يحصل على ما حصل عليه من نجاح ، على الرغم من أن منابرهم علمت باتصاله بحكومة إيطاليا فراقبته في أثناء وجوده في الحديدة غير أن الادريسي استطاع بمسلكه الديني وعزلته الصوفية أن يبدد شكوكهم بانفراده بمسجدهم للعبادة

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

وانعزله وبعده عن كل ما يمت الى السياسة بسبب ، حتى توجه الى صبيا حيث قام بدوره كاملا . وكان رجال الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد شغلوا بالصراع الحزبي بين حزب (الاتحاد والترقي) وحزب (الائتلاف) وبالنزاع على كراسي الحكم ، ولم تكن عسير والمخلاف السليمانى من الأهمية بالقدر الذى يشغل بالهم . حتى برز خطر الادريسي ورفعت المذكرات للدولة عن نشاطه المتزايد ، فاستغافت الحكومة العثمانية حينذاك وتمخضت كل اجراءاتها عن ارسال وفد الى جيزان ترافقه قوة تكون على استعداد لمباشرة أعمالها اذا رأى الوفد ذلك (١) .

على أن مهمة هذا الوفد العثمانى كانت تتلخص فى دراسة الحالة فى المخلاف السليمانى بصفة عامة من جهة ، واستطلاع حركات الادريسي ومعرفة حقيقة مقاصده والوقوف على نواياه من جهة أخرى . وقد تكون هذا الوفد برئاسة سعيد باشا وعضوية توفيق الأرنؤوطى شيخ الطريقة الأحمدية فى الآستانة . وقد وصل الوفد الى جيزان فى أوائل سنة ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) ومنها بعث الى الادريسي وفدا فرعيا برئاسة توفيق الأرنؤوطى لاستطلاع حقيقة أمره ودراسة الحالة فى مستقرها .

وصل الوفد العثمانى الفرعى الى مدينة صبيا فاستقبله الادريسي بحنكته السياسية ودعائه المعروف . وذكر لهم أنه رجل من رعايا الدولة ليس له مطمح فى اماره أو ملك ولم يدفعه الى ما قام به سوى غيرته الدينية (٢) ، فرائده دائما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الأمر الذى اشتهرت بمباشرته أسرته منذ وصول جده الأول (أحمد بن ادريس) . وأوضح الادريسي للوفد أن الدولة العثمانية أهملت المخلاف السليمانى اهمالا نتج عنه قيام الفتن والحروب بين القبائل ، وأنه رأى من واجبه أن يصلح بينهم ويرشدهم لحقيقة الدين ، وأنه بذلك قدم خدمة كبيرة لدولته العثمانية باقرار الأمن وتصفية الضغائن والأحقاد واحياء معالم الشريعة الاسلامية . وكان طبيعيا أن يكون تأثير الادريسي على رئيس الوفد بالغا اذ كان الأرنؤوطى شيخ الطريقة الأحمدية الادريسية فى الآستانة فقام بزيارة ضريح شيخه وتمسح بالأعتاب وتبرك بحفيده ، وعاد بعد ذلك مقتنعا راضيا يمهّد السبيل للاجتماع المقبل بين محمد الادريسي وسعيد باشا .

وقد تقرر موعد الاجتماع بين الادريسي ورئيس الوفد العثمانى وتحدد مكانه قرية « الحفائر » . فبعث الادريسي الى جميع رؤساء المخلاف للحضور على مقربة من مكان الاجتماع زيادة فى الحيلة ، وحضر سعيد باشا من جيزان

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٢) البركاني : المصدر السابق ، ص ٥ ، ٦ .

واجتمع الجانبان فى قرية الحفائر . وقد أكد الادريسي ما سبق أن أوضحه لتوفيق الأرنؤوطى من قبل وتمكن بلباقته من اقناع سعيد باشا بحسن نواياه تجاه الدولة . وانتهت المفاوضات بالاتفاق على ما يأتى (١) :

١ - أن يعترف الادريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلاف السليماني .
٢ - أن يمنح الادريسي رتبة قائمقام ويقوم كموظف عثماني بشئون صبيا وما يتبعها أى من ساهطة جنوبا الى حل شمالا .

٣ - يتعهد الادريسي بمد السلك (أسلاك البرق) عبر المخلاف السليماني بين اليمن والحجاز .

٤ - أن يسمح الادريسي للدولة بمراكز جمركية فى موانئ المخلاف يديرها مأمورون من قبل الدولة .

٥ - تتعهد الحكومة بالغاء الضرائب - بناء على اقتراح الادريسي - وتكتفى بحاصلات الزكاة الشرعية للحيوب والمواشى ، وينوب الادريسي عنها فى الاستحصال مقابل أن يكون له الثلث ، لنفقاته ولنفقات جيش وطنى لاقرار الأمن الذى تعهد باستقراره فى المخلاف .

وهكذا كانت الاتفاقية المرنة فى صالح الادريسي ، اذ حصل بموجبها على اعتراف الدولة العثمانية ضمنيا بكيانه ، كما اعترفت بسلطته الشرعية على المنطقة التى يحكمها من « سامطة » جنوبا الى « حل بن يعقوب » شمالا . ما عدا مدينة جيزان الأمر الذى لم تكن قد اعترفت به الدولة من قبل ، بل ان الدولة فوضت الادريسي فى تأليف جيش وطنى للمحافظة على الأمن فى المخلاف السليماني ، كما سمحت له بأن ينوب عنها فى تحصيل الزكاة الشرعية للحيوب والمواشى مقابل أن يكون له الثلث الذى كان يمثل مصدرا ماليا هاما لتدعيم مركزه وتغطية مصروفاته . وفى مقابل كل ذلك اعترف الادريسي بالتبعية العثمانية وشرعيتها على المخلاف السليماني واعتبر كموظف عثماني برتبة قائمقام، وتعهد بمد أسلاك البرق (٢) عبر المخلاف السليماني بين اليمن والحجاز ، والسماح للدولة بمراكز جمركية فى موانئ المخلاف يديرها مأمورون من قبل الدولة . ولم يكن هذا كله ليضرب الادريسي فى شئ، وهو السياسى الذى يعرف كيف يصرف أموره ، ولهذا اعتبرت الاتفاقية كسبا له ومغنا .

وقد سلم سعيد باشا لمصرف عسير العثماني نسخة من هذه الاتفاقية

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢) البركاني : المصدر السابق ، ص ٧ .

والزمه التصرف على ضوئها ، مع مراعاة تبعية قبائل ألمع لمنطقة حكم الادريسي .
وقد عمل الادريسي لساعته على تنفيذ بنود الاتفاقية وبدأ أولى خطواته بتوزيع
نوابه (١) في أرجاء المنطقة التي يحكمها .

وقد رأى متصرف عسير العثماني أن الادريسي بناء على اتفاقية الحفائر
بينه وبين الدولة العثمانية قد أصبح أشد خطرا وأكثر قوة وأثبت مركزا ،
خاصة بعد أن اعترفت الدولة بمكانته . وقد أخذ هذا المتصرف يرفع للمستولين
في الدولة من آن لآخر ما يلفت نظرهم لخطورة الادريسي وقوته المتزايدة .
غير أن الادريسي لم يعر تصرفات متصرف عسير أدنى اهتمام لثقلته بنفسه وبقوة
مركزه . أما الموظفون الذين أرسلتهم الدولة للمراكز الجمركية بشيعة حجاز
الادريسي في داخلية البلاد وقطع وصول المؤن والامدادات اليه من إيطاليا ، فقد
أعادهم الادريسي بكل سهولة من حيث أتوا بعد أن أثار عليهم ثائرة رجال
القبائل وجعلهم في شبه عزلة مما اضطر بعضهم إلى الاحتماء بنواب الادريسي ،
بينما لاذ بعضهم بالفرار ناجيا بنفسه . وقد كتب الادريسي للدولة العثمانية عن
هؤلاء المأورين ، بأنهم لم يتمسكوا بأعداب الدين وأنهم ارتكبوا كثيرا من المعاصي
أمام أعين أهالي البلاد الذين نفروا منهم وثاروا عليهم (٢) .

ولما رأى متصرف عسير أن مذكراته للدولة لتحذيرها من خطورة الادريسي
لم تات بالنتيجة المرجوة ، بل وجد أن اتفاقية الحفائر بدأت تنبخر على حرارة
الدهاء الادريسي . فان هذا المتصرف توجه من السراة باليمن مارا بصبيا لدراسة
الموقف والوقوف على مجريات الأمور ، فراع قواعد الدولة التي أشادها الادريسي ،
والامكانيات الضخمة التي تنهال عليه وتزيد من قوته ، فتوجه الى جيزان ومنها
الى كمران حيث اتصل بالآستانة عن طريق البرق البحري ، ثم ذهب الى
الحديدة . ولم تغلج محاولات متصرف عسير لاثارة الدولة العثمانية ضد
الادريسي ، أو لتدبيره الأمر مع ولاة الأتراك في اليمن للتخلص منه . فرأى
أخيرا أن يفاوض الادريسي حول التصريح للدولة بأقامة معسكر في أبي عريش ،
غير أن هذه المحاولة المكشوفة لم تطل على دهاء الادريسي الذي أجابه بقوله :
« ان هذا يخالف نصوص الاتفاقية ، ولم يكن داع هناك لما يوجب ذلك ، فقد
أمننا المقاطعة ، وتعهدنا باستحصال الزكاة وتوريدها للدولة ، وهمد السلك ،
وكفينا الدولة أمر سوق المعسكر والحساسة في الأهوال والأرواح ، ولا نسمح
بأحداث أى شيء ، والتبعة على من أخل بتعهده » (٣) .

فأسقط في يد المتصرف وعاد الى عسير ، ورأى أن يجرب اللعب بآخر ورقة

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٣

(٢) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٤ - ٩٥ .

فى يده بأسلوب يستر غرضه ليأمن عاقبته اذا لم يحافه التوفيق . فوجه كتيبة من الجنود العثمانيين من السراة على هيئة بدل غيار للحامية العسكرية فى جيزان ، وكان هدفه الحقيقى أن تقوم هذه الكتيبة بالدخول الى صبيا وهماجاة أهلها والقبض على الادريسي . وكان يفتدى اقتناعه بنجاح هذه الخطة تأكلده فى أثناء مروره بصبيا من عدم وجود معسكرات نظامية أو مراكز حراسة ثابتة بالقرب من مقر الادريسي . وتنفيذا للخطة فقد توجهت الكتيبة العثمانية وقوامها خمسمائة جندي تقريبا مسلحة بالحراة والمسدسات دون أن يحس الادريسي ونوابه بتحركها حتى أشرفت على قرية الملحا على مسافة ساعتين من صبيا . وقد أحس بوصول الكتيبة العثمانية أهالى القرى القريبة من الطريق ، فأخطروا شيخ المخلاف الشامى الذى استصرخ أهل الملحا وقرأها ، فاستجدوا بأهالى المحلة وغيرها . وقد ضربت كل هذه القبائل نطاق الحصار حول الكتيبة العثمانية وأوقفوا تقدمها ، وأخطروا الادريسي بشأنها . وقد أدرك الادريسي بطبيعة الحال الخطة المقصودة فأرسل قوة من قبله ترافق الكتيبة العثمانية ، بعد أن أمر قبائل المخلاف بفك الحصار عنها . وقد وصلت الكتيبة العثمانية الى جيزان لتكون فقط بدل غيار لحاميتها ودون أن تحقق الغرض المقصود منها وذلك تحت حراسة ومراقبة رجال الادريسي (١) .

والى جانب محاولات متصرف عسير لمحاربة نفوذ الادريسي ، فهناك دور آخر فى هذا السبيل قام به خصمه السابق أحمد شريف الذى تهرد عليه فى صبيا . وقد سبق الإشارة الى أن الادريسي استطاع أن يقضى على تمرد أحمد شريف وقدمه للمحاكمة التى قضت بقطع يديه ، فبكت فى داره بصبيا حتى شفى من جروحه . غير أن هذا الحادث لم يمنع أحمد شريف من مكاتبة الأتراك حتى واثته فرصة الرحيل سرا من صبيا الى عائلته فى أبى عريش ، وتوجه منها الى حرض ثم الى اللحية ، فأقله طراد عثمانى الى الحديدية حيث استقبل استقبالاً حافلاً ، وبعد أن مكث فترة أبحر الى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية . وقد أوضح أحمد شريف لرجال الدولة فى العاصمة ما أصابه نتيجة اخلاصه لدولته ، وأظهر ما بلغه أمر الادريسي وتفاصيل علاقته بايطاليا . فصدرت أوامر الدولة بطلب حضور الادريسي الى العاصمة العثمانية بصفته أحد موظفيها للتحقيق معه فى قضية أحمد شريف ومحاكمته (٢) . ولما كان الادريسي يعلم

(١) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٥ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، هامش ص ٩٥-٩٦ .

وبعد امتناع الادريسي عن التوجه الى الأستانة جردت الدولة عليه حملتها والتحت معه فى موقعه الحفائر فأعاد جيشها على الاعتقال . وقد اضطر أحمد شريف الى العودة الى الأستانة ، وظل بها حتى عين محي الدين باشا لولاية عسير ، فبعثت الدولة أحمد شريف الى أبها ، غير أن خصومة ظلوا يلاحقونه بوشاياتهم حتى اشتد الخلاف واحتدمت الخصومة بينه وبين هذا الوالى .

ما وراء طلب استدعائه من خطورة فقد امتنع عن تلبية الأمر ، خاصة وأنه قد أصبح من القوة بحيث يستطيع أن يقاوم الحكومة العثمانية ولو إلى حين ثم ينسحب إلى الجبال حيث يمكنه المقاومة حتى يحصل على صلح يحقق له بعض ما يريد حتى يبلغ كل ما يريد . على أن الدولة العثمانية لم تكن بطبيعة الحال من الغفلة بحيث تظن أن الأدرسي سوف يسارع إلى تلبية أوامرها ، وإنما أرادت في حالة رفضه أن تقيم عليه الحجة وتعلن عصيانه الذي يبرر تجريد حملة لأرغامه على الانصياع لأوامرها . وإن اعتقد الكثيرون أن الدولة مع جزهها بعدم اجابته إلا أنها ما كانت تعتقد أنه أصبح من القوة بالقدر الذي بلغه .

وقد جردت الدولة العثمانية حملة قوية بقيادة محمد راغب وخولته أن يبدأ بمراسلة ومفاوضة الأدرسي عسى أن تلين قناته تحت تأثير تجريد هذه الحملة ، فإذا لم يقد ذلك شيئا فليزحف على صبيا . وقد وصلت الحملة إلى جيزان وأخذ قائدها في مراسلة الأدرسي طبقا للتعليمات ، غير أنه وجد أمامه شخصية داهية في السياسة وغاية في الشجاعة . وقد قال البعض ممن أدركوا ذلك العهد أن الأدرسي استطاع أن يشتري ضمير هذا القائد العثماني الذي فر بعد هزيمته ولجأ إلى الأدرسي . وقد كان الأدرسي على علم تام بهذه الحملة ، فما كادت تصل إلى جيزان حتى أصدر أوامره لاستدعاء رجال القبائل من « حلى » إلى « بنى شبيب » ، كما استدعى قائده في المنطقة الشمالية وهو حمود سرداب الذي عاد على رأس قواته فانضم إليه رجال القبائل فمروا بقرية الحفائر وحاصروا جيزان على شكل نصف دائرة تبدأ من تل المنجارية إلى رأس السويس في الجنوب . بينما خرج الأدرسي بنفسه من صبيا ورابط بجيش احتياطي في قرية « الغراء » وأناط قيادة الميدان بمحمد طاهر رضوان أحد رجاله المخلصين من أهالي صبيا (١) .

وعندما أخفق أسلوب المراسلة صدرت الأوامر للقائد التركي بالزحف فبدأ يستعد لذلك ، بينما أخذ الجيش الأدرسي يشدد نطاق الحصار ويمنع الماء عن جيزان وكل ما يرد إليها برا . وقد ضاق الأتراك ذرعا بهذا الحصار وإن عملت البواخر التركية على تزويد المحصورين بالماء من جزيرة فرسان ورحل السكان إلى هذه الجزيرة وغيرها بحرا . وقد هاجم الجيش التركي مدينة جيزان بينما كانت تحصيه نيران المدافع من القلاع والبواخر التركية . وقد تم الهجوم وقت عتمة الفجر في ثلاثة اتجاهات ، الجناح الأيمن اتجه عبر طرق المضاي في

« وعندما أعلن الشريف حسين ثورته على الأتراك وقطعت المواصلات بين أجزاء الإمبراطورية العثمانية يقال أن أحمد شريف اتصل بالشريف حسين ، وإن الوالي التركي قبض على مكاتبة بينه وبين الشريف تدينه . فألقى الوالي القبض على أحمد شريف وحاكمه محاكمة عسكرية انتهت بقتله . (١) العقيلي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

الجنوب ، وقلب الجيش اتجه الى قرية الحفائر حيث آبار الماء ، بينما الجناح الأيسر كان اتجأه نحو منطقة المنجارة الواقعة بطريق صيبا . وعندما انحسر الظلام كانت مقدمات الأتراك قد بلغت نهاية منطقة السباح التي كانت أرضا مكشوفة ، فتقدمت قواتهم في بسالة وهم يطلقون نيران رشاشاتهم وبنادقهم على جنود الادريسي المختبئين خلف الروابي المحيطة بمنطقة السباح المكشوفة . وكان قائد الادارسة قد أمر جنوده بعدم اطلاق نيرانهم حتى يقترب الأتراك من مواقعهم . وقد زاد ذلك في جرأة الأتراك فواصلوا السير يتقدمهم ضابط عثماني يدعى « مشرم » حتى بلغت المسافة بينهم وبين الادارسة ستمين مترا تقريبا فاطلق الادارسة نيرانهم بشدة وعنف فقتلوا « مشرم » هذا وتمكنوا من هزيمة الأتراك ، وقد أصدر القائد العثماني أوامره بالتراجع ، فانطلق النفيير يبلغ الجنود أمر التراجع السريع ، مما جعل رجال القبائل يحملون على الأتراك بالسلح الأبيض ويتعقبون فلولهم المتراجعة في أرض مكشوفة ، فقالوا من الأتراك كل منال حتى غطيت المنطقة بجثث قتلاهم التي قيل أن عددها بلغ ألف قتيل . وقد تمكنت فلول الأتراك من دخول جيزان تحت حماية نيران مدفعية القلاع والبواخر ، وتحصنوا في جبالها واستحكاماتها وعززت بمدد عن طريق البحر . غير أن الجيش الادريسي بقي في مراكزه يوالى الفارات الليبية على مواقع الأتراك (١) .

على أن حصار الادارسة للأتراك في جيزان لم يستمر مدة طويلة اذ وصلت أوامر الدولة العثمانية بجلاء الأتراك عن جيزان الى القنفذة نظرا لأن الأسطول الايطالي قام في ذلك الوقت بحصار وضرب المراكز الساحلية ، فخشي على حامية جيزان التركية من الابدادة . وقد رحلت الحامية التركية بحرا بعد أن حملت معها من الذخيرة والعتاد والمؤن ما خف حمله ، وأضرمت النار في بعض ما تبقى منها عند رحيل آخر دفعة من الجنود الأتراك . وقد رأى الجيش الادريسي الدخان يتصاعد من جيزان وعلم بجلاء الترك عنها ، فدخل المدينة واستولى على كل ما وجده فيها ، وقد وصل الى جيزان الادريسي نفسه بعد ذلك .

وعقب انسحاب الأتراك من جيزان وصلت اليها القطع الحربية الايطالية ،

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

اعتمد العقيل في تقدير قتل الأتراك في المعركة المذكورة على القصيدة الشعبية لعبيد الله السلاسي . وإن كان في الشعر شيء من المبالغة فقد رآه مصدرا يمكن الرجوع اليه ، على أن الكثيرين من الرواة يبالغون في كثرة خسائر الأتراك فالبعض يقدرها بألف وخسمائة والبعض بألفين ، وإن كان الادريسي نفسه يقدمهم في أحد رسائله الموجهة الى قائده في الشمال - ونشرها العقيل في كتابه - بألفي قتيل ، الا أن العقيل يذكر ان هذه الرسالة تعتبر كمنشور للدعاية آنذاك .

وعلمت برحيل الترك الى قنفذة ، فتوجهت بسرعة اليها ، وضربت بها بقذائفها. وحطمت ثلاثة طرادات تركية راسية في ميناء القنفذة ، كما حطمت غيرها من القاطع البحرية العثمانية . وكانت القوات الادريسية في منطقة « حلي بن يعقوب » على أهبة الاستعداد لمهاجمة القنفذة برا في نفس الوقت الذي كانت فيه قطع الأسطول الإيطالي ترميها بقذائفها من البحر ، وكان ذلك التنسيق في الحركة الحربية قد اتفق عليه بين الادريسي وبين القيادة الإيطالية في البحر الأحمر (١) .

وقد سبق أن أشرنا الى أن الادريسي بعد توقيع اتفاقية الحفائر بينه وبين سعيد باشا قد بعث نوابه الى الجهات الشمالية والجنوبية الشرقية في المخلاف السليمانى وعسير في بداية سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هـ) . وقد ظل نواب الادريسي في مراكزهم حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١٢ فانضمت القوات الادريسية الى جانب إيطاليا لتنفيذ خطة الحرب المشتركة ضد الأتراك (٢) .

وقد أصدر الادريسي أوامره بمهاجمة الأتراك فتحركت قواته وتمكنت من تطويق أبها وجبل عسير تطويقا كاملا وذلك في سنة ١٩١٠ (ذي القعدة ١٣٢٨ هـ) . واستمر الحصار مدة اشتدت فيها وطأته على الأتراك حتى اضطرتهم المجاعة الى أكل القحط ، وقد استسلمت الحامية العثمانية في عقبة شععار ، واستحوذ قادة الادريسي على المدافع والمؤن الموجودة في ذلك المركز الممتاز .

على أن الدولة العثمانية أرسلت بعض قواتها بحرا الى القنفذة لنجدة حاميتها المحصورة في عسير . وقد توالت الامدادات على الأتراك في الوقت الذي ظلت فيه قواتهم مرابطة في عسير تنتظر بقية الامدادات التي كانت في طريقها اليهم بحرا . كما كان الأتراك يترقبون تحرك قوات شريف مكة الحسين ابن علي الذي عرض على الدولة خدماته للاشتراك في فك حصار أبها ومحاربة القوات الادريسية (٣) . وكان الحسين يهدف من تصرفاته هذا تبديد الاشاعات التي بدأت تنتشر حول اتصالاته السرية بالانجليز حتى يتجنب إثارة الدولة العثمانية ضده قبل أن يستعد للتصدي لها (٤) .

وقد سار الحسين على رأس جيش من العربان والجنود الأتراك النظاميين ويراافقه أبناءه فيصل وعبد الله . وبدنوه من حدود القنفذة فقد تحرك الجيش

(١) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٢) العقيل : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٩ .

(٣) البركاتي : المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

العثماني المارابط بها بقيادة نشأت باشا ، والتقى بها في « وادي حلي » وتقدموا إلى منطقة « قوز أبي العير » . وقد التحم الجيشان مع طليعة الجيش الادريسي في منطقة « القنع » فبحروهم ووالوا تقدمهم . كما التحم الجيش العثماني مع الجيش الادريسي في وادي « عجلان » فانهزم الأدارسة بعد أن أبلوا بلاد حسنا ، وتراجعوا إلى قاعدتهم في منطقة « القوز » بعد أن قتل منهم خمسمائة مقاتل تقريبا . وقد تقدم جيش أمير مكة والأتراك تجاه « قوز أبي العير » يساندتهم طرادان تركيان قصفا بمدافعهما الموانئ الادريسية وهي « البرك » و « القحمة » و « الشقيق » (١) .

وقد استولى الأتراك على منطقة « القوز » وتقدموا إلى وادي مشرف وكان يرابط فيه جيش ادريس بقيادة يحيى بن عرار النعمي فأرغمه الأتراك على التراجع إلى « بارق » وتعقبوه حتى استولوا عليها . كما نجح الأتراك في استمالة قبائل بني شهر اليهم ، وتمكنوا أخيرا من دخول أبيها بعد أن فكوا عنها حصار الأدارسة . وقدم إلى أبيها في ذلك الوقت الشريف حسين شريف مكة لمساندة القوات العثمانية التي كانت قد سيطرت على المدينة (٢) .

وقد تراجعت الجيوش الادريسية إلى مواقعها الأولى حتى أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ وذلك بعد أن أخفقت في التوغل داخل طرابلس الغرب . وقد قامت إيطاليا بضرب الموانئ التابعة للدولة العثمانية مما ساعد القوات الادريسية على استعادة منطقة وادي « حلي » وبدأت في مهاجمة القنفذة في الوقت الذي كان الأسطول الإيطالي في البحر يرميها بقذائفه (٣) . وسوف يؤدي اتفاق الصلح الذي سيعقد بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في سنة ١٩١١ م والذي ستعترف الدولة للإمام فيه بوضعه الخاص في اليمن دون أن يكون لديها قابلية لعقد اتفاق مماثل مع الادريسي ، سوف يؤدي هذا الاتفاق إلى انفراد الادريسي بالنضال ضد الترك ، بل وضد الإمام يحيى صديقه بالأمس الذي حالفهم . وسوف نوضح ذلك مفصلا عند تعرضنا لموقف العثمانيين في اليمن عقب الصلح مع الإمام يحيى في ثانيا الفصل التالي .

ثالثا : موقف العثمانيين من قضية اليمن في مطلع العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١١)

علمنا في بداية الفصل السابق أن الأتراك العثمانيين منذ عودتهم إلى اليمن في سنة ١٨٧٢ حتى مطلع العهد الدستوري العثماني في سنة ١٩٠٨

(١) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٦ .

(٢) البركاتي : المصدر السابق ، ص ٥٣ - ٥٦ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

كانوا يتبعون السياسة المركزية فى حكم الولايات التابعة لهم ، وقد تمكنوا من اخمد الثورة اليمنية المتتالية واستعمل بعض الولاة الأتراك مع الثوار اليمنيين. مختلف أساليب العنف والشدّة والقمع . وقد استنشر اليمنيون باعلان الدستور فى سنة ١٩٠٨ وقيام العهد الجديد ، فأطلق الامام يحيى الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين للتعبير عن حسن نيته تجاه الدولة العثمانية ، كما شرع فى مخابرة الباب العالى للوصول الى اتفاق حول الصلح والاصلاح .

غير أن العهد الجديد على النحو الذى أوضحناه فى بداية هذا الفصل لم يختلف فى سياسته المركزية عن العهد السابق ، بل بالغ الاتحاديون فى تنفيذ المركزية والتتريك مما كان له أسوأ الأثر فى الولايات العثمانية . فالاصلاح الذى كان ينشده اليمنيون من العهد الجديد لم يتم بالسرعة التى كانوا يتوقعونها ، واليمنيون كانوا قد صبروا السنين الطوال يكابدون مساوىء الحكم العثماني واستبداد عبد الحميد ، واعتقدوا أن أثر اعلان الدستور سيكون له فعل السحر فى إزالة المظالم ، ولكنهم أدركوا أخيرا أن الحال فى بلادهم لم يتبدل فزالت من نفوسهم هيبة الحكم الجديد ، وعادوا الى الشغب وعلان الثورة . وقد بدأت فى ذلك الوقت بعض الدول الأجنبية تتدخل فى بعض المناطق كما فعلت إيطاليا عند تحريضها للادريسي فى عسير ومساعدتها له لمحاربة النفوذ العثماني فى اليمن . وسوف نستعرض فيما يلى موقف الراى العام العثماني من قضية اليمن فى مطلع العهد الدستوري العثماني. فى سنة ١٩٠٨ وذلك قبل أن تنتج أحداث اليمن فى أثناء خضوعها للحكم العثماني فى ذلك العهد .

موقف الراى العام العثماني من قضية

اليمن فى مطلع العهد الدستوري :

كان موقف الأتراك من قضية العرب بصفة عامة ، وقضية اليمن بصفة خاصة موقفا عدائيا صريحا . اذ توهم الاتحاديون أن سياسة المركزية والتتريك هى أفضل الوسائل وأكثرها فعالية لحل قضاياهم . وراى الاتحاديون أن الشدة وحدها ، أو بالأحرى الاخضاع قبل الاصلاح ، لا العكس ، هو الذى يتوجب عليهم القيام به . بل وصل تفكير الأتراك الى درجة متطرفة فاعتبروا الولايات العربية بما فيها اليمن مستعمرات يمكن مقارنتها بالمستعمرات الانجليزية والفرنسية . وقد قال أحد غلاتهم فى مقال نشرته جريدة « سنجان » التركية وترجمته الأهرام الى العربية ان « الانجليز والفرنسيين والهولنديين يحتلون بلادا اسلامية واسعة ، وأن عساكرهم فى هذه الولايات من أهالى البلاد

أنفسهم وأنهم يحكمون هذه المناطق بكل راحة ويربحون منها ويدخلون إليها أسباب المدنية » ثم يتساءل هذا المتطرف عما فعله العثمانيون في ولاياتهم ويحجب على نفسه قائلا : « ان باليمن أربعة ملايين مسلم ، ومع ذلك قد خسرت الدولة عليهم مئات الألوف من الرجال والملايين من النقود دون أن تستفيد منهم شيئا » . وبعد أن يذكر الثورات العديدة والخسائر الفادحة التي تواجهها وتنحمله الدولة في الولايات يتساءل قائلا لماذا أعمالنا تخيب وأعمال الأوروبيين تنجح ، ولماذا يقوم الأهالي وهم مسلمون ويشبهون في وجه عساكرنا السلاح . ولماذا لا يفعل ذلك المسلمون في الأراضي والبقاع التي يتولاها الأجانب » . ثم يتدارك هذا التركي ما أغفلت حكومته عن استعماله من وسائل يستخدمها الأجانب لتحقيق أهدافهم فيقول : « فيعتبر اليمانيون وغيرهم أن الرحمة بهم ضعف ، أما الأجانب فيتخذون في أحكامهم طرقا عملية حكيمة ، فيدرسون حالة البلاد وطبيعتها ، وعادات أهلها وأخلاقهم وتعطى عساكرهم المرسلة إليها كل التعاليم اللازمة حتى لا يكون وجودهم في البلاد وصمة عليا وعلى أهلها » . غير أن نزعتهم المركزية المتطرفة تعود فتتغلب عليه فيطالب دولته بأن ترسل فرقا عسكرية إلى العواصم العربية مثل بغداد والبصرة واليمن لخماد العناصر المتمردة وذلك بأن : « يحتلوا نقطا حربية ويعملوا الإدارة العرفية ، ويهتدوا في ضبط أحوال القبائل والعشائر حتى تخضع خضوعا تاما » (١) .

وهكذا كانت النزعة المركزية والعنصرية المتطرفة المسيطرة على كاتب هذا المقال هي السائدة عند معظم الأتراك وخاصة الاتحاديين في أثناء العهد الدستوري العثماني . كما كان الاتجاه القومي قد غمر الأتراك وكاد يفقدهم فكرة الوحدة الإسلامية (٢) . بل ان المثقفين من الأتراك عارضوا فكرة الجامعة الإسلامية لأنهم شعروا أن هذه النزعة تباعد بينهم وبين العناصر غير الإسلامية وخاصة في البلقان (٣) .

وكان هذا الاتجاه الحديث في الدولة العثمانية نتيجة للاحتكاك السياسي والفكري بأوروبا . غير أنه كان يخالف الأصول التاريخية التي قامت عليها الامبراطورية العثمانية ، ويناقض الأسباب الحقيقية لاستمرار بقائها بأطرافها المتراصة على مر القرون ، وبحكم الأسس الواقعية للعلاقات العربية التركية طوال هذه الفترة . إذ أن الفتح العثماني للبلاد العربية لم يكن فتحا بالمعنى السياسي المعروف ، الذي يتبعه انتصار وسيادة لغة ، وثقافة ، وتقاليده ، ونظم ، وإدارة الدولة المنتصرة على الشعب المغلوب ، بل كان الفتح العثماني

(١) الأهرام : العدد ٩٥١١ ، الأربعاء ٣٠ من يونيو ١٩٠٩ ، (١١ من جمادى الثانية

١٣٢٧ هـ) ، ص ١ .

(٢) محمد أنيس (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

انتصارا حربيا لقوة عسكرية اسلامية على قوة عسكرية اسلامية أخرى ، أو بالأحرى انتصار السلطان العثماني على سلطان مصر والشام المملوكي وصاحب السيادة والنفوذ في الجزيرة العربية .

على أن الشعب العربي صاحب التقاليد والثقافة والتراث القديم لم يتأثر بهذا الانتصار أو بتلك الهزيمة ، بل أكد العثمانيون بقاء هذه الأوضاع المتوارثة فلم يغيروا شيئا من مظاهر المجتمع العربي ، وتركوه كما هو ، ولم يشعروا العرب الا بتغير الادارة والأجهزة المملوكية بأخرى عثمانية . ثم صارت الحياة العربية كما هي وعاد العرب الى حياتهم السالفة تحت اللواء العثماني ، بعد أن اختفى اللواء المملوكي . ولكن عند الانقلاب الدستوري سنة ١٩٠٨ كان التطور السياسي والفكري داخل الامبراطورية ، الذي سار هادئا مترددا ، قد وضعت معالنه وبرزت آثاره (١) . وقد أكد ساطع الحصري ذلك بقوله : « ان استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروبا كثيرة ، لانه لم يستلزم محاربة سكان البلاد وانما استلزم محاربة الدول المسيطرة عليها فقط » (٢) .

وقد تغلبت على تفكير الترك بشكل واضح نعمة الاخضاع بالقوة في أثناء العهد الدستوري العثماني وانعكست هذه النعمة في مقال كتبه أحد الضباط الأتراك الذين خدموا في اليمن مدة طويلة - وقد نشرته جريدة « زمان » التركية ونقلته بعد ترجمته جريدة « الأهرام » - وقد عرض فيه أحوال اليمن والطريقة التي يراها لمعالجة أزمته فقال : « ان الزعيم السيد يحيى قد عرف أن يستفيد من الأغلاط العديدة التي ارتكبتها الحكومة السابقة ، وهكذا توصل (الامام يحيى) الى جرأة كبيرة حتى انه ليس من الحكمة أن تتفق الحكومة الحاضرة معه على الشروط التي كانت قد وضعت منذ مدة . على أنه يكفي ارسال فرقتين من الجنود النظامية تحت قيادة ضابط نشيط لاختاد هذه الثورة . ولكن يجب العمل بحكمة وسرعة ، لأن الحامية موزعة في تلك البلاد من باب المندب حتى تخوم الحجاز ، وعليه فليس بالامكان الاستفادة منها في أول الأمر . ولذلك ينبغي أن تكون الفرقتان المشار اليهما ، بمثابة قوة نقالة (متنقلة) لاعادة الأمن ، وبعد ذلك تحشد الجنود في نقطة مركزية يمكنها تأييد الشروط التي توافق الدولة . وأهمها أن يسلم الامام يحيى كل السلاح والذخيرة ، وأن يحل اللجنة التي يرأسها ، وهي أشبه بالمصائبات المقدونية ، ثم تجرى عاجلا ما تحتاج اليه البلاد من الإصلاحات الادارية ، والا فما دام الامام يحيى زعيم

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ص ١٥٨ .

عصابت تامة العدد فان تلك البلاد تبقى مهددة للأمن والنظام العام (١) .

وتبدو واضحة من هذا المقال الروح العسكرية ونعرة الاخضاع بالقوة التي تعبر عن موقف الرأي العام التركي ازاء قضية اليمن . كما أن هذا المقال تضمن بعض المناقضات فمثلا يرجع كاتبه أسباب الثورات المستمرة في اليمن إلى أخطاء الحكومة السابقة ، على الرغم من أن حكومة الاتحاديين التركية في ذلك الوقت كانت ترتكب نفس الأخطاء السابقة الناتجة عن عدم فهمها لحقيقة الأوضاع في اليمن (٢) . كما أن كاتب المقال يشبه الامام يحيى وأتباعه الزيديين « بالعصابات المقدونية » ولعله كان يقصد التشابه بينهما في النزعة الثورية إذ من الواضح الفارق الشاسع بين الفريقين . ويؤكد كاتب المقال أيضا نعرة الاخضاع بالقوة التي تسلطت على أفكار الرأي العام التركي في ذلك الوقت فينصح دولته باستخدام القوة في اخماد ثورات اليمنيين وبعد ذلك يمكنها إجراء بعض الإصلاحات الادارية . وكان أولى به أن ينصح دولته بمحاولة الاتصال بالشعب اليمني (٣) والتقرب اليه عن كثب لمعرفة الأسباب الحقيقية للثورة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة المجدية لمعالجة قضية اليمن .

موقف الحكومة العثمانية والأوساط الرسمية من قضية اليمن :

كان هذا هو موقف الرأي العام التركي من قضية اليمن ، وكان هذا الموقف مطابقا للاتجاهات السائدة في الأوساط الحكومية الرسمية . والحكومة العثمانية - أمام ضغط الثورات اليمنية المستمرة - كان عليها أن تجد حلا للقضية اليمنية . فوضعت لجنة « مجلس المبعوثان » لائحة تخول الامام يحيى إدارة شئون بعض الأقضية الداخلية في جبال اليمن مدة عشر سنوات تحت رقابة حاكم يعينه الباب العالي ، وقوات عسكرية عثمانية تعسكر في تلك الأقضية ، فيكون شأن الامام يحيى في اليمن كشأن أمير مكة في الحجاز من بعض الوجوه ، غير أن « مجلس المبعوثان » لم ينته من دراسة هذا المشروع إلى النتائج المرجوة (٤) . وترجع أسباب ذلك إلى عدم استقرار الحكومة العثمانية على رأي معين ازاء قضية اليمن بوجه عام ، وعدم رضائها واطمئنانها إلى هذا المشروع ، الذي سيطرت عليه الاعتراف بوضع خاص للامام الزيدي ، وبمركز

(١) الأهرام : العدد ٩٥٧٥ ، الصادر في ١٣ من سبتمبر ١٩٠٩ (٢٨ من شعبان ١٣٢٧ هـ) . ص ١ .

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. XV, 1909, p. 279.

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

معين له في احدى بقاع الامبراطورية . مما يشجع غيره من الزعماء المحليين بالمطالبة باوضاع خاصة في بلادهم ، الامر الذي لا يتفق مع النزعة المركزية المسيطرة على تفكير الأتراك في ذلك الوقت . كما يرجع هذا أيضا الى قيام ثورة العناصر الرجعية ضد حكم الاتحاديين في أبريل سنة ١٩٠٩ (١) فتعطلت أعمال المجلس ، حتى تمكن « جيش الحركة » من اخماد ثورة الرجعية ، فعاد الاتحاديون الى كرسي الحكم وأنشؤا عهد عبد الحميد وبدءوا يعملون على توطيد دعائم العهد الدستوري العثماني الجديد .

وقد استسلمت طلعت بك ووزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين عقب اخماد الثورة الرجعية المضادة ، وصرح بأن أول واجب عليه هو توطيد الأمن ، وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر الثورة في اليمن وعسبر وألبانيا والعراق ونجد وحوران ، اما لأسباب محلية ، أو لعدم تحسن أحوال بلادهم كما توقعوها في العهد الجديد ، أو لسقوط هيبة الحكومة التركية عند قيام ثورة الرجعية ، أو لتشجيع بعض الدول الأجنبية للثوار في بعض مناطق الامبراطورية أو لكل هذه الأسباب مجتمعة . ولما كان الأتراك يؤمنون في ذلك الوقت بسياسة الشدة والاضطاع قبل الإصلاح ، لا العكس ، فقد وجه طلعت بك منشورا الى الولاة بالقاء مسئولية الأمن في الولايات على عاتقهم ، وأنذرههم فيه بأنه سوف لا يكتفى بعزل المقصر منهم بل سيحيله الى المحاكم المختصة ، وأنه سيعرض قريبا على مجلس النظار مشروعا يقضى بتوسيع نطاق السلطة أو الصلاحية أو « الماذونية » للولايات (٢) . وقد عرف عن طلعت بك هذا أنه من أشد الاتحاديين نفوذا واخلصا لمصيرتهم ، وأكثرهم شدة وصلابة وتطرفا ، كما كانت تصرفاته سببا في كثير من المتاعب لرعايا الدولة العثمانية العرب بصفتها خاصة .

وقبل استلام طلعت بك لوزارة الداخلية في حكومة الاتحاديين كانت وزارة حلمي باشا قد أعدت مشروعا حكيميا وافيا للإصلاح في اليمن ، غير أن طلعت بك بعد توليه وزارة الداخلية قضى على هذا المشروع .

وقد سبق أن أشرنا الى أن العرب ومن بينهم اليمنيون استبشروا بإعلان الدستور وقيام العهد الجديد ، وتجدد الأمل لدى الامام يحيى في الاتفاق على الصلح مع الدولة العثمانية واتجاه الأتراك الى اصلاح أمور اليمن ، فأطلق

(١) الامراء : العدد ٩٥٥٤ ، ١٩ من سبتمبر ١٩١٠ .

(٢) الامراء : العدد ٩٥٠٨ ، السبت ٢٦ من يونيو ١٩٠٩ (٨ جمادى الثانية ١٣٢٨ هـ) ، ص ١ .

الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين لاثبات حسن نيته تجاه الدولة ، وشرع في مخابرة الباب العالي لحل قضية اليمن . وقد طلبت الحكومة العثمانية الجديدة من الامام يحيى ارسال وفد من قبله الى الآستانة للمفاوضة والاتفاق على عقد الصلح (١) . وقد استجاب الامام يحيى لمطلب الحكومة العثمانية ، ووصل وفد الامام يحيى الى الآستانة برئاسة عبد الله بن ابراهيم السياسي المحنك حيث بدأت المفاوضات . وعمل البكباشي عزيز على المصري وعزت باشا الأرناؤوطي وكان رئيسا عاما لأركان الجيش العثماني ، على انجاح المفاوضات وكاد الجانبان يتفقا على الصلح لولا قيام ثورة أبريل المضادة . وبعد أن قمعت هذه الثورة انتخب مجلس مبعوثان لجنة من النواب لاصلاح اليمن تحت رئاسة مصطفى عاصم أفندي مبعوث الآستانة ، وسكرتيره المبعوث حسين جاهد (المعروف) ، وعضوية المبعوثين : أحمد ماهر أفندي (قسطنطيني) عبد القادر أفندي الهاشمي (المدينة المنورة) ، محمد عبد الرحمن أفندي (اليمن) ، رضا بك الصلح (بيروت) ، مصطفى أفندي العنتابلي (حلب) ، طاهر أفندي رجب (اليمن) ، علي بن حسن (العسير) ، الشيخ علي المطاوع (صنعاء) ، الشيخ علي الحلال (صنعاء) ، أحمد ضياء (أرضروم) . الشيخ محمد المعجقي (اليمن) ، علي بن حسين (اليمن) ، سليمان أفندي البستاني (بيروت) .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مرارا ، وفي ٧ من أغسطس سنة ١٩٠٩ م (٢) أقرت مشروعا من ست مواد :

المادة الأولى : تقسم اليمن الى ولايتين ساحلية وجبلية ، على أن تضم الولاية الساحلية تهامة والسهل الساحلي ، وتضم الولاية الجبلية أفضية عمران والحجة وطويلة وحجور وذمار ويريم وأنس .

المادة الثانية : تفوض الولاية الجبلية الى الامام يحيى حميد الدين ، والولاية الساحلية الى أحد ذوي الكفاية والاقتدار .

المادة الثالثة : يفوض متولو زمام الادارية في الولاية تفويضا تاما بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفصلا للأحكام الشرعية ، وانتخاب رجال الدرك (الجندرية) من الأهليين ، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مركز السلطنة .

المادة الرابعة : تفوض الولايتان بالاتفاق من الأموال التي تجب عليها ، فان بقي رصيد يرسل الى مركز السلطنة ، ويبدل قسم منه في سبيل الترقيات المحلية .

(١) المزيد : العدد ٦٠٣٧ في ١٣ من ابريل ١٩١٠ ، والعدد ٦٥٩٥ في ١٦ من يناير ١٩١٢ .
(٢) المزيد : العدد ٨٤٣ في ١٥ من أغسطس ١٩٠٩ .

المادة الخامسة : يكون قضاء (مناخة) مركزا للجيش مع إبقاء قوة كافية في صنعاء تحت إمرة أحد القواد المقتردين للمناظرة على الأمن العام ، ولكن لا يترك جنود في القصبة التي يتخذها الإمام مركزا له - بل توضع قوة من الجنود في تهامة (لتوطيد) الأمن العام .

المادة السادسة : يتطلب من الذوات (الأشخاص) الذين يعينون في الولايات أن يقدموا لمركز السلطنة في نهاية كل سنة ميزانية تبين فيها الإيرادات والنفقات فصلا فصلا (١) .

ومن الملاحظ أن واضعي هذا المشروع أثبتوا درايتهم التامة بحقيقة الأوضاع القائمة في اليمن في ذلك الحين ، حيث كان الإمام يحيى يتمتع بنفوذ كبير لدى اليمنيين الزيديين الذين كانوا يعتقدون أن الإمامة هي حق لا منازع فيه للإمام يحيى باعتبار أنها يجب ألا تكون لأحد من غير قريش (٢) . وكان بإمكان هذا المشروع أن يخلص اليمن من الفوضى والاضطراب إذا كان قد قدر له التنفيذ . وكانت الأحوال في اليمن قد ساءت للغاية كما اتضح ذلك من مقال كتبه السيد مقبول مصلح الحسيني (اليمنى) في « المؤيد » ذكر فيه أن اليمن كان يعاني ضروبا من الاستبداد والجور والتعسف في عهد الحرية والدستور والمساواة ، « التي لم يجد أهل اليمن من ثمارها غير ازهاق الأرواح وسلب الأموال ، وفقدان الأمن في أرضهم ورميهم بعد ذلك بكل تهمة شنيعة » . ثم يذكر هذا اليمنى في مقاله عدم جدوى ما رفعه أهالي اليمن من تظلمات إلى الاستانة لانقاذهم من ظلم الموظفين الأتراك فيقول : « ان أهالي اليمن ملوا من التشكي من رجال حكومتهم المستبدين الذين رقتهم الحكومة السابقة إلى أعلى المراتب واتخذتهم لسلب أموال الأمة واذلالها » (٣) .

القضية اليمنية في « مجلس المبعوثان » :

أقر مجلس الوزراء العثماني المشروع المقدم من اللجنة التي انتخبها « مجلس المبعوثان » من بين نوابه لحل قضية اليمن وإصلاح شئونونه ، ثم حول إلى « مجلس المبعوثان » الذي عرضه بدوره على لجنة خاصة قامت بدراسته وأدخلت عليه بعض التعديلات . وبعد المصادقة على هذا المشروع تم طبعه . ووزعت نسخه على أعضاء « مجلس المبعوثان » ، وأعلنت في الجرائد نصوصه

(١) الأهرام : العدد ٩٥٦٠ في ٢٦ من أغسطس ١٩٠٩ .

(٢) توفيق برو : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٣) المؤيد : العدد ٥٨٧٥ في ٢٢ من سبتمبر ١٩٠٩ ، ص ١٠٩ .

التي أوضحناها . غير أن طلعت بك ما كاد يستلم منصبه كوزير للداخلية في حكومة الاتحاديين حتى طلب في « مجلس المبعوثان » استرداد المشروع . واقترح على النواب أن يعهدوا اليه بإيجاد حل لقضية اليمن في أقرب وقت ، فأجابوه الى طلبه (١) . ولكن طلعت بك أهمل المشروع لمدة سنة أشهر ووقف بعدها في « مجلس المبعوثان » يشرح للنواب قضية اليمن في إحدى جلسات المجلس في فبراير سنة ١٩١٠ . وقد قال طلعت بك بعد أن أوضح أنه كان أحد أعضاء اللجنة التي كلفت باصلاح اليمن : « ثم استدعيت الى الوزارة ، فلم أترك أحدا من الواقفين على القضية من اليمنيين حتى استدعيتهم لبيتي ، واستوضحت ، ودققت ، وتحريت ، غير أنه ، من بعد مكوثي في نظارة الداخلية ، تغيرت الحال بغتة في اليمن اذ وردت لي رسالتان برقيتان ، الأولى تنبئني بهجوم أشباح الادريسي على قافلة ، واستشهد ١٢ عسكريا ، والثانية تتضمن استشهاد أحد القائمين ، وتهديد الحديدة من قبل العصاة ، الأمر الذي اضطرني الى ترك تنظيم القوانين واستعمال القوة » (٢) .

وهكذا أثرت قضية اليمن في « مجلس المبعوثان » ، وفرضت القضية نفسها عليه ، فكانت مشار مناقشات عديدة جادة بين النواب العرب وبين الوزارة الاتحادية وخاصة مع طلعت بك وزير الداخلية حينذاك . فقد حدث أن قام السيد محمد عبد الله مبعوث اليمن في « مجلس المبعوثان » وأعلن أنه مطالب منتخبيه حقاً عادلة ، فهم لا يطلبون شيئاً لا يسع الحكومة أن تمنحهم إياه ، اذ يريدون أن تفتح لهم مدارس وأن تكون الأحكام بموجب الشريعة الغراء ، وأن تنشأ مجالس صلح تراعى عادات البلاد وتقاليدها . كما يريدون أن تجبى الضرائب عندهم حسب الطريقة الجارية في سائر ولايات السلطنة ، وأن تضمن الحكومة للمشايخ والأعيان المكلفين بذلك رواتب كافية ، وأن تعهد بمناصب الوالي والقائمقام والمدير الى أعيان اليمن في النواحي التي ليس لهم فيها أملاك ، وأن تنشأ جندرية محلية وتفتح الطرق وسبل المواصلات . ثم أعرب عن وجوب تعيين راتب مقرر من الحكومة للسادة من سلالة النبي ، لأن فقرهم الحالي يضطرهم الى طلب المساعدة من القبائل . وقد قوبل حديثه بالتصفيق الحاد عندما قال ان اليمنيين لا يريدون الانفصال عن الدولة بل هم يفخرون أن يعيشوا في سلام مع اخوانهم العثمانيين تحت راية واحدة .

وقد كان طلعت بك حينئذ مجبراً على الإجابة على مبعوث اليمن في « مجلس المبعوثان » فقام بشرح خطة الحكومة في بلاد العرب عامة وفي اليمن

(١) المؤيد : العدد ٦٠٣٧ في ١٣/٤/١٩١٠ ، ص ١ .

(٢) المؤيد : العدد ٥٩٩٤ في ٢١/٢/١٩١٠ ، ص ١ .

خاصة ، وذكر أن المجلس كان مهتما بدراسة مشروع اصلاحى خاص باليمن عندما انفجر بركان الشورة هناك ، فهوجمت القوات العثمانية واجتاحت القوافل البلاد نهبا وسلبا مستجيبة لتحريض « الشيخ يحيى والمهلى الاديسى » - على حد تعبيره - مما اضطره الى سحب المشروع من المجلس حتى يتمكن من الدفاع عن اجزاء السلطنة ، ووجه حملة عسكرية الى اليمن . كما أعلن طلعت بك أن المجلس وافق على هذه « التحولات » وأن الجنود العثمانيين استطاعوا اخضاع القبائل الثائرة « وان الحالة هادئة فى اليمن الآن » . وقد اختتم طلعت بك حديثه قائلا بأن مقترحات السيد محمد عبد الله محل اعتبار الحكومة ، غير أن الحكومة فى حاجة الى فترة من الزمن لا يمكن تحديد مداها لتنفيذ برنامج اصلاحى فى اليمن . وكادت المناقشة تنتهى عند هذا الحد خاصة بعد أن صنف أغلب من فى المجلس حتى المعارضين منهم لطلعت بك ، الا أن السيد عبد الحميد الزهراوى - وهو نائب عربى من رجال حزب اللامركزية - قد تابع الحملة ضد طلعت بك وأعرب عن أسفه لارسال حملة عسكرية الى اليمن ، واتهم طلعت بك ناظر الداخلية بجعله بالأمور ومحاولة اخفاء الحقيقة . وهنا ثار طلعت بك ونهض صارخا ، وقال أنه لو سلم بجعله بحقيقة الأمور ودقائقها فى اليمن ، الا أنه لا يسمح باتهامه بالكذب مطلقا - ويعنى بذلك اتهامه بأنه يعتمد اخفاء الحقائق وتشويهها - ثم قال مدافعا عن نفسه : « أما الكذب فانا لا أعرفه البتة ، بل أعيده الى من حاول الصاغة به » . فصفق الجميع لطلعت بك وأجبروا الزهراوى على أن يكف عن حملته (١) .

وجدير بالملاحظة أن الاتحاديين عموما يلجأون الى التهريج الخطابى فى « مجلس المبعوثان » وتعمد احراج المعارضين لهم فى كثير من الأحيان . وكانت تشكيلات البرلمان العثمانى تساعدهم على كسب هذه المواقف ، والفوز بتأييد مشروعاتهم وقوانينهم فى هذه المجالس النيابية ، التى حرصوا على ضمان أغليبيتها الى جانبهم . فبرغم أن الأتراك لم يكونوا أكبر عنصر فى الامبراطورية العثمانية عددا ، وكان العرب متفوقين عليهم فى هذه الناحية اذ كانوا يشكلون أكبر عنصر داخل الامبراطورية ، الا أن الترك بما كان لهم من سيادة وتسلط حرصوا على أن تكون أغلبية « مجلس المبعوثان » من الأتراك . فعندما التأم المجلس فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ وهو أول مجلس نيابى بعد الانقلاب ، كان يضم ٢٤٥ عضوا منتخبا كان منهم ١٥٠ من الأتراك ، ٦٠ من العرب ، أى رجحت كفة الترك بنسبة ٥ الى ٢ . أما باقى الأعضاء فكانوا من الأقليات التى يمكن التأثير عليها وضم أصواتها الى جانب الأتراك . بينما لوحظ فى مجلس

(١) الأهرام : العدد ٩٧١٠ فى ٢٢ من فبراير ١٩١٠ (١١ من صفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١٠ .

الإعيان (الشيخ) الذى كان يضم أربعين عضوا يعينهم السلطان أن عدد العرب من بينهم بلغ ثلاثة أعضاء فقط (١) .

وقد كرر طلعت بك تصريحاته السابقة فى جلسة تالية مجيبا على سؤال يتعلق بمطالب اليمنيين فقال : « انى توليت نظارة الداخلية والحكومة مشغولة فى ذلك العهد بمشروع ينظم شئون اليمن وادارتها ، ولكن علمت بعد أيام أن قبيلتين يمانيتين هاجمتا قافلة وسلبتاها ستة آلاف ليرة ، وقتلتا ١٦ عسكريا ، وأن الثوار احتلوا عشرة مواقع هناك وأضرموا نار الثورة فى تهامة وعسير وأن ادريس يتهدد المدينة . فرجوتكم على اثر ذلك كله أن نؤجل كل اصلاح فى تلك البلاد الى ما بعد توطيد الأمن فى ربوعها ، وبلاد مثلها تعاقبت فيها الثورات لا يمكن اخمادها فى أشهر » . ثم أشار الى أنه أرسل إحدى عشرة أورطة الى هناك وأنها استطاعت تهدئة الحالة نسبيا ، وأنه لا يمكن الاصلاح الا بعد نشر الأمن » ولكن لا يمكن تحديد الزمن الذى يكفى للبدء فى الاصلاحات . وقد حدث أن حاز طلعت بك ثقة المجلس بخصوص هذه القضية وأقرت أغلبية المجلس الحكومة فى خطتها (٢)

وتجدر الإشارة الى أن النواب العرب فى « مجلس المبعوثان » احتجوا على موقف الحكومة العثمانية من قضية اليمن ، وأعلن بعضهم فى المجلس ذلك الاحتجاج ، وناقشوا طلعت بك ناظر الداخلية الذى سحب مشروع اصلاح اليمن ، واحتدت المناقشة بينه وبين بعضهم دون جدوى . وقد لجأ طاهر رجب - أحد نواب اليمن فى « مجلس المبعوثان » والوحيد الذى يعرف التركية - الى تقديم استقالته من المجلس للأسباب التالية :

١ - أن الحكومة لا تعمل شيئا لليمن .

٢ - أنه يشس من زملائه النواب اليمنيين لأنهم يجهلون التركية ، فهم لا يستطيعون الاعراب عن آرائهم وآرائهم (لأن اللغات التركية كانت اللغة المسموح بها فى المجلس) .

٣ - أن أعماله فى اليمن معطلة فهو لا يستطيع البقاء فى الأستانة وإعمال تلك الأعمال .

وقد قبل « مجلس المبعوثان » استقالة النائب اليمنى بعد بحثها ووافق عليها بناء على السبب الثالث فقط (٣) ، وتنصل من الاعتراف بالسببين الأولين

(١) جورج أنطونوس : المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٢٥ فى ٢٨ من فبراير ١٩١٠ (١٧ من صفر ١٣٢٨ هـ) ، ص ١ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٦٧٣ فى ١٠ من يناير ١٩١٠ (٨ من ذى الحجة ١٣٢٧) ، ص ١ .

لما فيها من مساس بموقف الحكومة العثمانية ازاء قضية اليمن ، وتبصيص الأتراك العنصرى الذى جعل مناقشات « مجلس المبعوثان » حكرا للغة التركية دون غيرها .

ولا شك أن استعمال القوة لم يكن هو الحل الصحيح لقضية اليمن .

وهكذا دُفن الاتحاديون مشروع اليمن الاصلاحى لأنهم اعتبروه شبه تقسيم للدولة (١) ، وكانت سياستهم تقضى بالا يمنحوا امتيازاً لولاية ما دون أخرى ، بدعوى أنهم كانوا جادين فى سن قانون عام للولايات يطبق فى جميع مناطق الدولة على السواء بناء على قاعدة توسيع المأذونية . كما تدرج الاتحاديون فى الغائهم لهذا المشروع الى ما نسبوه لمحمد الادريسي من الأعمال العدائية للدولة فى عسير ونهامة ، على الرغم من أن هذه الأعمال كانت ناتجة عن الدسائس التى كان يحرکها عملاء الحكومة من أمثال محمد نجيب متصرف لواء الحديدة ، والسيد أحمد شراعى باشا رئيس البلدية فيها وعضو « مجلس المبعوثان » ، والشيخ عبد الله البونى باشا ، أحد شيوخ القبائل ، الذى طغى ظلمه على القبائل الأخرى ، وأهلك منهم الحرث والنسل . وقد رفع رجال القبائل شكواهم الى والى اليمن العثمانى ومتصرف الحديدة فلم ينصفاهم حتى يتسوا من عدالة رجال الدولة فلجأوا الى منطق القوة ووقفوا الى جانب الادريسي . ورغم تدخل الشراعى باشا الذى كان يشترك مع القبائل فى معاداته للشيخ عبد الله البونى ، فان محاولاته فشلت فى تهدئة الموقف بل زاد تأزم الأمور بين رجال القبائل وموظفى الدولة فى اليمن (٢) .

ويبدو أن الادريسي الذى كان من زمن على وفاق مع الامام يحيى ووقف الى جانبه فى ثورته ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن ، قد شعر بأن الدولة ستنبيل الامام يحيى من الحقوق ما لا ترتضيه له هو مما جعل الادريسي يعمل لحسابه الخاص ، فأظهر الجفاء للدولة بعد ما كان بينه وبينها من علاقة نظمتها اتفاقية الحفائر التى سبق الإشارة اليها ، وبدأ يتحرش بجندهما وقتل رجاله منهم الكثيرين (٣) . وقد كان ذلك ذريعة لتصرف طلعت بك بسحب المشروع الاصلاحى فى اليمن لأنه رأى أن أحداث عسير من شأنها أن تؤخر الترتيبات الخاصة باليمن . وقد أيدته فى ذلك أكثر الاتحاديين تعقلا كخايل بك ، نائب مفتشه ، ورئيس الحزب البرلماني لجمعية الاتحاد والترقى ، والذى سيخلف

(١) الأهرام : العدد ٩٩٩٧ فى أول فبراير ١٩١١ .

(٢) المؤيد : العدد ٥٨٧٥ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ (مقال بقلم مقبول محمد صالح الحسينى)

(٣) المؤيد : العدد ٥٨٨٢ فى ٣٠ من سبتمبر ١٩٠٩ (مقال بقلم طاهر الهناترى)

Revue du Monde Musulman, Vol. X, Janvier 1910, No. I, p. 110.

طلعت بك في وزارة الداخلية ، اذ قال : « كان قد وضع لليمن نظام خاص . . ولكن طلعت بك أوقفه بشجاعة كبيرة ، ووطنية صادقة ، ولو أنه نفذ لما عرفنا حد الصعاب التي كانت تنجم عنه » (١) . وكان يعني خليل بك بالصعاب التي ذكرها هو خوف الاتحاديين من أن يقوم السيد محمد الادريسي ، بعد منح اليمن الامتيازات التي وردت في المشروع الاصلاحى ، وقد علق توفيق برو على موقف طلعت بك من القضية اليمنية بقوله : « لقد فات طلعت أن قضية الاضطرابات في اليمن داء مزمن . كما أجمع رجال السياسة العقلاء على هذا الوصف لها ، وأن التدابير القائمة لا تجدى نفعا في القضاء عليها ، وطالما أن الدولة لم ترسل الى هذه المنطقة الا كل مرتزق ليس له من هم الا ابتزاز الأموال ، ولا تعين اليها الموظفين الشرفاء ، فسيظل هذا الداء ينخر في العظام ، وطالما كانت تتمسك بروح السيطرة ، وعدم اعتبار مطالب السكان العادلة ، وارضائها ، فستظل الثورات قائمة (٢) .

ويدهشنا أن « جريدة الأهرام » نشرت تعليقا أرجعت فيه أسباب عدم تنفيذ المشروع الاصلاحى في اليمن الى الاضطرابات الناتجة عن « الطبيعة القبلية لأهل هذه الجهات ، وما طبع عليه العرب والقبائل من حب للقتال ، وأخذ النار والحروب المستمرة » ، وذلك دون أن تشير الى فساد الادارة العشمانية في اليمن أو الى موقف الاتحاديين بنزعتهم المركزية ، ونعرتهم الى اخماد الثورات بالقوة ، والى الاخضاع قبل الاصلاح ، لا العكس ، على النحو الذى سبق أن أوضحناه . وفي هذا اغفال من « الأهرام » للحقيقة . وان أسرعت فتداركت في مقال تال - ذكرت فيه أن الضرائب المتعددة وسوء الادارة التركية ولدت ثورات اليمنيين ، غير أنها دافعت عن حكومة الاتحاديين وحشت العرب على الهدوء . بل ان المقال كاد يهدد العرب في صورة اسداء النصيحة اليهم عندما ذكر فيه أن « حكومة اليوم » (العثمانية) عاملة الى استئصال جرثومة الثورات » ، كما عدت الاستعدادات « النحوبات » التي صرح طلعت بك وزير الداخلية الاتحادي باتخاذها ، ثم نوهت عن القوات والفرق التي كانت الحكومة العثمانية بصدد ارسالها لخماد الثورة اليمنية ، وحاولت « الأهرام » في مقالها هذا أن تنصح النوار العرب بأنه من الأفضل لهم الخلود الى السكينة ومسألة الحكم العثماني في بلادهم فتقول : « ولو فكر العرب في هذه الأمور حق التفكير لترددوا كثيرا قبل مجاهرتهم بشق عصا الطاعة ، والهجوم على جنود عازمة على مقاتلتهم لا على الانضمام اليهم كما كان يحدث سابقا » (٣) . ولعلنا نلتبس العذر للأهرام عندما نذكر عدم وجود مراسلين للصحف المختلفة في اليمن ينقلون الى الراى

(١) الأهرام : العدد ١٠٠٩٢ في ٢٥ من مايو ١٩١١ .

(٢) توفيق على برو : المصدر السابق . ص ١٥٣ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٥٦٩ في ٦ من سبتمبر ١٩٠٩ (٢١ من شعبان سنة ١٣٢٧) ، ص ١

العام في الدولة العثمانية وخارجها حقيقة الموقف ، الذي صبغت حكومة الاتحاديين على طميس مجاله ، وأصدرت البلاغات الرسمية لاختفائه (١) ، حتى لا تشجع الولايات الأخرى التابعة لها على التمرد والثورة وحتى تحفظ ماء وجهها وكيانها أيام الليول الأجنبية التي كانت تترصد لها .

فيطالب هو الآخر بمثل ما ناله الامام يحيى . والحقيقة أن الاتحاديين توجسوا من أن تحدثوا سائر الولايات العربية حذو اليمن (٢) فتثور مثلها مطالبة بنفس الامتيازات أو أكثر منها .

وقد اشتعلت نيران الثورة من جديد في اليمن نتيجة لرفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى هناك ، واشترك فيها الامام يحيى في جبال اليمن ومحمد الادريسي في عسير والمخلاف السليماني . وكان الادريسي قد بلغ من النفوذ في تلك المنطقة ، بفضل دعائه المخلصين والحزم والعدل الذي برهن عنهما في معاملة السكان ، مبلغا جمع حوله كافة أهالى تلك البلاد وقبائلها . وعلى النحو الذي سبق أن أوضحناه كانت الأمور في عسير فوضى ، والأمن مضطربا ، نتيجة لتعدى رجال القبائل بعضهم على بعض (٣) ، فعبد الادريسي الى مقاتلة المعتدين ، حتى فاهوا الى الهدوء والسكينة وأصبح السيد المطاع في تلك المنطقة . غير أن الاتحاديين توجسوا من خطورة الادريسي وأنصتوا لوشايات الحاقدين عليه ممن شوهوا حركته وصوروها للمسئولين بأنها دعوة الى ما يشبه النبوة وبأنه ادعى « المهديّة » ، الأمر الذي أنكره الادريسي تمام الإنكار في رسائله الى أصدقائه وإلى المسئولين في الدولة العثمانية ، مظهرا ولاء لها وتعلقه بها . وقد فاضت الدولة الادريسي أحيانا وقاطعته أحيانا أخرى ، حتى عقدت اتفاقية الحفائر التي كانت بمثابة اتفاق مبدئي بينهما . وما لبثت الدولة أن نقضت هذا الاتفاق بعد رفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى في اليمن ، واتجاههم الى المركزية المتطرفة والاضضاع قبل الاصلاح ، حتى لا تتيح الفرصة للولايات الأخرى بالمطالبة بأية امتيازات مماثلة . هذا على الرغم من أن مطلب الادريسي الذي أوضحه في كتابه الى الامام يحيى في سنة ١٩١١ م (١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) جاء فيه « هو أن تكون في جهتنا أمرين بالمعروف ، ناهين عن المنكر . ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مراكزهم (أى مراكز العثمانيين) ، واليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة . . . وألا يحدوا زيادة من الفرقة في البلاد . . . وهذه . . . ليساطنتها ، لا تكاد أن تكون مطالب ،

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) توفيق يرو : المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٤٧٩ في ٢٤ من مايو ١٩٠٩ .

العدد ٩٥٥٦ في ٢١ من أغسطس ١٩٠٩ (من كتاب لادريسي الى أحد أصدقائه في القاهرة) .

ولكن أدانا الى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد « . ثم يشير الادريسي الى تناقض سياسة الأتراك وسرعة تغيرها فيقول : « كلما أرادوا عقد ذلك تقضوه ، وكفى بما كان في هذه المدة الأخيرة ، فان المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربعة بعد وصول رسلهم اليها ، فإذا أجبتنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا عنها وكبرا واحتقاراً لنا » (١) .

وهكذا أحدث رفض الاتحاديين للمشروع الاصلاحى فى اليمن رد فعل شديد لدى اليمنيين ، وكانت الشكوى فى اليمن عامة عن استهتار الموظفين الترك وقضائهم بأمور الشرع الاسلامى ، وعدم حكمهم بموجبه ، وهو الأمر الذى يقوم على أساسه حكم الامام يحيى الدين فى اليمن وزعامته لاتساعه الزيديين وقد أركى نيران الثورة وأغضب اليمنيين كثيراً تعسف الحكام الأتراك فى جباية الضرائب حتى فى سنن القحط ونضوب موارد الأرض (٢) . كما أدى جنوح الاتحاديين الى مركزية الحكم ، وصهر العناصر ومزجها فى البوتقة العثمانية ذات الطابع التركى الصرف ، والتلويح من وقت لآخر لليمنيين باستعمال القوة والتهديد بالضغط الحربى ، والاستعدادات العسكرية الهائلة ، وارسال الجيوش وحشدها فى اليمن ، أدى كل ذلك الى حماسة اليمنيين وتقائهم فى الحروب ضد القوات العثمانية التى أرسلتها الدولة لاختصاصهم . وقد صرحت الحكومة العثمانية على سبيل المثال بأنها أدرجت فى ميزانية عام ١٩١٠ م مبلغاً كبيراً من المال لشراء ٢٤ زورقاً عسكرياً « لغفر سواحل اليمن » (٣) . كما وعدت بارسال ٤٨ زورقاً حربياً أخرى ، الى تلك الجهات ، لمنع تهريب السلاح (٤) . وكانت الحكومة العثمانية تخشى تماماً من تهريب السلاح الى القبائل اليمنية وتبذل كل جهدها لمنع ، وكانت تشك دائماً فى أن انجلترا وإيطاليا تعملان على تهريب الأسلحة الى تلك الجهات ، وإلى رجال القبائل الأشداء المتمردين . كما لجأت الحكومة العثمانية الى وسيلة أخرى ضمنيتها مخططها لتدعيم قواتها فى اليمن لتقوى على مواجهة الثورات اليمنية العنيفة هى دفع الروح المعنوية لدى أفراد قواتها المتوجهة الى اليمن بشتى الأساليب الممكنة « فكانت ترفع رتب الضباط اغراء لهم على السفر الى اليمن ، وتعهد الى ترقيةهم ، قبل ترحيلهم الى هناك » (٥) حتى تضمن حسن قيامهم بواجبهم ، وحتى لا تعدم رجالاً ينفذون أوامرها ويخلصون الولاء لها فى هذه الولاية النائرة النائية .

(١) المنار : مجلد ١٦ ، ج ٤ ، فى ٧ من ابريل ١٩١٣ . ص ٣٠٠ (من كتاب لادريسي الى الامام يحيى) .

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. IV, No. I, Janvier 1908, p. 96.

(٣) الأهرام : العدد ٩٦٥٠ فى ١٠ من ديسمبر ١٩٠٩ (٢٧ من ذى القعدة ١٣٢٧) . ص ١ .

(٤) الأهرام : العدد ٩٦٥٢ فى ١٣ من ديسمبر ١٩٠٩ (٣٠ من ذى القعدة ١٣٢٧) . ص ١ .

(٥) الأهرام : العدد ٩٧٢٢ فى ٨ من مارس ١٩١٠ (٢٥ من صفر ١٣٢٨) . ص ١ .

حملات الصحافة التركية ضد قضية اليمن وتصدى الصحافة العربية للدفاع عنها :

لم تقتصر سياسة الاتحاديين على ارسال الحملات العسكرية الى اليمن لاختعاد ثورتها بل عباوا صحفيهم وغيرها من الصحف التركية المتطرفة لجنسيتها لشحن حملة دعائية مركزة على العرب بصفة عامة وعلى اليمن على وجه الخصوص . فنفتت جريدة (طنين) الاتحادية حقدتها على اليمن ، واقتترحت له مشروعا استعماريًا أرادت أن يطبق فيه . وكان صاحب هذه الجريدة ومدير تحريرها قد نسي أنه كان سكرتيرا للجنة البرلمانية التي وضعت المشروع الاصلاحى الخاص باليمن والذي سحبه طلعت بك من « مجلس المبعوثان » . فأعلنت الجريدة أنه : « لا وسيلة لاصلاح اليمن غير اتباع الأسلوب الاستعماري الانجليزى ، انه لعار على العثمانيين أن يكونوا أقصر باعا وأقل نجاحا . ان ثلث فيلق ، تام الأهبة ، مدربا تدريبًا حسنًا ، اذا اقتترن بانتداب المأمورين الاداريين الكفاة ، كان كافيا لتنفيذ الاصلاحات الموافقة لحالة البلاد . » . « على أنه يجب انتقاء المأمورين الملكيين من قوم نزهاء مثقفين أقوياء عارفين بالعربية واقفين على أساليب الاستعمار الادارى الانجليزى ، وبغير ذلك لا يرجى اصلاح » (١) .

والأدهى من ذلك أن الصحافة التركية لم تكتف بالدعوة الى اتباع الأسلوب الاستعماري الانجليزى فى اليمن بل هاجمت جريدة « اقدام » فى أحد أيام شهر فبراير سنة ١٩١٠ أهالى اليمن فى مقال بتوقيع خليل حامد ، وهو اسم مستعار لأحد الضباط ، نشرته تحت عنوان « رسائل من اليمن » جاء فيه : « أن أهل اليمن يعبدون المال ، وأنهم فى سبيل المال يضحون بكل شيء حتى بأعراض نسائهم » (٢) . غير أن هذا الهجوم البذئ فجر غيرة العرب الموجودين فى الآستانة من ضباط ونواب وطلاب وشباب وأهلب حميتهم ، وقام الطلاب العرب بمظاهرة صاخبة ، واندفعوا الى ادارة جريدة « اقدام » وحطموا مكتبها ، وحرقوا صاحبها وأهانوه ، كما ثارت ثائرة المبعوثين العرب ، وذهب وفد منهم الى الصدر الأعظم حقى باشا ، وكان قد استلم الصدارة العظمى عقب استقالة حلمى باشا ، وطلبوا إيقاف تلك الجريدة ومحاكمة صاحبها أمام المجلس العرفى العسكرى ، فأخذ حقى باشا يلطف من حديثهم وأحال أحمد جودت مدير جريدة « اقدام » الى ديوان الحرب العرفى . وقد حكم الديوان بتعطيل

(١) الأهرام : العدد ٩٥٢٨ فى ٣١ من يولية ١٩٠٩ (من مقال منقول عن جريدة طنين بعنوان : المسألة اليمنية) .
(٢) ساطع الحصرى : نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٨ . المنار : ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢١٩ الأهرام : العدد ٩٧٣٠ فى ١٧ من مارس ١٩١٠ .

الجريدة الى أجل غير مسمى ، مع فرض مائة ليرة جزاء نقدياً (١) .

وما لبث خبر هذا التهجيم أن امتد الى الولايات العربية فعمد الشباب العربي في بيروت ودمشق وحلب وغيرها الاجتماعات وأرسلوا برقيات الاحتجاج على جريدة « اقدم » . كما اندفعت الصحافة العربية ترد الهجيم فكتبت إحدى الصحف السورية تقول « في عاصمة السلطنة العثمانية جريدة تركية تدعى « اقدم » ما زالت تنفت سم الشقاق بين الترك والعرب ، وتعزى الى العرب أنواع الرذائل . وقد بلغت القحة ببعض ممن يكتب بها . . أن نسب الى العرب تلك النسبة الشنعاء . . . خست لا أبالك ما أصدق المثل العربي القائل : رمتني بدائها وانسلت . . » .

كما كتبت جريدة « الرقيب » البغدادية تصف كاتب المقال بالجهل المطبق فتقول : « ان الكاتب لابد وانه يجهل العرب وأحوالهم كل الجهل ، ويرى أن ناموسه هو لديه أقل شيء يمكن بيعه بأبخس ثمن » (٢) .

وتصدت الأهرام ترد على جريدة « اقدم » في مقال كتبه وصفي بغوان «العرب والترك وأقدام والأهرام» جاء فيه : « بماذا عسى أن نخاطب « اقدم » وكتاب جريدته ، أصحاب الأقلام المسمومة ، وقد أظهروا انهم لم تنضج الأيام تربيتهم الاجتماعية بل شاءوا أن يساهموا أحط الطبقات الدنيا في تعبيراتهم وتوجيه الانتقادات الى من ليسوا عنه براضين ، الا « كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذباً » (٣) .

كما أسهم الشعر العربي بدوره في رد اهانة جريدة « اقدم » وغيرها للشعب اليمني . وراح شعراء العرب يهجون سفاهة الاتحاديين ، فمثلاً جاء في قصيدة للشاعر يوسف أفندي حيدر البعلبكي هذه الأبيات ضد الترك ، بعد أن صال وجال في تكريم الأخلاق العربية :

فقل لجهول راح يلثم عرضهم	ولم يدرك أن الويل من جهلهم طرا
فهل أمة الأتراك أضحت غيورا	عليهم وكل الأرض من فعلهم غيرا
ولم يبعث الرحمن فيكم محمدا	وفي لغة الأتراك لم تنزل الذكرى
خلافكم كانت بقايا فخارهم	ونلتهم هدى الايمان من فضلهم طرا

(١) النصار : ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢٢٠ .
Correspondance d'Orient : 2ème Année, 15-12-1910, p. 498.

(٢) أحمد عزت الاعطى : القضية العربية ، ج ١ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٣٥ في ٢٣ من مارس ١٩١٠ .

كما عرض بدووه بأعراض الترك قائلا :

هم القوم (١) ما كانوا مماليك غيرهم ولا اتخذوا أعراضهم للملا تجرا (٢)

وهكذا كان لهذه الحادثة أسوأ الأثر في العلاقة بين الترك والعرب ، وأخذت الحرب الصحفية تتزايد بين الأمتين باستمرار ، بالرغم من أن صاحب جريدة « اقدام » أراد أن يبرر سلوك جريدته بمقال كتبه في جريدة « طنين » محاولا أن يوهم العرب أن المقال المشتموم كتب في غفلة منه (٣) . غير أنه لم يكن حكيما في محاولته اقناع قرائه من الأتراك بأن العرب يتهمونه بالاندفاع والتعجيز ضدهم بدافع من جنسيته التركية ، وبأن العرب يعتبرون الترك أعداء لهم (٤) ، وأن اتهام جريدة اقدام بالتعصب الجنسي التركي ، مما دفعها إلى كتابة هذا المقال ، ليو اتهام للترك بأجمعهم . ثم أقحم صاحب جريدة « اقدام » نفسه بالخوض في قضية اليمن قائلا بأن « الترك ضحوا في اليمن وغيرها بمئات الألوف من أولادهم من أجل ألا يفترقوا عن العرب ، وأنهم خلعوا جزيرة العرب من الاحتلال الأجنبي أيام الصليبيين ، فكيف يكونون خصما للعرب سالكين سبيل الحاكمية العنصرية ؟ ، فهل هذه التهم هي مكافأة على الدماء التي أراقها الترك في سبيل العرب » (٥) . فكان قوله هذا يظهر تمننه على العرب متبيحا بفضل الأتراك عليهم ، مما أثار مشاعر العرب ونفرهم من تصرفات الأتراك .

كما أن مقال أحمد جودت هذا في جريدة طنين أثار نفوس الشباب التركي عندما صور اهانة الطلاب العرب له في جريدته اهانة للأمة التركية بأجمعها قائلا أنها « اهانة لم يسمح بأن ملة من الملل أهينت بمثلها ، ولم يقع من عنصر من العناصر العثمانية اهانة لعنصر آخر بمثل ذلك » . وقد أوضحت ذلك مجلة المنار عندما ذكرت أن أحمد جودت صاحب اقدام كبر الدعوى وهول فيها : « وأشار بالنقاط إلى ما طواه ، فوق ما قاله تصريحاً وتلميحا » (٦) .

كان لهذه القضية دوى عظيم لدى الشباب العربي وهي وغيرها من الحوادث التي سببتوا في ما بعد ، ستكون أسباب نمو العاطفة القومية عند الجيل العربي الجديد ، الذي اتخذت أفكاره السياسية طريقاً تمليه ظروف العلاقات العربية -

(١) يقصد بذلك أن العرب لم يكونوا مماليك لغيرهم تباع وتشترى أعراضهم ، أي تساؤهم معهم ، كما كان شأن المماليك الترك .

(٢) أحمد عزت الأعظمي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٣٠ في ١٧ من مارس ١٩١٠ .

(٤) المنار : مجلد ١٣ ، ج ٤ ، ص ٢٢٠ .

(٥) أحمد عزت الأعظمي : المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٦) المنار : مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .

التركية ، بعد اعلان الدستور يومها بيوم ، كما ذكر ذلك توفيق على برو (١) .
اذ أن صاحب جريدة اقدم لجأ الى القضاء للانتقام بواسطته من الاهانة التي
لحقته على أيدي الطلاب العرب في الآستانة ، حتى لاحقهم ديوان الحرب العرفي .
وصار يستدعى شبابهم ورجالهم للتحقيق في هذه المسألة التي ألبسها ثوب
التعصب الجنسي . كما أن بعض الصحف العربية لم تحجم بدورها عن إثارة
شكوك العرب وتحذيرهم من تصرفات الترك المنطوية على التعصب العنصري .
وتأييدا لذلك أشارت مجلة المسار الى طلب ديوان الحرب العرفي للطلاب
العرب بقولها : « اذا كانت نتيجتها عقاب كثير من الطلاب بالحبس أو غير
الحبس ، أو يتوسل بها الى اقفال « المنتدى الأدبي » الذي يجتمع فيه جمهور
أولئك الطلاب للمدارسة والذاكرة وتعلم اللغات القومية والأجنبية ، ليمنعوا
من أسباب الترقى . . . ويكتفى من معاقبة جريدة اقدم بأضافة لفظة « يني » (٢)
(أى جديد) الى اسم جريدته ، فلا يعلم الا الله ماذا يكون لذلك من سوء
التأثير عند الأمة العربية » (٣) .

على أن صاحب جريدة « اقدم » ادعى بأن مقالة الذي انطوى على اهانة
للعرب قد نشر في جريدته سهواً منه بغير قصد ، وأن جريدته ليست داعية
للفكرة العنصرية ، وأنه يحترم العرب ويكرهم . وأعترف بأن التوفيق جانبه
في نشر مقال اعتذاره في جريدة « طنين » العنصرية المعادية للعرب ، والتي
كانت تدعو الى استعمار أراضيهم ومن بينها اليمن بصفة خاصة ، مما أتاح
لصاحب « طنين » حسنين جاهليد ، عدو العرب اللدود ، أن يعلق على الاعتذار .
ويجرح به غواطف العرب ويتحدى شغورهم . وقد حدث ذلك قبل أن يمضي
وقت طويل على الخبائث الصحفية التي شنتها جريدة « طنين » على شخصية
دينية من العرب هو السيد محمد المهدي السنوسي ، فقد جعلت الجريدة من هذا
الرجل الصالح « مجرماً من كبار المجرمين ، هو وعبد الحميد سواء بسواء » ،
عندما اتهمته بالتآمر مع السنوسية ، وقالت عن محمد المهدي بأنه أتى بالكثير
من الأعمال التي تحط من شأن الإسلام وجعلته عدواً للدين ، وأن هذين

(١) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) كان الديوان العرفي قد حكم بتعطيل جريدة اقدم الى أجل غير مسمى عقب
الأزمة التي أحدثتها ، مع مائة ليرة جزاء نقدياً ، فلم يلبث صاحبها أن أصدرها بعدئذ من جديد
مضيفاً الى اسمها كلمة « يني » (وتلفظ يني) فأصبحت « يني اقدم » أى (اقدم الجديدة) ،
وكان يحمل لها رخصة اضافية . كما كان يفعل كثير من أصحاب الصحف ، حتى أن البعض كان
لديهم رخص لعشرين جريدة ، فإذا ما عطلت واحدة أصدر أخرى بدلا منها باسم جديد أو بالاسم
الاسلي مضيفاً كلمة « يني » حسبما تنص الرخصة .
Correspondance d'Orient : 2ème Année, 15-12-1910, p. 498.

(٣) المنار : مجلد ١٤ ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ .

« المجرمين الكبارين » كان لهما أهداف مختلفة ، لكنهما كانا يسيران في نفس الاتجاه (١) .

وقد صاحبت الحرب الصحفية بين العرب والأتراك أمور أخرى ولدت سخط الشعب العربي ضد الحكم العثماني في العهد الدستوري ، كهضم حقوق العرب في الوظائف ، وتجاهل الاتحاديين إياهم في سياسة الدولة وإدارتها ، ومحاربتهم لمبعوثي العرب المتحررين تحت قبة البرلمان العثماني ، وإرسالهم الحملات العسكرية المتتالية لإحكام قبضتهم على الولايات العربية عامة واليمن خاصة . فكان طبيعيا أن يزداد انطلاق أقلام كتاب العرب وينشط صحافتهم في مهاجمة الاستبداد التركي العنصري ، وسوف تستمر هذه الحرب الصحفية بين العرب والأتراك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

وحتى عام ١٩١٠ - ١٩١١ . لم تكن بعد الفكرة اللامركزية قد أخذت مجراها القوي بين الإصلاحيين العرب ، وإن يكن قد ظهر أثر لها في بداية العهد الدستوري ، غير أنها حوربت كما لم تحارب أية فكرة أخرى ضارة في نظر من حاربوها من الأتراك . أما الفكرة القومية العربية فقد كان سرانها محدودا بين فئات الشباب العربي الناشئ ، وخاصة من طلاب المدارس العالية ، الذين ألفوا « المنتدى الأدبي » في الأستانة بعد أن ألغى الترك جمعية الإخاء العربي العثماني ، بدعوى أن أعضائها كان لهم ضلع في الثورة المضادة . غير أن الأفكار القومية واللامركزية كانت تسير قدما إلى الأمام جنباً إلى جنب ، وتتغلغل في نفوس السواد الأعظم من الإصلاحيين العرب شيئا فشيئا ، تبعا لتطورات الحوادث التي دارت بين العرب والترك . على أن الإصلاحيين العرب لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية طيلة الفترة التي نتحدث عنها في هذا الفصل وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ - ١٩١٤ م) . وكانت الاحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى في « مجلس المبعوثان » ، الذي لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لانجاح المطالب العربية . فكانت بعض القضايا تثار أحيانا من قبل قلائل من النواب العرب ، فيلقون بعض التأييد من قبل قسم من بنى جنسهم فيه ، غير أن القائمين على شئون المجلس من الاتحاديين ونوابهم سرعان ما كانوا يتخذون التدابير اللازمة لاسكاتهم وحرمانهم من حق الكلام وحرية القول . وكانت الصحف العربية تثير بعض القضايا المتعلقة بحياة السكان عامة والعرب خاصة من خلال انتقاد الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية . وكانت بعض صحف القاهرة خاصة ، وبعض صحف بيروت ودمشق تشتم أحيانا في انتقاد حكم الاتحاديين ، فتثور نائرة

الجرائد التركية فتشتند بدورها في طعننا متحدية شعور العرب وكرامتهم القومية (١) .

والى ما قبل حداث جريدتي « طنين » و « اقدام » المسعورة ضد العرب كانت الحرب الصحفية هادئة نوعا ما ، حتى اثارها مقال « اقدام » التي طعننا اعراض العرب كما سبق أن اوضحت ، وعند ذلك ردت الصحف العربية هجوما بهجوم ، وتحركت أقلام الصحفيين العرب في باريس ومن بينهم شكري غانم وهو مسيحي من لبنان . وقد أحدثت مقالاته ضجة كبرى في الأوساط الصحفية العثمانية ، وخاصة ما نشر منها في جريدة (الطان) الفرنسية ، ففي ٥ أبريل سنة ١٩١٠ م كتب يقول : « لم يهتم الترك منذ أن استولوا على البلاد العربية وعلى الخلافة بالتفاهم مع العناصر التي يحكمونها ولا سيما العنصر العربي ، وقد جعل هذا العنصر بعد ثورة ١٩٠٨ يشكو من سوء ما يعامل به ، وكيف أن المراكز التي جعلت للعرب في الوزارات المتعاقبة كانت ثانوية لا تتكافأ مع أهميتهم ، مع أن ما نالهم من الاجحاف في مجلس النواب والأعيان جعلهم يظنون بأن ثمة حركة ترمي الى القضاء عليهم » . ثم بين شكري غانم بالأرقام حق العرب المضموم في مجلس الأعيان والنواب والمناصب الادارية الكبرى والصغرى وختم مقاله بقوله : « كان الترك يخافون منا ، ومن عدونا ، ومن فكرتنا الاستقلالية » (٢) . كما لم ينس شكري غانم الدفاع عن اللغة العربية فقال : « ان لغتنا لغة عبقرية ، انها لغة نصف القارة الآسيوية ، وكل القارة الافريقية تقريبا ، فضلا عن كونها لغة القرآن ، ومع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لأية لهجة اقليمية ، في حين أن اللغة الرسمية هي اللغة التركية ، هذه اللغة الضعيفة التي تدين للغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلما اقتضى الأمر أن ترتفع فوق مستوى الحياة اليومية . أفليس في ذلك انكار مزدوج لحقوق العرب » (٣) .

ولم تكذ صحافة الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكري غانم في جريدة « الطان » الفرنسية حتى اندفعت تهاجم الكاتب والجريدة الغربية معا . فكتب أحمد اغايف الداعية الطوراني ، القوقازي الأصل ، مهاجما الغربيين بقوله :

« انكم تأخذون علينا أسلوب معاملتنا للعرب ، فلتسمحوا لي أن أقول لكم . . انكم لا ترون الخشبة في أعينكم ، وتنظرون الى القشة في أعيننا ، وطالما أن أمامكم قضايا مثل قضايا إيرلندا ، وفنلندا ، والجزائر ، فالأفضل

(١) توفيق علي برو : المصدر السابق ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) خير الله خير الله : معضلة الشرق : الاقطار العربية الحرة . (ترجمة عارف النكدي) ،

ص ٢٠ .

Correspondance d'Orient, 15-4-1910, pp. 315-316.

Correspondance d'Orient, Ibid., p. 316.

(٣)

ألا تقيموا من أنفسكم أساندة للفضائل .. ، ثم أضاف الى ذلك قوله أن اللغة العربية تلقى ما تستحق من الاجلال باعتبارها لغة مقدسة . « لكنها بالإضافة الى ذلك لغة ميتة » (١) . وأما التهم التي كبلت لشكري غانم فأقل ما فيها وصفه بأنه « دساس ، انتهازي ، طامع في وظيفة » .. الى غير ذلك مما يظهر حقد الأتراك عليه .

وقد تلقت الصحافة العربية مقال شكري غانم الذي دافع فيه عن حقوق العرب بعضها بالترحيب مع الاعتدال وبعضها بالتهليل والحماس . **عل أن شكري غانم** نفسه انبرى يرد على حملات الصحف التركية التي هاجمته واشرت عليه شتى الافتراءات وذلك في خطاب أرسله اليها ورفضت أن تنشره فأرسل نسخا منه الى أشهر الجرائد الفرنسية والمصرية (٢) والسورية . وكان هذا الجواب أكثر اعتدالا وتعقلا ، اذ أوضح فيه كيف سرح الموظفون العرب من وزارة الخارجية ، وكيف خلت مقاعدة مجلس الأعيان منهم الا من أربعة أو خمسة قائلا : « ولا أرغب في الحديث عن مجلس المبعوثان هذا المجلس المنتخب انتخبا من قبل الشعب ، مع أنه في الامكان مناقشة هذه الكلمة (الانتخاب) والطريقة التي تمت بها هذه العملية ، غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يتم ، وهي تجرى لأول مرة ، غير ما تم وقد أفهم العرب ذلك ، وبروح من الولاء الهادي، آثروا السكوت والانتظار لفرصة أخرى .. وأخيرا جاء دور إعادة تنظيم الدوائر ، وكان الملاحظ أن بين مائة اسم تركي لم تكن تستطيع إيجاد اسم واحد عربي . عندئذ قامت الصحافة العربية داخل الدولة وخارجها في الأمريكتين ، ترفع صوتها بالاحتجاج » .

« هل تسمحون لي (مخاطبا مدير طنين) بأن أذكركم بهذا الجواب الذي قيل لنوابنا في مجلس المبعوثان آ : « اذا لم يكن في الوزارة أعضاء من العرب فان ذلك يعود الى أنه لا يوجد بين نوابهم رجال أكفاء يجمعون كل الشروط المطلوبة لمثل هذه المناصب » . اني أقدم اذا بكل خشوع الى أعتابكم طالبا العفو والمغفرة ، فلم أكن في الواقع أظن أن الجنس العربي قد وصل الى هذا الحد من الفقر في الرجال والانحطاط عن باقي أجناس السلطنة ، فمن البديهي اذا ، من باب الأدب ، في هذه الحالة ، ألا يجلس ، في مجلس الوزراء ، الصبسان مع النسور وأقراخ النسور .. » .

« لقد قالت (طنين) أيضا : أيستطاع أن يؤتى بمجرد انسان «Premioveru»

Corresp. d'Orient.

(١) نشر هذا الخطاب في الأهرام ، والمؤيد ، ومجلة .

(٢) المؤيد : العدد ٦٠٧٧ في ٢٦ من مايو ١٩٦٠ بعنوان « الترك والعرب » .

فيولى ولاية ؟ ٠٠ مجرد انسان ؟ - نعم بلا شك وهذا بالطبع فى نظر جريدة طنين التى استمرت فى التفتن بمدارة اخوانها العرب ، ولكن ألم تقل هى ذاتها فى معرض آخر انه يوجد فى صفوف الجيش كثير من الضباط العرب اللامعين ؟ اذا لماذا لم يستحق أحد من هؤلاء شرف تعيينه واليا على غرار الجنرال حسنى باشا والى دمشق مثلا ، أو الأميرالاي جمال بك والى أطنه ، أو الأميرالاي محمود مختار بك والى أزمير ٠٠ ؟ »

ثم يتطرق شكرى غانم فى رده على الصحافة التركية الى موضوع اللغة العربية فيقول : « فى الواقع أن حكومة برلمانية ليست جديرة بهذه التسمية الا اذا سارت بقدر المستطاع ، وفقا للقوانين التى أعلنتها هى نفسها ، والتى تعمل منها حكومة نيابية حقة . انشا لا ننكر أن أصدقاءنا الأتراك يريدون جامعين أن يكونوا دستوريين ، ولكن فقط ضمن الحدود التى يسمح لهم بها طبع التسلسل المتغلب عليهم من كونهم فاتحي البلاد ، وليس باستطاعتهم نسيان ذلك ٠٠ انهم لا يريدون أن يفهموا أنهم ، منذ اللحظة الأولى التى أعلنوا فيها الحكم الدستورى ذا النظام البرلماني ، قد أعطوا الحق لكل جنس من الأجناس أن يتمتع بالحقوق الناتجة عنه وأن يطالب بالمساواة الحقة التى تكلمت عنها فى جريدة « الطان » غير أنهم قرروا أن تكون اللغة التركية وحدها هى اللغة الرسمية ، وهانحن نرى هذه الأشياء الغربية : موظفون وحكام فى ولايات يجهلون تمام الجهل لغة أهلها وحاجاتهم ومتطلباتهم ، وتشاهد أكثر من هذا مسرحيات فى منتهى الهزلية ، ذلك أن ثمة قضاة من الترك تجرى المرافعات أمامهم بلغة يجهلونها ، ومع ذلك يصدرن فى النهاية أحكامهم وفق ما فهموه . فهل لنا أن نتجاسر على أن نوصى بالتلفت حولنا لنرى ما عملته فى هذا الشأن الدول المشابهة فى هذا الوضع ٠٠ ؟ اتنا اذا فعلنا ذلك نوصم بعبارات دسائس وانتهازين » (١) ٠٠

وقد أخذ شكرى غانم يعدد اللغات المستعملة فى مجالس نواب بعض الدول على أنها رسمية فقال ان فى النمسا ست لغات مقبولة بكونها رسمية وفى سويسرا ثلاثا وفى بلجيكا لغتين . ثم تعرض لصعوبة تعلم التركية ، كى يستطيع العربى إجادتها حتى يصبح موطفا ، وأشار الى أنه لابد من «ضى ربع قرن حتى يمكن إيصال جيل من العرب يتقن التركية ، وانتهى الى أن معنى ذلك جرمان العرب طوال هذه المدة من المشاركة فى حياة الدولة العامة (٢) » .

(١) Correspondance d'Orient, 3ème Année, 15-6-1910, pp. 287-291.

(٢) من نبال شكرى غانم ردا على حملة جريدة طنين عليه .

(٣) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

وتأكيدا لما ذكره شكرى غانم عن خلل الأحكام التي تصدر عن القضاة الأتراك الذين تجرى المرافعات أمامهم بلغة يجهلونها أسوق مثالين لذلك ، فقد جاء في جريدة « العصر الجديد » بدمشق أنه في أثناء إحدى المرافعات باللغة التركية استحال على المدعى والمدعى عليه والشهود الفهم والتفهم بها ، فاستدعى المترجمان لكي يكون وسيطا ، وأخذت الأسئلة والأجوبة تجتمع لدى المترجمان ، وبهذه الطريقة كان كثير من دقائق الدعوى تخفى على القضاة (١) .

كما جاء في جريدة « اقدام » من حديث بين مندوبيها وبين مستشرق نمسوى ، ان هذا المستشرق شاهد بعينه وسمع بأذنه مرة شكاية لأحد اليمانيين ذكرها للوالى التركى بواسطة المترجم فعكسها المترجم عكسا حتى « جعل الحظيل عسلا » (٢) . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لتمسك الأتراك باللغة التركية كلغة رسمية فى الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية مما أثار ثائرة الرعايا العرب ضد الأتراك واللغة التركية وجعلهم يتمسكون بلغتهم ويعملون على النهوض بأدبهم العريقة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتحاديين قد ضاقوا ذرعا بالصحافة العربية فى مصر وجريدة « المؤيد » بصفة خاصة ، لأنها كانت تنتقد حكمهم وتفسح المجال واسعا لكتاب العرب الذين يهاجمون حكمهم ، وكذلك بمجلة « المنار » التى كان يصدرها الشيخ رشيد رضا والتى منعوا دخولها أراضي المملكة العثمانية أيضا ، اذ انقلب صاحبها عليهم بعد أن كان يثق بهم ويؤيدهم فى مطلع العهد الدستورى ، وبعد أن لمس استبدادهم وعدم اخلاصهم فى تطبيق الدستور ومعاملة العناصر بالديمقراطية .

وحاول الأتراك أن يجابها هذه الصحف العربية بصحف أخرى عربية الاسم والمظهر تركية التوجيه ، فاستعانوا ببعض رجالات العرب المعروفين مثل الشيخ عبد العزيز جاویش ، التونسى الأصل المصرى الإقامة ، الذى أعانوه بالمال ليصدر جريدة عربية باسم « الهلال العثمانى » ثم « الحق يعلو » واشتروا له مطبعة بمبلغ (١٥٠٠) ليرة عثمانية . وقد حملت عليه مجلة « المنار » وجريدة « المؤيد » حملات شعواء ، كما حملتا على الزعيم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى لتعاونهما مع الاتحاديين (٣) . على أن محمد فريد بك وعبد العزيز

(١) الأهرام : العدد ٩٦٠١ فى ١٣ من أكتوبر ١٩٠٩ .

(٢) رفيق (بك) المظم : الجامعة العثمانية والمصيبة التركية ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٣) المنار : مجلد ١٦ ، ج ١ ، فى ٨ من يناير ١٩١٣ .

المؤيد : العدد ٦٩٥٠ ، فى ٢ من إبريل ١٩١٣ .

جاويش كان يحركهما في هذا الاتجاه على عكس غيرهما إيمانها بفكرة الجامعة الإسلامية ووجوب مساندة الدولة العثمانية لتقف قوية منيعة الجانب ، لا تزعمها الأعصار الداخلية ، أما الخطر الأجنبي وفسانس الانجليز الذين كان الشعب العربي في مصر حربا عليهم . وعلى الرغم من ذلك لم يتورع بعض الأعضاء الرسميين في جمعية الاتحاد والترقي من القاء تصريحات ضد الحزب الوطني المصري كما فعل سليمان نظيف بك الاتحادى والى البصرة الذى عينه طلعت بك لهذه الولاية فور استلامه وزارة الداخلية ، مع من عينهم من الولاة الجدد ، اذ طعن في هذا الحزب لاجدى الجرائد فى أثناء مروره فى مصر وهو فى طريقه الى مقر عمله الجديد . كما صرح هذا الاتحادى بتهديد للعرب عامة كقوله فى معرض الحديث عن الثورات المشتعلة فى الجزيرة العربية بأن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، فان لديها سبعة فيالق من الأبطال (١) . غير أن هذا التهديد وغيره كان من شأنه أن يزيد ثورة العرب اشتعالا ضد الأتراك على النحو الذى بدا واضحا فى بلاد اليمن فى ذلك الحين .

رابعا : نضال الشعب اليمنى ضد الحكم العثمانى فى مطلع العهد الدستورى

انفجار ثورة اليمن ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٩١٠ :

نتج عن سياسة الحزم والعنف التى اتبعها طلعت بك الاتحادى المتطرف فى أثناء توليه وزارة الداخلية العثمانية ، وسجبه لمشروع اصلاحات اليمن أن أصبحت البلاد اليمنية مسرحا لحروب وثورات عنيفة . وقد تزعم الامام يحيى الجهاد ضد الأتراك فى جبال اليمن وأصدر نداءه للقبائل اليمنية بالانضمام اليه ، كما شاركه السيد محمد الادريسي فى محاربة الأتراك فى عسير وإعلان الثورة عليهم وقد بدأ الثوار اليمنيون يفتكون بعساكر الأتراك فتكا ذريعا بين الحديدية وصنعاء ، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التى كانت فى أيديهم وذلك ليتخلصوا من دفع الضرائب لحكومة الولاية ، ومن الادارة التركية على شكلها الراهن حينذاك ، وطالبوا بحكام وطنيين (٢) ، وبالحكم بموجب الشرع الاسلامى . وكان اليمنيون يهتمون بتطبيق الشريعة ويركزون عليها أهمية خاصة الى درجة أن المحاكم الحكومية الرسمية لم يكن

(١) النصار : مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، عدد يناير ١٩١٠ ، ص ٩١٧ .
توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
(٢) الأعرام : العدد ٩٥٦٦ فى ٢ من سبتمبر ١٩٠٩ .

يتقدم اليها أحد انما كان السكان يلجئون الى القضاء الذي كان الامام يقيمه هو بوساطة قضاة يعتمدهم لذلك . وجدير بالذكر ان اليمينيين وحدهم بين العرب هم الذين لم يعترفوا لسلطين آل عثمان بخلافة المسلمين بدعوى أنها يجب ألا تكون الا لقرشي ، وأن أجدر من يتولاها هو الامام يحيى الذي ينتسب الى بيت النبوة ، وقد كان الخاتم الذي يستعمله الامام يحيى يحمل العبارات التالية : « السيد يحيى حميد الدين أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، نصره الله (١) » ، دليلا على تمسكه بالخلافة . وكان يختم به مراسلاته الى أصدقائه وإلى بعض الصحف المصرية .

ولقد كانت صدور اليمينيين ممثلة بالنزعة الى الاستقلال والفخر بالجنسية ، وبالنفور من نير الترك الذين كانوا يطلقون عليهم اسم « الروم » (٢) وان أبدى اليمينيون استعدادهم مرارا للاعتراف بالسلطان العثماني في حالة حصولهم على الامتيازات الخاصة لولايتهم . وكان الموقع الجغرافي لليمن مهيئا للتواري اليمينيين الحصول على السلام بأيسر سبيل عن طريق التهريب بحرا . وقد عبر عن ذلك كاتب انجليزى فى جريدة « التايمز » البريطانية بقوله ان الشوار اليمينيين « كانوا مسلحين ببنادق ماوزر من عيار ٧٤ شديدة الفتك ، وأن السلاح فى الجزيرة العربية أرخص منه فى أوروبا ، وأن السلاح والذخيرة متوفرة لديهم » (٣) .

وقد دارت المعارك الدامية بين التواري اليمينيين والعساكر العثمانية وتفاقت الأمور بحيث اضطرت الدولة أن تسحب جيوشا من ألبانيا كانت قد استقدمت معظمها أو ما يبلغ سبعة آلاف جندي منها من طرابلس الغرب لقمع ثورة الألبانيين (٤) . ونظرا لأن هذه النجدة لم تكف فان الدولة اضطرت الى استقدام البقية الباقية من جندها فى طرابلس الغرب ، ثم ضمت اليهم ثلاثة أفواج من الأستانة علاوة على الاحتياطي ، الذى دعت له للخدمة من ولاية اسكوب فى ألبانيا ، أى ما مجموعه (٣٥) طابورا أزمعت ارسالها الى اليمن (٥) . كما أن الاتحاديين لجأوا بالإضافة الى استخدام القوة - الى أسلوب الدسائس وايقاع زعماء العرب بعضهم ببعض ، فكلفوا الشريف حسين أمير مكة الذى عينه الأتراك

(١) المؤيد : العدد ٥٧٢٧ فى ٢٩ من مارس ١٩٠٩ ، المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٤ (من حديث صحفى عن صالح اليمن للإميرلى احسان بك رئيس أركان حرب فيلق اليمن) .

(٢) الأهرام : العدد ٩٦٥٩ فى ٦ من سبتمبر ١٩١٢ .
Correspondance d'Orient, 4ème Année, 15-1-1911, p. 155.

(٣) المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
Revue du Monde Musulman, V, XXI, Décembre 1912, p. 187.

(٤) (٥)
Correspondance d'Orient, 4ème Année, 1-2-1911, p. 135.

فى سنة ١٩٠٨ م بالسير مع عشائره فى جهتين : الاولى نحو نجد لقتال ابن السعود وارغامه على طاعة السلطان العثماني ، والثانية فى اتجاه العسير لقتال السيد محمد الادريسي . حليف الانام يحيى . وكان ابن السعود فى ذلك الوقت قد قام بعدة حركات مربية فى المنطقة منذ شهر مارس ١٩٠٩ م ، اذ بلغ الدولة انه قام على رأس أربعين ألفا من البدو المسلحين يعرض الصرب على الثورة وعدم دفع الضرائب (١) ، وأثيرت القضية فى مجلس المبعوثان فبادر عبد العزيز بن سعود الى اعلام وكيله فى المدينة المنورة يبين له أن ما قام به من حركات ليست الا مسائل قبلية بينه وبين بعض القبائل ، ثم أبلغ الدولة ما يطمئنها ، معلنا اخلاصه لها هو وجيشه وأنه رهن أوامرها (٢) .

وهكذا وجدت حكومة الاتحاديين نفسها فى النصف الثانى من عام ١٩٠٩ م ، والنصف الأول من عام ١٩١٠ م ، أمام ثورات ضارية نشبت فى كل مكان من الولايات (الآسيوية - العربية - والأوروبية - الألبانية) ، بحيث أرسلت الى ألبانيا القائد جاويد باشا على رأس حملة كبيرة ، والفريق ناظم باشا الى العراق ، واللواء سامى باشا الفاروقى الى حوران ، أما بالنسبة لليمن فقد قررت الدولة ارسال عزت باشا الأرناؤوطى اليها ثم أوقفت ارساله ، وأخيرا عادت وقررت ارسال الفريق محمد على باشا واليا جديدا لليمن وقومندان للفيلق السابع لاختصاص الامام يحيى وزميله محمد الادريسي ، والقيام بالاصلاحات الواجب ادخالها فى تلك البلاد وفى الفيلق ، وقد خول صلاحيات واسعة فى العزل والتعيين ، فاختار عددا من الضباط البارعين ليرافقوه (٣) .

وقد وصل الوالى الجديد محمد على باشا الى اليمن فى مايو ١٩١٠ م (١٢ من جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ) (٤) فى الوقت الذى تجددت فيه الاضطرابات والفوضى بعنف وقسوة . ومحمد على هذا باعتباره أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقى التى كانت تمثل أفكار الاتحاديين العنصرية وسياستهم المركزية المتطرفة كان يؤمن بسياسة خاصة فى الحكم تقوم على العنف والشمدة فى جمع كل اضطراب يحدث فى اليمن ، والقضاء معنويا وماديا على نفوذ الامام يحيى ومحمد الادريسي واستقرار الأمور فى البلاد مهما كلفهم ذلك ، وعليه أخيرا أن يقوم ببعض الاصلاحات الضرورية اذا سمحت له الظروف بذلك . وقد وضحت سياسة محمد على باشا هذه تدريجيا عقب وصوله الى اليمن ، فقد مال الى استخدام العنف والشمدة ، وبالغ فى الشك والارتياب وايداع كل من اشتبه

(١) الأهرام : العدد ٩٤٢٥ فى ١٨ من مارس ١٩٠٩ ، ٩٤٣٠ فى ٢٤ من مارس ١٩٠٩ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٤٩٨ فى ١٥ من يونية ١٩٠٩ ، ٩٦٧٨ فى ١٥ من يناير ١٩١٠ .

(٣) الأهرام : العدد ٩٧٧٠ فى ٦ من مايو ١٩١٠ .

(٤) الواسع : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٤ .

في تصرفاته المعادية في السجن . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال الى اشاعة
الخوف والرهبة لدى اليمينيين ليضمن استسلامهم للإدارة العثمانية ، وقد أوضح
الواسعي معالم السياسة التي اتبعها الوالي العثماني محمد علي باشا في اليمن
فقال : « وكان فكره ألا يصلح اليمن الا الشدة والقسوة فما زال يحبس هذا
ويضرب هذا من دون سبب مع تسليمهم (اليمينيين) لحقوق الدولة ، وخضوعهم
للأوامر والنواهي ، ورجع الى ما كان عليه الوالي فيضي باشا في حبس من كان
بينه وبين الامام علاقة ولو ادعاء بلا صحة ، وفرح بعض المأمورين (الأتراك)
بهذا للسعي لمن بينهم وبينه أدنى خصومة ، ألقوا الى الوالي هذه الفكرة ان هذا
الشخص يحب الامام يحبى فعند ذلك يؤتى بذلك الشخص ويضرب ثم يحبس .
وكانت هذه الدعوى مصدقة من دون بينة بل قولاً كذبا . فلما كثر الظلم
والفساد ، وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد قام الامام المتوكل على الله رب
العالمين الامام يحيى أيده الله وبث القبائل في جميع مراكز اليمن ، فقام (فقامت)
القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن صنعاء وغيرها حصاراً شديداً ، وما زال
الوالي في صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج وشدد عليهم وأغلق أبواب
المدينة وأمر البوليس يدورون في الأزقة . واذا وجدوا شخصين يتكلمان أو
يمشيان معاً ضربا وحبساً ، واذا وجد البوليس في الليل مكاناً مرتفعاً مضيئاً
بالمصباح في أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، يزعم
الوالي أنهم في الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة . وما زال الناس
في الخوف والوجل من الوالي هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق
وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات وامتلاً السجن محاييس ظلماً ، وأراد
الوالي من جرأته أن يعدم خمسين رجلاً من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار ،
وختم تصديقاً له بعض المأمورين الا نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل
أسعد أفندي فلم يساعده على هذه « الرزية » وقال : « لم ترض ذمتي بأهراق دم
مسلم واحد دون حكم شرعي » (١) .

واذا تساءلنا عن الأسباب التي أدت الى تجديد اضطراب الأمور في اليمن
وعودة الفوضى اليها بعد الهدوء النسبي الذي نعمت به في عهد الوالي حسين
تحسين باشا ، بل نعمت به أيضاً معظم بلدان الامبراطورية العثمانية وخاصة
البلاد العربية في مطلع العهد الدستوري نتيجة لاعلان الدستور ومحاولة
الالتقاء بعناصر الامبراطورية لحل المشكلات المعلقة ، فإن الاجابة تتمثل في
تسلط أفكار المركزية ، والتتريك ، والقهر والاضعاج قبل الاصلاح على عقلية
الاتحاديين تسلطاً كاملاً طبع سلوكهم السياسي وأعمالهم العسكرية والإدارية .
كما أن العامل الدولي لعب دوراً هاماً في تشجيعهم على اعتناق هذه الأفكار

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

ووضعها موضع التنفيذ ، إذ كانت الهزائم السياسية والحربية التي أصابت الامبراطورية في هذه الفترة في ولاياتها الأوربية ، ثم قيام العلاقات الألمانية العثمانية السلمية ، وتغلغل ألمانيا في السياسة والادارة العثمانية من العوامل التي أوحث الى رجال الأستانة وأقنعتهم بأن قوتهم وسر بقاء امبراطوريتهم احكام سيطرتهم على الولايات العربية ومن بينها اليمن فعملوا على اخماد كل ثورة ، والقضاء على كل مناوأة أو تمرد (١) . ويؤكد هذا الرأي ما نقلته الاهرام عن جريدة « الدبلي ميل » من مقال كتبه « ولیم مكسويل » عن بلاد العرب جاء فيه « والسبب في هذه الثورة الأخيرة (في اليمن) بسيط . فان الجنرال فون درجولتز (٢) ولم يكن أول الذين أوضحوا السبب وأشادوا على الترك بأن قوتهم الحقيقية هي في آسيا الصغرى وبلاد العرب أكثر مما هي في أوروبا » (٣) .

على أن الصراع بين العناصر المحلية في اليمن وعسير التي تزعمها الامام يحيى والادريسي وبين الوالي العثماني محمد علي باشا قد تدرج من الترشق بالتهتم ثم تحول تدريجيا الى نشوب المعارك العنيفة التي خسر فيها الجانبان كثيرا من الاموال والأرواح . وقد بدأ الوالي يتهم الامام الادريسي بالخروج على الدولة وبالتمرد على الدين الاسلامي نفسه . بينما كان الامام والادريسي يتهمان الدولة بعدم وفائها بالعهد الكثيرة التي أخذتها على نفسها ، ويشكون دائما ظلم الوالي العثماني وفساد الموظفين الترك . ودليلنا على ذلك ما جاء بالخطاب الوارد من صنعاء الى أحد التجار اليمنيين في مصر ونشرته « المؤيد » : « ان الوالي أشاع أنه أرسل الكتب الى الامام يأمره فيها بجمع السلاح من قومه وارساله الى صنعاء والا اعتبره خارجا على الدولة العلية وجرده عليه حملة تسحقه سحقا » (٤) . كما جاء في مقال طويل كتبته « الطان » الفرنسية في عددها الصادر في ٢٤ من يناير ١٩١١ م ونقلته عنها « المؤيد » : « ان السلطان أبلغ الصحف تأكيده في بدء الاصلاحات وذكر أن الامام يحيى والسيد الادريسي قد مالا الى العصيان على الرغم من دلائل الرغبة للاصلاح من جانب الحكومة » (٥) .

على أن الامام يحيى والادريسي لم يكونا متصلبين في آرائهما أو راغبين

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢) الجنرال فون درجولتز كان يدرب الجيش العثماني الحديث حينذاك ()

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ في ٦ من ديسمبر ١٩١١ (الاثنين ٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤.

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ ، السبت ٢١ من يناير ١٩١١ (٢٠ من محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤ .

(٥) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ . الاثنين ٦ من ديسمبر ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ٤ .

في مقاطعة الدولة على خط مستقيم ، بل كانا مستعدين للمصافاة والصلح إذا توافر حسن النية لدى المسئولين العثمانيين ، واعترفت الدولة لكل منهما بوضعه الخاص في منطقته . غير أن أهل الدس والوقية كانوا يلعبون دورهم في تكبير الجو بين الأتراك واليمنيين (١) ، مما أدى الى تجدد الصراع الدموي العنيف بين الجانبين بعد فترة الهدوء النسبي التي صاحبت بداية العهد الدستوري . ويؤيد هذا الرأي ما ورد برسالة أرسلها الامام يحيى الى أحد علماء الآستانة ممن انبروا يكيلون للامام التهم ويسبون مذهب الزيدية - فتصدى الامام للإجابة عليه قائلا : « .. أما مسلكتنا فهو السعي لإعلان كلمة الله ، والعمل بما في كتاب الله وسنة رسوله ، ونصرة الضعيف ، وإغاثة اللئيف . والأخذ على يد الظالم .. » وقد علم هذا اخوان الدين وجماعة الموحدين ، كما علموا بالتببع كذب ما ينسب لنا من الرفض والخروج والبغى والعدوان ، وأنه اعتدى علينا وبغى علينا فخرت بغير حق ديارنا ، وقتلت ظلما وعدوانا رجالنا ، وانتهت بأيدي الجور أموالنا ، واغتصبت حقوقنا ، وقد وقف كثير من علماء الأخصار على كتب مذهبنا في الأصول والفروع ، فتيقنوا افتراء الطاعنين في مذهبنا ، وأمرهم الى الله هو أعلم بمن ضل عن سبيله » . ثم يشير الامام يحيى الى موقف الدولة العثمانية : وتمسكها باستعمال أساليب العنف ضد اليمنيين فيقول انها : « لا ترسل لهم الا آلات الحرب والجنود التي تحمل راية الموت والدمار » . ويستطرد الامام يحيى ميراثا نفسه من التهم التي توجه اليه ومدافعا عن منهجه فيقول : « .. على أنه لا ذنب لنا الا ما نبينه من وجوب اتباع الشريعة ، وتدعوا اليه من السلوك في مناهجها الوسيعة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .. » . ويختتم الامام يحيى رسالته بتوضيح محاولاته السلمية لعقد الصلح مع الدولة العثمانية وعرض قضية بلاده أمام الباب العالي ، ولكن دون جدوى غير أنه يؤكد في نهاية خطابه أن المسلمين اخوة ، ويجب عليهم أن يتحدوا ويتآزروا (٢) .

كما أن الادريسي أوضح - في إحدى الرسائل التي بعث بها الى أحد أصدقائه في مصر - تفاصيل قضيته مع الدولة وتطور أحداثها . وذكر أن الدولة العثمانية نقضت عهودها نتيجة لعدم ثبات موقفها من القضية العربية بوجه عام ولهذا أعلن ثورته من جديد عليها وبرأ نفسه من اتهامها له بالتمرد وبتعريض بلاده لسيطرة النفوذ الأجنبي . وقد أشار الادريسي الى فترة الصلح والتوافق بينه وبين الدولة عندما كان سعيدا باشا متصرفا على عسير وأن الدولة تمكنت في ظل الهدوء والسلام النسبي في أثنائها من جباية الضرائب ومد أسلاك البرق بين المراكز المختلفة وإنشاء المحطات التلغرافية . وذكر الادريسي أنه عمل على

(١) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٨٩ ، الاثنين ١٣ من فبراير ١٩١١ (١٤ من صفر ١٣٢٩) ، ص ١ .

تهدة القبائل وساعد الدولة في تنفيذ أوامرها بما له من نفوذ وتأثير وسلطان وأوضح الادريسي أن سعيد باشا كان يسيه دائما على لسان الباب العالي بالاصلاح والاعتزاف بوضعه الخاص في عسير حتى عزل سعيد باشا وعين بدلا منه سليمان باشا ، « . . الذي غير طريقة المصالحة واتباع طريقة العنف ، وعدم ملاحظة عادات البلاد ولغتها » ، وأتكر على الأهالي ما سبق أن وعدهم به سعيد باشا عندما سعى ماجورو السوء للافساد والوقية بين الجانبين ، فتغيرت سياسة الدولة وحولت مكاتب التلغراف الى « قشلاقات عساكر » بدلا من كونها مكاتب للموظفين . وقد أبرز الادريسي خطورة ذلك لوقوع المكاتب بين الأهالي وداخل جماعاتهم ، فكانت فرق الجنود تخرج الى القرى وتحرقها وتؤذي الأهالي بالضرب والسجن ، لهذا تمرد الأهالي اليمينيون الذين ألفوا الحرب بطبيعتهم القبلية ضد الأتراك العثمانيين حفاظا على حريتهم ودرءا لهذا العدوان الغاشم . وهكذا تتفاقم الأمور « وتحشد القوات من ناحية الدولة ، ورجال القبائل من ناحية أخرى لتصبح حركة » ، وذكر الادريسي أن من العوامل التي أدت الى ثورة اليمينيين ضد الأتراك فداحة ما تفرضه الإدارة العثمانية من ضرائب وعدم ملامتها لحالة البلاد . واختتم رسالته بتأكيد مقدرة اليمينيين على حماية أنفسهم وعدم تأثرهم بأي نفوذ أجنبي بقوله : « ان البدو الذين لم يالفوا الترك لما يرونه من ضعف الدين في بعضهم ، كيف يمكن أن يالفوا الفرنج وهم على غير دينهم » (١) .

كما سبق أن أشار الادريسي الى ذلك أيضا في كتاب آخر أرسله الى صديق له في القاهرة ونشرته جريدة الأهرام في ٢٤ من مايو ١٩١٠ . ففي هذا الكتاب لا يبدو تحذير الادريسي للدولة من خطر استنفادها لجميع قواها في الجزيرة العربية ، بينما تراقب الموقف قوى أخرى غير الترك والعرب للوتوب على ممالكها . كما أظهر الادريسي عدم ارتياحه لمبعوثي اليمن والحجاز والوالي حسين تحسين باشا الذي صار سببا في هذه الفتنة حتى انها لم تسكن نوعا ما الا بعد عزله . واستشهد الادريسي على اخلاصه للدولة مستندا الى كتاب صدر من رئيس أركان حرب جيش اليمن ونشر في « الأهرام » وفي جرائد الآستانة ، اتهم فيه رئيس الأركان أهل الأغراض والمصالح الخاصة ونوه بجهود الادريسي ومسعاه الجاد لوضع حد للفساد غير منه على الدين (٢) . كما أبدى الادريسي استعدادا للاتفاق على شروط الصلح مع ممثلي الدولة العثمانية .

ولقد شارك الامام يحيى زميله الادريسي في الاعراب عن رغبته في الاتفاق

(١) المؤيد : العدد ٦٣٢٤ ، الاثنين في ٢٧ من مارس ١٩١١ (٢٦ من ربيع الاول ١٣٢٩) ، ص ٢ .
(٢) الأهرام : العدد ٩٧٨٥ في ٢٤ من مايو ١٩١٠ (من نصوص الكتابين المنوع عنهما) .

على شروط الصلح مع الدولة وضرورة التصافى معها وتدعيم قواعد السلم والوفاق وإزالة سوء التفاهم ، كما يبدو ذلك من خطاب يمث به الامام يحيى الى الادريسي ونشرته جريدة « الأهرام » فى ٢٧ من مايو ١٩١٠ . وقد اختتم الامام يحيى خطابه هذا بحمد الله أن الحكومة العثمانية قد وفقت فى ذلك الوقت الى « حسن المسالك .. واستعمال أسباب المصالحة » (١) .

وإذا كان يتضح من كل هذا أن جميع الأطراف المعنية راغبة فى الصلح لأسباب مختلفة تخص كلا منهم ، فإن الشك والريبة والتوجس كانت تسيطر على أفكار كل طرف ازاء الآخر ، ويبدو ذلك من كتاب مرسل من قبل الادريسي الى الامام يحيى فى سنة ١٩١٢ م ذكر فيه أن طلب الترك للمصافاة والصلح معه لم يكن الا خديعة لكى يعطيهم طريقا يمرون بها من الساحل الى اليمن ، وأن الاتحاديين يريدون أن يجعلوا منه تابعا لامارة مكة (٢) .

على أن التفكير فى الصلح بالنسبة للأتراك كان مقرونا بحفاظتهم على مصالحهم الخاصة فى اليمن بما لا يمس مركزهم العام فى الامبراطورية العثمانية وخارجها ، وكانت رغبتهم الملحة فى الاخضاع التام للحركات الثورية تطفئ على تفكيرهم فى عقد الصلح كوسيلة لاقترار الأمور فى اليمن ، لهذا كانت الحكومة العثمانية تتبع وسائل ملتوية من حرب ومهاجمة الى سلام ومراوغة ، دون أن تستجيب فى النهاية لمطالب اليمنيين . وقد نقلت « المؤيد » نصيحة صادرة عن جريدة « جون ترك » الى حكومتها العثمانية لمحاولة الوصول الى نقطة التقاء مع المطالب اليمنية حفاظا على النفوذ العثماني فى اليمن . والجريدة التركية تعبر بذلك عن موقف الرأى العام العثماني أو جانب منه على الأقل ازاء القضية اليمنية ، فقالت الجريدة العثمانية : « .. ان الحكومة اذا دامت على اصرارها ، وعدم اجابته لمطلب الامام فانها لا شك تكون قد أضاعت كل نفوذها .. وعلى كل فعواقب الأحوال وخيمة لأن أكثر موظفى الحكومة هناك غير أكفاء فهم لا يزالون يسيئون استعمال وظائفهم .. » (٣) كما صرح أيضا أحد المبعوثين فى الاستانة لمحرر جريدة أجنبية بأن أهم أسباب ثورة اليمنيين ضد الأتراك هو صدور وعود كثيرة من الحكومة العثمانية لليمنيين دون أن تحقق الدولة أيا من هذه الوعود (٤) .

(١) الأهرام : العدد ٩٧٨٨ فى ٢٧ من مايو ١٩١٠ (من نصوص كتاب الامام يحيى) .

(٢) أسعد داغر : ثورة العرب ، ص ١١٧ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٥٩ فى ٨ من يناير ١٩١١ (٧ محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ فى ١٤ من فبراير ١٩١١ (١٥ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

موقف الراى العام اليمنى والعربى والأجنبنى من قضية اليمى فى مطلع العهد الدستورى العثمانى :

أما الراى العام اليمنى فقد عبر عن موقفه ازاء قضية بلاده التى جاهد من أجلها بمختلف الطرق والوسائل الممكنة . فقد تناول القضية بالبحث والمناقشة والإعلام كثر من الكتاب والمؤلفين اليمنيين ، بعضهم من رجال الامام يحيى أو الادريسى ، أو من الطبقة التى كانت تطمح فى الحكم فى ظل الهدوء والسلام وفى نطاق الاستقلال الداخلى تحت السيادة العثمانية ، أو من رجال القبائل التى تمسكت بالاستقلالية حفاظا على مذاهبها المختلفة ومصالحها الخاصة . وفى مقال لعبد المحسن الحسينى الرصاصى اليمنى المقيم بمصر فى ذلك الوقت نشرته جريدة « المؤيد » ردا على مقال آخر نشرته جريدة « العلم » التى رفضت نشر مقاله لديها – دافع فيه عن الامام يحيى ضد ما اتهمته به « العلم » من الخروج والعصبية الجاهلية – فقال فى نهايته : « نحن كتبنا غير مرة فى مسألة اليمى واقتراحنا على دولتنا العلية حفظها الله من كيد الأعداء بعنايته الربانية أنها لو جعلت ولاية اليمى تحت أحكام الامام كما سبق – والقوة العثمانية تكون منفذة لأحكام الامام الشرعية ، ويكون مركزها الجديدة ، وبهذه الطريقة تضارع ولاية اليمى ولاية الحجاز فى السلطة والقوة ، وبهذا تنحسم الاشكالات وتحافظ على هذين العضوين المهاجرين فى الاسلام ، الترك والعرب ، وتشتغل باسترجاع ملحقاتها بقوة الرجال من الترك والعرب فتعز وتترقى ، وذلك لا يكون الا بجمع كلمة الأمة ولم شعئها ، أو ألا تشغل مركزها وكتابها الحريصين عليها بمسألة اليمانيين المساكين المسترحمين خليفتهم ورجال الدستور العادلين .. » (١) .

كما وردت لجريدة « المؤيد » المصرية خطابات كثيرة من أهالى عمان يشكون فيها من إهمال الدولة العثمانية لشئون بلادهم ، وتقاعسها عن حمايتهم ضد العدوان البريطانى على سواحل عمان . فكتبت الجريدة مقالا قارنت فيه بين سياسة الدولة العثمانية وسياسة بريطانيا فى الجزيرة العربية ، وأوضحت موقف الحكومة العثمانية المضطرب المتناقض فى هذه الجهات ، وذكرت بأن المسئولين فى الدولة لا يرسلون العرب الا السيف والنار لاختصاصهم بدلا من أن يقدموا لهم يد المعونة والمساعدة المادية والمعنوية . وقالت المؤيد : « أما القائمون بادارة الدولة العلية فى هذه الأيام فإنهم – سامحهم الله – لا يسمعون عن العرب الا كلمة السوء فتراهم اذا أرسل لهم امام اليمى مثلا وفدا ليتفاهم معهم ويناقشهم فى الحل المعقول الذى يمكن أن ينفع المسألة اليمانية يضعون أصابعهم فى آذانهم ويتملقونه بالكلام الفارغ الى أن يعييه الانتظار فيقفل راجعا

(١) المؤيد : العدد: ٦٢٧٤ فى ٢٦ من يناير ١٩١١ (٢٥ من محرم ١٣٢٩ هـ) ، ص ١ .

من حيث أتى . وإذا كثر الضغط وساءت الإدارة في أرض الجزيرة وتهدد والى اليمن أمامها لجمع السلاح من قبائله التي لم تظا الدولة أرضهم في زمن من الأزمان ، عندئذ تصل كلمة السوء عن العرب الى أذان الدولة على أجنحة البرق فتجيش الجيوش من العثمانيين لآبادة اخوانهم في الوطن والدين كما فعلت في هذه الأيام ، اذ جهزت عشرين طابورا ، وستتبعها بثلاثين أخرى متفق عليها - من المال الذي رهننت مستقبل الدولة عند استقراره . فانظر سامحهم الله . . وكيف لا يحسنون استعمال رابطة الوطن ورابطة الدين التي بين جزيرة العرب، وبين الآستانة ، وكيف يعملون على امانة ذلك الحب الذي تاصل في قلوب الأمة العربية نحوهم ويقطعون أوصاله من حيث لا يشعرون . هذا في الوقت الذي تستميلهم البوارج الانجليزية (المقصود هنا أهل عمان) باللبن والحيلة والهدايا لقبول راية ترفع أو يريد يؤسس فلا يقبلون فتسلط نارها الحامية على نفورهم من غير حق » (١) .

كما وردت لعبد المحسن الحسيني الرصاصي اليمني بمصر السابق ذكره رسالة وجهها عبد الله يحيى البدرى من بلاد حاشد باليمن الى علماء المسلمين مؤرخة في (٢٨ من ذى الحجة ١٣٢٨ هـ) يناير سنة ١٩١٠ م . وقد شرح لهم فيها قضية اليمن واستنحت الهمم للدفاع عنها ودعا علماء المسلمين الى « الوساطة بين السلطان وبين هذين الرجلين » ويقصد بهما الامام يحيى والادريسي بطبيعة الحال (٢) .

ولم يقتصر بحث القضية اليمنية والادلاء بالرأى عنها على اليمنيين والعرب من جهة والأتراك العثمانيين من جهة أخرى فحسب ، بل ان الأجانب هم الآخرون اهتموا اهتماما كبيرا بمصير الامبراطورية العثمانية وبدقائق أحداث الولايات التابعة لها ومن بينها اليمن بطبيعة الحال . وكان هذا الاهتمام من الأجانب تحفزا لآلتهاهم أجزاء من الامبراطورية العجوز أو (الرجل المريض) على حد تعبيرهم من ناحية ، وتحفزا من كل منهم أمام الآخر للمحافظة على التوازن الدولي من ناحية أخرى . وكانت انجلترا في أثناء القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالي من أكبر الدول اهتماما بالجزيرة العربية ، وفضلا عما كانت تسيطر عليه من أجزاء الجزيرة بواسطة الاحتلال الفعلي أو المعاهدات والاتفاقيات في تلك الفترة ، فانها كانت تحرص على بسط نفوذها وسيادتها على أجزاء أخرى . وسوف أعرض فيما يلي مثالين لآراء الأجانب حول قضية اليمن يوضحان الى حد ما وجهة نظر الرأى العام الأجنبي ازاء هذه القضية .

(١) المؤيد : العدد ٦٢٧٣ في الأربعاء ٢٥ من يناير ١٩١١ (٢٤ من محرم ١٣٢٩ هـ) ص ١٠.

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

فقد نقلت « المؤيد » عن جريدة « الطان » الفرنسية في عددها الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩١١ م رأى أحد الأساتذة بجامعة فيينا وهو من المهتمين بالمسائل العربية « ان الامام يحيى صاحب النفوذ العظيم في البلاد الجنوبية تحت أمره على الأقل ٥٠٠٠٠ رجل وأن السيد الادريسي جمع في أول يناير (١٩١١ م) ٤٠٠٠٠ من الفرسان ، وأن جميع هؤلاء الرجال مسلحون بالبنادق الحديثة بالرغم من المجهودات التي تتخذها الحكومة في السهر على منع تهريب الأسلحة . وقد وهنت عزيمته الدولة نظرا لشدة بأس العرب وصعوبة بلادهم ، وان الجنود التركية تفر من الحرب فرقا فرقا ، وأن تلك الفرق الفارة يتراوح عدد أفرادها بين العشرين والخمسين تاركين سلاحهم وذخائرهم الحربية للثأرين » (١) . كما نقلت « المؤيد » أيضا ما كتبه « السير وليم مكسويل » عن بلاد العرب في « الديلي ميل » حيث قال عن اليمن : « .. وبسبب خصوبة أرضها تختلف أخلاق أهلها عن أهالي باقي بلاد العرب فانهم سكنوا الدور .. وهم يحقدون على ساداتهم الأتراك الذين لم يأتوا الى اليمن للعمل لما فيه فائدتهم ونفعهم ، ولكن لاستنزاف ما في أيديهم . واليمنى ككل عربى يخفى في نفسه احتقاره للتركي ، وينظر اليه كالمهجم حيث جرد بلاده من مدنياتها ، وإذا جلست الى جانب اليمنى يذكر لك عن بلاد العرب انها كانت مركزا للعلوم ، والمعارف كما هي اليوم للدين .. وقد جرى أكثر من جيلين وهما في تنازع وما سمعت أوربا بأعمالهما الا همسا ، ولم تحول نظرها التفاتا حتى في هذا الوقت الذي أرسلت فيه الحكومة العثمانية ثلاثين طابورا وتتساوم فيه مع المانيا على أجرة نقله » (٢) .

وعلى الرغم من المبالغة في حقيقة العدد الذى ورد في المقال الأول من جنود كل من الامام يحيى والادريسي ، تم المبالغة والتعميم في وصف مشاعر العرب نحو الأتراك العثمانيين في المقال الثانى ، فان هذين المقالين يعبران عن الراى العام الأجنبى في قضية اليمن ويوضحان جوانب عديدة من أحداث اليمن في أثناء هذه الفترة (٣) .

وجدير بالملاحظة أن الصحافة المصرية كانت مرآة انعكست فيها أحداث اليمن ، وقامت بدور هام وخطير في الاعلام بقضيته ، كما فتحت صفحاتها لنشر مقالات ورسائل العرب بصفة عامة واليمنيين بصفة خاصة ، بل ترجمت ونشرت

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص : ٤ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ ، الاثنين ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩ هـ) ، ص : ٤ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

ما ذكر عن القضية اليمنية في الأوساط والصحافة التركية والأجنبية ، فكانت سجلا تاريخيا حافلا يساعدنا في دراسة التاريخ اليمني الحديث .

وقد ذكر أحمد عزت الأعظمي مؤلف كتاب القضية العربية الذي كان من أعضاء المنتدى الأدبي وبعض الجمعيات العربية الأخرى أن الشباب العربي العامل في القضية العربية حينذاك كان لا يفكر في الخلاص من براثن الاستبداد والعبودية إلا على يد الزعيمين العربيين الإمام يحيى والأمير ابن سعود لما كان لهما من المكانة السامية والنفوذ في المجتمع العربي . وأن فريقا من هؤلاء الشباب رأى أن يتصل بالإمام يحيى ووقع الاختيار على أحد شبان اليمن من ضباط الجيش المبرزين وهو أحمد المجاهد ، لكي يكون رسولهم إلى الإمام ، فسلمه عبد الكريم خليل رئيس المنتدى الأدبي كتابا إليه وأرسله على باخرة ذاهبة إلى اليمن ، وما دقت فترة من الزمان حتى عاد أحمد المجاهد يحمل ردا من الإمام يحيى بالعمل لأحياء مجد العرب والإسلام (١) ضمنه هذين البيتين من الشعر :

واني لأنوي الغر سرا وجهرة وأفعل دعروفا وأنكر منكر
ويعجني المرء الكريم نجاده إذا أنا أدعوه إلى الخير شمرا

وأضاف الأعظمي قائلا إن عبد الكريم الخليل حذف من الكتاب ما كان منه متعلقا بمخاطبتهم كجمعية عربية فصار الكتاب يصلح لأن يكون منشور يستحث الأمة العربية على التمسك بأهداف التضامن ، وأرسله إلى جريدة « المؤيد » المصرية فنشرته الجريدة . وكان بذلك أول منشور للدعوة في الصحف يصدر عن رجل عربي صاحب سلطة فعلية (٢) .

وقد قدمت جريدة « المؤيد » الكتاب المشار إليه بقولها إن أحد أفاضل العلماء في الآستانة قد أرسله إليها على أنه رسالة أجاب بها الإمام يحيى على خطاب بعث به هذا العالم إليه . وقد جاء في هذا الكتاب بعد المقدمات والسلام على من سماهم الإمام « اخواننا في الدين الساعين إلى لم الشعث » قوله : « ويا حيذا ما عليه عولوا من الاتحاد على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعااضد وجمع الكلمة على مصداق التشبيه بالبنين الواحد والعرض الساعد » . ثم أوضح الإمام خطته في اعلاء كلمة الله ونصرة الضعيف والأخذ على يد الظالم ، وكذب ما ينسب إليه من الرفض والخروج والبغى والدوان ، وأظهر أنه قد اعتدى عليه بقوله : « وبغى علينا فخربت بغير حق ديارنا وقتلت ظلما وعدوانا رجالنا ، وانتهبت بأيدي الجور أموالنا واغتصبت حقوقنا » . كما بين الإمام

(١) أحمد عزت الأعظمي : القضية العربية ، ج ٢ ، ص ٧٠٥ .

(٢) أحمد عزت الأعظمي : القضية العربية ، ج ١ ، ص ٧ - ٨ .

ما يصيب الديار الإسلامية من الخراب وما يفقدها من الشبان الأبرياء من جراء أعمال المفتريين الظالمين على حد تعبيره ، ثم أضاف قائلا : « وكم قلنا ذلك على سبيل الشكوى لمن له مسكة دينية على لسان الأوراق فلم نجد لصراخنا مجيبا غير جنود تطيق الفضاء زاحفة علينا من الآفاق ، وآلات حرب تقذف نيرانها المحرقة على الأنفس المؤمنة والديار .. على أنه لا ذنب لنا الا ما نبينه من وجوب اتباع الشريعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » . وختتم الامام رسالته بالمديث الشريف « اذا ذل العرب ذل الاسلام » وبالدعوة الى جمع الكلمة ونبد الفرقة بين المسلمين (١) .

على أن نواب العرب في « مجلس المبعوثان » بعد أن سحب طلعت بك مشروع اصلاحات اليمن الذي سبق الاشارة اليه قد انتظروا منه أن يقوم بما وعد من دراسة للقضية اليمنية ووضع مشروع جديد . ولما طال الانتظار ووقف طلعت بك في « مجلس المبعوثان » في شهر فبراير ١٩١٠ م يشرح سبب سحبه المشروع فقد أدرك نواب اليمن سوء نيته ، فاجتمعوا ونظموا مشروعا جديدا وقدموه الى « مجلس المبعوثان والأعيان ومجلس النظار » (٢) ، وذلك في ١١ من مارس سنة ١٩١٠ متضمنا المطالب الآتية :

- ١ - أن تعقد الدولة مع الامام اتفاقا يحفظ له حقوقه باعتباره زعيما حائزا على طاعة الجميع واعتمادهم المطلق عليه .
- ٢ - اقامة القضاء الشرعي وفقا للشرع الاسلامي ، وأن يكون قاضي الولاية من العلماء الوطنيين .
- ٣ - أن ينتخب الأهالي المفتين لمركز الولاية وللألوية والأقضية من العلماء الوطنيين .
- ٤ - الغاء تحصيل الأموال بطريقة الالتزام وتجبي الأعشار بواسطة محصلين تنتخبهم الحكومة والأهالي معا .
- ٥ - يعين القائمون ومدبرو النواحي في جميع أنحاء ولاية اليمن من الاشراف والوجوه الوطنيين الذين يثق الشعب بهم .
- ٦ - ينتخب رئيس البلدية من الاشراف الوطنيين الذين تثق بهم الأمة وتعتمد على أمانتهم .

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٩ في ١٣ من فبراير ١٩١١ ، ص ١ ، (رسالة من الامام يحيى) .
(٢) حملت اللائحة توقيع المبعوثين : أحمد محمد الجناني ، أحمد الكيشي ، حسن بن علي عبد التادر ، وهؤلاء الثلاثة عن صنعاء ، أما محمود نديم فكان مبعوثا عن المدينة .

٧ - يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى « مجلس مصالح القبائل » ويؤلف من رؤساء العشائر وأشرف الوطنيين لحل المشاكل وفصل المنازعات التي تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ، ويكون قائد الجندرمة عضوا في هذا المجلس ليكون عوناً في تنفيذ أحكامه .

٨ - تؤلف طوابير عسكرية من الأهل والقبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يثق الشعب والحكومة بهم .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، الخ . . . - وإلى جانب هذه المواد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس ورفع مستوى التعليم والزراعة ، وتخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، وإيصال الخط الحديدي حتى اليمن (١) .

غير أن الاتحاديين قد أصموا أذانهم عن سماع أى اقتراح أو لائحة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملائمة لليمن ، فكانت نصيب هذه اللائحة وغيرها من الاقتراحات مجرد حالتها إلى لجنة الإصلاح اليمنية ، ولكن دون أن تعطى لها أية نتيجة (٢) . بل وأنه حدث في إحدى جلسات « مجلس المبعوثان » ، خلال شهر فبراير ١٩١١ م أن قدم كل من الأمير أمين أرسلان « اللاذقية » ، ولطفى فكرى بك « درسيم » ، وأحمد المقحفى « صنعاء » تقريراً إلى المجلس طلبوا فيه استجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، ولكن حزب الاتحاد والترقى عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن شيء ، والاكتفاء بما يقوله وزير الداخلية في ذلك (٣) .

على أن المعارضة في ذلك الوقت من مبعوثي العرب بصفة خاصة ، كانت قد اشتدت على الاتحاديين ، وعلى طلعت بك بالذات ، وتعددت المواقف المثيرة ، واحتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجاً فاضطر إلى تقديم استقالته من وزارة الداخلية في أثناء اجتماع عقده مجلس النظار في منزل حقى باشا للتداول في بعض الشئون وأهمها المسألة اليمنية فقبلها المصدر الأعظم ، وقرر تعيين خليل بك ، مبعوث منتشمه ، ورئيس حزب الاتحاد والترقى البرلماني ، مكانه ناظراً للداخلية (٤) ، وذلك في ١١ من فبراير سنة ١٩١١ . وقد أوضح طلعت بك في كتاب استقالته أنه أصبح « عرضة لمهاجمات وانتقادات متواصلة من كل طرف ، وكانت كل أعمالى تفسر أسوأ تفسير ليكون من ذلك

(١) المؤيد : العدد ٦٠٣٧ في ١٣ من إبريل ١٩١٠ ، (من نصوص اللائحة المقدمة من مبعوثي اليمن إلى المسئولين) .

(٢) توفيق على بزو : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٢٩٠ في ١٤ من فبراير ١٩١١ .

(٤) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ في ٢٣ من فبراير ١٩١١ .

باعثا على كسر شوكة حزب الاتحاد والترقي وجميعيته ، حتى أنني اضطررت لطلب الثقة في أقل المسائل أهمية » (١) .

وهكذا كانت مسألة اليمن بالذات ، التي بنى طلعت بك مجده الوزاري عليها ، هي التي جرفته وسببت استقالته (٢) ، وكان للمعارضة العربية خاصة وهجوم المبعوثين العرب عليه وعلى جميعيته أكبر الأثر في هذه الاستقالة . وسوف تحل القضية اليمنية بعد ذهاب طلعت بك ، غير أن هذا لا يعني أن خلفه قد أبدى من حسن النية ما سهل حل هذه المسألة ، بل كان التشدد رائد الحكومة العثمانية على الدوام ، ولم يضع حدا لأعمال العنف والقمع الا ما أظهره اليمنيون من البسالة في المقاومة مما عرض الجيش العثماني المقاتل في اليمن لكثير من الهزائم الرهيبة (٣) .

على أن موقف طلعت بك من قضية اليمن لم يتغير حتى بعد استقالته من وزارة الداخلية اذ أصبح رئيسا لحزب الاتحاد والترقي . وقد حدث أن أجاب طلعت بك في إحدى الجلسات على ثلاثة من نواب اليمن - طلبوا وضع مشروع معين موضع التطبيق وتعيين حلمي باشا واليا على اليمن مع أوسع الصلاحيات ، واذا رفض فتعيين لجنة برئاسة فريد باشا رئيس ديوان المشاة في نظارة الحربية - أجابهم طلعت بك بعد استقالته وبعد أن أصبح رئيسا للحزب ، بقوله

(١) المؤيد : العدد ٦٢٠٢ في ٢٨ من فبراير ١٩١١ .

تجدد الإشارة الى أن المعارضة اشتدت على طلعت بك اشتدادا لم يشهد له مثيل ، فخلع سياسته تجاه العناصر غير التركية وليذاء لسانه فان أخف كلمة يواجه بها النائب الذي ينتقده هو كذاب أو « جورناجي » . ففي إحدى الجلسات تناقش مع نائب وقال له - كلامك كذب . فأجابه النائب : انت الذي تنطق بالكذب ، ولما قال له : انت رجل معلوم الحال ، أجابه النائب : « نعم لا شك في ذلك وليس بين العثمانيين من لا يعرفني ، أنا الذي تعلم أن ناصيتي بيضاء وصحيفتي بيضاء ، أما أنت فرديل نصاب ، قليل الأدب ، يوما تحترق هذا ويوما تشتم ذلك ، الى متى هذه الحال ؟ وما معنى هذه الأعمال ؟ نحن ليس لدينا دستور ، بل ما زلنا راسخين في قيود الأسر وسلاسل التحكم مادام في مناصبتنا أمثالك من السفهاء » . فعلت الضوضاء واضطر الرئيس الى فض الجلسة . وفي جلسة أخرى اتهم طلعت بك مبعوثا بكونه « جورناجي » فأجابه : « عليك أن تبحث بين تقارير الجواسيس عما يخصني منها فان وجدت واحدا منها أنا مستعد أن استقبل من المبعوثية وأهجر السياسة ، أما اذا لم تجد شيئا فانت أردل من وجد على وجه الأرض وأخط مخلوقاته اطلاقا » .

المؤيد : العدد ٦٢٥٧ في ٥ من يناير ١٩١١ .

الأهرام : العدد ١٠٢٩٢ في ١٥ من يناير ١٩١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٠٠١٥ في ٢٢ من فبراير ١٩١١ .

(٣) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

انه لا يجوز تعيين الأشخاص على الحكومة ، وبعد جدال أحيل المشروع الى لجنة الإصلاح اليمنية التي سبق الإشارة اليها (١) .

وقد حاول خليل بك أن يحدو حذو سلفه طلعت بك في مواصلة استعمال القوة ، فأرسل عزت باشا الأرناؤوطي قائدا للجيش المقاتلة في اليمن بصلاحيات واسعة يولى ويعزل ويجرى الإصلاح اللازم . وكان عزت باشا قبل اعلان الدستور فريقا على الفرقة الرابعة عشرة في الحديدة ، وله صلة وثيقة باليمنيين ، واكتسب محبتهم في أثناء اقامته بين ظهرانيتهم (٢) مدة خمسة عشر عاما تقريبا ، وقد عينته الدولة على قيادة فيلقها بعد وفاة قائده السابق عبد الله باشا .

وفي ذلك الوقت قدم الى عسير من الحجاز الشريف حسين شريف مكة الذي عينه العثمانيون هناك يرافقه في رحلته أولاده وسبعة آلاف مسلم بعد أن ألقى خطابا في أعيان وأشراف مكة ، قائلا انه يسافر مع أولاده وقبائله بأمر جلالة السلطان ، للتضحية بنفسه في سبيل بلاده ووطنه وسلطانه الذي نذر نفسه لخدمتهم (٣) . على أن الشريف حسين كان يهدف من تصرفه هذا الى تبديد الإشاعات التي بدأت تنتشر حول اتصالاته السرية بالانجليز حتى يتجنب إثارة الدولة العثمانية ضده قبل أن يستعد للتصدي لها على النحو الذي سبق أن أوضحته (٤) . وقد اصطحب الشريف مكة في حملته أحمالا من كساء الجوخ الأحمر ليقدمه هدية للأمراء وذوى الشأن ، وكميات كبيرة من الريالات « ماركة أبو طاقة » المفضلة على غيرها ليوزعها على الناس لاجتذابهم اليه ، وأطلق مناديه بين القبائل ينادى بأن من يطع السلطان يتبرأ من الادريسي ، وكان في طريقه اليه يقبض على بعض المراكب الشراعية التي تحمل الأسلحة للثوار اليمنيين (٥) .

وقد استعد الادريسي لمواجهة هذه الجيوش في عسير وحاول الوقوف حائلا دون مرورها الى اليمن ، وازدادت حدة مقاومته وشدة اجراءاته ضد الترك ، اذ ألقى القبض على عدد من الضباط العثمانيين وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديري الجمارك ، واعتقل سويدي أفندي مبعوث العسير ونفاه الى جبل النضير (٦) . وصمد الادريسي أمام قوات الشريف حسين الذي أتى بقواته وقبائله وقوات الدولة يحاربه عسكريا ومعنويا ، مما اضطر الادريسي بعد مقاومة عنيفة أن يفك الحصار عن بلدة (أبها) عاصمة عسير ، والتجأ الادريسي الى

(١) الأهرام : العدد ١٠٠٧٧ في ٨ من مايو ١٩١١ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٣٩٨ في ٢٤ من يونيو ١٩١١ .

(٣) الأهرام : العدد ١٠٠٧٧ في ٨ من مايو ١٩١١ .

(٤) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٥) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٦) الأهرام : العدد ١٠٠٦٣ في ٢١ من ابريل ١٩١١ .

الجيال المجاورة واعتصم فيها (١) . على أن شريف مكة لم يكن دوما حليف التوفيق في حربه مع الادريسي ، بل كانت أكثر وقائمه فاشلة هزم فيها وجرح أحد أولاده في واحدة منها وأراد أن يأخذ بثأره فلم يستطع (٢) .

وهكذا أوقع الترك بين الادريسي وأهـمـر مـكة ، كما استخدموا شتى الوسائل لايقاع الفرقـة بين العرب ، واستثمروا الأحقاد الشخصية بينهم . إذ حرض الأتراك أحمد شريف ضد خصمه الادريسي ، وقد سبق أن أشرت إلى معارضة أحمد شريف هذا للادريسي حتى أمر الأخير بقطع يديه وأحمد معارضته ، فهرب إلى الحديدية ومنها إلى الآستانة (٣) . وهناك طلب أحمد شريف ثمانية طوابير من البولة لينتقم من خصمه (٤) . فرحبت حكومة الاتحاديين بمعاونته له ، ومساعدته في اجتذاب القبائل الموالية للادريسي ودعوتهم للالتفاف حوله (٥) . كما اتفقت مع المدعو صالح الضحاني وهو من عائلة منافسة للإمام يحيى ، ونظمت بالاتفاق معه خطة محكمة للقضاء على خصمه والحلول مكانه في الإمامة (٦) .

حصار الإمام يحيى والقبائل

اليمنية لمدينة صنعاء في سنة ١٩١١

تجددت ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني بصورة عنيفة قاسية اثر تولية الوالي العثماني محمد علي باشا حكم ولاية اليمن في شهر مايو سنة ١٩١٠ (١٢ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٨) وذلك بعد فترة الهدوء النسبي الذي نعمت به البلاد في عهد سلفه الوالي حسين تحسين باشا . وقد سبق أن أشرنا إلى أن سياسة محمد علي باشا كانت نموذجاً لحكم الاتحاديين الاستبدادي بنزعاته المركزية والعنصرية المتطرفة ، مما أثار مشاعر الشعب اليمني ضد الحكم العثماني فانضوى تحت قيادة الإمام يحيى فوق جبال اليمن وفي سهول تهامة من جهة ، ومحمد الادريسي في عسير والخلاف السليمانى من جهة أخرى لمحاربة الأتراك العثمانيين . وقد نقلت جريدة المؤيد عن وكالة رويتر أن : « الإمام يحيى أشهر الحرب على الأتراك ، وقطع أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة ، وينتظر

(١) المنار : مجلد ١٤ ، ج ٩ ، ص ٧١٩ .

(٢) الأهرام : العدد ٩٧٨٥ في ٢٤ مايو ١٩١٠ (من كتاب الادريسي إلى صديقه) .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٤) الأهرام : العدد ١٠٠٧٨ في ٩ من مايو ١٩١١ .

(٥) أحمد عزت الاعظمي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٦) الأهرام : العدد ١٠٠٩٣ في ٢٦ من مايو ١٩١١ .

أن تنور اليمن ثورة عمومية ، وأصبح المتصرف والجنود فيها كمسجونين من أول ديسمبر الماضي (سنة ١٩١٠) ، والمصائب (هكذا) النائرة تتحرك في كل جهة من جهات اليمن ، وأن متصرف عسير الجديد لا يزال مقيماً في الحديدة ، لأنه عاجز عن متابعة سفره إلى مقر متصرفية عسير . كما ذكرت جريدة المؤيد أن جريدة « طنين » التركية المتطرفة في تحيزها للعنصر التركي كتبت تعليقاً على هذه الأخبار الواردة من اليمن جاء فيه « أن السلطنة ستترسل لهم (دشنا) بارداً كالذي أرسلته إلى الألبان في مقدونيا » (١) . هذا فضلاً على أن تقارير قناصل الدول الأجنبية في الحديدة أيدت نداء الإنباء القائلة بأن « الامام يحيى قد زحف برجاله نحو صنعاء ، وهو الآن (في يناير سنة ١٩١١ م) أوشك أن يصل إلى صنعاء ، وقد وقعت بينه وبين العساكر عدة مصادمات ، ولم يعرف حتى الآن مقدار القتل والجرحين منها » (٢) .

على أن الدولة العثمانية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه الحركات الثورية التي هزت دعائم حكمها في اليمن ، فاستجابت فوراً لمطلب واليها العثماني هناك بسرعة إمداده بالجنود والمعدات ، وتناوبت إمدادات الدولة لنجدة واليها ليقوى على مجابهة الثورات الضارية والعمل على إخمادها . وقد نقلت « المؤيد » عن جريدة (الطان) الفرنسية في عددها الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩١١ وهو الشهر الذي اشتدت فيه وطأة الثوار على الإدارة العثمانية في اليمن ما يوضح « أن حكومة الباب العالي قررت أخيراً أن ترسل إلى اليمن ٣١ أورطة ، ٨ بطاريات مدفعية ، مصممة على استعمال الشدة في قمع الثورة التي تاججت نيرانها في هذه الأيام » . كما علقت الجريدة على خطورة هذا المشروع الحربي الذي تنوي الحكومة العثمانية اتخاذه فقالت : « وهذا مشروع خطير يحتاج إلى المال الوفير ، بل هو مشروع من الصعوبة بمكان ، ولا تقوم به تركيا الحديثة إلا بمشقات جسيمة وضحايا وافرة » (٣) .

والى جانب هذه العمليات الحربية التي قامت بها الحكومة العثمانية لإخماد ثورة اليمنيين ، كان هناك جانب سلمي تمثل في الاجتماعات التي عقدت لدى الباب العالي لمناقشة الموقف في الولاية النائرة ، كما شكلت لجنة خاصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين والأمراء العسكريين لهذا الغرض . وقد أشار إلى ذلك مراسل جريدة « المؤيد » في الأستانة في ٢ من فبراير سنة ١٩١١ بقوله : « انه ما زالت تتوالى الجلسات في الباب العالي للمذاكرة بشأن المسألة اليمنية كل يوم ، كما أنه عينت لجنة مخصوصة مؤلفة من قدماء المأمورين الملكيين ، والأمراء العسكريين للبحث في شأن المسألة ، وقد بلغني من مصدر يوثق به

- (١) المؤيد : العدد ٦٢٦٩ في ٢١ من يناير ١٩١١ (٢٠ من محرم ١٣٢٩) ، ص ٤ .
(٢) المؤيد : العدد ٦٢٧٣ في ٢٤ من يناير ١٩١١ (٢٤ من محرم ١٣٢٩) ، ص ٢ .
(٣) المؤيد : العدد ٦٢٨٣ في ٦ من فبراير ١٩١١ (٧ من صفر ١٣٢٩) ، ص ٤ .

أن الحكومة قررت نهائيا قبول مطالب الامام جميعها ، وأن ما يرسل من الجيش الى اليمن انما هو للمحافظة على القسم الساحلي ، واطهار هيبة الحكومة في اليمن تجاه الأجانب ليس الا ، وهذا ما كنت نوهت به في الرسائل الماضية بقولي أن المقصود من سقو الجيش هو عمل استعراض لا حرب ، والمستقبل كشف الحقائق » (١) .

أما بالنسبة لأحداث الثورة فإن القبائل اليمنية زحفت الى المدن وتحاصرها وتخربها ، وتنهب كل ما تصل اليه أيديهم . وقد نشر مقال في التيمز نقلته عنها جريدة « المقطم » وكتبه شاهد عيان انجليزى أتاحت له فرصة مشاهدة حصار القبائل اليمنية لمدينة صنعاء في يناير سنة ١٩١١ م جاء فيه : « قد أتيج لي أن أكون في صنعاء لما كان الامام محاصرا لها ، وظل الحصار من يناير الى آخر أبريل من العام الماضى سنة ١٩١١ . وكان عدد المحاصرين يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل (هذا العدد تقريبى بطبيعة الحال) ، ولو هجم الثوار على المدينة بفتة لتيسر لهم فتحها عنوة لأن حاميتها - كانت مؤلفة من خمسة آلاف من المشاة وبعض الفرسان ونحو ٣٠ مدفعا - لم يكن في استطاعتها الدفاع عن السور الذى يبلغ محيطه اثنى عشر كيلو مترا » ، بل ان عددا من الجنود العثمانيين - ويرجح أن معظمهم من رعايا البلاد العربية المجندين بالجيش العثمانى - هربوا من طوابيرهم وانضموا الى الثوار اليمنيين كما يوضح ذلك كاتب المقال المذكور بقوله : « وحدث أنه لما عصفت ريح الثورة خرج بعض الجنود المحليين من العرب من المدينة ، وانضموا الى الثوار ، فشدد ولاة الأمور على من تخلف من هؤلاء الجنود فى المدينة واعتقلوهم هم وسائر الذين اشتبهوا فيهم من الأهالى ، الى أن انتهى الحصار ، ولم يشددوا الا فى هذا الأمر ، وتجاوزوا عن سعى الذين سعوا فى نفس الثكنات . ويؤول تسامحهم هذا بخوفهم من قيام الحرب عليهم اذا سقطت صنعاء وانتقامهم منهم ، وحرصهم على حياة الجنود الكثيرين الذين أسرههم العرب » (٢) .

ويعرض الواسعى فى تاريخه صورة واضحة المعالم لثورة اليمنيين ضد الأتراك فى سنة ١٩١١ بقيادة الامام يحيى الذى اكتسب شعبية كبيرة على حساب التمرد الشعبى ضد الحكم فى اليمن كما يتصور حالة صنعاء فى أثناء الحصار فيقول : « فلما كثر الظلم والفساد وحصل لأهل اليمن الجور والاضطهاد قام الامام المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى أيده الله وبث القبائل فى جميع مراكز اليمن فقام (أى قامت) القبائل محاصرين لجميع مراكز اليمن صنعاء

(١) المؤيد : العدد ٦٢٨٤ فى ٧ من فبراير ١٩١١ (٨ من صفر ١٣٢٩) ، ص ٤ .
(٢) المنار : المجلد ١٥ ، الجزء ٢ ، الصادر فى ١٨ من فبراير ١٩١٢ (أول صفر ١٣٣٠ هـ) ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

وغيرها حصارا شديدا ، وما زال الوالى فى صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج ، وشدّد عليهم ، وأغلق أبواب المدينة ، وأمر البوليس يدورون فى الأزقة ، وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان معا ضربا وحيسا ، وإذا وجد البوليس فى الليل مكانا مرتفعا مضيئا بالمصباح فى أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه ، ويزعم الوالى أنهم فى الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة وما زال الناس فى الخوف من الوالى ، هذا كله سوى ما الناس فيه من المحاصرة والضيق ، وانقطاع الطعام عنهم وسائر المحتاجات وامتناع السجن محابيس ظلما . . . (١) » ثم يشير الواسعى الى محاولة الوالى العثمانى اعدام خمسين رجلا من سادات وتجار وعلماء صنعاء من ذوى المكانة فى قومهم ليشنح الذعر والارهاب بين أهالى المدينة لمنع أى تمرد قد يدبرونه ضد الادارة العثمانية. غير أن نائب المحكمة الشرعية عارض الوالى فى هذا الأمر ورفض التصديق عليه على الرغم من أن بعض المأمورين أيدوا الوالى فى ذلك ، اذ يقول الواسعى : « وأراد الوالى من جرأته أن يعدم خمسين رجلا من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار ، وختم تصديقا له بعض المأمورين الا أن نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أفندى ، لم يساعده على هذه الرزية وقال : لم ترض ذمتى باهراق دم مسلم واحد من دون حكم شرعى » (٢) .

وأزاء شدة وطأة الحصار على مدينة صنعاء فقد تعطلت أعمال الناس اليومية على أشكالها العادية ولجأوا الى المساجد يقضون فيها يومهم كما يقول الواسعى « من الصبح الى ما بعد صلاة العشاء يلزمون درس القرآن والذكر لأنه لم يبق لهم شغل الا ذلك . وصارت أبواب المدينة مغلقة والأسواق مغلقة الا نادرا والبوليس يمسكون من أرادوا ، فلم يجدوا راحة وأمانا الا المساجد » ، ولهذا كانت محاصرة صنعاء فى سنة ١٩١١ على حد قول الواسعى « أشد محاصرة مضت باعتبار مضايقة الوالى وسوء معاملته لأهل صنعاء ومنعهم من الخروج » (٣) .

بل ان الوالى العثمانى فرض على أهالى صنعاء على الرغم مما يعانون من الشدة والفقر معونة مالية قدرها سبعون ألف ريال ، استحصيلها منهم لينفق على جنوده المحصورين فى المدينة ، وليغطى نفقات استعداداته لمقاومة الحصار . وكان من بين هذه الاستعدادات قيام الوالى بتخريب البيوت المحيطة بمدينة صنعاء فى « شعوب » و « الصافية » كما خرب المساجد وقلع الأشجار وبث حول صنعاء حقلا من الألغام لآبادة القبائل المهاجمة وقد تحدث الواسعى عن هذه الألغام بقوله : « ووضع (الوالى) حول صنعاء دقائن من البارود تسمى

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٢) الواسعى : المصدر نفسه ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣١٥ .

«ديناءيت» ، وأهلكت من أهل صنعاء نفوساً كثيرة لم يكونوا يعلمون بها ، إذا وضع أحد رجله عليها صعقت به ، وصيرته قطعاً ، إنما فعل هذا الوالي خشية من العرب إذا هجموا على صنعاء . وفي آخر مدة من الحصار قرب العرب إلى حول صنعاء ، وعرفوا الدفائن وكانوا يحفرون التراب حفراً لطيفاً ويستخرجون تلك الدفائن ويأخذونها فندم الوالي وحزن على ذلك » (١) .

وقد استمرت المناوشات بين القبائل اليمنية المحاصرة وبين الأتراك المحصورين في صنعاء من أواخر سنة ١٩١٠ م حتى أوائل سنة ١٩١١ م (من أواخر شهر ذي الحجة حتى شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هـ) ، وكان يخرج في أثنائها الوالي من صنعاء من وقت لآخر للملافة رجال القبائل المحاصرين للمدينة . وكثيراً ما كان يحدث التشابك بين الجانبين وجهاً لوجه بعد أن يتبادلوا إطلاق نيران بنادقهم ، وقد بلغت هذه المعارك درجة من العنف والوحشية حتى كان « بعض الجنود يحضرون معهم عند عودتهم رؤوس بعض القتلى العرب إلى المدينة » (٢) ليبتشوا الإرهاب والفزع في قلوب أهالي صنعاء .

على أن مدينة صنعاء لم تكن وحدها فريسة لهذه الحياة الرهيبة التي تسبب في خلقها الحكم العثماني في اليمن والصراع الدامي بينه وبين القبائل اليمنية ، إذ تعرضت كثير من المدن اليمنية لمحاصرة القبائل للحاميات التركية فيها ، كما حدث في مدينة « يريم » حيث طوقت الحامية التركية فيها جموع من رجال قبائل ذي محمد وذو حسين (٣) . وهي من أقوى القبائل اليمنية وأكثرها عداوة للأتراك . وعلى الرغم من أن « المقدمي » زعيم هذه القبائل أمرهم بالاكتماء بمحاصرة « يريم » ، وحذروهم من النهب والقتل والهجوم على المدينة ، وأمن كل من يخرج من المحصورين فيها من العرب أو الترك على السواء ، فإن رجال هذه القبائل العنيفة « لم يسمعو بل هجموا على هذه المدينة ، وحصل منهم الأفعال الشنيعة من النهب والقتل ثم الخراب » (٤) .

حملة الترك بقيادة عزت باشا لاخماد ثورة اليمن في سنة ١٩١١ :

أشرنا فيما سبق إلى أن نيران الثورة اشتعلت ضد الحكم العثماني في اليمن في سنة ١٩١١ ، واجتاح تيارها العنيف معظم أرجاء البلاد ، فكان الإدريسي

(١) الراسمي : المصدر نفسه ، ص ٣١٥ .

(٢) Wavell, A.J.B. : Op. cit., p. 277.

(٣) زعماء فرعان من قبيلة بكيل ، وكانا من أتباع الإمام يحيى .

(٤) الواسمي : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

يقود أتباعه في عسير ضد الأتراك ، بينما كان الإمام يحيى يحرض جموع رجال القبائل ضدهم في جبال اليمن ، فحاصروا الحاميات التركية في صنعاء ويريم ومعظم المدن اليمنية . وازاء تفاقم الأمور في الولاية النائرة فان الدولة العثمانية قامت باستعدادات حربية هائلة لخماد الثورة اليمنية . وكان يدفع الدولة الى ذلك نزعة القمع والاضطاع التي سيطرت على عقلية الاتحاديين دعاء العنصرية التركية والمركزية الادارية ، هذا فضلا على حرص الدولة على المحافظة على مركزها في اليمن حتى لا تنتقل عداوة الثورة الى الولايات المجاورة ، في وقت شحرت فيه الدولة بأن مستقبلها في الولايات العربية بعد النكسات المتتالية التي منيت بها في ولاياتها الأوربية . على أن سياسة القمع والاضطاع هذه ما كانت تناسب الدولة العثمانية في ذلك الوقت الذي أصيبت فيه بضعف عام اعترافها في أواخر أيامها . كما كان طاقتها الحربية المتمثلة في قواتها الموزعة في ولاياتها النائية محدودة للغاية ، فكان سحب أى قوات عثمانية من إحدى الولايات الى ولاية أخرى يعنى بالضرورة خلق فجوة جديدة في الولاية الأولى مما يترتب عليها ضعف النفوذ العثماني هناك . وكان من الأفضل للدولة العثمانية بدلا من سوق آلاف الجنود العثمانيين بمعداتهم الحربية لخماد الثورة اليمنية أن تحاول الالتقاء مع رغبات اليمنيين في عقد الصلح مكنتهم باعترافهم بسيادتها على أراضيهم . فاتباع الإمام الزيدى من اليمنيين الذين حاربوا الأتراك كانوا على استعداد للتصافى مع الدولة اذا اعترفت لامامهم بوضعه الخاص وتركتم لهم حرية تطبيق الشريعة الاسلامية في مناطقهم ، كما أن القبائل الشافعية التي ثارت ضد الأتراك كانت تشور ضد أوضاعهم الفاسدة وادارتهم المستبدة ، وهى أمور يمكن تلافيتها اذا حرص الأتراك على تعديل وتنسيق علاقاتهم مع الشعب اليمني .

وقد حاول خليل بك وزير الداخلية العثمانية في ذلك الوقت أن يحذو حذو سلفه طلعت بك في مواصلة استعمال القوة (١) فصمم على ارسال حملة عسكرية ضخمة الى اليمن لخماد ثورتها دون مبالاة لما ستكلفه خزينة الدولة العثمانية المجهدة من أعباء كبيرة . وقد توجهت هذه الحملة العثمانية الى اليمن بقيادة المشير عبد الله باشا الذى توفى وهو في طريقه من الحجاز الى اليمن نتيجة لما « كان يعتريه من النزلات الصدرية » (٢) ، فعين الباب العالي عزت باشا الذى كان رئيسا عاما لأركان حرب الجيش العثماني لقيادة هذه الحملة بدلا من زميله الراحل . كما منح صلاحية واسعة يولى ويعزل ويحكم ويجرى الإصلاحات اللازمة . وقد تميز عزت باشا القائد الجديد عن غيره من القادة العثمانيين بحنكته السياسية وبفصاحته وحذقه وكريم أخلاقه وكان لجهوده

(١) توفيق على ديو : المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ١١١ .

المثمرة أكبر الأثر في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والإمام يحيى . وشخصية عثمانية لها هذا الدور الخطير في العلاقات العثمانية اليمنية لجديرة بالتعريف والتقدير ، لهذا قالت جريدة « المؤيد » المصرية أن عزت باشا كان من أعلى بيوت المجد والشرف في البانيا ، وقد تربى تربية عسكرية عالية في ألمانيا حتى أن الامبراطور غليوم كان يفتخر بأن المدارس الألمانية أنجبت مثله من العثمانيين . وكان السلطان عبد الحميد قد نفاه في سوريا في أثناء حكمه لمدة طويلة ، إذ كان يخشى الشخصيات القوية المستقلة ، ولما زار غليوم سوريا قال في حديث له إلى والي بيروت إذ ذاك : إذا كان الجيش العثماني يستغنى عن عزت باشا فإن الجيش الألماني في حاجة إليه ، فاضطر السلطان عبد الحميد أن يرقى رتبته بعد ذلك ، وأن يرسله إلى اليمن فريقاً على الفرقة الرابعة عشر المقيمة بالحديدة . وقد سار سيرة حسنة في بلاد اليمن ، وأحبه أهلها حباً شديداً ، ولكنه لم يلبث أن أعيد إلى منفاه في سوريا قبل إعلان الدستور بزمناً قليل . ولما أعلن الدستور عين على الفور رئيساً عاماً لأركان حرب الجيش العثماني بإجماع رجال الدولة ، على أنه ليس هناك أكفأ منه لهذه الوظيفة العالية » (١) .

كما ذكر أمين الريحاني في حديثه عن الصلح الذي عقد بين الأتراك والإمام يحيى في سنة ١٩١١ م أن عزت باشا سعى « بما كان له من حنكة وفصاحة وكرم أخلاق إلى مصالحة الإمام . . . وقد كان عزت كريماً وجواداً . . . واستمال الإمام بصفاحته » (٢) .

بل إن الواسعي وهو من اليمنيين الزيديين أظهر تقديره لعزت باشا عند حديثه عن دور هذا الرجل في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والإمام يحيى بقوله : « وتوفى هذا الدواء (يقصد الصلح) الرجل الشهم الفيور عزت باشا (٣) . . » ، فكان الواسعي بذلك منصفاً في حكمه على أحد قادة العثمانيين الذين أسهموا بقدر ما سمحت به طاقتهم لإيجاد حل للقضية اليمنية .

وقد أبدى عزت بك على المصري وكان حينئذ برتبة بكباشى ، رغبته في مرافقة هذه الحملة المتوجهة إلى اليمن بقيادة عزت باشا فأجيب إلى طلبه (٤) . وقد تكونت هذه الحملة من عشرات الطواير تنقلها البواخر ومعها تسافة وطراة . وقد سبق أن أشرت إلى أن محمد الإدريسي تصدى للأتراك في عسير

(١) المؤيد : العدد ٦٢٩٨ ، الخميس ٢٣ من فبراير ١٩١١ (٢٤ من صفر ١٣٢٩ هـ) .

ص ٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣١ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

(٤) مذكرات جمال باشا : ص ٩٨ ، الإعرام العدد ١٠٠١٣ من فبراير ١٩١١ .

وحاول منع مرور حملتهم الى اليمن بل ان مقاومته ازدادت حدتها ضد الترك ،
اذ ألقى القبض على عدد من الضباط وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديري
الجمارك واعتقل سويدي أفندي مبعوث العسير ونفاه الى جبل النضير . كما صمد
الادريسي أمام قوات الشريف حسين المشتركة مع قوات الدولة في الهجوم على
اليمن لاختماد ثورتها ضد الحكم العثماني والتي جعلت مدينة « الليث » نقطة
التقاها وانطلاقها . فواجه الادريسي حربا عسكريا ومعنوية اضطرته الى
فك الحصار عن مدينة أبها عاصمة عسير والتجأ الى الجبال المجاورة واعتصم
فيها . وقد اشتبك عزت باشا في معارك عنيفة مع قوات الادريسي التي عرقلت
طريقه الى اليمن وعمدت في كثير من الأحيان الى قطع مياه الشرب عن المدن
والقرى التي نزلت فيها القوات العثمانية ، فسببت لها متاعب ومشاكل كثيرة
عرقلت سرعة تقدمها (١) . على أن أروع الوقائع وأشهرها ، تلك الموقعة التي
جرت عند مضيق « جيزان » بمنطقة العسير ، التي تكبدت فيها جيوش الدولة
من الخسائر ما يضعف كيانها ، ومما أدى الى استجواب خليل بك ، ناظر
الداخلية ، من قبل النواب في مجلس المبعوثان ، عن سبب الانكسار الذي حل
بالجنود العثمانيين فيها ، فأجاب بكلام مختصر يفيد أنهم وقعوا في كمين نصبه
لهم ثوار اليمن (٢) . والواقع أنه كان لهذه الموقعة أثرها المباشر في مفاوضات
الصلح بين الطرفين اذ بلغت خسائر الجيش العثماني فيها ما يقارب ٢٨ ألف
جندي بين قتيل وجريح وأسير (٣) .

على أن الادريسي صمم على استخلاص عسير من الأتراك وإجبارهم على
الاعتراف بوضعه الخاص أو باستقلاله الذاتي هناك حتى « يمكنه من اسعاد
أهلها ، ورفع الظلم عنهم » (٤) . وقد شجع الادريسي على مواصلة الحرب ضد
الأتراك ذلك التقارب الذي حدث بينه وبين الامام يحيى خاصة بعد أن أعلن
الآخر ثورته ضد الحكم العثماني وبدأ زحفه لمحاصرة الحامية التركية في
صنعاء (٥) . على أن العلاقة التي توثقت بين الادريسي والامام يحيى في أثناء
كفاحهما المشترك ضد الأتراك العثمانيين في اليمن سوف تنقسم عراها عندما
يتصافى الامام يحيى مع الأتراك بعقد الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م . وعند
ذلك سينفرد الادريسي بمحاربة الترك في اليمن مستعينا بالاطاليين أحيانا
وبالبريطانيين أحيانا أخرى ، بل وبعض القوى العربية التي ستتمرد على الترك

(١) الأهرام : العدد ١٠١٥٠ في ١ من أغسطس ١٩١١ .

(٢) الأهرام : العدد ١٠١٢٧ في ٥ من يولية ١٩١١ .

(٣) محمد المهدي البصير : تاريخ القضية العراقية ، ص ٢٦ .

(٤) حافظ وهبه : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٤٢ .

Hogarth, D.G. : Op. cit., p. 121.

(٥)

أمثال ابن سعود من جهة ، والشريف حسين بعد اعلان الثورة العربية في سنة ١٩١٦ م من جهة أخرى .

بعد أن تجمعت القوات العثمانية بقيادة عزت باشا في الحديدة فقد زحفت الى داخل اليمن قاصدة صنعاء لفك حصارها ولطرد القبائل اليمنية التي تجمعت حولها . ولم يكن الطريق بين الحديدة وصنعاء سهلاً مفتوحاً أمام القوات العثمانية ، بل واجه الأتراك عبره مقاومة مستمرة من القبائل اليمنية التي تقع مراكزها على طول الطريق . وقد أشار الواسعي الى بعض المعارك التي واجهها عزت باشا قبل وصوله الى صنعاء بقوله : « وخرج عزت باشا من الحديدة والحرب في طريقه لم يزل منها في حرب الى « مفحق » ثم حرب عظيم في « بيت السلامي » و « قملان » وذهبت نفوس كثيرة وكان العرب المقاتلون هنالك عشرة آلاف ، ثم في قرية شعبان مقابل محطة متنه التي يسميها الأتراك « سنان باشا » - حرب عظيم حتى اختلط العرب والترك ووقع الضرب بالسيف والمدى - وفي ذلك يقول عزت باشا : لو كان للدولة ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها ، ثم لم يزل الحرب في الطريق الى « رأس عصر » مقابل مدينة صنعاء وجلست (يقصد ظلت) الطرقات أياماً منتنة ، من القتلى بعد دفن ما دفن منها » (١) . ويتضح من قول الواسعي ان الأتراك واجهوا في طريقهم بين الحديدة وصنعاء مقاومة عنيفة من رجال القبائل اليمنية حتى أن عزت باشا امتدح شجاعته ومقدرته على القتال . كما أن الجانبين اليمنى والعثمانى منيا بخسائر فادحة في أثناء هذه المعارك ، ولا يخفى ملاحظة ما كانت تسببه هذه الحروب وما تخلف عنها من القتلى - التي كان يتعذر دفنها لكثرتها ولا نشغال المقاتلين بالدفاع عن أنفسهم وسرعة التقدم تجاه أهدافهم - من أمراض وأوبئة أنهكت قوى الجانبين ، وأضعفت معنوياتهم لمواصلة النضال وزادت من رغبتهم في الهدوء والسلام .

على أن كثيراً من القبائل اليمنية عند ما كانت تحس بضعفها أمام القوات العثمانية المتقدمة الى صنعاء كانت تفضل الانسحاب الى معاقلها في الهضبة اليمنية ، وخاصة في الشمال . وقد أدى هذا الى أن البعض اعتقدوا أن عزت باشا في زحفه تجاه صنعاء « لم يلق المقاومة التي كان يتوقعها ، فرغم أنه حارب كثيراً في طريقه الا أن النوار لم يدافعوا عن معقل من معاقلهم العديدة بين الحديدة وصنعاء مدافعة تستحق الذكر » . ثم يتدارك أصحاب هذا الرأي فيعلقون عليه بأنه لم يكن سلبية من الامام وأتباعه بل كان خطة حربية حكيمة

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

اتبعوها ليستنفذوا قوى الأتراك الذين لم يتمكنوا من التقدم خطوة فيما وراء العاصمة اليمنية ، ولهذا قالوا : « وقد دلت النتائج على أن تقاعدهم (أى اليمنيين) عن مقاومة الجيش (العثماني) كانت حكمة من الامام وليس جينا منه ومن رجاله ، اذ لما بلغ الجيش صنعاء رأى أنه لا يستطيع أن يخطو الى ما وراءها (١) » .

غير أن هذا الاعتقاد وتداركه لا يثير الشك في أن الأتراك لا قوا مقاومة عنيفة في أثناء تقدمهم من المدينة تجاه صنعاء ، ويؤكد ذلك أن جزءا كبيرا من القبائل اليمنية النائرة التي كانت تحاصر صنعاء حينذاك توجهت في حوالى منتصف شهر فبراير سنة ١٩١١ م للملاقاة قوات عزت باشا المتقدمة من المدينة ولتعضيد حركات المقاومة اليمنية التي اعترضت طريق الأتراك ، هذا في الوقت الذي ظل الجزء الأكبر من القبائل اليمنية محاصرا صنعاء للإبقاء على الحامية التركية المحصورة في المدينة تحت رحمتهم (٢) . بل إن رجال الامام يحيى المحاصرين لصنعاء هاجموا في النصف الثاني من شهر فبراير سنة ١٩١١ م قافلة عثمانية « مؤلفة من ثمانين جملا تحمل أرزاقا ومؤونة الى الجند (العثمانيين المحصورين في صنعاء) من حامية مدينة حجة . وقد قتل اليمنيون خمسين نفرا من الجنود الذين حاولوا الدفاع عن القافلة وانهزم الباقون » . هذا فضلا عن أنه جاء في تلفراف رسمي من متصرف المدينة الى الباب العالي بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩١١ م أن الاميرالاي رضا بك قاد الستة طوابير الموجودة في « عبال » الى مناخة (٣) . لهذا كله فإن زحف الأتراك من المدينة الى صنعاء كان يحفه من كل جانب وعلى طول الطريق معارك وحروب ومناوشات عديدة استمرت حتى قرب نهاية شهر مارس سنة ١٩١١ م .

وقد نجحت القوات العثمانية في طرد القبائل اليمنية النائرة من «مناخة» بعد أن تكبد الجانبان خسائر فادحة ، كما وصلت مقدمة الجيش العثماني الى « سوق الخميس » ، وقد كان هذا يعني اقتراب موعد دخول الأتراك الى مدينة صنعاء بعد طرد القبائل المحاصرة لها . وقد حاول الوالى محمد على باشا المحصور داخل صنعاء أن يقوم بدوره في معاونة جيش النجدة العثماني الذي يقوه عزت باشا ، فأظهر نشاطا مفاجئا داخل المدينة وعند الأسوار تسهيلا لتقدم العثمانيين في الوقت الذي اشتدت فيه وطأة القتال بين جيش النجدة وجموع القبائل اليمنية المحاصرة للمدينة . وفي صباح ٥ من أبريل سنة

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٠٧ (الصادر في أول صفر ١٣٣٠ هـ) ، ١٨ من

فبراير ١٩١٢ .

(٢) Wavell, A.J.B. : Op. cit., p. 269.

(٣) المؤيد : العدد ٦٣٠٤ الخميس ٢ من مارس ١٩١١ ، (أول ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) .

١٩١١ م تركت القبائل اليمنية النائرة مراكزها حول صنعاء (١) وانسحبت نحو الشمال بعد أن اقتنعت بعدم جدوى المقاومة إزاء قوة الجيش العثماني المزود بأحدث الأسلحة ، والمدرب على أحدث أساليب الحرب ، والذي كان يقوده عزت باشا الذي تميز بمهارته الفائقة في وضع الخطط الحربية الناجحة ، وقبادة جنده الذين توفرت لديهم كافة الإمكانيات العسكرية للفوز بالنصر . وهكذا تمكن عزت باشا من دخول صنعاء على رأس جيشه العثماني في مساء نفس اليوم . وفي صباح اليوم التالي أقيم استعراض كبير للحامية والجيش النجدة العثماني في الميدان الفسيح الواقع أمام مبنى مقر حكومة الولاية ، وذلك احتفالاً بالنصر وابتهاجا بانتهاء الحصار . وقد شهد هذا الاستعراض جموع أهالي المدينة الذين استمعوا إلى خطاب ألقاه عزت باشا في هذه المناسبة . وقد استقبلت مدينة صنعاء القائد المنتصر بالفرح والابتهاج ، وأقيمت الزينات وأقواس النصر تعبيرا عن ذلك ، كما خرج أهالي المدينة وقد لبسوا أحسن ملابسهم لتحية القائد العثماني الذي خلصهم مما عانوه في أثناء الحصار ، ولم يمنعهم مطول الأمطار في ذلك اليوم من التعبير عن فرحتهم بزوال الحصار (٢) . ومن الطبيعي أن يفعل ذلك أهالي مدينة صنعاء ولم يكن هذا ضعفا في وطنيتهم وإخلاصهم للقضية بلادهم لأنهم كانوا يخشون مغبة نجاح القبائل اليمنية في دخول المدينة إذ كان ذلك سيعرضهم للانتقام القبائل الذين اعتقدوا في تعاونهم مع الأتراك ، كما أنه سيعرضهم أيضا للسلب والنهب والتخريب الذي اعتادته القبائل اثر كل هجوم ، بل ان الأئمة أنفسهم كانوا يسمحون للقبائل التي عاونتهم على استرجاع صنعاء باستباحة كل شيء في المدينة فترة من الوقت كانت تتعرض في أثناءها للخراب والدمار .

على أن وصول عزت باشا إلى صنعاء وانهاؤه لحصار القبائل الذي كان مضروبا حولها لم يكن سوى خطوة أولى في سبيل إيجاد حل للقضية اليمنية ، حتى تستقر أحوال الولاية النائرة وترتاح الدولة من ضرورة ارسال حملات عسكرية مستمرة لاختاد الحركات الثورية ضمانا لبقاء الولاية تابعة لسيادتها الفعلية . وإذا كان عزت باشا قد استطاع أن يؤكد نفوذ الدولة في ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر ، وخاصة في مدينة الحديدة من جهة ، كما تمكن من السيطرة على المدن والمراكز اليمنية الواقعة في الطريق من الحديدة إلى صنعاء من جهة أخرى ، فإن هذا لم يكن يعني خضوع اليمن بأكمله للحكم العثماني . إذ ظل الإمام يحيى يتمتع بنفوذ كبير في معظم مدن الهضبة ويتزعم قبائلها وخاصة في المنطقة الشمالية حول مدينة صعدة مركز الإمامة الزيدية في اليمن . كما كان الإدريسي معتصما في جبال عسير المجاورة لعاصمتها « أبها » التي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

Wavell, A.J.B. : Op. cit., pp. 275-278

(٢)

اضطره الأتراك إلى رفع حصاره عنها . وكان بطبيعة الحال يتحين الفرص ويعد العدة للانتقام من الأتراك في عسير ويضع حدا للحكم العثماني هناك . لهذا لم يكن الأمر حينها أمام عزت باشا بعد وصوله إلى صنعاء ، ومن حوله أكثر من عدو يتربصون به شرا وانتقاما ، وقد جمعهم جميعا هدف واحد هو كراهيتهم للحكم العثماني في اليمن وحرصهم على التخلص منه . ويبدو أن هؤلاء جميعا قد نسوا أو تناسوا خلافاتهم المذهبية والقبلية في غمرة كراهيتهم للأتراك العثمانيين ، فتعاون الإمام الزيدى مع الأدريسى السني ، وانضمت اليهما القبائل الشافعية في الهضبة وفي عسير وفي المنطقة الساحلية كقبيلتي « الزرائق » و « القحرا » (١) المعروفتين بشدة البأس وقوة الشكيمة وحرصهما على الاستقلال حتى عن نفوذ الإمام الزيدى .

وقد كان السيد الأدريسى يتمتع بفهم عميق لطبيعة الروح القبلية مما جعله يدرك أن قبائل عسير والمخلاف السليماني التي يتزعمها لن تستمر بصفة دائمة على ولائها وتحمسها لفكرة دينية جامدة ، كما أنه لم يقنع باستجابتهم الطبيعية لخوض غمار الحروب في أي وقت من أجل هدف عارض يتعلقون به ، بل أنه أراد أن يحدد هدفا ثابتا له صفة الواقعية وطابعها لحركته الدينية ، فصاغها بصيغة وطنية شعارها « عسير للعسيريين » ، وأخذ يدعمها بما طبعت عليه حياة البدو من تعلق بالنار ، والحرية الذاتية ، والاستحواذ على الغنائم ، والرغبة في القتال (٢) . ومن هنا أحس الأتراك بخطورة الأدريسى وكانوا يتربصونه ويخشونه ويبدلون جهدهم لكسر شوكته بعد أن طفت في النماء في غفلة منهم .

أما قبائل الهضبة اليمنية فمنهم الزيدون أتباع الإمام يحيى الذين جمعهم حول الإمام خلاصهم المذهبي وفقرهم فكانوا لذلك رهن إشارة الإمام في خوض الحروب من أجل العطايا والغنائم . أما قبائل الهضبة من غير الزيديين فكان يدفعهم إلى محاربة الأتراك والثورة عليهم سوء الإدارة العثمانية ، ومظالم الموظفين الأتراك ، والضرائب المرتفعة التي لم يعتادوها ، ثم رغبتهم في الحرية والاستقلال . على أن الإمام الزيدى استطاع أن يجتذب قبائل الهضبة عامة لمحاربة الأتراك عن طريق اغرائهم بما سوف يستحوذون عليه من غنائم وأسلاب ، مما جعل بري Bury يؤكد هذا المعنى بقوله : ان الإمام الزيدى « استطاع أن يكسب إلى جانبه سكان شرق اليمن السنيين بواسطة اغرائهم بالغنائم ضد الأتراك السنيين » (٣) اخوانهم في المذهب والعقيدة ، ولكن الحركات الثورية التي كانت تقوم في صنعاء ما كانت تنتشر في ريف الهضبة

(١) القحرا . أو القحراء . أو القحري .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 36.

Bury, G.W. : Op. cit., p. 33.

(٢)

(٣)

بسهولة ، لأن رجال التلال شغلوا في حرق الأرض وتتبع تغير فصول السنة وسقوط الأمطار والأعمال المرتبطة بالزراعة التي كان عليهم إنجازها يوميا ، وكانت بطبيعة الحال لا تحتمل الإهمال أو الإهمال بل تتطلب دائما رعاية وبقطة بصفة دائمة . وهكذا ارتبطت حياتهم بالأرض الزراعية فكانوا لا يعبرون الحركات القوية أدنى اهتمام إلا إذا مستهم بصفة شخصية (١) ، فعداء هؤلاء الأتراك كان ينجم عن سوء الإدارة العثمانية في الولاية وارتفاع الضرائب وتدخل الأتراك المستمر في شئونهم ، فإذا تلافى الأتراك ما يفضيهم ويثيرهم فقد ضمنوا بذلك ولائهم للحكم العثماني .

وهكذا كانت مهمة عزت باشا تستلزم معاملة الأطراف اليمينية ، الامام يحيى والادريسي والقبائل ، كل بقدر وبأسلوب يحفظ للحكم العثماني في اليمن بقائه واستقراره . وإذا كان ثمة طريقان أمام الأتراك لاختيار أحدهما وسيلة لحل القضية اليمينية ، أولهما مواصلة الحرب لاختضاع اليمينيين بالقوة ، رغم ما كان يستلزمه ذلك من نفقات باهظة تنوء بحملها الدولة في وقت قصرت فيه إمكانياتها عن تغطية الالتزامات الضرورية ، ورغم فشل هذا الأسلوب الذي تمسكت به الدولة منذ عودتها لليمن في سنة ١٨٧٢ حتى وصول عزت باشا الى صنعاء في سنة ١٩١١ م . أما الطريق الأخرى فهي أكثر واقعية وأدعى للسلام والاستقرار فهي توفر على الدولة ما تنفقه من أموال وما تضحي به من أرواح وما تبذله من جهد ضائع ، ألا وهي المفاوضة والاتفاق على الصلح مع الامام يحيى باعتباره رأس المقاومة (٢) ومحاولة تحقيق مطالب الشعب اليمني بصفة عامة .

وهكذا ستفضل الدولة العثمانية ، بل انها ستضطر الى أن تسلك طريق الصلح والاتفاق مع الامام يحيى ، الذي التجأ الى جبال « شهارة » المنيعه عقب دخول عزت باشا مدينة صنعاء في أوائل شهر أبريل سنة ١٩١١ م ، ولم يخلد بطبيعة الحال الى الهدوء حتى أن الكمائن التي كان ينصبها رجاله للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال اليمينية كانت تقض مضاجع العثمانيين ، وتغني طلائعهم في بعض الأحيان عن آخرها . وقد أدرك الأتراك أنهم سيذوقون الأمرين دائما استمرار العداء بينهم وبين اليمينيين مما سيجعلهم يلجأون الى الصلح لتفادي هذه المقاومة الضارية . ولقد قال توفيق علي برو : « وقد حدثني عزيز باشا المصري ، خلال مقابلي له في القاهرة ، عن ضراوة اليمينيين في القتال واستبسالهم وقتكهم بالجند العثماني ، حديثا طويلا ، وألح بصورة خاصة

Bury, G. W. : Ibid., p. 34.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١١٧ .

على قضية قطع المياه عنهم إذ كان لها أثرها الحاسم على موقف الجيش » (١) ، بل زاد من اقتناع الأتراك العثمانيين بحاجتهم إلى الصلح والمهادنة مع التواركيين ذلك الغسل الذريع الذي منيت به حملتهم التي قادها وإلى اليمن العثماني محمد علي باشا - بعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء - لمحاربة الإمام يحيى في المنطقة الشمالية ، واضطر الأتراك بعد هزيمتهم أن يعودوا إلى صنعاء دون أن يحققوا أية نتائج تستحق الذكر (٢) . وقد تجملت كل هذه الأسباب على جانب عوامل أخرى سنوضحها فيما بعد لتدفع الدولة إلى التفكير جدياً في عقد الصلح مع الإمام يحيى كوسيلة لحل القضية اليمنية ولإقرار الأمور في الولاية الناجمة .

(١) توفيق علي برو: المصدر السابق، ص ٢٣٨.

Wavell, A.J.B. : Op. cit., p 285.

الفصل الخامس

موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)

اولا - الصلح بين الدولة العثمانية والامام
يحيى في سنة ١٩١١ .

ثانيا - موقف القوى المحلية في اليمن من
العثمانيين في أعقاب الصلح مع الامام يحيى
في سنة ١٩١١ .

ثالثا - اتفاقات الحدود بين الدولة العثمانية
وبريطانيا في جنوب اليمن .

موقف العثمانيين في اليمن في أعقاب الصلح مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)

أولاً - ائصال بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١

تبيننا في نهاية الفصل السابق أن الدولة العثمانية اضطرت في سنة ١٩١١ الى اختيار طريق الصلح والمهادنة مع الثوار اليمنيين بعد أن تأكدت من خطئ سياسة القهر والقمع والاضطاع الحربى كوسيلة لاقرار الأمور في اليمن . خاصة بعد أن ذاق جنودها الأمرين في أثناء الحروب والمعارك العنيفة التى التحموا فيها مع رجال القبائل اليمنية العاتية . وقد ساعد الدولة على أن تنحو هذا الاتجاه السلمى عدد من خيرة الرجال العثمانيين الذين اخلصوا فى أداء واجبهـم نحو « دولتهم العلية » من جهة ، ونحو رعاياهم واخوانهم أبناء العربوة من جهة أخرى . وكان على رأس هؤلاء وأكثرهم فاعلية القائد العثماني أحمد عزت باشا الذى ساعدته بمقدرته العسكرية والإدارية وذكاؤه الفطرى وفصلحته وبلاغته واخلاصه فى أداء واجبهـ على أن يختار طريق الصلح وسيلة لاقرار الأمن والسلام فى ربوع ولاية اليمن العثمانية . وقد بذل عزت باشا جهوده المشهورة لاقتناع المسئولين فى الآستانة من جهة (١) ، والامام يحيى وأتباعه من جهة أخرى ، بضرورة عقد الصلح بين العثمانيين واليمنيين ، ضمانا لمصلحة الجانبين (٢) ، وإبقاء على العلاقات التاريخية والإسلامية ذات الجذور العميقة بينهما . وسوف نعرض فيما يلى المراحل التمهيدية لعقد الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى فى سنة ١٩١١ قبل أن تقوم بدراسة وثيقة الصلح ذاتها والنتائج التى ترتبت عليها .

(١) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 16.

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 121.

العوامل المهيأة لعقد الصلح بين العثمانيين والامام يحيى :

كانت الدولة العثمانية قد منحت قائدها في اليمن أحمد عزت باشا صلاحيات وسلطات واسعة لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاقرار الأمور في الولاية . فرأى عزت باشا بما تحلت به أخلاقه من شجاعة أدبية ضرورة الاجتماع مع الامام الزيدى للتفاوض في الأمور المتعلقة بعقد الصلح ، وقد توجه عزت باشا وبرفقته حاشية صغيرة قاصدا الامام يحيى في قرية « دعان » التي أحاط بها آلاف من الجنود الزيديين الذين كانوا يهتفون بحياة امامهم في مظاهرة عسكرية متممة لظهار قوتهم أمام ممثلي الدولة العثمانية . وقد اختيرت قرية دعان هذه ، وهي قرية صغيرة تقع على قمة جبل في الشمال الغربي من عمران ، لتكون مقرا للاجتماع بين الامام يحيى وعزت باشا لتوسطها بين منطقتي نفوذ الامام في الشمال فيما حول صنعاء ونفوذ الأتراك في الجنوب فيما حول صنعاء . وقد أعد الامام يحيى منزلا بالقرية المذكورة لاقامته ، كما جهز منزلا آخر لاقامة عزت باشا في أثناء المفاوضات . ويعرض الواسعي صورة واضحة المعالم لهذا اللقاء الدبلوماسي بين ممثلي الجانبين اليمني والعثماني في قرية « دعان » اليمنية فيقول : « وقد جمع الامام بعض قواده ورجاله الى هذا المحل (دعان) مع عشرات الألوف من العساكر ، وخرج عزت باشا ومعه جملة من أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضي العلامة عبد الله بن حسين العمري . ولما وصل عزت باشا ومن معه الى عمران ، أطلقت المدافع من القلعة فرحا لاستقباله لهذا السعي العظيم الذي فيه حياة أمتين ، عربية وتركية . وكان الامام قد وصل الى دعان قبل وصول عزت باشا ، وقد أرسل الامام لاستقبال عزت باشا جملة من رؤساء القبائل والمشايخ ، ولما كان بينهم وبين دعان ساعة ونصف ، استقبلهم ألوف من العساكر وهم يطلقون بنادقهم في الفضاء ، وهي علامة التحية ، وهم ينشدون الأناشيد الحربية الحماسية وفيها المدح للامام وللدولة وللوطن ، وتسمى يعرف اليمن « الزامل » ، والشجاعة تلوح على وجوههم ، وقد عم الناس الفرح والسرور لما رأوا في الصلح من حقن للدماء وحفظ الأموال وتأمين السبل ودفع الأموال ، (١) .

ويستطرد الواسعي قائلا انه عقب وصول عزت باشا الى دعان وكان يوم وصوله يوافق يوم الجمعة فقد « خطب الخطيب خطبة بليغة تليق بهذا المعنى ، فيها الثناء على الله ورسوله والشكر على الاتفاق وجمع الكلمة ، وحث الناس على الاتفاق وعدم الافتراق ، وذكر الآيات والأحاديث في ذلك » . ثم يضيف

(١) الواسعي : تاريخ اليمن المسمى فرجة اليوم . الجزء : في حوادث وتاريخ اليمن ، ط ٢ ص ٢١٩ .

الواسعى موضعاً أحداث ذلك اليوم التاريخى الذى عقد فيه الصلح قائلا : « وبعد ساعتين قصد عزت باشا المنزل الذى نزل فيه الامام ، وحول الباب ثلة من العساكر وقوا حاملين السلاح ، ثم بعد السلام وتبادل التحية وطيب الكلام وقع الامضاء من الطرفين على شروط (الصلح) » (١) .

وكان للقائد العثمانى عزت باشا ممثل الدولة فى مفاوضات الصلح مع الامام يحيى هيئة اركان حرب مؤلفة من عدد من الرجال المخلصين الممتازين . وعلى الرغم من أن هؤلاء جميعا كانوا من رجال السلك العسكرية العثمانى ، فقد كانوا يتمتعون بخبرة واسعة فى المجالين الادارى والسياسى مما ساعدهم على النجاح فى أداء مهمتهم على خير وجه . وكان على رأس هذه الهيئة عصمت باشا الذى سيسلط نجه عندما يصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية التركية . كما كانت الهيئة تضم عضوين من خيرة ضباط العرب فى الجيش العثمانى هما عزيز على المصرى وسليم الجزائرى اللذين لعبا دورا خطيرا فى انجاح المفاوضات التى انتهت بعقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية (٢) . ويلقى لنا ضوءا على الدور الذى قام به عزيز المصرى خاصة ذلك الحديث الذى دار بين أحد الضباط الأتراك وبين مندوب جريدة « المفيد » البيروتية والذى نقلته « المنار » ، فقد قال الضابط التركى : « التحق عزيز بك المصرى بحملة اليمن وفى النية أن يوفق بين عزت باشا والامام يحيى حقنا للدماء . وهذه العاطفة التى وجدها عزيز بك فى قلب عزت باشا سهلت عليه سبيل الاتفاق مع الامام . وعزيز بك هو بطل هذا الاتفاق ، وأؤكد لكم أن هذا البطل هو من أصدق الرجال الذين خدموا الدولة والأمة معا ، فان خوفه على دولته من الانقراض لاشتغالها عن الأمور الخارجية بتجريد الحملات على أبنائها ، وحبه بقاء العرب ذخرا للدولة تستصرخهم عند الحاجة ، حملاه على عقد الاتفاق . وقد تمكن بطلاقة لسانه من اقناع الامام بأن القتال اذا استمر بينه وبين الدولة فان الأجانب الذين يترصبون بنا الدوائر سوف يستولون على هذه البلاد ، وعلى هذه الفكرة بنى أساس الاتفاق بين عزت باشا والامام يحيى » (٣) .

على أن ما ذكره هذا الضابط التركى لمندوب جريدة « المفيد » البيروتية كان يعبر عن الروح التى سادت هيئة اركان حرب عزت باشا ، وليس تعبرا عن دور العضوين المذكورين فحسب ، مما سيؤدى فى نهاية المفاوضات الى عقد الصلح بين الجانبين العثمانى واليمنى . كما كان من بين مرافقى عزت باشا

(١) الواسعى : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) أمين سميد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، ص ٣١ .

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨٢٢ من فبراير ١٩١٢ (أول صفر ١٣٣٠ هـ) ، ص ١٥٣ -

شخصية هامة ذات أثر فعال في تاريخ اليمن الحديث لم يقتصر على الفترة التي خضعت فيها اليمن للحكم العثماني ، بل استمر بعد استقلال اليمن في عهد الإمام يحيى ، تلك هي شخصية محمود نديم بك السورى الأصل والذي كان يجيد اللغة العربية بتطبعة الحال . وقد اعتمد عليه عزت باشا كل الاعتماد في أثناء مفاوضاته مع الإمام يحيى ، كما كلفه بإدارة اليمن نيابة عنه (١) في أثناء ذهابه الى استامبول لعرض شروط الصلح على الساب العالي والحصول على موافقته ، فقام نديم ببعثته في الولاية في أثناء غياب عزت باشا على خير وجه .

والى جانب الدور الذى قام به عزت باشا وزجاله للاتفاق مع الإمام يحيى على شروط الصلح كانت هناك مجهودات تبذل خارج ولاية اليمن وفى عاصمة الدولة العثمانية ذاتها من أجل حل القضية اليمنية . وإذا كان فريق من العثمانيين قد آمنوا بمنطق القوة وسبيلة لاقرار الأمور فى اليمن ، فقد كان فريق آخر ينادى باتباع الوسائل السلمية وبذل الجهود للاتفاق مع الإمام ، والالتقاء مع مطالب الشعب اليمنى . وقد تمثل هذان الاتجاهان فى الصراع الحزبى الدائر فى « مجلس المبعوثان » العثماني ، فأثيرت المناقشات وقدمت المشروعات تبعاً لاختلاف كل فريق بفكرته وسياسته لحل المسألة اليمنية . وتتلخص اتجاهات أحزاب المجلس الثلاثة فيما يلى :

١ - حزب الاتحاد والترقى ، الذى كان يمثل أغلبية المجلس وبالتالى كان يتمتع بأكبر قدر من النفوذ نتيجة لتحكمه فى انتخاب أعضاء الوزارة ورجال الدولة . وسبق أن عرضنا موقف هذا الحزب من قضية اليمن وتمسكه بسياسة الخضوع قبل الإصلاح ، فوجهت فى عهده الحملات المتتالية لاختاد ثورة اليمن ، فما كلف الدولة - دون جدوى - كثيراً من الأرواح والأموال .

٢ - الحزب الحر الائتلافى ، وكان معظمه من العرب والألبان ، فكان ينادى بالحرية والمساواة للعناصر المختلفة فى الامبراطورية العثمانية ، كما كان يؤمن باللامركزية الادارية . وكان يفتقر هذا الحزب للنظام المحكم مما حال دون تزايد أعضائه وبلوغه المكانة التى يقتضيها برنامجهم الثورى وتستحقه خطته التقدمية . وعلى الرغم من أن هذا الحزب لم يصرح برأيه مفصلاً عن المسألة اليمنية ، فقد كان يفهم اتجاهه الإصلاحى من مجمل برنامجهم السياسى العام الذى نشر عند تأسيس الحزب . على أن موقفه كان يتضح جلياً فى معارضته للحكومة فى المجلس ومساءلتها عن أحوال اليمن ومناقشتها فى المشروعات الخاصة بحل القضية اليمنية .

(١) السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) .

٣ - حزب الأعمالي ، الذي كانت أغلبيته من الأتراك الاتحاديين الذين انفصلوا عن حزب الأكثرية في عام ١٩١٠ ، وكان يعضدهم بعض الأتراك الذين تمسكوا بحيادهم . وكان هذا الحزب منظما فعلا يضم أعضاء تمارسوا عمليا على الأساليب البرلمانية والجدل السياسي مما جعله أكثر فاعلية من الحزب الثاني ، وإن اتجه الحزبان بصفة عامة إلى المعارضة . فقد كان لحزب الأعمالي مواقف عملية بالنسبة لقضية اليمن ، وكثيرا ما تقدم بمشروعات ايجابية مدروسة لحل القضية . وقد نشر لطفي بك فكري أحد رجال هذا الحزب البارزين في جريدة « اقدام » التركية ، بياناً عن المسألة اليمنية ، نقلته عنها جريدة « المؤيد » المصرية ، تضمن لائحة بقانون أراد عرضها على « مجلس المبعوثان » لتكون أساسا يبنى عليه شكل الإدارة في اليمن . وكان رأيه أن الدولة تتبع وسائل الترخير والحلول الوقتية في حل هذه المسألة . ولكنه نصح بأن « يترك تنظيم اللوائح القانونية لولاية اليمن نفسها » ، ويقول : « إن هذا أجدى لأنه يلزم الواقع ويتجاوب معه باستمرار عن كتب » .

ثم أخذ لطفي بك فكري يشرح النظام الإداري الذي رآه مناسباً لليمن فقال : « والطريقة الإدارية التي استحسنتها في هذا القانون تدور حول تعيين وال على اليمن من الأستانة تكون له سلطة واسعة ، وهو ينظر على مجلس عمومي يعقد في مركز الولاية مؤلفاً من سادات القبائل ومشايخها وثقائها ، ومن مندوبي البلاد اليمنية ، ويعهد إلى هذا المجلس العمومي بسن تلك القوانين الخاصة بالولاية ، وأوجه جباية الأموال اللازمة للحكومة ، وعلى مركز السلطنة أن يسد عجز ميزانيتها إذا كان ثمة عجز ، أو يأخذ زيادة وارداتها إذا توافرت الزيادة . واشترط لأجل الاطمئنان على عثمانية الولاية أن تصدر إرادة سنية سلطانية مصدقة على قانون يختص باليمن . وأرى أن هذا القانون إذا أحسن تطبيقه والعمل به لا يلبث بضع سنين حتى يأتي بالثمرات المطلوبة » . ثم سرد لطفي بك فكري عضو حزب الأعمالي المعارض التنظيمات المختلفة التي اقترحها بشيآن إدارة الولاية والمجلس العمومي والشئون المالية والمعارف والأمن والعدل (١) ، وكلها تتجه إلى تطبيق سياسة اللامركزية الإدارية وتمثل جميعها مشروعاً تقديمياً لحل قضية اليمن بالطرق السلمية .

تلك كانت اتجاهات الأحزاب العثمانية الثلاثة في « مجلس المبعوثان » ومواقفها المتباينة إزاء القضية اليمنية . أما عن موقف الحكومة العثمانية نفسها فقد تبلور أخيراً في تشكيل « لجنة إصلاح اليمن » بعد اخفاق أسلوب استخدام القوة وحدها لحل القضية اليمنية . إذ قرر مجلس النظار العثماني تأليف لجنة

(١) المؤيد : العدد ٦٣٠٨ ، الثلاثاء ٧ من مارس ١٩١١ (ربيع الأول ١٣٢٩ هـ) .

لدراسة مسألة اليمن ، وتقديم الاقتراحات أو التوصيات والمشروعات لحل هذه القضية . وقد عهد برياسة هذه اللجنة الى توفيق بك رئيس دائرة المالية في شورى الدولة ، وكان قبل ذلك واليا على اليمن عندما سقطت صنعاء في يد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، أما أعضاء اللجنة « فهم سماحة الشيخ محمود أسعد أفندي ناظر الدفتر الخافاني ، وفريد باشا رئيس دائرة المشاة ، واسماعيل حقي رئيس دائرة اللوازم العسكرية ، وغالب بك مدير الأمن العام ، وعبد المجيد بك محاسب صندوق التقاعد العسكري » . وكان لهذه اللجنة حق استدعاء مبعوثي اليمن عند الحاجة لأخذ معلوماتهم عن اليمن والحالة فيها ، وعقد أول اجتماع لهذه اللجنة يوم الأحد ١٩ من مارس سنة ١٩١١ ، وكان عليها أن تقدم ما تصل اليه الى وزارة الداخلية (١) .

وقد انضم الى هذه اللجنة بعد ذلك بعض الأعضاء الجدد مثل الفريق يوسف باشا . وكان يعمل من قبل قائدا في اليمن فكانت لديه خبرة عن أحوال الولاية . وقد عبر الشيخ محمود أسعد « أفندي » أحد أعضاء اللجنة النقابية عن هدفها والمنهج الذي تتبعه لدراسة القضية اليمنية وذلك في التصريح الذي أدلى به الى محرر جريدة استامبول الفرنسية - ونقلته عنها جريدة المؤيد - بقوله : « ان الادارة التي تضع الآن خطة للجرى عليها في اليمن ليست من قبيل الاستقلال الاداري ، وان كانت ذات سلطة واستقلال أوسع من سائر الولايات واستقلالها » . ثم أضاف قائلا : « ان اللجنة ستطلع على جميع المستندات والتقارير المقدمة سابقا ، مثل تقرير حسين حلمي باشا الصدر الأعظم السابق ، وبعض الآراء المقيدة مثل رأى فيضي باشا الذي مكث طويلا في اليمن . وأن اللجنة ستبدأ المداولة في هذا الشأن في ٢٧ من مارس ١٩١١ » (٢) .

وجدير بالملاحظة أن هذه اللجنة شكلت وبدأت أولى جلساتها وشرعت في العمل لحل القضية اليمنية بالطرق السلمية في الوقت الذي اتجهت فيه حملة عزت باشا الى اليمن لاختاد ثورتها بالقوة والقمع الحربي . فقد وصل عزت باشا الى الحديدة في شهر فبراير سنة ١٩١١ ، ثم زحف الى صنعاء وفك حصارها في أوائل شهر أبريل سنة ١٩١١ ، بينما عقدت « لجنة اصلاح اليمن » أولى اجتماعاتها في الآستانة في ١٩ من مارس ١٩١١ . وهذا يعني أن الدولة العثمانية أرادت أن تستعمل في وقت واحد أسلوبين متناقضين لحل أزمة اليمن ، الأسلوب الحربي والآخر السلمي ، وقد سار كلا الأسلوبين جنبا الى جنب ، بل كان كل

(١) المؤيد : العدد ٦٣٢٤ ، الاثنين ٢٧ من مارس ١٩١١ (٢٦ من ربيع الاول ١٣٢٩ هـ) .
ص ٤ .
(٢) المؤيد : العدد ٦٣٢٠ ، الاثنين ٣ من أبريل ١٩١١ (٤ من ربيع الثاني ١٣٢٩ هـ) .
ص ٢ .

منهما مكملًا للآخر . فما كان عزت باشا - بامكانه أن يحصل - على موافقة الباب العالي على الصلح إلا إذا كان في العاصمة تفكير واستعداد لعقد هذا الصلح (١) فالصلح كان التقاء بين أهداف الحملة العسكرية الموجهة إلى اليمن وبين المجهودات السليبية التي تبذل لحل القضية اليمنية في العاصمة العثمانية . ويؤيد هذا الرأي القائل بأن إرسال الجيوش العثمانية إلى اليمن كان بفرض الارهاب والتخويف وإظهار هيبة الدولة فحسب ، حتى يمكنها عقد صلح مشرف مع الثوار اليمنيين ، لا يترتب عليه اهتزاز مركزها في ولاياتها العربية الأخرى .

وإذا نظرنا إلى موقف الجانب اليمني من الصلح في سنة ١٩١١ ، نجد أن أكبر ممثل للمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني وهو الإمام يحيى كان يبذل كل الجهود الحربية والسلمية على السواء للوصول إلى عقد الصلح مع الدولة والتصافي معها . وقد عرضنا فيما سبق الحروب التي خاضها الإمام يحيى ضد الأتراك في اليمن مستعينًا بالقبائل الزيدية والشافعية على السواء التي استطاع أن يجندبها إلى جانبه ويكتسب بينها زعامة وشعبية على حساب ثورتها ضد الإدارة العثمانية ، بعد أن أساء بعض موظفيها إلى تقاليد اليمن وعاداته ونظمه الموروثة وتدخلوا في شئون القبائل اليمنية بطريقة أثارت استنكارهم وثورتهم . على أن مطالب الإمام يحيى تبلورت أساسًا حول « مطالبته برفع ظلم الموظفين الأتراك في اليمن ، وتخفيض الضرائب التي يبالغون في فرضها ويشندون في تحصيلها حتى في سنى القحط ونضوب موارد الأرض ، وإقامة الشريعة ، وتغيير الموظفين الفاسدين » (٢) . غير أن الإمام يحيى كانت له مطالب شخصية أخفاها وراء مطالبته بحقوق الشعب اليمني ورفع الظلم والضرائب الواقعة على كاهله وتحكيم الشريعة الإسلامية في معاملاته ، وكانت هذه المطالب الشخصية تتمثل في اجبار العثمانيين على الاعتراف بوضعه الخاص كإمام لليمن له سلطات زمنية إلى جانب ما يتمتع به من زعامة دينية على أتباعه الزيديين . ولا يضير الإمام يحيى بعد ذلك أن يعلن ولاءه للسلطان العثماني وتبعية الدولة العثمانية وتعلقه وشعبه اليمني بالخلافة واعترافهم بها ما دامت الدولة تضمن لهم امتيازاتهم الخاصة في بلادهم (٣) . ذلك ما أفصح عنه الإمام يحيى في الشروط التي عرضها على والي اليمن العثماني فيضى باشا لعقد الصلح في سنة ١٩٠٦ دون جدوى ، وهي نفس المطالب التي حوّاها كتابه المستفيض إلى وفد مكة ولم يترتب عليه أي تقدم في علاقاته مع الدولة .

أما في سنة ١٩١١ فالإمام كان يحاول عن طريق الحرب أن يكسب انتصارات متتالية أمام الأتراك ليجبرهم على النظر إلى الصلح نظرة جديّة

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٢٨

(٢) Revue du Monde Musulman, Vol. IV, No. 1, Janvier 1908, p. 96.

(٣) Correspondance d'Orient, 4ème Année, 15-2-1911, p. 155.

يعترفون فيها بمركزه الخاص في اليمن وبحقوق شعبه ومطالبه . فالحرب لم تكن هدفا في حد ذاتها من وجهة نظر الامام ، بل كانت وسيلة لتحقيق مطالبه . وكان يفضل أن يوفر جهوده في محاربة الدولة اذا حققت له مطالبه ، وتوجيهها ضد منافسيه من مدعي الامامة الزيدية الذين اعترضوا على امامته وثاروا عليه في فترات مختلفة ، بدأت منذ توليه الامامة واستمرت حتى بعد توصله الى عقد الصلح مع الدولة في سنة ١٩١١ م . وكان من مصلحة الامام ألا يحارب عدوين ويواجه جبهتين في وقت واحد ، فكانت رغبته في مصالحة الأتراك أكيدة حتى يتفرغ للقضاء على منافسيه في الامامة . هذا فضلا عن أن احساس الامام بقوة الترك الذين كانوا يفوقون قواته عددا وعدة وتدريباً وخبرة ويمثلون احدى الدول الكبرى حينذاك ، هذا الاحساس الذي لم يقلل من عمقه انتصاراته المتواصلة على الأتراك بين حين وآخر ، أو تمكنه من دخول صنعاء في سنة ١٩٠٥ م ، ثم نجاحه في حصارها لعدة أشهر في سنة ١٩١١ م ، فقد كان ذلك انتصاراً على حاميات مجيدة لا تمثل القوة الحقيقية لجنود دولة الخلافة التي كان سرعان ما ينسحب امامهم الى معاقله الجبلية في الشمال عندما كانت تتوالى على ولاية اليمن التجديدات القوية (١) . واذا كان هذا الانسحاب يعتبر خطوة حربية تناسب الموقف ، فان خوف الامام واحساسه بقوة الترك ، هما أمران لا يمكن اغفالهما عند توضيح موقف الامام يحيى في ذلك الوقت . لهذا كان الامام يحيى يعمل من جانبه من أجل مصالحة الدولة العثمانية القوية ، متبعاً في ذلك الطرق الحربية والسلمية على السواء ، مع حرصه على أن تعترف له الدولة بوضعه الخاص في اليمن .

ويمكننا أن نضيف الى ما تقدم بالنسبة لموقف الامام يحيى من الصلح مع الدولة العثمانية أن الوضع القبل للمجتمع اليمني كان يدفع الامام الى عقد هذا الصلح في أقرب فرصة ممكنة . ذلك لأن الامام كان يجهد نفسه في استرضاء القبائل الزيدية المختلفة حتى لا تتخلى عنه وتلتفت حول غيره من مدعي الامامة ، كما كان يبذل كل طاقته لاجتذاب القبائل السنية الى جانبه واغرائهم بالغنائم والأسلاب ليقوى بمساندتهم له على محاربة الأتراك ، وما كان فعل الغنائم بطبيعة الحال دائم التأثير ، بل كان أثرها مؤقتاً تكاد تذرره الرياح . ومن هنا كان الامام يفضل أن يصل الى عقد صلح مع الدولة يجنبه استعطاف هؤلاء وأولئك ، خاصة وأن الترك - بناء على شروط الصلح - كان عليهم أن يدفعوا لهذه القبائل وشيوخها رواتب شهرية متفق عليها ، كان الامام مضطراً من قبل الى توفيرها لهم مهما كلفه ذلك (٢) ، ضماناً لولائهم الذي لم يستمر على حال واحد فترة من الوقت غير قصيرة .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 70.

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق الى موقف الدولة العثمانية من جهة ، وموقف الامام يحيى من جهة أخرى ، بالنسبة لرغبة الجانبين فى عقد الصلح والقرار السلام فى ربوع اليمن ، فقد كانت عوامل أخرى ذات تأثير فعال لدى الجانبين لعبت دورها فى حملهما على الاسراع بعقد الصلح فى سنة ١٩١١ .

اول هذه العوامل هو تدخل بعض المعنيين بالأمر كوسطاء لتقريب وجهات نظر الجانبين اليمنى والعثمانى ، مثل الشريف حسين أمير مكة ، وأحمد العبدل سلطان لحج ، فقد قام الاثنان بمجهود يذكر فى هذا السبيل . فقد كتب الشريف حسين الى السلطان أحمد فى مارس سنة ١٩١١ يخبره أن عزت باشا وصل على رأس قوات ضخمة لاعادة النظام فى اليمن ، كما أخبره أن الحكومة العثمانية طلبت منه أن يلعب دورا معيناً ضد تمرد الادريسي فى عسير . ثم طلب الشريف حسين من السلطان أحمد أن يكتب للامام يحيى بالآية فى عداوته للترك ، لأن هذا سيعود بالضرر عليه مما قد يحطمه نهائياً فى وقت قريب ، كما أخبره أن الحكومة العثمانية ستهتم بشئون الإصلاح فى اليمن . وكتب الشريف حسين أيضاً وبصفة مباشرة الى الامام يحيى يحدثه عن ضخامة القوات العثمانية التى يقودها عزت باشا ، غير أنه ذكره برسائله الثانية كامام دينى وحاول أن يقنعه بأهمية اتحاد المسلمين وخطورة انقسامهم على أنفسهم فى ذلك الوقت الحرج ، وأنه من واجب كل مسلم أن يعضد خليفة الاسلام « ولو بعقال بعيره » وأنه من الجرم أن تبعثر قوى الخليفة فى ميادين جانية ، وأن هذا ضد العاملين من أجل الدين ، كما أشار الى أن اراقة الدماء تغضب الجد الأعظم وهو النبى عليه السلام . ثم أضاف الشريف حسين فى نهاية خطابه ، أنه هو نفسه على وشك التوجه الى عسير لاختاد ثورة الادريسي . وكان الادريسي فى ذلك الوقت يتلقى العون الحربى من إيطاليا عدوة الدولة العثمانية فى أثناء حروبه ضد الأتراك فى عسير والخلاف السليمانى بشمال اليمن .

وقد أجاب السلطان أحمد على رسالة الشريف حسين ، ووعد به بأنه سيكتب الى الامام يحيى ، وعبر عن فرحه واستيشاره بدخول جيش الباب العالى صنعاء منتصراً وأبدى رأيه فى بقاء القائد التركى العام فى صنعاء حتى لا يتجدد القتال بين اليمنيين والأتراك . كما أظهر السلطان أحمد خطورة تقدم الترك الى الشمال تجاه أقاليم الامام يحيى ، لأن ذلك سيثير ضدهم بطبيعة الحال القبائل الزيدية ويحدث تصادماً عنيفاً بينها فتشتعل من جديد نيران الحرب ويسود الاضطراب فى اليمن . وقد حرص السلطان أحمد فى خطابه الى الشريف حسين على أن يشير الى خصائص الزيديين ، وأن المتاعب التى يشيرونها لن تنتهى الا اذا زالت هذه الأسرة . كما عبر عن اعتقاده بأن الشريف حسين هو خير وسيط بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى (١) .

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 118-119.

(١)

ويتضح من هذا العرض لمساعي الشريف حسين الدور الذي قام به للتقريب بين الجانبين العثماني واليميني لعقد الصلح بينهما . فقد استعمل الشريف حسين مع الامام يحيى أسلوب الترهيب عندما ذكره بضخامة القوات التركية ومناعتها ، كما استعمل معه أسلوب الترغيب عندما ذكره برسائله الدينية السامية وباهمية الوحدة الاسلامية وضرورتها (١) .

أما العامل الثاني الذي كان ذا أثر فعال في الاسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ الى جانب تدخل المبعوثين بالأمر للوساطة بين الجانبين ، هو هجوم إيطاليا على طرابلس الغرب بعد أن ضربتها بالقنابل من البحر وأنزلت جنودها الى الشاطئ في صباح اليوم الأول من أكتوبر سنة ١٩١١ م ، ثم احتلت معظم مدنها في خلال عشرين يوما . وكانت طرابلس الغرب ولاية عثمانية نائية محصورة بين مصر المحتلة من الانجليز وبين تونس المحتلة من الفرنسيين في ذلك الوقت ، بينما كانت المواصلات بينها وبين سائر أقسام الممالك العثمانية لا تتم الا بالطرق البحرية الطويلة والمتعبة ، ولم تكن الدولة قد استطاعت أن تؤسس خطا ملاحيا واحدا يضمن هذه المواصلات ولو في الشهر مرة واحدة . وكانت إيطاليا تطمح في امتلاك واستعمار طرابلس الغرب منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، غير أنها كانت تخشى تدخل الدول الأوروبية لمنعها عن تحقيق غايتها . وأخيرا استطاعت إيطاليا بواسطة عقد بعض الاتفاقيات مع هذه الدول أن تحصل على الاعتراف بحقوقها في طرابلس من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ، ومن روسيا مقابل المضائق ، كما حصلت على الاعتراف من ألمانيا والنمسا دون تعويض معين ، ولكنه في نطاق اتفاق عام ، يشمل جميع العلاقات الخارجية الأساسية . بل إن طائفة من هذه الاتفاقيات ضمنته لها التأييد والمساعدة عند الاقتضاء (٢) . كما سعت إيطاليا من جهة أخرى الى بسط نفوذها على تلك البلاد عن طريق توسيع العلاقات التجارية معها ، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والثقافية فيها . وكانت القوة العثمانية المرابطة في طرابلس الغرب عبارة عن بضعة آلاف من الجنود العثمانيين ، بل إن بعض الكتاب يقولون إنها كانت أقل من ثلاثة آلاف . ذلك لأن الحكومة كانت قد سحبت قسما من القوات العسكرية المخصصة لتلك الولاية ، وأرسلتها الى اليمن ، بغية محاربة الامام يحيى وإرغامه على الاستسلام . وهكذا كان الجيش المربط في الولاية قليل العدد وقليل العتاد ، وما كان في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) ساطع البصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ١٧٧ .

امكان الدولة أن ترسل إليها قوة عسكرية جديدة ، لحرمانها من أسطول يستحق الذكر ، ف وقعت طرابلس الغرب فريسة في يد إيطاليا (١) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية تطبيقاً لخطتها الاستعمارية في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ والتي كانت تهدف منها إلى تقسيم أملاك « الرجل المريض » فيما بينها ، لم تثر الاحتجاجات التقليدية ضد إيطاليا عند هجومها على طرابلس الغرب في سنة ١٩١١ ، كالمحافظة على كيانه الإمبراطورية العثمانية أو المحافظة على توازن القوى الدولية وغيرها ، بل إن إيطاليا ضمنت إلى جانبها موقف هذه الدول الأوروبية بناء على الاتفاقات التي سبق الإشارة إليها . وقد أوضحت جريدة « اللواء » المصرية هذا السكوت غير الحيادي من جانب الإنجليز على أعمال إيطاليا الحربية بطرابلس الغرب بقولها إنه « في أثناء الحرب الطرابلسية ، وكانت إنجلترا تحتل مصر ، أعلنت إنجلترا أن مصر تبقى على الحياد » . وكانت إنجلترا تقصد من ذلك أن تحول دون اختراق الترك للأراضي المصرية للوصول إلى طرابلس حتى تؤمن جانب الطليان من ناحية مصر . وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان الإنجليز في أثنائه « يسمحون للطليان بشراء الجمال من عدن على يد وكيل لهم فيها ، وهذا الوكيل يتنازع الجمال من العرب ، دون أن يعلم العرب إلى أين ترسل تلك الجمال ، وكانت الحكومة المحلية في عدن تفض النظر عن شراء الطليان الجمال ، وتأذن لهم بشحنها . فهل يعد هذا خرقاً للحياد أم لا ؟ وهل يصح أن يضيق الخناق على العثمانيين في مصر لحفظ الحياد ؟ ثم تسكت الحكومة الإنجليزية عن اختراق الطليان للحياد في عدن » (٢) . وعلى أية حال فقد كان اتفاق الدول الأوروبية على تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينها من العوامل التي لم تساعد الأتراك على انقاذ مركزهم في طرابلس الغرب .

وقد أدى انهزام الجيوش العثمانية في طرابلس الغرب ووقوعها في أيدي الإيطاليين إلى زيادة نفقة العرب على الحكومة العثمانية . وتقدم نواب طرابلس إلى « مجلس المبعوثان » بتقرير مفصل ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة العثمانية في إعداد وسائل الدفاع عن بلادهم في الوقت الذي كانت فيه الأطماع الإيطالية معلومة للجميع . كما أوضح النواب العرب في المجلس أن الخطة التي اتبعتها الحكومة في معالجة شئون اليمن بالقوة أدت إلى إضعاف الحامية العسكرية القائمة في طرابلس الغرب وسهلت بذلك للطليان سبل الاستيلاء على القطر المذكور . كما أكد النواب العرب خطل سياسة

(١) ساطع الحصري : المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(٢) اللواء : العدد ٣٨٢٢ في ٥ من مارس ١٩١٢ (١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) ، ص ٤ .

المركزية التي اتبعتها الحكومة العثمانية في حكم ولاياتها مما جعلها ترفض من قبل اقتراحا بتكوين حرس وطني في طرابلس الغرب بعد أن زعمت بأن تكوين جيش محلي هناك قد يؤدي إلى انفصال الولاية واستقلالها عن الدولة (١) . حدث هذا كله في الوقت الذي بدأت فيه الحركات العسكرية من جديد في اليمن لا تؤدي إلى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة ، مما جعلها تدرك في آخر الأمر ضرورة الاتفاق مع الإمام لتسوية قضايا اليمن . لهذا أسرع الباب العالي فوافق على الاتفاق الذي عرضه الإمام يحيى بعد ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه ، وقد أشسارت « المؤيد » إلى ذلك بقولها : « أعاد الباب العالي لعزت باشا قائد الحملة اليمنية متن مطالب الاتفاق التي عرضها الإمام يحيى . بعد أن عدل الباب العالي فيها بعض التعديل » (٢) .

وهكذا كانت حرب طرابلس الغرب في أواخر سنة ١٩١١ (١٣٢٩ هـ) من العوامل التي ساعدت على اسراع الباب العالي بالموافقة النهائية على اتفاق الصلح الذي عقد بين الإمام يحيى وعزت باشا ممثل الدولة العثمانية في اليمن .

وبالإضافة إلى العوامل التي أوضحناها والتي ساعدت على تقريب وجهات نظر الجانبين اليمني والعثماني إلى عقد الصلح في سنة ١٩١١ ، فإننا لا يمكن أن نغفل الدور الهام الذي قام به القائد العثماني عزت باشا في هذا المجال . ولقد نجح هذا القائد عقب وصوله إلى اليمن في احراز الانتصارات العسكرية المتتالية على الثوار اليمنيين حتى اضطر الإمام يحيى والقبائل المتنفة حوله من أنها حصارهم لمدينة صنعاء ورحيلهم إلى المنطقة الجبلية الشمالية المحيطة بمدينة صنعاء معقل الإمامة الزيدية في اليمن على النحو الذي سبقت الإشارة إليه . وكان يهدف عزت باشا من ذلك أن يؤكد للإمام يحيى قوة الأتراك العثمانيين في اليمن ، ومقدرتهم على مواصلة الحرب ضد الثوار ، واستعداداتهم الهائلة لتدعيم الحكم العثماني في الولاية والقضاء على كل تمرد . كما كان يريد أن يشعر الإمام أنه على الرغم من سيطرة العثمانيين على زمام الموقف فإنهم على استعداد للتفاهم من أجل الاتفاق على شروط الصلح بما يحقق للولاية الأمن والسلام . وعزت باشا بتصرفه هذا كان يحفظ للدولة العثمانية كرامتها وعلو مكانتها في إحدى ولاياتها النائرة ، مظهرا أن الدولة لم تلجأ إلى الصلح مع الإمام ضعفا منها واستسلاما ، بل فعلت ذلك وهي مهيمنة على زمام الأمور في الولاية ، راغبة في المحافظة على الأمن والسلام . وكان يقصد عزت باشا ألا يؤدي هذا الصلح إلى اعتزاز مركز دولته في اليمن أو في ولاياتها الأخرى على السواء التي كانت تطالب في الوقت نفسه بالأخذ بمبدأ اللامركزية .

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ٧٣٣ .
(٢) المؤيد : العدد ٦٤٦٨ ، الخميس ١٤ من سبتمبر ١٩١١ (٢١ من رمضان ١٣٢٩) ، ص ٢

وإذا كان عزت باشا قد أكد بانتصاراته العسكرية قوة العثمانيين ليحصل على اتفاق مشرف مع الامام يحيى يحفظ للدولة مكانتها في اليمن ويهيئ الأمن والسلام للولاية ، فإنه لبقا بعد ذلك الى طريق متلهمى قوامه المفاوضات والاتصالات الشخصية التي قام بها بنفسه ، وساعده فيها هيئة أركان حربه التي كانت تضم نخبة من الرجال الممتازين المتخصصين الذين أزالوا كل العقبات ودحووا الخلافات ، فكان للجهود التي بذلها عزيز بك المصرى في التقريب بين وجهات نظر الامام والدولة ، ولحسن تفهم عزت باشا للوضع القائم ، ولوثوق اليمنيين بهذا القائد العثماني أثره الكبير في الوصول الى عقد الصلح (١) . ويذكر توفيق على برو في هذا المجال « ولقد استنتجت من حديثي مع الفريق عزيز باشا المصرى أن سيادته تمكن من اقناع الامام ، بعد مقابلات كثيرة معه ، بوجوب عقد الصلح ، من خلال التأثير عليه بالمعاطفة الدينية التي استشارها في نفسه » (٢) .

وفضلا عن اظهار القوة العسكرية العثمانية واستعراضها في اليمن من جهة ، واستعمال أسلوب المفاوضات والاتصالات الشخصية من جهة أخرى فقد استخدم عزت باشا وسيلة ثالثة كانت تناسب الموقف الى حد كبير ، وكان قوامها الهدايا التي قدمها الى الامام الزيدى وأتباعه من أجل الوصول الى عقد صلح مشرف للدولة يحفظ لها مصالحها في الولاية وسمعتها ومركزها العام في الخارج . ولقد ذكر « جاكوب Jacob » الذي كان من أهم الشخصيات الانجليزية في حكومة عدن الذين عاصروا هذه الفترة ودرسوا أحداث المنطقة وكتبوا عنها - أن كثرة ما أنفقته عزت باشا على الهدايا من أجل الوصول الى عقد الصلح دعا رؤساءه في الآستانة الى اتهامه بالاسراف والتبذير . ثم برر جاكوب تصرف عزت باشا بأنه كان مناسباً في مجتمع كان من مثله العليا « تهادوا تحابوا » ، وان عزت باشا استطاع عن طريق الهدايا التي قدمها الى الامام وأتباعه أن يقرب كثيرا من وجهات النظر المتباينة (٣) . كما أكد ذلك أيضا الصحفي والأديب العربى الرحالة أمين الريحاني بقوله « وقد كان عزت باشا كريما جوادا فاستغوى العرب بالمال » (٤) . وكانت الحروب المستمرة وما ترتب عليها من خراب ودمار وقحط وفاقة وغلاء للأسعار الى جانب ما يتحمله الأهالي من ضرائب مرتفعة ، ازدوجت أحيانا عندما كان يحصلها الترك من جهة والامام من جهة أخرى ، من الأسباب التي أدت الى تأثر اليمنيين بمن يلوح لهم ببريق المال ، بينما كانوا في أشد الحاجة اليه كحاجتهم الى الأمن

(١) المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، في ١٨ من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٣ .

(٢) توفيق على برو : العرب والترك في العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، ص ١٥٣ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 121.

(٤) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ج ١ ص ١٣١ .

والسلام . وقد أحسن عزت باشا استغلال عامل الهدايا للتأثير على الامام يحيى وأتباعه للوصول الى تحقيق غايته بعقد الصلح في نطاق الشروط التي قبلتها الدولة . وذلك للحفاظ على مكانتها في اليمن وعلى مركزها أمام الرأي العام في أرجاء الامبراطورية العثمانية وخارجها .

اتفاقية الصلح بين العثمانيين والامام يحيى في سنة ١٩١١ :

بعد انقضاء تلك المراحل التمهيدية التي أشرت اليها فيما سبق فقد تم عقد الصلح في قرية « دعان » اليمنية بين القائد العثماني عزت باشا وبين الامام يحيى في ٩ من أكتوبر سنة ١٩١١ وذلك لاقرار الأمن والسلام وانتظام الأمور في بلاد صنعاء ، عمران ، حجة ، كوكبان ، حجور ، آنس ، ذمار ، يريم ، رداع ، حراز ، تعز ، التي يقطنها الزيدون الذين هم تحت ادارة الدولة « على حد تعبير الواسعي » (١) وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية :

- ١ - ينتخب الامام حكاما المذهب الزيدية وتبلغ الولاية ذلك وهذه تخبر الأستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب .
- ٢ - تشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكاوى التي يعرضها الامام .
- ٣ - يكون مركز هذه المحكمة صنعاء وينتخب الامام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة .
- ٤ - يرسل الحكم بالقصاص الى الأستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الارادة السننية به وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضى ولا يفلح ولا ينفذ الحكم الا بعد التصديق عليه وصدور الارادة بشرط ألا يتجاوز أربعة أشهر .
- ٥ - اذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يحق للامام أن يبين ذلك للولاية .
- ٦ - يحق للحكومة أن تعين حاكما للشرع من غير اليمنيين في البلاد التي يسكنها الذين ينتمون بالمذهب الشافعي والحنفي .
- ٧ - تشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة .
- ٨ - تعين الحكومة « محافظين » تحت اسم « مباشرين » للمحاكم السياره التي

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ : ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

- تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية ، وذلك دفعا للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والاياب الى مراكز الحكومة .
- ٩ - تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالامام .
- ١٠ - الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال .
- ١١ - صدور أمر عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي سلفت .
- ١٢ - عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي « أرحب » و « خولان » ، لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة .
- ١٣ - تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع .
- ١٤ - اذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق وتنفيذ الحكم الذي يحكم به عليهم .
- ١٥ - يحق للزيدية تقديم الهدايا للامام اما توا واما بوساطة مشايخ الدولة أو الحكام .
- ١٦ - على الامام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة .
- ١٧ - عدم جباية الأموال الأميرية من (جبل الشرق) (١) لمدة عشر سنوات .
- ١٨ - يخلى الامام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وما جاورها وحراز وعمران .
- ١٩ - يمكن لأمورى الحكومة وأتباع الامام أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن .
- ٢٠ - يجب على الفريقين ألا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور فرمان السلطان بالتصديق على هذه الشروط .
- وبناء على هذه الاتفاقية عين الامام يحيى حكاما وكتابا للمراكز والنواحي ونظارا للوقف الداخلى والخارجى وللوصايا (٢) .
- وعقب عودة عزت باشا والوفد العثماني المرافق له الى صنعاء أمر بأن يجتمع سكان المدينة في الميدان الفسيح الواقع أمام مقر حكومة الولاية وأذيع

(١) (جبل الشرق) هو مغلاف من مغاليف (آس) وقد عانى أهله من الفقر بعد أن خربت منازلهم نتيجة للحروب الكثيرة .

(٢) الواسطي : المصدر السابق ، ط ٣ ، ص ٣٢٠ .

عليهم نبا عقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية وتوقيع الاتفاق الخاص بذلك . وقد ألقى مفتي الولاية الشيخ علي بن حسين المغربي خطابا هاما في جموع الأهلين من سكان المدينة الذين احتشدوا في الميدان ، أشاد فيه باتفاق الامام يحيى مع عزت باشا على الصلح ببناء على رغبة السلطان العثماني وبالجهود المشكورة التي بذلها كل منهما حتى تم توقيع الاتفاق ورحب بالاتحاد بين البيهنيين واخوانهم العثمانيين ودعا الى نبذ الشقاق والأحقاد وقال : « هذا ، وأنه بحمد الله تعالى قد قام بنصيحة الاسلام والمسلمين وبذل سعيه في رضا رب العالمين ، حضرة صاحب الدولة الأفخم وملاذ المزم الشامخ الأتم (أحمد عزت باشا) أناله الله من الخير ما يشاء . وقابل سعيه الحميد بالقبول مولانا الامام (يحيى) المتوكل على الله رب العالمين نجم آل الرسول لأبرح بدرأ لا يعتريه أقول فوقهما الله لما فيه صلاح العباد وهو ان شاء الله تعالى نهج بين السداد . فعند ذلك زالت عن قطر اليمن المحن وقرت عيون طالما نفر عنها الوسن ، فيا لها من نعمة بها الاسلام كل يوم في ازدياد ، ومنه انتظم بها شمل الاتحاد . وتم ذلك بالارادة السنية من مولانا سلطان العرب والعجم سلطان الملة الاحمدية وحامي حرم الله والشرعية المحمدية أعزه الله بعزة الاسلام وأهلك به الكفرة الطغام . فلله الحمد على هذه النعم وله الشكر على دفع النقم (١) .

وجدير بالذكر أن أهالي صنعاء استقبلوا خبير الصلح بالفرح والابتهاج وعبروا عن فرحهم هذا عندما أذيع الفرمان السلطاني عقب صدوره في سبتمبر سنة ١٩١٣ معلنا تحالف الامام يحيى مع الدولة العثمانية ، « فسار الأهالي في الشوارع مهللين يطلقون نيران بنادقهم ابتهاجا بهذا الفرمان (٢) .

وقبل أن نقيم اتفاق « دعان » لنعرف مدى فائدته وأهميته للامام يحيى من جهة وللعثمانيين من جهة أخرى ، فالتنا سنقارن بينه وبين مشروع الصلح الذي سحبه طلعت بك من « مجلس المبعوثان » ، فلعل ذلك يلقي مزيدا من الضوء على قيمته لكل من الجانبين البيهني والعثماني ، وقد أوضحت لنا المقارنة الأمور التالية :

- ١ - تضمن المشروع السابق تفويض الولاية الى الامام (المادة الثانية) ، وأغفل الاتفاق الحالي الإشارة الى ذلك ، بل يستدل من ثانيا سطره أن الوالي يظل تركيا .
- ٢ - أشار المشروع السابق (*) الى تفويض متولى زمام الادارة في الولاية (أى الامام) تفويضا تاما بتعيين القضاة ، بالإضافة الى العمال والماءورين

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 38.

(*) ص ٢٢٥ .

وتعيين رجال الدرك .. بينما المشروع الجديد لا يفوضه الا بتعيين
الحكام لتطبيق أحكام الشرع أى القضاة فقط .

٣ - ظهرت أفضلية المشروع السابق بوضوح عندما فوض الولاية بالاتفاق
من الأموال التي تجبها ، برغم اشتراطه ارسال الرصيد الذي قد يبقى
الى مركز السلطنة ، بعد أن يبذل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية
(المادة الرابعة) . ولكن الاتفاق الجديد ليس فيه شيء من ذلك الا أن
الامام يدفع عشر حاصلاته للحكومة .

وهكذا يتضح أن الاتفاق الجديد منصب على ناحية القضاء الشرعى فقط
دون أن يشير الى شيء يتعلق بالإدارة المدنية ، بل انه ترك التصرف فى هذه
الناحية لمشيئة الامام فيما يخص الزيديين دون غيرهم ، كما أنه قيد تصرفه
فى الوقت نفسه بسلطة الآستانة وتصديقها دون أن يحدد مدى هذه السلطة .
بل ان نصوص الاتفاق حوت غموضا عميقا يمكن معه استغلالها الى مدى بعيد ،
هذا علاوة على ما فى الاتفاق من ازدواج سلطة الوالى والامام مما لا يمكن معه
تجنب نشوب الخلاف . وفى بعض مواد الاتفاق لم يعط الامام أكثر من دور
الشاكى ، بينما أعطى الحق فى الكلمة الأخيرة لكل من الولاية فيما يخص
المأمورين والحكام المسيئين (المادة السادسة) ، وللمحكمة العليا التي يعين
الامام رئيسها وأعضائها ، وللحكومة فيما يختص بالشكاوى المرفوعة من قبل
الامام . وليس فى الاتفاق أى نص يحدد موقف الامام ولا حقوقه وصلاحياته
فيما اذا رفضت الولاية أو الحكومة تأييد وجهة نظره التي قد تكون محقة كل
الحق فلا تأخذ بها لما رب ما أو غاية فى نفسها (١) أو لأمر تقتضيه مصالحها
الخاصة يتعارض مع مصالح الامام وأتباعه .

وبينما أن نستعرض بعض التعليقات التي نشرت عقب توقيع هذا الاتفاق
لما تلقى من الضوء على مواده المختلفة . فقد نقلت جريدة « المقطم » عن جريدة
« التيمس » مقالا نشرته عنها جريدة (المنار) جاء فيه : « عقد الحكومة العثمانية
صلحا غير مجيد مع الامام يحيى بعدما رشحت زعماء الثورة بالأموال
الطائلة ، ووعدتهم بالإصلاح ، فنال الامام بذلك أكثر مما كان يطمع فيه .
وثبت فى مركزه حاكما على القبائل الزيدية ، ولم يتغير الحال فيما سوى ذلك
عما كانت عليه قبل بدء القتال . فالأتراك يملكون صنعا ، وقد استرجعوا معظم
المراكز التي كانوا يجتنبونها فى الماضى : والامام يملك « شهارة » وسائر المعامل
التي كانت له . وقد أطلق الامام أخيرا سراح خمسمائة أسير من الجنود ، ولكنه

(١) توقيع على برقي : الميجر البلباق ، ص ٢٤٢ .

لم يعد المدافع التي غنمها في هذه الثورة ، أو في ثوراتها السابقة ، واضطرت الحكومة أن ترسل خمسين ألف عسكري بقيادة عزت باشا ، وهو من أكبر قوادها ، للحصول على هذه النتائج ، (١) .

كما علقت جريدة اللواء المصرية على هذا الاتفاق بقولها : « ... فيستدل من هذا الاتفاق ، أن الحكومة اعتبرت الامام حاكما مستقلا لا تتعرض للبلاد الواقعة تحت سلطته ، وأنها تكفلت له باصلاح حال الزيديين المقيمين في بلادها . وقد كتب جلال نوري بك مقاله في « الجون ترك » انتقد فيها هذا الاتفاق ، وقال انه لا قوة بعد الآن تمنع الامام من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق الذي عقده الحكومة العثمانية معه » (٢) .

وفي هذين التعليقين مبالغة واضحة تبعد عن الحقيقة . فقد ذكرت « التيمس » في المقال الأول أن الصلح الذي عقد بين الامام والدولة كان « غير مجيد » بينما نراه محاولة للالتقاء مع الواقع اليميني تتصف بالاعتدال ولا تقلل من مكانة الأتراك أو ترفع من شأن الامام الا بالقدر الذي يخفف من حدة التوتر بين الجانبين . كما نظرت الجريدة الى الأموال التي أعطيت للامام على أنها رشوة ، بينما كانت وسيلة لظهار الود وتلطيف النفوس ، بعد أن لوح الأتراك للامام بمظاهر القوة التي قادها عزت باشا والتي بلغت خمسين ألف عسكري على حد قول الجريدة ، بل ان بعض الانجليز ممن خبروا عادات أهالي المنطقة أشاروا الى أن تبادل الأموال والهدايا كان وسيلة متبعة لربط أواصر المحبة بين الأهالي الذين ذاقوا الفاقة والفقر نتيجة للحروب الكثيرة وما كان يصحبها من خراب ودمار ، وقد سبق أن أشرت الى أن « جاكوب » الانجليزى ذكر في كتابه أن العرب كانوا يعتزون بمبدأ « تهادوا تحابوا » حتى تصلح أمورهم .

كما وضحت المبالغة في تعليق جريدة « اللواء » في المثال الثاني عندما ذكرت أن الحكومة اعتبرت الامام حاكما مستقلا لا تتعرض للبلاد التي تحت سلطته ، بينما يؤكد الاتفاق بوضوح خضوع الامام وبلاده للسيادة العثمانية ، وبضرورة الرجوع الى الاستانة حتى في الموافقة على تعيين حكام المناطق الزيدية بعد أن يختارهم الامام . ولهذا كان تعليق جريدة « جون ترك » مجافيا تماما للواقع عندما ذكر جلال نوري بك كاتب المقال أن الامام لا تمنعه أية قوة من عقد اتفاق مع أية حكومة شاءها بعد هذا الاتفاق .

وإذا كان هذان التعليقان قد بعدا عن الواقع نسبيا فقد اقترب من الحقيقة

(١) النار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، العدد الصادر في اول صفر ١٣٣٠ هـ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٠٦ .

(٢) اللواء : العدد ٣٧٧٩ الصادر من ٧ من يناير ١٩١٣ (١٧ من المحرم ١٣٣٠ هـ) ص ١ .

تعليق ثالث صدر من داخل اليمن على لسان ضابط عثماني شهد بنفسه هول الحرب وتلمس بوادر السلم بعد عقد اتفاق « دعان » بين الامام والدولة ، فأورد خواطره في رسالة بعث بها الى جريدة « الحقيقة » اللبنانية - ونقلتها جريدة « المنار » - جاء فيها : « ان قرية دعان الواقعة على مسافة خمس ساعات من الشمال الغربي من قضاء عمران سيكون لها شأن في التاريخ حيث عقد فيها الاتفاق ، وتم توقيع شروط الصلح بين الامام يحيى حميد الدين وقائد الحملة عزت باشا فانحسم بذلك الحلاف ٠٠٠ وقد نظر عزت باشا الى المصلحة العامة قبل كل شيء ، ولولا ذلك لما تسنى له الحصول على وفاق ووثام بين طائفتين من المسلمين تقتتلان ، فهياً للجيش العثماني عضدا قويا يبلغ عدده ثلاثة ملايين لأن الإمام يحكم على هذا العدد ، ويمكنه أن يكون محاربا مع الجيش العثماني جنبا لجنب اذا مست الحاجة ٠ ولا يستبعد القارئ هذا ، فالمثال حسي ظاهر ، وهو أنه لما بلغ الامام اعلان إيطاليا الحرب على الدولة ، أرسل نيا برقيا الى مقام الخلافة العظمى يقول انه مستعد لتقديم مائة ألف مقاتل كامل العدد والعهد ٠٠ (١) »

ويبدو جليا أن الفرحة والبشر تصدران هذه الرسالة ، كما أنها توحى بأن الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية كان من الأعمال العظيمة التي سيذكرها التاريخ . وقد أشار كاتب الرسالة الى أن الصلح قد وضع حدا لحروب ضارية بين فئتين من المسلمين تقتتلان ، كما أنه سيمهد للقيام بكثير من الإصلاحات في اليمن . هذا فضلا عن أنه سيضم للدولة قوة الامام الزيدى وأتباعه التي كانت من قبل تنخر في عظامها وتحول اليمن الى مقبرة لجنودها ، حتى عقد هذا الصلح الذي ضمن انحياز الامام نسبيا الى جانب الدولة ضد أعدائها - كما سنتحدث عن ذلك في حينه . ولا شك أن انحياز الامام الى جانب الدولة كان يعني اكتسابها لقوة مادية كبيرة . غير أننا يجب أن ندرك أن ذلك لا يعني مطلقا انحياز الشعب اليمني بأجمعه الى جانب الترك . فسلطان الامام كان على بعض الزيديين الذين كان يمكنه أن يجند منهم للاشتراك في حروبه ، بينما لم يكن يتمتع الامام بمثل نفوذه على ثلاثة ملايين من الشعب اليمني ، فان هذا التصور قد يرجع الى أن الثورة ضد الأتراك شملت معظم أرجاء اليمن ، ولما كان الامام يتزعمها فقد اعتقد هذا الضابط أن عناصر هذه الثورة جميعها تدين بالولاء للامام وأنها رهن اشارته (٢) . ولا شك أن ذلك يجانب الصواب لأن الظروف والأحداث التي كانت تعيشها هذه العناصر في تلك الفترة هي التي دفعتها الى الثورة تحت قيادة الامام الذي حاول بدوره أن يكتسب زعامة شعبية على حساب الثورة اليمنية ضد الحكم العثماني .

(١) المنار : مجلد ١٥ ، ج ٢ ، العدد الصادر في ١٨ من فبراير ١٩١٧ (اول صفر ١٣٣٠ هـ) ص ١٣٨ - ١٤٢ .
(٢) السيد منتظمي السلام : في المصطفى السابق : ص ٨٨٩ - ٨٩٠ .

والى جانب ما نشرته الصحف من تعليقات عن اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية فى سنة ١٩١١ م فقد أشار اليه أيضا عدد من الكتاب والرحالة ممن قاموا بزيارة اليمن وذلك فى مؤلفاتهم التى يمكننا أن نستخلص منها بعض المعلومات الهامة . فقد كتب أمين الريحاني فى سنة ١٩٢٤ م يقول : « ... فعقدت معاهدة سنة ١٩١١ م لمدة عشر سنوات ، وكان من شروطها أن يعترف الامام بالسيادة التركية ، وتقبل الدولة ألا يكون فى البلاد غير الحاكم الشرعية التى يعين الامام قضاتها . وقد تعهدت الدولة أن تدفع للامام ولرجال السادة ومشايخ (حاشد) و (بكيل) مشاهرات مالية مقدارها ألفان وخمسمائة ليرة ذهبيا . وبما أن الزيديين بموجب مذهبهم لا يتوجب عليهم دفع الزكاة لغير الامام امامهم ، كان موظفو الترك يجمعونها باسمه ويقدمونها له بعد خصم اثنين ونصف فى المائة بدل الجباية » (١) .

وهكذا أشار الريحاني الى جوهر الصلح الذى تبلور فى اعتراف الامام بسيادة الدولة واعتراف الدولة بوضع الامام الخاص بين أتباعه الزيديين ، كما أوضح الريحاني الناحية المالية فى الاتفاق والمشاهرات التى تعهدت الدولة بدفعها للامام وأتباعه وبلغ مقدارها ٢٥٠٠ ليرة ذهبية . هذا فضلا عما أوضحه الريحاني من أن الموظفين الأتراك كانوا يجمعون الضرائب باسم الامام نظرا لأن مذهب الزيديين كان يشترط عليهم دفع الزكاة لامامهم دون غيره . وأن الموظفين كانوا يقدمونها للامام بعد خصم ٢٥٪ نظير أعاب التحصيل .

أما الرحالة الألماني « هانز هلفرتز » فقد ذكر أن هذا الصلح كان لمدة عشر سنوات بصفة مبدئية وأنه كان نتيجة طبيعية للأحداث التى سبقته ، كما أشار بصفة خاصة الى أن اليمانيين والأتراك كان لابد لهم أن يتضامنوا بعد أن هدد الاسلام نفسه بهجوم إيطاليا على طرابلس الغرب ، فقال : « ... اذ تم عقده (اتفاق الصلح) عندما هدد الاسلام نفسه ، عند هجوم إيطاليا على طرابلس » (٢) .

وكتب الرحالة الإيطالي « سلفاتور أبونتي » الذى عاش فى اليمن فترة من الوقت اطلع فيها على شئونه ، تعليقا على هذا الاتفاق ركزه على الجانب الإداري فى شروط الصلح جاء فيه : « ... وأخيرا اضطر الباب العالي الى الصلح مع الامام ، وأمضى معه اتفاقا فى سنة ١٩١٢ م ، تركت للإدارة التركية بمقتضاء مدينة صنعاء ومعظم الأراضى الساحلية ، أما المناطق الأخرى أو الأقاليم الزيدية ، فإنها تركت تحت ادارة الامام وسلطته الدينية والإدارية ، وعندئذ استبدل

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) Helwig, H.: *The Yemen, A Secret Journey*, p. 124.

بالقانون التركي الذي كان معمولاً به في البلاد الشريعة الإسلامية ، ووكّل بإدارة القضاء موظفون كان يعينهم الإمام . . . » (١) .

ومن الملاحظ أن « سلفاتور أبونتي » قد جابه الصواب عندما حدد تاريخ الاتفاق في سنة ١٩١٢ إذ أجمعت المصادر على أن الاتفاق تم عقده في سنة ١٩١١ م . كما أن تحديد المناطق تفوذ العثمانيين والإمام لم يكن تحديداً دقيقاً لأن العثمانيين احتفظوا لأنفسهم بالسلطات الإدارية في سائر أرجاء الولاية بما فيها المناطق التي يسكنها الزيديون بدليل أنهم كانوا يجمعون الضرائب في أرجاء الولاية بما فيها المناطق الزيدية ، وإن فعلوا ذلك هناك باسم الإمام الزيدي على أن يقدموها إليه بعد خصم نسبة « بدل الجباية » التي سبق أن أشرت إليها . أما تفوذ الإمام فقد كان دينياً بحتاً في المناطق الزيدية دون غيرها ، وإذا كان له قدر ضئيل من السلطات الإدارية فقد كان ذلك ضمنياً فقط ، بدليل أن اختياره حتى لموظفي القضاء في المناطق المذكورة كان مقروناً دائماً بموافقة الدولة وتصديقها طبقاً لنصوص الاتفاق .

ولعل كل ما تقدم من تعليقات وتفسيرات يجعلنا نميل بشئ من التحفظ إلى رأى توفيق على برو عند تقييمه لاتفاق الصلح بين الإمام يحيى وعزت باشا في سنة ١٩١١ فيقول إن هذا الاتفاق ليس فيه كسب يذكر للإمام ، وأنه يعد إلى حد ما انتصاراً لفكرة الدولة ، ولا ينطبق على فكرة اللامركزية في الحكم ، حتى ولا على أصول توسيع المادونية الكاملة إلا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة للزيديين ، وهي نقطة يعنق هؤلاء عليها أهمية كبيرة . ثم يشير توفيق على برو إلى أن المادتين التاسعة والعاشر في إنشاء المحاكم السيارة وقيام الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا هما المادتان اللتان يعتد بهما في هذا الاتفاق وتعطيانه بعض القيمة من حيث توسيع الإدارة المحلية في ناحية واحدة فقط ، أما الإدارة المالية والمشروعات الحيوية العمرانية النافعة والصحية والتعليمية فلا شئ عنها البتة . ومن هنا ينتهي برو إلى أن هذا الاتفاق لم يكن ليحل مشكلات اليمن حلاً حاسماً (٢) ، وأن حكومة الاتحاديين وافقت على ما جاء به مرغبة بعد أن علمت بأن عزت باشا قائد القوات المحاربة لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر مما فعل أمام استبسال اليمنيين ، ولأنها تعرضت لهجمات شديدة من المعارضة ، كما فوجئت بهجوم إيطاليا على طرابلس الغرب . فكانت الدولة بهذا الاتفاق تهدف إلى تسكين الثورة اليمنية دون أن تقصد القيام بمحاولة أكيدة وحاسمة لحل قضية اليمن .

أما رأى السيد مصطفى سالم في اتفاق الصلح بين الإمام يحيى والدولة

(١) سلفاتور أبونتي ، مملكة الإمام يحيى ، (ترجمة طه فوزي) ، ص ٥٦ .
(٢) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٤٤٣ .

العثمانية في سنة ١٩١١ فانه يمثل تحفظنا على رأى توفيق على برو . فقد ذهب الأول الى أن هذا الصلح يعتبر استجابة منطقية للواقع العثماني واليميني في آن واحد ، فالى جانب الظروف الصعبة التي تعرضت لها الدولة واضطرتها الى عقد الصلح فقد رأت أنه لا يضرها كثيرا أن تعترف بوضع الامام الخاص ، لما للامامة الزيدية من جذور تاريخية عميقة في أرض اليمن قبل مجيئ العثمانيين اليها بتاريخ طويل . كما يوضح السيد سالم أن بعض مواد الاتفاق عبرت عن الرغبة في اصلاح الامور في اليمن فأخضعت قيمة الضرائب المفروضة للأسس الشرعية ، كما تحدت المحاكم والعقوبة على من أساء جمعها من موظفي الحكومة . وقد أعفيت بعض مناطق معينة من الضرائب لفقرها ولاضطراب أحوالها وذلك لمدة عشر سنوات ، كما صدر عفو عام عن الضرائب المتأخرة وعن مرتكبي الجرائم السياسية فيما قبل الاتفاق ، واشترط على الامام إخلاء سبيل من لديه من الرهائن ، وسمح للأموري الحكومة وأتباع الامام بالتجول في أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن في الولاية . ولا شك أن هذه كلها نتائج محدودة ترتبت على عقد هذا الاتفاق وأدت الى وجود فترة من الهدوء النسبي والسلام المؤقت ، بما يترتب على ذلك من القيام ببعض الإصلاحات في المنطقة التي يسكنها أتباع الامام الزيدى ، فضلا عن المناطق التي انفردت بحكمها الدولة . ولا يعنى هذا أن اليمن قسمت الى قسمين ، قسم يخضع للعثمانيين وآخر يتبع الامام ، فهذا التقسيم لم يحدث سواء من الناحية الادارية أو غيرها . بل ان الزيديين الذين ينظمون حياتهم طبقا لمذهبهم وفي الوقت نفسه يعترفون بالسيادة العثمانية أرادوا أن تعترف الدولة بوضعهم الخاص وتترك لهم حرية ممارسة حياتهم بطريقتهم في نطاق تبعيتهم للدولة . وهذا يشبه الى حد كبير وضع الاشراف في مكة ، فهم يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتي أو بوضع خاص في بلدهم بينما يخضعون للسيادة العثمانية ، فكانت توجد قوة عثمانية في المدينة في الوقت الذي يقوم فيه شريف مكة بخدمات جليلة لتأكيد السيادة العثمانية في هذه الجبهات .

ويستطرد السيد سالم قائلا ان هذا الاتفاق قد أكسب الامام بعض الحقوق، مثل منحه حق انتخاب حكام المذهب الزيدى ، وانتخاب رئيس وأعضاء المحكمة الاستئنافية بصنعاء . كما أصبح للامام حق الاشراف والمراقبة على الأسلوب الادارى للمأمورين وموظفيهم فكان عليه أن يعرض على الوالى مظاهر اساءات الموظفين وكيفية استغلالهم لنفوذهم اذا فعلوا ذلك . وقد جعل الاتفاق المسائل المتصلة بالنسواحى الشرعية كالأوقاف والوصايا منوطة بالامام . كما سمح للزيديين بتقديم هداياهم لامامهم - مباشرة أو عن طريق مشايخ الدولة وحكامها في الولاية - وذلك تعبيرا عن ولائهم المذهبي . وهذه الهدايا تشبه الى حد ما الاشتراكات ، التي يدفعها أعضاء الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة

لتمويل عمليات تنفيذ برامجها ومخططاتها ، وقد رأت الدولة أن تقر هذا الوضع حتى لا يتم سريرا مما يخفى عليها حقيقة المركز المالي للإمام وامكاناته المادية (١) . ويمكن أن ينظر الى بنود هذا الاتفاق على أنها تنظيمات تؤدي الى اقرار الأمور في الولاية ، لأن الدولة التي منحت هذه الحقوق للإمام وأتباعه لتضع حدا لثوراتهم المتتالية ، احتفظت لنفسها بالتصديق على ترشيح الإمام للحكام والقضاة الزيديين ، والتصديق على أحكام القصاص ، وتعيين حكام الشافعية والحنفية ، الى غير ذلك من الأمور التي تضمن استمرار تبعية اليمن وتخضوعه للسيادة العثمانية .

النتائج المترتبة على الصلح بين العثمانيين

والامام يحيى في سنة ١٩١١ م :

تمتع اليمن بفترة قصيرة من الهدوء النسبي عقب عقد اتفاق الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ م . وقد حرص كلا الجانبين العثماني واليماني على الافادة من اتفاق الصلح الى ابعد مدى ممكن ، وكان يمثل الجانب اليماني في هذا الاتجاه الامام يحيى على وجه الخصوص . وقد أراد الترك أن يمحو ذكرى الحروب والمعارك السابقة التي دارت بينهم وبين الثوار اليمنيين ، وأن يبدأوا صفحة جديدة في تاريخ حكمهم لليمن تتسم بطابع الأمن والاستقرار والسلام . وتصميما منهم على ذلك فقد عزلوا الوالي العثماني المستبد محمد علي باشا وعينوا بدلا منه محمود نديم بك والذي قام بدور هام في التقريب بين وجهتي النظر العثمانية واليمانية في أثناء المفاوضات التي انتهت بعقد الصلح .

واذا كان الواسعي قد اعتاد أن يذكر في حواريته أخبار الحروب والمعارك التي دارت بين اليمنيين والأتراك قبل عقد الصلح في سنة ١٩١١ ، فإن ما نقرأه في حواريته بعد عقد الصلح يبين لنا أن أحوال اليمن قد صلحت وأن الفتن قد زالت وأن الامام كان يقيم حدود الشرع على مرتكبي الجرائم المختلفة . كما أشار الواسعي الى أن الجنود العثمانيين كانوا يبذلون جهودهم لحفظ الأمن في اليمن والقبض على المشاغبين ، الى جانب توضيحه لما أعقب الحروب السابقة من ارتفاع في أسعار السلع وانتشار الأمراض وتفشي الفقر . وسأعرض فيما يلي بعض الفقرات التي اخترتها من حواريات الواسعي توضح أحوال اليمن عقب عقد الصلح تبعا لما أشرت اليه .

فقد ذكر الواسعي أنه : « في صلح بجمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ (مايو

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٥ .

سنة ١٩١٢ م) عزل الوالي محمد علي باشا وعين وكيله له رجب أفندي الذي كان مكتوبجي ، وفي شهر ذي القعدة تعين محمود نديم بك واليا في اليمن » (١) .

« ثم بعد حصول الصلح بين الامام يحيى - أيده الله - والترك صلحت اليمن وزالت الفتنة ، وكان بعض الزارعين من القبائل لا يصلحهم الا الجور ولم يراعوا هذه النعمة ، صار القتال بين القبائل بعضهم بعضا لأجل الحدود في الكلا والمرعى للمواشي ، أول فتنة حدثت بين « الحداة » و « خولان » ، وكل قبيلة تجارب من بازائها » (٢) .

« ثم حصلت فتنة في صنعاء من بني الحارث وحصل جرحى من الطرفين ، وسبب ذلك أن رجلا من بني الحارث ، وهي قبيلة شمال صنعاء شعوب وما وراءها الى بلاد أرحب مسافة يوم ، تخاصم ذلك الرجل مع رجل حداد من أهل صنعاء وحصل من كل واحد جناية على الآخر ، وحصل بينهما الصلح وصفح كل منهما عن الآخر ، فخرج القبيل من صنعاء وهو مضمر للشر ، فاستغاث بقبيلته فوعدوه الى يوم معلوم . فلما كان ذلك اليوم دخل بني الحارث نحو ألف رجل متفرقين وعزموا على الفتك في صنعاء بقتل من وجدوه ، والناس على حين غفلة بعد صلاة الظهر . فشرع (رجال) القبائل في سوق الحدادين والتجارين وسوق الحطب فحصلت جنايات من أشخاص معلومين ، فقام الناس قومة رجل واحد ، وخرج الحدادون والتجارون بآلات الحديد من قديم وغيره ، وضربوا من وجدوا من القبائل ، فتفرقت القبائل هربا شذرا مذرا في الأزقة والخرابات ، وحصل في صنعاء صولة عظيمة ، وخرجت العسكر والضباط والبوليس في الأزقة والشوارع وأمسكوا من وجدوا ، فأمسكوا خمسين رجلا وأودعهم في السجن ، وهرب البقية وفيهم جراح كثيرة ، وبعد ثلاثة أشهر أخذت الدولة منهم أدبا ألف ريال لتعديدهم بالقتل في وسط صنعاء غدرا والناس غافلون ، ثم أدخل القبائل ثلاث بقرات وعقروها في صنعاء ، ارضاء لأهل صنعاء ، واعترافا بأساءتهم ، فذبحوا رأس بقرة في سوق الحدادين والتجارين ، ورأسين في دار الجامع » (٣) .

« ثم دخلت سنة ١٣٣١ هـ (ديسمبر سنة ١٩١٢ م) وأحوال اليمن صالحة ما خلا ما بين القبائل من الحدود ، ونزغ الشيطان بينهم . وكانت الأمطار في هذه الأيام قليلة والأسعار غالية » (٤) .

« ثم دخلت سنة ١٣٣٢ هـ (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩١٣ م) والجندب

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٢ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٢ .

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٤) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣٢٥ .

والقحط عم اليمن وحصل مرض في الأطفال والاكثر من الجندى ، ومات كثير من الأطفال ، وفي هذه السنة قلت الأمطار ، وغلت الأسعار ، وأغاث الله الناس بخروج الدقيق والطحام من الهند والحيش والسودان . وقبض على سارق وقد هجم على بيت فاجر بما سرق فقطعت يده حدا بعد الحكم عليه . ورفع الى الحاكم رجل شرب خمرا وأقر بما شرب اقرارا شرعيا ، وبعد الثبوت أقيم عليه الحد . وأقيم على زان الحد الشرعي بعد ثبوته عليه بالاقرار واستيفاء الشروط . وأحضر قاتل للقصاص ، وحضر خلق كثير خارج صنعاء في باب اليمن وأحضرت الدية لأولياء المقتول ليعفوا عن القاتل ، وتشفع الحكام وجميع من الناس لأولياء المقتول بقبض الدية ليسقطوا القصاص ، فبعد جهد جهيد قبلوا ذلك ، وأقيمت هذه الحدود جميعها في شهر صفر في السنة المذكورة ، (١) .

وهكذا تخلو حوليات الواسعي عقب الصلح من ذكر أنباء الحروب والمعارك بين الترك وأتباع الامام ، وتنصب كلها حول توضيح الأحوال العامة في اليمن التي تميزت بالهدوء النسبي ، سوى ما كانت تشهده مشاغبات القبائل فيما بينها ، وهجومها على الأمن في مدينة صنعاء . ولقد أظهر الواسعي الدور الذي كان يقوم به الترك في حفظ الأمن والقبض على المشاغبين ومعاقتهم بالفرامات المالية وغيرها . كما أوضح الواسعي أن اليمن كان يعاني في ذلك الوقت مما يعقب الحروب عادة من تفشي الفقر ، وانتشار الأمراض ، وارتفاع الأسعار . وأضاف الواسعي الى ذلك كله أن أحكام الشريعة كانت تطبق في اليمن وبخاصة في معاقبة المذنبين في الفترة التي أعقبت عقد الصلح بصفة خاصة مظهرا أن نفوذ الامام الديني أصبح أكثر فاعلية عن ذي قبل بموجب هذا الاتفاق . ومما نلاحظه أن تحكيم الشريعة في ذلك الوقت في اليمن تمثل بدرجة كبيرة في تنفيذ العقوبات دون أن يصاحبها الاهتمام بالاصلاحات الضرورية ، التي تلزم الشريعة العادلة بها الحاكم قبل أن تعاقب المحكومين .

ويلقى لنا كثيرا من الضوء على النتائج التي ترتبت على عقد الصلح بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م ذلك التصريح الذي أدلى به أمير الآلاى احسان بك ، الذي كان رئيسا لأركان حرب الفيلق اليمنى ، لصحيفة « المفيد » البيروتية ، أثناء وجوده في بيروت عائدا من اليمن - ونقلته مجلة « المنار » - عندما سأله مندوب « المفيد » عن فوائد هذا الاتفاق ، فقال : « ان الامام وزع منشورا على جميع القبائل الموالية له يحذرهم من الخروج على الدولة والتعدى على الجنود النظامية ، والانصراف عن مناوأة الدولة الى الاهتمام بزراعة الأرض فكان من ذلك أن الجندي النظامي أصبح يروح ويفدو بسلحه الكامل في أنحاء اليمن دون أن يعارضه معارض » . فمعنى ذلك أن الامام أخذ يحث

(١) الواسعي : المصدر نفسه ، ط ٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

أتباعه على طاعة الدولة ويحذروهم من مغبة التعدي على جنودها ويدعوهم إلى الاهتمام بزراعة الأرض للنهوض باقتصاديات اليمن ، وأن الجنود العشمايين يذهبوا يتجولون في أرجاء اليمن مطمئنين إلى أخوانهم اليمنيين .

ويستطرد احسان بك في تصريحه قائلا : « أما الرسوم الأميرية فتجبي بوساطة رجال الامام الذين يصحبون « الجندومة » (الشرطة) ، ولم نسمع بعد عقد الاتفاق بشيء مما كان يقع بين الجباة وبين العربان ، الأمر الذي كان يفضي إلى امتشاق الحسام وسفك الدماء بين الفريقين » . فهذا يوضح لنا مدى التعاون الذي وجدته بين رجال الامام ورجال الادارة العشمانية . في اليمن عقب الاتفاق ، بل يفسر أيضا مدى استجابة الأهالي إلى دفع الضرائب ، الأمر الذي ما كان يتم من قبل الا بعد صراع دموي عنيف بين رجال الحكومة ورجال القبائل اليمنية .

كما أشار احسان بك في تصريحه إلى أن بلاد اليمن أصبحت بعد اتفاق الصلح من أكثر بلاد الدولة استقرارا ، غير أنها في حاجة إلى مشروعات عمرانية كثيرة تتناسب مع ثروتها الطبيعية المتأخرة ، وقد أوضح أن الدولة تبذل جهودها في هذا السبيل لاستثمار كنوز اليمن وخيراتهم فقال : « أكثر بلاد الدولة أمنا اليوم هو القطر اليمني ، غير أن اليمن هي اليوم في حالة البداوة ، وأن في خصب أرضه وتربته ما يساعد الدولة على نقله من حال إلى حال . والدولة تمد اليوم خطا حديديا من « الحديدية » إلى « جميلة » وما مدته إلى الآن يقدر بثلاثة كيلو مترات ، ألا أنها ساعية بتسوية الأرض وبسط الطريق ، ولكن مد السكة الحديد لا يجدي الأهالي نفعا ، إذا لم تكن البلاد غنية ، وإذا أتبع لهذه البلاد أن تغني ، فأرضها ستكون كنز هذه الثروة » (١) . ولا شك أن تصريح احسان بك هذا يعبر لنا عن النتائج الهامة لعقد الصلح بين الامام والدولة وعن حالة الأمن والسلام التي أعقبته ، وعن التفكير في إصلاح الولاية الذي وجد عند الامام والأتراك ، بل بعض الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل كمشروع مد السكك الحديدية لأول مرة في بلاد اليمن . وقد أشار إلى هذا المشروع احسان بك في ختام تصريحه كما أوضح ما يجب أن تفعله الدولة لاستثمار خيرات اليمن بقوله : « ... ان الخط الحديدي يسهل نقل الجنود ، الا أن الدولة اذا جرت على سياسة عزت باشا ، أصبح هذا الخط اقتصاديا أكثر منه عسكريا ، فان اليمنيين متى قعدوا عن قتال الدولة وتعاهدوا معها ، انصرفوا إلى الزراعة والصناعة . وأن ذكاء هؤلاء القوم يساعد كثيرا على انتشار المدنية في

(١) النصار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ من فبراير ، ص ١٩١٢ ، (من حديث لاحسان بك إلى جريدة المقيد البيروتية) .

تلك الربوع ، وأن من مصلحة الدولة أن يساس هؤلاء سياسة الحلم ، لا سياسة العنف والشدّة ، ففي بعض أنحاء اليمن ، تثبت الأرض أربع مرات في السنة ، وبعضها تثبت مرتين ، فإذا عثبت الدولة بزراعة البلاد اليمنية ، كان لها مورد جديد يزيد في ماليتها . وأنه ليؤسفني أن أصرح لكم بأن الحكومة أرسلت كثيرا من الأدوات الزراعية ، ولكنها لم ترسل معلمين زراعيين حتى الآن ، وهذا الإهمال كان السبب في تعطيل هذه الأدوات « (١) . وهكذا كان من نتائج عقد الصلح بين الإمام والدولة ، ونهية جو مستقر نسبيا في ولاية اليمن ولو لفترة قصيرة كانت من أكبر المكاسب التي ترتبت على الاتفاق بالنسبة للجانبين اليمنى والعثمانى على السواء . وكان هذا الاستقرار والسلام كفيلا بتفجير الطاقات العمرانية في اليمن ، ودافعا الى الإصلاح والتعمير في الولاية دون أن يكون ذلك نتيجة لنصوص مكتوبة أو اتفاقات معقودة (٢) ، خاصة وأن الجانبين اليمنى والعثمانى كانا في حاجة الى النهوض باقتصاديات اليمن التي أثرت فيها وعطلتها عن التقدم حالة الفوضى والاضطراب والحروب والثورات المستمرة التي سبقت عقد اتفاق الصلح في سنة ١٩١١ م .

ثانيا : موقف القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح مع الإمام يحيى في سنة ١٩١١

اتخذت القوى المحلية في اليمن من العثمانيين في أعقاب الصلح الذي عقده مع الإمام يحيى في سنة ١٩١١ م عدة مواقف متباينة تبعاً لما كانت تقتضيه المصالح الذاتية لكل منها ، وكان على رأس تلك القوى اليمنية الإمام يحيى الذي شكل الطرف الثاني لاتفاق الصلح مع العثمانيين فبال بذلك بعض المكاسب التي كان يسعى للحصول عليها . بينما كان يليه من ناحية المكانة بين القوى اليمنية محمد الإدريسي في عسير الذي سيزيد عداؤه للدولة العثمانية كما سينقلب على حليفه بالأمس الإمام يحيى بعد مصالحته للعثمانيين واتفاقه معهم . وسوف نرى بين القوى المحلية اليمنية طبقة التجار اليمنيين التي استبشرت خيرا من الصلح آملّة في الاستقرار الذي يروج تجارتها ويزيد من أرباحها . بينما كانت هناك القبائل اليمنية التي اعتادت الحرب واتخذتها مهنة وعملا وكادت تفقد معاشها بعد أن خبت الأعمال الحربية للإمام يحيى في أعقاب الصلح . فبدأت تلك القبائل تبحث عن مقاتل آخر يقودها للحرب والمغانم ، فالتفت حول الإدريسي الذي بقي على عداائه للعثمانيين وواصل الحرب ضدهم لاجلأنهم عن البلاد على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج٢ ، ١٨ ، من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .
(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

موقف الامام يحيى من العثمانيين في اعقاب الصلح :

عبر « سلفاتور أبونتي » عن موقف الامام يحيى عقب اتفاق الصلح بينه وبين الدولة العثمانية بقوله : « ... أما الامام يحيى فانه بعد ان ضمن اعانة سنوية لشخصه ولكبارة موطنه من خزانة الدولة العثمانية ، اتخذ لنفسه مقرا في « خم » حيث أخذ يباشر سلطته وينشر نفوذه ويسيطر في الاراضى التي خصصت له بمقتضى الاتفاق وفي العاصمة نفسها (صنعاء) ، بينما كانت عيونه وجواسيسه يتوغلون في محميات عدن وفي حضرموت . ومن ذلك الوقت أصبح الامام يحيى هو الملك الحقيقى في البلاد » (١) . واذا كانت المبالغة تبدو واضحة في قول « سلفاتور أبونتي » عن الامام يحيى بأنه أصبح الملك الحقيقى في اليمن ، ذلك لأن الامام لم يكن قد بلغ بعد هذا الملك ، ولكنه كان يطمح في الوصول اليه ، لهذا وضع برنامجا للعمل في شتى المجالات ومختلف الطرق لتحقيق أهدافه . ولقد بدأ الامام الصلح في تنفيذ مخططة فانتبهت فرصة اتفاهه مع الدولة لتثبيت نفوذه في اليمن ، والقضاء على منافسيه المحليين . وقد أرسل الامام دعائه ومبعوثيه الى أرجاء البلاد لكسب ود القبائل ، وجمع شملها حول دعائمه وان كان الادريسي في عسير يعوق نشاطه ويبدد جهود أتباعه (٢) ، ويعمل هو الآخر بجهد كبير وخطة محكمة لتدعيم كيانه ، حتى يقوى على مجابهة الأتراك بعد أن تحالف معهم صديقه بالأمس يحيى . هذا في الوقت الذي ادخر فيه الامام أمواله ورجاله بعد أن سالم الأتراك ورضى من الغنيمة بأعترافهم بوضعه الخاص ، وكان يتلقى منهم هو وأتباعه « المشاهرات » المالية التي كانت تزيد من امكاناته ، الى جانب الهدايا التي كان يقدمها اليه الزيدون تعبيرا عن ولائهم المذهبي . وحرص الامام على ألا يضطدم بجيرانه الآخرين مثل الانجليز في الجنوب اليمني أو بالشريف حسنين وعدوه ابن سعود على الحدود الشمالية لليمن ، بل ان الامام يحيى كان يرقب الصراع الدموي بين صديقه بالأمس الادريسي وبين حلفائه الأتراك وقلبه مغمور بالفرح ، لأن الامام كان يبغى القضاء على كل منافسيه المحليين مما جعله يضطدم مع بعضهم وجها لوجه كما حدث مع « الضمحياني » ، أو عن طريق غير مباشر كما كان الحال فعلا مع الادريسي . وكان يهم الامام أن يسبق خروج الترك من اليمن ابادتهم لمنافسه الادريسي حتى يمكنه وحده أن يرث نفوذهم في اليمن . ويؤيد « جاكوب » هذا الرأي بقوله : كان هدف الامام هو أن يرث نفوذ الترك في اليمن ، وقد وضع ذلك نصب عينيه دائما ، بل كان يؤمن أنه سيصل الى ذلك في يوم من الأيام » (٣) . ويعبر « جاكوب » عن منطق الامام بقوله : « اذا كان الترك اقوياء بدرجة تكفى لآباد

(١) سلفاتور أبونتي : المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٢) Jacob, H.F., : Op. cit., p. 133.

(٣) Jacob, H.F., : Ibid., p. 137.

الإدريسي والقضاء عليه فلا اختصاص لي في هذه الملحة ، أما إذا لم يستطيعوا وتعثروا في ذلك فعلى أن أساندهم » (١) . ثم استطراد « جاكوب » موضحاً موقف الإمام عقب الصلح مع الدولة بقوله : « لم يكن عند الإمام رغبة في التصادم حينذاك مع بريطانيا في الجنوب ، بل اكتفى بزعامته الدينية تحت السيادة العثمانية ، وكان عدد كبير من الشوافع ، حتى من الذين كانوا يتقاضون المرتبات الشهرية من الإنجليز (في النواحي الجنوبية من اليمن) كثيراً ما كانوا يتقربون إلى الإمام ، يسألونه أن يفصل في منازعاتهم الشخصية ، خاصة وقد ألهبت الحرب الإيطالية التركية الشعور الديني لديهم ، فكان رأى هؤلاء الشوافع أن العرب للعرب ، لأن هذه الحروب قد هددت وجود الإسلام ذاته » (٢) . وهكذا كانت سياسة الإمام يحيى عقب الصلح تتركز حول تجنب الصدام بالقوى التي تفوقه أو يمكنها أن تضعفه ، ولا مانع لديه من مساندة أحدها على الأخرى بقدر معين وبقصد إبادة منافسيه ، هذا إلى جانب محاولاته المستمرة وحرصه على اكتساب مزيد من النفوذ المادي والروحي داخل اليمن وخارجه ، ليساعده كل ذلك على أن يرث الحكم العثماني في اليمن عندما تحين الفرصة المناسبة .

وجدير بالذكر أن إيطاليا بعد أن استولت على طرابلس الغرب في أكتوبر سنة ١٩١١ م قامت بمحاصرة سواحل اليمن الواقعة على البحر الأحمر ، وقد ترتب على ذلك كساد التجارة في ميناء المدينة ، بل إن الإيطاليين قصفوا هذا الميناء بمدافعهم حتى يشغلوا الدولة عن توجيه حملة عثمانية لاسترداد طرابلس الغرب ، وقد أخطر عزت باشا الذي كان مقيماً في صنعاء في ذلك الوقت تنغرافيا بأنباء ضرب الإيطاليين لميناء المدينة اليمني ، وقد فر سكانه العزل في أرجاء تهامة حرصاً على حياتهم . وقد رأى الإمام يحيى بعد أن عقد الصلح مع الدولة وأصبح حليفها الجديد أن يبرهن على ولائه لها وعن استعداده لمساندتها ضد أعدائها الإيطاليين ، فبعث برسالة إلى العالي يعبر فيها عن استعداده لإرسال « مائة ألف من الغرب كاملة العدة والعدد » (٣) للاشتراك مع إخوانهم العثمانيين في طرد الإيطاليين من طرابلس الغرب . وقد ورد للإمام يحيى خطاب من الباب العالي يشكره على ما أبداه من استعداد لمساعدة الدولة ومساندتها ضد أعدائها الإيطاليين .

على أن هذا الموقف الإيجابي المظهر من الإمام كان مشكوكاً فيه ، إذ كانت سلطة الإمام الفعلية لا تمتد إلا على بعض القبائل الزيدية التي يشك في تحمسها للحرب خارج اليمن ويشك كذلك في مقدرة الإمام على توجيهها هذه الوجهة ،

(١) Jacob, H.F. : Ibid., p. 134.

(٢) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 136.

(٣) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٢٢٣ .

هذا فضلا عن أن بعض قطع الأسطول الإيطالي كانت تحاصر الشواطئ اليمنية وحطمت فعلا بعض قطع الأسطول العثماني الهزيلة التي كانت تخفر هذه السواحل ، مما كان يحول دون خروج أية قوات من اليمن لتحرير طرابلس الغرب ، هذا الى جانب عدم توفر الامكانيات لدى الدولة لنقل أية قوات يمنية بحرا الى هناك ، بل ان الدولة العثمانية نفسها كانت تعتمد على بعض قطع الاساطيل الأجنبية لنقل جنودها الى اليمن . ويؤكد ذلك الرأي كاتب انجليزى شهيد بنفسه حصار صنعاء والأحداث التي تبعت ذلك وأوضحها فى مقال نشر فى جريدة التيمس عقب عودته الى انجلترا ونقلتها عن التيمس جريدة « المنار » جاء فيه : « ولا يستطيع الواقف على حقيقة أحوال اليمن ، أن يقابل الأنباء التي وردت من الآستانة عن استعداد الامام لتقديم مائة ألف مقاتل ليجاربوا الايطاليين فى طرابلس الغرب الا بالابتسام ، وذلك لأن سلطة الامام اسدية أكثر مما هي فعلية ، ولأن الحكومة العثمانية تعجز عن نقل هؤلاء المتطوعين الى ساحة الحرب » (١) .

وقد ترتب على الموقف الجديد للامام يحيى من الدولة العثمانية وتضامنه معها عقب اتفاق الصلح بينهما فى سنة ١٩١١ م اهتزاز مركزه كزعيم للمقاومة الشعبية فى نظر أتباعه الزيديين ، وبخاصة أهالى اليمن بوجه عام . فقد ذكرنا من قبل أن الامام يحيى اكتسب زعامة شعبية لدى معظم اليمنيين على اختلاف مذاهبهم على حساب ثورتهم الشعبية ضد الأتراك ومظالم العثمانيين فى اليمن . ولقد بدأ يفقد زعامته هذه والتفاف القبائل اليمنية من حوله بعد أن اتفق مع الأتراك الذين قاد بالأمس الثورة ضدهم واستشهد فى سبيل ذلك كثير من رجال القبائل اليمنية النائرة ، وقد ترتب على ذلك أن أصبح مركز الامام يحيى أقل قوة وسلطانا على اليمنيين على اختلاف مذاهبهم بعد اتفاقه مع الدولة العثمانية عما كان عليه حاله من قبل فى أثناء ثورته عليها وصراعه ضدها . وقد أراد معظم اليمنيين أن يكون امامهم زعيما للثورة وقائدا لها ضد الحكم العثماني فى اليمن ، بدلا من أن يتحول الى مولى للحكومة العثمانية وتابعا لها ، كما انتهى أمره الى ذلك فعلا من وجهة نظرهم بعد اتفاق الصلح (٢) . فالامام وأتباعه المقربون فضلا عن تحالفهم مع الأتراك العثمانيين ، قد تقاضوا منهم راتبا شهريا بلغ « ألفا ومائة ليرة عثمانية مشاهرة (للامام) وكان لمشايخ العربان (أتباع الامام) رواتب مقننة أيضا » (٣) فاتفق الصلح بذلك قد أحدث رد فعل مخالف أثر فى مركز الامام برغم أنه كان اعترافا من الدولة بوضعه الخاص فى اليمن . ولا شك أن تاريخ الامامة الزيدية الطويل فى اليمن يؤكد دائما صراعها

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ ، من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) Buyr, G.W. : Op. cit., p. 134.

(٣) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨ ، من فبراير ١٩١٢ ، ص ١٥٥ .

المستمر ضد القوى الدخيلة على البلاد باعتبار الإمامة كانت تمثل أكبر قوة سياسية يتجمع اليمنيون حولها ويتحركون تحت قيادتها . ولقد مر بنا تاريخ الصراع الطويل بين الإمامة الزيدية وبين الأتراك العثمانيين منذ بداية وصولهم إلى اليمن في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وفي أثناء الحكم العثماني الأول الذي استمر قرابة قرن من الزمان اضطر الأتراك بعده إلى الرجوع عن اليمن . ولم يهادن اليمنيون تحت زعامة الإمامة الأتراك العثمانيين الذين عادوا إلى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر ، بل إن بعض الأئمة خاب أملهم في التحالف مع الترك الذين كانوا ينفون السيطرة على البلاد ، مما أكد ضرورة الثورة والتمرد على الحكم العثماني . ولقد قاد الثورة اليمنية ضد الأتراك الإمام المنصور على النحو الذي سبق أن أوضحناه ، وورث الإمام يحيى زعامة اليمنيين في أثناء صراعه المستمر ضد الحكم العثماني . ولا شك أن هذا الصلح بين الإمام يحيى والأتراك أحدث تناقضا فكريا لدى كثير من اليمنيين الذين اعتادوا الصراع المستمر والثورة الدائمة ضد الحكم العثماني ، فكان لابد أن يؤثر ذلك في نظرتهم للإمام ويؤدي ذلك إلى اهتزاز مركزه أمامهم . وكان على اليمنيين أن يبحثوا بعد ذلك عن زعيم جديد يؤمن باستمرار الثورة وبضرورة الصراع ضد الأتراك . فالإمام يحيى لم يعد بعد « أميرا منفيا » اغتصب الأتراك حقه الشرعي بل إنه أصبح حليفا لمن اعتبرهم اليمنيون دخلاء على البلاد . ولم تكن نظرة أتباع الإمام فحسب بل إن العسيريين في شمال اليمن لم ينسوا تعاون الإمام مع الطواير العثمانية لاختضاعهم كما لم ينس أهالي شرق اليمن موتاهم الذين استشهدوا في أحوال « مناخة » العبوس القاسية (١) تحت قيادة الإمام الذي تنكر لذكراهم في النهاية بعقده الصلح مع من قتلوهم بالأمس ، بل بدعوته إلى مهادنتهم مما سيحول دون حصول قبائل المشرق على الغنائم التي كانوا يخوضون هذه الحروب من أجل الاستحصال عليها . هذا بينما انصرف سكان اليمن الأوسط عن الإمام بعد أن حقق لهم الاتفاق بغيتهم الكبرى في تحكيم الشريعة الاسلام بينهم ، كما تخلت عن الإمام كذلك القبائل الشافعية التي ناصرت في ثوراتها السابقة ضد الحكم العثماني ، بل إن بعض القبائل الزيدية انسلخت من تبعيتها للإمام بعد أن ضعف مركزه العام في اليمن (٢) .

وهكذا أدى الصلح بين الإمام والدولة إلى أن أصبح الإمام في مركز لا يحسد عليه مما اضطره إلى اتخاذ سياسة ذات وجهين (٣) : فهو كزعيم للزيديين عليه أن يظهر دائما غيرته على تطبيق الشريعة ومحاربتها للفساد ومعارضته لظالم.

(١) Burry, G.W. : Op. Cit., pp. 37-38.

(٢) Brémont, E. : Yémen et Saoudia, p. 76.

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

الموظفين الأتراك وسوء إدارتهم في اليمن ، وهو كحليف للترك يحرض على اعترافهم بوضعه الخاص ويتقاضى هو وأتباعه منهم رواتب شهرية كان عليه أن يهادنهم وأن يتعاون مع قواتهم لاختتام كل تمرد حتى لو اقتضاه الأمر أن يحارب أصدقائه بالأمس ، كالادريسي في عسير ، وإن التقى هذا مع هواء ومخططة حتى يكون هو الوريث الوحيد للترك إذا ما اضطرتهم الظروف إلى الجلاء عن اليمن .

ويؤكد ما وصلنا إليه ذلك التصريح الذي أدلى به أحد الأتراك الرسميين - وكان قد شغل من قبل منصب قائمقام لمدينة (اب) - لجاكوب الانجليزى ، عندما تقابلا معا في يناير سنة ١٩١٣ م موضحا أهداف الامام يحيى بن عقده الصلح مع الدولة بقوله : « ان الامام كان يتصرف لمدى كبير تبعا لخطة في ذهنه ، وكان يعمل هذا ما دام خصمه الادريسي موجودا دون أن يقهر ، ولكن بعد أن ينهار الادريسي فان الأمور ينبغي أن تتغير ، ما دام كل من الترك والامام لا يتق كل منهما بالآخر ، فكلاهما - على أى حال - كانا متفقين تحت ضغط ضرورة القضاء على البيت الادريسي » (١) . وبين هذين الاتجاهين المتضادين كان موقف الامام حرجا ومركزا مهترا ، غير أنه وجد في اتخاذ الموقف السلبي من القوى المتصارعة في اليمن وسيلة لادخار جهوده وامكاناته للانفاذ منها في وقت مناسب يتضح فيه الموقف فيحقق أهدافه الى أبعد مدى ممكن .

أما الثوار اليمنيون قد أخذوا يبحثون عن بديل للامام يكون أكثر ايجابية منه واستمرارا على المبدأ يقود ثورتهم ضد الأتراك ، وبحث القبائل اليمنية الطامعة في السلب والنهب والغنائم الى من يتزعمها في حروب تحقق أغراضها ، وتمسك المتعصبون من رجال القبائل بمحاربة فساد الترك « وفجورهم » وبلغت حساسيتهم الى أن اعتبروا ارتداءهم للزى الأوربي أحد مظاهر هذا « الفجور » (٢) . فاندفعوا في مواصلة التمرد ضد الترك والالتفاف حول كل من يحاربهم . وقد التقى اتجاه هؤلاء وأولئك مع تصميم الادريسي في عسير على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن ، فالتفوا حوله وشاركوه جهاده ضد الأتراك ، واستفاد الادريسي من جهودهم لتدعيم مركزه ومواصلة نضاله ، بعد أن تخلى عنه حليفه بالأمس الامام يحيى باتفاقه مع الدولة وعقد الصلح معها في سنة ١٩١١م .

وهكذا لم يكن اتفاق الصلح بين الامام يحيى والدولة في سنة ١٩١١م يحل مشكلات اليمن حلا حاسما اذ ما لبثت هذه المشكلات أن قامت من جديد ، وبخاصة بعد ازدواج السلطة التي حددها الاتفاق (٣) . فقد تدمر أهالي صنعاء وضواحيها وأرسلوا الى حكومة الأستانة في يونيو سنة ١٩١٤م برقيات احتجاج

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 150.

(١)

Bury, G.W. : Op. cit., p. 38.

(٢)

(٣) توفيق على برو : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

طلبوا فيها أحد أمرين : إما أن تجبى الحكومة الضرائب وتدفع للإمام ما يترتب دفعه إليه ، أو أن تترك للإمام أن يقوم بالجباية ويتدبر أمره مع الحكومة ، لأن الأهالي لا يستطيعون دفع الضريبة مرتين (١) . وفي ذلك الوقت كان الأهالي قد فقدوا ثقتهم بالإمام ، وبدوا يتذمرون منه لضعف نشاطه ، بل انهم مالوا إلى الأدرسي الذي أصر على مواصلة الثورة ، فانضمت إليه بعض القبائل حتى من الزيديين الذين كانوا يشكلون قوة الإمام الرئيسية ، مما دعم المركز العام للأدرسي وساعده على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن .

موقف الأدرسي من العثمانيين في أعقاب الصلح الذي عقده مع الإمام يحيى :

أوضحنا فيما سبق أن اتفاق الصلح الذي ترتب عليه ميادنة الإمام يحيى للترك وتحالفه معهم قد أدى إلى اهتزاز مركز الإمام أمام عامة اليمنيين بل أمام بعض أتباعه من الزيديين ، بينما أدى في الوقت نفسه إلى تدعيم مركز الأدرسي الذي واصل الثورة على الترك في عسير وحمل لواء النضال ضدهم ، وبخاصة بعد أن علم باتفاق حليفه السابق معهم . وقد دعم مركز الأدرسي انسلاخ كثير من القبائل التابعة للإمام وانضوائها تحت لوائه (٢) ، بل أن بعض أتباع الإمام بدوا في عام ١٩١٣ م يتصلون بالأدرسي ويدعون رغبتهم في مبايعته وذلك بعد أن اصطدم رجاله بقوات الإمام يحيى وتغلبوا عليها واستولوا على ثلاثة حصون هددتها مدافعهم ، وبدأ نفوذ الأدرسي يزحف من عسير إلى داخل اليمن ، هذا فضلا عن أن قبيلة حاشد التي كان الإمام يحيى يعتمد عليها في أثناء جهاده ضد الترك تحولت عنه وبايعت الأدرسي ، وأرسل شيخها «منصور بخيت» عددا من أبناء زعماء القبيلة إلى جيزان عاصمة الأدرسي ليكونوا لديه رهينة وتأكيذا لمبايعتهم له (٣) .

ولقد اشتعل حماس الأدرسي في محاربة الترك منذ اللحظات الأولى لعقده الصلح بينهم وبين الإمام يحيى . ويبدو أنه أحس بأنفراده في ميدان الجهاد الذي آمن به بعد أن رفض الترك الاستجابة لمطالبه ، بل أنه أحس بالطلعة التي وجهت إليه من حليفه السابق الإمام يحيى الذي اعترف له الدولة بوضعه الخاص في اليمن . وإذا كان اتفاق الصلح قد عقد في أوائل مايو سنة ١٩١١ م فإن الأدرسي في اليوم الثالث عشر من هذا الشهر قام بقطع خطوط البرق التي كان يعتمد عليها الترك ، وحاصرت قواته بقيادة السيد مصطفى عاصمة عسير «أبهاء

(١) Correspondence d'Orient, 1-6-1914, p. 521.

(٢) الأهرام : العدد ١٠٦٦٦ في ٣ من إبريل ١٩١٣ .

(٣) المزيد : العدد ٦٩٦٦ في ٢١/٤/١٩١٣ .

التي اتخذها العثمانيون مركزا لهم * وقد تمكن الادريسي من أسر عدد كبير من الأتراك كما غنم كميات من الأسلحة العثمانية (١) .

ولا شك أن أمل الادريسي قد خاب في صديقه بالأمس الإمام يحيى ، وأحسن أن الإمام كان يصادقه فقط ليحظى بظهوره في أثناء هجومه على المراكز التركية في وسط اليمن ، وفي أثناء حصاره للجامية العثمانية في صنعاء عاصمة الولاية . على أنه لا ضير لدى الادريسي من ذلك في الوقت الذي كان فيه هدف الصديقين واحدا وهو محاربة الحكم العثماني في اليمن . أما وقد فوجئ الادريسي بالإمام وقد تخلى عن مبدئيهما المشترك باتفاقه على الصلح مع الأتراك ، فقد جعله ذلك يشعر بتخلي صديقه الإمام عنه ، وبأن الدولة قد أعطت الامام من الحقوق ما لم ترتضه له هو ، فكان طبيعيا أن يتحرض الادريسي بجند الدولة (٢) ويظهر في الوقت نفسه جفاءه لصديقه بالأمس الإمام الذي تنكر لجهادهما المشترك ضد الترك .

ولا شك أن الأتراك العثمانيين والإمام يحيى كانوا يتوجسون خوفا من تطور نفوذ الادريسي في عسير ونموه المستمر مما شكل خطرا على كيان كل منهما في اليمن . فقد نجح الادريسي نجاحا ساحقا في اجتذاب القبائل اليمنية في عسير الى جانبه ، وبخاصة وأن البيت الادريسي الذي اشتهر أهله بالتقوى والصلاح كان موضع اجلال اليمنيين واحترامهم . وكان الادريسي « يخاطب الناس بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، ويحثهم على اتباع قواعد الدين ، والرجوع الى الاسلام في أصوله وبساطته ، كما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، ومنع الغزو ، وأزال الشقاق والخلافات القديمة بين القبائل والعشائر ، وطبق العدالة والمساواة بين الجميع ، ولم يستلمهم ، كما اتهمه البعض باستعمال الفسفور ، والكهرباء وغير ذلك من الاختراعات العصرية الجديدة ، التي لم ترها عربان اليمن بقصد اقناعهم بولايته أو نبوته ، وكانوا يحسونه لدرجة العبادة والتقديس وينفذون أوامره بكل طاعة وارتياح ، والسعيد منهم هو الذي يتشرف بمقابلته ويتبرك بتقبيل يده وركبته » (٣) . وهكذا كان تقدير القبائل اليمنية في عسير للادريسي يرجع الى تمسكه بأهداب الدين والفضيلة ، وتعمقه في فهم مشكلات مجتمعهم ، وقيامه بمجهودات قوية لوضع حد للفوضى التي كانت تسود المنطقة والتقريب بين قبائلها وتدعيم الأمن والسلام بينهم ، بل انه تمكن من اقامة حكم قوى على أساس من الشريعة ، وكان حازما في تطبيق أحكامها وعقوباتها على المخالفين من رجال القبائل فأعدم حوالى المائتين قصاصا ، وقطع

(١) Brémond, E. : Op. cit., p. 77 ; Jacob, H.F. : Op. cit., p. 121.

(٢) Revue du Monde Musulman, V, IX, Sept, 1909, p. 173.

(٣) النصار : المجلد ١٥ ، ج ٦ ، ص ٥ من يونيو سنة ١٩١٣ (٣٠ من جمادى الآخرة ١٣٣١ هـ) .
ص ٤٦٥ - ٤٦٦ .

أباد كثيرة إقامة لحد السرقه ، وأحل الأمن والاستقرار مكان الفوضى والاضراب . كما اتجه الى ما هو أعمق من ذلك وأدعى الى بناء ملك مستقر وذلك بتنظيم حياة البدو اليمنيين من النواحي الادارية والقضائية والاقتصادية، فوضع على كل قبيلة عسيرة قاضيا وأميرا من قبله ، ينظر الاول في الشئون القانونية ، ويتولى الثاني الشئون الادارية والحربية ويجمع الزكاة الشرعية باسمه ، وقد حرص الادريسي على دوام الصلة بينه وبين القبائل المختلفة وثيقة منتظمة مهما بعدت الشقة بين مراكزها وعاصمته . بل انه نظم الموانئ التي كان يحتلها ، وجعل في كل ميناء جمركا يديره « عمال » وموظفون من قبله يحصلون الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وكان يحرص على أن تكون الرسوم التي يتقاضاها أقل من الرسوم التي تجبها الدولة ليظهر عدالته وتميزه عنها ، وقد أدى هذا الاستقرار والتنظيم الى رواج التجارة بين موانئ الأدراسة ، مبدى ، وشفيق ، وحبل ، وبركة ، والغور وبين مينائي عدن ومضوع ، فكانت السفن الشراعية - التي كانت تسمى سنابك - تحمل البضائع المختلفة بين هذه الغور المتقاربة . ولكي يستكمل الادريسي الملكة الجديد مظهر الدولة فقد جعل لنفسه وكيلًا يسمى « يحيى زكريا » كان بمثابة « رئيس الحجاب » أو « الصدر الأعظم » ، كما عين « محمد يحيى » أمينًا لبنت المال وكان بمثابة وزير المالية . هذا فضلا عن تنصيبه لعدد من القواد على قواته الادريسية كانوا يحملون شارات خاصة كل واحد حسب رتبته (١) . وقد أدى هذا التنظيم المحكم الذي وضعه الادريسي الملكة الجديد في عسير الى انزعاج كل من الأتراك العثمانيين والامام يحيى ، وجعلهما يتفقان معا على بذل الجهود لتحطيم دولته الفتية لما لهما في ذلك من مصلحة مشتركة وبخاصة بعد أن عقد اتفاق الصلح بينهما في سنة ١٩١١ م . وعندما رأى الادريسي حليفه بالأمس الامام يحيى يصادق الأتراك وينقلب عليه مشتركا مع قواتهم العثمانية في محاربته ، فقد أخذ بعد نفسه لمواجهة قواتهما المشتركة . وقد استعان الادريسي بأهالي عسير الذين التفوا حوله وحاربوا معه بكل ما لديهم من قوة ، كما أبدته في جهاده ووقفت الى جانبه كثير من القبائل اليمنية - كان بعضها من الزيديين الذين تضامنوا مع الامام في أثناء صراعه ضد الترك ثم تخلوا عنه بعد اتفائه معهم حفاظا على رغبتهم في الغنائم واستنكارا منهم لتحويله عن مبدئه ومصالحته الأتراك وتقديرا منهم للادريسي الذي أصر على مواصلة النضال ضد الحكم العثماني في اليمن .

ولقد جرب الادريسي حظه مع العثمانيين دون جدوى وقاسى الأمرين منهم ، فكلما كان يحاول الاتفاق معهم لتسوية الخلافات فانهم كانوا سرعان ما ينقضون وعودهم ويعلنون من جديد الحرب عليه ، لأنهم كانوا يؤمنون في أعماقهم بالحكم المركزي الذي لا يسمح للقوى المحلية بأن ترفع رأسها وتتمتع بكيانها الخاص

(١) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٦ ، ص ٥٠ من يونيو ١٩١٣ ، ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

ولو تجت سيطرة الدولة ، وإذا كانت الدولة قد قبلت تحت ضغط ظروف القاهرة أن تتفاوض مع الإدريسي والإمام في شأن الوصول إلى حل لقضية اليمن ، فإنها سرعان ما كانت تضع على عينيها غشاوة تخفي عنها الواقع والحقيقة وتجعلها تركب رأسها متمسكة بسياسة « المركزية والتفريك » . وإذا كانت الدولة تحت ضغط الظروف القاهرة وبثأير من بعض المخلصين من رجالها عقدت الصلح مع الإمام يحيى في سنة ١٩١١ م حتى توفر على نفسها الخسائر الباهظة في الأرواح والأموال التي كانت تتحملها في أثناء اخماد الثورات اليمنية المستمرة ، فقد حاولت الدولة أن تجعل الإمام يرأسل الإدريسي ويحاول التأثير عليه ليقبل الصلح مع الدولة والتراضي معها من أجل « خدمة الاسلام » ، وليحثه على عدم التعاون مع الإيطاليين « أعداء الدين » ، وبخاصة بعد أن احتلت قواتهم طرابلس الغرب وانتزعتها من دولة الخلافة .

وقد أجاب الإدريسي في خطاب طويل على الإمام يحيى في شهر مارس سنة ١٩١٢ م (١٦ من ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ) أي بعد أن عقد الصلح بين الإمام والدولة مؤكدا له قدم رغبته في عقد الصلح مع الدولة ، غير أن الأتراك لم يصدقوا معه في وعودهم التي قطعوها على أنفسهم بقوله : « أما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة ، فمن أول يوم وما ندعو إليه هو الوفاق ، وكلما أرادوا عقد ذلك نقضوه . وكفى بما كان في المدة الأخيرة ، فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربع مرات ، بعد وصول رسالهم إلينا ، فإذا أجبت بما فيه الوفاق ، أعرضوا تينا وكيدا واحتقارنا لنا . فأولى المرات بوساطة محمد توفيق (١) في مجيئه الأخير . فأجبتناهم ذاكرين مواد بسيطة ، لأن في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء . وتلك المواد هي أن تكون في جهاتنا أمرين بالمعروف ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بناء مراكزهم ، واليهن تساق المواصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة والمتريدين في مصالح البريات ، وألا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد وأن يفك أمير مكة صالح بن حسن ، وصاحبه من الحجاج . وهذه المواد مما يضحك منها ، لأنها لبساطتها لا تكاد أن تكون مطالب ، ولكن أدانا إلى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد . فما كان الجواب إلا بنقيض ذلك ، فساقوا تلك القوة التي يقدمها محمد راغب بك ، ومحمد علي باشا في « جيزان » وملثوه بالآلاف ، وازدادوا عدوانا على طلب الحجاج لحبسهم ، كما وقع في الحبس بعض رجال « الملع » في

(١) كان محمد توفيق الانرناوطي الأصل ، من علماء الترك وقد تعرف على السيد محسنه الإدريسي في أثناء دراستهما في الأزهر الشريف في مصر . ولهذا اختاره الاتحاديون للتفاوض مع الإدريسي أكثر من مرة . وكان محمد توفيق يرى أن الإدريسي مخلص للدولة ينبغي الانقياس معها ، غير أن الاتحاديين أهملوا رأيه هذا ولم يأخذوا به ، مما أدى إلى استمرار العداء والحروب بين الإدريسي والدولة العثمانية .

حج هذا العام ، وأشعروا أن العسيري تابع لامارة حسين بن عوف (أمير مكة) ، وأرسلوا اليها بطريق مصر في حين وصول القوة العامة برفق عزت (باشا) أنى أن أردت السلامة أفتح لهم الطريق الى الامام التي تمر على طرف البلاد التي بيدنا ففوضنا الأمور الى الله ، واستعنا به في مدافعتهم ، وبحمد الله قد كان ما كان » .

واستطرد الادريسي في خطابه الى الامام يحيى موضعا تطور علاقته بالأتراك في عسير وعدم استجابتهم مرارا لرغبته في عقد الصلح حتى تستقر الأمور في عسير والخلاف السلجوقي فقال : « ثاني المرات بوساطتكم (يقصد الامام يحيى) عندهما وصل اليكم عزيز (يقصد عزيز المصري) ، ووافقنا لكم ، فكان منهم الجواب بالتعليق على ما هو في حكم المستحيل ، وهو اجابتنا لحضور الاستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الاعراض مع أنكم قد بذلتهم الجهد ، كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما كررتموه من المراجعة فيما هنالك . ومنع عزت ، وأخذ في تجهيز نحو تسعة وثلاثين طابورا ، الى أن حال بيننا وبينهم الله ، بما تداركنا من رحمته ، فكشف عنا الغمة ، ونجانا كما هي سنته مع عباده المؤمنين ، وعكس عليهم القضية » .

« ثالثها (أى ثالث هذه المفاوضات بين الادريسي وممثل الدولة) كان بوساطة السيد « الشراعى » مع بعض اخواننا ، فأجبنا ، فكان الجواب منهم بالسكوت » .

« رابعها مع سليمان (باشا) متصرف عسير » (١) .

وهكذا استعرض الادريسي في خطابه للامام يحيى استجابته المستمرة لمحاولات العثمانيين التي أشار اليها للاتفاق على الصلح ، غير أنه كان يصدى دائما بمراوغتهم أحيانا ورفضهم لشروطه العادية أحيانا أخرى ، وصمتهم السلبي عندما يتذكرون ما انطبعوا عليه وتمسكوا به من سياسة المركزية في الحكم والادارة ، مما جعلهم لا يعترفون للعناصر المحلية بوضع خاص الا اذا اضطروا الى ذلك اضطارا وضغطت عليهم الظروف الصعبة من كل جانب كما حدث مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ م

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي لم يكن يعتبر اتفاق الامام يحيى مع الترك كسبا مما جعله يقول في خطابه للامام : « أما ما أشرتكم اليه أن لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم ، فأعلم أيها الأخ الامام أنى عندما اتلو ذلك ، أجد خاطري ينكسر مما هنالك ، لأنه حين أرادوا أن يفتنموا الفرصة في ، وإن كنتم جزاكم الله خيرا ، كررتم التوسط في الصلح ، لكن لا على طريق الشرطية ، بخلاف الآن (مارس سنة ١٩١٢ م - ١٦ من ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) لما كان

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٠ - ٣٠٣ (من كتاب الادريسي للامام يحيى)

الصلح لمصلحتهم أوفق ، آثرتموهم على مع أنى الصاحب القديم ، والخل الذى هو على العهد الى الممات مقيم » (١) . فالادريسي لم يكن ليقتبل الصلح بمثل الشروط التى تمت مع الامام يحيى ، وبخاصة بعد أن اتسعت سلطته وقوى نفوذه .

على أن موقف الترك من الادريسي لم يكن قد بلغ بعد ما يجبرهم على عقد الصلح معه على غرار ما حدث مع الامام يحيى - زعيم الزيدية فى اليمن بما كان لها من ترات تاريخى قديم لا يخفى على الترك معرفته وتقدير كيانه . ويوضح حقيقة موقف الأتراك من الادريسي ذلك التصريح الذى أدلى به الاميرالى العثماني احسان بك لمنسوب جريدة المقييد البيروتية ، والذي نقلته عنها جريدة المنار المصرية ، موضحا فيه سياسة القائد العثماني عزت باشا مع الادريسي بعد عقد الصلح مع الامام يحيى بقوله : « ان فى عزم عزت باشا أن يجرى عليه (على الادريسي) قوة من الجيش اليمنى (أى الجيش العثماني فى اليمن) وستبدأ عما قريب الحركات العسكرية فى عسير . ومن رأى عزت باشا أن الادريسي قد ادعى « المهديّة » حديثا ، أما الامام يحيى ، فنسبه ثابت والامامة وراثية فى عائلته ، فاذا عقد القائد معه (مع الادريسي) فانه يخشى من ظهور مئات أمثال الادريسي » (٢) . وهكذا كانت الدولة العثمانية ترى أنه طالما كان فى إمكانها حربيا أن تخضع الادريسي وتقضى على حركته « المهديّة الحديثة » التى تقتدر الى الجذور العميقة والتراث التاريخى القديم بعكس ما كان عليه الحال مع امام الزيدية . فانه يجب عليها التمسك باخماد حركته حتى لا يحذو حذوه ويتمثل به كثيرون غيره ممن لهم بعض النفوذ على قبائلهم ومناطقهم فى أرجاء الامبراطورية الفسيحة ، فيطالبون الدولة بالاعتراف بأوضاعهم الخاصة مما يقضى على وحدتها وتماسكها ، على أنه كانت فى إمكان الدولة أن تعين الزعماء المحليين الذين يعترفون بسيادتها عليهم كولاة لها فى مناطقهم أو كموظفين تابعين لادارتها ، فهم أكثر خبرة بطبيعة أحوال البلاد وأقرب الى قلوب أهلها وأقدر على احكام قبضتهم عليها من الولاة والموظفين الأتراك الذين كانت تصر الدولة على ارسالهم لحكم هذه البلاد الغريبة عنهم فى لغتها وعاداتها وتقاليدها ، الى جانب شعورهم بأنهم منفزيون فى الولايات البعيدة عن عاصمة الدولة ، مما جعلهم لا يقبلون على فهم مطالب الأهالى وحاجاتهم ، بل انصرفوا عن كل ذلك الى مصالحهم الخاصة وانشغلوا باللهو عن أمور الولاية حتى يضيعوا الملل من نفوسهم ، وكان ذلك يؤدى بطبيعة الحال الى كراهية الأهالى وحقدهم وثوراتهم المستمرة على الحكم العثماني . غير أن الدولة ما كانت لتقبل هذا الرأى لتمسكها بسياسة المركزية

(١) أسعد داغر : ثورة العرب ، ص ١٢٣ (من كتاب الادريسي الى الامام يحيى) .

(٢) المنار : المجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٥٦ (من حديث الاميرالى احسان بك لجريدة المقييد البيروتية) .

والتركيز وحرصها على اخضاع عناصر الامبراطورية بالقمع والاستبداد حرصا منها على كيانها ووحدةها ، غير أن هذه السياسة أدت في النهاية الى انهيار الحكم العثماني في اليمن .

واذا كان الادريسي قد تعاون مع الامام يحيى في الفترة من ١٩٠٧ - ١٩١١ م ، (١٣٢٤ - ١٣٢٩ هـ) عندما وجدت الغاية المشتركة بينهما وهي مقاومة الحكم العثماني في اليمن ، فقد افترق الصديقان واختلعا عندما عقد الامام يحيى الصلح مع الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) وهي السنة نفسها التي حدثت فيها معركة الحفائر التي هزم فيها الأتراك هزيمة ساحقة في جيزان أمام القوات الادريسية . إذ أسف الادريسي لتحويل صديقه الامام يحيى عن مشاركته في محاربة الترك ، بل انه أصبح حليفا لهم بعد أن عقد معهم اتفاق الصلح ، فشكّل بذلك خطرا جديدا على الادريسي بعد أن عونا له وسندا ، وإذا كان الترك قد سعوا لدى الامام يحيى لكي يحت الادريسي على الاتفاق مع الدولة خاصة بعد أن لقيت دعوته في عسير رواجاً وتوفيقاً وأصبح يهدد نفوذ الأتراك في المنطقة بعد أن انتصرت قواته عليهم في جيزان ، فإن الامام يحيى بالتالي كان يأمل أن يكون الادريسي تابعا لنفوذه ، لا سيما بعد أن توصل الامام قبل صاحبه الى الحصول على اعتراف من الدولة بوضعه الخاص في اليمن . ولكن الادريسي كان من سعة الأفق وبعد المطمح والحكمة السياسية بحيث أصر وأثبت فعلا وجوده مستقلا وغير تابع لأي من الامام يحيى أو الدولة العثمانية على السواء (١) . وإذا كان الادريسي قد رحب من قبل بالاتفاق مع سعيد باشا مبعوث الدولة اليه في سنة ١٩٠٩ م (١٣٢٧ هـ) على أن يبقى حاكما على المخلاف السليمانى باسم « قائمقام » وكموظف عثمانى تابع للدولة ، فإن الادريسي قد قبل ذلك بصفة مبدئية أو مؤقتة كاعتراف ضمنى من الدولة بنفوذه حتى يمكنه عندما تتاح له الفرصة في المستقبل أن يجبر الدولة على قبول مطالبه جميعها دون قيد أو شرط . وقد تطور فعلا نفوذ الادريسي وامتد تدريجا الى منطقة نفوذ الامام يحيى حتى « صعدة » وأرسلت القبائل اليمنية في المنطقة رهائنا الى الادريسي في صبييا معبرة عن ولائها لسيادته . وكان في تلك المنطقة عدد من المراكز التركية وعدد آخر من المراكز التابعة للامام يحيى ، وقد ثار معظم أهلها وانضموا الى الادريسي ، فاصطدم منذ ذلك الوقت النفوذ الادريسي بالنفوذ الامامى ، كما اتفقت مصلحة الترك ومصلحة الامام في صد تيار النفوذ الادريسي ووضع حد لتوسعه . وقد نشب قتال عنيف بين الجانبين في «رايح» رجحت في نهايته كفة الادريسي (٢) ، فأنى للادريسي بعد ذلك أن يقبل تبعيته

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

ويعلن ولائه لآى من الجانبين الامامى أو التركى بعد هزيمتها أمام قواته المنتصرة .

وبعد هذا الانتصار الذى أحرزته القوات الادريسية على القوات الامامية والعثمانية فى رازح فان العداء أخذ يشتد بين المنتصر والمهزومين وبخاصة بعد أن عقد الصلح بين الامام والأتراك فى سنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) ، وهى نفس السنة التى هزم فيها الترك فى معركة الحفائر فى جيزان . ولم يخدع الادريسي أو يفتر بانتصاره على أعدائه ، بل كان يعلم حقيقة قوتهم التى كان يمكن أن تصل اليها الامدادات من أرجاء الدولة العثمانية . وإذا كان الادريسي قد رأى صديقه بالأمس الامام يحيى يحالف الأتراك ويستعين بهم فى محاربته ، فانه رأى - والموقف أصبح أشد خطورة أمام تضامن أعدائه - أن يوطد صلته بالايطاليين أعداء الدولة العثمانية ، بل وبالانجليز فيما بعد محالفا اياهم من أجل تحقيق غايته وهى محاربة الأتراك وإجلائهم عن اليمن على ألا يمس ذلك استقلال بلاده فى المستقبل (١) . وهكذا كان الادريسي أول من انضم الى الأحلاف من أمراء العرب ، وأول من حمل فى البلاد العربية على دولة الترك حليفة الألمان (٢) فى الحرب العالمية الأولى كما سنوضح ذلك عند دراستنا لموقف العثمانيين فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى فى الفصل التالى .

وهكذا اتجه الادريسي الى محاربة الأتراك العثمانيين فى اليمن بكل ما لديه من قوة ، فقام السيد مصطفى عم الادريسي بمحاصرة مدينة إبها التى كانت مركزا لتجمع القوات التركية فى عسير وذلك بعد أن تم الصلح بين الامام يحيى والدولة فى سنة ١٩١١ م . واستمر الادارسة فى تشديد الحصار حتى تمكنوا من احتلال إبها التى كانت فيها حامية تركية مؤلفة من ثلاثة آلاف جندى وثلاث بطاريات ، وعدة مدافع كبيرة . كما هزم شريف مكة الذى تعاون مع الأتراك وأسرع لانتفاذ حاميتهم فى إبها (٣) . ولقد هاجم العسيريون مقدمة الجيش التركى التى كانت تعسكر على بعد ثلاثة أميال من جيزان . وكانت مقدمة الجيش هذه مؤلفة من أربع بطاريات ، وأربعة مدافع ، فقتلوا منها الكثير بعد أن اشتبك الطرفان وجها لوجه . وقد هربت فلول الجيش التركى فى حالة ذعر واضراب الى جيزان فتتبعهم الادارسة وقد استولوا على عدد من البنادق والمدافع العثمانية ، بالإضافة الى كثير من الذخائر والمهمات . وازدادت الأمور سوءا عندما ظهرت الكوليرا فى هذه المنطقة ، وأصيب بها حوالى الثمانين وتوفى فعلا أربعة وثلاثون ، كما انتشر الوباء أيضا فى طوابير الجيش العثمانى المرابط فى

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٣٨٠ السبت ٣ من يونيو ١٩١١ (٦ من جمادى الثانية ١٣٢٩ هـ) ، ص ٦ .

Brémond, E. : Op. cit., p. 77.

مدينة قنفدة (١) . ولكن الإمدادات بدأت تتوالى على عسير من خارج اليمن . وفى اليوم العشرين من شهر يوليو سنة ١٩١١ م ، استطاع الأتراك بمعاونة بعض القبائل اليمنية الموالية لهم زحزحة ستة آلاف من البدو اليمنيين من أتباع الإدريسي كانوا معسكرين حول اللحية ، ولكن الثوار الأدارسة كانوا لا يزالون يحتلون آبار جيزان مما كان يجبر الجنود الأتراك على جلب مياه الشرب اللازمة لهم من عدن (٢) فى أقصى الجنوب فكان ذلك يحملهم عناء كبيرا ونصبا . وأخيرا استطاعت القوات العثمانية أن تسترجع مدينة أبها واضطر الإدريسي أن يتراجع إلى المرتفعات الجنوبية فى عسير (٣) .

أما الدولة العثمانية فقد حاولت فى سنة ١٩١٢ م أن تطوق الإدريسي من الجنوب ومن الشمال وذلك بأن تأتي من الشمال بقوة من الحجاز تحت قيادة فيصل ابن شريف مكة - الحسين ، وتطبق عليه من الجنوب قوتان عثمانيتان تخرج أحدهما من صنعاء والثانية من اللحية ، غير أن هذه العمليات الحربية المشتركة ضد الإدريسي منيت بالفشل الذريع ، ويرجع هذا إلى ضعف اقدام القوة الشريفة وانعدام الحافز لديها . وفى تلك السنة رايطت قوات عثمانية على طول ساحل عسير الممتد من اللحية إلى زهران وذلك لتأمين الحدود من اغارات القوات الادريسية التى كانت إيطاليا تساعد من البحر . كما كان الترك يهدفون من وجود هذه القوات أن يمنعوا أى اتصال محتمل بين الأدارسة فى عسير وبين قبيلة الزرائق فى تهامة ، تلك القبيلة التى تميزت بقوتها وشدة بأسها وتمردتها على الأتراك (٤) ، وقد أرادوا بذلك ألا يزيدوا من متاعبهم ومشكلاتهم فى المنطقة . أما ما دفع فيصل بن الحسين إلى الاشتراك فى الصراع الدائر بين الأدارسة والأتراك فى اليمن ، فقد كان نتيجة لوقوعه تحت اغراء الأتراك ، بعد أن وعدوه بأنهم سيولونه حكم إمارة عسير إذا تمكن من القضاء على الإدريسي . غير أن فيصل برغم محاولته استنفار القبائل ضد الإدريسي ومحاربته ، فإن قواته منيت بالفشل وعاد إلى الحجاز فى أوائل سنة ١٩١٣ م بخفي حنين (٥) .

وجدير بالذكر أن إيطاليا بعد احتلالها لطرابلس الغرب فى سنة ١٩١١ م خشيت من سريان نار الحرب ضدها إلى باقى العالم العربى تلبية لدعوة الخلافة العثمانية . لهذا أسرعت إيطاليا إلى فتح جبهة خربية أخرى فى اليمن وعسير

(١) المؤيد : العدد ٦٣٩٨ فى ٢٤ من يونيو ١٩١١ ، ص ٦ .

(٢) المؤيد : العدد ٦٤٣٢ فى ٢٧ من يوليو ١٩١١ ، ص ٦ .

(٣) المؤيد : العدد ٥٤٤٠ فى ١٢ من أغسطس ١٩١١ ، ص ٦ .

(٤) Bury, G.W. : Op. cit., pp. 35-36.

(٥) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ فى ٢١/٤/١٩١٣ ، ص ٦ .

لاشغال الدولة العثمانية وإضعاف مقاومتها بتشتيت مجهوداتها الحربية . واقتضى ذلك أن تجاهر بعض قطع الأسطول الإيطالي المواني اليمنية ماعدا تلك التي في قبضة الادريسي وضربتها من البحر فخربت الحديدة وفر أهلها في أرجاء تهامة ، كما ضربت مدينة الشيخ سعيد المقابلة لبريم بقليل من القنابل غير أنها لم تحدث خسائر كبيرة (١) ، كما ذكر الادريسي في خطابه للإمام يحيى الذي سبق أن أشرت إليه أن الإيطاليين أغرقوا بعض القطع البحرية العثمانية الخاصة بخفر السواحل ، بل إن إيطاليا في الوقت نفسه قصفت بمدافع أسطولها ميناء بيروت ، وذلك بحجة وجود سفينتين حربيتين صغيرتين في الميناء ، وأغرقتهما فعلا ، وإن كانت الدول الأوروبية كلها قد احتجت على مهاجمة ميناء بيروت خاصة لأهميته التجارية الدولية (٢) .

على أن هدف إيطاليا من محاربة الأتراك في اليمن ومساندة الادريسي ضدهم لم يكن يقصد منه فقط فتح جبهة حربية جديدة تشغل العثمانيين عن استرداد طرابلس الغرب ، بل إن إيطاليا كانت تهدف أيضا إلى بسط نفوذها على البلاد اليمنية . ويرجع ذلك إلى أن الادريسي بعد أن نشر الأمن في عسير ونظم موانئها وشجع تجارتها ، فقد راجت هذه التجارة وانتظمت بين موانئ اليمن وبين عصب ومصوع الميناءين الإيطاليين على الشاطئ الأفريقي المواجه لعسير . ولهذا لم يكن غريبا حينذاك أن تتطلع إيطاليا في لهفة إلى الوثوب على الشواطئ اليمنية المواجهة لمستعمراتها في أريتريا على الساحل الأفريقي . وقد ذكر جاكوب أن كاتبها ألمانيا قد عبر عن هذه الرغبات الإيطالية في سنة ١٩١٣ م بقوله : « منذ قرن مضى استطاع الانجليز أن يجعلوا أنفسهم أسيادا في عدن . . . والآن ترمي إيطاليا نظراتها المتطلعة إلى شاطئ العربية الأخضر » (٣) . ولهذا فإن رغبة إيطاليا في احتلال شواطئ اليمن كانت رغبة قديمة رأت أن الظروف قد سنحت لتحقيقها بظهور الادريسي في عسير فحاولت التقرب إليه للاستفادة من موانئه ومن منتجات بلاده . وكانت إيطاليا بسياستها هذه تحافظ على تجارتها من الضياع إذا ما وقعت موانئ عسير في أيدي الأتراك . غير أن هدف إيطاليا العربي كان أهم بكثير من هدفها التجاري إذ كانت تخشى من استيلاء تركيا على هذه الموانئ وتستخدمها في إثارة المتاعب ضدها في مستعمراتها الأفريقية في أريتريا . وهكذا حرصت إيطاليا على توطيد علاقتها بالادريسي ومساندته ضد الأتراك لهذه الأسباب جميعها .

أما الادريسي فقد رأى أن الموقف يحتم عليه ضرورة الاتصال بإيطاليا والاستجابة لرغبتها في توطيد التعاون بينهما وبخاصة بعد أن تركته الدولة

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 126.

(٢) اللواء : العدد ٢٨٢٢ في ١٩١٢/٢/٥ (١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ هـ) ، ص ٤ .

(٣) Jacob, HF. : Op. cit., p. 127.

العثمانية « خارج الحلقة الإسلامية » (١) وتخلي عنه حليفه بالأمس الامام يحيى ، بل ان الدولة قبلت أن تعقد صلحا مع الامام تعترف بوضعه الخاص في اليمن في سنة ١٩١١ م ، بينما رفضت أن تفعل ذلك مع الادريسي برغم ما كان يتمتع به من مكانة ونفوذ بين قبائل عسير والمخلاف السليماني . هذا فضلا عن أن الدولة تعاونت مع الامام يحيى في سبيل القضاء على الادريسي نهائيا مما يؤكد أن المفاوضات أو التقارب الذي كان يحدث بين الدولة والادريسي لم تكن الدولة تقصد به الا كسبا للوقت ، أو تمييزا للنورات العنيفة التي كان الادريسي يثيرها ضارية ضد الترك (٢) . ووجد الادريسي نفسه يواجه عدوين متعاونين هما الدولة والامام في وقت اتحدت فيه أهدافهما للقضاء عليه . ومما زاد الأمر سوءا تعاون الشريف حسين معهما لمحاربة الادريسي فكانت القوات الشريفية تعاود على الادريسي من الشمال المرة تلو الأخرى ، لا سيما بعد أن أغرت الدولة الحسين بتولية ابنه فيصل أميرا على عسير اذا نجح في القضاء على الادريسي (٣) . لهذا واجه الادريسي موقفا صعبا وأعداء متعاونين في وقت واحد مما جعله لا يجد حرجا - برغم اتجاهاته الإسلامية - في الاستعانة بالاطاليين لفض الحصار المضروب حوله من جميع الجهات . وهذا ما دفع جاكوب الى القول بأن الادريسي « كان يتحين الفرصة للحصول على مساعدة ايطاليا » (٤) ، بل ان ايطاليا في الوقت نفسه كانت تمد يدها للادريسي لتتعاون معه تحقيقا لمصالحها الاستعمارية التي سبق أن أشرت اليها .

وقد أوضح أمين الريحاني معالم السياسة التي اتبعها الادريسي في الاستعانة بالأجانب لمحاربة الترك وحلفائهم بقوله أن الادريسي « أخذ من الايطاليين سلاحا استخدمه نارا وسياسة على عدوها (عدو ايطاليا) وعدوه (ويقصد به الترك وحلفاءهم) . . . ولكن انتصاره على الزيديين في ذاك الحين كان يعد انتصارا على الأتراك » . ثم يستطرد الريحاني قائلا : « ان من فضائل السيد محمد (الادريسي) ثباته منذ بداية أمره على مبدأ واحد . فقد كان عربيا صميما ، جسورا في سبيل ما يبغيه ، يحالف أية دولة كانت على أعدائه الترك ومن كان خلفهم من أمراء العرب عليه . فما تذبذب في مبدئه ، ولا تحول عن عزمه . حارب الأتراك وحليفهم الشريف ، وصديقهم الامام ، فكان في الغالب منتصرا ودائما عزيزا . ولا أنكر أن الأحوال كانت حليفته ، ولكنه سلحها من لدنه بالعزم والمضاء » (٥) .

(١) Jacob, H.F. : Ibid., p. 125.

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٣) المؤيد : العدد ٦٩٦٦ في ٢١ من ابريل ١٩١٢ ، ص ٦ .

(٤) Jacob, H. F. . Op. Cit., p. 127.

(٥) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

ويواصل الريحاني عرضه لسياسة الادريسي بقوله : « كان السيد محمد (الادريسي) حصيفا ذكيا ذا حنكة ودهاء ، يستعين على عدوه بكل ما حوله من زعامات وشسقات ، بالزرائيق مثلا على الأتراك ، وبالشوافع على الزيديين ، وبالعشائر على الأشراف ، وبالاتكليز على الجميع . وكان له عون كبير في ارضه الروحي ضاعف نفوذه الشخصي وزاد ذكاه الفطري لمعانا » .

ويجب الريحاني على ما يبدو من تناقض في سياسة الادريسي ، اذ كيف له كزعيم ديني مسلم أن يتعاون مع الايطاليين في سنة ١٩١١م ، ومع الانجليز في أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الترك اخوانه في الدين فيقول : « ولا تستغرب سياسته (أى سياسة الادريسي) الروحية والمدنية واستعانتها بالانجليز (وينطبق ذلك على الايطاليين أيضا) وهو (أى الادريسي) ، في تجهيز المساكين والدفاع عن نفسه في بلد يعد فيه دخيلا ، يحتاج دائما الى المال والسلاح ، فخارج عسيرا لا يتجاوز المائة ألف ريال أى اثني عشر ألف جنيه شهريا ، منها ثلاثون ألف ريال من المديدة (١) (التي استولى عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى) . أما جنده فلا يتجاوزون في أيام السلم الخمسمائة نفر وهم يقومون اذ ذاك مقام الشرطة في البلاد » .

وأخيرا يوضح الريحاني مصدر القوة المحلية التي كان يستعين بها الادريسي في حروبه بقوله : « ولكن الادريسي يستنفر في الحرب القبائل بوساطة المشايخ والمقدمين فيلبيه ثلاثون ألف مقاتل ويزيد ، وهم يحاربون على الطريقة الأولى حرب البدو . فتجيء كل قبيلة أو بطن أو فخذ بزادهم وركائبهم وما عندهم من السلاح ، فيعطيهم الادريسي ما يحتاجون اليه زيادة ، ويدهم بالدخيرة ، ويدفع فوق ذلك رواتب مرضية ، ولكن الغنائم هي الجاذب الأكبر في حروب العرب كلها . لولاها لما كان جند في تلك البلاد يذكر . أما الأمير الكريم الذي يغدق على المشايخ والزعماء فهو الفائز على زملائه في السياسة ، والمنتصر على أعدائه في الحروب . ولم يكن في سلاح السيد محمد الادريسي وقواته في حروبه كلها أمضى من هذا السلاح أى الكرم . فقد كان يحسن كذلك الى الكثيرين من السباهلة والمشايخ الذين يؤمنون صبيا من بلاد المغرب ومن مصر » (٢) .

على أن الادريسي نفسه يبرر سياسته في التعاون مع الأجانب لمحاربة الأتراك وذلك في كتابه الى الامام يحيى - الذي سبق أن أشرنا اليه - ردا على خطاب الامام الذي كان يدعوه فيه الى الانساق مع الدولة وعدم التعاون مع الأجانب . وقد أشرنا الى أن الادريسي أوضح في كتابه للامام المحاولات الأربع

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، هامش ص ٢٧٤ ، (أى أن خواجه السنوي نحو مائة وخمسين ألف جنيه منها ١٥ في المائة عشور أى جيوب وغيره و ٨٥ في المائة ذهب وفضة) .

(٢) أمين الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

التي سعى فيها من أجل الاتصال بالدولة والاتفاق معها دون جدوى ، بل ان الدولة كانت تصده دائما وتحاول أن توقع به في شركها . ثم يبرر الادريسي موقفه يعرض تطورات علاقته بالترك مما جعله يضطر في النهاية الى التعاون مع الايطاليين ضدهم بقوله :

« تم في هذه المادة (في سنة ١٩١١) مع ما رأينا من فتك الطليان لهم (يقصد بالترك) ، أخذنا العطف فأمسكنا كل حركة ، وكتبنا لمن في مفرزة « ميدى » (١) ان دهمكم شيء فلکم منا عون ، فكان منهم أن محمد علي (والي اليمن العثماني) مر بطريق « القنفذة » .. وأخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت السادات العلماء ، لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين ، لأن ما ناله من شرف في الآستانة (كان) بسبب شغفه لعالم في « أطنة » أيام تنازع وقع بين المسلمين والنصارى هناك . ولما قدم « جيزان » بالعساكر لم يختار لهم « خسته خانه » الا جامع تلك البلدة ، ولا يهمه أن تلوث بالنجاسة ، وتعطلت اقامة الجمعة فيه ، وكأنه يظن أن هذه الأسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من باب « من رزق من شيء فليزمه » ، وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند الى الشام (٢) ، لأجل مدافعة هذا الطغيان ، والمحافظة على مراكز أهل الدين والايمان » .

ثم يستعرض الادريسي في خطابه ما دار بينه وبين مبعوثي الامام يحيى الذين حملوا اليه خطاب الدعوة الى مهادنة الترك بقوله : « وقد حصلت المذاكرة بيننا وبين هؤلاء الاخوان (٣) في هذه الأحوال ، الى أن سأل بنا الكلام الى مفرزة « ميدى » ، وأخبرناهم أن الطليان قد ضرب (هكذا) قلاع الدولة ومراكزها من باب المنذب الى جدة ، وهدد (هكذا أيضا) تلك الحصون بمدافعه ولم يبق الا هذه القلعة ، مع أن شيخ البلد التي فيها قد سبقته له جناية من الطليان بواسطة شهادة سنوبوك (سفينة شراعية) طال الخلاف بين الترك والطليان فيه ، وتوقف الأمر على شهادة هذا الشيخ وتهديدته الدولة بالشهادة لها فشهد ، فاذا قصد الطليان هذه المفرزة ، لا يقتصر عليها بل يتعداها الى تلك البلد لما جناه شيخها عليهم ، وسابقا قد ضربوا هذه البلدة كما عرفت ، ومن المشاهد أن هذه العساكر ، كجملة من في كل موضع ، اذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك الى محلات العامة ، ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد . وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر ، وخرجوا منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس

(١) « مفرزة » تعني حامية صغيرة ، أما « ميدى » فهو ميناء يقع على حدود اليمن الشمالية الآن

(٢) « الشام » تعني الشمال ، ويقصد بها هنا الحدود الشمالية لمسيح .

(٣) يقصد الادريسي بمبعوثي الامام الذين حملوا الرسالة اليه وتحادث معهم في موقفه

من الترك .

فى العجب ، فان الدولة كما عجزت عن اصلاح الداخلية كما يرجى منها ، عجزت عن حفظ الخارجية ، والقيام بالدفاع على الرعايا ممن قصدهم بسوء ، فعجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فما بقى لهم الا أن يسعوا الناس بحسن الخلق لو كانوا يعقلون » .

والادريسى يوضح بذلك أن الدولة العثمانية عجزت عن القيام بمسئولياتها اذاً البلاد اليمنية التابعة لها ، فهي فضلا عن أنها لم تقم باصلاح الشئون الداخلية فى هذه البلاد فانها لم تكن من القوة بحيث يمكنها حمايتها من العدوان الخارجى . وهذا التفسير يظهر عدم جدوى تبعية اليمن للسيادة العثمانية طالما بلغت الدولة من المعز ما بلغت في ذلك الوقت ، وأنه أولى بالترك أن يتركوا اليمن لأهله (يدفعون عنه العدوان) بدلا من أن يعرضوه للمخاطر نتيجة وجودهم فيه . ويؤكد الادريسى هذا المعنى مستشهدا بما حدث فى طرابلس الغرب فيقول : « ثم انه قد اشتد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة الى حالة يخشى معها أن تحتل الحديدة ، فتكلمنا مع العسكر الذين فى القلعة بأن فى بقائهم بها ضررا على الاسلام والمسلمين لأن الحديدة اذا احتلت يتبعها ملحقاتها ، من ذلك هذه القلعة ومن المعلوم حسب أصولهم أنه اذا احتلت الحديدة ، وجاء المحتلون ببوابيرهم لاستلام هذه النقطة تبعاً للمركز ، ومعهم الاذن بالتسليم من كبار الترك ، فان من هذه النقطة لا يلتفت الى الاسلام ولا الى المسلمين ، ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالا يعملون الترتيب اللازم فى التسليم الى المحتلين ، ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع ، وتضرب البوابير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ، ويدفعوا لهم موقع الحرب ويسلموا أهل الوطن الى الأسر ، كما فعلوا فى بنى غازى احدى متصرفيات طرابلس فان أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا « بوابير » الطليان بالساحل أسرعوا الى مركز الحكومة ليستعدوا للقتال ويدعوا أهاليهم وأموالهم فى مكان أمين فمنعهم الأتراك ، والزمهم الطمأنينة فرجعوا الى بيوتهم ، فلما جن الليل لم يشعروا الا والمتصرفية بأجمعها صارت عساكر طليانية قماما للدفاع ، ولم يكن الخروج من المنازل الا للرجال دون النساء والذرية ، وهم الآن تحت قبضة الطليان ، واشتهر أن هذه المعاملة من العساكر بأسباب ما أخذ كبرائهم من الطليان خفية ، وبأسباب ذلك استقال الصدر (يقصد رئيس الوزراء العثماني) فتبين أن بقاءهم حينئذ فى المواقع الحربية ، لا للدفاع وحماية الثغور ، كما هو اللازم لمن يتولى امانة المسلمين ، بل للأغراض الفانية ، وبيع البلاد للمصلحة الشخصية فمن يتبع الاسلام فلينعه من الترك . فلما خاطبناهم فى النزول معنا ليقبوا مع العساكر العربية جنبا الى جنب ، حتى اذا احتلت « الحديدة » ويكون موقع المقرزة « المدينة » بأيدي المسلمين ، يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم ، وإن امتنعوا فلا الزام ، وإن أرادوا اللحاق بكبرائهم فلهم ذلك ، فأبوا هذا وهذا « ولا يحق المكر السى الا بأهله » .

وهنا يدحض الادريسي الاتهام الذى تذرعه به الترك بادعائهم أن الادارسة شكلوا خطرا عليهم من الداخل ، بينما كان الايطاليون يحاربونهم من جهة البحر ، وأن ذلك كان سببا فى انسحابهم من ميناء « ميدى » حتى لا يصلون بنارين فى وقت واحد ، فيقول : « والعجب من هؤلاء الناس يذكرون أننا السبب فى تركهم للمدافعة ، كما روى عنهم السادة الواصلون ، فليت شعري من أى وجه . وأى قرب بيننا وبينهم فى المسافة أن يقولوا نخشى أن نصلى بنارين ، إذ فى الأقل بيننا وبين « المدينة » ثمانية أيام ، ولو سلم هذا فما يكون جواهم فى احتلال الطليان لطرابلس وما المانع من المدافعة هناك ، مع أن أهل تلك الجهة من المخلصين للحكومة ، بل هم قاثمون بالقتال للمحتلين من (حتى) الآن . ومن العجائب أن الحكومة قبل أن يحتل المحتلون ، رفعت الأسلحة والوالى والعسكر الا شيئا قليلا ، وبعد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو نفر . » (١)

وهكذا أوضح كتاب الادريسي بجلاء محاولاته المتصلة للاتفاق مع الأتراك ولكنه كان يصطدم دائما بعدم استجابتهم لكل هذه المحاولات . كما عاين الادريسي بشدة سياسة الترك الملتوية مع زعماء اليمن ، وعدم قيامهم باصلاح شئون البلاد فى الداخل الى جانب عجزهم عن دفع العدوان الأجنبى عن البلاد التابعة لهم . كما بين الادريسي أن وجود الترك فى اليمن كان يعرض البلاد لهجوم أعدائهم الأجانب فلا يتمكن اليمنيون وحدهم لسلبية الترك فى الدفاع وجبنهم عن مواجهة هذا العدوان الأجنبى بأن يصدوه عن البلاد . وحاول الادريسي فى ثنايا خطابه أن يبرر اتصاله بالاطالين بعد أن ظهر جليا عداء الترك له وتخاذلهم عن حماية البلاد التى يدعون سيادتهم عليها ، مؤكدا أن بقاءهم فى البلاد لم يكن « للدفاع وحماية الثغور ، كما هو اللازم لمن يتولى امانة المسلمين ، بل للأغراض الفانية . وبيع البلاد للمصلحة الشخصية . . . فمن ينزع الاسلام فليتنعه من الترك » . وقد دعم الادريسي أقواله هذه بالأدلة الفاطمية والبراهين الواضحة التى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك لباقتة وذكاء وسعة اطلاعه ونبوغه السياسى .

ويبيننا أن نعرف رأى الامام يحيى فى موقف الادريسي هذا من الأتراك وعلاقته بالاطالين ، تلك العلاقة التى كانت تحرك الادريسي - الى جانب رغبته فى تحقيق أهدافه - لمحاربة الأتراك العثمانيين خاصة بعد أن عقدوا الصلح مع الامام يحيى . ولا شك أن المؤرخ الواسعى اليمنى الزيدى المذهب يعبر عن وجهة نظر الامام فى هذا الموضوع فنجدته يقول : « عند اقامته (يقصد الادريسي) بمصر كان له صلة بمحمد علوى بك ، مترجم ايطاليا فى دار المفوضية الايطالية بالقاهرة ، وهذه الصلة والصدقة كانت هى السبب فى ظهور نجمه فى عالم

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦ (من رسالة الادريسي الى الامام يحيى) .

السياسة . وفي هذا التاريخ ١٣٢٣ هـ (وصحته سنة ١٣٢٩ هـ أى سنة ١٩١١ م) كانت الدولة العثمانية مشتبكة بحرب مع إيطاليا لأجل طرابلس الغرب ، ولما كانت حكومة إيطاليا أرادت اشغال الدولة عنها ، رغبت فى اشغال نار جديدة فى جهة من الجهات التابعة للدولة ، فسمى رئيس وزرائها فى اضرار نار فى تهامة ، وقام محمد على علوى بك بذاكرة السيد محمد الادريسي فقبل تنفيذ هذا المشروع ، خصوصا وأن تهامة تخضع لهذه العائلة (الادريسية) ، لما لجده السيد أحمد من الاعتقاد المشهور لديهم ، ومع كون أهل تلك البلاد نافرة غاضبة على المأمورين من الدولة العثمانية من الظلم والجور والفسق وارتكاب المنكرات وترك الواجبات ، فمن هنا عرف السيد محمد سنوح هذه الفرصة ، فوافق على القيام بمنازلة الدولة فى تهامة ، بعد أن كفلت له الحكومة الإيطالية كل ما يحتاجه من مال وذخيرة وسلاح ومؤازرة ومناصرة فى البر والبحر . وكانت تمده من « مصوع » بوساطة بعض مسلميها كالشيخ سالم مدير الجمر، والشيخ طاهر الشنيتي الخبير باليمن ، والصديق الحميم للأدارة . . . ونشب (هكذا) القتال فأخذ « مبدى » و « جيزان » وكانت الحكومة الإيطالية تساعد من البحر برمي القنابل والرصاص ، وهو يحاصر العساكر العثمانية من البر حتى استولى على تهامة ، والاكثر من سواحلها ، وجرت حروب كثيرة » (١) .

ولا شك أن الواسعي فى كتاباته يتميز بدافع من زبديته ضد الادريسي ويحاول أن يظهره بمظهر الخارج المتمرد على الجماعة الإسلامية كما يحاول أن يصوره كأداة فى يد الإيطاليين يسخرونها لمحاربة الترك حتى يشغلهم فى جهة جديدة لا تمكنهم من استعادة طرابلس الغرب . وهذا التحيز يستوجب منا التحفظ عند تناولنا لكتابات الواسعي بالدراسة والتحليل . لأن الواسعي يعبر بذلك الى حد كبير عن ادعاءات الامام يحيى حول منافسه الادريسي وبخاصة بعد اتفاق الامام مع الدولة العثمانية . ولكن هذا التحيز لا يجعلنا نفعل الدور الايجابى الذى قام به الادريسي فى أثناء تأسيسه لدعائم حكمه فى عسير والمخلاف السليماني فى أثناء صراعه ضد الأتراك العثمانيين وحليفهم الامام يحيى فيما بعد . كما أنه لا يجعلنا نعتقد أن الادريسي كان متواكلا ومعتمدا كل الاعتماد على إيطاليا كما توحي بذلك كتابات الواسعي ، بل ان الادريسي كان يعرف خطورة المهمة التى حدها لنفسه ، وازاء تجمع أعدائه رأى أن يستفيد من التنافس القائم بين إيطاليا والدولة العثمانية وذلك بالحصول على المساعدات الإيطالية الممكنة التى تقويه وتسانده لتحقيق أهدافه فى طرد الترك من اليمن وعندما تخاذلت عنه إيطاليا بدأ يبحث عن حليف جديد وتمثل له ذلك فى انجلترا فى أثناء الحرب العالمية الأولى . فقد كانت إيطاليا وانجلترا سواء عند

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ص ١١٦ .

الادريسي طالما أنه كان يحصل على مساعدتهما لتحقيق أهدافه بتصفية النفوذ التركي في اليمن . ويؤكد « جاكوب » الانجليزى ما وصلنا اليه بقوله أن الادريسي لم يساعد الإيطاليين مساعدة فعالة لأنه كان مشغولا بمحاربة العثمانيين في أبها عاصمة عسير حيث كان يحاصر حاميتها ، وأن القوات الملكية والعثمانية التي أتت لرفع هذا الحصار وجدت عند وصولها إلى حالي (الواقعة بالقرب من أبها) كميات كبيرة من الأسلحة كان الادريسي قد حصل عليها من إيطاليا وانجلترا أو من « الحكومات التي يهيمها انهيار الحكومة التركية » كما قال المكينون حينذاك (١) . وهكذا كان هدف الادريسي هو هزيمة الترك بأي ثمن وهذا جعله مستعدا للتعاون مع أي حليف بالدرجة التي تساعد فقط على تخليص اليمن من الحكم العثماني . وإذا كان يفهم من قول « جاكوب » ما يقلل الدور الذي قام به الادريسي في مساعدة الإيطاليين ، فإن حسب إيطاليا من المساعدة تلك الهزائم التي أوقعها الادريسي بالقوات التركية في عسير فقد كانت بالقدر الكافي الذي شغل العثمانيين عن توجيه قواتهم هناك لطرد الإيطاليين من طرابلس الغرب .

أما الامام يحيى فلم يكن في صالحه كما لم يكن في مكانه أن يستعين بإيطاليا أو بالانجلترا لتحقيق أهدافه في الاستحواذ على الزعامة والسلطة في اليمن على النحو الذي كان يفعله الادريسي . والسبب في ذلك يرجع إلى أن الامام كان يعرف أن إيطاليا والانجلترا كانتا أقوى وأكثر تنظيما وحيوية من الدولة العثمانية ، ولهذا كان يخشى أن يؤدي تحالفه مع أحدهما ومناصرتها على الدولة العثمانية إلى سيطرة هذه القوى الأجنبية عليه بالتالي ، مما لا يتيح له الفرصة لتحقيق أهدافه التوسعية الاستقلالية في اليمن والتي رأى أنه في مكانه أن يحققها في ظل الدولة العثمانية الآيلة للسقوط . هذا من جهة تعارض هذا الاتصال مع مصلحة الامام يحيى ، أما من جهة عدم تمكنه من الاتصال بهذه القوى الأجنبية فإنه لم تتوفر للامام صلة الصداقة مع العاملين لدى هذه القوى على النحو الذي حدث مع الادريسي نتيجة صداقته مع محمد علي علوى المترجم بدار المفوضية الإيطالية بالقاهرة مما سهل له الاتصال والاتفاق على تلقي المساعدة ، فضلا على ذلك فإن الامام كان يخشى أن يؤدي اتصاله بهذه القوى الأجنبية وتحالفه معها إلى إضعاف مركزه في اليمن بين أتباعه الزيديين الذين كانوا يعترفون بزعامته الدينية ويألفون من التعاون مع الأجانب غير المسلمين ضد دولة الخلافة الإسلامية . كما رأى الامام يحيى وخاصة بعد أن عقد الصلح بينه وبين الترك في سنة ١٩١١ م أن مصالحه الخاصة وكل امكانيات تحقيقها كانت تتمثل في بقاءه إلى جانب الدولة العثمانية . فالدولة قبلت أن تدفع له

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 124.

(١)

مرتبا شهريا عاليا يساعده على مواجهة أعبائه المتزايدة ، كما اعترفت بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين وكانت تقوم في نفس الوقت بمحاربة منافسه الادريسي في عسير . لهذا فان الامام فضل أن يتضامن مع الترك بعد اتفاقه معهم في سنة ١٩١١ م ، ولم يكن في حاجة حينذاك الى التعاون مع أية قوى أجنبية إيطالية كانت أو انجليزية ، طالما كانت أهدافه في طريقها الى التحقيق تدريجا ليرث الحكم العثماني في اليمن الذي كان متجها الى نهايته المحتومة .

أما عن موقف الادريسي من الامام يحيى والعثمانيين بعد الصلح في سنة ١٩١١ م فقد تبلور في حقد الادريسي على الترك الذين اعترفوا بوضع الامام الخاص في اليمن دون أن يمنحوه نفس هذه الحقوق ورغم ما كان له من مكانة بين سكان عسير والمخلاف السليماني . كما حقد الادريسي أيضا على حليفه بالأمس الامام يحيى الذي تخلى عنه واتفق مع الترك وأصبح حليفا لهم ، واشترك بقواته معهم في مهاجمة قوات الإدارة التي انفرقت بمقاومة الحكم العثماني في اليمن . وقد أسرع الادريسي بإعلان الثورة على الترك في نفس الشهر الذي عقد فيه الامام يحيى الصلح معهم . ونجح الادريسي في احتلال (أبها) عاصمة العثمانيين في عسير ، وإن تمكنوا من استعادتها بعد ذلك بمعونة الشريف حسين . وقد تعددت الحروب واشتدت بين الادريسي والترك الذين نجحوا في اخراجه من (أبها) فاضطر الى أن يلجأ في أغسطس سنة ١٩١١ م (شمعيان ١٣٢٩ هـ) الى جبال عسير الجنوبية واتخذها حصنا لقواته . ولم يطرأ على الموقف أى تغيير يستحق الذكر حتى اشتعلت نيران الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس الغرب في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩١١ م (٦ من شوال ١٣٢٩ هـ) فبدأت إيطاليا أعمالها الحربية على سواحل اليمن وعسير لتفتح على الدولة العثمانية جبهة حربية أخرى تشغلها عن المقاومة والدفاع عن طرابلس الغرب . وفي ذلك الوقت رأت الدولة العثمانية أن تهدي الأمور في اليمن حتى لا تفقد مركزها هناك ، لا سيما إذا تعاون النواز اليمنيون مع إيطاليا التي كانت تقوم بامدادهم بالأسلحة الأوربية الحديثة ليحاربوا بها الترك ويخرجوهم من البلاد . وإذا كانت الدولة قد تصافت مع الامام يحيى بعقد الصلح فقد ضمنت بذلك أحد قطبي المعارضة والمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني ، وقد أرادت في نفس الوقت أن تضمن الى جانبها ، أو على الأقل تحصل على مهادنة القطب المعارض الآخر وهو الادريسي ، الذي ظهرت خطورته بتقبله للمساعدات الإيطالية على أوسع نطاق لمحاربة الترك في اليمن . ولهذا أرسل سليمان باشا متصرف عسير وممثل الدولة العثمانية فيها . خطابا طويلا الى الادريسي في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩١١ م (٢١ من شوال ١٣٢٩ هـ) يدعو فيه الى « التصالح مع الدولة العثمانية ضد أعداء الدين (يقصد الإيطاليين بطبيعة الحال) » . وقد بدأ سليمان باشا خطابه هذا للادريسي بالبسملة ، وتوجيه بعض الألقاب وعبارات

التحية لتكريمه ، وبعض الآيات القرآنية التي تحض على الاتفاق ونبذ الشقاق ،
ثم خاطب الادريسي في الموضوع بقوله :

« ولا تزيدكم علما بهذه المعجالة ، فانتم لستم كغيركم بل أنتم بدرجة من
العلم ، فهلم أيها الأخ في الدين ، نسعى بما فيه صلاح المسلمين ، وقد بلغنا
ما حل بأخواننا المسلمين في الجهات ، فواجب علينا معشر الاسلام ، الذب عن
الوطن ، الذب عن العرض ، عن النفس ، عن الدين » .

« ويعفو الله عما سلف ، فبادر لندفع هذه البلية ، وتكون يدا واحدة على
حفظ حقوق المسلمين » ان الأمة الاسلامية في أقطار الدنيا ناظرة اليها ، وعندما
الظن الجميل بتعاوننا وتناصرنا ، وما أنا أنظر منك الجواب الشافى الذى
يكون فيه حفظ شرف الاسلام ، فان أجبت فأرسل لنا بسرعة هيئة تعتمدون
عليها لتتخبر معنا بما يصلح ، وان شئت بين لنا معالمكم لدفع أعداء الدين ،
فيجتمع الرأى المصيب بما فيه الصلاح ان شاء الله . واني عازم بحول الله على
مدافعة أعداء الدين ، والجهاد أمام المسلمين مع ما لدى من قوة تزيد عن عشرين
الفا . ونحن بهذا العزم ، ولو فنى منا الصغير والكبير ، وعلى الله توكلنا واليه
المصير ، فأسرعوا اليها بالجواب وفقنا وإياكم للصواب ، والسلام » (١) .

ويلاحظ في خطاب سليمان باشا الى الادريسي التنويه الدائم عن الناحية
الدينية وما تدعو اليه من تعاون واتحاد للذود عن الاسلام والمسلمين . وكان
سليمان باشا يدرك أنه عندما يذكر الادريسي بالناحية الدينية فانه يلمس بذلك
الوتر الحساس لديه ولدى أتباعه الأدارسة ، فيلتفون حول دولة الخلافة ويلفظون
إيطاليا ومساعداتها ، في وقت تعرض فيه الاسلام للخطر بهجوم إيطاليا على
بلاده مبدئة بطرابلس الغرب ثم بضرب الموانئ اليمنية الواقعة على البحر
الأحمر .

وقد أجاب الادريسي دون توان على خطاب سليمان باشا متصرف عسير في
نفس الشهر (أكتوبر سنة ١٩١١ م - شوال سنة ١٣٢٩ هـ) . وبدأ خطاب
الادريسي بداية دينية تحمل عبارات الود الأخوي لسليمان باشا ، ثم أعرب
الادريسي عن حزنه وأسفه لتنازع المسلمين فيما بينهم وأورد كثيرا من الآيات
القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو الى التآخي والتآزر بين المسلمين ، وطرق
موضوع الاتفاق بينهما بقوله : « .. وبينما النفوس في قلق والأنفاس تتصاعد
بنيران الأرق ، مما فعل المسلمون بأنفسهم ، اذ ورد كتابكم الكريم ، مسفرا
عما تحدوا اليه الرغائب من الدعوة للاتحاد فأنشرح البال وأسرت الى داعيك ..
وما ذكرتم من الهيثة ، فقد أرسلنا اليكم أخانا محمد بن يحيى ، ومعه جماعة

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٨ - ٣٨٩ (من كتاب متصرف عسير للادريسي) .

يتوجهون الى « رجال الملح » ولا تطمئن نفسه بالدخول الى « أبها » ، فيتفق بجانبكم بأطراف « الملح الشام » ، وتحصل المذاكرة (أي المفاوضة على الصلح) . وإن شرفتم بالقدوم فأهلا وسهلا ، وغيرنا وغيركم لا يكاد بهذه المقاصد أن يقوم ، ولعلنا أن تكون السبب في كشف هذه المشاكل من جميع الوجوه في أقرب وقت عاجل ، فترتاح الدولة لا في هذه الديار بل في جميع الأقطار والأمصار ، والأمور وإن تشعبت فإن مرجعها الى الله وبهذه الحركة والسكون . . (١) .

وهكذا وجد نوع من التقارب بين الادريسي والدولة عبرت عنه هذه المكاتبات وذلك عقب تعدى إيطاليا على أراضي دولة الخلافة . وهذا التقارب الذي قام من أجل « خدمة الدين والاتحاد ضد أعداء الاسلام » كان يمكن أن ينمو ويتردد في صالح الدولة العثمانية اذا كانت قد حاولت مخلصه الوصول به الى غايته المنشودة . كما أن هذا التقارب كان يعني بالتالي أن الحرب الطرابلسية كانت - عند قيامها على الأقل - دافعا لتلاقى الطرفين الادريسي والعثماني للمفاوضة والصلح لمواجهة هذا الخطر الإيطالي (٢) .

ويدعم هذه الرغبة في التقارب والاتفاق على الصلح بين الأدارسة والعثمانيين ويؤكدما في ذلك الوقت تلك الرسالة التي أرسلها الادريسي الى قائد حامية « ميدى » العثمانية يقدم فيها عروض الصداقة والتعاون في نفس الشهر الذي تبودلت فيه الرسائل بين الادريسي ومتصرف عسير سليمان باشا أي في أكتوبر سنة ١٩١١ م (شوال سنة ١٣٢٩ هـ) . وقد أجاب القائد العثماني على الادريسي بخطاب أوضح فيه أنه أرسل صورة من كتاب الادريسي المشار اليه الى الآستانة ، وأنه سيخطر برأيها عقب وصوله اليه . واختتم القائد العثماني كتابه الى الادريسي بقوله : « وربنا يؤلف بين القلوب ويصلح ذات البين ويعيد الاسلام » (٣) .

غير أن هذا التقارب بين الادريسي والعثمانيين والرغبة التي عبر عنها الجانبان للاتفاق على الصلح عقب عدوان إيطاليا على الأراضي العثمانية والتي ظهرت واضحة في المراسلات التي تبودلت بين الادريسي وكل من متصرف عسير سليمان باشا من جهة ، وقائد حامية « ميدى » العثماني من جهة أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩١١ م (شوال سنة ١٣٢٩ هـ) ، لم تحاول الدولة مخلصه أن تصل - بهذا التقارب وبذلك الرغبة في الصلح - الى غايتها المنشودة . ولم تحاول الدولة العثمانية جادة الاتفاق مع الادريسي لتمسكها حينذاك بالسياسة المركزية التي جعلتها تتفادى دائما الاعتراف بالقوى المحلية وبالأوضاع

(١) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٨٩ - ٣٩١ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣) المنار : المجلد ١٦ ، الجزء ٥ ، ص ٣٩١ .

الخاصة للزعماء المحليين الا اذا أجبرتها الظروف على ذلك قسرا ، كما حدث مع الإمام يحيى زعيم الزيدية التي أذاقت قبائلها الأمرين للترك في وقت تعرضت فيه طرابلس الغرب للهجوم الإيطالي مما اضطر الدولة الى الاتفاق مع الإمام والاعتراف بوضعه الخاص في اليمن بين أتباعه الزيديين *

وقد أشار الإدريسي الى تخاذل الدولة عن الاتفاق معه وذلك في كتابه الى الإمام يحيى في شهر مارس سنة ١٩١٢ م (١٦ من ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ) الذي سبق أن عرضته (*) عندما ذكرت محاولة الإمام يحيى التأثير على الإدريسي ودعوته لعقد الصلح مع الدولة ، إذ قال الإدريسي في كتابه هذا :

« ورأيها (أى رابع المحاولات للتفاوض من أجل الصلح) مع سليمان متصرف عسير لما أتانا جوابه بعد أن قامت عليهم فتنة الطنبيان يدعونا فيه الى الوفاق ، وأن تكون اخوانا ونهجر الشقاق ، فأجبنا عليه بالترحيب والتسهيل فأرسلنا بعض خالص أصحابنا ، فكان يساجل الى أن تمكن من ارزاق ومعايش (١) ، لان في ذلك الوقت كان عادما . فلما رأى أنه استغنى تكبر ، وأجاب بالغلظة واعداد الطواير للمخالفين ، فرجع صاحبنا بذلك ، (٢) . ومعنى هذا أن العثمانيين كانوا يقصدون من مفاوضاتهم مع الإدريسي كسب الوقت وتمييع الموقف (٣) ، حتى يؤجلوا قيامه بأية حركة عداوية ضدهم وذلك الى أن تصل الامدادات اللازمة الى متصرف عسير العثماني .

ويستطرد الإدريسي في خطابه الى الإمام يحيى موضحا تطورات علاقته بالترك وعدم استجابتهم للاتفاق على الصلح بقوله : « فلما جاء جواب سليمان (متصرف عسير) لذلك الأخ (يقصد مندوبه) بالتهديد واعداد الطواير للتريبة ، تمعجنا من ذلك ، وما زلنا نتوقف عن عمل أية حركة رجاء أن يهتدوا الى الصواب . فما كان الا مرور محمد علي (والى اليمن العثماني) في شهر ذي الحجة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) يحرق بيوت السادات والعلماء وأفاضل الناس ، كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب ، فليت شعري ما نصنع بعد هذا . وهل فيه انصاف أعظم من هذا الانصاف . حتى من كان لنا بالأمر عدوا لدودا أصبحنا نتقرب اليه بالمودة ، لا لشيء بل كان حبا للصلاح مزيدا ، وهل من العقل بعد ذلك لنا أن نرمي بأنفسنا اليه ولو على المهالك ؟ وهل هذا من الدين ؟ كلا وأصدق القائلين يقول : «ولاتهنوا والاتحنوا وأنتم أعلنون ان كنتم مؤمنين» (٤) .

(*) ص ٣١٠ .

(١) يقصد وصول الامدادات الى سليمان باشا .

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ .

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٤) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٣٠٧ .

وبهذا يؤكد الادريسي للامام يحيى نيات الترك العدائية نحوه وعدم جدوى محاولاته للاتفاق معهم ، كما يبين للامام أن الدين - وهو الذي تقوم عليه زعامتهما في اليمن - لا يرتضى مهادنة المعتدين والثقة فيهم بينما تصرفاتهم ليست من الدين في شيء .

ولا شك أن اصرار الدولة العثمانية على عدم الاعتراف للادريسي بوضعه الخاص في اليمن على النحو الذي اعترفت به للامام يحيى في سنة ١٩١١ م هو الذي دفع الادريسي الى توطيد علاقته بإيطاليا ومواصلته السير في تلقي المساعدات منها لمحاربة العثمانيين . وقد يكون الادريسي قد تردد كثيرا قبل أن يتمادى في تلقي المساعدات الإيطالية ، غير أنه إزاء مطاردة الترك في الاتفاق معه ، وإزاء غدرهم به واعتدائهم على قواته ، فإنه آثر - مدفوعا بحرصه على الدفاع عن نفسه - أن يتعاون مع إيطاليا ضد أعدائه العثمانيين في اليمن ، بل وضد حليفهم الامام يحيى بعد أن عقد الصلح معهم في سنة ١٩١١ م . وقد تمثلت المساعدات الإيطالية للادريسي في امداده بالأسلحة الصغيرة (البنادق) ، وبأنواع من الذخيرة الحربية ، وبكميات من الذهب (١) . كما أدت تحركات الأسطول الإيطالي أمام سواحل اليمن وقصفه لبعض الموانئ اليمنية بمدافعه ، الى حصول الادريسي على كميات من الأسلحة والذخائر العثمانية التي تركتها قوات الدولة خلفها في أثناء هروبها من المناطق الساحلية التي تعرضت لقذائف الإيطاليين . وقد حدث هذا مع حامية جيزان العثمانية التي لاذت بالفرار الى المدينة عقب إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ م . وقد تركت هذه الحامية وراءها كميات من السلاح والمؤنة والذخائر الحربية والحياض وغيرها في جيزان ، بعد أن حال دون نقلها « ضيق الوقت وقلة وسائل النقل » (٢) . وقد استولى الادريسي على هذه الغنائم عقب دخوله مدينة جيزان ، وكانت من أهم العوامل التي زادت من قوته وشجعت على مهاجمة الحاميات العثمانية في تهامة وعسير ، وفوزه بالنصر عليها في كثير من المواقع .

وكان الادريسي مقتنعا تمام الاقتناع بعدالة موقفه العدائي من الدولة العثمانية بعد أن استنفد كافة الأساليب السلمية للوصول الى عقد الصلح معها دون جدوى . ولهذا يوضح الادريسي في خطابه الى الامام يحيى أن الدولة نهاونت كثيرا في أيامها الأخيرة في رعاية شئون البلاد التابعة لها ، فكانت بذلك مسئولة عن ضياع ممتلكاتها وعن طمع الأجانب في بسط نفوذهم على ولايتها . وأضاف الادريسي يقول في كتابه للامام يحيى : « قد عرفناكم بمنشأ هذه الأحوال ، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد الاسلامية والاضمحلال ، فهم (أى

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 125.

(١)

(٢) انظر : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٧ .

الأتراك العثمانيون الأحق بالسلامة والتفريع والتسوية وسلب الكرامة .
 ويا ليت شعري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم إليها ، فإن كان المقصد
 التسكين المجرد الى أن توافق معهم الأمور ثم يتبنوا كان لم يكن بيننا وبينهم
 صداقة كما كان بالعام الماضي ، اذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للسلك (يقصد
 أعمدة التلغراف) وأما لهم الطرق وتعهدها لهم بالاصلاح حتى صاروا دولة
 حقيقة ، يروحون ويغدون بكل شرف ، فما كان منهم الا تدبير الحيلة في الهجوم
 للقبض علينا فنجانا الله ، وآل الأمر الى ما هم فيه من الاهانة والحيرة ، ولا حول
 ولا قوة الا بالله » (١) . وهنا يؤكد الادريسي للامام يحيى عدم صدق الترك في
 وعودهم ، ويستدل بذلك على فترة السلم بينه وبين الدولة ، عندما كان سعيد
 باشا متصرفا لعسير ، وكيف قدم الادريسي مساعداته للترك في انشاء خط
 البرق الذي كانت أهميته بالغة في تقريب المسافات بين العاهيات العثمانية وفي
 ربط اليمن بعاصمة الدولة ، هذا فضلا عن تأمين الطرق للموظفين الترك والقيام
 ببعض الإصلاحات ، وفي سبيل ذلك كان يتلقى الادريسي من سعيد باشا على
 لسان الباب العالي وعودا لم يكن في نية الترك تحقيقها ، مما أدى بالادريسي في
 نهاية الأمر الى نبذ الدولة العثمانية التي تنكرت له ، واقباله على تلقي المساعدات
 الايطالية للدفاع عن كيانه ضد مؤامرات الترك وأعدائهم في اليمن .

ولقد تحولت صداقة الادريسي للامام يحيى تدريجيا الى عدااء سافر بعد
 اتفاق الامام مع الدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، ومحاولاته الضغط على الادريسي
 عن طريق المراسلات أولا ثم الصدام الحربي ثانيا ليدفعه الى مهادنة الترك وقبول
 صلح غير مشرف معهم . فوجد الادريسي نفسه يواجه عدوين في وقت واحد :
 هما الأتراك العثمانيون يعاونهم الشريف حسين بقواته الملكية من جانب ، ثم
 الامام يحيى الذي كان يساند الترك بعد الاتفاق معهم ويطمع في السيطرة على ملك
 الأدارسة في عسير والخلاف السليمانى من جانب آخر . وكان عدااء الامام يحيى
 للادريسي وتحالفه مع الترك الدخلاء سببا في احداث ثغرة في جبهة المقاومة
 اليمنية ضد الأتراك العثمانيين في اليمن مما كان يحز كثيرا في نفس الادريسي،
 ويجعله يحس بأن الامام خان قضية اليمن وسدد خنجرا من الخلف للشورة
 اليمنية التي قادها أجداده ضد الترك منذ مطلع العصور الحديثة . لهذا حرر
 الادريسي رسالة أمر بنشرها وتوزيعها على القسم الجبلي من اليمن أوضح فيها
 تطور علاقته بالامام وكيف انتهت بتحول الامام عنه ومساندته للأتراك المعتدين
 وتخاذله عن الكفاح من أجل تحرير اليمن ، وذلك عقب احتلال جيش الأدارسة
 لمدينة (ميدى) . ووصول الادريسي نفسه اليها من (حرض) في سنة ١٩١٢ م

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٥ . ص ٣٠٦ - ٣١٠ .

(١٣٣٠ هـ) • ويعد هذا المنشور الادريسي (١) سجلا تاريخيا هاما ، تم توزيعه على رؤساء وقادة الرأي في القسم الجبلي من اليمن ، وقد أوضح فيه الادريسي تطور العلاقات بينه وبين الامام يحيى • وبرغم ما تضمنه المنشور من دعاية للادريسي وتبرير لاستعانتته بالأجانب خاصة بعد تحالف الامام مع الترك ، فقد عبر عن مدى العداء الذي أصبح يكنه الادريسي لحليفه بالأمس الامام يحيى • وفي هذا المنشور خاطب الادريسي سكان القسم الجبلي من اليمن باللغة التي يفهمونها والتي تستند الى الناحية الدينية وكانت تمثل الوتر الحساس لديهم ، فبدأ المنشور بالبسملة والشهادتين وبعض الآيات القرآنية ثم أوضح مدى الصلة الطيبة والتعاون الذي كان بينه وبين الامام يحيى من قبل بقوله :

« اعلّموا هداانا الله واياكم أن ابن حميد الدين (الامام يحيى) لما رأى الدولة التركية بصدده وأخذت تهتم باستئصاله وقصدته ، النجاء البنا بارسال (أحمد بن يحيى عامر) و (حسين العرشي) للتفاهم معنا • بأن الدولة التركية لايد أن تقبض على ابن حميد الدين وعلينا ، ويرغب في أن تكون يدا واحدة ، وأن تشايحه في مقاومتهم بالحرب ، فوافقتاه على ذلك الصنع مع الشروط المضروبة وقواعد مقررة لا يتخطاها أحد منا ولا منه » • ثم أشار الادريسي في هذا المنشور الى وقوع الامام يحيى تحت تأثير الترك واغرائهم له بالأموال ليحولوه عن مشاركته في الجهاد ضدهم ، وأن الامام قبل ذلك تنكر لأبناء بلده الذين استشهدوا في أثناء الكفاح ضد الترك ، ونسى الجهود والأموال اليمنية التي بذلت في هذا السبيل ، كما تناسى ما كان ينادى به والده وأئمة اليمن السابقون بضرورة قتال الترك وطردهم من اليمن ، فأخذ يرأسل الأتراك ويتعاون معهم للقضاء على مقاومة الإدارة للحكم العثماني في اليمن ، فيقول : « فلما وقعت ما بيننا وبين الأتراك واقعة (الحفائر) استماله الأتراك وجعلوا له ثلاثين ألفا من الريالات وغير ذلك العشرين والنصابين المكلف بأدائهما الأهالي في جهة (صنعا) وما والاها فوافقهم على ذلك ليكون ضدنا ، ومع أن تلك المواد مضادة للدين وهي (العشرين والنصابين) ، مع أن هذا الدين الحق ما زال يخفف في مقادير الزكاة حتى أدنى من العشر والى ربع العشر » •

« ويا ليت شعري بماذا يجيب اذا سئل عنى وعن أولئك ، لما حركنا للجهاد حتى ذهب في ذلك الألوف من الرجال في كل موطن من مواطن الحروب ، وما لا يحصى من الأموال ، واشتداد العداوة بين العرب والعجم واستطال الشأن بين الفريقين لولا أن الله قد وعد لينصرن من ينصره ، وقد قال صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا) و (من عمل عملا أظهره الله عليه) » • « ويا ليتته اقتصر على غشه ، ووقف موقف الفاشين فقط ، بل قام باعانة العدو علينا ، حتى أخرج في الأيام الماضية أحد نواظره (محمد بن شريف الدين)

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٧ - ١٤٠ •

(للاطلاع على النص الكامل لمنشور الادريسي المشار اليه انظر ملحق رقم ١٤) •

بحجة (الشام) أما في الظاهر فيقصد ذلك الرجل المكين (القاسمي) (١) في (أم ليل) ، وأما في الباطن فليفتح الحرب على أصحابنا في (الشام) في جهة الجبال مع القواعد المضروبة بيننا وبينه ، آخرها بخط العلامة صفى الاسلام (أحمد بن يحيى عامر) وأنه يجتنب ألا يعقد اتفاق ضدنا مع العدو ، كما بينت تلك الجوابات التي تروح وتجيء بينه وبين الأتراك ، وقد ضبطنا بعضها والله الحمد ، وحيثما أراد بعضهم الإنكار للاعتداء الزمانهم بحجة قوية أن الاعتداء كان منهم في بلادنا ووسط أهل طاعتنا ، خصوصا حين أن « انضاف اليه محابيس من أهل طاعتنا كصنو (عمير بن مغيث) الموتوق بالسلاسل ، وقد عرف أنه من أهل طاعتنا » .

« ولطالما كان يكاتبنا الناظر لنا هناك بالالتفاف اليه بأعداد القوة لأنه كان يرى من جاره الخيانة وإن تظاهر لدينا بالأمانة فما كنا نلتفت اليه ، لأن المسلم أخو المسلم ولا يجوز أن يستعد له بسلاح ، حتى وقع منهم الواقع فاجتمع اخوان الحق وكان نصر الله والفتح . وكان (ابن حميد الدين) وأصحابه لم يتذكروا قريبا ، وهم ينادون بتكفير الأتراك ووجوب قتالهم ، كما كانت تنادى بذلك رسائل والده ، الموجودة عندنا . وعند غيـرنا . كما كان أئمة الجبال من قبل على ذلك إلى أيام الامام (القاسم بن محمد) ، ولعل لديكم شيئا من نصوص تلك الرسائل » .

وينتقل الادريسي في منشوره لسكان القسم الجبلي من اليمن إلى تبرئة نفسه من موالة الأجانب الذين وصفهم (بالنصارى) موضحا أن هدفه انحصر أساسا في التعاون مع الامام يحيى ليكونا معا يدا واحدة على من سواهم « من أعداء الدين » وليقوموا « بجهادهم » إن أرادوا الدخول إلى هذه الديار الاسلامية سواء كانوا تركا أو طليانا أو انكليزا أو غيرهم » فيقول : « ومن العجائب أننا وقعنا على جملة من رسائله يكفروننا فيها وينسبون لنا موالة النصارى حتى أننا نستبدل (الجمعة) ب (الأحد) ومن أين لهم هذا مع أن باب التكفير والتفسيق لا يد فيه من البيان والدليل القطعي حتى يتبين الأمر والا عاد على مفتريه ، لأن من كفر مسلما فقد كفر » .

« انكم على يقين أننا في العام الماضي نجاهد نحن وابن حميد الدين ، لا لدسيـسة نصرانية ، بل لما تـرابطنا عليه من اعلاء كلمة الله ، مع أنه في ذلك الوقت كان (الأتراك والانكليز والـطليان والفرس) وغيرهم اخوانا لم تحدث بينهم الحوادث إلا بعد أن مضى لنا في الجهاد ثلاثة أعوام » .

« على أن هذه الأوهام قد حسـمنا شبهتها أيام حضر لدينا السادة (محمد

(١) يقصد القاسمي الذي دعا الناس لإمامته في ناحية « أم ليل » المجاورة لعمدة .

الشراعى الحوثى (و (أحمد بن يحيى عامر) ورفقاؤهم الأفاضل ، كل ذلك لو أراد (ابن حميد الدين) أن تكون يدا واحدة على من سوانا من أعداء الدين . ونقوم بجهادهم ان أرادوا الدخول الى هذه الديار الإسلامية سواء كانوا تركا أو طليانا أو انكليزا أو غيرهم ، ولو يعلم أعداء الدين بهذا الاجتماع لم يظهر منهم أدنى نزاع ، ولا أجرأهم على العمل الا حين ظهر لهم منا معاشر أهل الدين النزاع والقتال » .

« فما كان من ابن حميد الدين الا الجواب بأعانة (الأتراك) ونشر تلك الرسائل المشحونة بالهيمز والغمز كما هو شأن (. . .) متغاضيا عن الصواب ، كأن يظن أن شمس الحق يضرها طفل الباطل وهيئات هيهات ، وقد وعد الله بأن يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون » .

وأخيرا أشار الادريسي في منشوره هذا الى أن تسليح قواته بمختلف الأسلحة استعدادا لمواجهة أى عدوان أمر يقتضيه الدين الاسلامى ويحث عليه . وأن الدين لا يمنع استقدام الأسلحة من الأجانب للمسلمين خاصة لو انفردوا بصنعها . هذا فضلا عن أن المذهب الزيدى لا يعارض ذلك . فكان الادريسي يعجب من الامام يحيى الذى عاب عليه طريقته هذه فى التسليح كما يبدو ذلك فى قوله : « وربما تسألون جميعا عما بأيدينا من (المدافع) والأسلحة ، فهذه هى القوة التى أمرنا الله بتحصيلها يقول تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) . وفى الحديث : (ألا ان القوة الرمي) » .

ويجب تحصيلها شرعا ولو من غير أهل (الملة) ، مع امكان تحصيلها من أهل (الملة) ، فكيف لو انحصرت فى غير أهل الملة ، كما هو الآن فانك لا تجد (معبرا) صحيحا سويا يعمل (مسلم) فضلا عما أكبر منه » .

« على أن مذهب (الزيدية) الذين هو منهم يجوزون أبعد من ذلك بمراحل . وهو الاستعانة بالكفار فى الجهاد ، كما حكاه كتاب (البحر) عن العترة ، وأبى حنيفة كما صرح أن (قزمان) خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وقتل ثلاثة من بنى (عبد الدار) حملة لواء المشركين حتى قال صلى الله عليه وسلم : (ان الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر) . وقد جمع بين هذه الأحاديث وأحاديث المنع من الاستعانة بالمشركون بأمر منها أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها ، قال ابن حجر وهذا أقربها وعليه نص الشافعى » .

« ونيسبت هذه (كمينات) ضرب الفلوس و (البقش) التى استجلبها من (الانكليز) ابن حميد الدين من طريق (عدن) مع أن أى ضرورة فى الدين الى هذه (المكينات) والتذلل فى طلبها » .

« وقد عاش أئمتة على هذه النقود المقصودة ولنا أسوة بالسلف الصالح » .

وهل كان الرسول والخلفاء الراشدون كذلك ، اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه والباطل باطلا وارزقنا اجتنانه ٠٠٠ » (١) .

هكذا كان منشور الادريسي الذي أمر بتوزيعه على سكان القسم الجبلي من اليمن موضحا به تطور علاقاته مع الامام يحيى ، والمنشور منطقي في معظم ما أورده ، غير أن ملاحظته الأخيرة التي استنكر فيها الادريسي استعانة الامام « بماكينات ضرب النقود » التي استوردها من الانجليز في عدن تعد ملاحظة غير مقبولة من وجهة نظرنا خاصة وقد حاول الادريسي أن يستدل بالدين الإسلامي مدعيا أنه للتمسك بما كان يتبعه السلف الصالح بشكل جامد لا يساعد على التطور التقدمي ، الأمر الذي لم تقصده الشريعة بطبيعة الحال . غير أن الادريسي كما سبق أن أوضحنا كان يخاطب سكان القسم الجبلي بالقدر الذي كانوا يفهمونه وبالتزمت الذي كان يسيطر على مفاهيمهم الدينية في ذلك الحين .

ولقد عظم الادريسي وقوى مركزه في عسير نتيجة لحنكته السياسية وسرعة تحسده لموقفه ازاء أطراف الصراع المحيطة به ، ولاقتناعه بضرورة الاستعداد الحربي للدفاع عن كيانه ، فاعد للأمر عدته من أسلحة وذخائر ومدافع ، كما درب جنده على وسائل الحرب الحديثة التي تمكنهم من مواجهة قوات العثمانيين والتغلب عليها . ولقد عبر أحد اليمنيين عن الزيادة المطردة في قوات الإدارة بقوله : « ولقد تمكن السيد الادريسي منذ نشبت الحرب بين الحكومة العثمانية وإيطاليا الى الآن (نشر المقال في ٧ مايو سنة ١٩١٣ م) من جلب أكثر من مائة ألف بندقية وخمسين مدفعا ، لأن الطليان كانوا أغرقوا وأسرؤا بواخر خفر السواحل العثمانية كلها ، فخلا للسيد الجو ، وانتهمز الفرصة الثمينة واستعد استعدادا عظيما . ولديه الآن أكثر من عشرين مدفعا من المدافع الكبيرة (مرهاها يتراوح بين ١٢ - ١٤ كجم) وهي موضوعة في الحصون التي أنشأها في السواحل ، والتفوز التي بيده . وقد تعلمت الجنود العربية استعمال المدافع واستخدامها في الحروب . ولا يزال عند السيد عشرات من أسرى العثمانيين ، أو الذين التجئوا اليه ، ومعظمهم من المدفعية » (٢) . وهكذا كان الادريسي يعجل جاهدا على تدعيم قواته بأحدث الأسلحة الحربية الخفيفة والثقيلة ، كما كان يستفيد من أسراه العثمانيين وخاصة ممن كان لديهم خبرة في المدفعية لتدريب جنوده ورفع كفاءتهم الحربية هذا فضلا عن الحصون والقلاع التي أنشأها في السواحل والثغور الخاضعة لنفوذه ، وبذلك كان الادريسي يعد نفسه دائما لمواصلة الحرب ضد العثمانية وحلفائهم في اليمن . وإلى جانب هذا الاستعداد الحربي حرص الادريسي على الاهتمام بشئون عسير

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

وبإصلاح الأمور فيها ، فنظمها اداريا ، واهتم بموانئها التابعة لنفوذه . كما بذل جهودا لتنشيط الحركة التجارية هناك .

وعندما علمت الدولة باستعدادات الادريسي الحربية وتنظيمه لشئون عسير وخطورة تعاونه مع إيطاليا ونجاحه المستمر في تدعيم حكمه ، حاولت أن تعاود الاتصال به للاتفاق على عقد الصلح ، وبخاصة بعد أن عين محمود نديم بك واليا لليمن في مايو سنة ١٩١٢ م (جمادى الأولى سنة ١٣٣٠ هـ) وكان يعرف هذا الوالي باتزانه وحكمته وحرصه على مصلحة الجانبين العثماني واليماني على السواء . وقد بدأت محاولة الدولة لفتح باب المفاوضات بينها وبين الادريسي عندما أرسل قائمقام « لحية » ابراهيم بك خليل كتابا للادريسي بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩١٢ يطلب فيه أن يأذن له بمقابلته . وعندما تقابلا أوضح القائمقام العثماني للادريسي بأن والي اليمن محمود نديم بك تلقى من الباب العالي أوامره بالتفاوض معه لعقد الصلح ، « وحسم المشاكل وفض الاختلافات التي بينه وبين الدولة » . وقد رأى الادريسي أن لا مانع لديه من فتح باب المفاوضات من جديد ، فأسرع القائمقام إلى « لحية » وأبرق إلى محمود نديم بك الذي غادر صنعاء ، وبصحبه سعيد باشا ، ووصلا إلى « لحية » في ٢٧ من مارس سنة ١٩١٢ . وقد أرسل كتابا إلى الادريسي يطلبان فيه حضوره لثغر « ميدى » ليقتربا منهما ، فأرسل الادريسي هيئة من رجاله على رأسها أمينه « محمد يحيى » وقد حمله رسالة من قبله إلى الوالي محمود نديم بك طالبا فيها إبلاغ أمينه بكل المطالب العثمانية ، وسوف يوصلها إليه ، وعبر الادريسي عن ذلك بقوله : « حتى أعلم ما تريدون » (١) .

وقد أشار الواسعي في تاريخه إلى هذا اللقاء بين الجانبين العثماني والادريسي بقوله : « وفي هذا الشهر (مارس سنة ١٩١٢ - ربيع الأول سنة ١٣٣١ هـ) ، عزم المذكورون إلى السيد محمد الادريسي لنصحه وأجراء الصلح بينه وبين الامام ، ويكون (الادريسي) رئيسا على تلك الجهات ، بماهية كافية شهرية ، ويكون تحت طاعة الامام يحيى ، وكان الامام قد أرسل مع هذا الوفد رسولا من « السوداء » - شمال صنعاء - التي كان يقيم بها حينئذ ، فلما وصلوا إلى « جيزان » اعتذر الادريسي عن مقابلتهم ، ثم لما لم يجد بدا من مقابلتهم قابلهم ، ولم يساعد بالصلح » (٢) . ومن الملاحظ أن الواسعي يعبر عن وجهة نظر الامام يحيى ويحاول أن يظهر وضع الامام الخاص ودوره في هذه المفاوضات وذلك عندما أشار إلى أن الامام أرسل من قبله رسولا من « السوداء » ليرافق الوفد العثماني المتجه لمفاوضة الادريسي ، ثم أضاف إلى ذلك قوله بأن شروط

(١) المنار : المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ .

(٢) الواسطي : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

الصلح التي عرضها الترك كانت تفرض تبعية الادريسي وطاعته للامام يحيى ،
وأخيرا أكد أن الادريسي لم يساعد على نجاح مفاوضات الصلح ليوحى بذلك إلى
أن الادريسي كان متمردا على الدولة ناكرا لفضلها بعد أن قدمت له عروضاً
مجزبه .

ولكن الادريسي لم يكن ليقبل مثل هذه الشروط التي عرضتها الدولة كما
لم يرض أن يكون تابعا للامام يحيى وذلك لأنه أصبح في سنة ١٩١٣ م في وضع
اختلف كثيرا عما كان عليه من قبل بعامين أو ثلاثة على الأكثر ، عندما كانت
ترضيه هذه الشروط أو أقل منها في وقت لم يكن عوده قد اشتد بعد ، ومركزه
لم يكن قد دعم من الداخل أو من الخارج . أما في سنة ١٩١٣ م فقد أصبح
الادريسي يحتل مكانة مرموقة ومركزا ممتازا بين قبائل عسير والمخلاف
السليمانى فضلا عن انضمام كثير من قبائل اليمن إلى جانبه وكان من بينها
بعض القبائل الزيدية التي تخلت عن الامام يحيى بعد مهادنته للترك ، وراث
في الادريسي زعيما للمقاومة وقائدا للنضال . وقد أولى الادريسي حكمه اهتماما
وجهدا ورعاية وتنظيما مما جعل « نفوذه خلال هذه المدة انتشر بين القبائل
انتشارا هائلا وأحواله انتظمت ، ورجاله تسلحت ، وقبائله استعادت » (١) .
فكيف وقد أصبح للادريسي كل هذا النفوذ حينذاك أن يقبل تبعيته للامام يحيى
أو يقتنع بصلح مع الترك لا يرقى إلى طموحه وآماله ؟ ولماذا يضع الادريسي نفسه
في قوقعة تفرضها شروط الصلح عليه بعد أن أصبح في امكانه أن يبلى هو
شروطه على الدولة العثمانية ؟ فالى جانب مركز الادريسي المدعم بين القبائل
اليمنية ، ومساندة ايطاليا له في عداوته للترك فإن الدولة العثمانية نفسها كانت
تعانى من ظروف قاسية حرجة في أثناء اشتغالها بحرب البلقان بين عامى ١٩١٢
و ١٩١٣ م . ولهذا لم يكن غريبا أن يدلى أحد كبار رجال الادريسي بتصريح
أوضح فيه الشروط التي كان يعلم أن الادريسي سيتمسك بها في مفاوضاته مع
الترك في ذلك الوقت ، والتي عرضها أحد اليمنيين في مقال كتبه في «مصوغ»
ونشرته « المنار » المصرية ، ونعرض شروط الادريسي هذه فيما يلي :

- ١ - الاستقلال الادارى التام تحت سيادة الدولة .
- ٢ - ألا تتدخل الدولة في شئون موظفى البلاد التي في قبضة يده ، والتي
سيبين حدودها في المعاهدة .
- ٣ - أن تكون الراية والهِلال والنجم مع كلمة التوحيد من جهة ، ومحمد
رسول الله من الجهة الأخرى .
- ٤ - أن تكون الجنود محلية ، وعددها كاف لحماية البلاد في زمن السلم
والحرب .

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٧٠ .

- ٥ - أن تكون الجمارك في الثغور راجعة إلى الإمارة الادريسية ، والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضا .
- ٦ - أن تكون الأحكام طبق الشريعة الفراء ، واللغة الرسمية هي اللغة العربية فقط ، بحيث لا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء والإدارة ، وفي المخابرات الرسمية مع الأستانة .
- ٧ - كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف في جهات عسير ، يجب أن تكون لمنفعة الإدارة ، وخاصة بها وخاضعة لها .
- ٨ - أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطاني ، قبل أن يجتمع مجلس المبعوثين العثماني ، يؤتي به من الأستانة على يد مندوب عال ، وعلى سفينة حربية ، ويقرأ باحتفال عام في المكان الذي يختاره الأمير الادريسي .
- هذا فضلا عما كان هناك من مسائل أخرى خصوصية وقرعية « (١) .
- وقد أوردت مجلة المنار تعليقا على هذه الشروط التي تمسك بها الادريسي في مفاوضاته مع الترك في سنة ١٩١٣ م جاء فيه : « لم يبق للدولة مع هذه المطالب إلا اسم السيادة . فلا يعقل أن تقبلها ، فإن كانت تعجز عنه (أي عن الادريسي) الآن ، فإنها تفضل السكوت على إعطائه فرمانا تقيد نفسها به . والمعقول أن يكون للدولة مع الاستقلال الإداري بعض الحقوق العامة ، كاشتراط موافقتها على العهود التجارية مع الدول ، وأخذ شيء مما يزيد على نفقات البلاد من دخلها (٢) . ولا شك أن هذا التعليق منطقي ومعقول ، فالدولة العثمانية لم تكن لتقبل هذه الشروط القاسية التي ستفقد بها نفوذها الفعلي بكل مظاهره في عسير فضلا عن جزء كبير من نفوذها الاسمي هناك . فاشتراط الادريسي الاستقلال الإداري التام عن الدولة ، وعدم تدخلها في شئون موظفي البلاد . وتميز علمها عن علم الدولة ، والاكتفاء بالجنود المحليين لحماية البلاد في زمن السلم والحرب ، ورجوع دخل البلاد من الجمارك وغيرها إلى الادريسي فضلا عن تبعية كل ما ينشأ من المنافع والمشروعات العامة كالسكك الحديدية والبرق لإدارته ، كل هذا يفقد الدولة سلطانها الحقيقي في البلاد . والأقسى من ذلك بالنسبة للدولة عدم الرجوع إليها في عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى مما كاد ينفي تبعية الادريسي الاسمية للسيادة العثمانية ولا يبقى للدولة أي سلطان عليه ، الأمر الذي لم تكن الدولة لتقبله على الإطلاق ، مما سيؤدي إلى فشل مفاوضات الصلح بين الجانبين الادريسي والعثماني ، واستمرار العداء

(١) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .
Correspondence d'Orient, 1er Octobre 1913, p. 334.
(٢) المنار : المجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .
Correspondence d'Orient, 1er Octobre 1913, p. 334.

قائما بينهما مع انقطاع الأمل في عقد الصلح لتمسك كلا الطرفين بمطالبه^(١) .
وواضح أن الادريسي كان يرغب استقلالاً كاملاً لبلاده ، وتصفية للنفوذ العثماني
هناك ، وتطبيقاً للشرعية الإسلامية في الحكم ، وتمسكاً واعتزازاً باللغة العربية
بحيث تصبح اللغة الرسمية للبلاد ، فلا تعرف لغة سواها في التعليم والقضاء
والادارة ، وحتى في المخابرات الرسمية مع الأستانة ، مما يجعلنا ننظر الى
مطالب الادريسي جميعها بالتقدير والاعجاب .

وهكذا كان طبعياً أن تفشل مفاوضات الصلح بين الإدارة والعثمانيين
في اليمن لتمسك كل جانب منهما بمطالبه وعدم محاولته الانقياد مع مطالب
الجانب الآخر . وقد انفض الاجتماع الذي تم بين الادريسي من ناحية ، وبين والي
العثماني محمود نديم بك ورجاله ومعهم مندوب الامام يحيى من ناحية ثانية ،
وذلك دون أن يتم اتفاق ما بين الجانبين . بل كانت هذه آخر محاولة للالتقاء
بينهما من أجل التوصل الى عقد الصلح ، بينما استمرت بعدها الحروب
والمناوشات بين الادريسي من جهة ، والأتراك يساندهم الامام من جهة أخرى .
وقد اصطدم الادريسي باتباع الامام يحيى في بلاد « حجور » و « خولان الشام »
و « رازح » وغيرها (٢) . وقد استمر هذا الصراع بين الادريسي والعثمانيين في
اليمن حتى تم جلاؤهم عنها في سنة ١٩١٨ م . بينما انحصر بعد ذلك الصراع
بين الإدارة والامام يحيى هناك ، واستمر في عنفوانه حتى بعد انهيار الدولة
العثمانية نفسها .

وعلى أية حال فقد كان الادريسي في وضع ملائم جعله لا يخشى مواجهة
ما ترسله الدولة من جيوش لمحاربته لأنه أصبح قادراً على مقاومتها . واستمر
الحلاف ناشباً والحروب مستمرة بين الإدارة والترك في اليمن حتى أعلن شريف
مكة ثورته على الحكم العثماني في صيف عام ١٩١٦ م . فعندئذ نشط الادريسي
في محاربة قوات الدولة واحتل القنفذة وأسر حاميتها التي هرب من عسكرها
ثمانية ضباط ومائة وخمسون جندياً بطريق البحر بعد أن رجحت كفة الإدارة،
وكان طبعياً أن ينشأ التقارب بين الثائرين الادريسي والشريف حسين (٣) في
أثناء اشتعال الثورة العربية في سنة ١٩١٦ ضد الحكم العثماني مما دعم
مركزهما . على أن أسباب القوة التي كان الادريسي قد حصل عليها بفضل حنكته
السياسية الفاتكة هي التي عصمته من تسلط الاتحاديين الترك واستبدادهم .
خاصة بعد أن تصافى معهم الامام يحيى منذ عام ١٩١١ م وتحول عنهم الى معاداة
الادريسي . وقد أحدث هذا العداء بين الامام يحيى والادريسي تصدعاً في جبهة
المقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني ، وحمل الادريسي وحده عبء النضال ضد

(١) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) Correspondance d'Orient, 25-7-1916, p. 179.

(٣) توفيق يرو : المصدر السابق ، مائتين ص ٢٥٠ .

الأتراك العثمانيين في اليمن (١) حتى تم جلاؤهم عنها في سنة ١٩١٨ م عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ، على النحو الذي سوف نستعرضه في الفصل التالي .

ثالثاً - اتفاقات الحدود بين الدولة العثمانية وبريطانيا في جنوب اليمن

معالم السياسة البريطانية في جنوب اليمن :

سبق أن أوضحنا أنه من بين الأسباب التي أدت الى عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في منتصف القرن التاسع عشر هو محاولتهم ملء الفراغ الذي خلفه جلاء القوات المصرية عن الجزيرة العربية ليحاولوا دون توسع نفوذ البريطانيين الذين سيطروا على عدن في سنة ١٨٣٩ م واعتبروها مكانة لهم على مساعدتهم للباب العالي ضد أطماع محمد علي (٢) . غير أن الانجليز لم يقنعوا بسيطرته على عدن بل اتبعوا ذلك بعقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات مع حكام الامارات والمشيخات المجاورة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ليربطوهم بعلاقات ودية مع بريطانيا فيكونوا لها منطقة نفوذ حول عدن لا يسمح لغيرها بالتدخل فيها أو السيطرة عليها . ولهذا عقد الكابتن هينيس Capt. Haines أول وكيل سياسي لبريطانيا في عدن معاهدة مع سلطان لحج، أعقبها عدة اتفاقيات مع رؤساء قبائل « الصبيحة » و « الفضلي » و « يافع السفلي » و « الحوشبي » .

وكانت هذه الاتفاقيات التي عقدها البريطانيون مع حكام الامارات والمشيخات المجاورة لعدن في جنوب اليمن بمثابة النواة التي نمت حولها بالتدريج ما يسمى « بمحمية عدن البريطانية » ، أما معاهدات الحماية الرسمية فلم يبدأ عقدها الا في سنة ١٨٨٦ م وكان أولها مع سلطان « سقطرة » . وكانت بريطانيا تهدف من توسعها حول عدن الى تأمين هذه المدينة لتضمن بواسطتها سلامة خطوطها البحرية الى الهند والشرق الأقصى .

ومن الملاحظ أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام الامارات المجاورة لعدن تتخذ معظمها في جوهر واحد ، ينحصر في تحميل بريطانيا مسئولية حماية الامارة وحاكمها ضد أي عدوان خارجي ، مقابل تعهده بعدم اقامة أية علاقات مع دولة أخرى غيرها . وقد استمرت هذه الحماية قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وفي أثناء هجوم الترك على لحج دون أن تتصدى لهم أية فرق عسكرية

(١) محمد جميل إيهام : قوافل العروبة ومواكها ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(٢) Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 126.

بريطانية نظرا لانشغال الانجليز عن هذا الميدان المحلى بالميادين الحربية العالمية .
وقد ترتب على عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها نحو « الامارات المحمية » فقدان
هذه الحماية لفعاليتها (١) .

أما من حيث ثقل تلك الحماية ومدى تعمق النفوذ البريطاني فان ذلك
اختلف من امارة لأخرى ، وتبعاً لذلك اختلفت نسبة المشاهرات التى تدفعها
بريطانيا لحكام تلك الامارات وشيوخها . وهذه المشاهرات فى حد ذاتها ليست
ذات بال الا أنها فى نظر هؤلاء الشيوخ كانت بمثابة تقدير لهم ، بينما كانت
للانجليز أبلغ وسيلة لوضع يدهم على تلك الربوع وأربابها من باب الحماية على
الرغم من أنهم لم يتخذوا فيها وسائل دفاع عسكرية تدرأ عنها أى عدوان
خارجي .

ويوضح الواسعى تاريخ تلك الامارات واتجاه السياسة البريطانية فيها
معبرا عن وجهة النظر اليمينية بقوله : « وهذه الامارات التسع كانت سابقا بيد
الدولة العثمانية ، وأئمة اليمن اعتبرها (اعتبروها) ولا تزال تعتبرها نواحي ،
من حيث تقسيماتها الادارية ، وقد اشترط فى المعاهدة التى عقدت بين بعض
النواحي وبين الانكليز شرطان مشهوران وهما :

الأول : أن يقيد رئيس تلك الناحية بالانكليز ، دون سواهم من الدول ،
ولا يحق له أن يفاوض دولة ، أو يرأسها ، أو يعاهدها ، أو يقبل مساعدات
مالية منها ، بدون اطلاع الدولة البريطانية العظمى عليها ، أو اجازتها .

الثاني : لا يحق لذلك الرئيس أن يبيع أو يؤجر أو يهب أو يرهن شيئا من
أرضه أو ملكه ، لغير الحكومة البريطانية ، وإذا أخل المعاهد بأحد هذين الشرطين ،
فان الراتب يقطع عنه ، ذلك الراتب الذى شرع يدفع له منذ ذلك الحين . وفى
بعض تلك المعاهدات لبعض النواحي ، زيادة عن هذين الشرطين ، « وأن يذعن
لما توجهه السياسة الانكليزية » (٢) .

وعلى الرغم من أن معالم السياسة البريطانية فى جنوب اليمن مع الأبراء
المحليين كانت تتغير من آن لآخر تبعا لتغير حكام عدن البريطانيون أنفسهم ، فان
هذه السياسة كانت تتميز بأنها تلتزم « أقل ما يمكن من التدخل » (٣) . كما
كانت هذه السياسة البريطانية تتصف بالمرونة التى وضحت فى المعاهدات
الولائية ، والمشاهرات المالية ، ومدافع الترحيب والتوديع احتفاء بزيارة السلاطين
لعدن ورحيلهم عنها ، وتقليدهم الألقاب والنياشين ، ومساندتهم لبيت طاع فى

(١) Reilly, B. : Aden and the Yemen, pp. 15-17.

(٢) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٨ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 252.

الملك ضد بيت مالك ، حتى تكون لهم السيادة عن طريق التفريق بين الأمراء والسلطين وتعميق الهوة بينهم ، وتحريض بعضهم على البعض الآخر ومحاولة استغلال كل أمير على حدة متبعين سياسة « فرق تسد » . فالحكومة البريطانية أو بالأحرى إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية اتبعت منذ البداية مع القائد هينز «Capt. Haines» أول حاكم بريطاني لعدن التقليل من إمداده بما يحتاج اليه من الجنود لحماية عدن ، فكان إذا قامت على الانجليز قبيلة من القبائل يثير الحاكم الانجليزى قبيلة أخرى عليها ، لان التعليمات التى كانت ترد اليه من الشركة المذكورة كان مضمونها : « حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تضطر (تحتاج) الى جنود بريطانية » . . . « وإذا كان صدر الدماء أمرا يؤسف له فمثل هذه السياسة تفيد الانجليز فى عدن لانها توسع الثلمة بين القبائل » (١) .

ويؤكد أمين الريحاني أن الانجليز فى عدن ونواحيها ما كانوا يبغون غيرهم من الأوربيين هناك ، وقد وجدوا بعض أمراء العرب الذين قبلوا أن يعاهدوا على ذلك لقاء مشاهرات يقضونها ذهباً وفضة وحماية عند اللزوم بما لدى الانجليز من جند وسلاح . ويضيف الريحاني الى ذلك قوله ان كلمة الانجليز وعهده يتلخص فى « سنساعدك يا حضرة الأمير لتحفظ استقلالك فنقدم عنك كل صائل من الداخل ومن الخارج » . وكان هدف بريطانيا من هذه الحماية واضحا فى جميع المعاهدات وهو على حد قول الريحاني أيضا : « لا يحق للأمير أو السلطان ، أو الشيخ أن يفاوض ، أو يرأسل دولة أخرى ، أو يعاهدها ، أو يقبل مساعدات مالية منها بدون معرفة بريطانيا العظمى واجازتها كما لا يحق لهذا المتعاقد معهم أو ذاك أن يبيع أو يؤجر ، أو يهب أو يرهن شيئا من أرضه أو ملكه لغير الحكومة البريطانية » (٢) .

على أن هذا التقييد الذى فرضته الحماية البريطانية على النواحي التسع فى جنوب اليمن لم يكن ليضيق أهالى تلك النواحي من ناحية مصالحهم القريبة والمباشرة ، ما دامت بريطانيا تفريهم وتقدم لهم المشاهرات المالية ، ومظاهر التبجيل والاحترام ، وتظهر لهم استعدادها لحمايتهم من أى عدوان خارجي(٣) . وكانت العشائر القبلية التى تقطن هذه النواحي تتصف بحرصها الشديد على الاستقلال الذاتى ، وتمسكها بالتفكير المحلى المحدود ، والخضوع المطلق لرئيس القبيلة أو شيخها والتعود على حياة الفقر والفنائة بالقليل . وقد أدركت بريطانيا طبيعة سكان تلك النواحي فتركتهن يتمتعون بحريتهم الذاتية المحدودة ومنحتهم المال ومظاهر الاحترام ، ولم تطالبهم الا بعدم الارتباط بغيرهم ، ولم يكن هذا

Jacob, H.F. : Ibid., p. 45.

(١)

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤١ .

(٣) الريحاني : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤١٧ .

ليسوءهم لدرجة كبيرة لا سيما وأن علاقاتهم الخارجية كادت تكون معدومة .
بل ان بريطانيا حرصت من جانبها على إبقاء تلك النزعة المحلية الاستقلالية التي
تفصل كل ناحية عن الأخرى ، حتى تتمكن من تحقيق مطامعها وأهدافها
الاستعمارية من خلال هذا التفتيت السياسى فى جنوب اليمن (١) .

وتلقى لنا بعض الضوء على موقف الحكام المحليين فى النواحي التسع من
البريطانيين فى جنوب اليمن تلك المناقشة التي دارت بين أمين الريحاني الذي
زار اليمن فى العشرينات من القرن الحالى وبين السلطان على بن مانع الحوشبي
أحد حكام تلك النواحي . وبرغم أن هذه الزيارة تمت بعد جلاء العثمانيين عن
اليمن فى سنة ١٩١٨ م وتغير ظروف الموقف هناك فى ذلك الوقت ، الا أن هذا
الحديث يفسر أيضا ما كانت عليه علاقة الحكام المحليين بالانجليز فى أئناء
وجود الترك هناك ، لأن هذه العلاقة لم تتغير طبيعتها عما كانت عليه من قبل ،
كما تفسر هذه المناقشة علاقة السلاطين بعضهم ببعض وموقفهم من الامام يحيى
فى جبال اليمن . فقد قال سلطان الحواشب للريحاني : « أنا بين أربعة يا أمين،
والأربعة يقصرون حياتي ، هذا ابني وهذه لحييتى البيضاء ، هو ابني الوحيد
يا أمين ولكنى أذبحه والله ولا أسلمه رهينة لأحد . أما الأربعة فالواحد منهم
فوق (يقصد الامام يحيى) يشهر علينا الحرب لأننا هادئون ساكتون لا نعتدى
على أحد ، والآخر تحت (يقصد شيخ قبيلة الصبيحة وهى إحدى قبائل النواحي
التسع) يغزوننا لأنه يظن أننا أغنياء وأن خزانة الانجليز تحت أمرنا ، والثالث
هناك (يقصد شيخ قبيلة الضالع فى إحدى تلك النواحي وهى تقع شرقي
الحواشب) ، والرابع (سلطان لحج) عدونا اليوم صديقنا غدا لا نعرف والله
متى ينقلب ولم ينقلب ، وعلينا أن نحاربهم كلهم ، واننا والله نحاربهم يا أمين
حتى نقتلهم أو يفتونا . لا والله لا نأخذ من القوافل الا مجيديا واحدا على كل
جمل ، والامام يأخذ مجيدين ، وصاحب لحج يأخذ ثلاثة » .

ثم سأل الريحاني سلطان الحواشب عن مقدار المشاهدة التي يأخذها من
الانجليز ، فنظر السلطان على بن مانع الحوشبي اليه ، بينما وضع يده على لحيته
ورفع ثلاث أصابع من اليد الأخرى وقال : « ثلاثمائة روبية . . وهى والله غير
كاملة يدفعونها كل ستة أشهر . . ونحن علينا أن نؤمن للقوافل الطرق ، وأن
نطعم أهلنا ورجالنا » . ثم أضاف الى ذلك : « الانجليز ضرورة يا أمين » . وقد
سأله الريحاني عما اذا دفع له الامام مشاهدة على النحو الذى يفعله الانجليز
فهل يتركهم ويواليه . فأجاب الحوشبي على الفور بقوله : « لا والله أنا متعاهد
والانجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقهم دائما . الانجليز يا أمين يعقلون ،
عندهم حكمة كما عندهم مال ، نعلم أنهم غير مسلمين ، والمسلمون اخوان ،

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

ولكن القلب يعرف الآخر يا أمين ، والسياسة لا تعرف غير الضرورة » (١) .

ونلاحظ في هذه المناقشة أن روح المنافسة والعداء كانت سائدة بين حكام النواحي التسع في جنوب اليمن وإن كل حاكم منهم كان يحاول السيطرة على النواحي الخاضعة لجيرانه من الحكام الآخرين . كما يتضح أيضا عداؤهم للإمام يحيى وعدم رغبتهم في الانضواء تحت لوائه واستنفارهم من التبعية له ورفضهم تسليمه الرهائن للتعبير عن ولائهم . وجدير بالذكر أن هذه المناقشة حدثت في الوقت الذي كان فيه الإمام يدبر زحفه على هذه النواحي لضغطها إلى ملكه الذي ورثه عقب جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م . ويمننا في هذه المناقشة أن تشير إلى أن حكام هذه النواحي اعتبروا البريطانيين ضرورة كما أكد ذلك سلطان الحواشب الذي كان يتقاضى منهم هو وجيرانه مشاهرات مالية تخفف من حدة الفقر الذي كان يعاني منه سكان تلك الجهات نتيجة لقلة مواردها ، واعتمادهم فقط على جسيمة الأهوال من القوافل العابرة التي لم تكن لتفي بحاجاتهم . كما أنه يبدو أن مظاهر الاحترام والتبجيل التي أظهرها البريطانيون لهؤلاء الحكام جعلتهم يفضلونهم على الإمام يحيى الذي كان يفرض عليهم نظام الرهائن البغيض . كما أن تمسك الانجليز والتزامهم بأقل قدر من التدخل في الشؤون الداخلية لتلك النواحي جعل الحكام المحليين يتمسكون بصداقتهم للانجليز بينما كانوا يخشون سيطرة الإمام واستحواده على مقدراتهم مما جعلهم يرفضون صداقته رغم ما بينهم وبينه من روابط الدين والوطن . وقد عبر الحواشبي عن صداقته للبريطانيين بقوله : « أنا متعاهد والانجليز فلا أخلف ، وسأبقى صديقهم دائما » ، وبرر موقفه هذا منهم بقوله ان « السياسة لا تعرف غير الضرورة » .

كما يوضح لنا موقف العبادلة حكام لحج من البريطانيين في جنوب اليمن ذلك الحديث الذي دار بين نزيه مؤيد العظم وبين السلطان محسن بن علي بن مانع نجل سلطان لحج الذي عاصر هجوم العثمانيين على بلاده في سنة ١٩١٥ ، ومات برصاص الانجليز الذي أطلق عليه خطأ في أثناء فراره إلى عدن طنا من القوات البريطانية هناك أنه ورجاله يمثلون طلائع الترك . وقد تولى السلطان محسن أمور السلطنة بعد وفاة أبيه وعاد إليها بعد جلاء العثمانيين عن لحج في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ . وقد دار بين نزيه العظم والسلطان محسن هذا الحديث على النحو التالي :

نزيه العظم : كيف أنتم والانجليز ؟

السلطان محسن : الانجليز أصحاب أئينا من قبلنا ، ونحن وإياهم أصحاب ،

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٧ .

وهم يدفعون لنا معاشا كل شهر ، وإذا ذهبنا الى عدن يطلقون المدافع حين وصولنا ، وذلك للترحيب بنا .

نزيه العظم : كيف حالكم والامام ؟

السلطان محسن : حالنا حسنة لا أخذ ولا عطاء ، نحن في أرضنا وعمال الامام في أرضه فاذا تجاوزوا على حدودنا ، نحاربهم والله ، نحاربهم حتى نفنى جميعا .

نزيه العظم : هل يجوز لكم وأنتم مسلمون أن تحاربوا اخوانكم المسلمين ؟ ألا تخافون الله ومن يوم الله ؟

السلطان محسن : والله نخاف من الله ومن يومه ، ولكن عمال الامام قوم ظلام ، ونحن لا نريد أن نعاملهم بشيء .

نزيه العظم : ألا تفضلون عمال العرب المسلمين على الأجانب الانجليز ؟

السلطان محسن : نحن لا نفضل واحدا على واحد ، وقد عقد آبائنا مع الانجليز اتفاقات ، وما دام الانجليز محافظين على هذه الاتفاقات فنحن معهم .

نزيه العظم : وإذا اتفق الامام معكم ، ألا ترغبون أن تتفقوا معه ، وهو أفضل من الانجليز ؟

السلطان محسن : والله نتفق معه ونحارب الانجليز أيضا ، لأننا لسنا قبيلة أحد ، وليس علينا سلطان ، فمن يملأ كفنا قروشا فهو سلطاننا الحقيقي (١) .

ويتضح من بداية هذا الحديث علاقة البريطانيين بحكام لحج الذين كانوا يتقاضون منهم معاشا شهريا ، كما كانوا يتلقون مظاهر الاحترام والتبجيل عندما كانوا يزورون عدن . هذا بينما كانت علاقة حكام لحج بالامام يحيى علاقة جوار لا يربطها تحالف مما جعلها عرضة للانهايار اذا اعتدى أحدهم على الآخر . وقد كان الامام يتمسك بملكية أجداده للنواحي التسع في جنوب اليمن مما كان يؤدي به الى الاعتقاد بتبعية هذه النواحي لسيادته وكان ذلك يؤدي بالتالى الى إثارة المشاكل بين حين وآخر . على أن الأمور سويت تقريبا بعد أن أخرج الانجليز الامام يحيى من النواحي التى سيطر عليها بعد جلاء العثمانيين عن اليمن ، وعقد الامام مع البريطانيين معاهدة فى سنة ١٩٣٤ م (٢) ترتب عليها اقرار الأمور نسبيا فى المنطقة . ومن الملاحظ أن حكام لحج الذين

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of Yemen, White paPer, Cmd. 4752, 1934.

كانوا يعانون من الفقر ويهدفون الى الحصول على المساعدات المالية كانوا لا يفرقون بين جهة وأخرى تقدم لهم هذه المساعدات سواء كانت بريطانيا أم الامام الزيدى ، وبخاصة بعد أن كلف الامام عن مطالبتهم بالتبعية لسيادته حين اضطره البريطانيون الى ترك النواحي التابعة لحمايتهم . وقد أشار السلطان محسن فى حديثه مع نزيه العظم الى أن آباءه عقدوا مع البريطانيين اتفاقات يحافظون عليها وعلى وجود العلاقات الودية مع بريطانيا طالما بقيت على الوفاء والالتزام بعهودها ، وأن هذه الاتفاقات والمشاهرات المالية ومظاهر الود والاحترام هى التى جعلت حكام لحج يقفون الى جانب الانجليز فى جنوب اليمن ويحاولون صد العثمانيين عن بلادهم فى أثناء زحفهم تجاه عدن فى مطلع الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٥ .

اتفاقات الحدود بين العثمانيين والبريطانيين فى جنوب اليمن :

برزت الى الوجود مشكلة الحدود فى جنوب اليمن بين منطقتى نفوذ العثمانيين والبريطانيين بعد أن استقر الجانبان فى أواسط القرن التاسع عشر، فقد سيطر الانجليز على عدن فى سنة ١٨٣٩ م بينما احتل الترك تهامة اليمن فى سنة ١٨٤٩ م وتمكنوا من السيطرة على صنعاء فى سنة ١٨٧٢ م وجعلوا اليمن ولاية عثمانية . وفى أثناء الفترة التى امتدت منذ سنة ١٨٧٣ م حتى مطلع سنة ١٩٠٢ م كانت الحدود تتذبذب من آن لآخر بين منطقتى نفوذ العثمانيين فى جنوب اليمن (١) . غير أنه فى الفترة الممتدة من يناير سنة ١٩٠٢ م حتى مايو سنة ١٩٠٤ م تم تحديد خط الحدود بواسطة لجنة مختلطة «أنجلو - تركية» ، وقد اتفق نهائيا على ارساء تلك الحدود فى الاتفاقية البريطانية العثمانية التى عقدت فى شهر مارس سنة ١٩١٤ م . وهكذا كانت الجزيرة العربية فى مطلع الحرب العالمية الأولى فى بعض أجزائها مقسمة بين قوتين غير عربيتين ، هما بريطانيا والدولة العثمانية . غير أن هذا التقسيم النظرى تجاهل الحقيقة وهى أن الجزء الأعظم فى مجال النفوذ البريطانى والعثمانى فى الجزيرة العربية كان فى يد الحكام العرب والقبائل العربية . ففى جنوب اليمن كان نفوذ السلطات البريطانية لا يمتد أبعد من عشرة أميال من مدينة عدن نفسها ، أى انه كانت توجد منطقة تبلغ مساحتها ٤٢٠٠ ميل مربع تقريبا - خارج منطقة مساحتها ٨٠ ميلا مربعا هى مساحة عدن المحتلة نفسها - مقسمة بين عدد من الزعامات القبلية المحلية ، وإن ارتبطت هذه الزعامات مع بريطانيا بمعاهدات حماية مقابل مساعدات معينة . ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للعثمانيين ، فلم يكن لهم

The Admiralty Handbook of Arabia, 1916, p. 197.

(١)

نفوذ فعلي في كل ممتلكاتهم ، بل انحصر نفوذهم في المناطق التي لهم فيها حاميات مقيمة ، وان اعترفت بريطانيا بمجال نفوذهم في تلك الممتلكات العثمانية(١) .

وعلى الرغم من أن اتفاقية الحدود البريطانية العثمانية التي وقعت في لندن سنة ١٩١٤ م قد أقرت تسوية مشاكل الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية في الجزيرة العربية (٢) فإن العثمانيين كانوا يتمسكون بالسيادة النظرية على الجزيرة العربية بأكملها ، وإن كانوا يعترفون من الناحية العملية بخضوع تسع قبائل متاخمة لعدن « للحماية البريطانية » ، حتى عرفت المناطق التي تسكنها تلك القبائل في المعاملات الدبلوماسية « بالحكميات التسع » . وقد ظل هذا التعريف متداولاً لمدة طويلة رغم أن مجموع القبائل التي أصبح لها علاقات تصاهدية مع الحكومة البريطانية في جنوب اليمن قد زاد بمرور الوقت كثيراً عن القبائل التسع الأصلية (٣) . وهكذا ارتضى الجانبان العثماني والبريطاني حدوداً معينة تنظمها معاهدة متفق عليها ومعترف بها ، وإن أغفل فيها جانب اليمنيين أصحاب البلاد الذين لم يعترفوا بتلك الاتفاقية باعتبارها عقدت بين مفتصبين للأراضي اليمنية .

وترجع أسباب الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا على الحدود بين منطقتي نفوذهما إلى أن الدولة العثمانية كانت قد تعرضت في الفترة التي أعقبت عقد الصلح بينها وبين الإمام يحيى في سنة ١٩١١ م لآزمات عصبية متتالية ، كان أولها الحرب الطرابلسية التي رجحت في نهايتها كفة إيطاليا وانحسر النفوذ العثماني دون رجعة عن طرابلس الغرب ، وكان ثانيها الحرب البلقانية في سنة ١٩١٢ التي انتهت بخروج الولايات البلقانية من ممتلكات الدولة بعد أن تكبد الترك خسائر فادحة . أما ثالث هذه الآزمات فقد تبلور في اقتناع الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بضرورة اتباع سياسة جديدة لحل « المسألة الشرقية » ، وذلك بالاتفاق على تحديد مناطق نفوذ كل منها في البلاد العثمانية استعداداً واحتساباً لليوم الذي يصبح فيه اقتسام الإمبراطورية العثمانية المنهارة أمراً محتوماً ، حتى لا يتعرض الجميع فجأة لكارثة خطيرة إذا نشبت المنافسة بينهم . وكانت كل دولة من الدول الأوروبية الكبيرة تطمح في امتلاك بعض الأقطار من الممالك العثمانية ، وهذه المطامع كانت تتعارض وتتصادم في معظم تلك الأقطار ، وكانت كل دولة تتمسك بموقفها تمسكاً شديداً ، فلا تتنازل عن شيء من مطامعها ترضية لمنافساتها . ومع ذلك ، لم تكن هذه الدول تجد لزوماً للتعجيل في حل الأمور ، بل كانت تكتفي بالعمل على توسيع نفوذها ،

(١) Survey of International Affairs, 1928, pp. 309-310.

(٢) جان جاك بيري : جزيرة العرب . (ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز) ، ص ١٣٧ .

(٣) Sir Bernard Reilly, : Aden and Yemen, p. 16.

انتظارا لحلول الفرص المواتية لتحقيق مطامعها بكاملها ، وكانت انجلترا من أولى الدول التي تؤمن بذلك وتحرص على تمامية الدولة العثمانية .

فلما أنهكت الحروب الطرابلسية والبلقانية قوى الدولة العثمانية رأى سياسة أوروبا ومن بينهم سياسة الانجليز وجوب التعجيل بالاتفاق على تقسيم ممتلكات الدولة بعد أن اعتقدوا أن عمرها لن يطول كثيرا . كما أن خروج الولايات الأوروبية من حوزة السلطنة العثمانية غير تركيبها الداخلى تغييرا جذريا جعل من المستحيل عليها أن تبقى على حالتها السابقة طويلا ، فقد زادت النسبة بين العرب وبين مجموع سكان السلطنة زيادة كبيرة ، كما أن نسبة الأرض الى المجموع أيضا زادت زيادة محسوسة ، فكان لابد أن ينتج عن ذلك صعوبات وأزمات جديدة قد تؤدي احداها الى انهيار السلطنة بصورة فجائية تثير حربا كبرى بين الدول الأوروبية التي تنتظر سقوط « الرجل المريض » لتتقضم على أملاكه . بل ان رجال الحكومة العثمانية أيضا أدركوا وجوب تسوية المسائل المتعلقة بين دولتهم وبين الدول الأوروبية حتى يصونوا بلادهم من خطر الاضمحلال . وكان حقي باشا - الذى أحرز مناصب وزارة الخارجية فالصدارة العظمى - على رأس القائلين بذلك والداعين الى اتباع « سياسة الترميم » للوصول الى اتفاق مع الدول الأوروبية ، وعلى الأخص مع بريطانيا (١) .

ولهذه الأسباب بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا من جهة ، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية . كما تقدمت إيطاليا بعد ذلك ببعض المطالب ودخلت فى المفاوضات التى جرت فى جو ملائم للتسوية وانتهت بالتوقيع على عدة اتفاقيات . وقد كانت هذه الاتفاقيات جميعها سرية فلم تدع حين عقدها ، بل ان الأنراك أنفسهم لم يذيعوها الا فى سنة ١٩٥١ م عندما خصص « يوسف حكمت بابور » أحد مجلدات كتابه « تاريخ الانقلاب التركى » لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات ، مستندا الى محفوظات وزارة الخارجية . وقد نشر هذا المجلد فى السنة المذكورة ، بين مطبوعات « لجنة التاريخ التركى » ويقع فى ٥١٢ صفحة من القطع الكبير . وقد تولى حقي باشا المفاوضات مع البريطانيين فى لندن ومثل بلاده هناك . وقد نجمت عن هذه المفاوضات مجموعة من الاتفاقيات مع عدة بيانات تم التوقيع عليها فى تواريخ مختلفة فى عامى ١٩١٣ م ، ١٩١٤ م ، وبمنا منها بشكل مباشر اتفاقية المحميات وحضرموت ، وهى الاتفاقية التى عقدت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية لتحديد الحدود بين المنطقة التى يدعى الانجليز حمايتها وحدود الممتلكات العثمانية التى اغتصبها الترك فى اليمن . وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من حقي باشا عن الدولة

(١) ساطع الحصرى : المصدر السابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

العثمانية و « السير ادوارد غراي » عن بريطانيا في ٩ من مارس سنة ١٩١٤م(١)، وهي تتضمن الأدور التالية :

١ - تم تعيين الحدود بين ولاية اليمن ، وبين عدن والنواحي التسع المحمية » .

٢ - منطقة « جبل نعمان » (وتشمل ٥٥٠ ميلا مربعا) بقيت داخل حدود السلطنة العثمانية . غير أن الحكومة العثمانية تعهدت بأن لا تترك المنطقة المذكورة الى دولة أخرى .

٣ - تخلت الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في حضرموت (٢) .

وهذا يعني أن الدولة العثمانية اعترفت بحماية بريطانيا على جنوب الجزيرة العربية وتخلت عن المطالب المتعلقة بحضرموت ، كما وافقت على تحديد الحدود بين ولاية اليمن وبين « المحميات البريطانية » . وجدير بالذكر أن اليمنيين لا يعترفون بهذه الاتفاقية التي استغل فيها الانجليز كعادتهم ضعف الدولة العثمانية عقب الحربين التي خاضتهما مع إيطاليا في سنة ١٩١١ ، ومع دول البلقان في سنة ١٩١٢ م فحملوها بأساليبهم على توقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت فيها عن حقوق الشعب اليمني التي اغتصبها في أثناء فترة الحكم العثماني في اليمن . بل ان الأتراك أنفسهم شعروا بما في هذه المفاوضات والاتفاقيات من مساس بحقوق السيادة العثمانية غير أنهم حاولوا أن يعالجوا الأمر بصورة غريبة عندما كتب الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في إحدى رسائله الرسمية : « ان المفاوضات التي تجري بين الدول الأوروبية حول الأمور التي تتعلق ببلادنا تخل بحقوق سيادتنا اخلا لا كليا ، ولذلك يجب علينا أن لا نتبلغ نتائج تلك المفاوضات ، بل يجب علينا أن نتجاهلها تماما » . غير أن تجاهل رجال السلطنة العثمانية لهذه المفاوضات لم يكن ليغير شيئا من حقائق الأمور لأن مفاوضات الدول الأوروبية فيما بينها كانت توجه المفاوضات التي تجري بين الدول العثمانية وبين كل واحدة من تلك الدول . وقد ذكر « يوسف

(١) سيتون وليمز ، م . ف . : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور ، تم التصديق عليها في لندن في ٣ من يونيو سنة ١٩١٤ ، وكانت قد سبقتها عدة بروتوكولات لتحديد الحدود في جنوب اليمن وقعت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٣ - ١٩٠٥ .

Aitchison, C.V. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, p. 42.

(٢) امين سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ، ص ١٥٤ - ١٥٩ . (لاطلاع على النص المترجم للاتفاقية انظر الملحق رقم ١٥) .

حكمت بآبور ، في مؤلفه المشار اليه أن تجاهل العثمانيين للمفاوضات المذكورة يشبه « عمل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال وتتوهم أنها خفيت عن الأبصار » .

وقد وضعت هذه الاتفاقيات « أسس اقتسام آسيا العثمانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية » ورسمت خطوط اقتسامها بصورة فعلية ، مما جعل ساطع الحصري يقول : « إن أسس اقتسام البلاد العربية - التابعة للدولة العثمانية - كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الأولى ، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها » (١) .

وجدير بالذكر أنه في أعقاب جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى كتب الامام يحيى الى السلطات البريطانية في عدن بأنه لم يعترف باحتلال العثمانيين لليمن وأنه بالتالي لا يعترف ولن يلتزم بالمعاهدات التي عقدها مع بريطانيا . وقد أكد الامام أن كل هذه الأقاليم التي اغتصبها العثمانيون والبريطانيون في اليمن هي ملك لأسلافه الذين كانوا يحكمونها قبل مجيء الأجانب اليها وأنه الوريث الشرعي لكل تلك المناطق . وقد اعتبر الامام الاحتلال العثماني والبريطاني لبعض مناطق اليمن في القرن التاسع عشر اغتصابا غير شرعي لهذه المناطق ، وأن الحدود تم تخطيطها بين جانبيين مغتصبين لا يملكان الصلاحية القانونية ، وأن احتلاله لبعض مناطق النفوذ البريطاني في جنوب اليمن إنما هو استرجاع لأماكنه السليبة .

غير أن بريطانيا كانت لها وجهة نظر مخالفة لوجهة النظر اليمنية التي أبداها الامام يحيى كما أنها قدمت حججا مقابل الحجج التي أوضحها ، إذ رأت بريطانيا أن أملاك الأئمة الزيديين قبل القرن السابع عشر كانت محصورة في المنطقة المحيطة « بصعدة » في مرتفعات اليمن الشمالية . كما أنها رأت أن نفوذ الأئمة وسلطتهم لم تكن فعالة على الإطلاق عندما كان ميدان اليمن كله خاليا أمامهم في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر . هذا فضلا عن أن السلطة التي أسسها الأئمة كانت عوامل الانهيار قد اعترتها قبل ظهور بريطانيا على مسرح الأحداث اليمنية بشكل واضح منذ احتلالها لعدن في سنة ١٨٣٩ م ، وقبل عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٩٤٩ بناء على استنجد بعض الزعماء اليمنيين الذين كانوا يأملون في استقرار الأمور على أيدي العثمانيين بعد أن عمت الفوضى في أرجاء البلاد نتيجة لتنافس الأئمة وتصارعهم طمعا في الاستئثار بالامامة . وأخيرا كان البريطانيون يحتجون بأن المذهب الزيدي الذي يقبل أتباعه حكم الأئمة الزيديين ليس سائدا في كل أرجاء اليمن ، وأن ثمة مذاهب أخرى عديدة يؤمن بها جزء كبير من الشعب اليمني ولا يرتضون الخضوع

(١) ساطع الحصري : المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٢٧ .
Jacob, H.F. : Op. cit., p. 242.

لحكم الأئمة الزيديين ولا يقبلون ذلك الا كرها (١) . ونعل رأى « السير برنارد رايلي » أحد حكام عدن في الفترة المتسدة ما بين عامي ١٩٣١ م الى ١٩٤٠ م يكمل وجهة نظر بريطانيا في هذا الموضوع ، فهو يعتبر أن الامام يحيى بصفتة وريثا للامبراطورية العثمانية في اليمن عليه أن يلتزم بالاتفاق العثماني البريطاني بخصوص تحديد حدود « المحميات » ، وذلك طبقا للقانون الدولي ، ولهذا يعتبر الامام من وجهة نظره البريطانية في عوقف المعتدى عندما هاجم « الضالع » في سنة ١٩٢٠ م . و « البيضاء » في سنة ١٩٢٣ م . و « العوذلي العليا » في سنة ١٩٢٤ م ، و « العوذلي السفلي » في سنة ١٩٢٦ م (٢) بعد أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ م .

وقد حاولت بريطانيا دائما أن تتخذ من المعاهدة التي عقدت بينها وبين الدولة العثمانية بشأن تحديد الحدود بين منطقتي نفوذ كل منهما في جنوب اليمن سندا تلتزم به لابقاء تلك الحدود المتفق عليها على ما هي عليه لأنها كانت تحرص كل الحرص على جعل المنطقة الخلفية لعدن خالية من كل نفوذ أجنبي يهدد حاميتهما في عدن نفسها (٣) ، التي كانت تعتبر مركزا للتصوين والتأمين لطريقها البحري الهام الى الهند والشرق الأقصى . وقد بلغ الأمر ببريطانيا أن اعتبرت أن أي نفوذ عربي يمتد من اليمن نفوذا أجنبيا يستحق المقاومة وبخاصة بعد المحاولات العربية لاجراج البريطانيين من عدن في الفترة التي أعقبت سيطرتهم عليها في سنة ١٨٣٩ م ، وبعد التجربة المريعة التي مرت بها بريطانيا في سنة ١٩١٥ م عندما هاجم العثمانيون التواحي الخاضعة لحمايتها في جنوب اليمن وسيطروا على لحج وطرقوا أبواب عدن نفسها في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مشغولة في الميادين الأخرى العديدة في أثناء الحرب العالمية الأولى كما سنوضحه في الفصل التالي .

Survey of International Affairs, 1928 p. 311,

(١)

Sir Bernard Reilly : Op. cit., p. 17,

(٢)

(٣) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

الفصل السادس

العثمانيون في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

- أولا - موقف العثمانيين والبريطانيين في جزيرة العرب عند قيام الحرب العالمية الأولى .
- ثانيا - السياسة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى .
- ثالثا - التحركات العسكرية العثمانية في أثناء الحرب العالمية الأولى .
- رابعا - جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

العثمانيون في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

أولا - موقف العثمانيين والبريطانيين في جزيرة العرب عند قيام الحرب العالمية الأولى

قبل أن تجف الدماء العثمانية التي أريقَت في حرب البلقان ، كان التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية قد بلغ أوجه وبخاصة عندما عقدت الحكومة العثمانية مع ألمانيا معاهدة دفاعية سرية في ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ م ، وهو نفس اليوم الذي أشهرت فيه ألمانيا الحرب على روسيا . وقد تمهدت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة بمساعدة الألمان ضد الروس ، كما تظاهرت بالحيدة فترة من الزمن ، حتى بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فحرب في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود . وقد ردت روسيا على هذا الاعتداء العثماني بإشهار الحرب على الدولة العثمانية ، وهكذا أقحم العثمانيون أنفسهم في الحرب العالمية الأولى .

وكانت إنجلترا قد ارتابت في الاستعدادات الحربية التي أجراها العثمانيون في الجزيرة العربية في مطلع سنة ١٩١٤ م بعد التقارب الذي تم بينهم وبين الألمان مما جعلها تحس بخطر التغلغل الألماني في شئون الدولة العثمانية على مصالحها ومواصلاتها إلى الهند . ولما كانت المصالح البريطانية متضاربة مع المصالح العثمانية في الجزيرة العربية مما أثار الاحتكاك والنزاع الدائمين بين الجانبين فإن ميدان الحرب كان سيصل حتما إلى هناك ، لا سيما وأنه كان واضحا منذ البداية انحياز الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء . وعندما أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الامبراطورية العثمانية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ م اثر هجوم الأسطول العثماني على الموانئ الروسية ، فإن الدولة العثمانية أعلنت بدورها الحرب على الدولتين في ١١ من

نوفمبر سنة ١٩١٤ م (٢٢ من ذى الحجة ١٣٣٢ هـ) (١) وأشهرت انضمامها الى ألمانيا ، فأصبح العداء صريحا بينها وبين الحلفاء . فكانت الامبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية في جانب وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان والبلجيكا وصربيا والجبل الأسود في الجانب الآخر ، وشملت الحرب في فترة لم تزيد على أشهر ثلاثة من ٢٨ من يوليو الى أكتوبر سنة ١٩١٤ خمساً من قارات العالم . ومنذ بداية هذه الحرب حرص الجانبان المتصارعتان على اتخاذ الخطوات الحربية والدبلوماسية لكسب المعركة ، فكانت الجزيرة العربية أحد ميادينها ، وان انحصر الصراع فيها بين العثمانيين والبريطانيين نظرا لما كان لهما هناك من نفوذ ومصالح عديدة .

على أن كسب معركة العالم العربي كله وليس الجزيرة العربية وحدها أصبح هدف الجانبين المتصارعين في الحرب العالمية الأولى ، إذ أن موقف العرب ازدادت أهميته في ترجيح كفة الحلفاء على أعدائهم ، وأصبح أمرا ذا أهمية مباشرة للحلفاء عامة وللصالح البريطانية بصفة خاصة . وكانت تركيا في مركز تستطيع معه أن تهدد مصالح بريطانيا في نقطتين هامتين بفضل استيلائها على الشام والعراق ، فكانت تسيطر على قناة السويس من جانب ، وعلى رأس الخليج العربي من جانب آخر - حيث تقع آبار النفط الهامة التابعة للشركة الانجليزية الفارسية . وكانت بريطانيا تدرك الخطر الذي يهددها في الجزيرة العربية نفسها ، إذ كان الترك يستطيعون اتخاذ مراكز عديدة على طول ساحل البحر الأحمر لئلا يهددوا البواخر البريطانية كما كان يمكنهم أن يبعثوا برسولهم من هناك الى مصر والسودان وداخل افريقيا لامتداد أهالي البلاد بالسلاح وإثارة مشاعرهم ضد الحلفاء . هذا فضلا عن وجود الحماية العثمانية في اليمن التي كانت مؤلفة من فرقتين وكان يخشى تهديدها للبريطانيين في عدن . وثمة أمر خطير كان الحلفاء يهتمون به ويتوجسون من نتائجه لتعلقه بالدعاية السياسية ضدهم وهو : « الخليفة السلطان اذا أعلن الجهاد ، ونال تأييد شريف مكة له ، تمكن من تحويل الحجاز الى مركز لبيت الدعابة المهيبة ، لا لتثير البلاد العربية فحسب ، بل لتحرك كذلك الأقوام الكثيرة الاسلامية وغير العربية التي تعيش تحت حكم الحلفاء ، أو على أطراف المناطق التابعة لهم » (٢) . ومن هذا كانت الجزيرة العربية مسرحا للمنافسة في المجالين الحربي والدبلوماسي على السواء في أثناء الحرب العالمية الأولى وخاصة بين العثمانيين والبريطانيين مما جعل كلا الجانبين يستميتان في محاولات كسب ود الأمراء والزعماء المحليين على اختلاف درجات قوتهم وأهميتهم . وكان يزيد من عنف هذه المنافسة اعتماد الترك على ما لخلافتهم من نفوذ معنوي في الجزيرة ، وحاميات عثمانية موزعة

Brémond : Yémen et Saoudia, p. 78.

(١)

جورج انطونيوس : يقطعة العرب (ترجمة حيدر الركابي) ص ١٤٨ - ١٤٩ .

فى أرجائها ، واستناد بريطانيا الى مناطق نفوذها ومستعمراتها الواقعة على بعض سواحل الجزيرة ، الى جانب سلسلة من المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها مع بعض الزعماء المحليين أمثال آل العبادلة فى لحج .

على أن النفوذ العثماني فى الجزيرة العربية كان يمتد على مساحات أوسع وأبعد مدى من النفوذ البريطانى ، فقد كانت بريطانيا تختار النقاط الاستراتيجية التى يهملها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيرا بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها ، وهذا ما فعلته عند سيطرتها على عدن . وقد كان هذا الفارق المساحى يعتمد على أساس تاريخى فضلا عما كان يصاحبه من نفوذ معنوى للخليفة العثمانى فى الجزيرة ، ولهذا كانت الجزيرة خاضعة للنفوذ العثمانى أساسا ، بينما كان النفوذ البريطانى لا يمثل الا منافسا زاحفا يحتل نقطا معينة لحماية خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية (١) .

غير أن النفوذ الفعلى للعثمانيين فى الجزيرة العربية كان ضعيفا بوجه عام ، ولم يكن يبدو واضحا الا حيث وجدت القوات العثمانية . وكانت الحامية التركية الموجودة حينذاك فى الجزيرة مؤلفة من أربع فرق موزعة بين الحجاز وعسير واليمن . وكانت سلطة الحسين شريف مكة على القبائل فى الحجاز كافية لتشكيل قوة كبيرة من بينها يمكنها الاشتراك فى الهجوم على مصر اذا أراد الحسين ذلك . بل كان باستطاعته أن يجند من البدو ما لا يقل عن الأربعين ألفا ببنادقهم ، بينما كان يستحيل على الترك أن يتوصلوا الى اثارة البدو بدون مساعدته . وكانت الحامية التركية فى الحجاز وعسير مؤلفة من فرقتين ، ولكن تمرد القبائل هناك كان قد وصل حدا لم يتجرأ معه الترك على التوغل فى داخل البلاد بل ظلوا محصنين فى قلاعهم ومراكزهم البعيدة . وقد فرض هذا الوضع على الأتراك ضرورة الحصول على مؤازرة الحسين اذا أرادوا أن يتوصلوا الى تجنيد العشائر العربية . وكان تأييد الحسين للترك سيمكنهم من توجيه حامياتهم المحصورة كيفما شاءوا ، كما سيساعدهم على تشكيل قوة كبيرة من رجال العشائر يمدون بها القوى التى تتألف منها الحملة الموجهة الى قناة السويس حينذاك لمحاربة البريطانيين فى مصر والسيطرة على القناة .

أما نفوذ الادريسي فى عسير فلم يكن له قيمة عسكرية فى مطلع الحرب العالمية الأولى الا فى نطاق حدوده المحلية . فقد كان باستطاعته أن يعطل خطوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن ، وأن يهدد مؤخرة الترك اذا هاجموا عدن . على أن فائدة الادريسي الكبرى للحلفاء انحصرت فى سيطرته على المنطقة الساحلية مما جعله يتمكن من الحيلولة دون استعمال الترك لشواطئ عسير الطويلة كقاعدة بحرية معادية .

(١) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى ، ص ١٩٠ .

وكان موقف الامام يحيى بالنسبة لطرفي النزاع في الحرب العالمية الأولى يعد من أخطر المسائل التي أثارت اهتمام البريطانيين في عدن . ذلك لأنه بدأ واضحا أن الصلات الظاهرية للحامية العثمانية في اليمن - التي كانت تتألف من فرقتين كاملتين - مع الأهالي اليمنيين كانت ودية وبخاصة في الفترة التي أعقبت الصلح بين الامام والدولة في سنة ١٩١١ م مما كان يخالف تماما طبيعة العلاقة التي كانت بين حكام الحجاز العثمانيين وأهله والتي كانت تكتنفها البغضاء والكراهية . ولما كان هجوم الأتراك على عدن أمرا محتمل الوقوع ، فإن الأمل في نجاح هذا الهجوم سيقوى ويتحقق اذا وقف الامام من الترك موقفا مؤيدا أو اشترك معهم أتباعه في هذا الهجوم .

أما في الجهات المتاخمة للخليج العربي فان موقف ابن الرشيد في شمر وابن سعود في نجد ، كان يتوقف بالدرجة الأولى على النزاع القائم بينهما ، وكان من المسلم به أن ابن الرشيد سيقف في صف الترك حالما تعلن الحرب . ولهذا عندما انضمت الدولة العثمانية الى جانب ألمانيا في الحرب ، أسرع انجلترا تفاوض أمراء الغرب للوقوف الى جانبها أو لتضمن على الأقل حيادهم وعدم انحيازهم للدولة العثمانية وحلفائها . واستمرت المفاوضات في سنة ١٩١٥ م بين انجلترا وكل من الادريسي والشريف حسين ، وعبد العزيز آل سعود . وكان هدف بريطانيا من هذه المفاوضات مع الأمراء العرب هو محاربة الترك في الجزيرة العربية نفسها ، وصددهم عن تأليف كتلة عربية يقفون بها في وجه النفوذ البريطاني أو يقطعون على بريطانيا الطريق الى الهند (١) .

ولقد كان محمد الادريسي أول من لبى دعوة الانجليز فحالفهم في أبريل سنة ١٩١٥ ، وتلاه في ذلك ابن سعود فعقد مع الانجليز معاهدة بعد ستة أشهر تقريبا أي في ديسمبر سنة ١٩١٥ . وكان الشريف حسين ثالث الأمراء العرب الذين تحالفوا مع الانجليز في مطلع الحرب العالمية الأولى فحالفهم في يناير سنة ١٩١٦ وأعلن الثورة العربية ضد الحكم العثماني (٢) . وقد اختلفت هذه الاتفاقات بعضها عن البعض الآخر ، وإن اتحدت معاهدة الانجليز مع الادريسي وابن سعود في الغرض الذي طمحت اليه بريطانيا ، إذ لم يكن في وسع الأميرين العربيين القيام بدور أكبر من طاقتهما العسكرية والروحية ضد الأتراك العثمانيين . ولهذا كانت القيمة الفعلية لهاتين الاتفاقيتين مبنية بالدرجة الأولى على نتائجها السلبية ، إذ قضيا نهائيا على أي أمل في التحالف بين هذين الأميرين والدولة العثمانية . ولا يعنى هذا التقليل من أهمية العمليات الحربية التي قام بها الادريسي ضد الأتراك العثمانيين في اليمن وبخاصة في منطقتي عسير

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٢) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، ط ٢ ، ص ٢٢٩ .

وتهمة • ولكننا نهدف الى القول بأن تحالف الانجليز مع الشريف حسين كان أكثر فعالية وأكبر أهمية بالنسبة لبريطانيا تبعاً لما كان يتمتع به الحسين من مركز كبير ومكانة دينية مرموقة بين أمراء العرب في ذلك الحين ، جعلته يعتقد في نفسه وجعلت كثيرين من العرب يعتبرونه زعيماً للنضال العربي ضد الاستبداد العثماني •

وإذا كانت بريطانيا قد بذلت جهودها لجذب الأمراء العرب للوقوف الى جانبها أو لضمان حيادهم على الأقل في مطلع الحرب العالمية الأولى ، فإن الأتراك العثمانيين قاموا بدورهم بالمجهودات الضرورية للحصول على تمهيد العرب بمساندتهم ضد بريطانيا وحلفائها في الحرب المذكورة • ولهذا بعثوا برسلمهم في أرجاء الجزيرة يحملون الهدايا والعبارات المعسولة الى أمراء العرب وزعمائهم • وكان طبيعياً أن أثمرت مفاوضاتهم فوراً مع ابن الرشيد الذي كان تواقاً الى محالفة الترك ، وإن لم يؤد ذلك الى نتيجة ذات فائدة كبيرة سوى تأييدهم له ضد ابن سعود الذي كان يخشى بأسه • ولم ينتفع الترك كثيراً من الامام يحيى الذي فضل البقاء على الحياد في هذا الصراع الدائر بين القوتين الكبيرتين • وكما يشس الترك من الاديسى قبل نشوب الحرب ، بل أصبح عدوهم اللدود بعد تحالفه مع الانجليز في أبريل سنة ١٩١٥ ، فانهم يشسوا كذلك من الشيخ مبارك بن الصباح أمير الكويت الذي كان مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا في سنة ١٨٩٩ (١) ، وعقد معها معاهدة ثانية عندما قامت الحرب ، تقضى بقيام التحالف الفعلي بين الطرفين وذلك في ٣ من نوفمبر سنة ١٩١٤ •

ولم يغز رسل الترك أيضاً الذين زاروا ابن سعود بأى وعد قاطع منه للوقوف الى جانبهم ، وكانت حجته في ذلك ادعاءه الخوف من هجوم بريطانيا على سواحله في الخليج العربي ، بل ان ابن سعود في ذلك الحين كان يتفاوض مع حكومة الهند الانجليزية ، وانتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بينهما في ابريل سنة ١٩١٥ م • وكان الترك يأملون حتى بداية الحرب العالمية الأولى في انضمام الحسين الى جانبهم وكانوا يعرفون أهمية مركزه بين الأمراء العرب في ذلك الحين ، غير أن علاقة الحسين بالترك كانت تتحدد دائماً برغبته الشخصية في الاستقلال ، وانتهت اتصالاته السرية مع الانجليز في القاهرة الى اعلانه الثورة ضد الترك في يناير سنة ١٩١٦ •

كان هذا هو موقف كبار أمراء العرب الستة في الجزيرة العربية في مطلع الحرب العالمية الأولى من القوى المتصارعة ، وبخاصة الامبراطوريتين العثمانية من جهة والبريطانية من جهة أخرى لما لهما من حاميات ومناطق نفوذ ومطامع واسعة في الجزيرة • وقد رأينا ابن الرشيد وقد انحاز الى تركيا ،

Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, (١)
p. 219.

وابن الصباح وقد انحاز الى بريطانيا ، بينما وقف الامام يحيى على الحياد وان
وضح تقربه للترك وتضامنه معهم ، هذا فى الوقت الذى كان الشريف حسين
وابن السعود والاديسى يقبلون على محالفة بريطانيا وينتظرون أن تحقق لهم
وعودها المغرية تمن ثورتهم وخروجهم على الدولة العثمانية (١) .

وسنحصر بحثنا فيما يلى على تتبع العلاقات بين الأتراك العثمانيين وبين
زعماء اليمن وقادته الذين تمثلوا فى سلطان الحج فى جنوب اليمن ، والامام يحيى
فى جبال اليمن ، والاديسى فى عسير والمخلاف السليماني فى شمال اليمن ،
مع توضيح موقف هؤلاء جميعا من الصراع الدائر بين الترك والانجليز فى أثناء
الحرب العالمية الأولى ، وحتى تخلص اليمن نهائيا من الحكم العثماني .

ثانيا - السياسة العثمانية فى اليمن فى مطلع الحرب العالمية الأولى

قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بعدة أشهر كان الأتراك العثمانيون قد
بدءوا يستعدون لخوض غمار هذه الحرب منذ فبراير سنة ١٩١٤ على وجه
التحديد وقبل أن تعلن دولتهم انضمامها لدول وسط أوروبا . ونشطت عمليات
الاستعداد لدى الحامية العثمانية المرابطة فى اليمن فى ذلك الوقت ضمن خطة
الاستعدادات العامة فى الدولة . فاشترى الترك هناك كميات من الأسلحة
والذخيرة من ميناء جيبوتى فى شرق افريقيا ، وتمكن وكيلهم فى عدن من نقل
هذه الكميات الى الحديدية على إحدى السفن المحلية ، فضمت الى كميات الأسلحة
والمعادن التى اكتظت بها اليمن فى ذلك الوقت نتيجة للحروب الكثيرة التى
خاضها الترك لتدعيم حكمهم فى البلاد (٢) .

وقد قدرت قوة الجيش العثماني فى اليمن فى أبريل سنة ١٩١٤ بحوالى
خمسة آلاف جندي وذلك بعد أن نقلت قوات كبيرة منها الى ميادين الحروب
الأخرى التى خاضتها الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا الصغرى ، لا سيما بعد
عقد صلح دعان مع الامام يحيى فى سنة ١٩١١ م . أما عن توزيع القوة العثمانية
المرابطة فى اليمن فقد كان يتغير من وقت لآخر حسبما تقتضيه طبيعة الأحوال
السياسية وتطورات الأحداث المحلية . وبصفة عامة كان يعسكر فى صنعاء
العاصمة جزء كبير من القوة العثمانية ، بينما كانت القوات العثمانية المرابطة فى
الحديدة تقل عن سابقتها تبعا لوقوع الحديدية فى المرتبة الثانية من ناحية
أهمية مركزها الحربى . وكانت تخرج من الحديدية فرق عثمانية منتظمة
للمحافظة على « اللحية » وعلى المراكز الواقعة بين « اللحية » و « زهران » التى

(١) جورج أنطونيوس : المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(٢) Jacob, H.F. : Kings of Arabia, p. 154.

(٢)

تمتد على طول الحدود العسيرة . أما في « مناخة » التي كانت تمتاز بمناعتها الطبيعية فقد كان يعسكر فيها طابور عثمانى موزع بين القلاع والمراكز التي عرفت بحصانتها ، التي كانت تخرج منها السرايا الى كل من منطقة « حراز » و « حجيلة » لضبط الأمن وإخماد حركات التمرد ومراقبة محصلي الضرائب وتدعيم الادارة العثمانية هناك . هذا بينما وضعت باقي الفرق العثمانية في المدن اليمنية الرئيسية سواء كانت في تهامة أو في وسط الهضبة . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك مركز تركي قوى في « الشيخ سعيد » ، كما كان هناك خط دفاع يمتد من « مخا » عبر « تعز » و « ماوية » ويصل الى « قطبة » وكان الترك يعسكرون فيه وتعتبره دورياتهم بصفة دائمة في طرق ممهدة تربط هذه المراكز بعضها ببعض (١) .

ولقد زادت هذه القوة العثمانية المرابطة في اليمن عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى مما جعل « جاكوب » معاون الأول لحاكم عدن البريطاني يذكر على لسان أحد الضباط الأتراك أنه كان يعسكر باليمن خمسة وثلاثون طابورا عثمانيا يقدرون بحوالي أربعة عشر ألفا من الرجال كان أغلبهم من السوريين المجتدين في جيش الدولة (٢) . وقد ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا عقب اعلان الحرب فوفد كثير من الضباط الأتراك الى الحديدة ومعهم جميع المعدات الحربية اللازمة . كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية في اليمن يرافقهم بعض مشايخ البلاد بالطواف على الحدود الممتدة والمتاخمة لمنطقة نفوذ بريطانيا في جنوب اليمن لاستطلاع حقيقة الموقف هناك ومعرفة كل جديد ، بل ان الأتراك أرسلوا رسلهم الى داخل لحج لمعرفة آخر الأنباء ، كما قاموا بنقل عدد من المدافع من صنعاء الى تعز لتدعيم قواتهم في الجنوب (٣) . هذا فضلا عن أن الترك استحصلوا على تعهد من بعض المشايخ اليمنيين وهم أحمد نعمان و محمد ناصر والسيد أحمد باشا بحماية الحدود الجنوبية لليمن من أي عدوان بريطاني ولم يطلبوا من الدولة من أجل ذلك الا امدادهم بالأسلحة والذخيرة . ويبدو واضحا أن تعهد هؤلاء المشايخ اليمنيين كان مرجعه الى عدم رغبتهم في أن ترسل اليهم الدولة جنودا من الترك يعيشون فسادا ويحولونها ميدانا للحرب والدمار .

ولم يكتف الترك بهذه الاستعدادات الحربية في اليمن وبهذه التعهدات من بعض المشايخ اليمنيين لحماية حدودهم وذلك لمواجهة الموقف في مطلع الحرب العالمية الأولى ، بل قاموا بمحاولات سلمية لجذب سلطان لحج الى جانبهم بشتى الوسائل والدعايات الممكنة . فاعوز الوالي العثماني محمود تديم بك الى الامام

(١) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, pp. 178-179.

(٢) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 168.

(٣) أحمد فضل البعلل : هدية الزمن في اخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

يحيى أن يسعى لاستمالة سلطان لحج إلى دولة الخلافة ، وأن يكفل لأهالي لحج وفاء الترك بالوعود والتعهدات التي سيقطعونها لسلطانهم على بن أحمد العبدلي . وكان السلطان على هذا قد بعث كتابا إلى الامام يحيى من قبل يخبره فيه بأن الدولة العثمانية خاطرت بكيانها عندما قبلت الدخول في هذه الحرب ، كما أشار إلى «أن معظم أهل الاسلام يكرهون ذلك ، لأن مصالح المسلمين والاسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها وعلى الأقل فليس للمسلمين في هذه الحرب ناقة ولا جمل » . وواضح من خطاب السلطان على انجازه لجانب الانجليز نتيجة للمعاهدات الموقعة بينه وبينهم ، وعدم رضائه عن دخول الدولة في حرب ضدهم لاقتناعه بعدم جدواها للاسلام والمسلمين . وعلى أية حال فقد قام الامام يحيى بمراسلة السلطان على بناء على مطلب الوالي محمود نديم بك واسترضاء لخاطره وحمل مندوبه السيد محمد على الشريف كتابا إلى سلطان لحج ، كما كلفه بأن «يكتشف الأحوال في هذه الجهة» (١) . وكانت هذه هي المحاولة الأولى التي قام بها الترك لاجتذاب سلطان لحج إلى جانبهم واستعانوا فيها بصديقهم الامام يحيى الذي انحصرت سياسته حينذاك في التآني والتمسك بالحياد المشرب بالعطف والميل إلى حكومة محمود بك نديم وإلى اليمن دون أن يعرض نفسه لعداء بريطانيا وحلفائها . وكان الامام يحيى بسياسته هذه ينتظر الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف .

موقف العثمانيين من سلطان لحج في جنوب اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

على أن سلطان لحج على بن أحمد بن علي حاول من جهته أن يجنب أهالي اليمن مصائب هذه الحرب التي ليس لهم فيها أية مصلحة خاصة . وكان اتجاهه هذا نابعا من اقتناعه الشخصي بعدم جدوى هذه الحرب لشعب اليمن ، ومن اطمئنانه للانجليز في عدن وكان قد ارتبط معهم بمعاهدات واتفاقات تعهدوا له فيها بحمايته من أي عدوان تتعرض له بلاده . كما أن «الجنرال شو» حاكم عدن البريطاني كان قد أبلغ السلطان على في سنة ١٩١٤ م (ذي القعدة سنة ١٣٣٢ هـ) بأنه «من سوء الحظ أن أصبحت دولة بريطانيا العظمى في حالة حرب مع دولة تركيا » ، كما أصدرت حكومة عدن منشورا وعدت فيه العرب بالمحافظة على حرمة البلاد المقدسة وحريتها وذلك محاولة منها لاكتسابهم إلى جانبها . ويتضح مما ذكره العبدلي من أن دعاية بريطانيا انطلت على سلطان لحج وأوقع نبا نشوب الحرب الاستياء في نفسه إذ يقول : « واستاء السلطان السير على بن أحمد بن علي لهذا النبا ، وتعجب من مسلك الأتراك ، كما سره وعد

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

بريطانيا العظمى باحترام حرية الحرمين الشريفين والمحافظة على كرامة البلاد المقدسة ، وأن ذلك مما يزيد ويؤكد إخلاصه للدولة البريطانية العظمى » (١) .

ولهذا فاتح سلطان لحج مشايخ اليمن المتصلين بالترك في أمر تجنب هذه الحرب وتخاطر بصفة خاصة مع محمد ناصر باشا قائم مقام « القماعة » وتمت بعد ذلك مقابلة بين مندوب سلطان لحج وهو السيد علي بن محمد الجفري ، وبين الحاج علي الكمراني مندوب محمد ناصر باشا وذلك في بلدة المسيير في أوائل سنة ١٩١٥ (محرم سنة ١٣٣٣ هـ) . وقد أوضح الجفري مندوب سلطان لحج نتيجة هذا اللقاء بقوله : « وبعد أن تخايرت مع الحاج علي الكمراني اتفقنا جميعا على أن ضرر نزول الأتراك لمحاربة عدن سيكون ضرا عاثدا على أهل بر اليمن بسبب الحصار البحري الذي تضربه بريطانيا العظمى على سواحل اليمن . والأولى أن يسعى مشايخ اليمن في تسكين حركات الأتراك ويقنع السلطان حكومة عدن ألا تحاصر سواحل اليمن ، وتعتبر ولاية اليمن أرضا عربية محايدة . وختما المقابلة باستصواب هذا التدبير ووجوب نزول الباشا محمد ناصر الى لحج لمقابلة السلطان على وانمام هذه المكرمة . وبعد مدة جاء الحاج علي الى لحج ومعه مندوب الباشا محمد ناصر وأشاروا على سلطان لحج أن تظهر حكومة عدن نفسها بمظهر القوة لكي يتمكنوا من اقناع الأتراك » (٢) ومعنى ذلك أنه قد وجد اتجاه لدى بعض اليمنيين لتجنب الدخول في حرب ضد بريطانيا وتفضيل حياد اليمن حتى لا تتعرض سواحلها للحصار البريطاني البحري بما يسببه من مشاكل اقتصادية . غير أن ضغط الترك على هؤلاء الشيوخ اليمنيين لمشاركتهم في محاربة الانجليز كان يؤدي بالكثيرين منهم الى السير في ركب الترك حيثما يذهبون ، ولعل ذلك هو ما دفع الحاج علي الكمراني والسيد علي الجفري أن يشيرا على سلطان لحج بأن تظهر حكومة عدن البريطانية نفسها بمظهر القوة ، حتى يمكنهما اقناع الترك عن طريق اربابهم بقوة الانجليز أن يخلدوا الى السكينة ، فيبقى اليمن محايدا لطرفي النزاع في هذه الحرب الكبرى .

غير أن الأتراك عاودوا محاولتهم للمرة الثانية لاجتذاب سلطان لحج الى جانبهم لمهاجمة الانجليز في جنوب اليمن ، وذلك بأن أرسلوا اليه عددا من المشايخ اليمنيين أمثال محمد ناصر باشا والقاضي عبد الرحمن ، والشيخ أحمد نعمان ، والشيخ فايد صالح الطيري باشا ، فوصلوا الى « جول مدرم » الواقعة في أرض « الحواشب » وطلبوا مقابلة سلطان لحج أو مندوبه فقابلهم الصنو محسن فضل نيابة عن السلطان علي بن أحمد ، وكان هدفهم : « استمالة سلطان لحج بالوعد والوعيد وتشويقه الى أن يشترك معهم في الحرب ضد حكومة

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ٢٠٧ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

بريطانيا العظمى وحلفائها « . بل ان الوالى العثمانى حمل هؤلاء الشيوخ اليمنيين رسالة من قبله الى سلطان لحج حاول فيها اجتذابه الى جانب الترك وذلك بمخاطبته بعبارة الود والاخاء ودعوته « لنصرة الدين الحنيف » وذلك بالتفاوض مع وفد المشايخ اليمنيين بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واتحاد الكلمة (١) .

والى جانب محاولة الترك اثارة الحمية الدينية لدى سلطان لحج ليقتف الى جانب الدولة فى حربها ضد الانجليز فى جنوب اليمن ، فان بعض أعضاء الوفد وعدوا الصنو محسن بتسليم عدن لسلطان لحج بعد فتحها وطردها الحامية البريطانية منها . كما لوح البعض الآخر بقوة الترك بصفة عامة وحلفائهم الأتراك عندما أدركوا أن الحامية العثمانية فى اليمن لا تقوى على مهاجمة حصن عدن الحصين . ولم ينطل هذا الوعد والوعيد على سلطان لحج مما جعل الصنو محسن يقول انهم : « حاولوا أن يجربوا مغالطات لا أعلم هل كانوا يعتقدونها حقاً أم كانوا يموهون بها على البسطاء فقالوا ان الأسطول الألمانى سيهاجم عدن من البحر يوم يهاجمها الأتراك من البر ، وقالوا ان أسراباً من الطيارات تصل يومئذ من برلين الى عدن وتجعلها رماداً ، وأن فيالق عديدة شاهانية زاحفة برا الى اليمن ، وأن مدافع حصن الشيخ سعيد العظيمة سترسل مقذوفاتها الجهنمية فتحرق حصون عدن » . ولذلك كانت روح المبالغة والدعاية واضحة فى كل ما عرضوه . بل قد تبين للعضو محسن عندما التقى بأعضاء الوفد أفراداً أن مشايخ اليمن الشافعيين حينذاك لم يقبلوا طوعاً على الاشتراك مع الترك فى حربهم ضد بريطانيا فى الجنوب اليمنى ، ولكن الترك دفعوهم الى ذلك بعد أن وصلتهم الأوامر مشددة من أنور باشا لاشغال الانجليز فى عدن واجبارهم على توجيه جزء كبير من قواتهم اليها ، وخاصة من الامدادات التى ظنوا أن حكومة الهند البريطانية سترسلها الى السويس لصعد حملة أحمد جمال باشا عن مصر .

كما أخبر بعض أعضاء الوفد الصنو محسن بأن على سعيد باشا هو الذى أشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل الفيلق العثمانى الموجود باليمن فى فترة الحرب التى لا يعرف مداها مما قد يؤدى الى عدم كفاية حاصلات اليمن المحصورة لحاجة جنوده فيتعرضون بذلك للمجاعة ، لهذا رأى « أن يستولى على لحج المشهورة بكثرة جوبها وأرزاقها فى اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة الفيلق وعائلات الضباط » (٢) . وتوضح المكاتبات التى تبودلت بين القائد العثمانى على سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق وبين الوالى محمود نديم بك أن الأتراك - على الرغم مما نهبوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأى وجه كان من حاصلات وأمالك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن غيرها

(١) العبدى : المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ (انظر الملحق رقم ١٦) .

(٢) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

من بلدان اليمن والنواحي التسع في أثناء الحرب العالمية الأولى - كانوا في ضائقة شديدة في اليمن ، كما يفهم ذلك من النزاع الذي قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين ، الفرق العسكرية والملكية ، (١) .

وهكذا كان هدف الترك في اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى أن يجذبوا الى جانبهم سلطان لحج ليحولوه عن تحالفه مع بريطانيا ، وليكونوا عن طريق تضامنه معه - الى جانب غيره من شيوخ القبائل اليمنية - جبهة عثمانية تحارب الانجليز في عدن وتناوئهم وتشغلهم عن توجيه قواتهم ضد تركيا وحلفائها في الميادين الحربية الأخرى ، وبخاصة حكومة الهند البريطانية التي كان من المتوقع أن تصد حملة الترك على السويس . كما أراد الترك أن يضموا استخوانهم على خيرات لحج مما يجنبهم المجاعة اذا ما ضعف انتعاج ما تحت أيديهم من أراضي اليمن عن سد حاجات الحامية العثمانية أثناء تعرض اليمن للحصار في فترة الحرب التي قد يطول أمدها . وقد استعملوا مع سلطان لحج مختلف الأساليب من وعد ووعد واغراء وتهديد ودعايات واشاعات أظهروها في رسائلهم وحملوها رسلهم ، غير أنها لم تجد نفعا مع السلطان علي بن أحمد الذي منعه من الاتفاق معهم ثقته في الانجليز ، وارتباطه معهم بمهود ، واطمئنانه لقوتهم ومقدرتهم على حمايته ، هذا فضلا عن معرفته بأطماع الترك ، ورغبتهم في السيطرة على بلاده ، واستنزاف خيراتهما ، والتحكم في مقدراتها . وسيؤدي عدم الاتفاق بين الترك وسلطان لحج بالإضافة الى ما فرضته استراتيجية الحرب العثمانية في ذلك الوقت ، الى هجوم الترك على لحج وفرض سيطرتهم عليها في مطلع سنة ١٩١٥ (١٣٣٣ هـ) ، على النحو الذي سنوضحه عند عرضنا للعمليات الحربية في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى .

موقف العثمانيين من الامام يحيى في جبال اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

والى جانب الاستعدادات الحربية التي قام بها الترك لتعزيز حاليهم باليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى ، واستحصاليهم على تعهد بعض المشايخ اليمنيين بحماية الحدود الجنوبية من أي عدوان بريطاني نظير تزويدهم بالأسلحة والذخائر اللازمة ، وفضلا عن المحاولات المتعددة التي قاموا بها لاجتذاب سلطان لحج للوقوف الى جانبهم دون جدوى ، فإن الأتراك العثمانيين كانوا من قبل كل هذه الخطوات ، وفي أثناء القيام بها ، قد آمنوا جانب الامام يحيى زعيم أكبر قوة مناهضة لهم في اليمن قبل عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ ، وأرضوه بكل ما أراد ليبقى على العلاقات الطيبة التي تولدت بينهم وبينه عقب اتفاق الصلح ،

(١) العبدل : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وحتى لا يتنكر لهم وينقلب عليهم في وقت تكاثر فيه أعداؤهم ، وكانوا أحوج ما يكونون إلى استقرار الأمور داخل اليمن حتى لا يسدّد إليهم خنجرا في القلب . ولهذا « فازوا بأن يركنوا إليه في ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهي خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم ، وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا إليه من الحب والنقد » (١) .

على أن الامام يحيى لم يستغل فرصة دخول الدولة العثمانية في معترك الحرب العالمية الأولى ليضرب ضربته للتخلص من الحكم العثماني في اليمن ، كما أنه في نفس الوقت لم يناصب منافسيها الانجليز العدا ، بل تميز موقفه من الجانبين المتصارعين بالتزام الحياد ، دون أن يقوم بعمل ايجابي واضح لمساعدة احدي القوتين على الأخرى ، وانما تصرف بكل حذر ودقة تبعاً لما أملت عليه مصالحه الخاصة ، على النحو الذي سنوضحه فيما يلي .

هناك رأى لا يخلو من المبالغة يصور الامام شخصية تجمع بين المثالية والتعصب لمبادئه ، وقد ذكره سلفاتور أبونتي بقوله : « وفي أثناء الحرب العظمى الأولى ، رفض الامام يحيى بشم واثاء ، كل مخالفة اقترحها عليه الانجليز ، وبرغم أنه حارب الأتراك لضمان استقلال بلاده ، إلا أنه آثر أن تقطع رقبته ورقاب أولاده على أن يحالف الكفار » (٢) . ولكن الامام يحيى لم يكن من المثالية والتعصب كما وصفه هذا الرأي ، بل كان يتصرف من وحي الدوافع المادية للإبقاء على كيانه ، وللإستفادة بأكبر قدر من الفائدة التي كان يتوقع أن تتمخض عنها نتائج هذه الحرب الكبرى ، التي تورطت فيها الدولة العثمانية نفسها باعتراف كبار ساستها ومن بينهم طلعت باشا ، فقد عبر عن ذلك في مذكراته التي نشرت بعد مقتله وجاء فيها : « لما صدقنا على تلك المعاهدة (معاهدة التحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا في أول أغسطس سنة ١٩١٤) لم يكن منتظرا قط وقوع الحرب ، ولكن عندما وقعت تلك الحوادث الهائلة علمنا أن ألمانيا لم تطلب الاتفاق معنا إلا لأنها ظنت أن الساعة قد دنت ، وأنها نظرت إلى المستقبل بعين تخترق حجب الغيب . ولم تمض بضعة شهور حتى رأينا بوق الحرب ينفخ في دول أوربا فيهيئ . وللحال شعرنا بحرج موقفنا ، لأنه بمقتضى المخالفة التي عقدناها قبل وقوع الحرب كان يجب علينا أن ننضم إلى أحد الفريقين المتحاربين فكان يزورنا في كل يوم سفيرا ألمانيا والنمسا ليسألانا : « متى تخوضون غمار الحرب معنا ، فتبرهنون بذلك على إخلاصكم وتوفون بوعدكم ؟ » ، لو شئنا لكان في إمكاننا أن نجيب أن حكومة إيطاليا أحد أعضاء

(١) البديل : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) سلفاتور أبونتي : مملكة الامام يحيى ، (ترجمة طه فوزي) ، ص ٥٧ .

المخالفة الثلاثية لم تشهر الحرب على أعدائكم ، وألمانيا أيضا لم تحترم امضاءها في المعاهدة التي تقضى ببقاء البلجيكي على الحياد ، ولكن كنا نتحاشى جوابا مثل هذا لأنه بمثابة رفض بات لمعاهدتنا الجديدة » (١) .

فالامام يحيى كان يربطه بالدولة العثمانية صلح دعان المتعقد في سنة ١٩١١ ، الذي كان يقضى بأن يدفع الترك مرتبا شهريا له ولبعض كبار رجال قبائله . ولقد حافظ الترك على دفع هذه المرتبات حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي أدت الى عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الامام ورجاله ، مما كان يعنى اخلال الترك بشروط الهدنة ، ويمتنع الفرصة للامام - اذا أراد - للتعامل من اتفاق الصلح . غير أن الامام يحيى لم ينقلب على الترك ولم يعلن من جديد ثورته عليهم ، برغم أن فرصة دخولهم الحرب كانت ستترجع كفته ، لانشغال قوات الدولة في ميادين القتال الأخرى ، ولتعذر وصول الامدادات الى الحامية العثمانية في اليمن في زمن الحرب ولما قد تتعرض له من هجمات الأساطيل المعادية . ولم يحاول الامام يحيى أن يساعد الانجليز ضد الترك ، كما لم يحاول أن يساعد الترك ضد الانجليز ، بل اقتصرت المفاوضات التي حدثت بينه وبين سلطان لحج والتي كانت تعتبر مفاوضات مع الانجليز أنفسهم بطريق غير رسمي لأنها تمت بواسطة حليفهم سلطان لحج وفي داخل بلاده وليس في عدن (٢) ، اقتصر هذه المفاوضات فقط على جس نبض الانجليز ومعرفة نياتهم حتى يساعد ذلك في تقرير موقفه من القوى المتصارعة بما يحقق له مصالحه الخاصة .

وعندما حاول العثمانيون تعويض الامام يحيى عن عدم وفائهم له ولاتباعه بالمرتبات الشهرية حرصا منهم على ارضائه حتى ينحاز الى جانبهم ، وذلك بأن اقترحوا عليه أن يخلوا له صنعاء وضواحيها ، وأن ينقلوا مركزهم الى تعز في الجنوب ، فإن الامام يحيى رفض هذا العرض الذي قدمه له الترك برغم اغرائه . ويرجع سبب ذلك الى أن الامام كان يرى أن انتقاله الى صنعاء تاركا « شهارة » مركزه المذهبي الحصين حيث كان يتجمع من حوله أتباعه الزيديون بقبائلهم العاتية ، كان سيؤدي الى اضعاف مركزه نتيجة لابتعاده عن منطقة تجمع القبائل التابعة له التي كانت تدعم نفوذه ، كما كان يمكن أن يؤدي ذلك الى خروج تلك القبائل عن طاعته ، ويفقده ولاءها وتأييدها ، بل ان الامام كان يخشى الى مدى بعيد هذا الانتقال الذي عرضته الترك لأنه كان يرى أنهم كانوا يدفعون « المشاهرات » الى هذه القبائل مباشرة ، ولم يكن ذلك يتم عن طريقه مما أدى الى تعلق هذه القبائل بالترك ، وفي الوقت نفسه كان ذلك « يبعدهم عن سيدهم

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) أمين الريحاني : ملوك العرب ط ٣ ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

الأصلي» (١) . هذا فضلا عن أن الامام لم يكن يشترط كثيرا أن يحصل على صنعاء كمنحة من الترك وتعويض مما لا يليق بمكانته وينضال أجداده الأئمة ضد الحكم العثماني . غير أنه كان يخشى بالدرجة الأولى أن يؤدي انتقاله الى صنعاء الى وقوعه تحت ضغط الترك وتأثيرهم وتدخلهم في كل شئونه وفرض سيطرتهم وارادتهم عليه ، في الوقت الذي يكون فيه بعيدا عن المراكز الحصينة للامامة الزيدية في جبال اليمن الشمالية . على أن رفض الامام يحيى الانتقال من شهادة الى صنعاء لم يكن يعنى عداوه للترك ، اذ ظل الامام على مهادنته لهم ، كما بقي على موقفه الحيادي من القوى المتصارعة في أثناء الحرب العالمية الأولى (٢) .

ولقد كان صلح دعان المتعقد بين الامام يحيى والدولة العثمانية في سنة ١٩١١ ، من الأسباب الواضحة التي جعلت الامام يلتزم بموقفه المتهاون من الترك في أثناء الحرب العالمية الأولى ، كما كان هذا الصلح ذريعة استند اليها الامام في رفضه لمطلب الانجليز الانضمام اليهم عندما عرضوا عليه ذلك عن طريق سلطان لحج . ولهذا قال العبدل وهو يوضح مفهوم سلطان لحج عن موقف الامام يحيى : « كان الأتراك قد أمنوا جانب الامام يحيى وأرضوه بما أراد ، فذلك لم يظهر من سيادته رغبة في أن يجتنب اليمن مصائب حرب لمصلحة ألمانيا ، ولأنه كان يومئذ مقيدا بميثاق ائتلاف العشر سنوات الذي عقده مع أحمد عزت باشا » (٣) . على أن هذا الصلح لم يكن ليفرض على الامام هذا الموقف المتهاون ، كما لم يكن ليشكل أمامه عائقا كبيرا لو أراد أن ينقلب على الترك منتهزا فرصة دخولهم الحرب الكبرى . بل ان الامام اتخذ هذا الموقف حفاظا على مصالحه الشخصية التي رأى أنها ستتحقق الى أبعد مدى بالتزام سياسة المهادنة والحياد . ولقد رأى الامام يحيى في ذلك الوقت أن منافسه الادريسي أشد خطرا عليه من الترك وأولى بالمخاصمة والعداء ، اذ كان الامام قد أمن جانب الترك ولو أثناء سنى الصلح الذي عقده معهم ، بل انه كان يعلم أن دولة الترك في محنة بعد أن تكاثرت عليها أعداؤها ، وأنها مشغولة بالحرب التي تورطت فيها ، وأن حكمها في اليمن سينتهي اذا ما منيت بالهزيمة . أما الادريسي فقد كانت قوته تزداد يوما بعد يوم ، ورقعة نفوذه تمتد تدريجيا على حساب منطقة نفوذ الامام ، كما أن كثيرا من القبائل اليمنية وبعضها من الزيدية انضمت الى الادريسي ورأت فيه زعيما وقائدا لمواصلة نضالها التاريخي ضد الترك بعد أن تحول عنه الامام باتفاقه مع الدولة ، كما أن الادريسي تحالف مع بريطانيا ضد الترك فأخذت تمدّه بالأسلحة والذخائر والمساعدات المالية ، كما كان أسطولها من البحر قادرا على حماية تحركاته الحربية ضد الترك في تهامة ، مما كان

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 158-159.

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

سببا في تدعيم قوته وتقوية شوكته . وهذا كله أبرز للإمام خطورة الادريسي التي فاقت خطورة الترك في ذلك الوقت بالنسبة له ، مما جعله يتمسك بسياسة المهادنة معهم ، حتى يتفرغوا لدرء خطر الأدارسة في شمال اليمن ، ومحاربة الانجليز في جنوبه . بل إن الإمام تفاشى عن وفاء الترك له ولأتباعه بما تعهدوا به من التزامات مالية ، كما لم يضمن عليهم ببعض المساعدات المستترة التي لم تخرجه عن حياده ، وذلك تقديرا منه لصعوبة العبء الذي كانوا يحملونه في أثناء الحرب الكبرى . وقد رأى الإمام أن مصلحته الشخصية تقتضى تمسكه بالحياد مع الانتظار والاستعداد وترقب مجيء الفرصة المناسبة التي يتمكن فيها من التخلص من أعدائه ، الادريسي ، والترك ، والانجليز ، واحد بعد الآخر .

وعندما قام الانجليز بضرب الشيخ سعيد بالقنابل من البحر في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك ردا على الاستعدادات الحربية التي قام بها العثمانيون هناك التي شملت تحصين المنطقة وتدعيمها بالجنود ، وكانت بريطانيا قد اعتبرت هذه الاستعدادات تهديدا مباشرا لمركزها الهام الحيوى في جزيرة « بريم » من الناحية الحربية . فان هذا الحادث قد أزعج الإمام ، غير أن بريطانيا أسرعت بالاعتذار له مؤكدة أن هذا اجراء فرضته الضرورة العسكرية دون أن تهدف من ورائه الى أية اغراض توسعية .

وعلى الرغم من أن الإمام يحيى أجاب على الانجليز بتأكده من عدم رغبتهم في التدخل في شئون العرب ، وعبر لهم عن أسفه لما حدث في الشيخ سعيد ، مؤكدا أن هذا الحادث قد أثار مشاعر العرب في كل مكان (١) ، فان الإمام كان يتظاهر بتأكده هذا بحسن نية الانجليز حتى يتجنب عداهم . أما ما أبداه من أسف وما أوضحه من غضب المشاعر العربية لوقوع هذا الحادث ، فان ذلك كان محاولة منه لاقتناع بريطانيا بالعدول عما يخشاه من قيامها بعمليات توسعية في الأراضي اليمنية تضر بمصلحته ، وذلك حتى لا تثير ضدها الرأي العام العربى الذى كانت تحتاج الى مساندته ضد تركيا في أثناء الحرب .

ولكى يتعرف الإمام يحيى على حقيقة نيات بريطانيا وأهدافها فانه أرسل مندوبا من قبله الى لحج في يناير ١٩١٥ م ، تمكن من مقابلة السلطان على بحضور « هارولد جاكوب » المساعد الأول لحاكم عدن البريطانى . وقد عبر المندوب عن اعتذار الإمام عن الاشتراك في أى أعمال عدائية ضد الترك نظرا لارتباطه معهم بموجب اتفاقية الصلح فى دعان فى سنة ١٩١١ لمدة عشر

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

سنوات (١) . ومن الواضح أن اتصالات الامام يحيى هذه بالانجليز عن طريق سلطان لحج ومفاوضاته معهم كان الهدف منها استطلاع نيات الانجليز ، ومعرفة خططهم الحربية التي يزعمون القيام بها ضد الترك في اليمن ، لما سيترتب على ذلك من آثار خطيرة تتصل بمركزه ونفوذه ومصالحه هناك . ولا شك أن الامام كان يخشى أن تؤدي الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا الى دخول الانجليز الأراضي اليمنية المجاورة للنواحي التسع ، دون أن يتمكن الترك من صددهم على الحدود المشتركة ، مما يؤدي الى سيطرة الانجليز على الأراضي التابعة لنفوذه . وكان أشد ما يخشاه الامام أن يصبح حاكما تحت رعاية بريطانيا ، كما هو الحال في النواحي التسع التي تشكل جزءا من اليمن الكبرى ، والتي كان يعتبرها الامام ملكا لأجداده . ولهذا فان الموقف كان يتطلب من الامام يحيى مزيدا من الحكمة واليقظة جعلته يتجنب الاصطدام بالقوات العثمانية الجائرة فوق أراضيه حتى لا ينكمش نفوذه فيضعف عن منافسة الادريسي ، كما جعلته يتصرف بحذر مع الانجليز حتى لا يلقى باقي اليمن مصير النواحي التسع في جنوبه (٢) . وقد أرسل الامام يحيى في أواخر سنة ١٩١٥ م رسالة الى « الكولونيل جاكوب » - المعاون الأول في عدن - التزم فيها بعدم عدائه لبريطانيا ، وأكد في نفس الوقت إخلاصه للدولة العثمانية (٣) . ولقد نجح الامام يحيى في التزامه بالحياد ازاء القوى المتصارعة في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وإن كان كثير من المؤرخين وبخاصة الأوروبيون يذكرون أن الامام يحيى انحاز الى جانب تركيا في الحرب المذكورة (٤) . وأما نميل الى رأي العبدلي في هذا الصدد ونراه معبرا عن حقيقة موقف الامام يحيى في ذلك اذ يقول : « أما سياسة الحضرة الالهامية آنذ ، فكانت التأني والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف ، والميل الى حكومة محمود بك نديم والى اليمن ، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها ، وانتظار الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف » (٥) .

موقف العثمانيين من محمد الادريسي في شمال اليمن في مطلع الحرب العالمية الأولى :

أوضحنا فيما سبق موقف العثمانيين في اليمن في مطلع الحرب العالمية

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(٢) Helfriz, H. : The yemen, A Secret Journey, p. 124.

(٣) Brémond : Op. cit., p. 81.

(٤) Lenczowski, G. : The Middle East in the World Affairs, p. 455.

(٥) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

الأولى بالنسبة لسلطان الحج في الجنوب ، وبالنسبة للإمام يحيى في وسط جبال اليمن . ويهمن أن نعرف كذلك موقف العثمانيين من الإدارة في عسير والمخلاف السليمانى في شمال اليمن في مطلع الحرب نظرا لخطورة الدور الذى قام به الادريسي ضد الترك في أثناء الحرب ، وبخاصة بعد اتفاقه مع بريطانيا التى أمدته بالمال والسلاح ، ودعمت تحركاته الحربية في تهامة بواسطة بعض قطع الأسطول البريطانى فى البحر الأحمر .

ولقد عرفنا أن الترك تمكنوا من التفريق بين قطبي المقاومة اليمنية المتمثلين فى الإمام يحيى من جهة ، ومحمد الادريسي من جهة أخرى ، بعد أن عقدوا مع الإمام صلح دعان فى سنة ١٩١١ واعترفوا بوضعه الخاص بين أتباعه الزيديين . وحدث ذلك فى الوقت الذى لم يصلوا فيه مع الادريسي الى اتفاق مماثل ، مما جعل الادريسي يتفرد بحمل لواء النضال ضدهم وضد حليفهم الإمام يحيى صديقه بالأمر الذى تكس على عقبه واشترك معهم فى محاربتهم . ولقد دفع ذلك الادريسي الى التحالف مع إيطاليا فى أثناء حربها ضد الترك فى طرابلس الغرب مما زاد من حقد الترك عليه ودفعهم الى محاولة التخلص منه بعد أن حاربهم فى عسير بأسلحة الايطاليين وأهوالهم ، حتى شغلهم فعلا عن استرداد طرابلس الغرب . وقد وقف الإمام يحيى الى جانب الترك فى محاربتهم للادريسي ، وكان يسره أن يتمكن الترك من القضاء على الادريسي قبل خروجهم من اليمن ، حتى لا يعكر صفو الجو فى المستقبل أو ينافسه فى وراثة الحكم العثمانى فى البلاد . وعندما أحس الادريسي أن إيطاليا استنفدت أغراض تحالفها معه بعد سيطرتها على طرابلس ، فانه أسرع الى تلبية نداء بريطانيا فى مطلع الحرب العالمية الأولى وتحالف معها لتكون عوضا له عن إيطاليا ، ولتشاركه وتؤازره فى نضاله ضد الترك العدو المشترك لكليهما . فكان الادريسي بذلك أول من انضم الى الحلفاء من أمراء العرب ، وأول من حمل السلاح فى البلاد العربية ضد دولة الترك حليفة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (١) .

وقد اختلف موقف الادريسي من الأجانب والأحلاف اختلافا بينا عن موقف الإمام يحيى تبعا للأوضاع الخاصة بكل منهما . فمركز الإمام يحيى الدينى كان يمنعه أمام أتباعه من الانضمام للقوى غير الإسلامية ومخالفتها ضد الأتراك العثمانيين المسلمين ، كما كان اتفاق الصلح المتعقد بين الإمام والترك فى سنة ١٩١١ م يفيد الإمام من الناحية المظهرية عن مخالفة أعداء الدولة . بينما اختلف الأمر بالنسبة للادريسي الذى لم يكن ملتزما ومتعصبا لاتخاذ موقف اسلامى معين ، ولم يقلل من مكانته بين أتباعه تحالفه السابق مع إيطاليا ونضاله المستمر ضد الأتراك المسلمين . هذا فضلا عن أن تركز نفوذ الادريسي بصفة أساسية

(١) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

بالقرب من الساحل كان يسهل اتصاله الى مدى بعيد بالقوى المسيطرة على البحر كإيطاليا وبريطانيا - بينما أدى تركيز نفوذ الامام يحيى على الهضبة التي تبعد عن البحر ١٥٠ ميلا الى الداخل الى صعوبة اتصاله بالقوى المذكورة . كما كانت الفرق العثمانية تحيط بالامام بسياج يمنع يحول بينه وبين هذا الاتصال، الى جانب وقوعه تحت تأثير الدعاية العثمانية الألمانية التي نشطت في أرجاء العالم العربى فى أثناء الحرب وفى بلاد اليمن بخاصة لوقوعها بالقرب من مناطق النفوذ البريطانى المتفرعة من عدن . على أن السبب الأساسى الذى حدد موقف كل من الامام يحيى والادريسي بالنسبة للأجانب والأحلاف كان ينبع مما تقتضيه مصالحهما الشخصية وأهدافهما الذاتية فهى وحدها التى فرضت على الامام التمسك بالحياد ، بينما فرضت على الادريسي التحالف مع بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى .

وقد ربح الادريسي بالتفاوض مع الانجليز عن طريق حكام عدن وسارع الى التحالف معهم لمحاربة الأتراك العثمانيين فى اليمن ، وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد معاهدة بين الادريسي والانجليز فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ . وإذا كان الادريسي قد ضمن بعقد هذه المعاهدة حصوله على المساعدات البريطانية من أسلحة وأموال الى جانب مساندة الأسطول البريطانى لتحركات القوات الادريسية فى تهامة ، فإن الانجليز كانوا يعتبرون تحالفهم مع الادريسي بمثابة اجراء وقائى ضد أية محاولات معادية قد يقوم بها الامام يحيى صديق الترك ضد القوات البريطانية فى عدن (١) ، وذلك بعد أن ضمن الانجليز انضمام الادريسي الى جانبهم وقياسه باغارات مستمرة على القوات التركية فى اليمن تشغلاها عن منازلة الحلفاء فى الميادين الحربية الأخرى وتستنزف قدرا كبيرا من امكانيات الدولة العثمانية . وسوف نستعرض ملخصا لبنود هذه المعاهدة الادريسية البريطانية (٢) التى حددت الأسس التى قام عليها تحالف الادريسي مع الانجليز ، وموقف كل منهما بالنسبة للأتراك العدو المشترك بينهما ، وبالنسبة للامام يحيى صديق الترك الذى حاول أن يلتزم بالحياد ازاء القوى المتصارعة فى اليمن فى فترة الحرب تبعاً لما كانت تقتضيه مصالحه الشخصية ، فقد تضمنت هذه المعاهدة ما يلى :

- ١ - أن الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة هى شن الحرب ضد الأتراك وتعزيز ميثاق الصداقة بين السيد الادريسي ورجال قبائله وبريطانيا .
- ٢ - يوافق السيد الادريسي أن يشن الهجوم ويحاول طرد الأتراك من

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. II, p. 12:

(١)

(٢) العقيل : الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ، ج ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ .

قواعدهم في اليمن ، وأن يضايق القوات التركية في اليمن بأقصى قوته
ومن ثم يوسع رقعة أمارته على حساب الأتراك .

٣ - أن هدف السيد الإدريسي الأول ضد الأتراك فحسب ولا يمس ما يثير
الخصومة والعداء مع الإمام يحيى الذي لم يمد يده فعلا للأتراك .

٤ - تلتزم الحكومة البريطانية بحماية إمارة السيد الإدريسي ضد أي هجوم
بحري يشنه أي عدو لضمان الاستقلال بآمارته ، وتتعهد بريطانيا بأن
تتخذ جميع الوسائل الدبلوماسية للنظر في المشاكل التي تنشأ بين
السيد الإدريسي والإمام يحيى وبين أي منافس .

٥ - ليست لدى حكومة بريطانيا أي رغبة في توسيع حدودها في غرب
الجزيرة العربية ولكنها لا ترغب إلا أن ترى مختلف حكام العرب يعيشون
معاً في سلام ، كل في نطاق أمارته وكلهم يحتفظون بصدقة الحكومة
البريطانية .

٦ - أن الحكومة البريطانية كدليل منها على تقدير العمل الذي سيقوم به
السيد الإدريسي أمدته بالمال والمعدات الحربية ، وستستمر في تقديم
العون له في الحرب طيلة مدة اشتراكها بقدر النشاط الذي يقوم به
السيد الإدريسي .

٧ - أنه في الوقت الذي تفرض فيه بريطانيا الحصار على الملاحة في جميع
الموانئ التركية في البحر الأحمر منذ عدة أشهر فقد أعطت السيد
الإدريسي الحرية الكاملة في الملاحة والتعامل التجاري بين موانئه وعدن ،
وأن بريطانيا إذ تقدم هذا الامتياز رمزاً للصدقة القائمة بينهما تتعهد
بأن هذا الامتياز سيستمر ولن يتعرض للتوقف .

٨ - تعلن هذه الاتفاقية حتى يصادق عليها من الحكومة الهندية وتصبح
سارية المفعول .

وقد وقع هذه المعاهدة الإدريسية البريطانية السيد مصطفى بن السيد
عبد العلي عن الجانب الإدريسي ، كما وقعها عن الجانب البريطاني « الميجر
جنرال شو B. G. L. Show » المعتمد البريطاني في عدن ، وذلك في يوم
الجمعة ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ (١٥ من جمادى الآخرة سنة ١٣٣٣ هـ) ،
ثم صادق عليها فيما بعد « هاردينج » حاكم الهند العام في ذلك الوقت (١) .
وتوضح هذه المعاهدة معالم السياسة التي اتبعتها بريطانيا في مطلع
الحرب العالمية الأولى لمحاربة النفوذ العثماني المنافس لها في اليمن من جهة ،

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، ط ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

ولاشغال الترك بحرب محلية هناك تستنفد منهم جهدا كان يمكن أن يوجه الى ميادين الحرب الأخرى ضد الحلفاء - من جهة أخرى - ولهذا اتفقت بريطانيا مع الادريسي على محاربة الترك عدوهما المشترك ، واشغالهم داخل المنطقة اليمينية، واستنفاد قوتهم هناك ، ومنعهم من استخدام موانئ اليمن ضد المصالح البريطانية . وقد تعهدت انجلترا للادريسي بامداده بكل ما يحتاج اليه من أموال ومؤن طوال فترة الحرب ، كما تعهدت بالمحافظة على أراضيه وحماية استقلاله من أي عدوان يهدد بلاده . وفي الوقت الذي اختلقت فيه موانئ اليمن بالحصار البريطاني البحري في أثناء الحرب ، فان بريطانيا تعهدت للادريسي في هذه المعاهدة بفتح موانئه مع عدن مما أدى الى تمتع المنطقة التابعة لنفوذه برواج تجارى . ولا يعنى هذا أن بريطانيا تركت للادريسي مطلق الحرية في تصريف هذه المساعدات التي قدمتها له في أية وجهة يراها أو تبعها لما تقتضيه مصالحه الشخصية ، بل انها قيدت تصرفاته وحددت مجال نشاطه ضد الأتراك فحسب دون أن يثير الخصومة والعداء مع الامام يحيى طالما كان موقف الأخير محايدا لا يتحيز الى جانب الترك . وحتى اذا نشب نزاع بين الادريسي والامام ، فان بريطانيا احتفظت لنفسها باتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية للتوفيق بينهما ، وذلك لأن بريطانيا كان يهمها في ذلك الوقت أن تستقر أحوال الجزيرة العربية بما يحفظ لها مناطق نفوذها ، وأن ترتبط مع حكاهما العرب بروابط الصداقة حتى لا يتحولون عنها الى مساعدة أعدائها الترك .

وقد ذكر جاكوب أن بريطانيا أمدت الادريسي بموجب هذه المعاهدة بكميات من الأسلحة الخفيفة والذخائر ، كما سلمته أربعة مدافع للحصار وثلاثين مدفع « هاون » على أن الأدارة كانوا يفضلون استعمال المدافع التي قدمتها لهم إيطاليا في سنة ١٩١١ (١) ويرجع ذلك الى اكتسابهم مهارة فائقة في استعمالها نتيجة تدريبهم السابق عليها . وعلى أية حال استطاع الأدارة المسلحون بأحدث أنواع الأسلحة الإيطالية والبريطانية أن يهاجموا « المحبة » في مايو سنة ١٩١٥ م . وكان على رأس قوات الأدارة القائد مصطفى ابن عبد المتعال الادريسي الذي قسم الجيش الى قسمين :

- القسم الأول بقيادة أحمد الحازمي وتوجه الى « المحبة » بمحاذاة الساحل .
- القسم الثاني بقيادة الحسن بن أحمد بن مسمار وتوجه الى « دير حسين » .

وقد عاجم القسم الأول من جيش الإدارة ميناء « اللحية » (١) ، غير أنهم لم يتمكنوا بسبب عدم انتظام صفوفهم وترتيب تحركاتهم من التغلغل إلى مراكزها الدفاعية الأصلية (٢) . وهنا بدأ تعاون بريطانيا مع الإدريسي في تلك الحرب عندما قام الأسطول البريطاني بضرب « اللحية » من البحر في يونيو سنة ١٩١٥ . وكان ذلك تأكيداً من بريطانيا لمعاهدتها مع الإدريسي التي لم يكن مدداً لها قد جف بعدد وتشجيعاً له على مواصلة النضال ضد الأتراك العثمانيين في اليمن .

ثالثاً - التحركات العسكرية العثمانية في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى

العمليات الحربية في شمال اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى :

عند بداية اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ كانت معظم شبه الجزيرة العربية باستثناء عدن و الإمارات الخليج العربي خاضعة للسيادة العثمانية على درجات متفاوتة . فكانت السيادة العثمانية في وسط شبه الجزيرة العربية سيادة اسمية فقط ، فنجد والحسا على وجه التحديد كانتا مستقلتين من الناحية الفعلية . بينما كان ولاء الحجاز للحكومة العثمانية مشكوكاً فيه بسبب السياسة الاستقلالية التي كان يتبعها في ذلك الوقت الشريف حسين بن علي ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحاميات العثمانية التي كانت تعسكر في المواقع المهمة هناك وبخاصة على امتداد خط سكة حديد « سموريا - المدينة » . أما في أقصى الجنوب في ولاية اليمن العثمانية فكانت الحامية العثمانية المعسكرة هناك تدين بالولاء للحكومة العثمانية وتمثل أداة طيعة لتنفيذ سياستها (٣) . وهذا ما جعل بريطانيا تسارع بالاتفاق مع الإدريسي في أبريل سنة ١٩١٥ ، وتوجه أسطولها لمساندة تحركات الإدارة ضد الأتراك في المنطقة الساحلية ، حتى تشغل تركيا بذلك الميدان عن المباديء الأخرى للحرب الكبرى ، وفي نفس الوقت تضمن عدم تعرض طريقها البحري إلى الهند ، ومحطة الفحم الهامة في عدن ، والقاعدة البريطانية الحربية هناك ، لهجوم القوات العثمانية المعسكرة في ولاية اليمن . بل إن بريطانيا كانت تخشى كذلك أن يسيطر الترك على جزيرة بريم Perim التي على الرغم من كونها جزيرة صغيرة إلا أنها كانت مركزاً استراتيجياً هاماً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، كما كانت بريم محطة تلغرافية هامة وحيوية بالنسبة لشبكة المواصلات

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

Hogarth, D.G. : Arabia, p. 127.

Lenczowski, G. : Op. cit., p. 57.

(٢)

(٣)

البريطانية (١) . على أن بريطانيا كانت تحرص على عدم توسيع نطاق العمليات الحربية على سواحل اليمن ، كما كانت تحرص على ذلك أيضا في الميدان الجنوبي هناك بصفة خاصة وذلك حتى لا تجهد نفسها أكثر مما ينبغي فتشغل بذلك عن الميادين الهامة الأخرى ذات الأثر الحاسم في تقرير مصير الحرب العالمية في ذلك الوقت .

وقد تسكن الجيش الادريسي من الاستيلاء على « اللحية » بمساعدة الأسطول البريطاني واتخذها القائد مصطفى الادريسي مركزا للقيادة العامة . وكان طبيعيا أن يثير هذا الهجوم الادريسي حقد الأتراك مما جعل القائد العثماني الذي كان يسيطر على المنطقة ويدعى غالب بك أن يقوم بعدة تحركات لتجميع جنوده في « الواعظات » ، وأن يقرى بالأهوال بعض قبائل وادي « مور » و « الواعظات » للانضمام الى قواته . وقد هاجم غالب بك المعسكر الادريسي في « دير حسين » واستولى على جميع ما به من ذخائر ومؤن وأسلحة بعد معركة عنيفة هزم فيها الجيش الادريسي (٢) . غير أن الأتراك لم يتمكنوا من استعادة ميناء « اللحية » من قبضة الإدارة ، لا سيما وأن الأسطول البريطاني الذي ضرب الميناء وساعد الإدارة في الاستيلاء عليه كان يقف بالمرصاد لصدد أي هجوم تركي .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسي غضب من ضرب الانجليز لميناء « اللحية » بمدافع أسطولهم وقد كتب اليهم معبرا عن أسفه وما ألم بشعبه من ضيق نتيجة لضرب هذه المدينة العربية (٣) . ولا شك أن الادريسي كان يكره الترك ويدرك قيمة المساعدات البريطانية لترجيح كفته عليهم ، غير أنه ساءه كثيرا أن ضرب الانجليز لميناء « اللحية » لم يلحق الضرر بالترك فحسب ، بل سبب أضرارا بالغة لأهالي المدينة في نفس الوقت .

وقد بقيت بعض قطع الأسطول البريطاني في ميناء « اللحية » على استعداد لتقديم أية مساعدات ممكنة للجيش الادريسي . وعندما وقعت معركة « دير حسين » التي هزم فيها جانب من الجيش الادريسي وانقض الترك على معسكر الإدارة واستولوا على ما به من مؤن وعتاد ، فإن الجانب الآخر من الجيش الادريسي في « العطن » لم يتمكن من الاشتراك في المعركة لوجود مراكز قوية للمدفعات التركية على طول الطريق الممتد بين « العطن » و « دير حسين » وخاصة في جبل « الملح » . وقد بقي هذا الجانب من الجيش الادريسي محتفظا بمراكز في « العطن » حتى باغته الترك بهجوم مفاجيء فانسحبت فلول الإدارة

(١) Lenczowski, G. : Ibid., p. 60.

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٠٩ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 164.

الى داخل ميناء « اللحية » واتصل قائدهم بالقائد العام مصطفى الادريسي لدراسة الموقف وتقرير المقاومة أو الانسحاب . وقد قرر القائد العام للأدارة الانسحاب عن طريق الساحل الى « ميدى » بعد أن اتضح له عدم جدوى المقاومة، فأسرع الترك بالاستيلاء على معسكر « العطن » الذى كان يحتله الإدارة واستولوا على ما به من عتاد ومؤن اشتد بها ساعد الجيش التركى . وقد تخوف الترك من مهاجمة « اللحية » خشية أن يكون جيش الإدارة المنسحب قد تحصن فى قلاعها واستحكاماتها ، خاصة وأن الأسطول البريطانى كان يحمى تحركات الإدارة من البحر ، غير أن جواسيس الترك أعلموهم بأن المدينة خالية مما شجعهم أخيراً على التقدم إليها واحتلالها . وقد تم ذلك فى الوقت الذى التجأ فيه القائد الادريسي ومن بقى معه من الإدارة الى الأسطول البريطانى الذى نقلهم الى « ميدى » بعد أن ضرب بمدافعه مدينة « اللحية » من جديد ، مما اضطر الترك الى اخلائها والانسحاب بعيداً عن مرمى المدافع فليجئوا الى مدينة « الزهرة » و « جبل الملح » و « الواعظات » . على أن الإدارة برغم انسحابهم من مدينة « اللحية » فانهم احتفظوا بمراكزهم فى الميدان الجنوبي الشرقى لعسير والخلاف السليمانى فى جهتي « البترى » وبلاد « بنى نشر » (١) .

وعندما رأى الادريسي أن اللعب قد ثقل على عاتق رجال قبائل المخلاف السليمانى الذين كانوا يمثلون الدعامة الأساسية لقواته ، فانه أراد أن يدخر شيئاً من قواهم لما قد يسفر عنه المستقبل . وكان لدى الادريسي من الأموال ما يمكنه من تجنيد حشود المرتزقة من قبائل « يام » و « حاشد » و « بكيل » وعين لهم قائدين من رجال المخلاف أولهما منصور بن حدود أبو مسجار ، والثانى أحمد عبد الله بن بكرى المروانى . كما استعان الادريسي بجنود مرتزقة من الصومال شكل منهم حرسه الخاص ، غير أنهم لم يتألفوا مع الأهالى فاضطر الى توزيعهم على المراكز التابعة لسيادته . وعلى أية حال فقد هاجمت قوات الادريسي المراكز التركية فى وادي « مور » غير أن قواته منيت بالهزيمة ، مما شجع قبائل « وادى مور » و « عبس » على الانضمام للأتراك ، فضلاً عن قبائل « الواعظات » التى لم تتحول عن ولائها للترك تبعاً لمصانعة زعيمها « هادى هيج » معهم (٢) .

على أن الأعمال الحربية التى تلت ذلك فى شمال اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى بين الإدارة والأتراك لم تتعد بعض التحركات المحدودة للمحافظة على المراكز التى كان يحتلها كلا الجانبين . هذا على الرغم من أن الترك كان لديهم عدد ضخم من الجنود فى هذه الجهة تبعاً لتوزيع القوات

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٢) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

العثمانية في اليمن على النحو الذي سبق أن أشرت إليه . وقد ظلت بريطانيا في أثناء فترة الحرب تساند الادريسي وتمده بالمساعدات التي حددتها المعاهدة الموقعة بينهما في ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٥ م . كما عادت بريطانيا فهدقت مع الادريسي معاهدة ثانية في ٢٢ من يناير سنة ١٩١٧ م ، اعترفت فيها باستيلاء الادريسي على جزر « فرسان » من الترك وبأنها أصبحت جزءا من ممتلكاته . ونظرا لأن بريطانيا كانت تعتبر الادريسي حليفا لها ولم تعتبره أميرا خاضعا لحمايتها فانها أكدت في هذه المعاهدة الأخيرة « استقلاله في جميع تلك الممتلكات » (١) .

ويرجع ضعف النشاط الحربي بين الإدارة والترك في شمال اليمن في السنتين الأخيرتين من سنى الحرب العالمية الأولى الى خوف كل جانب منهما من الجانب الآخر . فالترك كانوا يقدرتون تحالف الادريسي مع بريطانيا التي يهدد أسطولها المراكز العثمانية الواقعة على سواحل اليمن ، مما جعلهم يقنعون فقط بالدفاع عن هذه المراكز ضد اغارات الإدارة أو الهروب بعيدا عن مدافع الأسطول البريطاني . أما الادريسي فرغم ما كان يحسه من قوة بتحالفه مع بريطانيا ، وبأن ذلك كان يمكنه من مضايقة الترك خاصة في المنطقة الساحلية التي يمكن أن تدعم تحركاته فيها مدافع الأسطول البريطاني ، فان الادريسي في قرارة نفسه كان يخشى انتقام الترك اذا ما تخلت عنه بريطانيا . وكان الادريسي يعلم بطبيعة الحال أن بريطانيا كانت دائما حليفة للأتراك قبل انضمامهم لألمانيا التي كانت هزيمتها تبدو في الأفق ، فكان يخشى أن يصفو الجو من جديد بين بريطانيا والأتراك فتبقىهم في اليمن ، فينتقمون منه أشد انتقام . وقد أثار ارتياب الادريسي في نيات الانجليز تراخيهم في مساندة سلطان طنج الذي هجم الترك على بلاده في جنوب اليمن ، ولهذا رأى أن اخلاصه للانجليز واطمئنانه اليهم لن يكون الا اذا تمكنوا من طرد أعدائه العثمانيين من اليمن حتى لا يشكلوا هناك خطرا يهدد مستقبله . ويفسر لنا ذلك خوف الادريسي من رفع علمه على جزر « فرسان » بعد استيلائه عليها من يد الترك حتى لا يزيد من ثأرتهم عليه ، فيتعرض لانتقامهم في المستقبل كما خشي في نفس الوقت أن يرفع عليها العلم البريطاني حتى لا ينهم بأنه باعها للانجليز فيثير بذلك على نفسه سخط اليمنيين ولعنهم (٢) .

وقد استفاد الادريسي من تحالفه مع بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وحتى بعد خروج الترك من اليمن في أعقاب تلك الحرب . وإذا كنا قد استعرضنا المعونات الحربية التي قدمتها بريطانيا للادريسي في أثناء الحرب ،

Hurewitz, J.C. : Op. cit., Vol. II, p. 12
Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 176-177.

(١)
(٢)

فان الادريسي استفاد من هذا التحالف أيضا استفادة في المجال الاقتصادي أيضا عندما حافظت بريطانيا على جعل موانئه مفتوحة للتجارة ، بينما فرض أسطولها حصارا بحريا خانقا على بقية الموانئ اليمنية . وقد احتكر الادريسي بذلك تجارة المنطقة وتصرف في أسعار السلع كما شاء ، وجنب بلاده الضيق والاختناق الاقتصادي الذي عانى منه اليمنيون وحتى سكان المدن الساحلية اليمنية الأخرى في أثناء الحرب . وقد لجأ بعض مشايخ القبائل الناطقة على ساحل البحر الأحمر الى عرض خدماتهم على الانجليز ، ليخلصوا أنفسهم مما حل بهم من فاقة في أثناء الحصار . ومن بين هؤلاء شيخ ميناء « خوخة » - ذلك الميناء الذي عرف بأهميته التجارية وبالخدمات التي كان يقدمها للسفن التجارية العابرة - وقد عرض هذا الشيخ خدماته على الانجليز في عدن بعد أن شكوا اليهم عدم اهتمامهم بمساعدة قبيلته . وحتى قبيلة الزرائق الناطقة على الساحل اليمني والمعروفة بشدة البأس ، تقربت هي الأخرى للانجليز لتحصل على مساعداتهم وعرضت عليهم موانئها لاستغلالها بعد أن عانت الأمرين من الحصار . غير أن بريطانيا كانت ترفض هذه العروض التي رأت في قبولها توسيعا غير مرغوب فيه لالتزاماتها في فترة الحرب العنصرية . وسيؤدي تخلي الانجليز عن مساعدة قبيلة الزرائق الى النتائجا الى الفرنسيين في « جيوتي » الواقعة على الساحل الأفريقي المواجه لليمن ، غير أن الفرنسيين أحجموا عن مساعدة الزرائق وأحالوهم الى عدن (١) دون جدوى .

على أن العثمانيين والامام يحيى تعرضوا كذلك لوطاة الحصار الذي فرضته بريطانيا على سواحل اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد حاولوا الحصول على احتياجاتهم اللازمة بمختلف الوسائل الممكنة ومن مصادر متعددة . وكان من بين أهداف الحملة التي وجهها الترك الى لحج هو توفير الامكانيات الاقتصادية اللازمة للأتراك المحصورين في اليمن ، حتى يتجنبوا الضائقة الاقتصادية التي كانوا يتوقعون حدوثها اذا طالبت فترة الحرب ولازمها هذا الحصار العنيف . ويؤكد العبدلي هذا الرأي بقوله : « ان على سعيد باشا هو الذي أشار بمهاجمة لحج والاستيلاء عليها لأنه خشى أن يتعطل الفيلق في اليمن ، ولا تكفيه حاصلات اليمن المحصورة فيموت جوعا ، فرأى أن يستولى على لحج المشهورة بكثرة حبوبها وأرزاقها في اليمن لضم حاصلاتها الى حاصلات اليمن لسد حاجة الفيلق وعائلات الضباط » . كما أشار العبدلي الى أن المكاتبات التي تبودلت بين علي سعيد باشا والقومندان أحمد توفيق ومحمود نديم تبين بوضوح بل وتؤكد « أن الأتراك مع ما نهبوه وسلبوه واقترضوه واستولوا عليه بأي حال كان من حاصلات لحج وأمالك السلطنة العبدلية ورعاياها ومن

غيرها من بلدان اليمن والنواحي التسع ، كانوا في ضائقة شديدة في اليمن كما يفهم من ذلك النزاع الذي قام بينهم بخصوص توزيع الحاصلات بين الفرق العسكرية والملكية « (١) ، على النحو الذي سنوضحه عند دراستنا للعمليات الحربية في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى .

وقد عبر الواسعي عن الضائقة الاقتصادية التي اجتاحت اليمن نتيجة لحصار الأسطول البريطاني لسواحله بقوله « ثم في شهر شوال (أوائل سنة ١٩١٤ م ، ١٣٣٢ هـ) انقطعت البواخر البحرية وعظم الحرب ، ودخلت سنة ١٣٣٣ هـ (نوفمبر ١٩١٤ م) واشتدت الحرب العظمى وامتنعت القطارات والبواخر البحرية وأصاب الناس ضرر شديد بسبب ذلك ومكنت الحرب خمس سنوات الى نهاية سنة سبع وثلاثين هجرية (١٣٣٧ هـ ، ١٩١٨ م) . واليمن في الزراعة والثمار هذه المدة قد تحسنت حالها ولم ينقطع عنها الا الغاز والسكر . . وأما المأكولات فموجودة ، واليمن استغنى بنفسه مع وجود وفرة الفواكه والثمار ، ويوجد نوع من السكر في اليمن الأسفل « (٢) . ومن الملاحظ أن الواسعي لا يعبر فقط عن الضائقة الاقتصادية التي نتجت عن الحصار البريطاني الذي عانى منه اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى ، بل أنه يوضح كذلك أن أهالي اليمن اتجهوا الى العناية بزراعة أراضيهم حتى يهيئوا لبلادهم اكتفاء ذاتيا يقيهم كارثة المجاعة اذا ما استمر الحصار البحري لسواحلهم سنين عديدة . وكانت الأرض اليمنية جديرة بالوفاء باحتياجات اليمنيين لثرائها الطبيعي وكثرة خيراتها فانتجت لهم ما سد حاجتهم وهيا لهم فعلا الاكتفاء الذاتي الذي جنب بلادهم ويلات المجاعة في أثناء الحصار البري الإيطالي (٣) والبريطاني للسواحل اليمنية .

العمليات الحربية في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى :

أشرنا فيما سبق الى أن بريطانيا في مطلع الحرب العالمية الأولى قامت بمحاصرة السواحل اليمنية بأسطولها المنيع وذلك لكي تقطع المواصلات بين اليمن وبين باقي أجزاء الامبراطورية العثمانية ، حتى تضع الفرصة على الحامية العثمانية الموجودة هناك من المساهمة في العمليات الحربية المضادة لقوى الحلفاء في أثناء الحرب . وقد زاد من ضيق الحصار على العثمانيين في اليمن التحالف

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٣) محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادي في اليمن ، ص ٢٢ .

Bury, G.W. : Op. cit., p. 116.

الذي تم بين ابن سعود وبريطانيا في سنة ١٩١٥ م ، واشتعال الثورة العربية ضددم بزعامة الشريف حسين في الحجاز . وقد أدى ذلك الى قطع الطريق الصحراوي الطويل عبر الحجاز ونجد الذي كان وسيلة الاتصال الوحيدة بعد انقطاع الطريق البحري ، فكادت الدائرة بذلك تكون مقفلة حول العثمانيين المحصورين في اليمن . كما يبدو أن الترك أحسوا بقوة البحرية البريطانية ، وأن معركة الساحل سوف يكسبها الانجليز لا محالة ، فالأسطول البريطاني يسيطر تماما على البحر كما أنه كان يساند تحركات الادريسي وعملياته الحربية ضد الترك في شمال اليمن ، ولهذا اتجه العثمانيون بكامل استعدادهم لمهاجمة لحج ومحاولة غزو عدن ومناوأة الانجليز من ناحية البر . ولا شك أن تحول الترك الى الجبهة الجنوبية في اليمن كان خطة عسكرية صائبة أبعدت قواتهم عن مرمى قذائف الأسطول البريطاني في المناطق البحرية في الساحل الشمالي مواجه لعمير كما جعلتهم يتجهون الى ضرب الانجليز في المناطق البرية البعيدة عن الساحل حيث تضعف نسبيا جيوشهم واستعداداتهم عن النيل من القوات العثمانية وهزيمتها (١) . وتجدر الإشارة الى أنه في ذلك الوقت كانت موارد اليمن التي أنهكتها الثورات والحروب الطويلة قد أصبحت محدودة لا تكاد تفي باحتياجات العثمانيين الذين مكثوا فيها طويلا وينتظر أن تطول اقامتهم نتيجة للحصار المحكم المضروب حول الولاية في البر والبحر بواسطة بريطانيا وأعوانها . وكان الترك يتوقعون أن اعتمادهم الكلي على موارد اليمن المحلية سيثير بالضرورة أهالي اليمن الذين لم ينم من ذكريتهم تاريخ نضالهم السابق وصراعهم الدامي ضد الحكم العثماني في بلادهم . ولم يكن الترك كذلك يطمنون تمام الاطمئنان الى موقف الامام يحيى الذي بدا في مظهره محايدا بل ومساندا لهم في محنتهم في بعض الأحيان ، لأنهم كانوا يرونه مترقبا لسقوطهم حتى ينقض عليهم ويرث البلاد بعدهم اذا أتاحت له الفرصة ، وان كان يطمئنهم بعض الشيء اتفاق الصلح المعقود بينهم وبينه في سنة ١٩١١ م ، والمحاولات التي اشترك فيها معهم لاجتذاب سلطان لحج وابعاده عن محالفة بريطانيا . وهكذا كانت هذه العوامل مجتمعة تحت العثمانيين في اليمن على التحرك والبحث عن مخرج لهم من الضائقة التي واجهوها في مطلع الحرب الكبرى الأولى في تلك الولاية المحصورة .

وبهذا قرر العثمانيون في اليمن أن المخرج الوحيد لهم من تلك الضائقة هو الاتجاه جنوبا ومهاجمة النواحي التسع المحيطة بعدن ، بل مهاجمة عدن نفسها . وعدن في ذلك الوقت كما يقول الريحاني « مدينة التجارة والفحم والمضارب العسكرية » فهي من الوجهة الحربية جبل طارق الشرق . ومن

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

الوجهة التجارية مركز توريد وتوزيع مهم في البحر العربي . ومن الوجهة البحرية العمومية هي مستودع فحم لبواخر العالم التي تجرى بين الشرق والغرب . وهي لبواخر الانكليزية المستودع الثالث في الطريق بين الجزر البريطانية والهند . أما المستودعان الاول والثاني ففي جبال طارق والسويس » (١) . وكانت خطة الدولة العثمانية وحلفائها تهدف الى طرد الانجليز من عدن واحتلالها ، واحتلال جزيرة بريم ، وكلتاهما تشرفان على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وكان هذا الهجوم جزءا من الخطة العامة التي رسمتها الدولة العثمانية وحلفاؤها لمهاجمة الانجليزية في مصر والاستيلاء على قناة السويس ، وحرمان بريطانيا من الشريان الحيوي في خطوط مواصلاتها الامبراطورية الى الهند والشرق (٢) . وقد أكد العبدلي ذلك عندما ذكر أن العثمانيين في اليمن « وصلتهم أوامر مشددة من أنور أن يقلقوا راحة الانكليز في عدن ويجبروهم على ارسال عسكر اليها ، وأن يشغلوهم في اليمن بقدر الامكان ، وكانهم أرادوا بذلك أن يشغلوا في عدن جانباً من المدد الذي يظنون أن الهند ستترسله الى السويس لكبح جماح حملة أحمد جمال باشا على مصر » (٣) . كما يؤكد أمين الريحاني أن هدف الترك من مهاجمة عدن هو اشغال الانجليز عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى الأولى بقوله : « فعول على سعيد باشا الجركسي قائد القوات العثمانية في اليمن على مهاجمة عدن ولم يكن قصده غير اشغال الانجليز هناك » (٤) . وإذا كان هذا هو الهدف العسكري من وراء مهاجمة العثمانيين لعدن والنواحي التسع ، فقد كانوا يرون أيضا من وراء ذلك الى ايجاد حل لضاقتهم الاقتصادية المتوقعة خاصة اذا طالت فترة الحرب (٥) ، على النحو الذي سبق أن أوضحناه .

وعكذا تحددت الجبهة التي سوف يزحف تجاهها رجال الحامية العثمانية في اليمن ، سواء كان الغرض من ذلك محاولة الاستيلاء على عدن والنواحي التسع ، وهو هدف صعب لم يتحقق لنهايته نتيجة لمناعة عدن وقوة تحصينها ، أم كان الغرض الاستيلاء على بعض تلك النواحي ، واشغال الانجليز حول عدن ، والاستعانة بمحاصيل المنطقة لسد حاجة الحامية العثمانية ، وهو الأمر الذي تحقق فعلا . وقد كانت هذه الجبهة أفضل للترك وأجدي لهم من الجبهة الشمالية في عسير التي أوضحنا العمليات الحربية التي حدثت فيها في أثناء الحرب العالمية الأولى ضد الإدارة لابعادهم عن محالفة الانجليز ووضع حد لتوسيعهم

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٤٣ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠١ .

(٤) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

المدمع بمدافع الأسطول البريطاني على حساب الممتلكات العثمانية . ذلك لأن جبهة عدن على أية حال كانت مجابهة مباشرة من العثمانيين لأعدائهم الانجليز في جنوب اليمن (١) ، وكان سيترتب على نجاح الترك فيها أو فشلهم آثار ذات فعالية أبعد مدى في خطة الحرب الكبرى من القضاء على الادريسي أو وضع حد لتعاونه مع بريطانيا لاشغال الترك في شمال اليمن . هذا على الرغم من أن « لينوفسكي » يقلل من قيمة العمليات الحربية التي دارت في اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى لعدم تناسقها مع العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التي وضعتها تركيا وحلفاؤها بقوله : « ان التحركات التركية اليمنية لم تكن متناسقة مع العمليات الحربية الرئيسية للخطط العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولذلك كانت غير ذات تأثير على سير الحرب بصفة عامة » (٢) .

وعلى أية حال فقد قررت القيادة العثمانية في اليمن الزحف على عدن والنواحي التسع ، وكان الانجليز يرون أن تلك النواحي وبخاصة لحج بمثابة خط دفاع أول عن عدن نفسها . ولهذا عندما علمت بريطانيا بخطة الترك أرادت أن تقوم ببعض العمليات الحربية التي قد ترهيبهم وتوقف زحفهم على عدن . وتنفيذا لتلك الخطة الدفاعية فقد أوقف الانجليز ثلاثة طوابير من جنودهم في البحر الأحمر كانوا متجهين من الهند الى السويس ، وضربوا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩١٤ م جزيرة الشيخ سعيد ليدهروا الآبار والمصون والمستودعات فيها . ولكنهم لم يستطيعوا ، لشدة الأنواء ، النزول الى الجزيرة فنزلوا الى البر قريبا منها في حامي مدافع البواخر الحربية البريطانية ، فتقهقر الترك الى داخل البلاد، ثم دمر الانجليز قلعة « ترية » وغيرها من الحصون في تلك الناحية ، وغنموا بعض المدافع ، فظنوا أنهم أوقفوا الترك ومنعواهم من مجرد التفكير في الزحف على عدن . غير أن الترك أوقفوا زحفهم لمدة سبعة أشهر فقط ثم أعادوا الكرة على جزيرة الشيخ سعيد فاحتلوها ، وتوجهت جنودهم من « ماوية » الى « لحج » للهجوم على عدن (٣) . وجدير بالذكر أن اعتداء الانجليز على الشيخ سعيد أغضب الامام يحيى الذي كان يعتبرها جزءا من أملاك أجداده التي ورثها بحكم امامته . وقد احتج الامام على هذا العدوان البريطاني مما جعل « الكولونيل جاكوب » معاون الاول يومئذ في دار الاعتماد بعدن يكتب اليه قائلا أن الضرورة الحربية هي التي حملت الانجليز على ضرب الشيخ سعيد دون أن يكون لهم

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) Lenczowski, G. : Op. Cit., p. 60.

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

فى ذلك قصد خفى أو سياسى ، وأن جلاهم عن تلك الناحية فى أقرب فرصة سوف يؤكد ذلك (١) .

وعندما وصلت القوات العثمانية الى « الضالع » فى فبراير سنة ١٩١٥ م (١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٣٣ هـ) فقد كتب الأمير نصر الى السلطان على سلطان لحج يصف له حملة الترك وتحركاتهم بقوله : « ان الحركة قوية جدا وجيوشا تركية وامامية ويمانية لا لها قدر (كذا) وأن الدولة العثمانية أخذت مصر والخور (يقصد قناة السويس) وأقفلت باب المنذب (كذا) وحصنته بالعساكر . والآن جهزت عساكرها من طريق اليمن وواصلت الى « قعطبة » و « عاوية » و « الراعدة » وطريقهم « الدريجة » و « الدايدة » من حدودنا . والآن الثورة والحركة قوية بالمرّة ظاهرا وباطنا ومتوجّهين الى عدن ، ونحن قد رفعنا للانكليز بالحقائق وأيضا سمعنا أنكم عاونتم الدولة البريطانية بخمسين ألف . ورؤساء الترك سمعوا بذلك واغتاضوا للمعاونة منكم للانكليز . وسمعنا من بعضهم أن عند وصولهم قرب لحج بأنهم يطلبون منكم تسليم المعاونة بالمتنى . الآن حيينا اعلامكم بذلك وعندما يصلوا قريب لحج لازم علينا قوام العهد ، وتداخل بينكم بموجب المخوة ، وتصلح جميع الأمور ، وندخل أوجاهنا لكم ولهم » (٢) .

ونلاحظ أن ما ذكره الأمير نصر عن اشتراك جنود الامام يحيى فى الحملة العثمانية على لحج بجانب الحقيقة ، لأن الامام لم يقبل أن يزج بنفسه فى الصراع القائم بين الترك والانجليز ، احتفاظا منه بقوته للانتفاع بها فى تدعيم كيانه بعد تصفية هذا الصراع الذى لا مصلحة له فيه . وقد أكد القائد العثماني سعيد باشا موقف الامام هذا بقوله ان الامام كان يعارض رأيه فى الزحف على عدن ، وانه قد كتب للامام يطلب منه المساعدة فلم يلب الامام مطلبه (٣) . غير أنه يمكن القول ان بعض رجال القبائل اليمنية من أتباع الامام قد اشتركوا مع العثمانيين فى الهجوم على لحج بصفتهم الشخصية ومن أجل مصالح خاصة ، وليس بصفتهم ممثلين للامام يحيى الذى رفض أن يقحم نفسه فى تلك الحرب (٤) . وحسب الترك ما استفادوه من الامام يحيى فقد قال العبدل : « انهم فازوا بأن يركنوا اليه فى ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام ، بصفة مفوض من طرف الخليفة ، وهى خدمة ثمينة مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا اليه من الحب والنقد » (٥) . أما الحرب الدعائية

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 159.

(١)

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٧ . Jacob H. F. : op. cit, p. 164.

(٤) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٥) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

والنفسية التي شنها الترك وصاحبت حملتهم الزاحفة تجاه عدن ، عندما أطلقوا الاشاعات بأنهم قد استولوا على قناة السويس بل على مصر كلها وأقفلوا باب المندب ، ليوهبوا أهالي النواحي بأن عدن هي المحصورة ، فقتل هذه الحملة بعض النجاح مما جعل العبدلي يقول ان الترك « كانوا يجدون في خراف قحطان الضالة كثيرا ممن يصدق ذلك » (١) . وكان الترك يقصدون بحملتهم الدعائية هذه النظام بأنهم يهدفون الى مهاجمة عدن فقط . وحاول الترك أن يؤكدوا ذلك عندما بعث القائد العثماني على سعيد باشا الى سلطان لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعدده بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، فأبى السلطان على « لانه حليف الدولة البريطانية وتحت حمايتها » (٢) على أن العبدلي يؤكد أن السلطان على أدرك أن الترك ما كانوا يقصدون الا الاستيلاء على لحج يستأذنه بالمرور عبر سلطنته المستقلة ويعدده بالمحافظة عليه وعلى ملكه ، والذين كانوا يتوسطون لتحسين علاقاته مع حكومة ولاية اليمن العثمانية . ثم يضيف العبدلي قوله ان نية الترك قد تحققت بعد ذلك عندما أقر القائم مقام رءوف بك عند بعض رجال حكومة عدن أنه لم يكن في عزمهم مهاجمة عدن الا اذا حصلوا على امدادات كبيرة ، وانما كانت خطتهم الاستيلاء على لحج والسيطرة على مقدراتها . ويختتم العبدلي رأيه هذا بقوله : « فلذلك كانت مقاومة السلطان والتجاؤه الى عدن ضربة على على سعيد باشا ، وسببا لبقاء أكثر عرب المحمية على موالاة حكومة عدن » (٣) .

وتجدر الإشارة الى أن أمين الريحاني ، ذلك الأديب الصحفي الرحالة العربي الاصل الأمريكي الجنسية ، الذي قام بزيارة اليمن والبلاد العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكتب عن ملوك العرب الذين قابلهم آنذاك ، قد ذكر أن ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب من أخبار تلك الزاوية العربية القصية والتحركات العسكرية التي دارت فيها في ذلك الوقت لم يكن فيه كلمة عن نكبة لحج وعما حل بالأسرة المالكة وبسلطانها « حليف بريطانيا العظمى » ، وانما تضمن فقط الإشارة الى أن السلطة الانجليزية في عدن احتاطت للأمر بما لديها من قوات الدفاع القليلة ، وأنها أمرت بنقل الحامية البريطانية من عدن الى الشيخ عثمان ثم بالتقدم الى لحج . وذكر الريحاني أن التقارير الرسمية جاء فيها « ان شدة الحر وقلة الماء وفرار الهجانة المهاجرين أخرت الجنود في الطريق وحالت دون الغاية المقصودة » . ثم أشار الريحاني الى أن طليعة الجيش البريطاني وصلت الى غايتها ونازلت الأتراك خارج لحج قبل أن يصل الجنود اليها ، فدارت الدائرة على الانجليز ، فتنهقروا

(١) العبدلي : المصدر نفسه . ص ٢١٢ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٧ .

(٣) العبدلي : المصدر السابق : ص ٢١٣ .

عن لحج مهزومين ، فدمرها الاتراك في ٥ من يوليو سنة ١٩١٥ م ونهبوها ، ثم زحفوا على الشيخ عثمان فاحتلوها في اليوم التالي (١) . واختتم الريحاني توضيحه لما وصل الى الدوائر الحربية في الغرب بالطرق الرسمية عن تلك الحرب بقوله : ان النجدة البريطانية التي وصلت بعد ذلك الى عدن أخرجت الترك من الشيخ عثمان في ٢٠ من يوليو ، فعادوا الى لحج وتحصنوا فيها وظلت شذومات منهم في « أم العبد » و « الوهط » ، فحاول الانجليز مرارا أن يخرجوهم منها فلم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن قامت بنجدهم عشائر الغرب التي استنجدوا بها . ولكن الانجليز لم يستطيعوا ولا حاولوا بعدئذ أن يخرجوا الاتراك من لحج ، فظلوا فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (٢) .

هذا ما وصل بالطرق الرسمية الى الدوائر الحربية في الغرب عن أخبار الصراع الذي دار بين الترك والانجليز في جنوب اليمن في أثناء الحرب العالمية الأولى . ومن الملاحظ اغفال ذكر الكارثة التي حدثت لسلطان لحج حليف بريطانيا على يد الاتراك كان محاولة من الانجليز لاختفاء جريمتهم ، إذ تركوا سلطان لحج يقع وبلاده فريسة في يد الاتراك رغم تعهدهم بحمايته من أي عدوان أجنبي تتعرض له بلاده . ولا شك أن اذاعة أخبار تلك الكارثة كان من شأنه أن يشكك حلفاء بريطانيا في تعهداتها اليهم فيفقدوا الثقة فيها ويتخلوا عن مساعدتها فيضعف جانبها في الحرب الكبرى في ذلك الوقت ، الأمر الذي كانت تتجنب حدوثه بشتى الوسائل الممكنة . على أن تفاصيل هجوم الترك على لحج سنستعرضها فيما يلي بعد التثبت منها من مصادر متعددة .

في السنة الثانية من الحرب العالمية الأولى أي في صيف سنة ١٩١٥ كان للدولة العثمانية في اليمن خمسة وثلاثون طابورا ، أي خمسة عشر ألف جندي ، معظمهم من السوريين ، وكان يعسكر قسم منهم في « ماوية » في جنوب اليمن تحت قيادة أمير اللواء علي سعيد باشا الحركسي الذي أضاف الى قواته قوة من العربان اليمنيين . وقد عرف عن سعيد باشا أنه كان كريم الاخلاق جوادا مما جذب اليه عدة آلاف من رجال قبائل « الحواشب » و « اليوافع » و « الصبيحة » (٣) . وقد خرجت جيوش سعيد باشا من ماوية زاحفة تجاه لحج حيث كان السلطان علي يعد العدة لمواجهة الترك وصدهم عن بلاده . وقد استعان سلطان لحج ببعض العشائر المجاورة وحشد قواته التي بلغت نحو ألفي مقاتل في « الدكيم » الواقعة على مسافة عشرة أميال من لحج . غير أن تكاليف الاحتفاظ بهذا العدد الى جانبه كانت باهظة لا تتحملها ميزانيته الصغيرة (٤) .

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

Scott, H. : In the High Yemen, p. 230.

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

(٣) الريحاني : المصدر نفسه ، ص ٣٦٧ .

Jacob, H. F. Op. cit., p. 165.

(٤)

وكانت حكومة عدن البريطانية قد أرسلت إلى الدكيم فرقة من الحيلة في عدن
Adentroop تحت قيادة « السردار ملك دادخان الهندي » ثم سحبتهم
إلى لحج وأبقوا بعض الأشخاص للمخابرة معهم « بالهليو » (١) .

وقد تخلى عن مساندة سلطان لحج ضد الأتراك عدد من الأمراء اليمنيين
المجاورين لبلاده ، خوفاً من قوة الترك ولعدم تقبلهم في مساندة الانجليز
وحمايتهم . ومن بين هؤلاء السلطان علي مانع الحوشبي . وقد اكتشف العبدالة
حكام لحج خطاباً وارداً من الأمير علي بن صالح الحوشبي إلى السلطان المذكور
وفي طيه رسالة من علي سعيد باشا قائد الحملة التركية يدعو فيها سلطان
الحواشب للرجوع إلى المسيير والاتصال بالترك لانعام الاتفاق الذي بدأه مع
الأمير علي بن صالح بشأن إعطاء الحواشب منطقة « زايدة » التابعة للعبدالة حكام
لحج . وقد أكد ذلك عدم إخلاص السلطان الحوشبي لجاره سلطان لحج ، وكان
السلطان الحوشبي هذا قد عاد إلى بلاده بعد أن حصل على أسلحة قليلة من
حكومة عدن ، غير أنه كان يائساً من حماية الانجليز مما جعله يعقد العزم على
الاذعان للترك والاتفاق معهم ، وقد صرح بذلك لمقبل عبد الله القطيبي ومحمد
ابن الأمير حسن اللذين أرسلوا من « الدكيم » لمعرفة اتجاهه ، كما أكد لهم
الحوشبي « أنه ما لم تصل جنود بريطانيا العظمى وعساكر لحج لصد الأتراك
عن بلاده فإنه عثمانى مصالح للأتراك » (٢) .

وقد أرسل سلطان الحواشب في « المسيير » خطاباً لقوات العبدالة في
« الدكيم » بعد أن أحرق أطرافه إنذاراً بالخطر ليعتصموا على إرسال المدد في أسرع
وقت « والا فإنه لا يلام بعد ذلك » كما كتب مثل هذا الخطاب إلى حكومة عدن
وسلطان لحج العبدلي . ثم عاد سلطان الحواشب فأرسل كتباً أخرى إلى « الدكيم »
تكذب خبر وصول الترك إلى حدوده وتحذر العبدالة من إرسال أي مدد إليه لأن
الأمر لا يستلزم ذلك . ويبدو أن الحوشبي فعل هذا ليتجنب غضب الترك
وليطهر إخلاصه لهم وعدم تعاونه مع العبدالة حلفاء الانجليز بعد أن فقد الأمل
في حمايتهم له وصعد الترك عن بلاده . وقد أرسل العبدالة أربعة من الحيلة
إلى « الدريجة » لاستطلاع الموقف فأرأوا جميع قرى الحواشب قد أخليت وفر
سكانها بمواشيهم وأثاثهم وأزاقهم إلى شوامخ الجبال خوفاً من الترك الذين
تمكنوا من مد أسلاك البرق إلى « الدريجة » وكادت تصل إلى هناك طلائع قواتهم .
وقد أبلغ الكشافون رجال العبدالة في « الدكيم » بأن الترك قد اجتازوا الحدود
وذلك لكي يستعدوا لمواجهتهم .

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وهكذا اصطدم الترك بالعبادلة في « الدكيم » وسرعان ما دارت الدائرة على اللحييين لأن الترك فاقوهم عددا وعدة . وفي تعبير موجز ذكره العبدلي يصف ما حدث في تلك المعركة بقوله : « وحقيقة كان حالنا وحالهم كمن يناطح بالفاوورة الجبل » (١) . وترجع أسباب هزيمة اللحييين الى قلة عددهم وعتادهم الحربي بالنسبة لما كان لدى الترك من رجال وعتاد ، كما أن اللحييين لم يكونوا على شيء من النظام في تحركاتهم العسكرية ، على عكس ما كان لدى الترك من نظام ودراية بالخطط الحربية . هذا فضلا عن تأخر وصول النجدة الانجليزية اليهم الا بعد وقوع الهزيمة فعلا . وقد ذكر أمين الريحاني أن التقارير الرسمية وردت فيها أسباب ثلاثة لتأخر وصول تلك النجدة ، هي : شدة القبط وتعذر الحصول على الماء ، وفرار الجنود البريطانيين الهجاة على وجه الخصوص . غير أن الريحاني أضاف أنه سمع في عدن أن الجنود الهنود عصوا يومئذ ضباطهم الانجليز لأنهم كرهوا أن يحاربوا اخوانهم المسلمين (٢) . على أن المصادر المختلفة تجمع على أن الانجليز أبطئوا في انجاد اللحييين ، ثم انهزموا بعد ذلك أمام القوات العثمانية .

وقد أسرع سلطان لحج بإبلاغ نيا هزيمة جنوده في « الدكيم » لرجال حكومة عدن البريطانية ، وأوضح لهم أن قصره سيصبح في اليوم التالي تحت وابل قذائف المدافع التركية . وقد أرسلت حكومة عدن فرقة من جنودها توجهت الى لحج بعد أن قضت ليلتها في الشيخ عثمان . وقد هاجم الترك مدينة « الحوطة » حيث تجمع اللحييون وأطلقوا عليها المدافع ، واحتدم القتال بين الجانبين . وكان قد وصل الى المدينة جانب من الجنود الهنود والبريطانيين لمساعدة سلطان لحج غير أنهم وصلوا بعد فوات الوقت ولم يتمكنوا من احضار مدافعهم وعتادهم . وقد ذكر العبدلي أن عدد الذين دافعوا عن « الحوطة » من اللحييين والبريطانيين لا يزيد على سبعمائة مقاتل ولكنهم قاتلوا قتال الأبطال ، وأن الترك أنفسهم قد شهدوا لهم بذلك (٣) .

وعندما دخل الأتراك الجانب الغربي من مدينة « الحوطة » كان السلطان على وأسرته لا يزالون في القصر المقام في الجانب الشرقي من المدينة يدافعون عن أنفسهم ، فاضروا أن يخرجوا منه عندما بدأت الحجارة تنساقط عليهم من الجدران التي كانت تخترقها القنابل ، ثم بادروا بالفرار قبل الفجر متجهين الى بلدة « الشيخ عثمان » إحدى ضواحي عدن . وفي ذلك الوقت كان الجنود البريطانيون قد خرجوا من تلك البلدة لينجدوا اللحييين ، فالتفوا بالسلطان

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .

(٣) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

وأمرته تحت جناح الظلام ، فظنهم من كشافه العدو ، فأطلقوا عليهم النيران . فقتلوا عددا منهم وأصيب السلطان على بسبع رصاصات وقتل فرسه . وقد أعيد السلطان مجروحا إلى القصر (١) وبقي فيه إلى بعد شروق الشمس ، حيث أخرجه من بقي من جنوده في القصر محمولاً على الأكتاف وكان الترك يطلقون عليهم نيران بنادقهم من أطراف المدينة فأصابوا بعض الذين يحملونه بجروح خفيفة . غير أن هؤلاء ساروا بسلطانهم على تلك الحالة حتى وصلوا بالقرب من « الرباط » ، حيث كانت هناك سيارة نقلت السلطان على إلى عدن . فتوفي هناك متأثراً بجراحه (٢) . وقد عبر « هارولد جاكوب » عن موقف الانجليز إزاء هذه الكارثة التي حلت بسلطان لحج بقوله : « اننا في ايماننا مسئولون عن وفاة السلطان على المتسرة » (٣) .

وهكذا سيطر العثمانيون على لحج التي فر منها إلى عدن من سلم من أسرة العبادلة الحاكمة وكثيرون من الأهالي . وقد دمر الترك قصور السلاطين ونكلوا بأهل المدينة . وقد عبر العبدني عن ذلك بقوله : « وأصبحت المدينة خراباً وأهلها فقراء ، ففشمت المجاعة في البلاد وضجت العباد ، واضطر العاهل على سعيه (قائد الترك) أن يبيع إلى العبادلة جانباً مما غنم منهم من الحبوب . وكانت الخلائق من الأهالي تتزاحم لشراء ما يسد الرمق بأغلى الأثمان حتى فتح الله لهم الطريق إلى سوق عدن » (٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن القوات العثمانية النظامية التي هاجمت لحج والتي قدرت بنحو ألفين وثلاثمائة جندي معظمهم من الترك والسوريين ، كانت مقسمة إلى ثلاثة آليات توزيعها على النحو التالي (٥) :

الآلية الأولى : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلية ١١٦

ومن : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلية ١١٨

بقيادة : القائمقام سامي بك

وموقعه : في الجناح الأيمن ويقابل غربى مدينة الحوطة .

الآلية الثانية : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلية ١١٥

ومن : الطابور (٣) من الآلية ١١٩

(١) العبدني : المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 167.

(٤) العبدني : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٥) العبدني : المصدر نفسه ص ٢١٨ - ٢١٩ .

بقيادة : القائمقام روف بك

وموقعه : في القلب .

الآلای الثالث : ويتألف من : الطابور (١ ، ٢ ، ٣) من الآلای ١١٧

ومن : الطابور (١) من الآلای ١١٩

ومن : بلوكين من الآلای ١٢٠

بقيادة : محمد حسنى بك

وموقعه : في الجناح الأيسر .

وأما الأسلحة التى زودت بها هذه القوات العثمانية فكان بيانها كالتالى :

العدد	نوع الأسلحة
٨	مدافع سريعة الطلقات
١٢	مدفعا عاديا للجبال
٦	« مانتيل »
٢	« هاون »
٢	« أوبوس »
٣٠	« متراليوز ماشنجن »

هذا بالإضافة الى طابور كامل للاستحكامات ، وفرقة صغيرة من السوارى (١) .

وقد رافق هذه القوات فى هجومها على لىج ما يقرب من ستة آلاف مقاتل من رجال القبائل اليمينية جمعت بين المرتزقة والطامعين فى الغنائم ممن استطاع الترك اجتذابهم الى جانبهم ، أو من وقفوا الى جانب الترك اضطرارا بعد أن فقدوا الأمل فى حماية الانجليز لبلادهم على نحو ما فعل سلطان الموائىب . وقد نظم الترك هذه القبائل اليمينية التى شاركتهم فى الهجوم على لىج فى سبع فرق على النحو التالى :

الفرقة الأولى : تحت قيادة القائمقام محمد ناصر باشا ، وهم قبائل قضاء القماعرة .

الفرقة الثانية : تحت قيادة السيد أحمد باشا ، وهم من القبائل المحيطة بتعز ومن جبل صبر .

الفرقة الثالثة : تحت قيادة عبد الله بن يحيى ، وهم قبائل الضباب وجبل حبشى .

الفرقة الرابعة : تحت قيادة القائمقام يوسف حسن ، وهم قبائل قضاء العدين .

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

الفرقة الخامسة : تحت قيادة القائمقام الياس بك ، وهم قبائل اب وجبلة ونواحيهما .

الفرقة السادسة : تحت قيادة القائمقام عبد القادر نعمان ، وهم قبائل الحجرية الذين جاءوا من طريق « عقان » والتقوا بالقوة الكبرى في بلاد الحواشب .

الفرقة السابعة : تحت قيادة السلطان على مانع الحواشبي ، وهم قبائل الحواشب .

الطابور الملى : تحت قيادة اليوزباشي اسماعيل الأسود ، ويتكون من أربعمئة نفر ، ومعهم رجال من قبائل الأصايح ويافح ، والحق هذا الطابور بالفرق العربية (١) .

وعندما دخلت هذه الفرق من رجال القبائل اليمنية الى الحج مع القوات العثمانية فقد امتلأت بهم بيوت المدينة واستنفدوا المون والأرزاق مما كاد يؤدي الى احداث مجاعة لدى القوات العثمانية نفسها . وقد رفع « مأمور الأنبار » تقريراً بذلك للقائد العام الذي أصدر أمراً لرؤساء القبائل اليمنية بالرجوع الى بلادهم لكي يحتفلوا مع ذويهم بعيد الفطر ، بينما كان الهدف الأساسي هو الحد من استهلاك المون والمحاصيل حتى تفي بحاجة القوات العثمانية المعسكرة في الحج حينذاك . وقد عاد كثيرون من رجال القبائل اليمنية الى بلادهم ، وقد حملوا معهم من « الغنائم والمحاسن والذخائر والمفارش والأثاث والملابس والكتب شيئاً عظيماً » (٢) .

وقد أوضح العبدى صورة لأعمال النهب والسلب والتخريب التي اجتاحت الحج عقب هجوم الترك عليها يرافقه رجال القبائل اليمنية بقوله : « وقد رثي كثير من أجلاف اليمن يلبسون أقمصه نساء لحج المذهبة ، ويتبخثرون بها في الأسواق . وخسرت البلاد اللحية فوق الخسارة المادية خسارة أدبية عظيمة لما ضاع في هذه الحرب بأيدي الناهبين من الكتب النفيسة النادرة الوجود ، فلم يتركوا من مدخرات هذه المدينة وثقاتسها ومكاتبها شيئاً حتى مفارش المساجد وقناديلها ، وخرّبوا أكثر جدران بيوت الحوطة بحثاً عن الكنوز بين جدرانها ، وارتكبوا من الفظائع ما يتعالى عنه أهل الايمان » . غير أن العبدى لا يسترسل في تحيزه ضد الأتراك وأعوانهم من رجال القبائل اليمنية الذين هاجموا بلاده ، بل انه كان منصفاً في حكمه عندما نجده يعود فيذكر « أنه والحق يقال لم يخطر على بال أحد من هؤلاء المجاهدين أن يسبى ولداً من أولاد اللحيين لأجل بيعه ، أو بنتاً ليتمتع بها بوصفها ملك يمينه كما كان يفعل المجاهدون » .

(١) العبدى : المصدر السابق . ص ٢١٨ .

(٢) العبدى : المصدر نفسه . ص ٢٢٠ .

البقارة من أصحاب المهدي والخليفة التعايشي بأهل السودان والله الحمد » (١) .

وعندما اضطرت الحامية البريطانية تحت ضغط القوات العثمانية الزاحفة إلى إخلاء بلدة « الشيخ عثمان » فقد عاد إليها مباشرة بعض اليمينيين من أهلها ومن غيرهم ونهبوا ما فيها وقتلوا بعض التجار . كما ذهب بعضهم وأخطر الترك الذين أرسلوا عددا من جنودهم تمكنوا من احتلال تلك البلدة ، ووضعوا حدا لأعمال النهب والسلب وأقروا الأمور هناك . غير أن الانجليز تمكنوا ثانية من احتلال « الشيخ عثمان » في ٢١ من إبريل سنة ١٩١٥ بعد أن وصلت إليهم نجدة عسكرية من مصر للمشاركة في الدفاع عن عدن والمحافظة على مركزها الهام (٢) . وكانت حكومة عدن قد استنجدت في ذلك الوقت بفرنسا في جيوتى ، فأمدتها الأخيرة بحوالي ٨٠٠ جندي من مدغشقر ، كما أرسل « الجنرال مكسويل » القائد العام في القاهرة فرقة هندية للمشاركة في الدفاع عن عدن (٣) .

وبعد أن استرجعت بريطانيا مدينة « الشيخ عثمان » فإن العمليات الحربية في جنوب اليمن بين الأتراك والانجليز لم تتعد المناوشات بين الجانبين ، وكان يعقبها الانسحاب إلى المراكز الأصلية . وعلى الرغم من قلة أهمية تلك العمليات الحربية في حد ذاتها ، إلا أن كلا الجانبين التركي والبريطاني حرصا على إبقاء قوات لا بأس بها هناك لتقف كل منها في وجه الأخرى لصد أى هجوم أو اعتداء . وكان يمكن للجانبين أن يستفيدا بقواتهما هذه في الميادين الأخرى العديدة استعدادا للحرب الكبرى الأولى . بل إن العثمانيين كانت لديهم جبهة أخرى مفتوحة في شمال اليمن يحاربون فيها الإدارة في عسير ، وكان الأسطول البريطاني في ذلك الوقت يساند تحركاتهم ضد الترك ، وبخاصة في المناطق الساحلية . وقد استمرت هذه الأوضاع على ماهى عليه دون تغيير حتى أعلنت الهدنة العامة سنة ١٩١٨ ، ليس أمام « الشيخ عثمان » فحسب ، بل في الجنوب العربي بأكمله (٤) .

أما بالنسبة لأسرة العبادلة التي كانت تحكم لحج فقد عرفنا أن من سلم منها قد فر إلى عدن وكان معهم كثيرون من أهالي لحج ، ويقول العبدل أن عددهم بلغ « نحو أربعة آلاف نفس أو يزيدون » ، وهم أعيان البلاد وساداتها وحاشية السلطان وأقاربه ومن رؤساء القبائل ، فتفرقوا في البلاد بين عدن ومعلا ،

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٢) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

(٣)

Jacob, H.F. . Op. cit., p. 169.

Brémont : Op. cit., p. 80.

(٤)

وبين أحمد ، والشيخ عثمان ، والعماد ، وابن ، وصهيب ، وتركوا أراضيهم وبيوتهم وأموالهم ومواشيهم ، واستولى الأتراك على جميع ذلك ، وبحثوا على الديون والرهون التي للمهاجرين عند الناس ، وطالبوا بها المراهنين والمدنيين ، ونال أذى عظيم خلقا كثيرا لتهمتهم بأن لديهم أموالا أمانة أو ديونا لأحد المهاجرين » (١) .

ثم يستطرد العبدلي قائلا : « وارتكب الأتراك كثيرا من أمثال هذه الجرائم فلم يتركوا من أموال المهاجرين من العبادلة قطيرا بل مدوا أيديهم إلى أموال الأهالي الذين بقوا تحت رحمتهم ، فكانوا يأمرؤن أحيانا بالقبض على بعض الأعيان وسجنهم لمجرد تهمة فارغة توسلا للحصول على المال ثم يطلقونه ، فيعلنون في جريدة صنعاء أن التاجر فلان تبرع بببلغ كذا وكذا ألف ريال لجاريح الجيش أو لبناء مستشفى أو غير ذلك ، كما فعلوا بسعيد على عون من أعيان توبة عياض وبغيره أيضا ، والله يعلم أنهم إنما أخذوا تلك الأموال قهرا لا تسليما . ولما بلغهم أن الفقهاء ينكرون عليهم نهب أموال المسلمين استصعدوا فتوى من شيخ الإسلام بالآستانة صرح لهم فيها بإباحة أموال المهاجرين لأنهم فروا من بلاد المسلمين إلى بلاد النصرى ، وبعبارة أخرى من منطقة الخوف إلى منطقة الأمن . فقد تعجب الفقهاء في اليمن من جرأة هذا الرجل على الدين ، وجاهر بعضهم بفساد هذه الفتوى إذ لم نسمع من قبل أن مفتيا يفتي باستحلال أموال المسلمين ودمائهم » (٢) .

وبعد أن توفي السلطان على بن أحمد بن علي بعد نقله إلى عدن متأثرا بجراحه فقد خلفه ابن عمه السلطان عبد الكريم فضل بن علي . وقد كان من أول أعمال السلطان الجديد أنه احتج احتجاجا شديدا على الحكومة البريطانية لأنها لم تقم بواجب المعاهدة بينها وبين أجداده ، فلم تجد حكومة لندن مقرا من قبول هذا الاحتجاج ؛ وعزلت حاكم عدن وقائد الحامية البريطانية فيها . وقد أقام السلطان عبد الكريم والأسرة المالكة للحجبة في عدن مدة الحرب كلها وهم يستعينون على الدهر بما كانت تدفعه حكومة عدن لكل منهم ، بينما كانت أملاكهم وقصورهم وبلادهم في حوزة الترك يتمتعون بها وبخيراتها (٣) .

وقد ذكر العبدلي أن الشيخ فضل بن عبد الله العقبى حاكم « بير أحمد » أراد أن يؤمن ناحيته من عدوان الترك ، وقد اتفق مع القائد العثماني على سعيد باشا أن يتعهد له بالامانة مقابل رفع « الراية العثمانية » على حصن

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

بير أحمد . وقد خفقت راية العثمانيين على دار الشيخ فضل أياما حتى رأتها الحياالة الهندية البريطانية فانزلتها على الفور ، وجاءوا بالشيخ فضل الى عدن حيث احتج عليه حاكمها لموالاته للترك . غير أن الانجليز أطلقوا سراح الشيخ فضل بعد أن تعهد لهم بعدم رفع راية العثمانيين في « بير أحمد » . وقد ذهب الشيخ فضل بعد ذلك لمقابلة السلطان عبد الكريم وكان متفعلا مدهوشا حائرا حيث التقى بالعبدلي وسأله الرأي في هذه المحنة . وقد أوضح العبدلي أنه اجاب على الشيخ فضل بقوله : « هذه أيام محتنتنا ، والصبر حكمة ، فللصبر عاقبة محمودة الأثر . جاء هؤلاء الأتراك من أهالي جبال اليمن متيقنين بمعجزهم عن أن يمسوا عدن الحصينة بسوء فلا يقصدون غير أديتنا في بلادنا » (١) . والعبدلي يشير في قوله هذا الى أن الترك كانوا يقصدون من زحفهم في جنوب اليمن احتلال لحج فقط ، وليس مهاجمة عدن التي كانوا يعلمون بقوة حصانتها ، وبعدم مقدرة قواتهم على اقتحامها .

على أن الشيخ فضل هذا عندما عاد الى « بير أحمد » فانه لم يسلم من عدوان الترك الذين أرسلوا اليه بلوكين من جنودهم وعددا من أعوانهم قادوه الى سجن لحج ، وأساءوا معاملته في بادئ الأمر ثم أحسنوا المعاملة ، وقد بقي لديهم أسيرا حتى نهاية الحرب . أما « بير أحمد » فقد ظلت مأوى لجواسيس الأتراك وطلانهم في فترة الحرب وذلك لقربها من المراكز البريطانية . وقد دعا والي عدن البريطاني أهالي « بير أحمد » الى الإقامة في عدن ، والشيخ عثمان ، والمعل ، بعد أن هدمت « بير أحمد » بناء على أوامره (٢) . وكان والي عدن يهدف من ذلك الى اجتذاب أهالي المنطقة الى جانب الانجليز بعد أن تخلص من « بير أحمد » التي كانت وكرا لجواسيس الترك ومخابراتهم .

ويمكننا القول بأن الفترة التي أعقبت سيطرة الأتراك العثمانيين على لحج واستيلائهم على مدينة الخوطة عقب معركة « الدكيم » في ٥ من يوليو سنة ١٩١٥ م لم تحدث فيها عمليات حربية حاسمة سوى بعض المعارك المحلية والغزوات الصغيرة . فالترك لم يحاولوا من جانبهم مهاجمة « الشيخ عثمان » الا في بداية زحفهم ثم خلدوا الى السكينة بعد أن صدهم الانجليز عنها ، كما لم يحاولوا الهجوم على « عدن » لعلهم بحصانتها ومنعتها ، ولأن الانجليز كان يمكنهم الحصول على الامدادات اللازمة عن طريق الأسطول البريطاني المحاصر لسواحل اليمن في ذلك الوقت . أما بالنسبة لموقف الانجليز فانهم لم يروا في اخراج الترك من لحج فائدة حاسمة لهم في الحرب العظمى ، وهذا ما أكدته

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

الجنرال « وليم ولتن » قائد الجيش البريطاني في عدن في المنشور الذي أصدره في مايو سنة ١٩١٦ م ووزعه على نواحي اليمن الجنوبية لتهدة أهلها وترضيبتهم ولتوضيح أسباب تقاعس الإنجليز عن مساعدتهم لصد الزحف التركي عن بلادهم . فقد جاء في هذا المنشور الذي أورد العبدلي بعض مقتطفاته : « أنه ليس لضعفنا امتنعنا عن حرب الأتراك الذين في لحج ، ولكن مملكة الدولة الانكليزية واسعة جدا ويلزمنا معاملة الميادين التي فيها العدو واحدا بعد الآخر بالتعاقب بحسب الخطط التي رسمتها الدولة ، فنحن قد استولينا على أرض الكمرن ، وعلى الجزائر الكائنة في البحر الأوقيانوسي ، وعلى أفريقيا الجنوبية الغربية ، والآن نحارب الجرمن في أفريقيا الشرقية ، وعندما ينجز عملنا هناك وسيستنتهى في مدة أشهر قليلة ، بعد ذلك سيأتي الوقت الذي نفكر فيه بمصير الأتراك في أرض العرب ، وعلى كل حال فلا تكون الموقعة الفاصلة في أرض العرب بل هي في فرنسا » (١) .

كما أورد العبدلي تعليقا (٢) نشرته جريدة « الديلي تيمس » البريطانية في يومى ٢٥ ، ٢٦ من يولية سنة ١٩١٧ م تحت عنوان « أرض حماية لم تحم » وتقصد بها النواحي التوسع في جنوب اليمن ؛ وقد شرحت الجريدة جواب « اللورد كرزن » على سؤال « اللورد لمنجتن » في مجلس العموم البريطاني بشأن عدن على النحو التالي :

« ذكرت الراى العام أن بندر عدن البحرى المهم الكائن على الطريق الرئيسية البحرية الى الهند واستراليا محصور بالأتراك من الجهة البرية منذ سنتين . قالت فلا يمكن أن يقال أن رواية حركاتنا العسكرية بقرب عدن أكسبت الجيش البريطانى شهرة أو مجدا ؛ بل بالعكس فانا دحرنا الى حصوننا حيث نقيم الآن ، تاركين جيشا ضعيفا للعدو يطوف فى الأرض كيف شاء بين القبائل المشمولة بحماية عدن لأسباب عجزنا عن حمايتهم . فعلى سعيد باشا والى الأتراك فى اليمن انحدر من الجبال فى شهر يونية سنة ١٩١٥ وقاتل فى لحج أقرب نقط الحماية لمدن جزءا من حامية عدن القليلة على مسافة خمسة وعشرين ميلا من حصن عدن ، فاندفعت قواتنا الى الورا واستولى الأتراك على « الشيخ عثمان » الواقعة على مسافة سبعة أميال من حصن عدن . وفى تلك الاثناء قتل سلطان لحج الفيور على مصلحة الدولة البريطانية وتخرب جانب من عاصمته الصغيرة ، وبعد مدة قصيرة طردنا الأتراك من « الشيخ عثمان » الى مسافة فى البر حيث جمعوا قواهم وتمسكوا بلحج واستنداموا يحومون حول البندر » .

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

« ذكر اللورد كرزون في المجلس أن الأتراك قاموا في السنة الأسابيع الماضية بفزوتين عقيمتين وأنهم لا يستطيعون أن يهددوا عدن تهديدا خطيرا وهي الآن آمنة مطمئنة . وهذه هي الحقيقة » .

« وقال ان غالب القبائل الذين هم تحت الحماية لا يزالون مخلصين لجانب الدولة البريطانية ، فهذه المسألة هي موضع الاستفسار » .

« لماذا لا ينبغي لهم الاخلاص ؟ لأننا بموجب المعاهدات تعهدنا لهم بالحماية ولكنهم تركوا منذ سنتين تحت ضغط الاتراك ، نحن نحجم أن نشير بأى مظاهرة ثانية في جهة الشرق في هذا الوقت الضيق ، ولكن الحالة الحاضرة بعدن مخزية ومعيبة ، فالأتراك يسحبون لحانا حيث يشاءون ، وأصوات مدافعهم تسمح الى سطوح مراكب البريد ، في حال كون مخابرات على سعيد باشا مع دولته مقطوعة ، ولا تصله ذخائر جديدة بسبب الثورة الحجازية ، فهل يمكننا تمزيق جيشه والوفاء بمعاهداتنا مع القبائل . فلو لا معارضة اللورد مورلي في مد سكة حديدية ضيقة الى مسافة سنتين ميلا في بر عدن لأمكن منع العدو عن احتلال أرض الحماية » .

ويوضح هذا التعليق الذي نشرته « الديلي تيمس » أن قسما من الرأي العام البريطاني كان يشعر بالخزي والعار لتخل قواته في عدن عن حماية القبائل اليمنية في النواحي التسع من عدوان الترك برغم المعاهدات التي تعهدت فيها بريطانيا بحمايتهم . كما يبدو من هذا التعليق أن ثمة دعوة قد وجدت في ذلك الوقت لدى البريطانيين لاجراج قوات سعيد باشا من النواحي « وتمزيق جيشه والوفاء بمعاهداتنا مع القبائل » على حد التعبير الذي ورد بالتعليق المذكور . غير أن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لم تستجب لهذه الدعوة لعدم اقتناعها بجذوى بذل الجهود في اخراج العثمانيين من تلك النواحي بالنسبة لترجيح كفتها في الحرب الكبرى ، بل ان بريطانيا كانت تجد ميادين أخرى عديدة في تلك الحرب كفيلة بتحقيق أهدافها بهزيمة الامبراطورية العثمانية نفسها وليس بهزيمة إحدى حامياتها المعزولة في أقصى الجنوب اليمنى .

على أن تلك القوة العثمانية التي كان يقودها على سعيد باشا والتي نجحت في السيطرة على لحج وكادت تطرق أبواب عدن ، كانت السياسة العثمانية تهدف من ورائها الى جانب اشغال الانجليز في جنوب اليمن عن الميادين الأخرى للحرب الكبرى ، الى ما هو أبعد من ذلك اذا تم النصر لألمانيا وحلفائها ، ذلك بأن تمتد يد الأتراك الى الصومال ومنطقة شرق أفريقيا القريبة من الساحل اليمنى . غير أن على سعيد باشا كان مقتنعا بعدم كفاية القوة العثمانية التي

يفقدوها ، وعدم مقدرتها حتى على اقتحام عدن الحصينة . وكانت الأنباء ترد نبأها الى على سعيد باشا بهزيمة العثمانيين في ميادين العراق والشام الى جانب اخفاق ألمانيا وحلفائها ، مما جعله يؤمن بسوء خاتمة دولته . وقد قال على سعيد باشا يوما لبعض أصدقائه بعد أن مضى عامان منذ بداية الحرب « انقطع الآن رجائي بنصر ألمانيا ، فقد وجدت بريطانيا المدة الكافية لأن تحشد جنودها في ميادين فرنسا » (١) . وكان على سعيد باشا يرى الأمراض والحميات نفتك بجنوده فتكا ذريعا حتى أفنت منهم عددا عظيما وضاعت بهم المقابر الحجية ، مما اضطر الترك الى تشييد مقابر جديدة لقتلهم في أنحاء البلاد ، وقد دفعت هذه الكوارث الى عدم التفكير في مهاجمة عدن والقيام بمغامرة خاسرة .

موقف حكام النواحي اليمنية المجاورة لعدن بين العثمانيين وبريطانيا :

سبق الإشارة الى المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية في مطلع الحرب العالمية الأولى بعد انضمامها لدول وسط أوروبا لاجتذاب الأمراء العرب ليقفوا الى جانبها ضد بريطانيا وحلفائها . وقد عرضنا تلك المحاولات التي تمت مع سلطان لحج على بن أحمد العبدلي ، وكانت قد تكررت أيضا مع بقية سلاطين ومشايخ النواحي المجاورة لعدن ، الذين كانوا مرتبطين مع بريطانيا بمعاهدات تحالف ، كما كانت تدفع لهم مرتبات شهرية ، وتبدي لهم مظاهر التبرجيل والاحترام عندما كانوا يقومون بزيارة والي عدن البريطاني . وفي نفس الوقت حاول البريطانيون من جانبهم أن يجتذبوا اليهم سلاطين النواحي ومشايخها مؤكدين لهم خطأ دخول الدولة العثمانية تلك الحرب ضدهم ، كما حاولوا أن يقنعوهم بعدم وجود أية أغراض عدائية لدى بريطانيا ضد العرب . وقد أصدر الانجليز منشورا دعائيا بهذا المعنى - سبق الإشارة اليه - ليؤكدوا احترامهم للأماكن الإسلامية المقدسة . وكان لسلطان لحج دور كبير في اقناع سلاطين النواحي ومشايخها بحسن نية بريطانيا لا سيما وأنه كان يتمتع هو وأسرته بينهم بمكانة رفيعة وهيبة واحترام . بل كان لصداقة سلطان لحج مع الامام يحيى أبلغ الأثر في تحديد موقف الامام المهادن لبريطانيا . وكان موقف بعض أهالي عدن من الانجليز قد اتصف بالتأييد والمساعدة مما كان له أكبر الأثر في نشر دعاياتهم في النواحي المجاورة ؛ وتأييد كثير من مشايخها وسلاطينها للسياسة البريطانية . وقد ذكر « جاكوب » أنه ليس أدل على ذلك من مهاجمة

(١) المدني : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

السيد عبد الله عيدروس قاضي عدن وشيخها الأكبر للدولة العثمانية عندما ذكر هذا السيد أن الدولة أقحمت نفسها في حرب ضد بريطانيا التي وصفها بقوله : « الصديق الحميم للمسلمين ، الصديق الذي طالما قدم المعونة للباب العالي » . كما قال « جاكوب » أن السيد عبد الله عيدروس هذا قد أكد أن حكومة عدن البريطانية « أحسن وأعدل حكومة عملت من أجل الاسلام ، وأنهم (أي أهالي عدن اليمنيين) اصدقائها منذ احتلالها لعدن في سنة ١٨٢٩ م » (١) . وواضح أن التحيز بارز في رواية « جاكوب » هذه مما يجعلنا نميل الى القول بأن بعض أهالي عدن فقط هم الذين أيدوا هذا الاتجاه ضد دولة الخلافة العثمانية ، وهؤلاء البعض ممن اتفقت مصالحهم الشخصية مع أهواء بريطانيا . ويؤكد ذلك أن بعض سلاطين النواحي الجنوبية في اليمن ومشايخها سرعان ما غيروا موقفهم هذا من بريطانيا بعد أن دخلوا تحت طائلة الترك الذين جثمت قواتهم العثمانية فوق أراضيهم . بينما كان موقف الانجليز متميحا سلبيا ، ولم يقدموا لأهالي البلاد المساعدات اللازمة في الوقت المناسب لصعد هذا العدوان برغم اتفاقات الحماية المعقودة معهم . وقد تكون بريطانيا قد فوجئت بالهجوم التركي على لحج عندما تعهدت لسلاطين النواحي بالحماية بينما لم تكن قواتها في عدان تكفي للقيام بالتزاماتها ازاء تلك التعهدات . ولا أدل على عجز قوات بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها من ذلك الاخفاق الذي واجهته في « الشيخ عثمان » عندما تراجعت أمام القوات العثمانية ، ولم تتمكن من استرجاع « الشيخ عثمان » الا بعد أن وصلت اليها النجدة من خارج عدن .

وقد حاول الانجليز أن يبرروا عجزهم هذا عندما ذكر قائدهم بأنهم لم يكونوا مهتمين بميدان الجنوب العربي لقلة تأثيره في ترجيح كفتهم في الحرب الكبرى وأنهم شغلوا بالميادين الحربية الأخرى ذات الآثار الحاسمة في تلك الحرب . وقد رأى الانجليز أن الميادين الصغيرة يمكن أن يعالج أمرها فيما بعد ، ولا يجب أن تبدل فيها جيود لن تعود عليهم بفوائد كبيرة في ذلك الوقت . وكان الانجليز مطمئنين لعدم خطورة مثل هذه الميادين الصغيرة لأنهم كانوا يسيطرون على البحار ، كما كانوا واثقين من حصانة عدن وعدم مقدرة القوات العثمانية المهاجمة على اقتحامها ، هذا فضلا عن أنهم رأوا العثمانيين في اليمن وقد أصبحوا محصورين من قوات بريطانيا وأسطولها وبين حلفائها في الحجاز وتجد . بل إن الانجليز كانت لديهم الرغبة في الإيجاز على قوة الترك المناوئة لهم في جنوب اليمن (٢) ، غير أن انشغالهم في ذلك الوقت أدى الى إرجاء

Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 161—162.

(١)

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق . ص ٢٠٧ .

تصفيتهم للنفوذ التركي في المنطقة ، حتى يطمئنون أولا الى احراز النصر في
الميادين الحاسمة للحرب الكبرى ؛ مما يجعل هذه التصفية نتيجة حتمية لانتصار
الحلفاء على تركيا وحلفائها .

غير أن سلاطين النواحي الجنوبية في اليمن ومشايخها لم يكونوا جميعهم
على علم كامل وفهم عميق لأبعاد السياسة البريطانية ، وقد فوجئوا بالترك
يستولون على بلادهم ويسيطرون على مقدراتهم بينما رأوا بريطانيا تقف موقفا
سلبيا متخاذلا متناسية تعهداتها لهم بالحماية والمساعدة . فكان طبيعيا أن
يترتب على ذلك كما قال العبدلي أن « اضطر بعض أمراء المحميات مثل الأمير
نصر ، والأمير علي بن مانع الحوشبي الى منافقة الأتراك والتحالف معهم وذلك
عندما خذلتهم بريطانيا ، وبقي الباقي على ولائه ، وبخاصة أمير لحج » (١) .
ولعل كل من بقي على ولائه للانجليز كان قد تمكن من الفرار من قبضة الترك
أو كان بعيدا عن الوقوع تحت سيطرتهم ، أو لعله كان قد لجأ الى الانجليز في
عدن حيث كانوا يغرونه بالمشاهرات المالية وباللقاب السامية ومظاهر الاحترام
والتكريم ، وبمنحه الأمل في استرداد بلاده بعد طرد الترك عندما تحين الفرص
المناسبة ؛ الأمر الذي حدث فعلا مع سلطان لحج وأقاربه من أمراء العبادلة
الذين لجئوا الى حلفائهم الانجليز في عدن .

ويبرز العبدلي موقف الأمير نصر أمير الحواشب بقوله : « الذين قبلوا يد
الأتراك كالأمير نصر على مانع الحوشبي فانما أخذوا بالمثل .. يد لا تقدر
تعصرها بوسها .. وقد كان الأمير نصر وعلى مانع الحوشبي يومئذ في حالة
لا يحسدان عليها ؛ وما عاونا الأتراك عن طيب خاطر وانما .. اذا عكزت العيش
عصرت .. وبلا شك فقد نال الأمير نصر من الأتراك مشاق كبيرة ؛ ولكنه عندما
يشس من مساعدة دولة بريطانيا ؛ وعرف أنه ترك للأعداء ؛ ألزمه الضعف بأن
ينافق الأتراك ، الذين أظهروا أنفسهم في بداية الأمر من خيار المسلمين ،
وتحايلوا بالترغيب والترهيب على كثير من الناس حتى قضوا منهم وطرا .. فلما
طلب السلطان علي مانع من علي سعيد باشا (قائد القوات العثمانية) الوفاء
بالوعد بخصوص أرض « زايدة » أجابه بأنه قد تحقق لديه ثبوت ملكها للعبادلة
وليس في وسعه أن يملكها للحواشب ، فقتع السلطان علي مانع من الغنيمة
بالاياب » (٢) .

ومن الملاحظ أن العبدلي بعد أن برر موقف الأميرين اللذين انحازا الى
جانب الترك عندما يشس من حماية الانجليز وقد تركوهما فريسة في يد الأعداء ،

(١) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢١٣ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

فانه حاول أن يؤكد أن الترك ليسوا أفضل من الانجليز وليسوا أوفى منهم في الالتزام بالعهود ، عندما أوضح كيف تهرب على سعيد باشا من تعهده كسلطان الحواشب بتمليكهم أرض « زايدة » ، بحجة ملكيتها أصلا للمبادلة الذين غنم الترك جميع أملاكهم بحق الفتح ، وبخاصة بعد أن لاذوا بالفرار ولجئوا الى حلفائهم الانجليز في عدن .

ولم يقتصر الأمر على هذين الأميرين ، بل إن السلطان الفضلى أذعن كذلك للترك وعاد الى لحج بعد أن رفض الانجليز امداده بالسلاح ، كما فعلت ذلك أيضا عشيرة يافع . بل إن أمير الضالع هاجم الانجليز بجرأة عندما رفضوا مساعدته لاسترداد بلاده ، وأعلن انضمامه للترك وأصدر منشورا في ديسمبر سنة ١٩١٥ م أوضح فيه أن « الحكومة (العثمانية) الاسلامية هي حكومته ، وأن السلطان (العثماني) هو خليفته وأنه سيطيع من (كانت) طاعته من طاعة الله ورسوله » . وقد حاول على سعيد باشا أن يكافئ سلطان الحواشب على مانع بأن نصبه سلطانا على لحج ، ولكن الأخير آثر الرجوع الى عاصمته « المسيمير » دون أن يشترك مع الترك بدور معين . بينما أعلن زميله الأمير نصر أن مبداه هو مساندة الاتجاه السائد متمثلا بالمثل القائل « أينما دارت الزجاجة درنا معها » وكان ذلك نتيجة لاحساسه بوطاة الحكم التركي (١) ، وبعدم مقدرته على مواجهته والتصدي لمقاومته ، فلم يجد وسيلة أخرى سوى الاذعان والاستسلام .

ومن ناحية أخرى فإن بعض السلاطين والشيوخ في النواحي الجنوبية لليمن التي لم تخضع لسيطرة العثمانيين ، ظلوا على ولائهم للانجليز ، أمثال السلطان العوذلي الذي أبدى إعجابه بالمنشور الذي أصدرته حكومة عدن «مظهرة احترامها للإمام ، وقد أكد هذا السلطان أن الانجليز هم أفضل الأصدقاء بالنسبة للعرب ، ومن الواضح أن دعاية الانجليز وأموالهم قد لعبت دورها في إصدار مثل هذا التصريح . بل إن قاضي « بيحان » صرح في المساجد والأسواق العامة بأن العرب جميعا يدينون لبريطانيا وأن الواجب عليهم تقديم المساعدات الممكنة للانجليز . كما بقيت قبائل كثيرة موالية لسلطان لحج المقيم في عدن بين حلفائه الانجليز على الرغم من الدعايات التي كان يبثها الترك ؛ وتحاليلهم الترغيب والترهيب ؛ ومحاولاتهم الافادة من الرابطة الدينية لجذب القبائل اليمينية الى جانبهم . ومن بين هذه القبائل « ياقع الموسطة » و « الضبي » و « العوالق » وقد أرسل شيوخها كتباً عديدة الى السلطان عبد الكريم في عدن تعرض عليه كل امكانياتها للمساعدة في طرد الترك من لحج ونواحيها . غير أن

Jacob, H.F. : Op. cit., p. 170.

(١)

السلطان عبد الكريم لم يستطع القيام بأية محاولات لاجلاء الترك عن بلاده ، لأن حليفته بريطانيا كانت تحجم عن ذلك لانشغالها بالمليادين ذات النتائج الحاسمة في الحرب الكبرى على النحو الذى سبق أن أوضحناه .

وتجدر الإشارة الى أن الادريسى فى عسير ضايقه كثيرا انتصار الترك فى لحج لأنه كان يخشى أن يؤدي ذلك الى انتصارهم ورفع معنوياتهم فى الجبهة الشمالية فى اليمن حيث يقوم بدوره فى محاربتهم . وقد وصف موقف إنجلترا السلبى ازاء تحركات الترك ونجاحهم فى لحج بأنه كان تراخيا من الانجليز وليس ضعفا منهم فقد كان يعلم أن لديهم من القوة فى عدن ما يمكنهم من صد الترك ووقف حركاتهم . بل ان شيخا « يافعا » وجه النصيح للانجليز بضرورة التحرك لاجبار الترك على الخروج من لحج حتى لا تفقد بريطانيا ثقة العرب فيها . هذا فضلا عن أن المبعوث المكى الذى قام بزيارة عدن فى نوفمبر سنة ١٩١٦ م عبر عن ضيقه وأسفه لعدم قيام بريطانيا بالدفاع عن لحج ضد عدوان الترك ، والتمس من الانجليز أن يقوموا بعمل فعال لاقتاذ لحج مما يجتذب اليهم قلوب العرب وتأييدهم ويشكل مواجهة إيجابية لمزاعم الدعاية التركية الألمانية (١) ، ولا شك أن هذا المبعوث كان يهدف بذلك الى خدمة الثورة العربية التى تزعمها الشريف حسين ضد الترك فى الحجاز . وكانت هزيمة الانجليز وسليبيتهم فى الدفاع عن المناطق العربية التى تعهدوا بحمايتها كقيلة بأن تضعف ثقة العرب فى بريطانيا التى اعتمد الحسين على مساندتها له فى ثورته . ولهذا كان الحسين بطبيعة الحال يخشى أن يؤدي فقدان الثقة فى بريطانيا الى عدم تأييد العرب لثورته ضد الدولة العثمانية ، والى فقدان الأمل فى كسب أنصار جدد (٢) ، فى الوقت الذى كانت حملات الدعاية التركية الألمانية قد استغلت هذا الموقف لصالحها ضد الحسين وبريطانيا إما استغلالا .

تكريم الانجليز خلفائهم العبادلة حكام لحج اللاجئين اليهم فى عدن :

أشرنا فيما سبق الى أن السلطان عبد الكريم سلطان لحج خلف ابن عمه الراحل السلطان على بن أحمد الذى توفى متأثرا بجراحه بعد أن التجأ الى حلفائه الانجليز فى عدن عقب اقتحام الترك لبلاده . وقد أقام السلطان الجديد وأسرة لحج المالكة فى عدن مدة الحرب كلها وهم يستعينون على الدهر بما

(١) Jacob, H.F. : Op. cit., pp. 171—172.
(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

كانت تدفعه حكومة عدن البريطانية لكل منهم (١) . وقد حرصت بريطانيا على ارضاء سلطان لحج واشعاره بالتكريم في أثناء وجوده في عدن ، وذلك للحفاظ على ولاء العبادلة واتباعهم في نواحي اليمن الجنوبية وحتى تحصل على مساندتهم دائما لها ضد النفوذ العثماني . وقد أقام الانجليز في عدن في سنة ١٩١٧ م (٢١ من ذي القعدة سنة ١٣٣٥ هـ) حفلا كبيرا دعى اليه عدد من العسكريين والمدنيين وقناصل الدول واعيان عدن لتكريم السلطان عبد الكريم واهدائه « حسام الشرف » من « اللورد ويلنجتون » والى ولاية يومئذ « وانتى » الجنرال ستيوارت Stewart « والى عدن كلمة أشاد فيها بالخدمات الجليلة التي قدمتها للانجليز أسرة العبادلة خلال السبعين سنة الماضية وخص بالذكر السلطان فضل بن علي ، والسلطان أحمد فضل ، والسلطان علي بن أحمد بن علي ، ثم السلطان عبد الكريم بن فضل بن علي نفسه . وقال عن السلطان عبد الكريم : « ان أعماله الشاقة في مراسلاته مع أهل البر قد حفظت جدا مصانح كلا الطرفين (يقصد العبادلة والانجليز) وقد أعاننا في تشكيل شزيمة من رجاله الذين هم الآن يشاركون في العمل ضد العدو (الأتراك العثمانيين) » . وقبل أن يقدم « ستيوارت » الى السلطان عبد الكريم السيف المهدى اليه قال : « انى أنا وأسلافى وكل من ائتلف مع عائلتكم الكريمة بهذا المقام مرتاحون جدا لاقرار الامتيازات الممنوحة لجنابكم ، ونسأل الله أن يرينا عاجلا رجوعكم الى مملكتكم (سلطنة لحج) التي سيكون غيابكم عنها مؤقنا » (٢) .

وقد رأيت أن أورد فيما يلي نص الخطاب الذي ألقاه السلطان عبد الكريم سلطان لحج - ونشره العبدلى - ردا على « الجنرال ستيوارت » في هذا الحفل الذي أقامه الانجليز في عدن لتكريمه ، لما فيه من توضيح لموقف العبادلة من بريطانيا وعدائهم المشترك للأتراك العثمانيين في ذلك الوقت . فقد قال السلطان عبد الكريم :

« أيها الجنرال ستيوارت والجنرال دولتن والكولونيل جيكب والضباط والأعيان الحاضرون . انى لا أدري كيف أشكر سيادة والى بمبى اللورد ويلنجتون شكرا كافيا على اهدائه حسام الشرف الى ، بل على اظهار تحننه نحري . وانى كذلك أظير ثنائى لكم يا حضرة الجنرال ستيوارت على ذكركم بالاطناب والخدمات الصادرة من أسلافى في الماضى والعمل الحقير الذى صدر منى في أثناء اقامتى الوقتية هنا عنا (يقصد فى عدن) . فانى حقيقة مغفور بالاحسان الذى

(١) التريجاني : المصدر السابق . ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٢) العبدلى : المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٣٨ .

بذلتموه وأسلافكم وصديقي الكولونيل جيكب ، فالجميع قد قام بإمكان لتطليب خواطرننا في ملجئنا ، واني لم أتوقع مثل هذه الهدية الكريمة من الدولة (بريطانيا) مع أنه خطر ببالي أن أعجل القليل الذي في استطاعتي عملسه لمساعدة الدولة وانه ليسوؤني جدا حالة كوني في الحالة التي أنا فيها مبعد عن وطني عن قبائلي لست قادرا على القيام بما هو فوق ذلك ، ولكنني أشعر بتسليية عظيمة لأن الدولة وجنابكم استحسنتم وفائي وإن ذلك ارت ورتته عن عائنتي . واني أرجو بمعاونة الله الكريم أن أتمكن من إقامة البراهين الدائمة على الاخلاص الذاتي واني لا أشك في أن هذه الحرب الهائلة ستنتهي بالظفر لجلالة الملك الامبراطور (ملك انجلترا) وحفائه الأبطال وأن الدول ذات المقاصد السيئة (يقصد الدولة العثمانية وحلفائها) ستنال العقاب الذي تستحقه ، وأشكر جميع الحاضرين لتشريفهم هذا المحفل » (١) .

بل ان السلطان عبد الكريم سافر من عدن الى مصر في سنة ١٩١٨ م (جمادى الاولى سنة ١٣٣٦ هـ) في الوقت الذي كانت فيه الحماية البريطانية مفروضة عليها وذلك بدعوة من « نائب ملك بريطانيا العظمى الذي حضر الى مصر خصيصا من قبل ملك بريطانيا ليقبل رجال دولته وأصدقائها الأوسمة والنياشين » . وقد رافق سلطان لحج أخوه الصنو محسن فضل بن علي ، وابن عمه أحمد منصر محسن ، والشيخ محمد فضل العزيمي ، والأمير صالح بن سعيد ابن سالم ، كما رافقهم « الميجر برنارد رايلي Bernard Reilly » - الذي أصبح واليا لعدن فيما بعد - نائبا عن حكومة عدن . وقد أقام السلطان عبد الكريم في مصر أياما محوطة بكل اكبار واکرام ، ودعى لمقابلة نائب ملك بريطانيا في دار التيابة البريطانية ، كما دعى مرة أخرى للاحتفال بتقليده نيشان امبراطورية الهند من الدرجة الثانية K.C.I.E. مع لقب Sir وقد أقيمت مأدبة تكريما للسلطان عبد الكريم في دار التيابة البريطانية حضرها عظماء مصر وسلطانها أحمد فؤاد بن اسماعيل ، ورجال دولته ، ونائب ملك بريطانيا حينذاك و « الميجر جنرال ستيوارت » والى عدن و « الميجر ايلي » . كما قابل السلطان عبد الكريم السلطان أحمد فؤاد سلطان مصر في قصر عابدين حيث أكرم وفادته (٢) . وقد ذكر العبدل أنه في أثناء تلك المقابلات أوضح السلطان عبد الكريم للمعتمد البريطاني وجوب ضم القسم الشافعي من اليمن الى القسم الزيدى تحت سيادة الامام يحيى ، وأن بعض أولى الراى

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

من العرب والانجليز كانوا يميلون في ذلك الوقت الى عدم ضم القسم الشافعي من اليمن الى حكم امام صنعاء ، ويفضلون مساعدة الشوافع على الاستقلال التام عن السلطة الزيدية . وأضاف العبدلي قائلا أن السلطان عبيد الكريم وأخاه الصنو محسن كانا من ألد خصوم هذه الفكرة (فكرة استقلال القسم الشافعي عن القسم الزيدى) احتفاظا بوحدة اليمن تحت سلطة واحدة ، هي سلطة امام صنعاء ، وأنه لولا ما قاما به من الجهود الجدية لكان للشوافع دولة مستقلة داخل اليمن منفصلة عن حكم الامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد في سنة ١٩١٨ م (١) . ولعل هذا يوضح موقف سلاطين لحج من قضية الوحدة اليمنية ، تلك القضية التي ستثار عقب جلاء الترك عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

العلاقة بين الترك في لحج والانجليز في عدن في أثناء الفترة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى :

بينما كانت الأسرة المالكة اللحجية وعلى رأسها السلطان عبد الكريم تقيم في عدن لاجثة لدى حلفائهما الانجليز . فان الأتراك كانوا يتمتعون في لحج بأماكن العبادة وقصورهم وبخيرات البلاد ومحاصيلها التي جعلتهم في غنى عن تلقي مواد التموين من مركز القيادة العثمانية في داخل اليمن . بل من الفريد فعلا أن يصبح الترك بعد استقرارهم في لحج على شيء من اليسر وجانب من الأمن والأطمئنان ، وأن تنشأ بينهم وبين الانجليز في جنوب اليمن علاقات طيبة يستغرب قيام مثلها في أيام الحرب بين جانبيين متحاربين (٢) .

وأسباب ذلك ترجع في الدرجة الأولى الى بعد الفريقين عن ساحة الحرب الكبرى وعن مركز حكومتيهما ، في الوقت الذي كان الجنود والضباط من الجانبين يسمعون فيه بويلات الحرب وأهوالها ويشكرون العزة الالهية التي أبعدتهم عن تلك الويلات والأهوال مسافات بعيدة . وعندما اطمأن الانجليز على مركزهم في عدن و « الشيخ عثمان » فانهم تركوا لحج للأتراك ، كما أن الترك عندما أمنوا على لحج ونواحيها من محاولات بريطانيا لاستردادها فانهم تركوا عدن للانجليز دون أحداث أية مناوشات . وبهذا قنع كل فريق بما ملكت يده بصفة مؤقتة حتى تتجلى النتائج النهائية للحرب الكبرى ، وقد كللت هذه القناعة يحرص كل جانب منهما على اظهار المودة والتعاون للجانب الآخر . ويبدو أن تجمد الموقف في جنوب اليمن وبخاصة في السنتين الأخيرتين من سنى الحرب

(١) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٨ .

المالية الأولى قد دفع الترك والانجليز في المنطقه الى الانصراف للعمل من أجل مطالب الحياة الضرورية والحصول على مستلزماتها . ففي لحج تعاون الاهالي مع الجنود الترك في فلاحه الأرض فازدهرت بالاخضرار والتمسار تلك البقعة الخصبة ولا سيما وادي « دين » فعاد اليسر الى لحج بعد نكبتها في بداية الفتح التركي (١) . كما أن القائد العثماني على سعيد باشا الذي كان قد أمر بمنع دخول القبائل اليمنية الى عدن في بداية الفتح المذكور عاد فسمح بمرور القوافل بعد أن اكتفى بفرض ضرائب انتقال ذكر عنها العبدل أنها كانت « ضرائب فادحة على البضائع الخارجة من لحج » (٢) ، وكان الانجليز يحرصون على ارسال البضائع المختلفة من عدن الى بعض القبائل المجاورة للمحافظة على ولائها لهم وعدم التحول عنهم الى جانب الترك ، وإن كان « جاكوب » قد عبر عن دوافع بريطانيا في تسير قوافل البضائع من عدن الى القبائل المجاورة بقوله إنها كانت « من أجل مصالح أصدقائنا الذين يعتمدون على عدن في الحصول على احتياجاتهم حتى لا يصابوا بكارثة » (٣) . على أن جانباً كبيراً من تلك البضائع الواردة من عدن كان يصل الى يد الأتراك المعسكرين في لحج ويفي بنسبة كبيرة من احتياجاتهم الضرورية (٤) .

ولما كانت عدن الواقعة في فوهة بركان لا يرى فيها ولا من حولها ما توفر في لحج من مزارع خضراء ، فقد رأى الانجليز كذلك - وأحوالهم في عدن متشابهة مع أحوال الترك في لحج من ناحية العزلة عن مركزى حكومتيهما في أثناء فترة الحرب بظروفها الصعبة - أنه لا مانع لديهم من تبادل الحاجات الضرورية مع الترك طالما أن كلا الجانبين في حاجة الى ما لدى الآخر من امكانات . وهكذا بدأ التعاون بين الترك والانجليز في جنوب اليمن ، فنقلت كميات من البقول من الانتاج الزراعي في لحج الى عدن التي أرسلت بدورها الى الترك الأرز والسكر والخمور . ولعل الريحاني قد بالغ الى حد ما في تقدير هذا التعاون عندما ذكر أنه « بينما كانت رحي الحرب تطحن الانسانية في شمالي فرنسا وتملاً الأرض هولا وقبوراً كان الترك والانجليز في هذه الزاوية المباركة من اليمن السعيد يتبادلان المعروف والاحسان . وكان للقائد الجركسي سعيد باشا الفضل الأكبر في ذلك بشهادة الانجليز أنفسهم . أما العرب فلا يزالون يذكرونه حتى اليوم بالفخر والاعجاب » . إذ لا يخفى على أحد أن غرض الطرفين من هذا التعاون الى جانب توفير الاحتياجات اللازمة للجنود التي تخفف عليهم وطأة الحرب ومثل الترقب والانتظار ، هو الحصول على معلومات عسكرية مفيدة بشأن الامكانات

(١) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٣٦٦ .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٣) Jacob, H. F. : Op. cit., p. 169.

(٤) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

الحربية للجانبين من حيث أعداد الجنود وأسلحتهم وخططهم وتحركاتهم(١) حتى لا يأخذ أحدهما الآخر على غرة اذا وردت اليه أوامر مفاجئة من حكومته بالهجوم . وكان رجال القوافل يقومون بمهمة التجسس والمخابرات خير قيام نتيجة لانتقالهم الدائم وأسفارهم المستمرة بين منطقتي نفوذ الترك والانجليز في جنوب اليمن .

وعلى أية حال فإن ذلك التعاون الذي حدث بين قوات الترك في لحج وقوات الانجليز في عدن والذي استفاد منه الجانبان اقتصاديا وعسكريا وكانت قد فرضته طبيعة المنطقة وانعزالها عن الميادين الأخرى للحرب العالمية الأولى كما هيستأته ظروف العامين الأخيرين من أعوام الحرب والجمود الذي اعتري الموقف في تلك المنطقة ، فإن ذلك التعاون - كما يقول الريحاني وإن كان تعبيره هذه المرة أيضا مبالغاً فيه نسبياً - كان أشبه بصلح عقد بين الحلفاء والدول الوسطى أو بالأحرى بين ممثليهم في عدن وفي لحج قبل انتهاء الحرب الكبرى الأولى بعامين كاملين (٢) .

رابعاً - جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى

انتهت الحرب العالمية الأولى ووصول أنباء الهدنة الى اليمن في سنة ١٩١٨ :

استمرت الأوضاع في اليمن قائمة على ما هي عليه في العامين الأخيرين من أعوام الحرب العالمية الأولى دون حدوث تغيرات ظاهرة . فالامام يحيى كان معتزلاً السياسة والحكم مقيماً في جبال « شهارة » في وسط اليمن ومتمسكاً بالحياد بين القوى المتصارعة حينذاك . بينما كان الادريسي في عسير والمخلاف السليمانى يتلقى المعونة والمساعدة من الانجليز الذين كان أسطولهم يحاصر السواحل اليمنية ويدعم تحركات الادارة في المنطقة الساحلية الشمالية ، هذا في الوقت الذي كان فيه سلطان لحج عبد الكريم ومعظم أفراد أسرته يقيمون في ضيافة حاكم عدن البريطاني الذي كان يحاول بدوره اجتذاب قبائل النواحي الجنوبية من اليمن لمناوأة الأتراك المعسكرين على مقربة منه في لحج . وكان الوالي العثماني محمود نديم بك مقيماً في صنعاء عاصمة الولاية بينما كان على سعيد باشا قائد الجيوش العثمانية المحتلة مقيماً في لحج وكان الأتراك يسيطرون على البلاد اليمنية الواقعة من لحج حتى صنعاء ومن اللحية على الساحل حتى المخا . أما اليمنيون من شسوافع وزيديين « فقد كانوا على الجملة قانعين بتلك الحال ، راضين عن الترك وسلاطنتهم يومئذ الحال » (٣) . ولم تطرأ على تلك الأوضاع القائمة في اليمن في

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

(٢) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٣) أدب الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

ذلك الوقت تغيرت ظاهرة الا في أعقاب اعلان هدنة « موندروس Mondrus » ،
في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م بعد أن خرجت الامبرطورية العثمانية من الحرب
العالمية الأولى منهجرة واضطر الترك الى توقيع تلك الهدنة مع الحلفاء . وقد أمل
الحلفاء المنتصرون شروطهم على الترك مثل فتح الدردنيل والبسفور ، ونزع سلاح
الجيش التركي ، وتسليم البوارج الحربية التركية ، واستعمال بواخر الحلفاء
للموانئ التركية ، واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا
والعراق واستسلام الموانئ التركية في شمال أفريقيا (١) .

وقد ذكر العبدلي أنه قد شاع في عدن - حيث كان يقيم مع بقية أفراد
أسرة العبدلية حكام لحج - ظهر يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م أن الهدنة قد
عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا وحلفائها وأن تلك الاشاعة تحققت في مساء
ذلك اليوم، ثم أوضح العبدلي أنه في صباح اليوم التالي أرسل السلطان عبد الكريم
سلطان لحج المقيم في عدن كتابا الى والي عدن البريطاني « الجنرال سستيوارت »
جاء فيه « انني في قلق عظيم منذ البارحة لعدم إشعاري بكيفية قبول الهدنة مع
بقاء بلادنا تحت يد الأعداء » . اذ كان من الطبيعي أن يخشى سلطان لحج أن
ينتهى النزاع بين الدولة العثمانية وبين بريطانيا وحلفائها دون أن يسترد بلاده
التي سلبت منه نتيجة لتحالفه مع الانجليز وحلفائها ومعاداته للدولة العثمانية ،
وكان يخشى أن تتخلى عنه بريطانيا أو تتأخر عن مساعدته لاستعادة بلاده كما
تركت سلفه من قبل يقع فريسة لهجوم الترك وعدوانهم . غير أن والي عدن
البريطاني حرص على تدارك الأمر حتى لا يفقد سلطان لحج نهائيا ثقته ببريطانيا
فأرسل اليه خطابا شخصيا نشره العبدلي وكان مضمونه على النحو التالي :

« ان الذي بلغني رسميا هو أن الهدنة عقدت أمس بين تركيا وبريطانيا
وحلفائها ولم أتلق أدنى تفصيل ، انما مما لا ريب فيه أن معنى الهدنة هو
أن تركيا قبلت جميع شروط دولتنا . وفي تلغرافات اليوم العمومية أن تركيا
سلمت بلا قيد ولا شرط . واني على يقين من أن جنابكم ستكونون قابضين
على زمام مملكتكم في أقرب وقت » (٢) .

كما أن « الجنرال سستيوارت » والي عدن أرسل خبر الهدنة رسميا الى علي
سعيد باشا قائد القوات العثمانية المعسكرة في لحج مع أحد أفراد أسرة
العبدلية حكام لحج وهو عبد الله بن علي بن أحمد البان . وقد قبض الأتراك
على هذا الرسول واحتجزوه يوما ثم سمحوا له بالوصول الى علي سعيد باشا
واخباره بنبأ الهدنة بصيغة رسمية (٣) .

(١) فاضل حسين (أكتوبر) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ، ص ٩ .

(٢) العبدلي : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٣) العبدلي : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وقد تولى أيضا « الكولونيل هوم » حاكم ميون البريطاني إبلاغ حقي بك قومندان باب المندب ما ترجمته من الأصل التركي المنشور بكتاب العبدلي: « ان الهدنة عقدت بين الدولة العثمانية ودولة الانكليز وحلفائها وقد أعلنت الكيفية الى جميع الجهات بتوقيف المحاربة . ونظرا لأحكام هذا التلغراف فان الصلح سيكون في أقرب وقت حسب ظني وتخميني ، فبالطبع أن وقوعها إنما لأجل اجراء المذاكرات الصلحية خاصة ، واني أعرض هذا التلغراف مع ابرازي الود لصميم لكم واني بكل سرور سأقبل كل من يرغب الوصول من ضباطكم الى ميون بالصورة الودية وسيعاملون أحسن معاملة » (١) .

وقد رفع قومندان باب المندب هذا الاخطار الوارد من حاكم جزيرة ميون البريطاني في حينه الى سعيد باشا قومندان لحج ليحاط به علما وليقرر التصرف اللازم تبعاً لما يراه . وهكذا انتشر نبأ الهدنة في اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى .

موقف العثمانيين في لحج في أعقاب هدنة موندروس في سنة ١٩١٨ م :

بأمر القائد العثماني على سعيد باشا بسرعة الرد على خطاب حاكم جزيرة ميون البريطاني الذي أخطره فيه بنياً عقد الهدنة عن طريق قومندان باب المندب بخطاب عبر فيه عن سروره واغتباطه بوصول تلك الأنباء (٢) . وبتضح من الخطاب المذكور أن على سعيد باشا ارتضى الاذعان للأمر الواقع بعد أن قبلت الدولة العثمانية الشروط التي فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م ، بعد الضربات القاسية التي واجهت القوات العثمانية في سوريا والعراق وبعد انتصارات الحلفاء المتتالية في جميع الميادين . ويبدو أن على سعيد باشا كان موقفاً بسوء خاتمة ألمانيا وحلفائها ، وبأن الهزيمة بالتالي ستلحق بدولته وستؤدي الى انحسار نفوذها عن ممتلكاتها العربية ومن بينها اليمن في أقصى الجنوب . وكانت الأخبار تصل اليه تباعاً عن طريق عدن ، مما جعله يستجيب على الفور للأمر الواقع بمجرد اخطاره بعقد الهدنة . كما أن على سعيد باشا لم يكن له أغراض شخصية توحى اليه بالبقاء في اليمن سوى خدمة دولته والقيام بواجبه العسكري ، وقد رأى أنه استكمالاً للقيام بواجبه أن يعاون دولته بالاذعان لأوامرها وتنفيذ تعهداتها وذلك باتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانسحاب من اليمن والجلاء عنها تبعاً لشروط الهدنة . ولعل على سعيد باشا كان يدرك أن احتفاظه بلحج والتصدي لمقاومة جيوش الخلفاء التي انتصرت في جميع الميادين الكبرى سينتهي حتماً بإكراهه على التسليم أو إخراجه من

(١) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

(٢) العبدلي : المصدر نفسه ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، (انظر ملحق رقم ١٧) .

لحج مشيعا بفضيحة الهزيمة ، ولهذا لم يتردد في قبول أمر الجلاء عن الحج ،
والتسليم لأقرب وال انجليزى تبعاً للأوامر التى وصلت اليه من أحمد عزت
باشا ، التى أكد فيها غاية التأكيد أن الهلاك محقق للقوات العثمانية اذا تباطأت
فى التسليم للحلفاء (١) .

وهكذا توجه على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى الحج تجاه عدن حيث
قابل واليها البريطانى وتحقق من وقوع الهدنة وهزيمة دولته فسلم نفسه
وقواته التى بلغت ألف جندي تقريباً الى الانجليز . وقد استقبل الانجليز على
سعيد باشا فى عدن استقبالا طيبا كان مبعثه تلك العلاقات الطيبة التى قامت
بين الجانبين التركى والبريطانى فى جنوب اليمن فى أثناء العامين الأخيرين من
سنى الحرب التى سبق أن أشرت اليها مما جعل أمين الريحانى يقول : « ولما
أعلنت الهدنة دخل على سعيد باشا الى عدن ليسلم سيفه الى الانكليز ، فاستقبل
فيها استقبالا جميلا . دخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاتح المنصور » (٢) .

كما أشار « جاكوب » معاون الأول لوالى عدن البريطانى فى كتابه الى
كيفية استقبال على سعيد باشا فى عدن وامتدح شخصيته على الرغم من العداء
العسكرى بينهما بقوله : « وقد دخل على سعيد باشا عدن دخول المنتصر ، فقد
قابلته الجماهير هاتفة له ، وذلك لأنه حارب بيدين نظيفتين . وكان جنديا
ممتازا ، وكذلك اداريا من الدرجة الأولى ، وقد أكسبته شخصيته عند زحفه
الى الجنوب (تجاه عدن) كثيرا من الأصدقاء » (٣) . وقيل أن ينسحب على سعيد
باشا من الحج رأى أن عملية الانسحاب هذه سوف تحمله تكاليف كثيرة مما
جعله يفكر فى الحصول على مساعدات مالية فأرسل برقية تعبر عن غرضه
هذا الى قائمقام الحجرية اليمنى عبد الوهاب نعمان بك فى ٤ من نوفمبر سنة
١٩١٨ م (٤) .

ويلاحظ أن على سعيد باشا فى تلك البرقية حاول أن يؤكد نبأ هزيمة
الدولة العثمانية أمام قوى الحلفاء ، ويرجع أسبابها الى قيام الثورة العربية ضد
العثمانيين فى الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق (٥) . غير أن هذا - كما
هو معروف - لم يكن السبب الوحيد برغم أهميته فى هزيمة الترك ، بل ان
هناك أسبابا عديدة أدت فى النهاية الى تلك الهزيمة . ولكن على سعيد باشا أشار

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 182.

(٤) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ، (انظر الملحق رقم ١٨) .

(٥) Lenczowski, G. : Op. cit., p. 59.

ذكر « لينوفسكى » أنه تبعا لتقدير بريطانيا كانت الثورة العربية بزعامة الشريف حسين فى
الحجاز مسئولة عن شغل ٦٥٠٠٠ جندي من العثمانيين فى محاولة اخمادها .

الى ذلك السبب بالذات لبرز اخلاص اليمنيين وبخاصة الشوافع للدولة العثمانية ومساندتهم لها ، فى الوقت الذى تخلى فيه عنها عرب الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق . وكان يهدف بذلك الى اظهار تقدير الترك لعرب اليمن حتى يستدر عطفهم ويحصل على مزيد من مساعدتهم ، ويؤكد هدفه هذا عندما قال لنعمان بك : « فاذا قدمتم له خيرا ليكون نهاية لخدماتكم فسيستمر اسمكم جليا فى التاريخ ، واذا لم تقدروا فاكتفى بأن أقابلكم بالشكر لخدماتكم التى قد بذلتوها نحونا الى الآن » . كما أشار على سعيد باشا الى أن والى اليمن العثمانى محمود نديم بك وقائد القوات العثمانية فى العاصمة أحمد توفيق بك أوقفوا ارسال المعونات الى الجنود المعسكرين فى لحج ، واستأثروا لأنفسهم بما حصلاه واقتراضه من الشعب اليمنى ، مما جعله فى حاجة ماسة الى الحصول على معاونة أمثال « الحجرية » ، تلك المعونة التى حددوها « بخمسة أو ستة آلاف ريال وسأرسل لكم حالا سنداً مخصصاً بذلك » حتى ينقذ ضباطه وعساكره الذين كانوا « فى حاجة الى الدرجة النهائية » . وجدير بالذكر أن العثمانيين حصلوا على مساعدات كثيرة ومتنوعة من الشعب اليمنى عامة ، ومن الشوافع اليمنيين على وجه الخصوص ، فى أثناء الحصار البحرى البريطانى الذى تعرضت له اليمن فى فترة الحرب العالمية الأولى . وقد خففت هذه المعونات كثيراً من وطأة الحصار ، كما ساعدت العثمانيين فى أثناء هجومهم على لحج حتى تم انسحابهم منها فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويسدو أن على سعيد باشا اضطّر الى طلب المعونة المالية من قائمقام الحجرية اليمنى عبد الوهاب نعمان بك ليستعين بها فى تمويل عمليات انسحاب قواته من لحج الى عدن ، دون أن ينتظر المساعدة من والى اليمن العثمانى محمود نديم بك أو من قائد الفيلق العثمانى فى صنعاء أحمد توفيق ، لأنهما عارضا التسليم للانجليز ، وأشاعا فى عاصمة الولاية أن نبأ الهدنة تزوير وخديعة انجليزية لاثارة الفتنة والحق الهزيمة بالعثمانيين . بل انهما عاتبا كذلك على سعيد باشا لمقاومة والى عدن البريطانى ، كما رماه بعض أشباعهما فى اليمن بالخيانة والميل للأعداء . ولهذا فان على سعيد باشا لم يتوقع منبها المساعدة ، فحاول أن يحصل عليها من قائمقام الحجرية بخاصة وأنه كان من اليمنيين الشوافع الذين كانوا أقرب للعثمانيين من اخوانهم أتباع المذهب الزيدى . وتعبير البرقية التى أرسلها أحمد توفيق قومندان الفيلق العثمانى الى على سعيد باشا فى لحج عن وجهة نظر الأول ازاء موضوع الهدنة والتسليم (١) . فأحمد توفيق باشا فى تلك البرقية حاول أن يجعل على سعيد باشا يعتقد أن نبأ الهدنة المبلغ اليه من الانجليز نبأ مصطنع من قبلهم لتشجيع الثورة والتمرد ضد الحكم العثمانى فى اليمن حتى يمكنهم ذلك من استعادة

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ ، (انظر الملحق رقم ١٩) .

الحج . ثم يشير القائد العثماني أحمد توفيق باشا الى أنه كان يجب على سعيد باشا أن يكذب نبأ الهدنة الذي تلقاه من الانجليز طالما أن الأوامر لم تفصل اليه بعد من عاصمة دولته مما يؤكد صدق هذا النبأ من عدمه ، كما أن أحمد توفيق وجه اللوم لعلي سعيد باشا لذهابه الى عدن ومعه أركان حربه وياوره وزعمه صحة الأقوال التي سمعها من القائد البريطاني مما لا يتفق مع المبادئ العسكرية ومع تعليمات القيادة العثمانية . ثم يشير الوالي العثماني الى تصرفات علي سعيد باشا ويظهر أنها على النقيض من تصرفات الضباط العثمانيين في منطقة تهامة « وكذلك الأفراد والضباط والأمراء في الحج » موضحا أنهم كانوا يحبون وطنهم ، ولم يقبلوا الاستسلام أو التقهقر شيئا واحدا عن خطواتهم التي تقدموها .

ثم يشير أحمد توفيق باشا في برقيته التي أرسلها الى علي سعيد باشا الى أنه هو والوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى موجودون في صنعاء ، وأنهم مسئولون عن الشعب اليمني ويعملون من أجل الحفاظ على حقوقه . ثم يحذر أحمد توفيق زميله علي سعيد باشا من مغبة التصرف في حقوق الشعب اليمني دون انتظار لأوامر العاصمة العثمانية ، وقد عبر عن ذلك عندما خاطبه بقوله : « فأنتم وحدكم المسئولون ماديا ومعنويا عن العواقب الوخيمة التي قد تنتج اذا فعلتم شيئا من ذات أنفسكم بدون أن تأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعي الذي سيصل من حكومتنا (العثمانية) بالشفرة » . ثم يوضح أحمد توفيق باشا في ختام برقيته أن الأموال التي اقترضها من اليمنيين صرفت جميعها في توفير احتياجات الجنود والموظفين العثمانيين ، وأنه اذا كانت قوات علي سعيد باشا تفتقر الى المأكل والملبس والضروريات فإن ذلك يرجع الى سوء التصرف في موارد الحج الزراعية والجمركية وأموال لواء تعز ، وأنهى أحمد توفيق باشا برقيته بأن طلب من علي سعيد باشا اطاعة أوامره بقوله : « تأمركم بالانقياد الى الأمر ، وبالطاعة العسكرية » .

ولكي يؤكد أحمد توفيق قومندان الفيلق العثماني لعلي سعيد باشا قائد القوات العثمانية في الحج تأزر الامام يحيى مع العثمانيين وعدم موافقته على التسليم للبريطانيين ، فقد أبرق اليه بصورة من كتاب زعم أنه قد وصله من الامام يحيى (١) . ويتضح من هذا الكتاب رفض الامام لفكرة التسليم للانجليز رفضا قاطعا لأسباب من بينها : عدم وصول أوامر صريحة تقضي بذلك من عاصمة السلطنة العثمانية ، وعدم ورود أى اخطار للامام بالهدنة من والى عدن البريطاني على النحو الذي ذكره علي سعيد باشا ، ولأن الدولة العثمانية كانت ملتزمة ببعض الالتزامات ومدينة بمبالغ طائلة للامام يحيى ويجب أن تفي بتلك

(١) العبدى : المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، (انظر الملحق رقم ٢٠) .

الالتزامات والديون قبل أن يرحل عن البلاد جندي واحد من جنودها . وقد أخطر الامام بذلك والى اليمن محمود نديم بك ، كما أخطر كذلك قومندان الفيلق أحمد توفيق ، هذا الى جانب اخطار والى عدن وقومندانها لحسم الأمر لدى الجهات المعنية والأطراف المتصارعة . وكان أحمد توفيق يعزز وجهة نظره في عدم التسليم للبريطانيين مستندا الى كتاب الامام يحيى لاقناع على سعيد باشا بذلك ليحول بينه وبين التسليم .

وكانت سياسة القائد العثماني في صنعاء أحمد توفيق التي اتجهت الى عدم التسليم للانجليز تتفق مع مصلحة الامام يحيى بطبيعة الحال ، لا سيما وأن الامام كان يعتبر نفسه الحاكم الشرعي للبلاد ، وأن الترك اذا استسلموا فيجب أن يكون استسلامهم له دون غيره لأنه صاحب فضل على الدولة كما قام بمساعدتها في محنتها في أثناء الحرب اذ أمدّها بالمال والرجال ورغم اعلانه الحياد ازاء القوى المتنازعة في ذلك الحين . ولهذا أرسل الامام يحيى برقية الى على سعيد باشا قائد العثمانيين في الحج يحثه على عدم التسليم للبريطانيين «الكافرين» لأن ذلك على حد تعبيره « يحل على غير خدمة الدين والوطن » (١) .

ولم تقتصر محاولات التأثير على القائد العثماني سعيد باشا وتوجيهه الى عدم التسليم للانجليز على تحذير أحمد توفيق باشا بعد مطابقة ذلك لتعليمات الدولة من جهة أو لبرقية الامام يحيى التي أشار فيها الى تنافى ذلك مع خدمة الدين والوطن وعدم الوفاء بالتزامات الدولة ازاء عهدها وديونها للامامة من جهة أخرى ، بل انه فضلا عن ذلك أبدى بعض الموظفين وتجار لواء تعز لعلي سعيد باشا « استياءهم من تغير الأحوال وتبديل الحكم العثماني في اليمن وتخوفهم من سوء المصير » وذلك في برقية أرسلوها اليه (٢) عبروا فيها عن تقديرهم لجهاد في المحافظة على منطقة الحج التي كانت عرضة للوقوع في قبضة البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الأولى ثم استيائهم لسحب القوات العثمانية منها وتعطيل المستشفى العثماني هناك وبيع الممتلكات الحكومية . كما أبدوا له ولاءهم للدولة العثمانية قديما وحديثا ، واخلاصهم لعاصمة الخلافة الاسلامية ومساندتهم لجهاد « الدولة العلية » وكفاحها ضد أعدائها . وقد طالبوا على سعيد باشا بابلاغ « مقر الخلافة » بارتباطهم بالدولة وولائهم لسيادتها ، وأكدوا عليه عدم الانسحاب قبل اخطارهم بالأسباب التي تدعوهم الى ذلك ، وبمضى صحة الاشاعات التي كانت تصل اليهم .

هذا ما ذهب اليه كل من والى اليمن العثماني محمود نديم بك وقائد

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، (انظر الملحق رقم ٢١) .

(٢) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، (انظر الملحق رقم ٢٢) .

العثمانيين في صنعاء أحمد توفيق ، والامام يحيى ، وبعض موظفي وتجار لواء
تعز من ارتياهم في صحة الأنباء الخاصة بإعلان هدنة « موندروس » في ٣٠ من
أكتوبر سنة ١٩١٨ م ، واعتبارهم أنها خديعة بريطانية يحاول بها الانجليز بث
روح الهزيمة والانكسار بين العثمانيين واليمنيين على السواء . غير أن ناصر
عنبري مدير « الشيخ سعيد » كان له رأى آخر يجانب الحقيقة أيضا وإن
اتخذ اتجاها جديدا ، فقد زعم صحة خبر الهدنة وأن الدولة العثمانية تمكنت
من خديعة بريطانيا وحلفائها وسحقت أساطيلهم على النحو الذي أوضحه في
البرقية التي بعث بها الى علي سعيد باشا (١) .

غير أن الارتياح في صحة أخبار الهدنة الذي عبر عنه قائد الفيلق
العثماني أحمد توفيق والامام يحيى وموظفو وتجار لواء تعز ، أو تأييد
أبنائها على أنها خديعة حاولت بها الدولة العثمانية أن تقتنص أساطيل الحلفاء
كما زعم مدير « الشيخ سعيد » ، وقد عبر الجميع عن ذلك في برقياتهم التي
أرسلوها للقائد العثماني في لحج على سعيد باشا ليقتنعوا بعدم التسليم
للانجليز ، فإن تلك المحاولات لم توقفه عن تنفيذ ما اقتنع به وصمم على إتمامه
فقد أعلن على سعيد باشا انتهاء الحرب بينه وبين الانجليز ، وأن مهمته في
اليمن قد انتهت فلم يعد محاربا وأصر على التسليم (٢) على الرغم من عدم وصول
أوامر صريحة اليه من دولته تقضى بذلك ، بل انه استند فقط الى الاخطار الذي
ورد اليه من والي عدن البريطاني للإفادة بأبناء الهدنة الذي سبق الإشارة
اليه . وقد رأى على سعيد باشا أن يسلم ما تحت يده من الأراضي اليمنية الى
الانجليز اذا لم يسارع من يهيمه أمر تلك البلاد في التوجه اليه وتسليمها منه .
وكان على سعيد باشا يعرف أن الامام يحيى باعتباره حاكم اليمن الشرعي حينذاك
والوريث الطبيعي للحكم العثماني هناك يجب أن تسلم اليه تلك الأراضي التي
يحتلها الترك بعد انسحابهم منها في أعقاب الهدنة . غير أن على سعيد باشا
لم يتح الفرصة من جانبه للامام الذي تخلف عن مشاركته في مهاجمة لحج
وتمسك بموقفه الحيادي ازاء القوى المتصارعة . وقد رأى الامام يحيى حينذاك
أنه لا يستطيع أن يلبي نداء على سعيد باشا ، فيرسل قواته لتسلم لحج وغيرها
قبل أن يسلمها سعيد باشا للانجليز ، لأن أوضاع الامام في اليمن لم تكن
قد استقرت بعد بالقدر الذي يمكنه من القيام بتلك المحاولة . كما أن الامام لم
يرغب في إثارة الانجليز ضده في الوقت الذي أوشكت فيه بلاده أن تحصل
على استقلالها ، بل انه فضل أن تسير الأمور في سلام حتى يعد للأمر عدته ،
لا سيما وأن الادريسي كان يقف له بالمرصاد في عسير ويحاول السيطرة على
تهامة وكان لديه من القوة ما يمكنه من ذلك .

(١) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥١ ، (انظر الملحق رقم ٢٢) .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

وإذا كان الوالى العثماني محمود نديم بك قد ارتقى تماما بموقف الامام يحيى الحيادى ازاء القوى المتصارعة فى أثناء الحرب ، الأمر الذى طمأنه على عدم قيام الزيديين بأية أعمال عدائية ضد الترك خاصة فى الوقت الذى زحفت فيه قواتهم على لحج . فان على سعيد باشا كرجل عسكري يهيم النصر فى معركته قبل كل شيء ، كان يريد من الامام أن يشترك بنفسه أو يدفع أنصاره على أقل تقدير لمساندة الترك فى زحفهم تجاه عدن ، الأمر الذى لم يرتضه الامام وامتنع عن تنفيذه . وقد أركى ذلك الامتناع روح الخلاف بين الامام وعلى سعيد باشا فاندفع الأخير مستسلما للانجليز عقب الهدنة دون أن يحرص على الحرص على تسليم ما تحت يده من الأراضى اليمنية للامام يحيى مكتفيا بالإشارة الى استعداده لتسليمها لمن يهيم الأمر اذا أسرع بالحضور اليه للتسليم ، وذلك فى الخطابين اللذين أرسلهما لكل من القائدين العثمانيين : أحمد توفيق وحسين باشا المتقاعد فى صنعاء عاصمة الولاية . وكان قد أشيع هناك أن على سعيد باشا قد خان وطنه وسلم البلاد اليمنية التى تحت يده للأعداء الذين اشتروا بالرشوة والمال . ولكن على سعيد باشا حاول فى هذين الخطابين أن يرد عن نفسه تلك الاتهامات لأصحابها ، كما رماهم بالجهن والتكاسل ، بينما أشاد بكفاح القوات العثمانية وشدة تحملها من أجل حماية « اليمن المقدس » .

ومن الملاحظ أن أهمية الخطاب الاول الذى أرسله على سعيد باشا القائد العثماني فى لحج الى أحمد توفيق باشا قائد الفيلق العثماني فى صنعاء (١) تتمثل فى توضيحه لحدود الأراضى الواقعة فى قبضة الترك فى جنوب اليمن والتي انسحبوا منها فى نهاية الحرب العالمية الأولى . كما أن هذا الخطاب دافع فيه على سعيد باشا عن نفسه ورد التهم التى وجهت اليه بأنه سلم ما فى حوزته للانجليز ، وأشاد بكفاحه ونضال الجنود العثمانيين وشدة تحملهم للصعوبات التى واجهوها فى تلك الحرب ، بينما أشار الى أن الامام يحيى والوالى العثماني فى صنعاء لم يكن لهما دور فى ذلك الالقاء التهم واطلاق الاشاعات . هذا فضلا عن أن هذا الخطاب كان يحمل نداء موجها من على سعيد باشا الى الامام يحيى أو من يهيم أمر تلك النواحي اليمنية من حكامها الأصليين بالحضور لتسلمها منه قبل ضياع الفرصة ، غير أنه يشير فى نفس الوقت الى علمه بتقاعد هؤلاء وتقاعسهم عن محاربة البريطانيين فى جنوب اليمن . وجدير بالذكر أن الأحرار اليمنيين فى القاهرة كانوا يرون أن الخطاب المشار اليه والخطاب الثانى الذى سنستعرضه فيما يلى ، وثيقتان هامتان تدبران الامام يحيى بالتقاعس عن تلبية هذا النداء ، وعدم انتهازه الفرصة لاسترجاع النواحي « المحمية » (٢) ،

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٥ ، (انظر الملحق رقم ٢٤) .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٩٨ .

ومحاولة طرد الانجليز من الجنوب العربي كله وضم تلك البقاع الى اليمن الام
كما كانت قبل تعرضها للاستعمار البريطاني الدخيل .

أما في الخطاب الثاني الذي بعث به علي سعيد باشا الى القائد العثماني
حسين باشا المتقاعد في صنعاء (١) ، فمن الملاحظ أنه عبر عن سروره بأبناء
قيام مظاهرات وطنية في عاصمة الولاية لمساندة جنود الدولة العثمانية ، الى
جانب تعيدات الامام يحيى بتقديم المعونات للدولة مما يجعله « في غاية الوطنية
والديانة » . غير أن علي سعيد باشا يعود فيذكر أن تلك المظاهرات لم تكن فعالة
وايجابية حتى ذلك الحين لأنه لم يترتب عليها تقديم مساعدات مالية أو عسكرية
للدولة ترجح كفتها في الحرب . بل انه يؤكد أن أبناء اليمن كانوا خلال سنى
الحرب الأربع متفرجين وكان شعارهم « نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون
على حدود بلادنا » الأمر الذي جعله يطالب وينادي بأن يسعى كل صغير وكبير
منهم للوفاء بواجباته الدينية والوطنية على أن تحدوه غيرة « لا تعرف المنزل » .

وقد أشاد علي سعيد باشا بكفاح العثمانيين ونضالهم من أجل الدفاع عن
اليمن عندما قال « فجهادنا ملء بالشرف » بينما أعلن أن هذا الجهاد بالنسبة
للتürk قد انتهى واختتم، أما بالنسبة لليمنيين فقد بدأ «دور الجهاد حربيا وسياسيا
واداريا لاخواننا العرب» ، وأن الواجب الانساني يحتم على اليمنيين مساعدة
اخوانهم العثمانيين بكافة الوسائل الممكنة من أجل « إصصالهم الى أوطانهم
وأحضان أمهاتهم سالمين » .

ثم يشير علي سعيد باشا الى أن تلك المساعدة ليست سوى « شكر
ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم (اليمنى) الى الآن ، واستشهاد الآلاف
منهم في سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من أرضهم » . ويرى سعيد
باشا أنه قد آن الأوان لأهل البلاد اليمنية صغيرهم وكبيرهم أن يقرروا مصيرهم
كما يشاءون ويتمنى أن يسمع عنهم ما يسره . واختتم علي سعيد باشا خطابه
هذا بأسلوب ساخر تهكم فيه على الذين لا عمل لهم في صنعاء سوى شرب
الخمر واكتناز الذهب « هو ثمن دماء أولاد العثمانيين » ثم يبعثون اليه وهو
المجاهد المناضل بتوصياتهم ، وهو يقصد بذلك الامام يحيى والوالى العثماني
وأشبايعهما حتى قال « ومسببو مصائبنا هم بصنعاء » ثم ذكر أنه سيجاول
الانتظار فى لمح حتى ترد اليه الأوامر النهائية من الآستانة . ومعنى ذلك أن
علي سعيد باشا رفض أن يقوم بأية تحركات تكون مصلحتها لغير حساب
دولته (٢) ، وإن كانت علاقته بالانجليز فى عدن التي عززها ما حل بالمنطقة

(١) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، (انظر الملحق رقم ٢٥) .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

من ركود في العامين الأخيرين من سني الحرب ، كما أن يأسه من حرص الامام على التوجه لتسليم لحج والنواحي التي في قبضته سيدفعه ذلك في نهاية الامر الى التسليم للبريطانيين ، وان حاول أن يبرر موقفه هذا بأنه وجه نداء لذوى الشأن من اليمنيين بالتوجه الى لحج لتسليم بلادهم على النحو الذي نلاحظه في الخطابين المشار اليهما .

موقف العثمانيين في صنعاء في أعقاب هدنة موندروس في سنة ١٩١٨ م :

اختلف الموقف في صنعاء في أعقاب الهدنة المتفق عليها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م في تفصيلاته عن الأحداث التي جرت في جنوب اليمن في ذلك الحين . فالوالي العثماني محمود نديم بك والقومندان أحمد توفيق قائد الفيلق العثماني في صنعاء - وكانت علاقتهما بالامام يحيى طيبة على عكس ما كان عليه الحال مع علي سعيد باشا - حاولا أن يتيحا للامام يحيى فرصة دخول صنعاء وتسلمه مقاليد الحكم فيها ، وأن يقيم في قصر « غمدان » ويمتلك كل ما فيه من معدات . بل ان قائد الفيلق العثماني أمر بتسليم الامام كل الأسلحة والمدافع والممتلكات الحربية وفاء له بالديون التي اقترضتها منه الدولة في أثناء سني الحرب الكبرى (١) . كما حاول الوالي العثماني أن يتوسط بنفوذه لخدمة أغراض الامام ، وأن يبرز شخصيته بمركزه الجديد بما له من مظاهر السيادة والسلطة كوارث شرعى للحكم العثماني في اليمن ، فبادر بإرسال برقية عن طريق علي سعيد باشا الى والى عدن البريطاني في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م (٢) ردا على كتاب الأخير في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م الذي أطلعه فيه على أبناء الهدنة .

وتبين من تلك البرقية حرص الوالي العثماني محمود نديم بك على إبراز أهمية الامام يحيى وشخصيته التاريخية باعتباره الوريث الطبيعي للحكم العثماني في اليمن وحاكم البلاد الشرعى بعد جلائهم عنها . كما أكد محمود نديم « أن أمر البلاد في يد حضرة الامام » ، وأن الامام أخطره بعدم خروج أحد من العثمانيين الا بناء على أوامره ، ولهذا فالموقف كان يستلزم وصول مبعوث من قبل الدولة العثمانية يحمل تعليمات بالشفرة المتفق عليها الى الامام يحيى وذلك بعد أن أصبحت « حقوق إيفاء شروط الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الامام » . وقد أوضح محمود نديم للوالى البريطانى فى عدن أنه على الرغم من تصديقه لآبناء الهدنة فإنه مضطر لانتظار تعليمات الباب العالى قبل أن يتحرك عن مواقفه، لا سيما وأن « المادة ١٦ من شروط الهدنة ، وفى المادة ٥ المصرح بها وفى عموم

(١) الجرافى : مقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٢٢٥ .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، (انظر الملحق رقم ٢٦) .

شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى اشارة بأن تترك الحكومة الملكية أمور الإدارة « . هذا فضلا عن أن تأمين البلاد يستلزم ابقاء بعض الجنود العثمانيين تبعاً لما تقتضيه المادة رقم ٥ من شروط الهدنة ولكن على أن يكون ذلك مشروطاً بموافقة الامام يحيى ، وسوف يقوم هؤلاء الجنود العثمانيون بواجبهم بتأمين البلاد الى جانب القوات التابعة للامام . وأخيراً طلب والى اليمن العثماني من والى عدن البريطاني ضمان حقه في المخابرة الرسمية مع حكومته العثمانية في الآستانة للقيام بهما منصبه في الولاية .

ويبدو واضحاً أن موقف والى اليمن العثماني محمود نديم بك في صنعاء من الامام يحيى ، فقد اختلف اختلافاً بيناً عن موقف على سعيد باشا قائد القوات العثمانية في لحج الذي لم يبد أية رغبة أو محاولة لتأكيد حق الامام يحيى في وراثة الحكم العثماني في اليمن أو مساعدته في هذا السبيل . على أن محمود نديم بك لم يكتف فقط بتأكيد حق الامام في وراثة حكم العثمانيين في اليمن لوالى عدن البريطاني فحسب ، بل انه حاول كذلك أن يجمع حول الامام شيوخ القبائل التي كانت تفكر في التحول عنه الى جانب البريطانيين وأعوانهم في جنوب اليمن ، وكانت بعض تلك القبائل على صلة وثيقة بعلي سعيد باشا . ومن بين هذه القبائل قبيلة « القماعة » التي أرسل والى العثماني محمود نديم بك برقية الى شيخها محمد ناصر يحذره من سماع أقوال « المفسدين » ، ويرغبه في الالتفاف حول الامام يحيى بقوله :

« الحذر أن تسمعوا أقوال المفسدين ، وتعلموا درجة محبتي لكم منذ خمس عشرة سنة ، حضرة الامام قائم معنا بالمال والروح ، مع اعلاء شأنكم فوق ما أنتم عليه الآن ، قاضي اللواء قريباً متوجه اليكم وسيفهمكم التفاصيل . الحذر أن تسمعوا أقوال أحد المأمورين أو غيرهم من الآن وصاعداً ان صدر لكم اشعار من المأمورين بأى وجه كان من دون الاستئذان منا بالشغرة لا تعتمدوا وهذا سند بيدكم أماناً منا وتأكيداً لكم ودمتم » (١) .

ولم يكتف والى محمود نديم بك بإرسال برقية لشيخ قبيلة « القماعة » محمد ناصر ، بل انه التمس من الامام يحيى أن يحرر برقية من قبله الى شيخ « القماعة » ليجتذبه الى جانبه ، تبعاً للخطة التي كان يهدف بها محمود نديم تدعيم مركز الامام كوريت للحكم العثماني في اليمن . وقد طلب الامام يحيى من شيخ « القماعة » اعلامه « بمقدار موجود المهمات الحربية والآلات والأفراد وغيرها من الأشياء ، ليستقر بذلك الحاضر » وذلك بعد أن حاول اجتذابه اليه بقوله : « وقريباً ان شاء الله ترون ما يسركم من اعلاء مقامكم فوق ما أنتم فيه وذلك قريباً ، واعتمدوا تلغراف الولاية الصادر اليكم يومنا هذا ، ولا تخدعوا

(١) المبدئي : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

الماءورين الذين هم بجواركم لأن بهذا الأمر رأينا بعض ميلان الى أعداء الله .
واحفظوا ما لديكم من قليل وكثير ولا تفرطوا بشيء قطيعا » (١) .

وبعد أن تلقى شيخ قبيلة « القماعة » محمد ناصر برقيتي الوالي العثماني: محمود نديم بك والامام يحيى ، فإنه رأى أن يرسل صورة البرقيتين الى على سعيد باشا قائد القوات العثمانية في لحج ليستطلع رأيه في التصرف المناسب (٢) . وكانت العلاقة بين على سعيد باشا وشيخ قبيلة « القماعة » وطيدة الصلة لدرجة التبعية ، مما جعل الوالي محمود نديم بك يسارع الى بذل مساعيه ليحول دون تحول شيخ « القماعة » بدوره الى البريطانيين . فأراد أن يجتذبه الى جانب الامام يحيى ممنيا اياه بأعلى المراتب وأوفر الفوائد ، وبخاصة أن « القماعة » كان لديهم مهمات حربية وآلات عثمانية لها قيمتها مما جعل الوالي والامام يحرصان على كسب وده واجتذابه الى جانبهم . وهكذا يبدو واضحا الدور الذي قام به والي اليمن العثماني محمود نديم بك في تهيئة الفرصة للامام يحيى ليرث حكم العثمانيين في اليمن ، بل انه حاول أن يساعد الامام كذلك في تدعيم مركزه بتجميع القبائل اليمنية من حوله ، وبخاصة تلك القبائل التي كان لديها من الميقات الحربية والأسلحة العثمانية ما يقوى عضد الامام ويزيد من قوته .

أما بالنسبة لموقف الانجليز من محاولات والي اليمن العثماني محمود نديم بك إبراز شخصية الامام يحيى كوريث شرعي للحكم العثماني في اليمن ، حتى يصبح « أمر البلاد في يد حضرة الامام » فإن والي عدن عبر عن موقف بريطانيا بعدم قبوله توسط محمود نديم للاتصال بالامام يحيى ، لأن الأخير لم يكن طرفا في الحرب كما أنه اعتبر محايدا لادخل له في تقرير الموقف . بل ان والي عدن رأى أن قبول الدولة العثمانية لشروط الهدنة أمر حتمي فرضته قوانين الحرب التي تدعمها فقط القوة العسكرية ، ولهذا فإنه لم يجد ضرورة لاستصدار أوامر أخرى بشأن توقف الادارة المدنية للولاية ، باعتبارها تابعة بطبيعة الحال للادارة العسكرية وبخاصة في وقت الحرب . أما بالنسبة للمسائل المالية المعلقة ومشاكل الحدود فإن الوالي البريطاني في عدن أوضح أن الحكومة البريطانية ستوجد حلولاً لها في المستقبل . وقد عبر والي عدن عن وجهة نظر بريطانيا هذه في الخطاب الذي أرسله الى والي اليمن العثماني محمود نديم بك (٣) ردا على كتابه الذي سبق الإشارة اليه .

وجدير بالذكر أن ذلك الاختلاف الملحوظ بين وجهة نظر الانجليز التي أوضحها والي عدن من جهة ، وبين وجهة النظر العثمانية التي أوضحها الوالي

(١) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .

(٣) العبدل : المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، (انظر الملحق رقم ٢٧) .

محمود نديم من جهة أخرى بالنسبة لموقف الامام يحيى فى أعقاب هدنة «موندروس» فى سنة ١٩١٨ م باعتباره الوريث الشرعى للحكم العثمانى فى اليمن ، فان ذلك الاختلاف سيكون سببا مباشرا فى المشاكل التى ستثار بعد ذلك بين الامام يحيى والانجليز على تحديد الحدود بين منطقة نفوذه ومنطقة النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن . بل ان الانجليز سوف يحتلون المدينة المنفذ الطبيعى للعاصمة صنعاء لتكون فى يدهم ورقة رابحة يساومون بها الامام ثم يسلمونها الى منافسه الادريسى على الرغم من العلاقات الودية التى أشار الى عدن الى وجودها بين الامام وبريطانيا . وكانت بريطانيا تهدف من مساعدة الادريسى فى أعقاب الحرب الكبرى وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن الى الإبقاء عليه حليفا لها ومنافسا للامام حتى لا يقوى الأخير بالدرجة التى تشكل خطرا على مصالحها فى جنوب اليمن .

انسحاب العثمانيين من اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى :

بعد أن استعرضنا فى هذا الفصل موقف العثمانيين فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، فاننا سوف نحاول أن نرتب اللحظات التاريخية الأخيرة فى قصة الحكم العثمانى فى اليمن على النحو التالى .

عندما رأت بريطانيا أن نشاط العثمانيين الحربى فى تهامة على الرغم من ضآلته الى جانب سيطرتهم على لحج ، يعد ذلك جزءا من نشاط دول الائتلاف المعادية للحلفاء ، فان قائدها البريطانى «الجنرال اللنبى» قام بزحفه المعروف على العثمانيين فى فلسطين ، وأصبح ضرب الموانى التى يسيطر عليها الأتراك ومحاصرة الاسطول البريطانى للسواحل العثمانية فى جزيرة العرب جزءا من الخطة الحربية للهجوم العام لحملة «النبى» . وهكذا قام الاسطول البريطانى بضرب الموانى اليمنية التى يسيطر عليها الترك «كالديدة» و «المخا» و «الصليف» و «اللحية» . كما أمدت بريطانيا حليفها الادريسى فى شمال اليمن بمزيد من المؤن والعتاد الحربى وطالبته بسرعة الهجوم برا على الأتراك العثمانيين هناك . وفى تلك الأثناء انهارت خطوط دول الائتلاف فى جميع الميادين أمام قوى الحلفاء المنتصرة فانهمزمت بذلك الدولة العثمانية وخسرت معركتها وآمالها فى نهاية الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ م . وقد دخلت جيوش بريطانيا وفرنسا الى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية ، وصدرت أوامر سلطان العثمانيين الجديد محمد رشاد بواسطة الوزارة العثمانية الجديدة لجميع القوات التركية فى البلاد العربية بالاستسلام والرحيل بواسطة بواخر النقل البريطانية . وقد تسلم الادريسى «ميناء» «اللحية» وبلدة «الصليف» وغيرها من البلاد التى كان يسيطر عليها الترك فى شمال اليمن . كما خلى الميدان للجيش الادريسى بانسحاب

الأتراك في جهة بلاد اليمن «قيس» و «الحميسين» و «حجور» فانطلق الإدارة في توسعهم الى قرب «حجة» حيث اصطدموا بمقاومة قوات الامام يحيى وجها لوجه، وأخيرا استطاعت القوات الادريسية أن تدعم مراكزها في تلك الجهات بالقوة (١) .

أما في وسط اليمن فإن الامام يحيى توجه الى «الروضة» إحدى ضواحي صنعاء حيث حضر اليه عدد من مشايخ القبائل اليمنية ذكر عنهم الواسعي أنهم كانوا «من جميع النواحي وصحبتهما البقر والغنم فذبحتها أمام داره فرحا وسرورا بقدومه ، وحصل للناس بقدوم الامام (يحيى) سرور عظيم لم يعهد مثله ، ثم خرج أكابر السادة والعلماء والتجار والأعيان من صنعاء الى الروضة لزيارة الامام» (٢) . وقد سبق أن أشرنا الى أن العلاقات كانت طيبة بين الامام يحيى والوالي العثماني محمود نديم بك على عكس ما كان عليه الحال بين الامام والقائد العثماني في لحج على سعيد باشا ، ولهذا فلم يكن مستغربا أن يوجه محمود نديم بك دعوة الى الامام يحيى لدخول صنعاء ويبدى استعداداه لتسلمه مقاليد الحكم باعتباره وريثا شرعيا للحكم العثماني في اليمن . وهكذا دخل الامام يحيى صنعاء في شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ (صفر سنة ١٣٣٧هـ) بناء على دعوة الوالي العثماني (٣) ، الذي أمر بتسليمه «قصر غمدان» وما فيه من معدات . كما أمر القائد العثماني أحمد توفيق بتسليم الأسلحة والمدافع وكل ممتلكاتهم الحربية للامام مقابل ما كان له من ديون عليهم على النحو الذي أعلن في ذلك الوقت (٤) . ويصف الواسعي يوم دخول الامام الى مدينة صنعاء بأنه « كان يوما مشهودا ، وحصل للناس السرور والفرح والحبور ، ونظم الامام أمور صنعاء ، ومنع المأمورين من الظلم والارتشاء ، وأرسل معلمين الى سائر القرى . وأمر بإزالة البدع ، وألحقت على الصلاة في أوقاتها والمحافظة على الجمع والجماعات (صلوات الجماعة) ، وأطاعته جميع البلاد ، وأخذ منهم الرهائن » (٥) .

وبالنسبة للأتراك العثمانيين في جنوب اليمن فإن البرقيات والمكاتبات التي تبودلت بين قائدهم في لحج على سعيد باشا وبين الوالي العثماني محمود نديم بك والامام يحيى من جهة ، ووالي عدن البريطاني من جهة أخرى - التي سبق أن أشرت اليها - قد انتهت جميعها بوصول أوامر العاصمة العثمانية بإخراج « القوة العسكرية والإدارة الملكية العثمانية » (٦) من اليمن ، تبعاً

(١) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣١ .

(٣) الجرائد : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٤) الجرائد : نفس المصدر ، ص ٢٢٥ .

(٥) الواسعي : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٣٢ - ٣٣١ .

(٦) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

لشروط هدنة موندروس المتوقعة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٨ م . ولهذا اتجه على سعيد باشا الى عدن حيث سلم سيفه وعساكره لواليها البريطاني في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ م (ربيع الأول سنة ١٣٣٧ هـ) (١) . بعد أن باعوا جميع الحبوب المخزونة في المخازن من مزروعات لحج وباع الضباط العثمانيون أسلحتهم وأثاثهم بأبخس الأثمان حتى بلغت قيمة السيف خمسة قروش مصرية وتسلم الجنرال (بشي) لحجا ، وعسكر جنوده البريطانيون في (أم الققع) .

على أنه في الوقت نفسه تقريبا الذي سلم فيه على سعيد باشا قواته نوالى عدن البريطاني كانت الحديدة هدفا لقنابل الأسطول البريطاني ، لأن العثمانيين هناك حاولوا المقاومة نتيجة لتردد الوالى العثماني محمود نديم بك في الاقتناع بالتسليم لبريطانيا ، ثم احتلت القوات البريطانية مدينة الحديدة بعد ضربها مباشرة (٢) . وقد أوضح الواسعى صورة لحادثة ضرب الأسطول البريطاني للحديدة بالقنابل واحتلالها بقوله : « وفي هذه السنة (١٩١٨ م - ١٣٣٧ هـ) هجم الانجليز على الحديدة بأحد عشر أسطولا على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير اعلان ولا استعداد ، وضربها بالمدافع وخربها ، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها الى التهائم في حالة يؤسف لها ولم يأخذوا معهم شيئا وكل أحد نجى بنفسه ، والمدافع تطلق قنابلها ، ثم احتل الانكليز الحديدة وتراجع الناس ، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفي البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه » (٣) . ويقول أمين الريحاني أن الحديدة ضربت مرتين من البحر ، المرة الأولى في سنة ١٩١٢ م في أثناء الحرب التركية الايطالية ، والمرة الثانية في سنة ١٩١٨ م في الحرب العظمى الأولى عندما حمل الجنرال اللنبي على الترك في فلسطين ، فكان ضرب الحديدة جزءا من الهجوم العام . كما ذكر الريحاني أن قنصل الانجليز كان يومئذ على ظهر البارجة التي كانت تصدر منها الأوامر بإطلاق المدافع . وكانت دار القنصلية ، بأمر القنصل نفسه ، الهدف الأول لقنابل الأسطول ، لأن فيها حسب ادعائه أوراقا سرية ، غير أن الريحاني يذكر أن الاشاعات لا تثبت ذلك الادعاء ، اذ قيل أن القنصل أمر بتدهير بيته لأن فيه أثاثا شاء حرقه طمعا في الحصول على التعويض . وقد دفعت له الحكومة البريطانية أضعاف قيمته تعويضا (٤) ، غير أنها لم تفعل ذلك مع اليمانيين أصحاب الحديدة الذين لاذوا بالتهائم « لا يلوون على شيء ولم يأخذوا معهم

(١) العبدل : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) Rihani, A. : Arabian Peak and Desert, Travels in Yemen, p. 228.

(٣) الواسعى : المصدر السابق ، ط ٢ ، ص ٣٢٢ .

(٤) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

ما يقوم بحاجاتهم ، اذ كانوا يكتفون بالنجاة من الموت المحتوم » (١) .

على أن الانجليز كانوا يرمون من وراء ضربهم للحديدة واحتلالها وضع أقدامهم في اليمن لمواجهة الامام يحيى ومساومته عليها ، بعد أن بدا أنه يريد أن يقوم بدوره كاملا كوريث شرعي للحكم العثماني . وكانت بريطانيا تعلم أن الحديدة بالنسبة للامام ذات أهمية بالغة لأنها المنفذ الطبيعي لصنعاء . وقد انتهر الانجليز فرصة تردد الترك في الاستسلام ليضعوا يدهم عليها حتى لا يتهموا فيما بعد بأنهم بدءوا بالعدوان . بل ان الانجليز ادعوا أن قواتهم دخلت الحديدة للمحافظة على الأمن والنظام ، وأنهم سيميدونها للامام بعد استقرار الموقف ، وذلك تبعاً لما ورد بكتاب والى عدن المرسل للامام يحيى رداً على احتجاجه على ضرب المدينة وتخريبها (٢) . غير أن الانجليز كانوا يهدفون من سيطرتهم على الحديدة الوقوف في وجه توسع الامام يحيى حتى لا يشكل خطراً على مصالحهم في اليمن . بل ان العقيل يذكر أن الانجليز كانوا يهدفون أيضاً الى اتخاذ الحديدة نقطة البدء في الانطلاق لتأسيس مستعمرة جديدة تتصل براً بمستعمرة عدن . وتمهيداً لبلوغ تلك الغاية فإنهم ضربوا نطاقاً من الأسلاك المشائكة حول المدينة وأخذوا في استمالة شيوخ القبائل المجاورة (٣) ، على نحو ما حدث مع شيوخ النواحي التي تجاور مستعمرة عدن .

وجدير بالذكر أن الانجليز اضطروا فيما بعد الى تسليم الحديدة للادريسي في ٣١ من يناير سنة ١٩٢١ م بعد أن فشلت محاولاتهم وبخاصة بعثة « جاكوب » - التي أرسلوها عن طريق الحديدة وحالت قبيلة القعري دون وصولها الى صنعاء - للاتفاق مع الامام الذي أمر قواته بالزحف على النواحي التسع المجاورة لعدن ليضطر الانجليز ويساومهم على إخلاء الحديدة (٤) . كما أن القبائل اليمنية هاجمت الانجليز في الحديدة مما ترتب عليه تغير ثلاثة قناصل لم يوفق واحد منهم في تهدئة الحالة فضلاً عن التمكن لسياسة بريطانيا خلال السنة التي احتلوا فيها المدينة (٥) . وقد قام الانجليز باستفتاء أهل الحديدة في الانضمام الى الحكومة التي يرغبونها بعد جلاء الأتراك ، فتمسك معظمهم اما بعودة الحكم العثماني واما الانضمام الى « الحكومة العربية المصرية » (٦) . وأخيراً أوعز المعتمد البريطاني في الحديدة للجيش الادريسي

(١) العريش : بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وامام ،

ص ٩٢ .

(٢) Rihani, A. : Op. Cit., p. 229.

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٤) Survey of International Affairs, 1925, Vol. I, 321.

(٥) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٦) الريحاني : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

فدخل المدينة ، وبأشر إدارتها وتم جلاء الانجليز عنها . وعندما تأسست الحكومة الادريسية في المدينة استدعى الادريسي خمسة من زعماء تجار الحديد الذين أظهروا ميلهم إلى الأتراك وإلى المصريين ورحلهم إلى عاصمة الإدارة في جيزان ، حيث ظلوا سبعة أشهر أسرى في قلعتها ، ثم أعلّموا بذنبهم وبالجرائم الموقّعة عليهم فافتدى بعضهم نفسه بالمال ، وقدم الآخرون أبناءهم للادريسي رهائن الولاء والاخلاص (١) . وعلى أية حال فقد سلم الانجليز الحديد للادريسي على كره من أهلها « الذين كانوا لا يرغبون في حكم امام صنعاء ولا امام صنيّا (الادريسي) » (٢) ، ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا يشتغلون بالتجارة ويفضلون العمل في هدوء بعيدا عن ضوضاء السياسة وخطر الصراع بين الزعماء المتنافسين ، الذين سببوا الخراب والدمار لمدينتهم دون أن يقدموا اليهم أية تعويضات ، بل يجمعون منهم ما يكفي لشئون الإدارة ، ويفرضون عليهم ضرائب باهظة ، جعلت كثيرين منهم يفضلون الهجرة إلى عدن ، على الرغم من أن الإدارة الادريسية قاومت الهجرة وقبضت على بعض البارزين من التجار المهاجرين وأسرتهم في « مبدى » (٣) .

ولا شك أن تسليم الانجليز مدينة الحديد للادريسي كان تدخلا من بريطانيا في توزيع الأراضي والحدود بين الحكام المحليين المتنافسين ، مما أثار الامام يحيى ضد بريطانيا وجعله يتجه إلى مهاجمتها في النواحي التسع في جنوب اليمن باعتبارها جزءا من أملاك أجداده ينبغي له أن يسترده . وكان يهدف من ذلك بطبيعة الحال إلى اتخاذ تلك النواحي « رهينة مقابل ميثاقى : اللحية والحديدة » (٤) التي سيطر عليها الادريسي بمساعدة بريطانيا . وقد أكد « جاكوب » ذلك عندما قال : « إن الحديد لم تكن ملكا خاصا لنا حتى نمنحها للغير ، كما أن الادريسي لم يفتنهما من الترك في أثناء الحرب ، وكان أول واجب علينا بعد عقد الهدنة مع تركيا أن نبعد الادريسي عن منطقة أصبحت بالاكتمال للامام وحده ، إذ أن الحديد هي الميناء الطبيعي لصنعاء » (٥) .

على أن حكم الإدارة سوف يعتريه الضعف والانهيار بعد وفاة محمد الادريسي في ٢٠ من مارس سنة ١٩٢٣م ولم يستطع ابنه الأمير علي على تسيير دفة الأمور لصغر سنه (٦) . مما جعل إمارة الإدارة تمر خلال السنوات التي مضت بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠م في أدوار اضطراب داخلي ، فصارت مثارا لأطماع جيرانها

(١) الريحاني : المصدر نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٢) العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٣) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 249.

(٤) Survey of International Affairs 1928, p. 311.

(٥) Jacob, H.F. : Op. cit., p. 241.

(٦) Survey of International Affairs, 1925, p. 322.

وبخاصة الامام يحيى الذى تمكن من طرد الادارسة من الاراضى اليمنية التى كانت تحت يد الترك قبل جلائهم وأن يحصرهم فى عسير فقط . وقد حدد الواسعى انتصارات الامام يحيى على الادارسة بقوله : « واستلم (الامام يحيى) باجل ثم الحديدية من دون حرب ، واستلم الموانئ التى على ساحل البحر الاحمر « ابن عباس » و « الصليف » و « اللحية » و « ميدى » ، ثم مدن « الضحى » و « الزهرة » و « المخيرة » و « الزيدية » و « المروغة » وغيرها ، وعين الامام لهذه عمالا وحكاما وعلمين » (١) . بل ان الامام يحيى احتل بعض اراضى عسير وواصل الزحف شمالا ، مما حمل الادارسة على خلع الأمير على ، ووضعوا عمه السيد حسن الادريسي مكانه . وكان ابن سعود قد احتل الحجاز فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦م ، بوساطة السيد أحمد الشريف السنوسى الكبير ، الذى سارع من ليبيا لينقذ امارة نسييه حسن الادريسي . وظل الأمر كذلك الى أن ضغطت المطامع على هذا الأمير ، فاضطر فى النهاية أن يطلب ضم بلاده الى ملك حليفه ابن سعود ، فطويت بذلك صفحة الادارسة (٢) .

وعلى أية حال ، فقد سلم القائد العثمانى فى لحج على سعيد باشا نفسه ورجاله لوالى عدن البريطانى فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨م (ربيع الأول سنة ١٣٣٧هـ) وأصبح الجنود العثمانيون بطبيعة الحال أسرى فى عدن ، ومكثوا فيها أياما ، حتى لحق بهم زملاؤهم فى بقية أجزاء اليمن ممن تجمعوا فى المناطق الساحلية ، وبخاصة فى « اللحية » و « الحديدية » وحملتهم اليها البواخر البريطانية (٣) . وقد رحلت بعد ذلك القوات العثمانية المستسلمة من عدن الى جزير مالطة بواسطة البواخر البريطانية ، التى أوصلتهم فيما بعد الى بلادهم فى الأناضول .

وإذا كنا قد لاحظنا اختلافا بينا بين موقف والى اليمن العثمانى محمود نديم بك من جهة وموقف القائد العثمانى فى لحج على سعيد باشا من جهة أخرى بالنسبة لشخصية الامام يحيى ، فإن هذا الاختلاف بالتالى أدى الى التأثير فى مجرى حياة كل منهما . فالوالى العثمانى حاول أن يبرز أهمية الامام وشخصيته التاريخية ويمهد له ليكون خليفة للحكم العثمانى فى اليمن ، فكان يؤكد ذلك فى خطابه لوالى عدن ليوحى للانجليز بالتفاهم مع الامام باعتباره الحاكم الشرعى للبلاد بعد جلاء العثمانيين عنها . بينما رفض على سعيد باشا أن يتعهد للامام ، وامتنع عن تقديم أية مساعدة له أو تمهيد ليرث مقاليد الحكم بعد زوال السيادة العثمانية عن اليمن . ورأينا أن «على سعيد» حاول أن يبرى نفسه من

(١) الواسعى : المصدر السابق ، ص ٣٣٨ .

(٢) محمد جميل بيهم : قوافل البرودة ومواكبها ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٣) العقيل : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

عدائه للإمام وميله للإنجليز بما ضمنه خطابيه للوالى العثمانى وللقائد أحمد توفيق فى صنعاء ، معبرا عن استعداده للتسليم لمن يهيمه الأمر اذا أسرع بالحضور إليه لتسلم ما تحت يده من الأراضى اليمنية . غير أنه كان واضحا أن على سعيد باشا لم يرتض موقف الامام الحيدى فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، مما جعله يعتبر الامام متخاذلا عندما رفض الاشتراك مع الترك فى مهاجمة الانجليز فى جنوب اليمن ، ذلك الهجوم الذى انتهى فقط بالسيطرة على لحج . ولهذا فان على سعيد باشا اتجه منذ ابلاغه بانباء الهدنة الى التسليم للإنجليز ، والاسراع بمغادرة البلاد اليمنية التى قاسى هو ورجاله فيها الأمرين ، دون أن يهتم كثيرا باتاحة الفرصة للإمام يحيى لتسلم ما تحت يد الترك من الأراضى اليمنية الأمر الذى سهل على الانجليز وأشياعهم من حكام تلك المنطقة العودة الى تلك الأراضى والسيطرة عليها .

وقد سافر على سعيد باشا الى الأناضول كأحد الجنود الأتراك الذين انتهت مهمتهم فى إحدى بقاع الامبراطورية العثمانية(١) . أما محمود نديم بك فكانت علاقاته الطيبة بالإمام يحيى تشجعه على أن يؤثر البقاء فى اليمن « هو وبعض الموظفين الآخرين من العثمانيين - بلغ عددهم حوالى تسعمائة - تحت ظل حكومة الامام (المتوكل على الله) » فأقاموا هناك ، وقد أعطاهم الامام الرواتب والمعاشات اللازمة ، وقد عين بعضا منهم فى المناصب الحكومية « (٢) على حدة تعبير الواسعى . وكان محمود نديم بك وراغب بك (٣) من بين العثمانيين الذين استعان الامام يحيى بخبراتهم ، وأسهموا بدور ايجابى وفعال فى خدمة بلاد اليمن المستقلة .

وقد تمت تلك الأحداث الحاسمة فى تاريخ الحكم العثمانى فى اليمن خلال فترة زمنية وجيزة ، وانتهت بانسحاب القوات العثمانية من اليمن بأكمله فى أوائل سنة ١٩١٩ م (٤) ، وبذلك حصل اليمن على استقلاله الذى تأكد وصودق عليه واعترف به دوليا فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٣ فى أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح الذى عقد بمدينة لوزان لتسوية المسائل التى لم تسو بين الترك والخلفاء (٥) . وقد نصت المادة السادسة عشرة من معاهدة « لوزان » على « تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها المعاهدة » ، وكانت اليمن خارج نطاق تلك الحدود كما أشارت المادة الستون

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) الجرافى : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

Brémond : Op. cit., p. 87.

Scott, H. : Op. cit., p. 120.

Brémond : Op. cit., p. 84.

(٥) ناضل حسين (دكتور) : المصدر السابق ، ص ١٥ .

من المعاهدة المذكورة الى أن الدول التي فصلت عن تركيا لها الحق في أخذ الممتلكات العثمانية الواقعة فيها ، مما منح الامام يحيى الحق في ملكية ما كان في اليمن من ممتلكات عثمانية بعد جلاء العثمانيين عن بلاده في أواخر سنة ١٩١٨ م . وقد صارت معاهدة « لوزان » نافذة اعتبارا من اليوم السادس من شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بعد أن أودعت اليونان وثائق إبرامها في ١١ من فبراير سنة ١٩٢٤ م ، وتركيا في ٣١ من مارس سنة ١٩٢٤ م ، وبريطانيا وإيطاليا واليابان في ٦ من أغسطس سنة ١٩٢٤ م (١) .

وهكذا انتهى الحكم العثماني في اليمن ، وبدأت البلاد عهدا كدولة مستقلة تحت حكم الامامة الزيدية ، التي كان يمكنها أن تجني ثمار الاستقلال ، للارتقاء بالشعب اليمني ، وللاحاقه بركب الحضارة الحديثة .

(١) ناضل حسين (دكتور) : المصدر السابق ص ١٦ - ١٩ .

الخاتمة

آثار الحكم العثماني في مقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية

سوف نختتم هذا البحث بمحاولة تقييم الآثار التي تركها العثمانيون في مقدرات اليمن ، تلك الآثار التي كان يمكن أن تكون في مجموعها أساسا معقولا وبداية مناسبة يزدهر بعدها اليمن في أعقاب الاستقلال ، ليرقى الى مستوى شقيقاته من البلاد العربية الأخرى التي انحسر عنها النفوذ العثماني ، ويشاركهن في ركب التقدم والمدنية . غير أننا وجدنا أن الامامة الزيدية بنظامها العتيق ، وعدم تدرجها نحو النظم الدستورية الحديثة ، قد شكلت عقبة كئودا في وجه التطور التقدمي في اليمن . ذلك لأن الامامة لم تستفد من التجديدات التي أدخلها العثمانيون على أوجه الحياة اليمنية المختلفة ، كما لم تواصل اتسام المشروعات الإصلاحية التي وضع العثمانيون أساسها وبدءوا في تنفيذها ، وأقبل عليها اليمنيون بعد أن لمسوا فوائدها وأحسوا بحاجتهم الى المزيد من صنوفها النافعة . ولهذا فإن الشعب اليمني في نهاية الأمر حارب حكم الامامة البالي وأطاح بمقدراته الى الأبد ، وأعلن تحول البلاد الى جمهورية عربية يمنية ، ليأخذ بذلك مكانه تحت الشمس ، وليستعيد مكانته بين أمم العالم بما يتناسب مع حضارته العريقة وأمجاده الخالدة .

ومما لا شك فيه أن الحكم العثماني الأخير في اليمن لم يكن بصفة عامة خيرا على تلك البلاد ، شأنها في ذلك شأن شقيقاتها العربيات التي تعرضت لئير الاستبداد العثماني في أحلك أيامه . ذلك لأن الحكام والمسؤولين العثمانيين الذين كانت توفدهم حكومة الآستانة كثيرا ما كانوا يخطئون ويفعلون ما يؤخذون عليه في تصريف شئون اليمن في أنشاء تبعيتها للدولة العثمانية . وقد تناولنا بالدراسة في الفصول السابقة الأحداث التي جرت في اليمن في عهد الاستبداد الحميدى والتي تميزت تصرفات العثمانيين فيها باتباع أساليب

العنف والقمع والتعسف ضد الحركات الثورية التي قام بها اليمنيون ، وكذلك في أثناء الفترة الأولى من عهد حكومة الاتحاديين في مطلع العهد الدستوري العثماني قبل الاتفاق على الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١م . وكان يدفع العثمانيين الى ذلك - وبخاصة الاتحاديين منهم الذين تمسكوا بالمركزية المتطرفة وسياسة التتريك العنصرية وفكرة الاختضاع قبل الإصلاح - رغبتهم في الإبقاء على سيادتهم الفعلية في اليمن في وقت تعرضت فيه دولتهم لكثير من الهزات والانتكاسات في أوروبا . كما كان العثمانيون يحولون دون تسرب أنباء الثورة وتيارها العنيف الذي اجتاح اليمن الى بقية الولايات العربية التابعة لهم حتى لا تفقد دولتهم سيطرتها على تلك الولايات ، وبخاصة ولاية الحجاز التي تضم الأماكن الإسلامية المقدسة فيفقد العثمانيون بفقدانها مركزهم المرموق بين الأمم الإسلامية باعتبار سلطانهم خليفة المسلمين و « حامي حرمين الشريفين » . وفي سبيل ذلك استعمل العثمانيون أساليب البطش والعنف والاضطهاد مما كان يزيد لهيب ثورة اليمنيين اشتعالا ضد الحكم العثماني وممثليه من الموظفين العثمانيين العسكريين والمدنيين على السواء .

بل ان كثيرا من هؤلاء الموظفين العثمانيين كانوا يعتبرون تكليفهم بالعمل في بلاد اليمن نغيا لهم وابعادا في تلك الولاية النائية ، فكانوا يكرهون البقاء هناك ، ويتطلعون دائما الى بلادهم . وكان هذا الفهم وذلك الشعور ينعكس في تصرفاتهم ، فتحوّل كراهيتهم هذه لمهمتهم الى نقمة على الشعب اليمني ، واساءة في معاملة أبنائه الأبرياء ، مما كان يعمق الهوة ويزيد من عوامل الشقاق والبغضاء في كثير من الأحيان بين العثمانيين واليمنيين على النحو الذي سبق الإشارة اليه على مدار البحث .

وقد فرض العثمانيون على الشعب اليمني أنواعا من الضرائب والرسوم الجمركية ليتمكنوا بوساطتها من تغطية نفقات القوات العثمانية في ولاية اليمن ومراتب الموظفين العثمانيين هناك ، الى جانب القيام ببعض الإصلاحات واقامة بعض المنشآت وإرسال ما يتبقى بعد ذلك الى خزانة الدولة العثمانية المجهدة في ذلك الحين . ولا شك أن هذه الضرائب وتلك الرسوم ضاقت اليمنيين كثيرا نظرا لأنهم لم يعتادوها من قبل ، كما أنهم كانوا يدفعون أنواعا أخرى منها للامام الزيدى في نفس الوقت تمثلت في ضريبة الزكاة والعشور وغيرها واستندت فيها الإمامة الى نصوص من الشريعة أولتها تبعا لما كانت تقتضيه مصالحها الخاصة . وقد نتج عن ذلك أن ناء اليمنيين يحملهم وأرهقتهم الضرائب بأنواعها المختلفة أشد الأرهاق مما جعلهم يتجهون من محصليها العثمانيين الذين تولوا جمع ما يخص الامام منها أيضا بعد اتفاق الصلح الذي عقد بين الجانبين في سنة ١٩١١م . وقد استخدم العثمانيون أساليب الضغط والأرهاق في تحصيل هذه الضرائب من أبناء اليمن ، وأساء بعض الولاة

العثمانيين استعمال سلطاتهم في هذا السبيل ، فاستغلوا الشعب اليمني أبشع استغلال ، مما جعل الحكم العثماني يشكل عبئا جاثما على صدور اليمنيين .

بل ان بعض الولاة والموظفين العثمانيين عسكريين ومدنيين على السواء اتصفوا بالفسح والطمع وحاولوا أن يستحوذوا على ثروات طائلة في أثناء بقائهم في اليمن ، وسلوكوا في سبيل ذلك مسالك عديدة كان لها أسوأ الأثر لدى اليمنيين . فقد اضطهد بعض الولاة والمأمورين الأتراك عددا من علماء اليمن وأبنائه وصادروا أموالهم ، وتآمروا ضد الأهالي الأبرياء ، وأثاروا حقد الباب العالي على اليمنيين وبخاصة أتباع المذهب الزيدي قبل اتفاقهم على الصلح مع الامام يحيى في سنة ١٩١١ وقد تفشى داء الرشوة بين الموظفين العثمانيين في ولاية اليمن النائية ، حيث ضعفت الرقابة عليهم وازداد تسلطهم على رعاياهم اليمنيين ، بل ان بعض الموظفين العثمانيين كانوا يحاربون الولاة المصلحين في كثير من الأحيان ويتآمرون عليهم للتخلص منهم حتى لا تغل أيديهم عن استغلال الشعب اليمني والاساءة اليه . ولهذا اضطر بعض الولاة العثمانيين أن يدعوا لرغبة الموظفين الترك وأن يقفوا مكتسوفي الأيدي أمام محاولاتهم للاستحصال على الرشوة وابتزاز الأموال من أهالي الولاية ، وذلك في الأوقات التي ضعفت في أثنائها الإدارة العثمانية المسئولة في اليمن عن معارضتهم ومنعهم من ارتكاب مثل هذه المظالم في معاملتهم للشعب اليمني ، وقد أشرنا الى كل ذلك في الفصول السابقة .

وجدير بالذكر أن الحكم العثماني في اليمن لقي هجوما عنيفا من كثيرين من الكتاب العرب حتى اعتبر في رأيهم أهم الأسباب التي أدت الى تخلف الشعب اليمني ، فقد بالغ أحدهم وهو نزيه مؤيد العظم في تشويه صورة الحكم العثماني بقوله : « ان اليمنيين منذ القدم أهل جد ونشاط ، واذا رأيناهم اليوم متأخرين عن غيرهم من الأمم فلاشك أن ذلك يعود الى الامبراطورية العثمانية التي أصحلت شأن اليمن كما أصحلت غيره من الأقطار العربية كل الإهمال . وكانت تعتبر بلاد اليمن مستعمرة حقيرة وتعامل أهلها معاملة سيئة ، ولم يكن لها هم غير جباية الضرائب وإرسالها الى العاصمة العثمانية اشباعا لبطن عاهلها ورجاله . واذا طاف المرء بلاد اليمن من أقصاها الى أقصاها ، لا يجد للدولة العثمانية أثرا من آثار المدنية غير الحصون والقلاع وبعض المستشفيات العسكرية والإسلاك البرقية ومدرسة أو مدرستين صناعيتين . وكان رجال تركيا لا يرسلون الى اليمن الا كل مغضوب عليه من الموظفين الملكيين والعسكريين ، غير ناظرين الى القدرة العلمية والأهلية والشخصية ، فكان هؤلاء الموظفون يسيئون استعمال وظائفهم ، ويرتكبون الموبقات والمحرمات ويتناولون الهدايا والرشوات وهذا مما أثار خواطر اليمنانيين وجعلهم في احتراب دائم مع الحكومة العثمانية » (١) .

(١) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

على أنه مهما قيل عن الحكم العثماني الأخير في اليمن ، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن العثمانيين حرصوا على ادخال كثير من الإصلاحات الحديثة ، ولكنهم كانوا يضطهدون دائما بالشورات والعناصر الرجعية التي كانت تحركها الامامة مما جعل مدة حكمهم مملوءة بالحروب وقمع الثورات ، وجعلهم يضطرون الى استخدام القسوة في كثير من الأحيان ، فكان ذلك يصرفهم بطبيعة الحال عن مواصلة الإصلاح . وكان بعض أولئك المصلحين من العثمانيين يريدون دفع اليمن الى الامام ليسير مع الزمن ، ولكنهم كانوا اذا فعلوا ذلك وجدوا من يتهمهم من أهل اليمن بخروجهم عن الدين . ولم يحاول العثمانيون بحالة من الأحوال تأخير الشعب اليمني أكثر من غيره من شعوب الشرق العربي التي كانت تحت سيطرتهم ، اذ كانوا جميعا سواء في تحمل الأذى من جراء المظالم في تلك الأيام . وقد خلد التاريخ لبعض الولاة والموظفين العثمانيين في اليمن أعمالا جليلة وعدلا وحبا للشعب اليمني واعتماما بشأنه ، ولكن أمثال هؤلاء كانوا قلة اذا قيسوا بالآخرين (١) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد لاحظنا أن اليمن قد تمتع في عهد الحكم العثماني الأخير وبخاصة بعد الانقلاب الدستوري العثماني بحكم معتدل كان يتناسب وحالة ذلك العصر ، ثم حرم اليمن من ذلك الحكم المعتدل بعد أن ملكت الامامة زمام الأمور هناك في عهد الاستقلال . وهذا ما حدا بالكثيرين الى القول بأن الحكم العثماني في اليمن لو كتب له البقاء والاستمرار لساعد اليمنيين على التدرج في طله نحو الحياة العامة المناسبة . ذلك لأن الولاة والمتصرفين وكبار رجال الحكم من العثمانيين لم يكونوا منفردين بالسلطان في معظم الأحيان ، بل كانوا يرجعون الى الدوائر العليا في الأستانة عاصمة الدولة العثمانية ، ويحاسبون أمامها عما يكون قد حدث من تقصير في تصريف شئون البلاد . ومعنى ذلك أن الشعب اليمني كان يتمتع نسبيا بحرية شعبية في ظل الادارة العثمانية وكان في استطاعة أبنائه أن يشكوا وأن يقاوموا ظلم العثمانيين مما جعلهم يعتادون على حكم نظامي قائم على علاقات محددة بين الحاكم والمحكوم . وقد وجدت في كل لواء وقضاء مجالس محلية ، يطلق عليها « مجلس الادارة » كانت تضم أعضاء من صفوة أبناء البلاد الواقفين على حاجات مواطنيهم . وكان هؤلاء خير أداة لمعاونة الحكومة في تطبيق العدالة . لأنهم كانوا يعتبرون وسطاء بين الشعب وولاة الأمور المسؤولين من العثمانيين . وبهذا كان ميسورا الى حد ما الوقوف على رغبات الشعب ، وكان ميسورا استجابة مطالبه في كل نواحي الحياة .

وكان هناك مجلس شعبي آخر وهو « المجلس العمومي » للولاية ، ومقره

(١) أحمد فخري (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها ، ص ١٦٠ .

صنعاء عاصمة اليمن ، ورئيسه الوالى العثماني ، ونائب الرئيس من الوطنيين ذوى الخبرة فى شئون البلاد ، وأعضاؤه يبلغون الثلاثين نائبا . وهذا المجلس كان يتمتع بسلطة واسعة كبرلمان مصغر ، يفتتح فى موعد معين باحتفال شعبي عظيم ، ويلقى فيه الوالى العثماني خطبة الافتتاح ، كما هو معمول به فى البرلمانات الكبرى على النحو المعروف ، يذكر فيه الوالى ما تم فى السنة الماضية ، وما قامت به حكومة الولاية من اصلاحات وتعمير وتعليم ، وبالجملة كل ما أدخل على مرافق البلاد من تحسين ونهوض . وكانت لهذا المجلس عدا سلطته الواسعة ، ميزانية خاصة ، لها أبواب فى الاتفاق ذات بنود محددة ، كما كانت له ادارة نشيطة وسكرتيرة عاملة طيلة السنة الحكومية .

هذا عدا ما كان لليمن من نواب يمينيين يتمتعون بالوطنية والكفاية ، ويمثلون الشعب اليمني فى البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) ، يناقشون ويجادلون ويسألون ويستجوبون من أجل المصلحة العامة لبلادهم ، فكان للشعب اليمني رهبته لدى الحكام المحليين ، المنفذين لقوانين الدولة . ولو بدا منهم أى تقصير نحو الشعب سارع أولئك النواب اليمنيون فى توجيه السؤال والاستجواب ومطالبة الحكومة فى الآستانة بتطبيق العدالة والنهوض بالبلاد الى المستوى اللائق بمكانتها وتاريخها . وقد أتاح كل ذلك للشعب اليمني فرصة التعود على الحياة المنظمة وعلى السلطان الشعبى نسبيا فى تلك الفترة القصيرة ، مما ساعد على تنمية الاستعداد الموجود لديه لممارسة تقرير مصيره ، ونهيبته للحياة العامة المستنيرة .

بل انه لوحظ فى الحقبة الأخيرة للحكم العثماني فى اليمن انه كانت هناك محاكم متنوعة مؤسسة ومنتشرة فى أرجاء البلاد ، من شرعية وتجارية ، ووطنية أهلية ، واستئناف لكل هذه ، وتميز خاص (أى محاكم للنقض والابرار) . كما يضاف الى ذلك نظام النيابة ، حيث كان يوجد النائب العمومى ومركزه صنعاء ، وكلاء النائب العمومى فى الألوية والأفضية ، وأكثرهم ممن تخرجوا من كلية الحقوق بجامعة الآستانة ، وبعضهم ممن تدرب فى القضاء ورقى فى السلك القضائى حتى وصل الى رئيس محكمة أو رئيس نيابة . أما كبار رجال القضاة ورؤساء المحاكم الكبيرة فقد كانت الدولة تنتخبهم من كبار رجال القانون والتشريع والفقه ومن يجيدون العربية ويتحلون بالنزاهة والحق (١) . كما شهد العهد العثماني الأخير فى اليمن انتشار المستشفيات الصحية فى البلاد ، ووجود عدد من الأطباء والصيادلة ، كما أن المدارس انتشرت على اختلاف أنواعها فى جميع أنحاء اليمن ، وكان التعليم مجانا على نفقة الدولة (٢) . فقد كان فى صنعاء ومدينة « أبها » عاصمة عسير ، خمس مدارس ، للصناعة

(١) اليمن المنهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ١ - ٣ .

(٢) Bury, G.W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, p. 73.

وللتعليم الإيتام والبنات ، ومدرسة عسكرية للتعليم العسكري الإعدادى الذى يوصل الطالب الى الكلية الحربية بجامعة الأستانة . كما أقام العثمانيون مدرسة للصناعات فى المدينة وقد شاهد أطلالها نزيه العظم الذى قام بزيارة اليمن فى سنة ١٩٢٧ م وكانت قد تهدمت اثر المعارك التى دارت حولها بين جيش الامام يحيى وجيش الأدارسة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولم تعمل الامامة على تجديدها فيها بعد (١) . هذا عدا ما كان من نظام شائع فى ولاية اليمن ، فى النواحي الادارية على وجه الخصوص ، فقد كلف بالعمل عدد من كبار الموظفين وصغارهم المتعلمين الذين قاموا بواجبهم فى خبرة وكفاية مما جعل الدولاى الحكومى فى جميع مرافق الحكومة بالولاية يسير سيره فى بقية الولايات العثمانية الأخرى . ونظرا عن ذلك وجد التمثيل السياسى والقنصل لكثير من الدول بعاصمة الولاية وبعض ألقبها وأقضيةها . وكان بمسنداء كما فى بقية الولايات العثمانية مصلحة تدعى « ديوان الشئون الأجنبية » وكان هذا الديوان مرتبطا بالولاية ومديره يتقن عددا من اللغات الأجنبية .

وقد اهتم العثمانيون اهتماما بالغا بشئون القبائل والعشائر اليمنية ، وحاولوا تنظيم حياتهم ، وتدير عيشتهم ، وتعويدهم حياة السلام والأمن فى ظل القانون والنظام ، حتى تنعم الولاية بالسلام ويسودها الاستقرار . وكان الأئمة من قبل يحرصون القبائل بعضها على البعض الآخر من أجل تحقيق مآربهم الشخصية والقضاء على منافسيهم مما كان يثير الفوضى والاضطرابات فى البلاد .

كما أولى العثمانيون الشئون العمرانية فى اليمن عنايتهم الفائقة . ففى عهدهم كان تجميل صنعاء ، وشق الطرقات بها ، وأنشؤا أحياء حديثة فى عاصمة الولاية ، منها حتى « بير العرب » الذى أقامه العثمانيون خارج سبور صنعاء على أحدث طراز فى عصره (٢) . وفى هذا الحى كثرت الحدائق حول المنازل الحديثة التى أقامها العثمانيون والتى حوت كل وسائل الراحة ، كما أقاموا عددا من المقاهى فى أحد الشوارع المجاورة « للسوق العربى » فى صنعاء وكانت كلها ذخرة بالرواد من عثمانيين ويمنيين على السواء .

وقد اعتنى العثمانيون كذلك بشئون الزراعة فى اليمن ، وأدخلوا كثيرا من الأساليب الزراعية الحديثة ، واستوردوا ما ليس موجودا باليمن من الخارج لتنمية موارد الولاية ، مما يعود على أهلها وعليهم بالخير والكفاية ولا سيما فى الأوقات التى تعرضت فيها اليمن للحصار البحرى الايطالى والبريطانى ، وقد

(١) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧ .

هانز مولفرتز : اليمن من الباب الخلفى (ترجمة خيرى حساد) ، ص ١٦٧ .

(٢) Bury, G.W. : Op. cit., p. 69.

جاءت الأرض اليمنية الغنية بالكثير من الحيرات مما أثبت أن اليمن ذات ثروات طبيعية هائلة . كما أقام العثمانيون في مناخة طاحونتين هوايتين كانتا تعملان بصفة دائمة لطحن الغلال لحاجة الولاية (١) .

وأنشأ العثمانيون في اليمن نظاما ماليا محدد المعالم ، فكانت بصنعاء ادارة عامة منتظمة لها فروعها العديدة بمختلف الأقاليم ، وكان يتولى الادارة من يطلق عليه لقب « الدفتردار » ويعتبر منصبه نائبا عن وزير المالية في الولاية ، وكان يتبعه المحاسبون ؛ ومديرو المال ؛ وكبار الصيارفة وصغارهم ، ومأمورو التحصيل ، والمحصلون . وقد استعمل في اليمن من العملات العثمانية الجنيه التركي الذهبي والريال المجيدي الفضي ، وكان يستعمل هناك من العملات الأجنبية الجنيه الانجليزي والجنيه الفرنسي وريال ماريا تريزا النمساوي ، كما كان يتعامل أهالي الحديدة بالرؤية الهندية أيضا (٢) .

وقد ازدهرت التجارة اليمنية ابان العهد العثماني وأثرى من ورائها كثيرون من أهالي البلاد سواء من كان منهم في المناطق الجبلية ، أم في المناطق الساحلية . وكان فرع البنك العثماني في الحديدة يؤدي ما ينشأ الحالة الاقتصادية في اليمن . كما كان الاستقرار والحفاظة على الأمن من الأمور التي كانت تحرص الادارة العثمانية على توفيرها ، مما ساعد فعلا على ازدهار التجارة وانعاشها . وقد نال العثمانيون تقدير وإعجاب أهالي المدن اليمنية وبخاصة من عاش منهم بالقرب من المراكز الادارية العثمانية ، اذ أمكنهم أن يروا ويلمسوا الجهود التي كان يبذلها جهاز الادارة العثماني للمحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد وتجنبيها الفوضى والاضطرابات . بل انهم كانوا يعتقدون على أقل تقدير أن العثمانيين لم يكونوا أسوأ من أئمتهم السابقين ، لا سيما وأن العثمانيين كانوا يتصدون دائما لمقاومة غارات القبائل التي كانت تشن بتحريض من الأئمة لسلب المدن اليمنية ونهبها (٣) .

كذلك حاول العثمانيون أن ينتفعوا ويفيدوا الولاية اليمنية من الثروات الطبيعية الموجودة فيها في مجالات أخرى غير الزراعة ، فأقاموا منشأة ملاحات الصليفي التي كان يستفيد منها ويعيش عليها كثير من العمال والعاطلين ، هذا فضلا عما كانت تدره من أموال طائلة على خزانة الولاية نتيجة لاستغلال الملح في الأغراض التجارية . وفي عهد الإمامة عقب الاستقلال تعطل استغلال ملح الصليفي تجاريا واقتصرت على الاستفادة منه محليا ، ورفضت حكومة الإمامة منح

Bury, G.W. : Ibid., p. 117.

Bury, G.W. Ibid., p. 130.

Bury, G.W. Ibid., p. 134.

(١)

(٢)

(٣)

امتياز استغلاله تجاريا لأى شركة أجنبية تمسكا منها بسياسة العزلة وبحجة خشيتهما من التدخل الأجنبي فى شئون البلاد (١) .

وقد اتجهت نية الحكومة العثمانية فى اليمن - وبوشر فعلا ذلك - نحو شق الطرق وتعييدها فى الجبال العالية المرتقى والسهول المنخفضة المترامية ، والعمل على إيجاد شبكة من السكك الحديدية تصل مناطق البلاد النائية ببعضها لتسهيل الانتقال ، وتيسير عمليات التصدير والاستيراد من منطقة الى أخرى ، وبين اليمن وغيره من البلاد ، مما يهيئ ، الرفاهية للولاية وينعش اقتصادياتها . وقد اهتم العثمانيون أولا بالطريق الموصل بين الحديدة وصنعاء ؛ ولهذا الطريق أهميته الاستراتيجية الى جانب أهميته الاقتصادية حيث كان يربط العاصمة بالميناء الطبيعى لها وهو الحديدة . وقد اهتم العثمانيون بتحسين واصلاح ميناء الحديدة للغرضين الاقتصادى والحربى فأصبح الميناء الأول لليمن . وقد أنشأ العثمانيون أرصفة جديدة لهذا الميناء فى رأس الكتيب شمال الحديدة كلفتهم أربعة عشر ألفا من الجنيهات تقريبا . وقد تعاقدوا مع مهندسين أجانب أشرفوا على تنفيذ هذا المشروع . كما أنشأ العثمانيون فى الحديدة مكثفا ينتج عشرة أطنان من الثلج يوميا ، وقد كلفتهم مولدات الأيدروجين مبلغ ألف من الجنيهات ، واستوردت بالتعاقد مع أحد المصانع الإيطالية (٢) .

ثم بدأ العثمانيون فعلا فى مد خط حديدى من رأس الكتيب ويمر بميناء الحديدة والى الداخل على مدى نحو خمسين كيلو مترا حتى قرب « الطنمية » الواقعة بالقرب من « باجل » (٣) ، وسارت أول قاطرة فى حفل افتتاح مهيب ، حضره الوالى العثمانى وكبار رجال الولاية ورجال السلك القنصرلى باعتباره أول حادث تاريخى فى حياة اليمن العمرانية والاقتصادية . وكانت قد تعاقدت وزارة الأشغال العمومية العثمانية مع شركة فرنسية لانجاز هذا المشروع ، وأمر عزت باشا فى سنة ١٩١١ م باقتلاع الأعشاب وتمهيد الأرض من رأس الكتيب على بعد عشرة أميال شمال الحديدة ليبدأ من هناك الخط الحديدي ويمر بالحديدة ثم يتجه عبر الهضبة الوسطى الى صنعاء . وبعد البدء فى تنفيذ المشروع على هذا النحو اشتعلت نيران الحرب الطرابلسية ، فاستبدل المهندس الإيطالى المشرف على التنفيذ بآخر فرنسى ، غير أن الأخير لم يكن على وفاق مع مساعديه ولا مع السلطات العثمانية فى الولاية . وجدير بالذكر أن الفرنسيين الذين حضروا الى اليمن لتنفيذ هذا المشروع قاموا بأعداد خريطة لليمن لم تكن بياناتها تامة كاملة ، وقد عثر على هذه الخريطة القاضى محمد راعب التركى الأصل

(١) السيد مصطفى سالم : اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، ص ٤٦٩ .

(٢) Bury, G. W. : Op. Cit., p. 126.

(٣) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

الذى عمل مستشارا للامام يحيى بعد جلاء العثمانيين عن البلاد . ولم تكن الامامة باعداد خريطة لليمن ، مما جعل القاضي راغب هذا يبدى أسفه لنزبه العظم « لعدم وجود خريطة تفي بالمرام » (١) . وقد ضربت مدافع الأسطول الايطالى سواحل اليمن فى سنة ١٩١٢ حتى يشغل العثمانيون عن مقاسومة ايطاليا فى طرابلس الغرب ؛ فخرب جانب من معدات المشروع ؛ ثم انسحبت ادارة الشركة الفرنسية دون استكمال الانشاءات المطلوبة (٢) . وقد أهمل هذا الخط الحديدى بعد ذلك ولم تعمل الامامة على اصلاحه وانجازه فى عهد الاستقلال ، فاقتلعه بعض العامة واستخدموه دعاءات فى أبنيتهم (٣) ، فخسرت اليمن بذلك مشروعاً هاماً كان سيعود على البلاد بأرباح طائلة وخيرات كثيرة .

بل انه سبق مشروع الخط الحديدى هذا قيام العثمانيين فى اليمن بتنظيم البريد ومد أسلاك البرق بين كثير من المدن اليمنية (٤) . ولا شك أن البرق كانت له أهميته الاستراتيجية الخطيرة فى اليمن حيث الجبال الشاهقة الارتفاع والطرق الصعبة الوعرة . وكثيراً ما كانت تتعرض أسلاك البرق للقطع والتعطيل فى أثناء قيام الثورات اليمنية ضد الحكم العثمانى . وفى تلك الحالة كان العثمانيون يستعينون عن البرق بمراكز الاشارة المرئية الواقعة على مسافات متقاربة على طول الطريق بين الحديدية وصنعاء . على أنه كان بين هاتين المدينتين يوجد خطان ثنائيان : أحدهما للبرقيات المحلية والعامة والآخر للبرقيات الحكومية . ويتصل هذا الخط الأخير بالعالم الخارجى من الحديدية الى الشيخ سعيد عن طريق بيت الفقيه وزبيد ثم مخا ، ومن هناك يتصل بخط بحرى قصير الى جزيرة بریم . وكان هذا الخط يعمل جيداً فى سنة ١٩١٣ م غير أنه كان أكثر عرضة للتعطيل لبعده عن مراكز الحراسة التى تقوم بها السلطات المحلية العثمانية فى اليمن . وقد امتد خط آخر للبرق من صنعاء الى ذمار عبر المنطقة الجبلية وكان يصل الى بریم وأب وتعز ثم يمتد جنوباً حتى المخا ، وقد ذكر « برى » أن هذا الخط كان معطلاً فى سنة ١٩١٥ م . وفضلاً عن ذلك فقد وجد خط برقى ثالث بين الحديدية واللحمة ، وكان يتفرع منه خط يصل الى الصليف ومن هناك يمتد خط برقى بحرى الى جزيرة كمران حيث كانت توجد محطة للحجر الصخى للحجاج الشرقيين (٥) . وقد عين مدير

(١) نزيه مؤيد العظم : المصدر نفسه ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) Bury, G. W. Op. Cit., p. 128.

(٣) عبد الواسع الواسع : تاريخ اليمن ، فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن . ط ٢ ، ص ٣٥ .

(٤) Bury, G.W. Op. Cit., p. 57.

(٥) Bury, G. W. Ibid, pp. 164-165.

عام ، للبرق مقره في صنعاء عاصمة الولاية ؛ وكان يتقاضى مرتبا مقداره ستون جنيها ذهبيا كل شهر . وقد منح هذا المدير لقب « صاحب السعادة » ؛ كما منح هذا اللقب أيضا لمدير عام جيمرك الجديدة ؛ ومدير الشرطة في الولاية ؛ وقومندان الجندرية .

وقد سبق أن أشرت الى أن نظام الجندرية قد أتاح الفرصة لليمنيين للانتظام في سلك الجندرية وتلقى التدريبات التي كانت تلقن للجنود العثمانيين . وقد أثبت اليمنيون مهارة فائقة في صفوف الجندرية مما شجع الوالي العثماني اسماعيل حقي باشا على محاولة استبدال العساكر التركية بعساكر غيرهم من العرب اليمنيين ؛ غير أن الباب العالي عارضه في ذلك ، وانتهى الأمر بعزله عن الولاية على النحو الذي سبق أن أوضحته . ولا شك أن انتظام اليمنيين في هذا التشكيل كان حادثا هاما في تاريخ اليمن إذ نتج عنه خلق نواة لتكوين جيش نظامي يعني . كما انخرط كثير من أبناء اليمن في سلك الجيش العثماني وبخاصة عقب الصلح الذي عقد بين الدولة العثمانية والامام يحيى في سنة ١٩١١ م ، ولم تعد الامامة تعترض على ذلك كما كانت تفعل من قبل عندما كانت تخشى أن يصبح اليمنيون المجندون سلاحا ضدها في يد الأتراك ، وقد تعلم اليمنيون المجندون أشياء كثيرة من العثمانيين ، واكتسبوا خبرات نافعة من مخالطتهم والاندماج معهم في حياة مشتركة (١) .

من كل هذا يتضح لنا أن أبناء الشعب اليمني ، من كان منهم في المناطق الجبلية الأهلة بالسكان ، أم أهل تهامة والسواحل ، قد تفهموا من العثمانيين في أثناء حكمهم الأخير لليمن نواحي الحياة العامة الراقية نوعا ما ، وأدركوا معنى الكيان الفردي وتمتعه بحقوقه الشخصية ، كما تفهموا سبل التمدين العصرية والتعود نسبيا على أساليبه ، وأقبل اليمنيون على التثقيف العصري بحيث لقن الكثيرون من شبابهم شيئا من العلوم الحديثة تبعاً للمستوى التعليمي حينذاك ، واستعادوا الى جانب ذلك صناعات ومعارف عديدة على يد العثمانيين العاملين في حكومة الولاية (٢) .

وعلى النقيض من كل ذلك كان نظام الحكم في اليمن في عهد الامامة الزيدية عقب الاستقلال ، إذ كان الامام يحيى الذي تولى زمام الأمور هناك « يقبض على شئون شعبه الروحية والدنيوية » على السواء ، كما ادعى القدسية التي آمن بها أتباع المذهب الزيدي من اليمنيين وبخاصة في الأجزاء الجبلية من

(١) الواسعي : المصدر السابق ، ٢ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) اليمن النهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ، ص ٤ - ٦ .

بلاده (١) • بل ان الامام يحيى كان من « غلاة المحافظين في آرائه الاجتماعية ، وهو من أنصار القديم ودعائه والمتمسكين به » ، وان أشار أمين سعيد الى ميل الامام الى الاستفادة من المخترعات الحديثة ، الأمر الذي كان يعارضه بعض أتباعه من الزيديين (٢) •

وقد أكد « هيو سكوت Hugh Scott » أوتوقراطية حكم الامام يحيى في اليمن عقب الاستقلال بقوله : « ان الملكية في اليمن تعد من أكثر الملكيات أوتوقراطية في العالم » (٣) • ذلك لأن الامام كان حكمه مطلقا ، اذ أمسك بزمام الأمور في بلاده ؛ وركز السلطة كلها في يديه ؛ ولم يسمح بالتصرف في صفائر الأمور الا بعلمه وموافقته ، وكان لا يوافق على وجود شكل دستوري لحكم اليمن ؛ بل تعتمد أن تكون السلطة كلها في يده هو ؛ دون الوزراء أو الأمراء أو الإداريين عموما • ولم يكن للملك اليمن « حكومة » بالمعنى المعروف ، بل كان له « بلاط » ؛ ولهذا كان الامام يحيى ملكا أوتوقراطيا بكل معنى الكلمة • فالامام كان يعين « وزراء » ، وهذه الألقاب التي كان يخلعها عليهم لم تكن سوى ألقاب شرف لأن معظمهم كانوا من أولاده وبخاصة في أواخر أيامه ، « أما مراكزهم فهي وسائل الديوان التي يجلسون عليها في حضرة ملكهم ، وأما سكرتاريوهم فيؤخذون من بين الكتاب الذين يتجمعون في أبياء » الختام » (قصر الملك) وغرف الانتظار فيه » (٤) • وكان أحد أولاد الامام يحيى على سبيل المثال وزيرا للمواصلات في الوقت الذي كانت فيه المواصلات في اليمن محدودة الى أقصى حد ، وتقوم في الغالب على ظهور البغال والابل ، كما لم يهتم الامام بتعبيد الطرق • أما البريد فكان صورة بدائية وأما البرق فقصده أهملته الإمامة ولم تبد اهتماما بشأنه (٥) •

ولم تحرص الإمامة على معرفة رأى الشعب اليمني في شئون بلاده ، الا في الظروف الاستثنائية التي كان لا يريد فيها الامام أن يتحمل المسؤولية بمفرده • وفي تلك الحالة كان الامام يجمع مجلسا يضم وجهاء البلاد وعلماءها وذوى الرأى فيها ممن عرفوا بالخبرة والحكمة وبعد النظر وأصالة الرأى ، لى يبحثوا الموقف من جوانبه المختلفة ويشتركوا مع الامام في تحمل المسؤولية • فالامام يحيى على سبيل المثال لم يؤثر عنه أنه جمع مجلسا لبحث شئون الدولة الا عند اعلان الانسحاب من الضائع عندما طلب الانجليز منه ذلك ؛ حتى لا يتحمل

(١) Stark, F. : The Arab Island, p. 26.

(١)

(٢) أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم ، ص ١٨٩ •

(٣) Journal of The Royal Central Asian Soc., XXVII, 1940, p. 22.

(٣)

(٤) سلفاتور أبوتى : مملكة الامام يحيى (ترجمة طه فوزى) ، ص ١٠٢ - ١٠٣ •

(٥) السيد مصطفى سامي : الضعف السابق ، ص ٤٥٤ •

المسئولية بمفرده فى جلاء قواته عن تلك المنطقة التى أصبحت مرتعا للنفوذ البريطانى بخاصة وأن عدن كانت مركزا لنشاط الانجليز التوسعى فى جنوب اليمن .

ومعنى ذلك أن الحكومة اليمنية فى أعقاب الاستقلال كانت هى الامام ، كما كان الامام هو الحكومة ، ولهذا كان يصدر قراراته فى كل أمر من أمور الدولة جل أو هان أولا بأول . وكان من العبث محاولة العثور على وزارات للوزراء على نحو الدواوين المعروفة بدرجاتها الوظيفية الا ما ندر ، أو ما يشبه المكاتب الخاصة ببعض الشئون ، مثل تقديم المعلومات أو القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بأموال الدولة . وكانت أموال الدولة هى فى نفس الوقت أموال الامام ؛ وكان له السلطة المطلقة فى التصرف فيها على النحو الذى يراه ؛ دون أن يستشير شعبه أو حكومته .

أما عن صورة الحكم الامامى فى أجزاء اليمن المختلفة عقب الاستقلال ؛ فكانت صورة مصغرة من حكم الامام نفسه ؛ إذ كان أمراء الوحدات الادارية الكبرى يتبعون نفس النظام القائم فى العاصمة المركزية . وكان عدد هذه الوحدات حينذاك خمسة وهى : تعز ؛ وحجة ؛ والحديدة ؛ وآب ؛ وصنعاء ؛ وكانت كل وحدة ادارية منها تسمى لواء . وكان اللواء ينقسم الى أقضية ؛ والأقضية تنقسم بالتالى الى نواح . وحتى هذا النظام فإنه كان استمرارا للتقسيم الادارى فى العهد العثمانى بعد أن لبس ثوبا اماميا أو توتوقراطيا أفقده الكثير من الميزات المقصودة منه (١) .

بل ان « سيوف الاسلام » أو أنجال الامام يحيى وبخاصة فى العشر السنوات الأخيرة من حكمه عقب الاستقلال كانوا يديرون شئون الألوية ، ويعاونهم عدد من « العمال » الموظفين ومدبري النواحي . وكان لهؤلاء الأمراء صلاحيات غير محدودة ، إذ كانوا أمراء الجيش المربط فى مناطقهم ، وأمراء الشرطة ، والجباة ، وحكام الشرع ؛ ومأمورى الخزائن ، كما كانوا مسئولين عن كل شئ. أمام « جلالة الامام » والدهم ، بل انهم كانوا يقلدونه فى مظهرهم وطريقة حكمهم لسكان الألوية (٢) ، بنفس الطريقة الاوتوقراطية التى يتبعها الامام نفسه فى عاصمة البلاد .

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

(٢) محمد حسن : قلب اليمن ، ط ١ ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) كان سيف الاسلام أحمد أميراً لتعز ، وأمير الحديدة سيف الاسلام عبد الله مع توليه وزارتي المعارف والدفاع ، وأمير أب هو سيف الاسلام الحسن ، وأمير صنعاء هو سيف الاسلام الحسين .

ولا يعنى هذا أن هؤلاء الأمراء كانت لهم حرية التصرف فى مناطقهم تبعاً لما تقتضيه ظروف كل منطقة ، بل أن الإمام حرص على الانفراد بالتصرف فى كل شئ فى اليمن ، فكان على جميع الحكام والعمال فى الألوية المختلفة أن يرجعوا فى قراراتهم وأحكامهم – ولا سيما ما كان متصلاً منها بالشئون المالية – إلى « الحضرة الشريفة » أى إلى الإمام الذى كان يشرف مباشرة على كل ما يصرف من « بيت المال » مهما كان نوعه . بل أن الإمام كان يشرف حتى على الأمور الخاصة بصغار الموظفين ، « فالمستحق لرفع درجته ، ولو كان نصف دينار مثلاً لا بد أن تصدر به إرادة ملكية خاصة ، وعلى هذا تقيس جميع مصروفات مرافق الدولة » (١) .

بل أن الإمامة الزيدية بنظامها هذا أيضاً عرقلت الطريق أمام الوحدة الوطنية فى اليمن ، إذ كانت تحكم البلاد بنوع من توازن القوى تحققه لنفسها . أولاً فى الشمال عن طريق إثارة الخلافات بين القبائل واستباحة دماء قبيلة لأخرى ، ثم كانت تحكمه أيضاً بنوع آخر من التوازن بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى الذى يسمونه باليمن الأسفل . حتى استطاعت الإمامة بذلك أن تخلق على الأرض اليمنية حياتين – حياة السهل الشافعى الذى يزرع ، وحياة الجبل الزيدى الذى يحكم ويسيطر ، وبالطبع فإنه ولو أن يظهر هذا الخلاف كان دينياً إلا أن بواعته ودوافعه كانت بعيدة كل البعد عن الدين . وكان يساعد على إبقاء حكم الأئمة ، ويزيد من تعقيد المشكلة أن اليمن لم يكن فى الحقيقة سوى أوصال منعزلة متقطعة بفعل عدم وجود ما يربط بينها . وكان الأئمة يستشعرون الخطر دائماً من وجود طريق يحقق الاتصال بين جباهير الشعب اليمنى . وعندما شيدت الصين الطريق الذى يربط ما بين الحديدة وتهامة وما بين صنعاء وما حولها الذى تم فى السنوات الأخيرة من عهد حكومة الإمامة ، فإن الأئمة أنفسهم كانوا يقاومون فكرته دائماً حتى أصبح على لسان المواطن اليمنى الآن قولاً بات مأثوراً .. « سهمى فى الجنة ليكن من نصيب الذين بنوا الطريق » .

وكان يزيد أيضاً من تعقيد الظروف حول قضية الوحدة الوطنية فى اليمن فى أثناء عهد الأئمة هذا الإصرار على أن يبقى الشمال الجبلى بلا وسائل تدبر عيشه سوى البندقية التى يستطيع بها غزو السهل المزروع فى الجنوب . هذا فضلاً عن الأسلوب الذى كان يجرى بوساطته الحكم فى اليمن حينذاك والذى تمثلت أغرب صوره فيما يسمى هناك بالخشببات ؛ فكان لشيوخ القبيلة أن يقيم حول دياره خشبة وحاجزاً لا يستطيع أحد أن يعبره إلا بأمر ؛ ولحراس

(١) أمين الريحانى : ملوك العرب ، ج ١ ، ص ١٥٩ .

المدينة هذا الحق ؛ ولصاحب القرية هذا الحق أيضا ؛ ثم شاع الحق حتى أصبح في مقدور كل فرد أن يقيم خشبة تسد الطريق وتمنع الناس من العبور إلا إذا دفعوا ؛ . وإن أكثر المظاهر التي تبدو واضحة حتى الآن ، بتأثير الانتمالية التي حرصت على إبقائها حكومة الإمامة مما مزق اليمن أوصالا ، ذلك الاختلاف الواضح في اللهجات اليمنية ليس بين لواء وآخر أو بين مدينة وأخرى ، بل بين قرية وقرية وبين جبل وجبل (١) ، الأمر الذي تحاول حكومة الجمهورية العربية اليمنية الآن أن تتخلص منه بربط اليمنيين بعضهم ببعض بإقرار الأنظمة المناسبة وتدعيم وسائل المواصلات المختلفة ، وتنشيط عمليات الاعلام وتنصير اليمنيين بقضية الوحدة الوطنية في بلادهم التي تشكل الأساس الأول الذي ستقوم عليه نهضة اليمن في ظل نظامه الجمهوري الجديد .

وهكذا كان نظام الحكم في اليمن في عهد الإمامة بعد جلاء العثمانيين عنها يتميز بشكل خاص مطلق في طبيعته ، فالإمام كان يقبض على زمام الأمور كلها بين يديه ، ويتصرف في كل شيء بإرادته ، وتبعاً لما تمليه عليه أغراضه ، وإذا كان الإمام قد استعان ببعض الكفاءات من حوله ، فإن ذلك كان بصورة محدودة للغاية تبلورت في استشارتهم فقط دون التزام بأرائهم ، بل إن هؤلاء كانوا مسئولين أمامه دون غيره ويستمدون سلطاتهم منه بصفة شخصية ، فاني لهم إذن أن يعارضوه . وكان هذا النظام مخالفا للنظم التي أقامها العثمانيون في اليمن ، إلى جانب مخالفته للصورة التي كانت عليها النظم الدستورية الأخرى القائمة في البلاد العربية حينذاك .

ويبدو أن هذا النظام الخاص الذي سارت عليه الإمامة الزيدية في اليمن في أعقاب جلاء العثمانيين كان يرجع إلى غلبة الطابع الديني والقبلي عند الإمام يحيى من جهة ، وإلى ملائمة هذا النظام للظروف التاريخية التي عاشها هذا الإمام من جهة أخرى . إذ كان حكمه يقوم على أساس ديني مذهبي ، جعله يشجع التعصب لدى أتباعه الزيديين ، لأن ذلك كان يخدم مصالحه الشخصية ، ويدعم مكانته بين قومه . وكان النظام القبلي هو البيئة الصالحة لنمو مثل هذا التعصب المذهبي الذي كان يدعم الإمامة مما جعل الإمام يحرص على إبقاء الروح القسائية بنظمها الاجتماعية العتيقة ، كما كان يشجع القبليين أيضا على التمسك بالأوضاع البالية الفاسدة التي تبقى له سيطرته ونفوذه ، وذلك تحت شعار المحافظة على التقاليد المتوارثة .

(١) الإعرام : العدد ٢٨٨٠٢ في ١٩ من أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٥ . من تحقيق كتبه الصحفي مكرم محمد أحمد ناقش فيه رأى الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس وزارة اليمن السابق حول موضوع إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية في اليمن .

أما بالنسبة لملازمة نظام الامام هذا - الذي خلف الحكم العثماني في اليمن بعد الاستقلال - للظروف التي عاشها الامام يحيى ، فقد رأينا أن هذا الامام بدأ حياته السياسية بالحرب ضد العثمانيين واستمرت حروبه معهم حتى عقد صلح دعان في سنة ١٩١١ م . وبعد جلاء العثمانيين عن اليمن دخل الامام في حروب مستمرة مع كثير من معارضيه وأعدائه في أرجاء البلاد لم يهدأ أوارها نسبياً الا في سنة ١٩٣٤ م . وقد رأى الامام أن حكمه هذا ينظمه الأوتوقراطية وبسيطرته المحكمة على كل شئون البلاد وثرواتها خير ضمان له على تدعيم ملكه ، بينما كان الشعب اليمني يئن تحت وطأة الحروب القاسية التي أوقعتها الامامة فيها . ولا أدل على ذلك من الحديث الذي دار بين أمين الريحاني - الذي قام بزيارة اليمن في الثلاثينات من القرن الحالي في عهد الامامة الزيدية عقب الاستقلال - وبين أحد اليمنيين الذين التقى به في استراحة صغيرة تقع على الطريق بين « أب » و « يريم » في أثناء رحلته من عدن الى صنعاء . برا ، وقد طلب الريحاني من هذا اليمني بعض اللبن فأجابه الرجل بقوله : « لا غنم عندنا ولا بقر ولا ماعز ، لو كان عندنا فليس من يرعاها ، شبابنا في عسكر الامام ، وأولادنا هاربون من التجنيد ، و « العمال » أخذوا أغنامنا كلها زكاة وضرائب لبيت المال » (١) . ويبرز لنا هذا الحديث بوضوح حالة الفقر المدقع والقلق والاضطراب التي سادت الحياة اليمنية ، وابتزاز الامامة لثروات الشعب اليمني ، وسوء نظام الحكم في عهد الامامة عقب الاستقلال (٢) .

وعلى أية حال فانه لا أدل على مدى فاعلية الحكم العثماني في حياة اليمنيين وأفضليته على حكم الامامة الذي لم يحقق لليمن التطور التقدمي خلال عهد الاستقلال ، من ذلك الرأي الذي ورد في إحدى رسائل الأحرار اليمنيين الذين استنصروا فيها العالم العربي والرأي العام العالمي لنجدتهم من مظالم الامامة ومفاسدها والذي تضمن ما يلي :

« وخلاصة القول أن الحكم العثماني في اليمن خاصة بالرغم من الأخطاء التي كانت تعتوره وبالرغم من أن مؤرخي العرب وكتابهم قد تناولوا حكم الأتراك في البلاد العربية بالنقد والتجريح الا أنه قد كان والحق يقال أرفق باليمنيين من ولائهم الحاليين (في عهد الامامة) وأحرص على مصالح الأهالي ، وأحفظ لعزتهم وكرامتهم عن حكم هذا العهد الاستغلالي ، الذي أعاد الى الأذهان حكم القرون الوسطى في عصور الجهل والظلام ، والذي أهلك الحرث والنسل

(١) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٢) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٥٦ - ٤٦٢ .

وترك أكثر البلاد بلائع تنعى أهلها الذين تركوها فرارا من الظلم والعسف الى خارج البلاد ، أو ذهبوا ضحية الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تسرح وتمرح في البلاد ولا ترى مقاومة ولا مكافأة » (١) .

كما أن أمين الريحاني قد أكد أن مظاهر التخلف والجمود كانت سائدة في مختلف نواحي الحياة اليمنية حينذاك بقوله : « وكأنك في السياحة في تلك البلاد السعيدة تعود فجأة الى القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ، لا مدارس ، ولا جرائد ، ولا مطابع ، ولا أدوية ؛ ولا أطباء ولا مستشفيات في اليمن . ان الامام هو كل شيء ، هو العالم ؛ والطبيب ؛ والمحامي ؛ والكاهن » (٢) .

وفي حديث دار بين الكاتب الايطالي سلفاتور أبونتي الذي قام بزيارة اليمن في الأربعينات من القرن الحالي وبين القاضي محمد راغب التركي الأصل الذي فضل البقاء في اليمن بعد جلاء العثمانيين عنه وعمل مستشارا للامام يحيى ، فقد أوضح راغب هذه الصعوبات التي كانت تواجه دعاة الإصلاح في اليمن بقوله : « اننا نعمل على ترقية هذه البلاد المحبوبة ، وفي هذا جهد شاق لذيذ أقدم عليه بشغف ، ولكن للوصول الى هذا الغرض يجب التغلب على الكثير من المصاعب وتخطي الكثير من العقبات ، وأولى هذه العقبات هي المقاومة العنيفة والعراقل التي يضعها المتعصبون في طريق كل تجديد . وليس من شك في أنه يجب علينا أن نعمل هنا الكثير لأن كل شيء محتاج الى اصلاح بل يجب خلقه من جديد » .

ولا شك أن هذا الحديث يبرز دور بعض المصلحين من العثمانيين في اليمن حتى بعد الاستقلال اذ حاول هؤلاء أن يقدموا خدماتهم لمساعدة البلاد على التقدم والارتقاء . ويؤكد لنا ذلك بقية الحديث الذي دار بين سلفاتور أبونتي والقاضي راغب ، اذ أوضح الأخير دوره مع الامام يحيى وموقف الامام نفسه من قضية الإصلاح فقال : « ولقد كان الامام ولا يزال (الامام يحيى فيما مضى) عدوا لاتفاقات الإقامة لأنه يرى أن اليمن بسبب طريقة نظام حياته الخاصة وتقاليد شعبه وبسبب أحواله وظروفه ليس في حالة تسمح له باستقبال الممثلين الأجانب أو بارسال ممثلين الى الخارج في الوقت الحاضر (نهاية الأربعينات من القرن الحالي) على الأقل ، اذ لا تزال تنقصنا الدرجات والوظائف لنظامنا القنصلي والدبلوماسي . ولا يجهل ملكنا (يقصد الامام يحيى) ما يعلقه كل بلد حر من الأهمية العظمى على علاقاته الدولية ، واني

(١) اليمن المنهوبة المكتوبة : (مجهول المؤلف) ص ٦ .

(٢) أمين الريحاني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

لعل يقين من أن هذه المسألة يمكن إعادة بحثها معه في أقرب فرصة . ولقد بدأتنا في إدخال اصلاحات جديدة على طريقة الحكم في بلادنا بقصد التخفيف بقدر المستطاع من الأعباء الملقاة على كاهل الامام ، والتي زادت على حدود طاقته . ولجعل الوسائل الادارية أحدث وأكثر مرونة مما هي الآن ، كما يجب أن نعمل على تقسيم العمل الاداري وتوزيعه بإنشاء درجات وادارات ذات رؤساء مسئولين » (١) .

بل انه قد لوحظ أن الامام يحيى حتى نهاية حياته الطويلة في سنة ١٩٤٨ م ؛ لم يقم بتغيير النظم المالية والادارية التي وضعها العثمانيون في اليمن في أثناء خضوعها لحكمهم الأخير . وقد ذكر نزيه مؤيد العظم الذي قام بزيارة اليمن في أواخر عيد هذا الامام أن « حكومة اليمن لم تكن الى هذا اليوم بطبع أوراق خاصة بمعاملاتها ؛ وهي لا تزال تستعمل دفاتر الدولة العثمانية وأوراقها » . فالامامة بذلك لم تقم بتجديد شيء مما بدأه العثمانيون ووضعوا أساسه في النواحي الاصلاحية في اليمن . ومما يثير الأسف حقاً ما يقال بأن تلك الدفاتر التي كانت من مخلفات العثمانيين في اليمن لم تستعمل استعمالاً صحيحاً في عهد الامامة عقب الاستقلال بل استعمل منها الورق الأبيض فقط (٢) . وكان العثمانيون في أثناء حكمهم الأخير في اليمن قد أنشئوا مطبعة صغيرة ظلت هي المطبعة الوحيدة الموجودة في البلاد حتى في عهد الامام يحيى عقب الاستقلال . وكانت تطبع فيها جريدة « الايمان » وهي جريدة صغيرة كانت تصدر مرة كل شهر منذ بداية الأربعينات من القرن الحالي (٣) .

والأدهى من ذلك أن الجيش اليمني الذي اعتمد عليه الامام يحيى وكان موضع عنايته واهتمامه قال عنه محمد حسن عضو البعثة العراقية العسكرية التي قامت بزيارة اليمن في أوائل سنة ١٩٤٠ م أن « تدريب هذا الجيش كما شهدناه في بدء زيارتنا لليمن ، هو القيام بمسيرات ، واتقان بعض الايعازات والحركات التركية ، التي كانت موجودة في الدولة العثمانية ، ويدبر هذا الجيش بقية من الرجال العثمانيين والعسكريين الذين آثروا البقاء في اليمن تحت ظل الدولة الامامية الحديثة ، وهم ما زالوا حتى الآن يحملون الشارات والرتب العثمانية ويرتدون اللباس العثماني » . ثم استعرض محمد حسن بعد ذلك نظام التجنيد ، وحياة الجند ، ونظام الجيش (٤) ، وكلها تؤكد بقاء النظم التي أدخلها العثمانيون في اليمن في أثناء خضوعها للحكم العثماني

(١) سلفاتور أبوتني : المصدر السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) نزيه مؤيد العظم : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) سلفاتور أبوتني : المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٤) محمد حسن : المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

الأخير ، دون أن تمسها يد الإمامة بالتطوير والتجديد مما يحملها مسئولية هذا الجمود والتخلف .

وتجدر الإشارة الى أن غلبة الطابع الديني والقبلي لدى الإمام يحيى ، والظروف التاريخية التي عاشها ، كما فرضت عليه ذلك النظام الأوتوقراطي الجامد في حكم اليمن من جهة ، فقد فرضت عليه تلك العوامل أيضا التمسك بالعزلة الشديدة عن العالم الخارجي من جهة أخرى . وعندما تولى حكم اليمن الإمام أحمد فانه سار على نهج والده يحيى بعد مقتله على أيدي الثوار اليمنيين في سنة ١٩٤٨ م ، ثم جاء الإمام البدر في سنة ١٩٦٢ م ، وأعلن التزامه بسياسة والده أحمد ، فلم تكن هناك نية للتطوير أو تخطيط سياسي جديد يساعد على تقدم البلاد وخروجها من عزلتها . وإذا كانت العزلة في بعض الأحيان تعد سياسة صحيحة اتبعتها كثير من الدول في مرحلة التكوين والبناء حتى اكتمل نموها الداخلي ، فإن الجمود على اتباع سياسة العزلة يؤدي بالتالى الى عكس النتيجة المرجوة منها . وهذا ما حدث في اليمن في عهد الإمامة بعد مضي فترة غير قصيرة في أعقاب الاستقلال . اذ جمدت سياسة الأئمة على التمسك بالعزلة حتى أن المعاهدات التي عقدها مع عدد من الدول الأجنبية في فترة الاستقلال كان معظمها لأغراض موقوتة ، ولم تحظ تلك المعاهدات باهتمام الأئمة وحرصهم على أن تتحقق دائما غاياتها المقصودة في الحصول على المعونات المختلفة التي تساعد على تقدم اليمن . ولقد قيل في السنوات الأخيرة من حكم الإمامة قبيل قيام ثورة اليمن الوطنية في سنة ١٩٦٢ م أن اليمن قامت بعدة مشروعات انشائية بعد عقدها للعديد من المعاهدات التي تتيح لها فرصة تلقي المعونات الاقتصادية من كثير من الدول الشرقية والغربية على حد سواء ، ومن بين هذه المشروعات بناء ميناء جديدة بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي ، والطريق بين الجديدة وصنعاء الذي قامت على انشائه البعثات الفنية الصينية ، وإقامة بعض المصانع ، وما أشبه ذلك من خطط ترمى الى النهوض بالبلاد في الميدان الاقتصادي ، كالسماح لشركات التنقيب من ألمانية وإيطالية وأمريكية بالبحث عن النفط والمعادن في جبال اليمن وسهولها . ولكن جميع هذه المشاريع واجهت معوقات كثيرة بسبب تقاعس السلطات الإمامية المسئولة في اليمن حينذاك عن المساهمة في تحقيقها (١) .

ولهذا كانت فعالية تلك المعاهدات تتحطم في معظم الأحيان على صخرة العزلة التي فرضتها الإمامة على اليمن . بل إن سياسة العزلة هذه جعلت انضمام الإمام يحيى الى جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥ م مشوباً بالكثير من مظاهر التردد والخوف وهو نفس الموقف الذي اتخذته الإمام يحيى تجاه الدول العربية

(١) هانز هولفوتز : اليمن من الباب الخلفى (ترجمة خيرى حماد) ، ص ٦ ، ٧ .

نتيجة لخوفه من الدخول في علاقات خارجية (١) . وقد بدا واضحاً موقف اليمن الانعزالي في عهد الأئمة حتى بعد أن أصبح لليمن مقعد في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ (٢) .

وبخلاصة القول ان التبعية والمسئولية التاريخية تقع على حكومة الامامة في اليمن التي اعتبرت نفسها سلطة مقدسة لا تملوها سلطة أخرى ، كما اعتبرت البلاد مزرعة هي صاحبة غلتها الشرعية ، وذلك عندما أمضت عهداً استغرق قرابة نصف قرن من الزمان بعد جلاء الأتراك العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨م ولم تفعل خلاله شيئاً يبرر موقفها ازاء حساب التاريخ ، حيث لم تؤد ما كان مفروضاً عليها حيال شعب عربي آلت اليه مقاليد أموره ، بل تصرفت في شئونه بسلطان مطلق وقيدته عن اللحاق بركب التقدم الذي وصلت اليه الشعوب العربية الأخرى التي انحسر عنها في نفس الوقت نفوذ العثمانيين .

ولم يكن من المستغرب بعد كل هذا أن تظهر في اليمن تيارات مضادة لسياسة الامامة وأن يحاول اليمن مرارا الاطاحة بحكومتها الرجعية . فقد نتج عن ثورة اليمنيين في سنة ١٩٤٨ م أن راح الامام يحيى ضحية لسياسته الرجعية وأفكاره الجسامدة . ثم تجددت محاولات الثورة مرارا في عهد الامام أحمد ، وكانت أبرزها المحاولة التي تزعمها أحمد الثلاثيا في سنة ١٩٥٥ م واستشهد بعد فشلها عندما قام الامام أحمد بحركة انتقامية ضد أحرار اليمن . وعلى الرغم من كل ذلك فإن اليمنيين الأحرار كانوا على استعداد لتشجيع وتأييد أي حركة ترمى الى توطيد علاقات اليمن بشقيقائه العربيات حتى ولو صدرت تلك الحركة عن حكومة الامامة ذاتها . ولهذا فإن أحرار اليمن في القاهرة سارعوا الى تأييد اتحاد اليمن الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة في « اتحاد الدول العربية » وأعلنوا تأييدهم في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ م (٣) . وقد دخلت حكومة الامام أحمد في هذا الاتحاد لتغطية الموقف المتأزم داخل اليمن ذاتها ، بعد أن أخذت العناصر الثورية تنشط ضد نظام الامامة لتخلص البلاد من التخلف والجمود . وكان أحرار اليمن يعلمون ذلك تماماً حتى انهم لم يتمكنوا من اخفاء قلقهم من أن تعمل الامامة على عدم وضع هذا الاتحاد موضع التنفيذ على المستوى الايجابي الجديد بالأمال المعلقة عليه ، وقد بدا ذلك واضحاً في بيان التأييد . وأن ما توقعه الأحرار اليمنيون من عدم جدية حكومة الامامة في القيام بمسؤوليات الاتحاد المذكور قد تأكد بالفعل ، مما جعل حكومة الجمهورية العربية المتحدة تصدر قراراً في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ م أعلنت فيه حل الاتحاد ، وضمنته

(١) السيد مصطفى سالم : المصدر السابق ، ص ٤٦٩ .

(٢) عدنان ترسيبي (دكتور) : اليمن وجيشة العرب ، ص ٦ - ٧ .

(٣) حسن إبراهيم حسن (دكتور) : اليمن البلاد السعيدة ، ص ١٧٨ - ١٨١ .

موقف المسئولين السلبى فى اليمن خلال ثلاث سنوات ونصف سنة من اقامة هذا الاتحاد (١) . وازاء هذا الموقف السلبى من قبل حكومة الامامة فقد بذل الأحرار اليمنيون مزيدا من النشاط الثورى المعارض لها ، والذي نجح فى الاطاحة بنظام الامامة الى الأبد واعلان قيام جمهورية اليمن العربية الفتية فى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ م (٢) .

ولهذا فيمكننا القول بأن قيام ثورة اليمن الوطنية التى نتج عنها اعلان النظام الجمهورى لأول مرة فى تلك البلاد يمثل البداية الفعلية لعهد التحرر الحقيقى والتطور التقدمى لليمن ، بعد تخلصه نهائيا من الحكم العثمانى وحكم الامامة الزيدية على السواء .

(١) عدنان ترميسى (دكتور) المصدر السابق ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

الملاحق

رتبت الملاحق التالية تبعاً للإشارة إليها في معرض الرسالة .
وهي تشتمل على مجموعة من الخطابات ، والبرقيات ، وبعض
القوانين ، والاتفاقيات والمنشورات . كما تتضمن أربعة جداول
توضح تسلسل سلاطين آل عثمان ، والأئمة الزيديين في اليمن .
واسرى العيادلة في الحج والأدارسة في عسير . هذا فضلاً عن
خريطة توضيحية لحدود ولاية اليمن العثمانية في الفترة الممتدة بين
عامي (١٨٧٢ - ١٩١٨) ، وموجز باللغة الانجليزية لموضوع
البحث . ونظراً لأهمية هذه الملاحق مجتمعة في القاء مزيد من الضوء
على عناصر الموضوع ، فقد أوردتها في نهاية الرسالة استكمالاً
للفائدة .

أولا - الوثائق

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
أمير عسير محمد بن عائض في سبتمبر سنة
١٨٦٥ (١٤ من ربيع الثاني سنة ١٢٨٢هـ)
للتوسط من أجل فض مشكلة عسير وتهدة
نودتها وديا في ذلك الحين (١) .

دمتر ١٢ صادر عابدين من ٢٥ رقم ٩٠
(في ١٤ من ربيع الثاني ١٢٨٢ هـ)

الى : الأمير محمد بن عائض أمير عسير :

بسم الله الرحمن الرحيم - من خديوى مصر الى صاحب المجد المتبحر والشرف
الرفيع الهمام الشهير (محمد بن عائض) أمير عسير دام فى أمن الملك الكبير
الحمد لله المجيب السميع الولي المتعالى الرفيع ، والصلاة على النبى الكريم الشفيح
وعلى آله وأصحابه الذين أطاعوا أوامر الله ورسوله وأولى الأمر فأحرزوا بذلك
أجر المطيع - وبعد فأننا معاشر المسلمين كما أنا تجمعنا أخوة الديانة المحمدية
وتضمننا كلمة التوحيد على اختلاف الألسن والطبائع البشرية - فيجب علينا
الاتحاد آراء وقوى ، ولا تتفرق كلمتنا باتباع الهوى - فمن المعلوم بمقتضى نص
كتاب الله العزيز وجوب الانقياد لأمر امام اتفق أكثر المسلمين على خلافته لتكون
الكلمة واحدة والقلوب متفقة متحدة فهذا هو عين السلامة لجميع المسلمين

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر
(١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، ص ٤١٥ - ٤١٧ ، هذه الوثائق منقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بالقصر
الجمهورى بالقاهرة (عابدين سابقا) .

الحكم العشائى - ٤٤٩

وصلاح الأمة المحمدية على اليقين ، فمن خرج عن دائرة الاتحاد بسبب من الأسباب مما يوجب الاختلاف والتضاد ، فالواجب عليه الرجوع الى الانقياد والاذعان وألا يتماذى فى العصيان - فان هذا مما يجلب على من خرج من الطاعة الندامة الزائدة ويوجب اشغال العساكر الاسلامية فى سفك دماء المسلمين بلا فائدة ، وان من مقتضيات ديانتنا أن ينصح بعضنا بعضا بما تقتضيه الأخوة والصدقة وأن نحفظ دماءنا من السفك والاراقة .

فبناء على ما ذكرنا اقتضى رأينا أن نكون من الناصحين لحضرتكم لأننا بسبب حبنا ديانتنا الشريفة المقرونة بالعز والتأييد ومودتنا لجميع الأمم الاسلامية التى تجمعها كلمة التوحيد لا نريد وقوع التفرق بينهم ، ولا يجوز حصول المخافة بين كلمتهم ، فمرادنا الإصلاح بين جموع التوحيد والايمان بأن لا يتصف أحد منا بصفة العصيان والطفيان بل تكون يدا واحدة قوية مجتمعة ، وسطوة كاسرة قائمة على من يريد السوء بأهل الاسلام من الأعداء اللثام - ففرض على الموحدين جميعا أن يكونوا اخوانا وأن يخلصوا بينهم مودة ورضوانا ، وأن يطيعوا أمير المؤمنين وخليفة الرسول الأمين - فان قبلتم نصيحتنا ورجعتم للطاعة والانقياد ودخلتم فى زمرة الاتحاد فتكون نحن وسطة بين سلطاننا الأعظم ومولانا الأفخم وبين حضرتكم بما يكون خيرا لكم فى الدنيا والآخرة ، وانى لمحب لكم ولييتكم لأنى أحب عمار بيوت المجد والشرف على الدوام بأن تبقى مؤيدة مدى الأيام ولا أريد لها الحراب والانهدام - فان قبلتم النصيح وأردتم الخير والنجاح فنقوم بالشفاعة لكم عند مولانا السلطان فى العفو عما فرط منكم من الاغواء النفساني ، وباصدار فرمان سلطاني بأن تتركوا (غامض) و (زهران) و (حلى) و (مفعص) للآيالة الحجازية ، وتضم قبائل (بالقرن) و (شعران) و (بيشة) الى عسير وتسمى كلها « بالمتصرفية العزيرية » منسوبة الى الاسم الشريف السلطاني وتكونوا أنتم أميرا عليها - بشرط أن تكونوا تابعين للدولة العلية بأداء ما يقرر عليكم من المرتبات كما أن ذلك من مقتضيات التبعية ، وأن تكون الطرق والسبل آمنة للعابرين وأبناء السبيل وألا يحصل عدوان وتسلط على أحد بالنيب والسلب ويعطى لكم رتبة أمير الأمراء بعنوان « باشا » وتكونون أنتم باشا متصرف عسير ولواحقها التى تسمى « العزيرية » وانى متكفل فى اعطاء ما ذكرناه من طرف مولانا السلطان دام بقاءه فتلك منة عظيمة وعناية جسيمة ، فالذى أرى واعتقد إنكم لا تخالفون رأينا وتقبلون نصيحتنا فان فيه خيرا لكم وحسن العاقبة وهو أولى لكم من الاصرار على المخالفات المتعاقبة - وما أريد الا الإصلاح واتفاق المسلمين على الخير والفلاح - واذا لم تقبلوا هذه النصيحة الحريية فى الدين وتعديتهم للمحاربة وارقة دماء الموحدين وهو أشد نكالا وأعظم وبالا فعند ذلك تنقلب المودة التى بيننا الى العداوة الكبرى فتكونون أنتم السبب فى سوق الجيوش المتكاثرة من أرض القاهرة الى تلك البقاع وخراب تلك الديار

والرباع . وسفك الدماء المحقونة وإضاعة الحقوق المصونة ، فالأولى الانتقاد والطاعة قبل وقوع تلك الساعة فانه يعظم الخطب ويشتد الكرب بعد الميل لأوازع الشيطان واشهار نزع طاعة السلطان ولا ينزل النكال الأكبر الا على من طغى واستكبر وعتا وتجبر - واذا أذعنتم لما ألقينا اليكم من النصيحة وحسن المراد فتدوم بيننا في المستقبل الاخوة والوداد - وانى أعلم جيدا انكم تميلون الى طاعة السلطان ولا ترضون بارتكاب الاثم والعدوان فانه لا يحسن من مثل الأمير وقوع أمر ينشأ منه للمسلمين الشر والتدمير بل طئى أنكم تحترزون من جانب شريف مكة المكرمة في بعض الأمور لما عسى أنكم تعتقدون انه عو المأمور - فانى اعفى لكم الأمان وأتحمل على الضمان بإيفاء ما حررت لكم من طرف السلطان ان قبيلتم النصيحة ورجعتم الى الطاعة الصحيحة فانى التزمت التوسط في اتمام هذا الأمر الخطير ، والله ميسر كل عسير ، وتكفلت أيضا بالألا يلحق بكم من طرف حضرة الشريف ضيم وبأس بل تكونون آمنين من كل الناس ما دعمت مراعاتي الشروط المذكورة بالتزام ، والسلام ختام .

٢

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
كامل باشا ممثل مصر لدى الباب العالي في
اكتوبر سنة ١٨٦٥م (٥ من جمادى الأولى
سنة ١٢٨٢ هـ) لمطالبة الدولة العثمانية
بتفليد ما وعدت به مصر أمير عسير حتى
لا تخرج منه ، وحتى لا تتجدد الثورة في
عسير من جديد (١) .

دختر رقم ٢٢ صادر غابدين وثيقة ١٢٢
في (٥ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ)

الى : كامل باشا :

لقد تلقى الجنب العالي خطابكم المتضمن نتيجة الآراء الخاصة بمسألة عسير وذلك ردا على ما كتبه في هذا الموضوع وينوه بأن مسألة عسير هذه على ما يفهم من خطاب سيادة شريف مكة الأخير سمتنتهى على وجه يتفق ورغبات السلطنة السنية - ولما كان الجنب العالي قد اقترح في خطابه السابق مشع أمير عسير رتبة الميرميران مع لقب الباشوية لاستمالته للدولة ، وقد كتب سموه الى

(١) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٨ .

أمير العسير ينصح له بوجوب إبداء حسن نيته بتقديم الطاعة للدولة العلية توطئة لمنحه هذه الرتبة وقد تعهد سموه لهذا الأمر بالسعي لتمنح له الرتبة المشار إليها - فإن سموه لا يسمعه إلا أن يمتنع من اغفال ذكر هذا الاقتراح في خطاب دولته الأخير ويذكر الجناح العالي بما لمسألة العسير من الأهمية القصوى في البلدان العربية ولذا فإن حسمها بالطريقة المقترحة يوفر على الدولة الشيء الكثير من الجهود والتفقات - ومن أجل ذلك بلغت نظر دولته إلى أن اغفال اقتراحه هذا من شأنه أن يثير حركة العسير من جديد كما أن من شأنه أن يخرج موقف سموه إذا تعيده لأمير العسير بمنحه هذه الرتبة .

٣

الخطاب المرسل من والي مصر اسماعيل الى
والي اليمن في المدينة في شهر نوفمبر سنة
١٨٦٥م (١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢هـ)
لتسهيل مهمة البعثة المصرية المرسلة للتنقيب
عن الفحم الحجري في منطقة المدينة (١) .

دفتري رقم ٢٢ صادر عابدين وثيقة رقم ٢٠٤
في (١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ)

الى : والي اليمن

لما كان قد اتصل بعلمنا أن ثمة في منطقة (المدينة) من أعمال ولاية اليمن بعض الأماكن الغنية بالفحم الحجري ونظرا لأن - وجود الفحم الحجري على هذا الوجه سيكون له أبعد الأثر في انعاش البلاد ودر الخير الجزيل على الحزينة الجليلة فتحقيقا لهذه الغاية وللتأكد بآديء الأمر من صحة وجود الفحم الحجري هناك قد أرسلت إلى (المدينة) على باخرة خاصة بعثة برياسة (أمين بك) مهمتها التنقيب والبحث عن هذا النوع من الفحم حتى إذا ما تأكد للبعثة صحة هذا الخبر أمكننا الاتصال بالباب العالي توطئة لاتخاذ الاجراء اللازم لاستخراج هذا الفحم واستغلاله لصالح الدولة فالمرجو من جنابكم الشريف أن تسهلوا لهذه البعثة مهمتها وإن تسدوا إليها جميع معونتكم .

(١) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية
فى الحجاز فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٥ م
(١٠ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هـ) لاخطاره
بارسال بعثة مصرية للتفتيش عن الفحم الحجرى
فى منطقة الحديدة ، ولتوجيه الأوامر اليه
بارسال قوة مصرية لمصاحبة البعثة حتى
انتهاء مهمتها (١) .

دفتر ٢٢ صادر عابدين وثيقة رقم ٢٠٦

فى (١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ)

الى : صاحب العزة اسماعيل صادق بك قائد العساكر المصرية بالحجاز .
بالنظر لما يشاع عن وجود معدن الفحم فى (الحديدة) الكائنة بالأقطار
اليمنية فقد رضى ترتيب لجنة وارسالها برفقة صاحب العزة (أمين بك) لاكتشاف
الفحم وقد أرسلت بالفعل مع باخرة خاصة - فنامركم بتخصيص بلوكين من
الجنود النظامية المصرية التى تحت امرتكم ليكونا بمعية البك المذكور منذ وصوله
لحين الانتهاء من مهمته ويكونا تحت أمره طيلة مدة الانتداب ونطلب منكم التنبيه
على ضابط البلوكين بالطاعة له والانقياد لأوامره .

٥

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
اسماعيل صادق بك قائد القوات المصرية فى
الحجاز فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥ م
(٧ من شعبان سنة ١٢٨٢ هـ) للتنبيه عليه
بسحب القوات المصرية من اليمن بعد انتهاء
مسألة عسير (٢) .

محفظة سائرة ترجمة الوثيقة بدون رقم

فى (٧ من شعبان ١٢٨٢ هـ)

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

(٢) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

الى : اسماعيل صادق بك (١)

بما أنه قد حل أوان عودتكم الى الوطن مع الجنود والضباط الموجودين في معيبتكم لانتفاء مسألة عسير - فقد صدر أمرنا الى صاحب العزة (مصطفى بك) قائد الباخرة (الابراهيمية) المنتدب للسفر الى سواكن بأنه بعد اركاب الأورطة السودانية المقرر نقلها من هناك الى هنا - أن يتوجه مباشرة الى (جدة) ويأخذ أورطة من الجنود النظامية الموجودة بمعيبتكم ثم يعود الى السويس ، ثم يبادر الى نقل العساكر والمهمات والحيوانات الباقية (بجسدة) الى هذه الجبهة - وصدرت اليه التعليمات اللازمة ، فإذا ما وصل من (سواكن) الى (جدة) نأمركم بأنزال أورطة من الجنود النظامية من ضمن معيبتكم وارسالهم ، وكلما وصلت الباخرة تركبون فيها عساكر ومهمات بقسدر استيعابها - وبعد انتهاء نقل الجنود النظاميين تنقل جماعة السرسوارى بمهماتهما ودوابها - ثم تعودون مع الفرقة الأخيرة وتحضرون معها - ونوصيكم ببذل الهمة الفائقة لعدم حدوث أية حركة تخالف الرضا والقانون سواء في الباخرة أو أثناء انتظار الباخرة في (جدة) - والتوسل بالأسباب الكفيلة بعدم ضياع شيء من الحيوانات والمهمات الموجودة أثناء النقل ، والعمل على الحصول على الرضا والممنونية بهذه الوسيلة أيضا - ونبلغكم بأنه تقرر عودتكم على هذه الصورة كما أنه كتب بذلك الى حضرة صاحب الدولة والى الحجاز .

وهذه للاحاطة بما ذكر .

٦

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
محمد «باشا» بن عائض أمير عسير في يناير
سنة ١٢٨٦م (٢٨ من شعبان سنة ١٢٨٢هـ)
لإبلاغه البشري بفتح ما وعده بتحقيقه نتيجة
لتوسط مصر لدى الباب العالي (٢) .

٢٢ صادر عابدين ص ٩٣ متفرقات

في (٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ)

الى : محمد باشا بن عائض أمير عسير

من خديوى الاقطار المصرية وما والاها من الأقاليم السودانية الى حضرة

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٠ .

(٢) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

الأمير الكبير ذى الحسب الشهير (محمد باشا بن عائض) - قائمقام صنعق
العزيزية البيضاء دامت معاليه وسعدت أيامه ولياليه غب سلما يفوح عرف الشفاء
فى أنثائه ويلوح لطف الولاء من أرجائه - أحمد اليكم الله سبحانه وتعالى على
نعمة تدوم بالشكر وتتوالى وأسأله لنا ولكم ولجميع المسلمين دوام السلامة ،
وحسن الحال فى الدنيا والدين وأطالكم بحسن مودة تألف عليهما الخواطر
وصفت لديها السرائر فدللت عليها الظواهر ، وقد كنت طالعتكم أولا بما اقتضته
أخوة الاسلام وأوجيته رغبته فى اتحاد كلمة الموحدين على الدوام ، ومحبتى لبقاء
الزمان ، وعرفتكم أنكم اذا برئتم مما قبل فيكم من عدم المطاوعة وأثبتتم ما توسسته
فى حسن نيتكم من البقاء فى دائرة المتابعة - فانى معهد لكم بما هو أنفع وأجدى
ومتكفل بأن توجه اليكم رتبة أمير الأمراء - فلما أظهرتم ما أعلمه فيكم من الطاعة
الحقيقية ، وأظهرتم صفاء الطوية لجانب الدولة العلية السلطانية ، ترتب على
اننى أفى بما وعدت وأقتضى أثر ما تعهدت ليتحقق لديكم منه بعد أن اسماعيل كان
صادق الوعد فكانت دار الخلافة العلية بما هو الواقع من عدم الخلاف
واستلمت لكم من جانب السلطة اليمنية أعطاف الألفاظ وحررت اليكم ثانيا
بالشارة بحصول ما سبقتم اليه الاشارة - والذي أوجب تأخر ما ذكر لأن
عن ناديتكم إنما هو تأثير ما قد قيل فيكم مما أوغر الصدور وأوغر سهول الأمور
فما زلت أكرر المراجعة فى نفى شائبة الشبهة عن جهتكم وأعيد المكاتبة فى
اثبات حسن نيتكم وبراءة ساحتكم حتى يتحقق لدى السلطنة ما أنتم عليه من
حسن الحال ، وزال من النفوس آثار ما سبق من القيل والقال فصفت الآن لهم
القلوب وتم بحمد الله تعالى الأمر المطلوب ، ووردت لنا من الباب العالى مكاتبة
رسمية تعلن اتحافكم بتلك الرتبة البهية بعنوان الباشوية - وصدر فى ذلك
فرمان سلطاني بمزيد الاعزاز وقد بعث به على الفور الى حضرة الباشا والى الحجاز
ليبادر بارساله اليكم ، وعن قريب يكون الفرمان بمشيئة الله لديكم فحينئذ بها
رتبة يبر فضلتها ورفعته فآخرة أنت أهلها وتجلها مكرمة يسوق ببهجتها النادى
ونعمة تسر الأحبة وتسود الأعادى - وإن لكم عندي محبة تقرب القلوب على بعد
ديارها ومودة تدوم ان شاء الله على عهد استمرارها ، وصفاء لا يآلف التكدر
حماء ووفاء لا يعرف التغير مرماه ، فانى أحب ذوى المجد القديم وإراهم أهلا
للوداد والتكريم وأنافس فى موافاتهم على تنائى جهاتهم وأرغب فى مصافاتهم على
اختلاف حالاتهم وتمنى دوام خيرهم ولا أوشى بهم عند غيرهم - تلك سسجية
جبلت عليها ومزية دفعنى الله اليها وسنة ألفتها منذ عرفتها وشنشنة كلفت
بها وما تكلفتها فكرونا واثقين بدوام مودتنا اليكم وليكن لنا أيضا مثل
ذلك لديكم .

وقد بعثت لكم ثانيا (أحمد أفندى اليمنى) ليشافهمكم بالسلام منا وببلاغكم
بعض تفاصيل المودة الحقيقية عنا والله يوفقنا للسداد والخير ويدوم بنا على
منهج الرشاد ويبقينا على أحسن حال بجاء شفيع الأمة ونبي الكمال .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
الامير محمد باشا بن عائش قائمقام العزيزية
اليمنية في ١٠ من مارس سنة ١٨٦٧م (٣ من
ذى القعدة سنة ١٢٨٣ هـ) لابلغه بارسال
هدية اليه من مصر ولدعوته للخلود
للسكينة (١) .

سجل ٢٤ صادر عابدين صورة المكاتب العربية رقم ٣٤٣

فى (٣ من ذى القعدة ١٢٨٣ هـ)

الى : الأمير (محمد باشا بن عائش) - قائمقام العزيزية اليمنية

الحمد لله الذى حث على الطاعة والانقياد ونهى عن المنافرة والمخالفة والتضاد
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناهى عن الخلف والشقاق ، المبعوث ليتمم
مكارم الاخلاق وعلى آله وصحبه التابعين لهداه الذين اجتهدوا فى رضاه والسلام
عليكم ورحمة الله - أما بعد فقد تلقينا أنه حصل منكم بعض تجهيزات عسكرية
فى الحدود العسيرة فقلت هذا خلاف ما أعهد من شمائل الأمير ، وضد الذى
أعتقد فيه من الصلاح والخير الكثير ، وتسكين الفتنة وتحصيل الهدنة وتيسير
العسير - فلذلك لم أصدق بوقوع هذا الخبر من جنابكم فأرسلت حامل كتابى
هذا (أحمد بك اليمنى) معاون معيتنا الى منيع رحابكم وفى اعتقادى أن الأمير
مستقيم لا يميل عن الرشيد حتى يستدعى تقويمه وتعديله ، وعاقلا لا يتصدى
الى ما لا يحسن فعله ولا ينبغى له ، والواصل لناديكم على يد المرمى اليه على سبيل
الهدية بندقية مذهب مسدسة من المصنوعات المصرية وخيمة كبيرة مع ما يتعلق
بها من أدوات وزوج طبنجات من الذى يضرب ست مرات والمأمول دوام العهد
القديم وعدم زوال ما بيننا من الود الصميم .

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٢٥ .

الخطاب المرسل من والى مصر اسماعيل الى
محمد باشا بن عائض في ١٢ من مايو سنة
١٨٦٨م (٧ من محرم سنة ١٢٨٤هـ) تنذيره
من نتائج العودة للتمرد والنسوة ضد
العثمانيين في عسر (١) *

مقدمة بدفتره نمرة ٢٤ عابدين صفحة ١٠٦ بدون رقم
في (٧ من محرم سنة ١٢٨٤)

الى : محمد باشا بن عائض

بسم الله الرحمن الرحيم

من خديوى الأقطار المصرية وما والاها من الأقاليم السودانية الى - حضرة
محمد باشا بن عائض قائم مقام صنجق العزيزية اليمانية *

الحمد لله الذى أمر المسلمين بالطاعة والانباغ ونهاهم عن الشقاق والمنافرة
والنزاع والصلاة والسلام على رسوله الكريم خير داع وعلى آله وصحبه خير آل
والصحب والانباغ وسلام الله عليكم وتحياته ورخائه وبركانه - وبعد *

فلما بلغنا من السالف تشبثكم ببعض تجهيزات عسكرية فى جهات الحدود
العسيرة وأرسلنا لكم فى أوائل شهر ذى القعدة الماضى بمكاتبة من جهتنا على
يد (احمد بك) معاون معيتنا نحذركم من الميل الى المنازعة والحصام وننصح لكم
بالحذر عن الخروج عن دائرة الطاعة والانقياد ، علما بما يجلبه الخلاف من الشرور
وما يوجب الشقاق من فساد الأمور بعد أن سكنت الفتن وهجمت المحن وانقطعت
الاحن - وكذا أرسلنا اليكم ببعض الهدايا تذكيرا لكم لما فى الطاعة والعودة من
المزايا ، وفى المنافرة والعصيان من الآفات والخطايا - والآن بلغنا ما استعظينا
خبره وأكبرنا أمره من أنكم تخطيتم الحدود وأتيتم بما يخالف العهد ، وهذا أمر
يجر ما يجر ويأتى بما لا يسر من غضب حضرة أمير المؤمنين وحامى حسمى الدين
المبين وذلك لا نرضى حصوله منكم ولا نحسب أن يسمع عنكم - (والذى أشير
به عليكم وننصح به اليكم أنكم اذا كنتم تخطيتم الى محل خارج حدود صنجق
العزيزية اليمانية على خلاف ما سبق عليه الاتفاق بينكم وبين امارة مكة المكرمة
وولاية الايالة الحجازية - فتخلوا عنه وأخلوا جيدكم منه وعودوا للطاعة والمودة

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٢٦ - ٤٢٧ *

وصدق النية وإخلاص الطوية بجانب السلطنة السنية حسما للشرف وحققا للدعاء وحفظا للعهود ورعاية للوفاء وإبقاء للأمن والأمان (وخروجا من غضب حضرة السلطان - والا تغير ما عندنا من المودة اليكم ، ويخرج الحال بالضرورة لأن تكون عليكم بأن نبعث اليكم العساكر والجنود لأداء ما عقدت بينكم وبين السلطنة السنية أيدي العهود فهناك لا يحصل لكم الا الندم من تجاسركم على ما يوجب في المسلمين ارافة دم .

فأصبح لكم ألا تتبعوا الهوى ولا تغتروا بما عندكم من القوى فإن عقبي ذلك غير مأمون ومن يتعدى في حدود الله فأولئك هم الظالمون - وإنى جازم أن تقابلوا هذا النصح بالتقبول وتعودوا للإخلاص وحسن الطاعة كما هو المأمول .

٩

الخطاب المرسل من والي مصر اسماعيل الى
« القيوكتخدا » وهو ممثل مصر لدى الباب
العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٦٧ (٩ من
محرم سنة ١٢٨٤ هـ) لاختطاره بحرس مصر
على عدم تأويل دوفتها من امير عسير الثاني
بعد ان حذرت من نتائج العودة للثور على
الدولة ومعاربة العشائين (١) .

سجل ٢٤ عايدين وثيقة رقم ٤٠٢

في (٩ من محرم ١٢٨٤)

الى : القيوكتخدا

كان قد ورد لنا من أمير مكة ومن دولة والي الحجاز أن (محمد باشا ابن عائض) متصرف العزيزية (باليمن) شرع في القيام باستعدادات عسكرية وأنهما يحسان في ذلك سوء نيته وطلبنا منا أن نرسل له رسالة تهديدية بالاقلاع عن حركاته ، فكتبنا له رسالة تهديدية عربية وأرسلناها مع بعض أشياء كان قد رجانا فيها من قبل مع مندوب من قبلنا وزودنا المندوب المذكور بنصائح شفوية شديدة يوجهها الى المذكور - وقد ورد اليينا أخيرا كتاب آخر من المذكورين مؤرخ في ذي الحجة نرسل لكم بطل هذا صورة منه جاء فيه أن الباشا المذكور عاد الى الاستيلاء على الأماكن التي سبق استردادها منه وطلب منا أن نرسل اليه برسالة أخرى أشد من الأولى وأن نرسل هذه الرسالة اليهما أولا ليتوليا هما بعثها اليه فأرسلنا رسالة عربية مرسلة صورة منها لكم بطل هذا وبعثناها اليهما كطلبهما .

(١) شوقي عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

ولو كان حضراتهما قد أوضحا في كتابهما السابق الأمر على حقيقته لكننا بادرنا إلى اتخاذ ما يتطلبه الموقف من الإجراءات ولكنهما اقتصرا في كتابهما المذكور على القول بأنهما يحسان بأن حركاته عدوانية ولم يشرحا الأمر شرحاً - مفصلاً لذلك اكتفينا بإرسال رسالة تحوى بعض النصائح والتهديدات فقط ، والواقع أن المذكور قبل أن تصل إليه رسالتنا الأولى حتى قبل أن يصل مندوبنا إلى (جدة) كان قد استولى على الأماكن المذكورة لذلك كانت رسالتنا في هذه المرة كما ستعرفون من الاطلاع على صورتها المرفقة شديدة جدا ومؤكدة في التهديد .

ونظرا للاستعجال الزائد انذى أبدء المذكوران لم يمكننا الانتظار حتى نكتب للباب العالي ويرد الرد منه بل كتبنا رأسا للمذكور .
وتحرر هذا لاشعاركم بالحقيقة .

١٠

الخطاب المرسل من محمد بن عائض أمير
عسير إلى خديوي مصر اسماعيل في ٣٠ من
يوليو سنة ١٨٧٠ م (غرة جمادى الأولى
سنة ١٢٨٧ هـ)
١٨٧٠ م (غرة جمادى الأولى سنة
١٢٨٧ هـ) للتعبير عن مشاعر الود والصداقة
التي تربطه بمصر ، ولطلب امداده بفنيين
مصريين لاصلاح المدافع في عسير (١) .

مخططة ١٩ يمر برا وثيقة رقم ١٢٥
في (غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ هـ)

من محمد بن عائض

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نرفع اليك أكف الضراعة والابتهال ونتوسل اليك بأسمائك
الحسنى وصفاتك العليا أن تديم عزك السرمدي ونصرك الأبدى إلى حضرة حامى
حمى الأقطار المصرية بفرمانه الصادق ومشيد ببيان المالك اليوسفية بآرائه
الناقبة حضرة فخامة دولة الخديوى الأعظم لا زالت شمس اقباله فى بروج السعد
شارقة ونحو أعدائه فى دمائهم غارقة وبعد - فليتهى إلى الحضرة التى هى محط
رحال الآمال أن الداعى المخلص لم يزل مشتاقا إلى مكاتبتكم وسائلنا عن عافيتكم
التي هى غاية المقصود من الرب المعبود وقد صدر كتابان قبل هذا ونرسلهما

(١) شوقى عطا الله الجبل (دكتور) : المصدر السابق ٤٣٠ .

عن طريق وكيل القومية (بجدة) ولم ندر هل عاقها عائق - فاخترنا من حمل خطابنا هذا من أتباعنا ليكون ردا لجواب بيده ان شاء الله تعالى . وقد أوصينا بثلاث خصال يخبر بها من تنتدبون (أجد بك اليمنى) أو غيره ، ولم نشرح شيئا في الكتاب لأجل الخطر من كثرة الحساد لنا بمحبتكم والتقرب منكم ، وإذا رأى حضرة أفندينا ارسال واحد سبائك لك المدافع خاصة وتوضيب جميع ما يتعلق بها فهو لدينا من جزيل الاحسان وقوتنا لأفندينا .

والله يعلم انا صادقون في ذلك .

والدهر مجرب - ولا خير في قول بلا عمل ودمتم والسلام .

الداعي المخلص محسوبكم

محمد بن عائض

١١

الخطاب المرسل من خديوى مصر اسماعيل
الى الباب العالي في ١٩ من فبراير سنة ١٨٧١م
(١٨ من ذى القعدة سنة ١٢٨٧هـ) بشأن
تكفل مصر بارسال المؤن (من ارز وسفن
وسكر) الى القوات العثمانية في الحجاز
واليمن في ذلك الحين (١) .

سجل ٢٤ عابدين الوثيقة رقم ١٢٧٢ (ملخص لترجمة الوثيقة)
في (١٨ من ذى القعدة ١٢٨٧هـ)

من : الديوان الخديوى

الى : الباب العالي

يخبره بوصول مكاتبته التى يطلب فيها ارسال خمسمائة ألف أقة أرز وخمسين ألف أقة سمن وخمسة وعشرين ألف أقة سكر لأجل الفرقة العسكرية الشاهانية التى أرسلت الى الحجاز واليمن ويرد عليه بأنه أصدر الأوامر المؤكدة المشددة للمختصين بأعداد وتجهيز الكميات المذكورة وارسال نصفها الى ميناء (الحديدة) والنصف الآخر الى الأمانة التى يخصصها سعادة (رديف باشا) . أما ائتمان هذه الأشياء ومصاريفها فسيرسل بها كشف فيما بعد - ثم يعرض استعداده لتلبية أى طلب .

(١) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المصدر السابق ص ٤٣١ .

نص « القانون الأساسي العثماني في ممالك
الدولة العثمانية » الصادر في الإستانة في
سنة ١٨٧٦ م في مطلع عهد السلطان
عبد الحميد الثاني ، وكان هذا القانون نتاج
جهود كثيرة بذلها زعماء الإصلاح وعلى رأسهم
مدحت باشا ، وقد عطله عبد الحميد طيلة
سنتي حكمه الاستبدادي ، ولم تطبق بعض
مواده الا في مطلع العهد الدستوري العثماني
في سنة ١٩٠٨ م (١) .

- المادة ١ :** أن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبدا لاية علة كانت .
- المادة ٢ :** أن عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافاة من شيء .
- المادة ٣ :** أن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة الى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان .
- المادة ٤ :** أن حضرة السلطان هو حامى الدين الاسلامى بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .
- المادة ٥ :** إن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .
- المادة ٦ :** أن حقوق سلالة بنى عثمان وأموالهم وأموالهم الذاتية ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة .
- المادة ٧ :** أن عزل الوكلاء ونصيبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين واجراء التوجيهات في الآلايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وعلان الحرب وذكر الاسم في الخطب والصلح وقيادة القوات البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية وسن النظمات المتعلقة بدوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدسة .

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٥٧ - ٢٧٨ .

● في حقوق تبعة الدولة العثمانية العامة

- المادة ٨ :** يطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أي دين ومذهب كان . ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة في القانون .
- المادة ٩ :** أن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .
- المادة ١٠ :** أن الحرية الشخصية هي مصنوعة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأي وسيلة كانت إلا بالأسباب التي يعينها القانون .
- المادة ١١ :** أن دين الدولة العثمانية هو الدين الإسلامي . ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الإخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجرى جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .
- المادة ١٢ :** أن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .
- المادة ١٣ :** أن تبعة الدولة العثمانية مخصصة بتأليف كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .
- المادة ١٤ :** يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرضحال بحق مادة مخالفة للقوانين والنظم المتعلقة بالعموم إلى مرجع تلك المادة كما أنه يحق لهم تقديم عرضحالات ممضاة إلى المجلس العمومي بصفة مدعين أو متشككين من أفعال المأمورين .
- المادة ١٥ :** أن التعليم حر وكل عثماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون .
- المادة ١٦ :** جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .
- المادة ١٧ :** أن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك في حقوق وطوائف المملكة ماعدا الأحوال الدينية والمذهبية .
- المادة ١٨ :** يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقلد مأموريات الدولة .

- المادة ١٩ :** يقبل فى مأموريات الدولة عسوم التبعة ويعينون فى المأموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .
- المادة ٢٠ :** أن تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها المخصصة .
- المادة ٢١ :** كل أحد أمين على ماله وملكه الجارى تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه مالم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقى سلفا وفقا للقانون .
- المادة ٢٢ :** أن مسكن كل أحد فى الممالك العثمانية مصون من التعدى ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبرا فى مسكن أحد أو منزله الا فى الأحوال التى يعينها القانون .
- المادة ٢٣ :** لا يسوغ اجبار أحد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذى سيصدر ترتيبه .
- المادة ٢٤ :** المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التى تعين فى أوقات الحرب بحسب الأحوال .
- المادة ٢٥ :** لا يجوز أن يؤخذ من أحد بارة واحدة باسم ويركو ورسومات او بصفة أخرى مالم يكن ذلك موافقا للقانون .
- المادة ٢٦ :** أن التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعيا بالكلية .

● فى وكلاء الدولة

- المادة ٢٧ :** أن مسند الصدارة والمشيخة الاسلامية يفوضان من قبل السلطان الى النوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقى الوكلاء فانها تجرى بموجب ارادة سلطانية .
- المادة ٢٨ :** أن مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم وهو مرجع الأمور الداخلية والخارجية أما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجرى بموجب ارادة سننية .
- المادة ٢٩ :** أن كلا من الوكلاء يجرى من الأمور العائدة الى ادارته ما هو مأذون بأجرائه وفقا لقواعده وأما ما كان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى الصدر الأعظم يجرى مقتضيات المواد التى تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للتذاكر به ويجرى إيجابه بمقتضى الارادة

السنية التي تصدر بها . أما أنواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام
مخصوص .

المادة ٣٠ : أن وكلاء الدولة مسئولون عن الأحوال والاجراءات المتعلقة
بأمورياتهم .

المادة ٣١ : اذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء
الدولة بما يوجب عليه المسئولية في المواد التي هي من متعلقات هيئة
المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذي يتقدم له بتقرير التشكى أن يرسل
ذلك التقرير وبطرف ثلاثة أيام الى الشعبة التي تتعلق بها المذاكرة في أنه
هل يجب إحالته الى الهيئة المناط بها رؤية هذه المواد أولا وفقا لنظام
هيئة المبعوثين الداخلي وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير
وتجرى التحقيقات اللازمة وتستوفى الايضاحات الكافية من الذى اشتكى
عليه فان قررت بالاكثارية أن هذا التشكى حرى بالمذاكرة تقدم قرارها الى
هيئة المبعوثين للاطلاع عليها . واذ مست الحاجة تستدعى المشتكى عليه
وتسمح الايضاحات التي يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت اكثارية
الهيئة المطلقة أى ثلثها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب
المحاكمة الى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للاعتاب السلطانية تحال
الدعوى الى الديوان العالى بموجب ارادة سنية .

المادة ٣٢ : ان أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة ستعين في قانون
خصوصى .

المادة ٣٣ : لا فرق البتة بين الوكلاء وبين أفراد العثمانيين في الدعاوى الشخصية
الخارجة عن مأموريتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا في المحاكم
العمومية التي تتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ : اذا حكمت دائرة التهمة في الديوان العالى على أحد الوكلاء بكونه
واقعا تحت التهمة ينزل عن مأموريته الى أن تظهر براءته .

المادة ٣٥ : اذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر
الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضا قطعيا
باكثارية الآراء مبينة تفصل الأسباب الموجبة لذلك فللمحضرة السلطانية
حينئذ وحدها ان تغير الوكلاء أو أن تفض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة
جديدة خلافا في المدة القانونية .

المادة ٣٦ : اذا اقتضت الحال ضرورة في غير وقت انعقاد المجلس العمومى لوضع
قانون صيانة للدولة من الخطر ووقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن
الوقت كافيا لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون الأساسى وبموجب ارادة

يكون لقرارها قوة القانون للحكم مؤقتا الى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتعطى قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ : يحق لكل من الوكلاء في أى وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين أو أن ينيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته وله التقدم فى الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ : اذا استدعى أحد الوكلاء الى مجلس المبعوثين بموجب قرار الاكثرية لاعطاء ايضاح عن أمر ما يحضر الى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته ويجيب عن المواد التى يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه اذا رأى لزوما لذلك آخذا المسئولية على نفسه .

● فى المأمورين

المادة ٣٩ : جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق للمأموريات التى تفرض اليهم بحسب الشروط المعينة فى النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبد منه حقيقة ما يوجب العزل قانونا أو يستعفى من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازما لضرورة تقتضيها أحوال الدولة ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديرا بالترقى ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام المخصوص الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ : سيعين نظام مخصص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول فى ادارة وظيفته .

المادة ٤١ : من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته الا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونا والطاعة للأمر فى أمور المخالفة للقانون لا تقى من المسئولية .

● فى مجلس العمومى

المادة ٤٢ : أن المجلس العمومى يركب من هيئتين تسمى احدهما هيئة الاعيان والاخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ : أن كلا من هيئتى المجلس العمومى تجتمع فى ابتداء شهر تشرين

الثاني من كل سنة وتفتح بموجب ارادة سنبة وتقفل بارادة سنبة نى
أول آذار ولا يجوز انعقاد احدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .
المادة ٤٤ : اذا رأت الحضرة السلطانية وجوباً تقضيه احوال الدولة فانها تفتح
المجلس العمومى قبل وقته ، وتقصر اجتماع المجلس كذلك ، او تعطيله
عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ : أن افتتاح المجلس العمومى يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور
الصدر الأعظم نائباً عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين
ويتلى حينئذ نطق سلطاني فى ما يلزم اتخاذه فى المستقبل من الوسائل
والتدابير بخصوص احوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية فى السنة
الحالية .

المادة ٤٦ : أن الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومى يحلفون
بالأمانة للحضرة السلطانية وللوطن بمراعاة أحكام القوانين الأساسى
والأمور المودعة لعهدتهم والابتعاد عن مخالفة ذلك ، وهذا اليمين يتم بحضور
الصدر الأعظم فى يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضراً من الأعضاء فى
ذلك اليوم يحلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التى هو
منها .

المادة ٤٧ : أن أعضاء المجلس العمومى أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد
أحد منهم بوعد أو تهديد ما ولا يرتبط بتعليمات البتة ولا يجوز القاء
التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره
بأثناء مفاوضات المجلس الا اذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية
فحينئذ تجرى معاملة بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ : اذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومى من قبل الهيئة المنسوب اليها
بجناية أو بمحاولة إلغاء القانون الأساسى أو بالارتكاب وتقررت هذه
التهمة بموجب أكثرية تلك الهيئة المطلقة ، أى بثلاثي الآراء أو اذا حكم
قانونياً على أحد الأعضاء بالجس أو النفي فتسقط عنه صفة العضوية
وتجرى محاكمته ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه فى المحكمة التى تتعلق
بها ذلك .

المادة ٤٩ : يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومى أن يبرز رأيه بنفسه أو
يمتنع عن أعضاء رأيه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت
المذاكرة .

المادة ٥٠ : لا يجوز أن يكون شخص واحد عضواً فى كلتا الهيئتين المذكورتين فى
وقت واحد .

المادة ٥١ : لا يسوغ الشروع بالمفاوضات فى احدى الهيئتين بدون حضور نصف

الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف • وتقرر كل المواد بأكثرية الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشتركة بها أكثرية هي ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس يحسب مضاعفاً •

المادة ٥٢ : إذا قدم شخص ما عرض حال الى احدى هيئتي المجلس العمومي بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه الى مأموري الدولة الذي يتعلق بهم رؤيتها ولا الى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له •

المادة ٥٣ : أن سن قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق بهيئة الوكلاء ، الا أنه يحق لكل من هيئتي الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة في المواد التي هي ضمن دائرة وظائفهم ، وحينئذ يستأذن من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم • فإن صدرت الإرادة السنوية بذلك تحال الكيفية الى مجلس شوري الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقترضة على مقتضى الايضاحات والتفاصيل التي تؤخذ من الدوائر التي يتعلق بها ذلك •

المادة ٥٤ : أن لائحة القوانين التي يرتبها مجلس شوري الدولة بعد أن يجري البحث والتدقيق عليها وقبولها في هيئة الأعيان تكون دستوراً للعمل اذا صدرت الإرادة السنوية السلطانية باجرائها • وكل لائحة قانون ترفض رفضاً قطعياً من قبل احدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة في تلك السنة •

المادة ٥٥ : كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة ما لم تقرأ أولاً في هيئة المبعوثين ثم في هيئة الأعيان بنسبها ، بنسبها ، ويقرر كل منها بأكثرية الآراء ثم تقرر بالأكثرية أيضاً في هيئة المجلس العمومية •

المادة ٥٦ : لا يسوغ لهيئتي المجلس أن تقبلوا أحداً أتى اليها للافادة عن مادة ما بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره ما لم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استدعوا للحضور رسمياً •

المادة ٥٧ : أن المفاوضات في الهيئتين تجري باللغة التركية أما لوائح المفاوضات فإنها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة •

المادة ٥٨ : أن إبراز الآراء في كلتا الهيئتين يتم اما بتصريح الأسماء أو بالإشارة المخصوصية أو بالطريقة السرية الا أن إبراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين •

المادة ٥٩ : أن ضبط الأحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها •

المادة ٦٠ : أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ : أن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في الدولة ولا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٢ : أن مدة العضوية في هيئة الأعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطارقة ورؤساء الخاخامية والفرقاء البرية والبحرية ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لاحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية

المادة ٦٣ : أن معاش العضوية الشهري في هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش وإذا كان لأحد الأعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ : أن هيئة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساسا بالأمور الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسى أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فإنها أن ترفضها قطليا مع ايراد ملاحظتها أو أن تردّها الى هيئة المبعوثين لأجل اصلاحها وتصحيحها . أما اللوائح التي تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التي تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة اذا وجد لزوم لذلك مع اضافة الملاحظات اللازمة عليها .

المادة ٦٥ : أن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ : أن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص .

المادة ٦٧ : لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه الا أنه اذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ : لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولا : من لم يكن من تبعية الدولة العلية ، ثانيا : من كان حائزا مؤقتا على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ، ثالثا : من لم يكن عارفا باللغة التركية ، رابعا : من كان سنه دون الثلاثين ، خامسا : من كان مستخدما عند شخص آخر في وقت الانتخاب ، سادسا : من حكم عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره ، سابعا : من كان مشهورا بالتصرفات السيئة ، ثامنا : من حكم عليه بالحجر حكما لاحقا ولم يفك عنه الحجر ، تاسعا : من كان ساقطا من الحقوق المدنية ، عاشرا : من يدعى أنه من التبعية الأجنبية . فجميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم بهيئة المبعوثين أما في الانتخاب الذي يجرى بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة في اللغة التركية نوعا ما .

المادة ٦٩ : أن انتخاب المبعوثين العمومي يجرى مرة واحدة في كل أربع سنين . ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد انتخابه .

المادة ٧٠ : أن انتخاب المبعوثين العمومي يبدأ به قبل شهر تشرين الثاني الذي هو بداية اجتماع الهيئة بأربعة أشهر على الأقل .

المادة ٧١ : أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر ككاتب عن عموم العثمانيين . وليس عن الدائرة التي انتخبته فقط .

المادة ٧٢ : من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها .

المادة ٧٣ : إذا فضت هيئة المبعوثين بأرادة سنوية يبدأ بانتخاب جميع الأعضاء الجدد بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر على الأكثر .

المادة ٧٤ : إذا توفي أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجر لأسباب قانونية أو انقطع عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعي صدور حكم ما عليه لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلافه بحسب الأصول قبل الاجتماع التالي .

المادة ٧٥ : إن مأمورية العضو الذي ينتخب عوضا عن أحد المبعوثين تدوم فقط إلى وقت الانتخاب العمومي الآتي .

المادة ٧٦ : يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع في كل سنة وتعطى له أيضا مصاريف الطريق ذهابا وإيابا باعتبار كون المعاش الشهري خمسة آلاف قرش وفقا لنظام المأمورين الملكيين .

المادة ٧٧ : تنتخب هيئة الأعيان ثلاثة أشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة إلى الحضرة الشاهانية وبموجب إرادة سننية يعين أحد الثلاثة الأولين لرئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجرى مأوريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ : أن المذاكرة والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجرى علنا غير أنه إذا وقعت مادة مهمة أو عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضوا من أعضاء المبعوثين إجراء المذاكرة سرا على أمر ما حينئذ يصرف الأشخاص الموجودون في محل اجتماعها خلا أعضائها وبموجب قرار الأكثرية تقبل أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجرى المفاوضات علنا أو سرا بحسب القرار المذكور .

المادة ٧٩ : لا يجوز القاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته ما لم يثبت بموجب قرار أكثرية الهيئة وجود سبب كاف لإلقاء التهمة عليه من قبل الهيئة أو ما لم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت ارتكابه ذلك أو عقبه .

المادة ٨٠ : أن هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما كان منها متعلقا بالمالية أو بالقانون الأساسي يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصلحه . وغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتمين كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصالتها .

● في المحاكم

المادة ٨١ : أن القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لأيديهم البراءة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وإنما يجوز قبول استعفائهم . أما صورة ترقى القضاة ومسالكتهم ومبادلة مناصبهم وكيفية إجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنب ما ، جميع ذلك مصرح في النظام المذكور وهذا النظام موضح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقى مأمورى المحاكم .

المادة ٨٢ : أن جميع أنواع المحاكمات تجرى في المحاكم علنا والإعلامات التي تصدر منها مأذون بنشرها غير أنه يجرى المحاكمة سرا في الظروف المنبئة بالقانون .

المادة ٨٣ : يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ : لا يسوغ لاحدى المحاكم لاية علة كانت أن تمتنع عن رؤية دعوى هي من متعلقاتها ولا يجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيرها بعد الشروع في رؤية تلك الدعوى أو بعد اجراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، ما لم يكن المدعى عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة في الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامي .

المادة ٨٥ : كل دعوى يجب أن ترى في المحكمة التي يتعلق بها رؤيتها أما الدعاوى التي تقع بين الأفراد والحكومة فانها ترى كذلك في المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ : أن المحكمة بجماليتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ : أن الدعاوى الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى في المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ : أن أنواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ : لا يجوز قطعاً لاية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجان لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلال المحاكم القانونية وانما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ : لا يجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش في الحكومة .

المادة ٩١ : سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة في الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر في القانون .

● في الديوان العالي

المادة ٩٢ : يتألف الديوان العالي من ثلاثين عضواً منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان ينعقد عند الاقتضاء بموجب ارادة سنوية في دائرة هيئة الأعيان ووظيفته انما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول القساء الدولة في خطر .

المادة ٩٣ : ينقسم الديوان العالى الى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالى .

المادة ٩٤ : يعطى القرار فى هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكى عليهم أو عدها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون فى ديوان الحكم .

المادة ٩٥ : أن عدد الأعضاء فى ديوان الحكم واحد وعشرون عضوا من أعضاء الديوان العالى منهم سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكما باتا وبمقتضى القوانين المؤسسة فى الدعاوى التى قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثرية ثلثى أعضائه . أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

● فى الأمور المالية

المادة ٩٦ : أن تكاليف الدولة لا يترتب منها شئ ولا يصير توزيع شئ منها ولا جمعه ، ما لم يتعين بقانون .

المادة ٩٧ : أن لائحة الدخل والمخرج فى الدولة هى بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصروفاتها تقريبا فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ : أن اللائحة المذكورة أى قانون الموازنة العمومية يضير البحث والمصادقة عليها بندا بندا فى المجلس العمومى وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم الى أبواب وفصول ومواد متعددة وفقا للأصول المتأخذة نظاما وتجرى المذاكرة عليها أيضا فصلا فصلا .

المادة ٩٩ : أن قانون الموازنة العمومية يطرح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومى ليتمكن وضعه فى موقع الاجراء عند دخول السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٠ : لا يجوز صرف شئ من أموال الدولة خارجا عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ : اذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة فى غير وقت اجتماع المجلس العمومى وذلك لأسباب إجبارية غير اعتيادية فان هيئة

الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك آخذة المسئولية عليها وتندارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإرادة السنوية التي تصدر . وعليها أن تقدم لائحة ذلك الى المجلس العمومي عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ : أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط ولا يجرى في غير تلك السنة غير أنه اذا فض المبعوثان لأسباب غير اعتيادية قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب ارادة سنوية أن يداوموا اجراء حكم موازنة السنة الماضية الى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ : أن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التي صار دفعها بتلك السنة . وينبغي أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتام لقانون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ : أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومي في كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٥ : يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المأمورين الموكلين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التي تقدم من الدوائر المختلفة ، وهذا الديوان يقدم الى هيئة المبعوثين في كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بوساطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ : أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب ارادة سنوية ويستمرّون في مأموريتهم مدة حياتهم ولا يعزل أحد منهم ما لم تصادق هيئة المبعوثين بالأكثريّة على لزوم عزله .

المادة ١٠٧ : سيعترب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم وصورة استعفاثهم وتبديلهم وتوقيتهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقسام المتعلقة بهذا الديوان .

● في الولايات

المادة ١٠٨ : أن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ : سيعترب قانون مخصوص أوسع من القانون الجاري الآن لانتخاب

أعضاء مجالس الإدارة في الولايات والألوية والأقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية التي تلتئم كل سنة مرة في مراكز الولايات .

المادة ١١٠ : أن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هي المذاكرة والمفاوضة في الأمور النافعة لتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائع والتجارة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصه أيضا حق التشكي إلى المحلات المختصة عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لأجل اصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ : يترتب في كل قضاء مجلس لكل ملة ، ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمداخل المستغلات والمستغلات والنقود الموقوفة لكي تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناطرة أيضا على صرف الأموال الموصى بها حسبا هو محرر في وصية الموصى وعلى ادارة أموال الأيتام وفقا لنظامها الخصوصي . أما هذه المجالس فانها تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعا لها .

المادة ١١٢ : أن الأمور البلدية تجري ادارتها في مجالس الدوائر البلدية التي سيصير ترتيبها في دار السعادة وفي الخارج وسيصير وضع قانون مخصوص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها .

● في مواد شتى

المادة ١١٣ : اذا ظهرت بعض علامات وأمارات تنذر بوقوع اختلال ما في إحدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذ أن تعلن الادارة العرفية مؤقتا في ذلك المحل فقط . والادارة العرفية انما هي ابطال القوانين والنظامات الملكية بصورة مؤقتة . وسيترتب نظام مخصوص لكيفية ادارة المحل الموضوع تحت الادارة العرفية . أما الذين يثبت بوساطة تحقيقات ادارة الضابطة الصحفية أنهم سبب في اختلال أبنية الحكومة فللحاضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ : أن التعليم الابتدائي يجعل اجباريا على كل فرد من جميع أفراد العشائين ونفاصيل ذلك تقرر في نظام مخصوص .

المادة ١١٥ : لا يجوز توقيف أو ابطال بند من بنود هذا القانون الأساسي لآية علة كانت .

المادة ١١٦ : اذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة في هذا

القانون الأساسى أو اصلاحها ووجد لزوم حقيقى وقطعى لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الآتية وهى : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين اصلاح قضية ما فإذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هي الثلثان وصدرت ارادة سنوية بشأنه فإن هذا الاصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التى يطلب اصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفاذ الى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الادارة السنوية كما ذكر .

المادة ١١٧ : اذا اقتضى الحال تفسير احدى المواد القانونية فاذا كان ذلك من الأمور العدلية يتعلق تفسيره فى محكمة التمييز وان كان من أمور الادارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وان كان من مواد هذا القانون الأساسى فذلك متعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ : ان القوانين والنظامات الجارى العمل بها الآن وجميع المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء ما لم يصير الفأؤها أو اصلاحها بالقوانين والنظامات التى تسن فى المستقبل .

المادة ١١٩ : أن التعليمات المؤقتة التى ترتبت بشأن المجلس العمومى فى ٣٠ من شوال سنة ١٢٩٣ هـ تبقى أحكامها جارية الى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول وبعد ذلك يضحى حكمها باطلا .

فى ٧ من ذى الحجة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م)

١٣

خطاب المرسل من امام اليمن الزيدى يحيى
ابن محمد حميد الدين الى وفد علماء مكة الذين
اوفدهم اليه السلطان العثماني عبد الحميد
الثاني فى منتصف عام ١٩٠٧ م (١٨ من
شعبان سنة ١٣٢٥ هـ) وقد اجاب فيه الامام
على خطابهم اليه لدعوته الى عقد الصلح مع
الدولة ووضح حد للقتال الدائر فى اليمن
حينذاك (١) .

(١) عبد الواحد بن يحيى الواسعى : تاريخ اليمن المسمى ترجمة الهموم والحزن فى حوادث
تاريخ اليمن ، ط ٢ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، واذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه . والصلاة والسلام على القائل من كنتم علما ألجبه الله بلجام من نار . وعلى آله المطهرين من الأرجاس ، المصطفين على كافة الناس ، وعلى صحابته الراشدين ، أولى العفة والعزيمة في الدين .

أما بعد ، فإنه وصل الينا كتاب جليل من علماء مهبط التنزيل ومعارج ميكايل وجبرائيل ، السيد الجليل عبد الله بن عباس ورفقائه العلماء التسعة الأكياس ، أفرغ الله عليهم سحاب الرضوان والتسليم . وأوضح بحميد سعيهم الصراط المستقيم ، وصرف عنهم كل شيطان رجيم ، ونزههم عن خدمة ضمير كل جبار أثيم ، ووفقهم الى مطابقة مراده ومراد سلطان الاسلام وحامي حمى الدين القويم . متضمنا للنصيحة ، معرفا بما دهم الاسلام من تكالب ذوى الملل القبيحة ، ملوحا بما لم يكن من مواد ، ومن حاد الله ورسوله ، ومعرفا بما هو المعروف من حق وقدر سلطان الاسلام أيد الله به الدين ، ونصره على الكفرة والمشركين . فنقول :

الحمد لله الذى قيض لنا من يفهم الخطاب ، ويعرف الخطأ من الصواب ويدرك مدارك الأحكام ، ويحكم الشرع الذى ارتضاه لنا العلام . وما نحن نقدم نفثة مصدر ، وزفرة محرور . اعلموا حماكم الله تعالى أن الله ، والله والحمد اختار لنا ديننا قويا هو أشرف الأديان ، فبعث الله به أفضل الرسل سيد ولد عدنان . وأكمل له ذلك الدين ، فقال : « اليوم أكملت لكم دينكم » ثم قبض الله رسوله اليه ، وقد أوضح المنهج ، وأزال العوج عن خير القرون . فما زال الاسلام ينمو ويرتفع ، والضلال ينقص ويتضع . وكان كلما حدثت بدعة أزيلت ، أو مظلمة ارتفعت ، حتى تولى ذو الملك العضوض ، فتناقص ذلك التمام ، وتكاثر الفساد من عام لعام . واختلف على الدين الولاة ، وامت الى جانب أعناقها لابتلاع الاسلام العداة . ولعت نيران الشر ، وظهرت الفحشاء والمنكر . وكان ما كان من مغلوب وغالب ، ومطلوب وطالب . ومكن الله الدولة العثمانية من الحماية للدين ، وحفظ حوزته من الكفرة المعتدين .

وكانت بلاد اليمن بيد أسلافنا من آل الأكرمين من المائة الثالثة الى التاريخ (١) ، ولم ينفك قائم الحق عنها اما متوليا لجمعها أو بعضها ، كما هو معروف فى تواريخ اليمن . وكانت المعارك مستمرة بين أسلافنا ومن ناوهم لرغبة أهل اليمن فى ولاية ساداتهم وأولاد نبيهم ، رضى الله عنهم ، واعتقادهم

(١) يقصد الى الآن (أى تاريخ كتابة الخطاب) .

وجوب توليهم ونصرتهم ، وكما يعرفونه من أحوالهم وأن لا إرادة لهم غير الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر المخوف ، وإقامة الشريعة وتعديل المائل ، وإرشاد الجاهل وتقريب المؤمنين وإبعاد الظالمين . ثم لما توجه أحمد مختار باشا من الحضرة السلطانية الى اليمن ، وكان قائما ذلك الوقت الامام محسن بن أحمد . وكان بينه وبين المأمورين ملاحم . ثم بعثه الامام شرف الدين ولا زال ظلم المأمورين يتضاعف من عام الى عام . وتنوعهم في المعاصي وارتكاب الشبهوات ظاهرا بلا حياء ولا احتشام . وكلما ظهر شيء أو زاد كثرت البغضاء في قلوب أهل اليمن للمأمورين ، فالإيمان يمان والحكمة يمانية ، حتى قام والدنا رضى الله عنه ، وقد ضرب ضلال المأمورين بجراته . وتطاردت أفراس شهواتهم في حلبة الفجور وميدانه فكان بينه وبين المأمورين ما كان حتى مضى لسبيله ، ولحق بحزب جده الأمين وجيله . فانتصبنا لذلك المقام ، حين نفر أهل اليمن من مأموري السلطنة على الدوام . ولم نقم والله لدرهم ولا دينار ولا لطلب علو ولا فخار . ولكنه أكرهنا على ذلك قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » ونحوها من صرائح الكتاب والسنة .

ثم كان بين أهل اليمن والمأمورين ما كان ، وكان منا غاية الاحسان لأتباع سلطان الاسلام . كما قد عرفه ممن له بما كان أى المأم . وعقد الصلح بيننا وبين المأمورين مؤكدا بذمة الله وذمة رسوله مع اغفال النظر عن امكان القدر وخفر الذمم .

فلم يرعنا الا محررات من الحاج أحمد فيضى باشا ، مشعرا بما تقشعر منه الجلود من نقضه تلك العقود ، وخفره لتلك الذمم والعهود . فراجعناه ونصحناه وأعلمناه بما فى خفر ذمة الله من التعرض للوبال والاستعجال للنكال فما زاده الا شدة وثقة بما فى يده غير الله من العدد والعدة ، وكان ما كان من اضرار الدور وسفك الدماء وذهاب الأموال ، ولم يكن منا الا مجرد الدفاع المأمور به شرعا ، ثم أردنا السكون والاشتغال بما أماته المأمورون من احياء العلم الشريف وإقامة شريعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعلم الناس معالم الدين ، وإرسال المعلمين الى القرى لتعليم أهلها الصلوات ، فلم يشعرنا الا تجاوز يوسف باشا الحدود ، وتبنييد الابناد وتجنيد الجنود ، وادخاله الى طرف بلاد حاشد والى ما هو بأيدينا فلم يسعنا السكوت فكان ما كان . نعم والمأمورون لم يزالوا يثيرون غضب السلطان على أهل اليمن ، ويستنجدون منه الاجناد المترددة والأموال المتكاثرة ويشيرون باستئصال أهل البيت النبوى والدين المصطفوي . وينسبوننا عندهم الى الخوارج والرافضة وربما يخرجونا عن دائرة الملة المحمدية . ولا والله ما لنا مذهب غير ما كان عليه خير القرون والسلف الصالحون ، وانا لنبرأ الى الله من الخوارج والروافق وأهل البدع المحدثه ، والمأمورون يعرفون

ذلك منا لكنه حدهم على ذلك ما جيلوا عليه من حب جمع الأموال والتسليق لأخذها.
من غير الوجه الحلال ، ولم يتم ذلك الا باستمرار القتال ، والتنقل من حال الى
حال فتراهم يحسبون على الأموال الميرية ما يأخذونه على الأهالي بيد العدوان ،
ويضاغفون أجر الحيوانات على أنهم كثيرا ما يقتصبونها ولا يعطون أهلها شيئا
وهم مع ذلك على المذات والشهوات عاكفون وعلى التفتن في الفجور يتنافس منهم
المتنافسون . فتتكرهم المساجد والجوامع ، ويجردهم شهر الصوم الذي هو
لكل خير جامع . وتعريفهم الكتون والأقداح ، وتصافيتهم رباب القدود الملاح .
وكل هذا بين واضح سترونه عيانا ان لم يضرب عنكم الحجاب ، وتوصد
الأيواب . ومع ذلك تراهم يصادقون لرابطة عداوتنا كل ضال ، حتى أنهم
ليقربون الباطنية الكفرة ويعطونهم كثيرا من الأموال . ولا وایم الله ، ما هذا
ذندنتهم الجامعة غير عداوتنا آل محمد . مع أن مصداقتهم لمثل الباطنية
فيما يزيدنا الى الناس حيا ويزيدهم الى الناس كراهة وبغضا ، واسألوا أهل
الانصاف عن جميع ما حرثناه . ولقد أكثر المأمورون على سلطان الاسلام
تزييدات الكلام ، حتى خيلوا اليه أن محاربتنا أقدم من محاربة الكفار الطغام
وشغلوه بمحاربة آل النبي المختار . وفي خلال المدة السابقة أرسل سلطان
الاسلام . أيد الله به شريعة سيد الأنام ، هيئة بعد هيئة ، وهفتشين بعد
مفتشين ، وكلما خرج أحد منهم تلقاه المأمورون بالاحسان وأدخلوا عليه من
يتكلم بمرادهم ، وحالوا بينه وبين ما هو مأمور بهاضائه . وسيكون ذلك أو
نوع منه معكم أو قد كان ، حتى لقد أرسلنا كتبا عديدة الى الباب العالي من
طرق شتى لم يعد لنا جواب رأسا لاحتفال المأمورين بردها عن ذلك الباب .

وأما الأحكام الشرعية فما كأنهم أمروا بغير عهدها وهو اسديا ، وطمس
رسمها . فانا لله وانا اليه راجعون . عودا على بدء ، النصيحة مقبولة ان شاء
الله تعالى غير انا نحب أن تطلعوا على ما دار بيننا وبين الوالي أحمد فيضي ومن
كاتب الينا من المأمورين لتعرفوا مسلكتنا في الانصاف . وبعدنا عن الميل
والاعتساف . وستعرفون حقيقة الحال وما نحن ننشدكم الله والاسلام ، هل
تجدون ناسخا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المخوف ؟ أم هل تجدون من
محرم للدفاع عن الأموال والأعراض والنفوس والبنات والبنين ؟ أم هل من مانع
لقتال من أضاع أركان الاسلام ؟ أم هل من تثريب على من اقتفى الأثر بآيات
قراء القرآن والحجة على الأمة في كل عصر وأوان ، الذين أوجب الله محبتهم على
كل بني الانسان ؟ أم هل من ناسخ لآيات : ومن لم يحكم بما أنزل الله . وانا
تحفركم من دسائس المأمورين فان لهم طرقا الى جلب أمثالكم الى اتباع مقاصدهم .
كما انتخبوا لخدمة أفكارهم أناسا من أهل اليمن ، وجعلوهم آلة لهم في كل مكان
حتى بلغ بهم الحال الى أن أرسلوهم للوفادة للباب العالي للتعبير عنهم بما علموهم
كما يفعلونه اذا وصل مثل حضراتكم أو مفتش فهم يبرون عليه في كل يوم

بأماكن الأهرام ، ويدلسون بأقوال لا يعبأون بظهور الكذب فيها والافتراء . ثم
ابحثوا عن العلة الباعثة فإن من عرف الداء عرف الدواء .

وانا نصد الى الله أكف الابتغال أن يجعل على أيديكم جسر كسر الجحيم
المقيمون ، وأن يقذف في قلب سلطان الاسلام الرأفة والرحمة باستدراك حشاشنة
أهله فهم مؤمنون .

وشريف السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حرر في ١٨ من شعبان المعظم سنة ١٣٢٥ هـ .

١٤

نص التشييد الذي طبعه محمد الادريسي
في خارج اليمن والذي أوفسح فيه مبررات
نوته ضد الأتراك العثمانيين . وهذا التشييد
سجل متكامل يوضح تطور العلاقات العثمانية
الادريسية منذ ظهور الادريسي في سنة
١٩٠٧ (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل
له عوجا قيما لينذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات
أن لهم أجرا حسنا ما كتب فيه أبدا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن
عبد الله الصادق الأمين الذي اصطفاه الله من خيرة العرب فأرسله الى الناس
كافة بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا ، وأنزل عليه في كتابه
العزیز كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون
بالله ، وأبان له من أحوال الأمم السابقة ما فيه من دجر لقوم يعقلون فقال لمن
الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا
وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون . وحدد
له الحدود وبين له الأحكام وقال ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقال ومن
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون . فأولئك هم الكافرون ، فأولئك هم
الفاسقون .

أما بعد فقد قال الله تبارك وتعالى « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق
بنيئا فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » . وقال

(١) محمد بن أحمد العقيل : الخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ ج ٢
ص ١٥٦ - ١٦٦ .

صلى الله عليه وسلم « آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا اؤتمن خان » . وقد علمت أن بعضا ممن تطلب لهم الهداية من الله ولا أزيد قد تقلوا عني ما الله يعلم أنني منه براء ، ونسبوا لي ما لا يصدر الا عن المفسدين ، وشوهوا كثيرا من الروايات التي يروونها عني بالباسها لباس التفرير والتمويه وكذبوا على أولئك العرف المخلصين الذي قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرهم ما يفتخرون به ، فقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « انى لأشتتم ربح الايمان فى جهة اليمين أو كما قال وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال العلم يمان والحكمة يمانية ، وفى رواية الايمان يمان والحكمة يمانية ، واذا كان ذلك كذلك كان حقا على أن أذكر مجالا الحقيقة لتطمين به نفوس اخواني المسلمين فى غير جزيرة العرب والله على ما أقول وكيل .

نحن بحمد الله مؤمنون من أهل السنة والجماعة نؤمن بالله وملكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ونعمل على ما يوافق الشريعة المطهرة مبلغ علمنا وطاقتنا ، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ونجتهد فى إزالة البدع الضارة بالدين وأهل الدين غير مرآتين ولا مداحين ولا مكارين ولا مخادعين لا ندعى شيئا من الدعاوى العريضة التى يمويه بها ذوو الأوهام على عقول العوام ، فلا نتحل المهدية كما يزعمون ولا نشعوذ كما يفترون ولا نزع كسفا ولا شيئا من عام الغيب كما يشيعون (سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العزيز الحكيم) بل لا نتصور شيئا يحاوله ذو البطالة العاجزون ، ولا نريد خلافة ولا ملكا كما يتوهمون ، ولا نطلب جاهها ولا مالا ولا شيئا من الأغراض الدنيوية الفانية التى يتهالك عليها الطامعون اللهم الا ما يكون بلاغا الى الدار الآخرة ووسيلة لمصالحة الاسلام والمسلمين من طريق شرعى تتحرى فيه ما استطعنا . وسواء علينا فى طلب الخير ظهرت النتيجة على يدينا أو على أيدى واحد من العاملين المسلمين ، فاننا علم الله نطلب الخير للخير وتنباعد ما استطعنا عن الشر وكل ما نتهم به هو الصلاح والاصلاح وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

ولقد كان لى من سلفى الطاهر أسوة حسنة وفى طريق تربيتى وما يعرف العارفون بى من الأخلاق التى أنا عليها ، وسيرتى وسريرتى منذ نشأتى أكبر برهان على ما ذكرته بحمد الله . سيقول القراء اذا قما تلك الضجة التى شغلت كثيرا من الآفاق ، وما هو السبب فى هذا الذى يزعمون من البغى والخروج والتشويش على الدولة فى الوقت الذى أصبحت فيه على شسفا جرف هاو من الانهيار بسبب اختلاف أحزابها ، وتغير أطوارها ، وعدم تماسك رجالاتها ، والقاء زمامها بيد أغرارها ، وتقلب أشرارها على أختيارها مع ما انتابها من اعتداء المعتدين وما تخشاه من أيدى الطامعين ، مثل خلق هذا للدولة موظفوها وبعض ضباطها المارقون أولئك الذين ملأت الدولة الآن بهم جوف المناصب وتركهم

على غلوائهم وصلفهم وكبرياتهم يعيشون في الأرض بلا خشية ولا حياء ، فذراهم يستبيحون الحرام وينتهكون الأعراض ويتجاهرون بالمعاصي والخروج عن الحدود التي حد الله ورسوله غير مباليين ولا متأدبين ، فلا الصلاة يؤدون ، ولا الشهر يصومون ، ولا هم في حكمهم يعدلون ، ولا لأصاغرهم بله أنفسهم عن الايغال في أرزاق الرعية يزجرون • وناهيك بالرشوة وعكوفهم عليها مع عبثهم في أموال الرعية واحتقارهم للأمة العربية واللغة العربية ، وإهمال جميع المصالح العامة وإهانة رجال الدين الى غير ذلك مما لا يصدر الا عن القوم الظالمين الفادرين ، كل هذا مع رغبة أولئك العجم الذين لا خلاق لهم في إيجاد القلاقل وإثارة الفتن ليتمكنوا من حمل الدولة فوق ما تتحمله من الأثقال التي تنوء بها الدولة ذات القوة على جمع الجنود وتجييش الجيوش حتى تكون لهم مندوحة للاشتراك مع المتعبدین سرا في تلك التعهدات الكبيرة التي تكال فيها أموال الدولة جزافاً فيملأون من هذه النار بطونهم ويطون شركائهم ، ولا يهمهم بعد ذلك عمرت الدولة أم خربت ، صلحت أحوال الناس أو فسدت •

ليت شعري اذا كان هذا عمل الحاكمين في جزيرة العرب منبع النبوة ومهبط الوحي بين طهراني عرب البادية السذج الخلس وعلى مرأى ومسمع منهم ، بل قد ينال أهل البادية أنفسهم ما تثن منه أهل الحاضرة ، أتري أنه مع هذا يمكن للعربي أن يصدق أن حكامه مسلمون مهما حاولت اقتناعه ومهما أطلت في إيراد الحجج عليه بالطرق المختلفة ، في حين أن بلاغة العمل فوق كل بلاغة وبيانه فوق كل بيان ، كلا لا جرم أنه قد أصبح من البدء يسيطر على أعمال الدولة الأحداث الأغرار الذين يثيرون عليها الفتن ، ويقومون عليها القلاقل ، وسواء علينا أكان ذلك بعلم المراجع العليا كما يعبرون بحيث يكون سكوتهم على ذلك لأى مقصد من المقاصد أو بغير علم منهم •

ولقد نما البنا في المدة الأخيرة أن أمثال هؤلاء الشبان قد أصبحوا يبيعون البلدان ولا سيما العربية بأبخس الأثمان ، وبعد فقد عرف القراء ما نشر قبل الآن في بعض الجرائد المصرية اننا لما عدنا من طلب العلم بالديار المصرية وغيرها الى بلاد اليمن حيث المهدي الأول لنا ، وجدنا الناس على أسوأ مما تركناهم عليه من شدة النفرة بينهم وبين رجال الحكومة ، كما وصفناها آنفا وجدناهم كذلك على ما هم عليه في الامتناع عن دفع الأعشار ، والمحكمة الى الطواغيت ، واختلال الأمن في جميع الأنحاء بسبب المطالبات بالنار وترك الحكومة جبل الناس على غاربهيم ذلك الأمر الذي أوقف جميع الأعمال والحركات سواء التجارية أو الزراعية وغيرها الى حد كان الرجل معه لا يمكنه أن يخرج من محله قيد شبر الا اذا كان معه من عشيرته من يجيرونه ، ومن الأسلحة ما يدفع به الغائلة وما أكثرها • ولو رأيت اذ ذاك لرأيت ما يفتت الأكباد ، ويمنع الرقاد ويطيل

السعاد ، نعم لو رأيت لرأيت المساجد معظلة والشرعية مهملة والأرض قاحلة والمصائب متواصلة ، فلا يمكن لرجل أن يخرج الى بلده الا حاملا لسلاحه مصاحبا رفقته لتتولى حراسته ، بل لو رأيت لرأيت من السلب والنهب وقتل الأرواح البريئة ما تزعج منه النفوس الثابتة وتلين له القلوب القاسية ، بل رأيت من الحروب الأهلية الدائمة بين القبائل والعشائر والأفخاذ ما يذهب بالأموال ويبرمل النساء ويبيتم الأطفال ويقطع النسل ويقلل الذرية ، كل ذلك نراه اذ ذاك حاصلا على مرأى ومسمع من الحكومة ورجالها دون أن تحرك ساكنا أو تعمل عملا لايقاف سيل هذا البلاء الجارف ، وقد لا تجد لأحد من الحكام والموظفين اهتماما بأمر من هذه الأمور الا ما يكون من ورائه ربح له على انفراده أو بالاشتراك مع بعض أعوانه .

ولقد وصلت الحال بالحكومة نفسها الى أنها لا يمكنها أن تستقي من مواقع الماء حتى تعد العدة وتجيئ الجيوش وتحتفى بالجبار ، فكيف هذا العار لا ريب مع هذا ان اشتد الضيق بالكافة ، وصار العقلاء يبحثون عن مخرج من هذه الحالة ولا يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لو لواليه وهم يجمعون لما اشتدت الازمة وأراد الله أن يفرجها جعل لنا من ذلك مخرجا ، اذ وفقني للدخول بين قبيلتين عظيمتين للصلح ، والصلح خير ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه وما كان ليتم ذلك ، ولولا ارادة الله وقوته الالهية على اسقاط الدماء السابقة واحتلال التحاكم الى الشريعة المطهرة محل التحاكم الى الطواغيت ، واقامة الحدود الشرعية على حسب ما أنزل الله في كتابه وما بينته سنة نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم وما أرشد اليه هدى السلف الصالح والأئمة المجتهدون رضوان الله عليهم أجمعين . بذلك استتب الأمن في أرض هاتين القبيلتين وسارت التجارة وصلحت الزراعة ، وآمن الناس على الأنفس والأموال وهدوء البال وحفظت الذراري والأطفال وأقيمت الصلاة بين الأفراد والجماعات وحفظت على حدود الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، هناك اشرأبت أعناق القبائل الأخرى للانتظام في هذا السلك ومالت نفوسهم الى الراحة النفسية وترك المعنى الحاصل بسبب التنافر والتخاصم والتخاذل ، ومن المعلوم أن أنفة العرب وشهامتهم تمنعان كل قبيلة من البدء بطلب الصلح فتتابعت الى رسلهم سرا ، فوفق الله هذا الضعيف الى الدخول بين عدة قبائل فتم الصلح بينهم ببركة الاخلاص ، ففازوا بمثل ما فاز اخوانهم السابقون فكان ذلك قذى في أعين بعض المأمورين ولو اخلصوا لحكومتهم وأمنهم لكان ذلك من أكبر أمانيتهم لعموم الأمن وسهولة أدائهم لأموريتهم . نعم كان ذلك قذى في أعين البعض وفرصة للبعض الآخر ، أو جعلوا هذا الأمر متكا يتكئون عليه لحمل الدولة على انفاق النفقات الباهظة فيما لا طائل تحته ، وبذلك يكون لهم ولشركائهم من المتعدين ما يشاءون من الأرباح ، لهذا أخذ الذين في قلوبهم مرض يشيعون

الاشاعات ويخلقون الترهات ويدعيون الأباطيل والمفتريات ويلهبون نيران الثورة من الجانبين ، فاجتهدت في اطفاء تلك الجذوة في أول اشتعالها بالحكمة والموعظة الحسنة مع حسن المعاملة وكثرة المجاملة وطلب التفاهم حتى يزول ما علق بالنفوس من سيئة فلم أفلح ، اذ غلبت غواية الغاوين على رشد الراشدين ووجدت عبارات الظالمين أذنا صاغية عند ذوى الحن والعقد من رجال الدولة البعيدين عن مشاعرة الحالة والاملاء عليها بالقسط ، فصدرت الأوامر بتجهيز الجيوش وارسالها لمقاتلة هذا الضعيف الذى لا حول له ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وذلك بسبب ما ظهر على يديه من الاصلاح الذى لم يرق فى أعين الحكام مع ظهور فائدته .

فلما رأى العرب ذلك داخلهم فى حكامهم الريب ، وأخذت نفوسهم تفكر حتى ثبت لديهم ، وبعيد أن تقنع البدوى بصد ما يظهره له العيان أن هؤلاء العمال انما هم على غير الملة الاسلامية ووطنوا وبعض الظن اثم أن هذه الجيوش انما أرسلت لمقاتلتهم حتى يردوهم عن دينهم ان استطاعوا ، فتأهبوا للدفاع عن أنفسهم وعن دينهم وعن راحتهم وأمنهم ودبت فيهم الحمية العربية والغيرة الاسلامية ، فأخذت ألقف من حديثهم لأعيدهم الى الحكمة والسكون حتى أقنعتهم بأن يقفوا موقف المدافعين عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم مع القيام بواجب الدين ، فوقفوا هذا الموقف حتى حضر سعيد باشا الى اليمن بجيشه الجرار . والرجل على ما يظهر من العقلاء المتبصرين ، عندئذ لم يرد سعادته أن يفتحم ذلك الصعب حتى يرود الأمر بنفسه فعمد وعمدت الى التلاقي ، فلما خبرنا وعرف الحق وظهر له كذب تلك الاشاعات ظهور الشمس لذى عينين ، اتفق معنا على أن نبقى على ما نحن عليه ، وأن الحكومة تقبل أن تكون الأحكام فى هذه القطعة العربية على حسب الشريعة الاسلامية . فلما تم هذا الاتفاق بيننا أجهدت نفسى فى مساعدة الدولة حسبة لله تعالى وساعدتها على مد التفراف ، ولم تكن قد تمكنت فى عهد وجودها باليمن من ذلك على ما كان فيها من كثرة النفقات التى كانت تذهب أدراج الرياح . وقد أعنتها بعشرة آلاف عود من القوائم اللازمة لذلك ، وكانت قبل ذلك تدفع فى العود الواحد ليرة ثم لا تكاد تضع ما تبتاعه من الأعواد حتى تتخطفه أيدي البدو الذى لا تصل اليهم أيدي الحكومة . كل ذلك عملته وأقنعت العرب بدفع ما تيسر من الاعشار باسم الزكاة ، ولم يكونوا يدفعون للحكومة شيئا وعملت غير ذلك من المساعدات التى لا أرى سعة فى الوقت لشرحها ، كنت أظن أنى بهذا العمل قد خدمت الحكومة أجل خدمة ، وأن رجالها سيحفظون لى ذلك ويعرفون لى اخلاصى لدولتى وملى ودينى وقومى فيصادقون على هذا الاتفاق ويدعون هذه البقعة التى لم تختلط بالأجنبى تقام فيها حدود الله ، ويتركوننى أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر مراتح الضمير من غير تشويش ولا تكدير ، ولكن ساء مثل القوم فأطبروا من الحوادث، ما أظهر أن ذلك الاتفاق لم يكن الا خدعة يراد بها تخدير أعصاب العرب الى أن

يدخل أولئك الماكرون في أحشاء الأمة فيقطعون أوصالها ويبطلون أعمالها وما الله بغافل عما يعمل الظالمون .

لم يرح العرب بند ذلك الا ما فاجاهم الموظفون من أن المراجع العالية كما يعبرون لم تصدق على الصلح بهذه الطريقة ، ثم تكتوا إيمانهم من بعد عهدهم وطمعوا في الدين وأظهروا الرضا بعدم إقامة الحدود وأخذوا يشنعون على إقامة الحدود وترك الحق لولى الدم ، وقالوا ان المدنية تأبى ذلك . ثم أظهروا لنا منشورات نشرتها الدولة حرضوا فيها بأنهم تفضلوا على المسلمين في هذه البلاد أو منحوهم من عند أنفسهم منحة العمل بالشرعية في المدنيات دون الجنائيات ، وشنعوا بمن يتشدد في طلب ذلك في الجنائيات ، الى غير ذلك مما يخالف مقاصدهم وتآباه أغراضهم ودستورهم الحديث . علمنا بذلك فقلنا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ويا لهذا الخذلان متى كانت الشرعية تقام دون أن تقام حدودها ، وما الذي يمنع ذلك وبلاد العرب خسلو من كل الأجانب عن الدين ، فإذا فرضنا أن الدولة تجد صعوبة في تنفيذ الشرعية كما هي في غير بلاد العرب ، فما هي الصعوبة في تنفيذها هنا مع رضا الأهالي بذلك وسرورهم به وظهور نتائجهم لهم وتشجيعهم في طلبه . ثم ما هي تلك المدنيات التي منحونا الحكم منها على مقتضى الشرعية ولا ثروة عندنا ولا تجارة ولا تراحم في البلاد ليقضى منازعات مدنية لا يحصل التراضي بحكم الحكيم ، أنراهم توهموا أنهم عملوا اصلاحا في البلاد فأوجدوا فيها تجارة لن تبور وصناعات رائجة وزراعات مثمرة الى غير ذلك فظنوا أن المنازعات المدنية شيء كبير يعد من المحنة لهؤلاء المتمسكين بدينهم أن يتفضل عليهم بأن يكون الحكم فيها على حسب الشرعية الاسلامية . أعوذ بالله من محاربة الله والعمل على سخط الله ، لقد كنت أسمع قبل الآن أن تلك المفاسد التي رأيتها ورأها كل من وطئت قدمه الحرمين الشريفين ، تلك المفاسد التي تقشعر منها أبدان الشرعية المطهرة وتنهار بها أبنيتها ، وذلك الخوف الذي يلازم حجاج بيت الله الحرام الذي جعله الله حرما آمنا مع فشو السلبه وقطاع الطريق وقتلة الأنفس الطاهرة البرية ، كل ذلك كنت أسمع أن بعض رجال الدولة القائمين بالأمر يقصدون الى وجوده ويساعدون عليه لمارب يريدونها وحاجات في أنفسهم يقضونها ، وأنه لولا هذه المآرب وتلك الحاجات لعملت الدولة وما هي بالضعيفة العاجزة عن إيجاد الأمن في هذه القطعة الطاهرة على محوه تأمينا للمسلمين الذين تدفعهم الحماية الاسلامية والقصد لتأدية الواجب الشرعى أن يتركوا آباءهم وأخوانهم وأزواجهم وعشيرتهم وأوطانهم وكافة مصالحهم الدنيوية « ويأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقتم من بهيمة الأنعام » كنت أسمع فلا آلو جهدا في الدفاع عن الدولة ورجالها .

أما الآن وقد رأيت ورأى العرب وقوف أولئك العمال في سبيل إقامة

الحدود الشرعية وتجهيز الجيوش لمحاربتنا على ذلك مع صدمهم عن سبيل الله وعن المسجد الحرام وحبس الداهيين من اليمن لأداء الفريضة ، فقد كان يداخلني الريب ولا أخطئ إذا قلت أن ذوى الرأى من العرب أصبحوا بحيث لا يمكن اقتناعهم بغير ذلك ، ودع ما أنا عليه من الارشاد إلى السلم والعمل عليه ودعوت العرب إليه وإلى أن يقفوا في موقف المدافع . . . ولم تلبث الحكومة أن أشاعت أنها جيشت لرجال اليمن جيوشا لا قبل لهم بها وأنها أعدت عليهم من وفيه المؤن والذخائر ما يكفي لاستئصالنا ، وأباحث لهم تحريق المنازل كما هي عاداتها في العرب المسلمين من رعاياها دون غيرهم ، كما أباحت لهم التمثيل والتفنيل والضرب على أيدي رعيتهما بما لا قبل لهم بها ذلك الأمر الذى حظرتة على نفسها قبل أعدائها الخلف ، ونشرت المنشورات فى شأنه حاضرة على حسن المعاملة وإظهار المجاملة فى بدء حربها معهم . لما سمعنا بذلك تأهبنا مكرهين للدفاع عن أنفسنا وانتظرنا قضاء الله ، وإذا بهم قد صرفهم صارف من الحوادث الأخرى ففضلوا العودة إلى تلك الخديعة الأولى خديعة الكلام فى الصلح ريثما تزول الموانع ويتوفر لديهم الأسباب لاتمام مقاصدهم . عندئذ أرسلوا لنا رسولهم الشيخ توفيق يخاطبنا فى ذلك ، فعرضنا إليه المقابلة مع سعيد باشا ، فأخبروا بأنه مفوض إليه فى الأمر وأن فيه الكفاية ، فقلنا مرحبا بحقن الدماء على أساسنا الأول ألا وهو أن تكون الأحكام فى ديارنا على حسب الشريعة الإسلامية لا فرق بين مدنيها وجنائيها وغير ذلك وأن يعرف لنا بصفة رسمية ذلك الحق الطبيعى الاسلامى ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا يكون لأحد من المأمورين الفضولين ذوى الغايات سبيل علينا إذا نحن قمنا بما علينا من واجب ، أو دعت الحال لأن نقوم بالتوفيق بين القبائل ذلك مع بقاء الحال على ما هي عليه للدولة ، فتركنا وانتظرنا إجابة الدولة فأهملونا ساخرين منا سخر الله منهم ، وجهزوا لنا الجيوش ثانيا وأعدوا لنا حملتين عظيمتين ذاتي بأس شديد ، كما أشاعوا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا حملتين فى آن واحد احدهما من الشمال وهى مؤلفة من عدد عظيم من الجيش العامل بعدده المستوفاة والآلة النارية ومدافعه السريعة وغيرها والبعيدة المرمى وعدد كبير جدا .

كما أذاعوا بتشهير فى الجرائد السيارة من أتباع الشريف حسين بن على تحت قيادته وقيادة صاحبى السعادة ولديه المحروسين ، وقد لا يخفى على أحد ما نشر فى ذلك الحين من أن هذا الجيش المشترك قد زودته الدولة بالمؤن والذخائر الكافية لتدمير جميع البلاد العربية ، وثانيها من الجنوب فى جيزان وهذه الحملة القوية كلها من الجيش العامل ذى الحول والطول ، وأذاعوا أن هاتين الحملتين ستقضيان على جميع العباد والبلاد التى فى طريقها ، فاعتدنا على الله الذى لا حول لنا ولا قوة الا به وفوضنا أمرنا إليه سبحانه وقلنا كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين . ولقد ساعدتنا والحق

يقال معونة الله وله الشكر وبشهادة العرب وعدم وصول شيء من هذه الأخبار الكبيرة والتهويلات الكثيرة التي لا يعرف أمثالها أعراب البادية ما المقصد منها ، لما أعيتنا الحيل ولم نتمكن من الوصول إلى حل سلمي تحفظ معه حدود الله وشريعته اضطررنا إلى الدفاع عن أنفسنا ، ووقفت العرب موقف المدافع حتى إذا وقعت الواقعة مع كل من الجيشين ، جيش الشمال وجيش الجنوب ، ظهر أن تلك الوعود والبرق جميعها بلا طحن وأن تلك الإشاعات ليست إلا كفارغ البندق إذ زلزل ذلك الجيشان عند النزال زلزالا شديدا ، ونصرنا الله عندهم وأعد لهم عذابا عظيما ، ذلك أن جيش الشمال المشترك قد ناله من الخذلان ما أوقع الكثير من أدواته ومؤنه وذخائره ومهمات في أيدي العرب ، فاضطر جناب الشريف هده الله إلى أن يتبع خطة أخرى هي خطة توسيط الرحم وبعض المؤثرات التي لا تخفى تارة أخرى حتى تمكن من أن يسير إلى جهة أبيها من طريق وعرة غير مسلوكة تبتعد عن الطريق المعتادة الموصلة بينها وبين القنفذة ، تلك الطريق التي مرابطة عرب اليمن فيها وقد فضله على طوله ووعورته لكيلا يعود ، وخذولا إلا بعد أن يدخل أبيها كأنما مأموريتها إنما كانت دخول أبيها ، فكان ذلك من غير أن يلتقى بالعرب اليمنية مرة أخرى . ولم يلبث أن خرج منها مع البازي عليه سواد وسار في طريقه الثالث الذي هو أشد منه وعورة عما جاء خائفا منه يترقب وقد فضل هذا الطريق الثالث الشديد الوعورة الطويل المسافات المشتتل على أصعب العقبات القليل المياه طريق بيشه ، ذلك الطريق الذي يسير إلى شرقي الطائف جهة نجد لأنه طريق القرايين المخدولين المشردين . وقد بلغني أنهم زوروا الحقائق وأخذوا يزعمون أن دخولهم أبيها كان بما لهم من الغلبة ، ولكننا نحن العرب العارفين لا يهمننا كلام المتكلمين إذا ما خلوا بأرض بعيدة ، فنحن رجال الأعمال لا اعتماد لنا إلا على الله وهو حسبنا ونعم الوكيل .

أما جيش الجنوب فقد انتهى أمره بواقعة الحفائر تلك الواقعة التي وقف فيها العرب موقف المدافعين على مياه الحفائر على بعد ثلاثة أرباع الساعة من جيزان وقد تمركز جيش الحكومة المنظم بجيزان وجبالها ، وتمكنوا في قلاعهم وطوابقهم ، وثبتوا مدافعهم الفخمة على الجبال والأكام المجاورة للبحر ، وأمدتهم مراكبهم الحربية بالمساعدة وأخذوا يزعمون العرب بإطلاق المدافع من البحر والبحر ، والعرب صابرون مستسلمون لقضاء الله وقدره . حتى إذا كان يوم الاثنين منتصف جمادى الثانية سنة ١٣٢٩ هـ خرجت قوة الجيش المنظم هاجمة ومعها المدافع سريعة الطلقات تحت حماية المدافع التي فوق الأكمام والتي في المراكب البحرية والتي في القلاع ، وعملوا من حيلهم العسكرية ما شاء الله أن يعملوا ، كل ذلك ولا حول للعرب ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الذي ألقى عليهم الصبر فثبتوا وذكروا الله كثيرا فصدقهم الله وعده للصابرين وانتصروا من بعد ما ظلموا وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . نعم صبر العرب ودافعوا عن

إقامة حدود الدين فدارت رحا الحرب على ذلك الجيش العرمرم حتى هلك كله
الا النزر اليسير الذين نجاه الفرار ولم تعده الجراح . وقد وقع في أيدي العرب
من البنادق والندخائر والمهمات والمدافع السريعة الطنقات والمكناث ما جعل لهم
قوة فوق قوتهم ونشاطهم نشاطا يقدره قدره من يعرف الحالة . ثم عادت البقية
الباقية من الجيش الى جيزان فسلط الله عليها ومن جاءوا من المدد اليها ريحا
وجنودا جوية وأمراضا وبائية ذهبت بالباقي وبالمدد الا نذرا يسيرا اضطر أخيرا
الى الجلاء عن جيزان ، فاستراح وراح والله من ورائهم محيط وهو على كل
شئ قدير .

بعد هذا كله لم يلبث أن جاءنا من والى عسير كتاب يجنح فيه للسلم
تاريخه يرجع الى ما بعد الحوادث الأخيرة مع الطليان فصدعنا بأمر الله وجنحنا
معه متوكلين على الله وأرسلنا الى سعادته رسولا من كبار العرب ليخاطبه في
ذلك حسبا طلب ، وزودنا ذلك الرسول في طريقه وهو على مقربة من (أبها)
أن سعادة الوالى انما يريد بنا خدعة وانه قد نصب لنا شركا حسباله فوقف
خارج المدينة حيث مأمنه وأرسل اليه الكتاب وأعلمه بأنه قد جاء مبينا دأى
السلم وانه يريد المخابرة في ذلك ليعلم ما ينتهى اليه الأمر والله الموفق . فما كان
جوابه الا أن أرسل اليه مكتوبا طويلا الذيول مملوءا بالعظمة والعلو والكبرياء ،
لا تخلو كلمة من التهديد والوعيد ورفض الاتفاق : وهاكم شيئا مما جاء فيه
بالحرف الواحد (قد أخذت كتابا من حسين أفندى وفيه يذكر أنكم سألتهموه
عن بيان الشروط مع الحكومة وكيفيتها فعجبت في هذا الطلب فهذه الحال
تصير الشبهة ممكنة وأن الحادث الذى هو الآن واقع مع الكفار مناسب لأفكاركم
فلا حاجة للشروط فهل تسير شروط بين الحكومة والرعية ، فما وظائف الرعية
الا الطاعة للحكومة وأوامرها ، وقد عزمنا متوكلين على الله أن نرسل حملة
عسكرية لتربية العاصين المخالفين بشدة والعفو عن المطيعين واعطائهم الأمان ،
ولم يكن طلبنا اتخاذ عسير عن عجز منا واستعانة بهم وأن القوة التى نزيد
عن الخمسين طابورا المنحشدة فى الزيدية والزهرة واللحية والتى عندنا مقدار
سبعة عشر طابورا هى كافية لكل عدو فى اليمن وعسير فى الداخل وفى
الخارج . وأنتم تعلمون بذلك وأيضا تقدرون عاقبة البغى والفساد الخ . . .
وصلنا هذا المكتوب ووصلتنا مكاتيب أخرى أرسلت من بعض عمال الحكومة
الى العرب وفيها أكثر من ذلك ، فما أظن القارىء يخفى عليه شدة أسفنا . على
أن رجال الدولة الآن على هذا النمط ، وأنهم هم الذين يخلقون الفتن ويثيرونها
كلما قربت من الانتهاء ، انهم دائما واقفون حجر عثرة فى سبيل اطفاء الفتن
على نحو ما سبق بيانه ولا سيما فى سبيل هذه الظروف والأوقات الحرجة .
هداهم الله .

نص الاتفاقية التي عقدت بين الحكومتين
العثمانية والبريطانية لتحديد الحدود بين
منطقتي نافوذ الدولتين في جنوب اليمن في ٩
من مارس سنة ١٩١٤ . ولم يعترف البعثيون
بتلك الاتفاقية التي عقدت بين مغتصبين للأرض
اليمنية وهي تفقد بذلك صفة الشرعية (١) .

جلالة ملك بريطانيا وإيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور
الهند من جهة ، و جلالة إمبراطور العثمانيين من جهة أخرى يرغب كلاهما في
اتسام وإبرام البروتوكولات (الملحق A) التي وقعها المفوضون العثمانيون
والبريطانيون في سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ م للدلالة على خط الحدود التي
عينوها لفصل ولاية اليمن عن أراضي تسع مقاطعات عدن كما جرت الإشارة
إليها باللون الأزرق في الخرائط الأربعة الملحقة (الملحق B) .

عين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء
البحار وإمبراطور الهند صاحب المعالي السير إدوارد غراي بارون في المملكة
المتحدة وفارس في جوقه رتبة الساق وعضو في البرلمان وسكرتير دولة جلالة
الملك في الأمور الخارجية . وعين جلالة إمبراطور العثمانيين سمو إبراهيم حفي
باشا الصدر الأعظم السابق الحامل للأوسمة الإمبراطورية العثمانية والمجيدية
المرصعة .

لقد تبادل كلاهما أوراق اعتمادهما وبعد أن وجدت بأنها قانونية اتفقا

على ما يلي :

المادة الأولى : أن الفريقين المتعاقدين يشبتان ويبرمان البروتوكولات التي وقعها
القوميسريون العثمانيون والبريطانيون في سنة ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ،
والتي ترد نصوصها في الملحق A من هذا الاتفاق .

المادة الثانية : اثباتا لما تعهد به في القسم الأول من البروتوكول المؤرخ في
٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥ يصرح إمبراطور العثمانيين بأنه لم يتنازل بأي
وجه من الوجوه عن الأراضي التي تبلغ مساحتها نحو ٥٥٠ ميلا مربعا
انكليزيا والملاصقة لجبل نعمان - حصن مراد الواقعة ضمن حدود
مقاطعة صبيحة القديمة ، والأراضي المذكورة هي المبينة باللون الأصفر
على الخريطة كملونة للمرفق (ج) للاتفاقية المذكورة .

(١) أمير سعيد : اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ،
ص ١٥٤ - ١٥٩ .

المادة الثالثة : بما أن النقطة رقم (١) (وادى بنا) المشار اليها على الأولى من الخرائط الملحقه (الملحق B) بهذه الاتفاقية هي آخر نقطة على الشاطئ الشرقى المرسومة في تلك البقعة فقد اتفق الفريقان المتعاقدان وقررا وفقا للبروتوكول المذكور وتحفظا للشروط والتحديات الواردة به بأن حدود الاراضى العثمانية تتبع خطا مستقيما يبدأ من آكمة الشوب متجها للشمال الشرقى نحو صحراء الربع الخالى بانحراف ٤٥ درجة . وهذا الخط يلتقى فى الربع الخالى على الخط الموازى لدرجة ٢٠ مع الخط المستقيم المتجه مباشرة نحو الجنوب والمبتدىء من نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبى من خليج عجير فاصلا الاراضى العثمانية من سنجق نجد وأرض قطر وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الانكليزية العثمانية والخاصة بالخليج الفارسى والمناطق المجاورة له المؤرخ فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩١٣ والخط الأول من هذين الخطين مشار اليه باللون البنفسجى والخط الثانى باللون الأزرق على الخريطة الخاصة الملحقه بهذا الاتفاق (الملحق ج) .

المادة الرابعة : يصدق على هذه الاتفاقية ومبادلة وثائق الإبرام فى لندن فى أقرب وقت ممكن لا يزيد عن ثلاثة أشهر .

وإثباتا لذلك فقد وقع المفاوضات هذا الاتفاق ووضعوا عليه ختميهما .
تم فى لندن بنسختين أصليتين فى ٩ من مارس سنة ١٩١٤ م .

أ . غراى

أ . حقى

وتمت مبادلة وثائق التصديق فى لندن فى ٣ من يونيو سنة ١٩١٤ م .

الحاضرون عن تركيا : مصطفى ومزى بك أميرالاي أركان حرب مفوض عثمانى .

المستر ، ه . فيتز موريس مفوض بريطانى .

بعد المداولة بالتفصيلات بشأن حدود صبيحة فى برج أم عشار (الخرج) المشار اليها برقم ٦٥ و ٦٩ على الخريطة وبعد فحص الوثائق والبراهين الأخرى المتعلقة بها يصرح المستر فيتز موريس المفوض البريطانى بأنه بالرغم من أن هذه الوثائق والبراهين وبالرغم من أن شهادة السكان الذين سئلوا فى سنة ماضية فى تلك البقعة تدل على أن حدود صبيحة الغربية تمتد الى الآكمة ومن هناك تمر فى عكار وتصل الى المكان المدعو قدام ، فان الحكومة البريطانية المدفوعة بروح المسالة والعواطف التقليدية الودية نحو الحكومة العثمانية ، لم تر من

الموفق أن تصر خلال عمليات التخطيط على المحافظة على حقوق شيوخ صبيحة في الأراضي التي يطلبونها والممتدة خلال عملية خط (أكمة عكار وقدام) لذلك فقد وافقت على اقتراح هؤلاء المفوضين بتخطيط الحدود على أساس خط يبتدىء من برج أم عشارة (٦٥) ويمتد مسافة ٢٥ كيلو مترا في شمال شرقي برج أم عشارة ليصل الى قمة جبل نعمان الواقعة على الخط الذي يفصل المياه بين البحر الأحمر وخليج عدن على شرط ألا تحاول الحكومة الامبراطورية العثمانية مطلقا اعطاء الأراضي الواقعة بين هذا الخط الأخير والخط المنوه عنه أعلاه (أكمة - عكار - قدام) الى دولة ثانية وعلى أثر المداولات التي جرت بين الحكومتين الصديقتين أعلم السفير البريطاني في الأستانة الحكومة الامبراطورية العثمانية بأن التعليمات المتعلقة بهذا الأمر قد أرسلت من قبل الباب العالي الى المفوض العثماني وبالفعل فقد صرح الأميرالاي مصطفى رمزي بأنه تلقى في ١٩ من مارس بواسطة وزارة الحربية تعليمات مستندة على ارادة جلالة السلطان تأمره بتخطيط مقاطعة صبيحة بخط ينتهي في حصن مراد وبأنه بحسب التعليمات الواردة اليه بتعهد الباب العالي بعدم اعطاء الأراضي الملاصقة لخط نعمان حصن مراد في شمال هذا الخط الى دولة ثانية .

وبناء على ذلك فقد وضع المفوضان وضعا مفصلا لشطر خط الحدود الذي سيبيندىء في برج أم عشارة (٦٥) وينتهي في حصن مراد ، ورسموا هذا الخط على الخرائط التي وقعاها وتبادلاها أما فيما يتعلق بقسم الحدود الواقع في الشمال الشرقي للنقطة المشار اليها برقم أعلى وادى أعنى بحسب الارادة السنية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩١٣ م الخط الذي يبتدىء في أكمة الشوب ويمتد في الاتجاه الشمالى الشرقى الى الصحراء فان المستر فيتز المفوض البريطانى يصرح بأن شطرا من هذا الخط أى الحد بين مريس وشوب قد جرى تخطيطه سابقا ولم يبق الا تعيين قاعدة امتداد هذا الخط الى الصحراء وبأنه وفقا للارادة السنية المنوه عنها سابقا يجب أن يتبع هذا القسم من الحدود بصورة عامة الخط المستقيم الممتد من أكمة الشوب في الشمال الشرقي الى الصحراء ما عدا الانحرافات التي تتطلبها طبيعة الأرض وبأن الوثائق والبراهين الأخرى التي قدمها شيوخ يافع تدل بدون جدال على أن الأماكن المدعوة ربيعتين نوى وذها بياني هي جزء من مقاطعة يافع نوان العواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوابعهم وكذلك كل منطقة يافع الواقعة جنوبى وشرقى الخط الشمالى الشرقى المذكور آنفا تخص المقاطعات التسعة . أما الأميرالاي مصطفى رمزي المفوض العثماني فيجيب بأنه بحسب التعليمات التي وردت اليه من حكومته يعترف بأن قاعدة تخطيط النقطة رقم ١ في وادى بناهى بوجه عام وفقا للأوراق السنية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٠٣ م الخط الممتد شمالا بدرجة ٤٥ الى الشرق من أكمة الشوب الى الصحراء على شرط يبقى دل جوابان

فى ناحية قضاء رضا ويعترف بأن عزل الربيعتين ونوى وذا بيأتى تؤلف جزءا
من مقاطعسة اليوافع وبأن العواليق وكل أقسامهم الفرعية وتوابعهم وجميع
منطقة يافع الواقعة فى جنوبى وشرقى الخط الشمالى الشرقى المذكور آنفا تخص
المقاطعات التسعة .

ويضيف المفوض العثمانى الى ذلك أن السكان القاطنين فى جوار الشيخ
سعيد وغيرهم القاطنين من الجهة العثمانية من عادتهم الحصول على الماء
من المنابع الواقعة فى ناحية صبيحة ويأمل أن لا يوجد مانع فى المستقبل من
استمرارهم فى الانتفاع من هذه المنابع كما فى السابق . ويصرح المستر فيتز
موريس بأن حكومته لا ترى مانعا من هذه الجهة .

لقد اتفق مفوضا الحكومتين الصديقتين على محتويات هذه الوثيقة ووقعا
نسختين منها وتبادلا هاتين النسختين .

طربى شيخ سعيد
٢٠ ابريل سنة ١٩٠٥
م. ج. ه. فيتز موريس مفوض بريطانى
مصطفى كولونيل مفوض عثمانى

يمتد خط الحدود من نقطة (٦٥) فى اتجاه عام نحو الشمال ويتبع
الجانِب الجنوبي من الطريق الممتد فى سفح جبل أم يدار فى جانب وادى
خمسانة (٥٢) من اليسار الى المضيق المدعو نجد مشرق (٣٧) والمرقوم
(٦٦) على الخريطة . ومن هناك يصعد الى المرتفع الشمالى جبل طقاسو (٤٧)
ويجتاز وادى الغرب (٩) الى نقطة واقعة على بعد نصف كيلو متر من غربى قرية
خبال (٣٦) ومن ثم يصعد الى قمة جبل نعمان (٦٧) ومن هذه النقطة ينعطف
فى اتجاه جنوب غربى ويتبع الخط الذى يفصل المياه بين البحر الاحمر وخليج
عدن مارا بنقطة برهم روس (٣٤) جبل أم نجاح (٣٩) جبل سيف برج الهائمة
(ممر واقع على مسافة كيلو متر ونصف فى قرية الهائمة) (٤٩) نجد أم رهاز
(٥٤) جبل سن سنه الى أن يبلغ قمة جبل جريبة (٦٨) ثم ينحدر الحط من
مرتفع الجنوب الغربى من جبل جريبة ويتجه نحو الغرب مارا بخط مستقيم الى
قمة جبل كحوب ومن هناك يجتاز المنطقة المقفرة فى خط مستقيم الى قمة جبل
الكوة (٦٩) تاركا بتر الحجرى فى الناحية الشرقية من قمة جبل الكوة (انظر
خريطة الشيخ سعيد على نسبة ١ الى ٤٠٠٠٠) يتبع خط الحدود المرتفعات الى
أن يصل الى أعلى نقطة فى المرتفع الجنوبى الشرقى فى جبل الكوة . هذه النقطة
المشار اليها برقم (٧٠) والمعينة باشارة حدود هي واقعة على بعد ٦٠٠ ياردة
تقريبا أى ما يقرب من ٥٥٠ مترا فى الغرب والجنوب من التل المدعو جبل مجيبة
على الخريطة . ومن هذه النقطة الأخيرة تمتد فى خط مستقيم الى الجبل

الصغرى (٧١) المعين بإشارة حدود وهو الجبل الشمالى من الجبيلين الواقعين فى شمال وغرب جبل سويدية ومن هناك يتوجه رأسا الى نقطة (منمرة ٧٢ ومشار اليها بعلامة) وهى أعلى قمة فى الهضبة المعروفة باسم حصن مراد (المعروفة أيضا باسم الشيخ مراد) وتتجه صوب القمة فتصل الى شاطئ البحر الى النقطة المرقومة ٧٣ على الخريطة .

الكولونيل مصطفى افضاء - دفوض عثمانى
ج . ه . فيتنز موريس - دفوض بريطانى

١٦

الخطاب الرسل من محمود نديم بك والى
اليمن العثمانى الى علي بن احمد البديل
سلطان لمحج لمحاولة اجتذابه الى جانب
العثمانيين لمحاربة الانجليز فى جنوب اليمن
فى مطلع الحرب العالمية الأولى (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

أمير الأمراء الكرام ذو المجد والاحتشام محبنا العزيز السلطان علي بن أحمد
المحترم حفظه الله . من بعد السلام التام ورحمة الله على الدوام .

نبدى قبلا صدر الى جنابكم كتاب حضرة الامام الهمام حفظه الله . مع كتاب
من طرف حضرة العلامة الفاضل قاضى لواء تعز عبد الرحمن أفندى عن أمرنا .
وبهما موضح المرام والحقائق . وبهذه الدفعة صار اعزام القاضى المومى اليه
وبمعيته رؤساء مجاهدى لواء تعز ، وهم محمد ناصر باشا قائمقام القماعة .
وأحمد نعمان بك قائمقام الحجرية . ووكيل قائمقام قعطبة الشيخ قايد صالح
وشيوخ مشايخ قضاء رداع صالح طبرى باشا لأجل الاتفاق والمذاكرة مع حضرتكم
بما يرضى الله ورسوله واعزاز دين الاسلام واتحاد الكلمة . وقد أعطيناهم
التعليمات اللازمة بهذا الشأن تروجو من ديانتكم وديانة كافة اخواننا أمراء لمحج
وجميع عائلتكم الكريمة البدار لنصرة الدين الحنيف وان أردتم التشرير
لتسريع واكمال الأمور بهذا الطرف للمذاكرة من الرأس نكون لحضرتكم من
الشاكرين والله يحفظكم ويوفقنا جميعا لما فيه الرضى ودمتم فوق مارمتم .

فى ١٤ من جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ هـ والى اليمن
قومندان الحركة العسكرية محمود نديم

اميرالاي على سعيد

(١) أحمد فضل البديل : هدية الزمن فى اخبار ملوك لمحج وعدن ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

الخطاب المرسل من علي سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في لحج الى حاكم جزيرة
ميون (بريم) البريطاني للتعبير عن اعتباطه
بأنباء الهدنة في نهاية الحرب العالمية الأولى(١) .

الى جناب قومندان ميون القائم مقام هوم دام بقاه

تناولت بيد السرور تبليغكم المشعر بعقد الهدنة بين الدولة العثمانية وبين
دولة انكلترا العظمى وحلفائها بتاريخ ٣١ من تشرين أول سنة ١٩١٨ م ثم
وصلنا التبليغ المذكور بعينه بعد مرور ثلاثين ساعة من طرف حضرة والي عدن
مؤيدا اشعاركم . فاشكر اهتمام جنابكم على سبقكم . وأيضا أقدم لكم تشكراتي
الخاصة على تلتفكم بالمساعدة لمن يرغب الوصول من ضباطنا الى ميون لأجل
المزاورة وقد أمرنا ضباطنا بدخول من يرغب منهم كما أننا أمرناهم بالاجتناب
عن كل ما يسوء الطرفين . فنرجو من الباري التوفيق بعقد صلح شريف مديد
ودمتهم محروسين .

قائد الجيوش العثمانية بلحج

أمير اللوا

علي سعيد

البرقية المرسلة من علي سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في لحج الى قائم مقام الحجرية
اليمنى عبد الوهاب نعمان بك يطلب منه
امداده بمساعدات مالية لتغطية نفقات انسحاب
قواته من لحج في نهاية الحرب العالمية
الأولى (٢) .

من سعيد باشا الى قائم مقام الحجرية عبد الوهاب نعمان بك

نفيدكم مع الأسف أن الدولة العلية وحلفاءها قد تحقق انكسارهم وأن
الامان عقدوا الهدنة وتوقفت الحرب العمومية . والسبب الوحيد لهذا الانكسار
هو أن اخواننا العرب أهل الحجاز وفلسطين وسوريا والعراق قاموا على حكومتنا

(١) احمد فضل العبدل : نفس المصدر ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) احمد فضل العبدل : المصدر السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

السنية بالحرب واشتركوا مع العدو فعلا وقد قبلت دولتنا اضطرابا سرعة اخراج عساكرها التي في اليمن وعسير والحجاز وفلسطين وسورية والعراق كما هو في شروط الهدنة . وبما أن حكومتنا قد أعطت الحكم القطعي بذلك فنحن مجبورون على ترك تربة اليمن المقدس وأهله اخواننا المجاهدين المحترمين الذين اشتركوا معنا منذ أزيد من أربع سنين (١) وأن كنا نفدى بأرواحنا ودمائنا في سبيل المحافظة على تلك التربة المقدسة ولكن من حيث أن حضرة الامام يخالف للأمر ولسرده بعض الأسباب ابتدأت المخابرة مع دار السعادة في هذا الباب وستكون الحركة ضرورية بموجب الأوامر الصادرة والجواب الذي سيؤخذ . فإذا نحن تركنا هذا اليمن المقدس فانا نتمنى لـاخواننا في الدين الاتحاد والاتفاق التام وأن لا يقبلوا تولية النصارى قطعيا لتكون على الدوام في سلوان بحسن فعلهم ولو سمعنا . وقد امتننت لبيانكم من أنكم ستعاونونا وستخدمونا . أما وإلى اليمن وقومندائها فمن يوم وصولهم إلى منطقتنا (أورثوا السكتة) لإدارة وإعاشة عساكرنا بحصرهم عموم التحصيلات والقروض لنفوسهم النفيسة وتعقبوا المسلك الذي يهدد بمجاعة منطقتي ولكنكم ستجعلونني ممتنا للغاية فيما إذا عاونتمونا بخمسة أو ستة آلاف ريال وسأرسل لكم حالا سندا مخصوصا بذلك لأن ضباطنا وعساكرنا متضايقون وفي حاجة إلى الدرجة النهائية وهؤلاء أبناء العثمانيين الذين دافعوا عن هذا اليمن المقدس بدمائهم وأرواحهم وقد أصبحوا اليوم معرضين للأمراض والجوع والعري فإذا قدمتم له خيرا ليكون نهاية لخدماتكم فسيسيطر اسمكم جليا في التاريخ . وإذا لم تقدروا على هذه المعاونة فاكتمى أن أقابلكم بالشكر لخدماتكم التي قد بذلتوها نحونا إلى الآن ودمتم .

حرر في ٤ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ م .

١٩

البرقية الرسالة من أحمد توفيق قومندان
القياق العثماني في صنعاء إلى علي سعيد باشا
قائد القوات العثمانية في لعج لتكذيب اتهام
الهدنة في نهاية الحرب العالمية الأولى وكتمه
من الانسحاب من لعج أو التسليم للبريطانيين
في عدن (٢)

من قومندان القياق إلى علي سعيد باشا

(١) كان اخلاص شوافع اليمن للاتراك لسبب لا يخفى على من يعرف اليمن .
(٢) أحمد فضل البعلبي : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

ان التلغراف المرسل من ميون الى المنذب ومنها مفتوحا اليكم الذى رفعتموه
الىنا لم يكن فيه شئ عن شروط الهدنة غير أنه يذكر وقوعها فقط . فمثل هذه
الاشعارات الواصلة من المصادر الانكليزية يحتمل أن تكون غالبا مصطنعة من
طرف العدو الذى يعمل لأجل احدث الثورة فى اليمن حتى يتيسر له استرداد
الحج فكان يجب تكذيبه وردة ما لم يصل الأمر من مركز سلطتنا وأنتم بالعكس
أشغلتم الأفكار ونسيتم أن من يتواجهون فى المناطق المحايدة هم مندوبو الامة من
الطرفين فقط فمساعدتكم بوصول أركان وأمرء الانكليز الى نقطة صبر وحتى
دخولكم عدن بخلاف أمرنا مع أركان حربكم وياوركم وزعمكم صحة الافراد
الطبيعية التى سمعتموها من قائد العدو والقاء معيتكم فى الخوف والتشويش ،
واقتراحتكم الغير صائبة على من هو فوقكم . كل هذا لا يأتلف بأى صورة مع
المبادئ العسكرية بالخصوص مع القيادة وقد وصل الاشعار بعينه الى منطقة تهامة
وأجيب عليه حتى من أحد اليوزباشية جوابا يليق بالعسكري وكما هو واقع فى
سائر المناطق المعسكر بها فيلقنا وكذلك الأفراد والضباط والأمراء فى الحج يحبون
وطنهم وبمدايعاتهم الفعالة وبتضحياتهم المستمرة أثبتوا أنهم لا يقبلون الاغانة
وانى قانع بأنهم لا يتقهقرون شيئا عن خطايتهم التى تقدموها وأنهم ليسوا من
أولئك السذج الذين تنطلي عليهم حيل العدو ودسائسه الثابت أمثاليها مرارا
وأن كل واحد منهم يفهم الحقائق فليس هنالك ما يوجب قط انسزال عيالهم
وعائلاتهم المتفرقة فى مختلف البلاد الى السواحل بهذه السرعة فانا الوالى والركن
الاعظم للإسلام وهو حضرة الامام الذى اتفق مع الحكومة موجودون هنا ونحن
نعتبرهم كلهم أولادنا ونحن المسئولون عنهم ماديا وأدبيا اذا وقع حال مثل ذلك
لا سمح الله ، أما الضباط الآن فليس لهم أن يفتكروا فى غير العدو الذى أمامهم
ووطنهم وواجباتهم العسكرية ، حافظوا على ثباتكم كما أمرناكم قبلا وأنتم وحدكم
المسئولون ماديا ومعنويا عن العواقب الوخيمة التى تنتج اذا فعلتم شيئا من ذات
أنفسكم بدون أن نأمركم ، وبناء على الأمر الصريح القطعى الذى سيصل من
حكومتنا بالشفرة ، وأما مسألة الفلوس التى اقترضناها من العدين أعطينا القسم
الأعظم منها الى منطقتكم والذى تحصلنا عليه من زبيد من قرض وغيره أعطى منها
ثمانية وأربعون ألف ريال لاعاشة العساكر الجائعة فى تهامة لمدة كم شهر
والعشرون الألف الباقية للمأمورين الملكية فى صنعاء والعساكر الموجودة فى
المركز ولاعاشة عائلات الامراء والضباط الموجودين فى مختلف المناطق والذين
تراكمت مرتباتهم من أربعين الى خمسين شهرا فالماثلان والثلاثمائة ألف ريال
التي سمعتم عنها من أفواه أفراد العسكر ومن أفواه بعض الناس لو كانت هى
من زلط الحجارة لا يمكن جمعها ، فايما نكم بمثل هذه التقولات وعدم اعتمادكم
على أمركم الذى تعبد من كل الوجوه بمقررات هذا الفيلق ليس فقط لا يتفق مع
المبادئ العسكرية بل لا يتفق مع أى مسلك آخر فالقسم الأعظم من أموال لواء

تعز وخصوصا سبعة آلاف وخمسمائة ريال من محمد ناصر باشا وأموال الحج
الزراعية والجبركية كل هذه تركت الى منطقتكم ولم نسألکم عنها حسابا ولولا
حصول اللزوم القطعي لمواجهة حضرة الامام لشرعنا في اجراء التحقيق والتفتيش
عن كل هذا لاجل اظهاره ، واذا كان العساكر حسب اشعاركم جياعا وعرايا فذلك
لأنه قد وقع سوء الاستعمال في هذه الاموال . وخلاصة القول ان الزمان غير
مساعد للمناقشات القلمية الطويلة العريضة نأمرکم بالانقياد الى الامر وبالطاعة
العسكرية .

قائد الفيلق

أحمد توفيق

٢٠

الخطاب المرسل من الامام يحيى بن محمد
حميد الدين الى أحمد توفيق قائد الفيلق
العثماني في صنعاء للتعبير عن رفضه لشكوة
استسلام العثمانيين للبريطانيين في جنوب
اليمن في نهاية الحرب العالمية الاولى (١) .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة قومندان الفيلق الهمايوني الهام الاكبر أحمد توفيق حرسه الله ،
شريف السلام التام ورحمة الله صدورها بعد اطلاعنا على ما وصل الينا من مقام
الولاية ومنكم نقلا عما رفعه حضرة قومندان منطقة الحج على سعيد باشا وما معه من
مواد المتاركة ومن التبليغ المحرر الى حضوركم بالشغرة من حضرة عزت باشا
وصورة ذلك بانضاء المومي اليه عن مسند الصدارة العظمى الى حضرة قائد الحج
وتأملنا ما فيه الأمر بلزوم تسليم القطعات العسكرية الموجودة بهذه القطعة الى
من يستلمها من طرف حكومة الانكليز وتعجبنا لذلك كثيرا . أولا لعدم ورود شيء
الينا من مسند الصدارة . ثانيا انه لم يرد الينا ما ذكره قائد الحج من التبليغ من
والى عدن . فأنتم تعرفون ما بيننا وبين الحكومة العثمانية من الائتلاف المتعلق
ببعض مواد العسكر وغيرهم مع مالنا لدى الحكومة من المطالبات المتكاثرة البالغة
مبلغا عظيما لا يمكننا معه الاذن باعزام نفر واحد . بناء عليه حررنا اخطارا
الى حضرة والى الولاية وحررنا هذا لحضرتكم اعلاما أن اعزام العسكر من المستحيل
وأنه ان كان منكم أو أحد من معيتكم التصميم على ذلك فلا بد لنا من المنع على أي

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

وجه كان . وقد حررنا تلغرافا الى والى عدن وقومندانها وبيننا له ما ذكر وأفدناه
أنه لم يصل الينا ما ذكره سعيد باشا من التبليغ وانا نمنع أيضا عزم أحد من
الضباط وعائلاتهم فليكن منكم إغلاق هذا الباب واجراء الاخطارات الشديدة الى
جميع المأمورين فانا لا نريد تكدير خاطرهم لكن للضرورات أحكام وقد عرفتم
ما قمنا به مع الحكومة من لدن الائتلاف الى التسايرخ ودمتم . والسلام عليكم
ورحمة الله .

٢١

البرقية التي ارسلها الامام يحيى بن
محمد حميد الدين الى علي سعيد باشا قائد
القوات العثمانية في الحج يحثه فيها على عدم
التسليم للبريطانيين وذلك في نهاية الحرب
العالمية الأولى (١) .

من عبد الله الامام يحيى الى حضرة قائد المنطقة بلحج سعيد باشا حرسه
الله بلغ الينا من حضرة والى والقومندان باشا عدم حسن تحريرنا الى والى عدن
ذلك التلغراف المرسل بواسطتكم لذلك أحببنا الايضاح لحضوركم اعلما أنه
لما كان الاطلاع على مفاد حضرة عزت باشا وعرفنا مفاد كتابكم الى حضرة والى
والقومندان أحمد توفيق باشا حصل معنا التصميم على القتال حتى الممات من دون
خوف ولا مراقبة لغير الله .

وحشدنا القبائل واتخذنا لذلك جميع الوسائل وأمر (٢) ما اذا أعداء الله
الانكليز هو محفوف بغرابة الكذب لكنه لما رأينا فيما كتبه حضرة عزت باشا من
أنه ان لم يكن التسليم الى الانكليز فان التهلكة محققة أردنا صون جانب الحكومة
ومأمورين اليمن عن مسئولية الدولة ورضينا تحمل تلك المسئولية وتلونا قوله
تعالى « فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون انى توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا
هو آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم » فمثل هذا يحمل على غير خدمة
الدين والوطن وهل يرضى أحد من أهل الديانة والمثانة الاسراع الى التسليم الى
الكافرين والدخول تحت ذمتهم وقد بقي له مجال لمنع ذلك على أن الامر كما
أسلفنا محفوف بغرابة الكذب . ثم انه لو فرض صدق ذلك الامر على بعده
وكان منا جميعا القيام بالدفاع لكان استحسن ذلك لدن الخلافة الإسلامية (٣)
خصوصا بعد أن نزهنا الحكومة ومأمورين اليمن عن المسئولية أما ما فى بيننا

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق . ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) كذا فى الأصل أيضا .

وبين الحكومة بالطريقة واحدة والمسلك واحد والملة واحدة ولم ترد التوصل الى شيء يغير بالحكومة حالا ومآلا بل أردنا دفع ذلك كلياً .

أما اذا كنتم مصممين على التسليم كما ظهر من طلب العائلات الى الحج فليكن منكم التصريح بذلك وإى مانع عن ارسال الحكومة هيئة لتبليغ الاوامر اللازمة التى يغلب الظن بصدقها ثم أى مانع للانكليز عن بث الجرائد اخرة لنشر الأخبار فالأمر مقتدر الى دقة النظر واحالة سليمان الفكر . والسلام عليكم ١٧ من صفر سنة ١٢٣٧ هـ .

٢٢

الرفقة التى ارسلها موظفو وتجار لواء
نزع من اليمنيين لعل سعيد باشا قائد القوات
العثمانية فى الحج يعبرون فيها عن استيائهم
لائها. اتجاه العثمانيين للجلساء عن الحج فى
نهاية الحرب العالمية الأولى ، كما يعبرون عن
تقديرهم لجهود عل سعيد وولائهم للدولة
العثمانية (١) .

حضرة القائد الكبير للجيش الاسلامى بلجج سعيد باشا دام نصره

قد علم العموم أن دولتكم السبب الوحيد لاجياء حفظ هذا النقطة اليمانية عن تعدى الأعداء اليها . وأنها لولا ما أبرزتموه من الثبات والمتانة الدينية وبذل النفس للجهاد فى سبيل الله حتى صرتم مطهرا للتوفيق والنصر الالهى والظفر الغير المتناهي فقلدتكم أعناق ساكن القطعة اليمانية طوق الامتنان الذى لا يقوم بشكر أقلها الشأن وأصبحتم شمساً مشعة على هذه القطعة يمتدى بنوركهم فى ليل الخطوب فاجتذبتهم أزمة القلوب وحزمت أعظم الاجور من علام الغيوب ، وبينما العموم يشكرون فعلكم الجميل اذ شاعت أخبار مفجعة وحركات مدهشة فأظلم ليل الخطب واعتكر بعد أن كان فجر الاصباح أسففر وتأيدت تلك الاشاعات بسحب الموجود فى المركز من القوة وتعطيل المستشفى وبيع الاشياء الاميرية وأخذ الامراض الى غير ذلك مما ترى معه الافكار مضطربة والآراء مشتتة والعقول مختلفة والاخبار غير مؤلفة والعموم ناظرون الى رأيكم الصائب ودهانكم العظيم واليقين العام بديانتكم وشهامتكم عدم الاعتماد على القاءات الأعداء مع أنه يتصور خديعتهم بكل خبر مشابه للصدق وتزويراتهم غير مجهولة ولو كان ذلك حقا فلا يخفاكم حيناً للدولة العلية العثمانية قديماً وحديثاً وارتباطنا بعاصمة الخلافة الاسلامية لا نستبدل به غيره بذلنا أهالى هذا اللواء النفس والنفس فى

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

المظاهرات والمعاونات بأمر الجهاد والامل العمومي بديانتكم أن لا تتركوا التبليغ الى مقر الخلافة بأننا مرتبطون بها وغير منفكين عن سلطتها ونسالكم بالله أن لا تنحركوا حتى تعلمونا السبب الباعث لترك هذه القطعة هملا وبتر عضو من الاسلام وترجوكم تسكين روعة العموم بأنبائنا بالنتيجة . وها نحن منتظرون التفاتكم الكلي علينا ببذل مزيد العناية بالمراجعة ان كان لهذه الاشاعة صحة فرمان ، ٢٠ من صفر سنة ١٣٣٧ هـ ١٧ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ رومي .

عن كافة أهالي وأشراف وعلماء

مدير صبر	محكمة كاتبي	أمين صندوق
عبد العزيز	يحيى بن علي الحداد	عبد الإله
باشكاتب	رئيس بلدية	لواء تمز مفتي
محمد	محمد	محمد خياط
تجار	تجار	علماء
نوري	محمد مصلي	علي مصلي
		عبد الولي

٢٣

البرقية التي ارسلها ناصر عثري مدير
« الشيخ سعيد » الى قائد العثمانيين في طنج على
سعيد باشا ، وزعم فيها صحة انباء الهدنة في
نهاية الحرب العالمية الاولى وان الدولة العثمانية
تمكنت من خديعة بريطانيا وحلفائها وسحقت
اساطيلهم ، وذلك ليحتاط على سعيد باشا
ويكون على بصيرة وحذر(١) .

يومنا هذا استخبرنا من بعض المعتمدين بأن بوابير أعداء الله الانكليز والفرانسيي مقدار مائة الى مائة وخمسين بابورا نقل وحربي قبل اسبوع قصدت دار السعادة سرا يريدون التعرض على جناق قلعة ودار السعادة وظاهروا لأسباب المتاركة للمصالحة ففتح لهم باب البوغاز ودخلوا حتى توسطوا بالبوغاز وعند توسطهم بالبوغاز حتى جناق قلعة لبعض أسباب ظهرت بتلك الساعة أغلق باب البوغاز وأطلق عليهم عموم المدافع المرتبة بالبوغاز فأهلكوا بعضهم في يوم أمس وصلت هذه الاخبار بيمون سرا لأعداء الله والدين فاشتدت أحزانهم وغضبوا غضبا هائلا وأيقنوا بهلاكهم وأظهروا عويلهم . فنسترحم من دولتكم الايقاظ لعموم المواقع المرتب بها العساكر لدولتنا المنصورة بالانتباه عن الغفلة ولأجل المعلومات تجاسرت بالعرض فرمان ٤ من تشرين ثاني سنة ١٣٣٤ رومي .

مدير الشيخ سعيد
ناصر عثري

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

القطاب المرسل من عل سعيد باشا قائد القوات العثمانية في لمح الى احمد توفيق باشا قائد الفيلق العثماني في صنفاء في ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٨ م في اعقاب الهدنة في نهاية الحرب العالمية الأولى لتبرئة نفسه من التهم الموجهة اليه بتسليمه ما في حوزته من الاراضي اليمنية للانجليز ، ويطلب حضور من يهمه الامر لاستلام تلك الاراضي (١) .

ان القلاع المهمة والأراضي التي استرددها من الانكليز مثل قلعة باب المندب والشيخ سعيد وسواحل المخا وذباب وكذا النواحي التسع الموجودة الآن تحت اشغالنا وتأثيرنا وهي :

لحج ، والصبيحة ، والحواشب ، والضالع ، ويافع العليا والسفلى ، وبلاد الفضل ، تلك النواحي باعتبارها أوسع من لواء تعز في داخل جنوبي اليمن وعلى الساحل من باب المندب الى شقرة ماعدا شبه جزيرة عدن ، فيجمع هذه الأراضي المذكورة في قبضتنا ونحن المحافظون عليها . وأما البلدان التي تعود تابعيتها اليها حضرموت ، وبلاد الصومال ، حتى بلاد الدناكل ، وقد عقدت مقاولاتهم بتابعيتنا ، وأوراق المقاولات المعقودة محفوظة بأيدينا تحت أسماء كل من الأمراء والمشايع وعقال وأهالي البلدان المذكورة . أما المواقع والخطط الحربية والنقط المهمة الموجودة فيها قوتنا العسكرية ، وعليها المدار والمقابلة لباب عدن والشيخ عثمان فهمي كما سيأتي :

الدرب . وير ناصر . ودار هيثم المسمى دار المشايخ . والمجيلة ، وكدمة الاصلح . وير جابر . والمحاط . وبما أن حكومتنا المتبوعة قد قبلت أساسيات الصلح مع حكومة انكلترا وحلفائها ، وعقدت الهدنة بتاريخ ١٨ من تشرين أول سنة ١٣٣٤ رومي ، وبعد أن رسمت مراكز الانكليز وحلفائها في مراسي دار السعادة بالصورة الودية ، وسويت أمور وضع المهادنة ، فبهذه الصورة التي هي عن قواعد الهدنة المبلغة رسمياً من حكومة انكلترا حصل هيجان عظيم بين العساكر والاهالي وفي داخل المخطط الحربية فتلافت الأمر مسرعاً لأجل تسكين ذلك الهيجان . ولكي نفهم من قريب نوايا العدو ، وكان ضرورياً أن تلاقبت مع والي وقومندان عدن لأجل هذا الغرض ، ولتأمين المخابرة بين اليمن ودار السعادة

(١) احمد فضل العبدل : المصدر السابق ص ٢٥٩ - ٢٥٤ .

لا لغرض آخر يوجب الشك وسوء الظن . وكما ظهر لى من جواب سيادة الامام بتعمير كلية (لقد ساءنا) قاصدا بهذا التعبير تقبيحى ، وما حمله على ذلك الا مقاصدكم واغراضكم الخصوصية لبعض أسباب ، كاشتراككم مع والى ولاية اليمن بنشرياتكم واشاعاتكم غير اللائقة والمخالفة للحقيقة ، قاصدين بذلك اهانتى عند عموم أهالى اليمن المحترمين ، الذين ليس لهم وقوف على الحقيقة لسوء تفسيركم لها .

ولكنى قانع وقائل أن كل ذلك ليس له عندى أهمية بمنقال الذرة . لما لى من سوابق الخدم ، خصوصا فى هذه التربة المقدسة اليمانية ، وما قمت به من المحافظة والمدافعة والثبات والمجاربة المتواصلة ضد العدو فى باب المنذب وباب عدن منذ أربع سنوات ، وكل ذلك بمساعدة ومظاهرة رؤساء مجاهدى وأهالى لواء تعز ، لما بذلوا من أرواحهم وأموالهم خدمة للدين والوطن .

أما حضرة الامام ، ووالى الولاية ، وجنابكم ، فلم يكن لكم نصيب فى شىء من المعونة المادية أو الفعلية نحونا سوى الكلام لا غير ، مع حرماننا من كل شىء .

ويشهد على ذلك كل من أرباب الشرف وأصحاب الوجدان . من عموم أهالى اليمن من ذكر وأنتى حتى الصبيان . وفوق كل شىء ، فالتواريخ والوثائق ستبين ذلك بالصراحة . والحاصل أن لليمن مفتاحين مهمين ، هما لحج وباب المنذب ، اللذين هما من أهم ما يكون لسلامة ومحافظة عموم اليمن فكل من له علاقة وصلاحيات من الذوات فليشرف سريعا للاستلام . أما نحن فقد أمرت حكومتنا المتنوعة المفخمة باجارتنا ، وختمت وظيفتنا ، فلسسنا مأذونين بالبقاء بصفة «حاربين» فى هذا الوطن الذى نعتبره وطننا الثانى . وقد كفانا ما لقيناه نحن العساكر العشائريين والفدائيين فى هذه المدة الطائلة من المتاعب المضيئة للأجساد ، والمفاداة بأرواحنا العزيزة ضد العدو وتحت قذائف الطيارات والمدافع (والمكائين) وبين الرمال والحبوت من غير ماء فى أيام الصيف الجهنمى ونحن معرضون للحميات لشدة الرطوبة فى داخل الخنادق أيام الشتاء من جهة ، ومن الجهة الأخرى كل هذه الدماء التى أرقناها والأرواح التى أزهقناها فى هذا السبيل ، إنما هى للمحافظة على عرض وشرف ووجدان أهل اليمن المقدس الذى هو من ضمن الحرمين الشريفين من تجاوز الأعداء . والحالة هذه مع كونى لا زلت ولم أزل مضحيا بروحى ثيلا ونهارا فى سبيل الدين والوطن ، وبحسب الوظيفة مع الحرمان الكلى ، ففوق كل هذا يرموننا من بعيد بما يسهل على طباعهم ، ولكنه عندنا من أغلظ القول ، مشيعين فى حزم واصرار أنى لمقابل بعض المنافع الخسيسة ساعيد لحجا وما حولها للأعداء . فأننا نرجوكم خاصة ، أن تنفضلوا «التبليغ» لن يلزم ، ليسارع بارسال أى كائن يكون ممن له حمية وطنية قهرمانية.

بالوفود الى باب المندب والى الحج لاستلامها قبل فوات الوقت * ومع أنى لا أقبل
أصلاً أن أكافأ بالتهم المهيئة التي يقصدون بإذاعتها واقتراثها أن يلصقوها بى ،
ولكن المقتريات مردودة ومعادة لمذيعيها وقائلتيها وناشريها بتسامحها *
٢ من تشرين ثانى سنة ١٣٣٤ رومى قائد منطقة الحركات بلحج
أمير اللواء
على سعيد

٢٥

الخطاب المرسل من على سعيد باشا قائد
القوات العثمانية فى لحج الى اللواء حسين باشا
المتقاعد فى صنعاء فى ١٢ من نوفمبر سنة
١٩١٨ للاعراب عن اغتيابه بأثاء قيام مظاهرات
وطنية فى عاصمة الولاية لمساندة قوات الدولة
فى اثناء الحرب العالمية الأولى ، ففسلا عن
تعهات الامام يحيى بتقديم المعونات اللازمة .
ويؤكد سعيد باشا أن دور العثمانيين فى اليمن
قد انتهى وبدأ دور اليمنيين فى تقرير مصيرهم
على النحو الذى يرتضونه لأنفسهم (١) *

حضرة أمير اللواء حسين باشا المتقاعد بصنعاء

ان اشعاركم بخصوص وقوع بعض مظاهرات وطنية فى صنعاء ، كما وقع
فى بداية الحرب العمومية ، وفى حرب طرابلس الغرب ، وأن تأمينات حضرة
الامام القوية فى غاية الوطنية والديانة لهو موجب للسرور *

ان مثل هذه المظاهرات لم تبد لحد الآن فعلياتها التامة بالمال والرجال
لمصلحة الحكومة السنية * نتمنى أن نسمع ونرى تحقيق وقوعها بعد الآن .
واجرائها فعلاً وتاماً من أصحاب البلاد الحقيقيين ، أريد أن أؤمل بعد هذه
المظاهرات ، أن أولاد اليمن لا يكونون متفرجين ، كما كان الواقع منذ أربع سنين ،
ولسان حالهم يقول نحن نرتاح وعساكر الترك يحافظون على حدود بلادنا ، بل
يسعى كل صغير وكبير منهم ويتقدم بالفيرة التى لا تعرف الملل الى انباء واجباتهم
الدينية والوطنية * أما نحن الأعراب ، فجهادنا المملوء بالشرف فى الدفاع داخل
الحدائق مع الحرمان التام من الوسائل قد ختم * ومن الآن فان دور الجهاد حربياً
وسياسياً وإدارياً لآخواننا العرب * فالوظيفة الانسانية الاولى التى تترتب على

(١) أحمد فضل البديل : المصدر السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ *

عموم أولاد اليمن ، أن يقوموا بالمعونة من كل الوجوه للعثمانيين في إصالحهم إلى
أوطانهم وأحضان أمهاتهم سالمين ، وأن يبذلوا المروءة والسعى في ذلك شكرا
ومكافأة للعثمانيين للمحافظة على وطنهم إلى الآن ، واستتسعاد الآلاف منهم في
سبيل دفع العدو من أن يستولى على شبر من أرضهم .

وأؤمل أن يعترف بذلك حضرة الامام قبل كل أحد ، ان الواجبات القطعية
للاحوال العمومية ، والاوامر الصريحة من مركز السلطنة ، يستلزم مع الأسف
وداع العثمانيين لآخوانهم العرب المحترمين يعيون دامة . ولم يبق محل هناك
للتفسير والتأويل . واني أنتظر وصول كتابكم الذي ذكرتموه ، ولكنني أستغرب
التوصية لنا بالتباعد من جنابكم . فالتمدد بالنفس عيب . وانما التلغرافات
الواردة من كل الجهات أجبرتني على القول بأنه لا ينكر أحد ما لقيناه في اليمن
مدة أربع سنين من دروس الثبات والغيرة والشجاعة ، وما بعثناه في هذا الفيلق
الذي كان في حالة العجز والجمود في بداية الحرب ، من روح الحركة والفتح
والاسترداد للبلاد ، وجعلناه مثالا لمن يقتدى به . ويعترف لي بذلك المخالفون أهل
الحسد ، واني وان كنت أشكر كلمات جنابكم ، وكلمات حضرة الامام اللطيفة .
ولكنني أحتج على مثل تلك التواصي من الذين لا عمل لهم ولا أمل منذ أربع سنين
سوى املاء ردوسهم ومعدهم ببخار العرقى (الحمر) ، وملء صناديقهم بذهب هر
تسمن دماء أولاد العثمانيين ، ان العساكر جميعا بلحج مراض (مرضى) ومسببو
مصائبنا هم يصنعاء ، فاذا أمكن انتظارنا في لحج للأمر الأخير من حكومتنا .
فسنجتهد بإحضرة الباشا المحترم .

١٢ من تشرين ثانى سنة ١٣٣٤ رومى . قائد منطقة الحركة بلحج
أمير اللواء
علي سعيد

٢٦

البرقية المرسلة من والى اليمن العثماني
محمود نديم بك والى عدن البريطاني ردا
على كتاب الأخير الذى انبأ بالاتفاق على الهدنة
في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد أكد الوالى
العثماني في برقيته حق الامام يحيى في وراثة
الحكم العثماني في اليمن ، مما أوجب تسليمه
اسلحة العثمانيين وممتلكاتهم في الولاية .
بعد أن انحسر عنها نفوذهم تبعا لشروط
الهدنة (١) .

بوساطة قائد منطقة الحركات في لحج الى حضرة ذى الاصلالة قائد عدن

(١) أحمد فضل العبدل : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

اطلعت على شروط الهدنة المطوية بكتايكم وقد أمرتنا حكومتنا قبل الحرب أن نجرى جميع الحركات في اليمن بالمشاورة مع حضرة الامام . وبناء عليه فقد تواجها مع حفرة للمذاكرة بخصوص الهدنة وكانت نتيجة المذاكرة كما يأتي :

١ - لم يصل الينا ولا الى حضرة الامام أمر من حكومتنا في حركة العساكر العثمانية بهذه الصورة مع ترك السلاح بموجب المادة ١٦ من شروط الهدنة ومع اعتمادنا على صحة تبليغكم العالي فانكم تسلمون معنا بأنه لا يمكن تحركنا من دون أن يبلغنا أمر .

٢ - من حيث ان أمر البلاد في يد حضرة الامام فالأمر الوارد الينا المنقول صورته أعلاه والتلغراف المرسل منه الى جنابكم العالي المؤرخ ١٠ من صفر سنة ١٣٣٧ هـ يتضمن عدم امكان خروج فرد واحد من العثمانيين من هنا ذكرا أم أنثى فضلا عن العسكر .

٣ - في المادة (١٦) من شروط الهدنة وفي المادة (٥) المصرح بها وفي عموم شروط الهدنة لا يوجد ايضاح ولا حتى اشارة أن تترك الحكومة الملكية أمور الادارة .

٤ - بالنظر الى أن حقوق ايفاء شروط الهدنة اليوم هذا في يد حضرة الامام لا أرى وسيلة لتنفيذ ذلك سوى وصول مأمور مخصوص من دار السعادة وجلب أمر تلغرافي واضح بالشفرة التي بينه وبين الصدارة .

٥ - اذا وجب خروج الحكومة الملكية من هنا سواء كان في أثناء الهدنة أو في خلال عقد الصلح يتوقف على استحصال تقبل المأمورين وعائلاتهم على تسوية مطلوبات حضرة الامام وينحصر على استحصال رضاه القطعي وعلى تأمين داخلية البلاد . وهذا لا يتأتى إلا بالقوة العسكرية ، والقوة المتوافقة التي يضاف عليها من طرف حضرة الامام برضاه واختياره . ومع أني مقتنع بهذه النظرية أرجو استحصال رضاه حضرة الامام وابقاء العساكر المازجة هنا لتأمين داخلية البلاد بموجب المادة (٥) من شروط الهدنة .

٦ - حيث ان المادة (١٢) من شروط الهدنة تسمح بالمخابرة الرسمية أطالب حى المخابرة مع حكومتى للقيام بإجبي بحكم منصبى المودع في عهدي ، وأرجو التفضل بقبول احتراماتي الخالصة سيدي .

والى اليمين
مجهود نديم

٣ من تشرين ثان سنة ١٣٣٤ رومى
١٦ من تشرين ثان سنة ١٩١٨ م

الخطاب المرسل من والى عدن البريطاني
الى والى اليمن العثماني محمود نديم بك ردا
على برقيته السابقة . والخطاب يوضح وجهة
نظر الانجليز في اعتبار الامام يحيى معاهدا
ولا دخل له في تقرير الموقف في اليمن بعد
هزيمة العثمانيين في الحرب الكبرى الأولى ،
كما ان بريطانيا اعتبرت قبول العثمانيين
لشروط الهدنة امرا حتميا فرصته قوانين
الحرب مما لا يستلزم بالتالي استصدار اوامر
جديدة بشأن تولف الادارة العثمانية المدنية
لولاية اليمن باعتبارها تابعة للادارة العسكرية
العثمانية وخاصة في وقت الحرب (١) .

اصالة محمود نديم بك والى ولاية اليمن

أخذت تلعرافكم المؤرخ ١٦ من تشرين ثاني سنة ١٩١٨ م فليكن معلوما لدى
أصالتكم ان قوة النفوذ العسكري في زمان الحرب مرجحة على كل القوى .
وكذلك عموم شرائط المتاركة التي من طرف العسكرية ليست على تركيا وحدها
فقط . فانما ايضا قد قبلت تلك المتاركة جبرا . ولذلك لم نرفع الكيفية
لأصالتكم فلا نرى لزوما أن نذكر أمرا آخر بخصوص الادارة الملكية ليتوقف أمرها
وتابعيتها للعسكرية . وبما أن حكومة انكلترا ودعاها لا ترى لزوما لاجراء
مقاولة أخرى مع الامام لكونها لا تعده متفقا مع تركيا . بل تعده محايدا الى
الآن . فقبول تركيا لشروط الهدنة جبرا وبما أن بين حكومة انكلترا والامام ودادا
قدما كنت قد أخبرته بشروط الهدنة من طرف الحكومة وبينت له أن الحكومة
تنتظر منه بذل المعاونة الكلية بخصوص جلاء الادارة الملكية وقوة الانتراك
العسكرية . وأخبرته أيضا أن الحكومة الانكليزية قررت أنها ستحل المسائل
المالية والأرضية في المستقبل .

وأما المادة الخامسة فليست عائدة لليمن فالذي تعود لليمن وتحتوي على
الشروط فهي المادة السادسة عشر فقط القسم الاخير منها يعود الى (اطنة) أما
الأمر الذي أخذته من نظارتنا الحربية في لوندرة يتضمن ارسال عموم المخابرات
التلغرافية التي تأخذها منكم من اليمن بوساطتها لأجل نقلها الى استانبول ومع
هذا أعرض لكم احتراماتي الخالصة .

والى عدن
استيوارت

(١) احمد فضل البديل : المصدر السابق : ص ٢٥٩ - ٢٦٠

ثانياً - الجداول

جدول رقم (١) : سلاطين الدولة العثمانية ومدة حكم كل منهم (١)

رقم	اسم السلطان	مدة الحكم من	الى
١	السلطان عثمان الأول	١٢٩٠	١٣٢٦
	(تاريخ استقلاله ١٣٩٩)		
٢	السلطان أورخان	١٣٢٦	١٣٥٩
٣	السلطان مراد الأول	١٣٥٩	١٣٨٩
٤	السلطان بايزيد الأول	١٣٨٩	١٤٠٢
٥	السلطان محمد الأول	١٤٠٢	١٤٢١
٦	السلطان مراد الثاني	١٤٢١	١٤٥١
٧	السلطان محمد الثاني (الفاتح)	١٤٥١	١٤٨١
٨	السلطان بايزيد الثاني	١٤٨١	١٥١٢
٩	السلطان سليم الأول (ياووز)	١٥١٢	١٥٢٠
١٠	السلطان سليمان الأول (القانوني) (٣)	١٥٢٠	١٥٦٦
١١	السلطان سليم الثاني	١٥٦٦	١٥٧٤
١٢	السلطان مراد الثالث	١٥٧٤	١٥٩٥
١٣	السلطان محمد الثالث	١٥٩٥	١٦٠٣
١٤	السلطان أحمد الأول	١٦٠٣	١٦١٧
١٥	السلطان مصطفى الأول	١٦١٧	١٦١٨
	(للمرة الثانية)		
١٦	السلطان عثمان الثاني	١٦٢٢	١٦٢٣
١٧	السلطان مراد الرابع (٣)	١٦٢٣	١٦٤٠
١٨	السلطان إبراهيم	١٦٤٠	١٦٤٨
١٩	السلطان محمد الرابع	١٦٤٨	١٦٨٧
٢٠	السلطان سليمان الثاني	١٦٨٧	١٦٩١
٢١	السلطان أحمد الثاني	١٦٩١	١٦٩٥
٢٢	السلطان مصطفى الثاني	١٦٩٥	١٧٠٣
٢٣	السلطان أحمد الثالث	١٧٠٣	١٧٣٠
٢٤	السلطان محمود الأول	١٧٣٠	١٧٥٤
٢٥	السلطان عثمان الثالث	١٧٥٤	١٧٥٧
٢٦	السلطان مصطفى الثالث	١٧٥٧	١٧٧٤

(١) أبو خلدون ساطع الحضري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ .

(٢) فتح العثمانيون اليمن لأول مرة في عهده في سنة ١٥٣٨ (٩٤٥ هـ) .

(٣) خرج العثمانيون من اليمن في عهده في سنة ١٦٣٥ (١٠٤٥ هـ) .

تابع جدول رقم (١) :

رقم	اسم السلطان	مدة الحكم من إلى
٢٧	السلطان عبد الحميد الأول	١٧٧٤ - ١٧٨٩
٢٨	السلطان سليم الثالث	١٧٨٩ - ١٨٠٧
٢٩	السلطان مصطفى الرابع	١٨٠٧ - ١٨٠٨
٣٠	السلطان محمود الثاني	١٨٠٨ - ١٨٣٩
٣١	السلطان عبد المجيد (١)	١٨٣٩ - ١٨٦١
٣٢	السلطان عبد العزيز (٢)	١٨٦١ - ١٨٧٦
٣٣	السلطان مراد الخامس	١٨٧٦ - ١٨٧٦
٣٤	السلطان عبد الحميد الثاني	١٨٧٦ - ١٩٠٩
٣٥	السلطان محمد الخامس (رشاد) (٣)	١٩٠٩ - ١٩١٨
٣٦	السلطان محمد السادس (وحيد الدين)	١٩١٨ - ١٩٢٢
٣٧	عبد المجيد (خليفة فقط)	١٩٢٢ - ١٩٢٤

اعلان الجمهورية التركية في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ م .

جدول رقم (٢) : الأئمة الزيديون في اليمن ومدة تولي كل منهم الإمامة (٤)

اولا : الأئمة الزيديون قبل وصول العثمانيين الى اليمن (٨٩٨ - ١٥٣٨)

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجريه		مدة توليه الإمامة ميلادية	
			من	إلى	من	إلى
١	الهادي يحيى بن الحسين	صعدة	٢٨٤	٢٩٨	٨٩٨	٩١١
٢	الرتضي محمد بن الهادي	صعدة	٢٩٨	٣٠١	٩١١	٩١٣
٣	الناصر أحمد بن الهادي	صعدة	٣٠١	٣٢٥	٩١٣	٩٣٤

(١) أرسل العثمانيون الى اليمن في عهده في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٥ هـ) حملة لم تستطع البقاء في صنعاء فارتدت الى الساحل حيث عسكرت في تهامة .

(٢) تمكن العثمانيون في عهده من السيطرة على صنعاء ١٨٧٢م (١٢٨٩ هـ) واقاموا حكومة عثمانية في اليمن استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

(٣) تم في عهده جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ م (١٣٣٧ هـ) بعد هزيمة الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى .

(٤) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٩ .
الأئمة المذكورون هم الذين اشتهروا وكان لهم دور فعال في حكم اليمن . أما الدعاء والمحتسبون بهم كثيرون لا يتسع المجال لذكرهم .

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجري		مدة توليه الامامة ميلادية	
			من	الى	من	الى
٤	التصور يحيى بن الناصر	ريدة	٣٢٥	٣٦٦	٩٣٤	٩٧٦
٥	ابنه الداعي يوسف	صعنة	٣٦٦	٤٠٣	٩٧٧	١٠١٢
٦	التصور القاسم بن علي العياني	عيان	٣٨٩	٣٩٣	٩٩٩	١٠٠٣
٧	المهدي الحسين بن القاسم	ريدة	٣٩٣	٤٠٣	١٠٠٣	١٠١٢
٨	ابو هاشم الحسن بن عبد الرحمن ناعط	٤٢٦	٤٣١	٤٣١	١٠٣٥	١٠٤٠
٩	ابو الفتح الديلمي	عنس	٤٣٧	٤٤٤	١٠٤٦	١٠٥٣
١٠	التوكل احمد بن سليمان	حيدان	٥٣٢	٥٦٦	١١٣٨	١١٧١
١١	التصور عبد الله بن حمزة	ظفار	٥٨٣	٦١٤	١١٨٥	١٢١٧
١٢	المتفقد يحيى بن الحسن	صافين	٦١٤	٦٣٦	١٢١٧	١٢٣٩
١٣	المهدي احمد بن الحسين	شوابية	٦٤٦	٤٥٦	١٢٤٩	١٢٥٨
١٤	يحيى بن محمد السراجي	رنحافة	٦٥٦	٦٦٠	١٢٦١	١٢٦٢
١٥	التصور الحسن بن بدر	رنحافة	٦٦١	٦٧٠	١٢٦٢	١٢٧٢
١٦	المهدي ابراهيم بن تاج الدين	تغز	٦٧٠	٦٧٤	١٢٧٢	١٢٧٦
١٧	التوكل المطهر بن يحيى	ذروان حجة	٦٧٦	٦٩٧	١٢٧٨	١٢٨٨
١٨	المهدي محمد بن المطهر	صنعاء	٦٩٧	٧٢٨	١٢٩٨	١٣٢٧
١٩	المؤيد يحيى بن حمزة	ذمعار	٧٢٩	٧٤٩	١٣٢٨	١٣٤٩
٢٠	الواثق المطهر بن محمد	صنعاء	٧٣٠	٧٥٠	١٣٣٠	١٣٥٠
٢١	المهدي علي بن صلاح	السودة	٧٣٠	٧٣٠	١٣٣٠	١٣٣٠
٢٢	الداعي احمد بن علي الفتحى	رغافة	٧٣٠	٧٥٠	١٣٣٠	١٣٥٠
٢٣	المهدي علي بن محمد	صعنة	٧٥٠	٧٧٣	١٣٥٠	١٣٧٣
٢٤	الناصر صلاح الدين بن المهدي	صنعاء	٧٧٣	٧٩٣	١٣٧٣	١٣٩٣
٢٥	التصور علي بن صلاح الدين	صنعاء	٧٩٣	٨٤٠	١٣٩٣	١٤٣٦
٢٦	المهدي احمد بن يحيى المرتضى	الظفير	٧٩٣	٧٩٣	١٣٩٣	١٣٩٤
٢٧	الهادي علي بن المؤيد	فلله	٧٩٦	٨٣٠	١٣٩٦	١٤٢٧
٢٨	التوكل المطهر بن محمد الحمزي	ذمار	٨٤٠	٨٧٩	١٤٢٧	١٤٧٥
٢٩	المهدي صلاح بن علي	صنعاء	٨٤٠	٨٤٩	١٤٢٧	١٤٤٦
٣٠	التصور الناصر بن محمد	صنعاء	٨٤٠	٨٦٦	١٤٢٧	١٤٦٢
٣١	المؤيد محمد بن الناصر	صنعاء	٨٦٦	٩٠٨	١٤٦٢	١٥٠٣
٣٢	الهادي عز الدين بن الحسن	رغافة	٨٧٩	٩٠٠	١٤٧٥	١٤٩٥
٣٣	الناصر الحسن بن عز الدين	فلله	٩٠٠	٩٢٩	١٤٩٥	١٥٢٣
٣٤	محمد بن علي الوشلي	صنعاء	٨٨٠	٩١٠	١٤٧٦	١٥٠٥
٣٥	التوكل يحيى شرف الدين	الظفير	٩١٢	٩٦٥	١٥٠٧	١٥٥٨

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	من	هجري الى	مدة توليه الامامة	
					من	ميلادية الى
ثانيا : الائمة الزيديةون في اثناء الحكم العثماني الاول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) *						
٣٥	التوكل يحيى شرف الدين بن المهدي احمد بن يحيى (١)	الظفير	٩١٢	٩٦٥	١٥٠٧	١٥٥٨
٣٦	المطهر بن شرف الدين (٢)	نلا	٩٦٥	٩٨٠	١٥٥٨	١٥٧٣
٣٧	الحسن بن علي داود (٣)	الاستانة	٩٨٦	٩٩٣	١٥٧٩	١٥٨٥
٣٨	المنصور القاسم بن محمد (٤)	شهادة	١٠٠٦	١٠٢٩	١٥٩٨	١٦٢٠
٣٩	المؤيد محمد بن القاسم (٥)	شهادة	١٠٢٩	١٠٥٤	١٦٢٠	١٦٤٤
ثالثا : الائمة الزيديةون بعد الحكم العثماني الاول (١٦٣٥ - ١٨٤٩) *						
٤٠	التوكل اسماعيل بن القاسم (٦)	ضوران	١٠٥٤	١٠٨٧	١٦٤٤	١٦٧٦
٤١	المهدي احمد بن الحسين بن القاسم	الفراس	١٠٨٧	١٠٩٢	١٦٧٦	١٦٨١
٤٢	المؤيد محمد بن التوكل اسماعيل	ضوران	١٠٩٢	١٠٩٧	١٦٨١	١٦٨٦
٤٣	المهدي محمد احمد بن الحسن ابن القاسم (٧)	المواهب	١٠٩٨	١١٣٠	١٦٨٧	١٧١٨
٤٤	المنصور الحسين بن القاسم بن المؤيد	شهادة	١١٢٧	١١٣١	١٧١٦	١٧٢٠

- (١) دام حكمه أربعين عاما ثم اعتزل الامامة في آخر أيامه وهاجر الى الظفير بحجة وبقي بها حتى مات . وفي أيامه قام المالكي بغزو اليمن ثم جاء من بعدهم الاتراك العثمانيون في سنة ١٥٣٨م
- (٢) تولى الحكم بعد اعتزال والده وحارب العثمانيين في مواقع كثيرة *
- (٣) حارب العثمانيين بعد وفاة المطهر لمدة سبع سنوات ، غير أنهم تمكنوا بعد ذلك من القاء القبض عليه ونفوه الى الاستانة حيث مات مع غيره من المنفيين من أبناء المطهر *
- (٤) هو مؤسس الدولة القاسمية ، وقد تمكن من الانتصار على العثمانيين وحصرهم في عدة مناطق معينة من اليمن *
- (٥) توسع في عصره نفوذ الدولة القاسمية ، والتحم مع العثمانيين في معارك عنيفة منها موقعة « الحفاء » بضاحية صنعاء ، وفي عهده تم جلاء الترك عن اليمن في سنة ١٦٣٥ م بعد حروب طويلة ناصره فيها أخواه الحسن والحسين مناصرة فعالة *
- (٦) أجمع المؤرخون على أنه تمكن من بسط نفوذه على جميع أجزاء اليمن الكبرى التي تشمل حضرموت أيضا *
- (٧) يسمى بصاحب الواهب نسبة الى قرية « الواهب » التي أسسها والواقعة في شرقي ذمار *

رقم	اسم الامام	محل الوفاة	هجري		مدة توليه الإمامة	
			من	الى	من	الى
٤٥	التوكل القاسم بن حسين (١)	صنعاء	١١٢٨	١١٣٩	١٧١٦	١٧٢٧
٤٦	الناصر محمد بن اسحق	صنعاء	١١٣٥	١١٣٥	١٧٢٣	١٧٢٣
٤٧	المنصور الحسين بن القاسم	صنعاء	١١٣٩	١١٦١	١٧٢٧	١٧٤٨
٤٨	ابنه المهدي عباس	صنعاء	١١٦١	١١٨٩	١٧٤٨	١٧٧٥
٤٩	ابنه المنصور علي	صنعاء	١١٨٩	١٢٢٤	١٧٧٥	١٨٠٩
٥٠	ابنه التوكل احمد	صنعاء	١٢٢٤	١٢٣١	١٨٠٩	١٨١٦
٥١	ابنه المهدي عبد الله	صنعاء	١٢٣١	١٢٥١	١٨١٦	١٨٣٥
٥٢	المهدي احمد بن علي السراجي	صنعاء	١٢٤٧	١٢٤٧	١٨٣١	١٨٣١
٥٣	المنصور علي بن المهدي (٢)	صنعاء	١٢٥١	١٢٥٢	١٨٣٥	١٨٣٦
٥٤	الناصر عبد الله بن الحسن بن احمد بن المهدي (٣)	صنعاء	١٢٥٢	١٢٥٦	١٨٣٦	١٨٤٠
٥٥	المهدي محمد بن التوكل احمد	صنعاء	١٢٥٦	١٢٥٩	١٨٤٠	١٨٤٣
٥٦	التوكل محمد بن يحيى بن المنصور (٤)	صنعاء	١٢٦٠	١٢٦٥	١٨٤٤	١٨٤٩

رابعاً : الأئمة الزيديون عقب عودة العثمانيين الى اليمن (١٨٤٩ - ١٩١٨) .

٥٧	المنصور احمد بن هاشم	صنعاء	١٢٦٤	١٢٦٥	١٨٤٨	١٨٤٩
٥٨	المؤيد العباس بن عبد الرحمن	صنعاء	١٢٦٦	١٢٦٦	١٨٥٠	١٨٥٠
٥٩	المهدي غالب بن التوكل محمد	صنعاء	١٢٦٧	١٢٦٨	١٨٥١	١٨٥٢
٦٠	المنصور محمد عبد الله الوزير	السرا	١٢٦٩	١٣٠٧	١٨٥٣	١٨٩٠
٦١	التوكل الحسين بن احمد	حوث	١٢٧١	١٢٩٥	١٨٥٥	١٨٧٨
٦٢	المنصور حسين بن محمد بن المهدي	صنعاء	١٢٧٥	١٢٧٩	١٨٥٩	١٨٦٣

(١) تمرد عليه بعض رجال آرحب بسنعاء في سنة ١٧٢٦م (١١٣٨ هـ) وتمكن من قمع
تمردهم .

(٢) في عهده تمكن الترك والمصريون تحت اللواء العثماني من الاستيلاء على بعض مناطق تهامة
وشمال اليمن كما أقام المصريون حكماً أتاح الاستقرار المؤقت لسكان تلك المناطق ، وقد مات هذا
الإمام وهو في سجن الناصر عبد الله بن الحسن الذي تولى الإمامة من بعده .

(٣) احتل الإنجليز في عهده عدن في ١٩ من يناير سنة ١٨٣٩م (٣ من شوال سنة ١٢٥٣ هـ)
وقد قتل في ثورة حميدان في سنة ١٨٤٠ م (١٢٥٦ هـ) .

(٤) مهد لدخول الترك الى مدينة صنعاء في سنة ١٨٤٩ م (١٢٦٥ هـ) مما شجع منافسه
على تحريض أمال صنعاء ضده فقاموا باعتقاله ثم خلعوه عن الإمامة في السنة المذكورة .

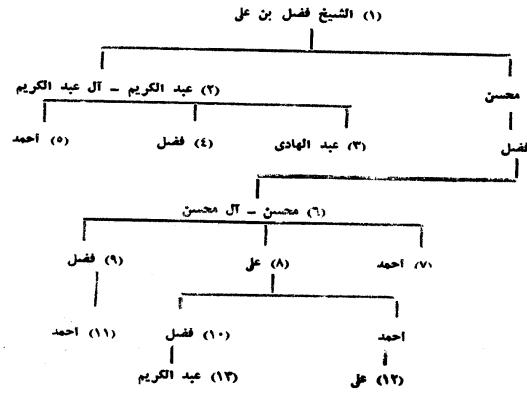
تابع جدول رقم (٢) :

رقم	اسم الامام	محل الولادة	هجري		ميلادية	
			من	الى	من	الى
٦٣	الهادي شرف الدين بن محمد	المدائن	١٢٩٦	١٣٠٧	١٨٧٦	١٨٩٠
٦٤	المصمور محمد بن يحيى حميد الدين	القفلة	١٣٠٧	١٣٢٢	١٨٩٠	١٩٠٤
خامسا : الائمة الزيدونية بعد جلاء العثمانيين الاخير عن اليمن حتى قيام ثورته الوطنية (١٩١٨ - ١٩٦٢ م) *						
٦٥	المتوكل يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين (١)	صنعاء	١٣٢٢	١٣٦٧	١٩٠٤	١٩٤٨
٦٦	ابنه الناصر احمد	صنعاء	١٣٦٧	١٣٨٢	١٩٤٨	١٩٦٢
٦٧	ابنه البدر محمد (٢)	—	١٣٨٢	١٣٨٢	١٩٦٢	١٩٦٢

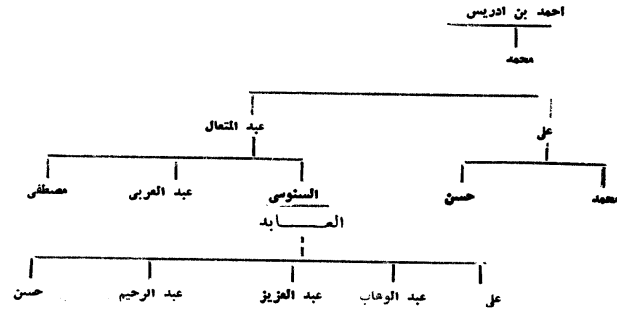
الجمهورية العربية اليمنية

- (١) تم في عهده جلاء العثمانيين عن اليمن في سنة ١٩١٨ بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى *
- (٢) قام الشعب اليمني بثورة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وأطاح بنظام الإمامة وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية *

جدول رقم (٣) : أسرة المبادلة حكام لحج في جنوب اليمن*



جدول رقم (٤) : أسرة الأداوسة حكام عسير والمخلاف السليطاني بشمال اليمن**



(*) أحمد فضل بن عل محسن العبدل : هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، ص ٢٩٠ .
 (**) أمين الريحاني : ملوك العرب ، ص ٢٧٦ .

مصادر البحث

أولا : مصادر باللغة العربية
الوثائق

مجموعة من الوثائق العربية المذولة عن دار الوثائق القومية بعابدين بالقاهرة والعائلة لأعوام ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ م. وهي توضح الدور الهام الذي قامت به مصر في جزيرة العرب بصفة عامة ، وفي اليمن على وجه الخصوص في تلك الفترة ، كما تلقى ضوءا على إحدى المراحل المتتالية لتطور العلاقات العثمانية اليمنية قبيل عودة الاتراك العثمانيين الى اليمن في سنة ١٨٧٢ م . وهذه الوثائق مدرجة بدار الوثائق القومية على النحو التالي :

دفتر ٢١ عابدين	وثيقة رقم ٣٧	مايو ١٨٦٥ م	٢٠ من ذي الحجة ١٢٨١ هـ
محفظة سايرة	وثيقة بدون رقم	أغسطس ١٨٦٥ م	١٥ من ربيع أول ١٢٨٢ هـ
محفظة سايرة	وثيقة بدون رقم	أغسطس ١٨٦٥ م	٦ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ٨٦	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٣ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
محفظة سايرة	وثيقة رقم ٩٣	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٣ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
دفتر صادر عابدين	وثيقة رقم ٩٠	سبتمبر ١٨٦٥ م	١٤ من ربيع ثان ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٢٢	أكتوبر ١٨٦٥ م	٥ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ
محفظة سايرة	وثيقة بدون رقم	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٩ من جمادى الأول ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ عابدين	وثيقة بدون رقم	أكتوبر ١٨٦٥ م	ويكون تاريخ
دفتر ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٤٦	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٩ من جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ عابدين	وثيقة رقم ١٩٥	أكتوبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ صادر عابدين	وثيقة رقم ٢٠٤	نوفمبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ صادر عابدين	وثيقة رقم ٢٠٦	نوفمبر ١٨٦٥ م	١٠ من جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ
محفظة سايرة	وثيقة بدون رقم	٢٧ ديسمبر ١٨٦٥ م	٧ من شعبان ١٢٨٢ هـ
دفتر ٢٢ عابدين			
(بند متفرقات)	وثيقة بدون رقم	يناير ١٨٦٦ م	٢٨ من شعبان ١٢٨٢ هـ
سجل ٢٤ صادر عابدين	وثيقة رقم ٣٤٣	١٥ من مارس ١٨٦٧ م	٣ من ذي القعدة ١٢٨٣ هـ
دفتر ٢٤ عابدين			
(ص ١٠٦)	وثيقة بدون رقم	١٢ من مايو ١٨٦٧ م	٧ من محرم ١٢٨٤ هـ
سجل ٢٤ عابدين	وثيقة رقم ٤٠٢	١٤ من مايو ١٨٦٧ م	٩ من محرم ١٢٨٤ هـ
محفظة رقم ١٩	وثيقة رقم ١٢٥	٣٠ من يوليو ١٨٧٠ م	غرة جمادى الأولى ١٢٨٧ هـ
سجل ٢٤ صادر عابدين	وثيقة رقم ١٢٧٢	١١ من فبراير ١٨٧١ م	١٨ من ذي القعدة ١٢٨٧ هـ

وتجدر الإشارة الى أن بعض هذه الوثائق قد وردت نصوصها في الكتاب التالي :
الجمال ، شوقي عطا الله (دكتور) الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الاحمر
(١٨٦٣ م - ١٢٧٩ هـ) من مطبوعات و الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،
مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة ١٩٥٩ م .

الحكم العثماني - ٥١٣

المخطوطات

- * ابن داعر ، عبد الله بن صلاح الدين بن داود بن علي (كان موجودا سنة ١٠١٠ هـ) :
« الفتوحات المرادية في الجهات اليمنية » - مخطوط مصور عن نسخة
بقلم المؤلف بمكتبة راتب - باشا - ٩٧٩ ، ٤٧٨ ق ، ميكروفيلم بمعهد
المخطوطات بدار الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بالقاهرة برقم ٣٥٦ .
- * ابن لطف الله ، نور الدين عيسى (المتوفى في أثناء القرن الحادي عشر الهجري) :
« روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح » - مخطوط
بدار الكتب بالقاهرة برقم ١٢٠ .

- * الحنفي ، قطب الدين بن علي الدين (المتوفى سنة ٩٩٠ هـ) : « البرق اليمني في الفتح
العثماني » - مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية برقم ٤٢٧٠ ج ، ف ، ٣٠١ .
- * الموزعي ، عبد الصمد بن اسماعيل بن عبد الصمد (نائب الشريعة في مدينة تمز) : « كتاب
الاحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان » - مخطوط
فسخ في سنة ١٣٢٣ هـ بمكتبة علي امري برقم ٢٣٧٩ ، صورة مكبرة
للمخطوط بدار الكتب بالقاهرة برقم ح ١٨٩٠٩ .

الكتب

- * ابن أبي الحسن ، نجد الدين عمارة اليمني : تاريخ اليمن - مطبعة كلبرت - لندن ١٨٩١ م
(١٣٠٩ هـ) .
- * ابن اياس ، محمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور (أربعة أجزاء) - الطبعة الاولى -
القاهرة ١٨٩٣ م (١٣١١ هـ) .
- * أبوتى ، سلفاتور : مملكة الامام يعقوب (ترجمة طه فوزي عن الايطالية) - مطبعة السعادة -
القاهرة ١٩٤٧ م (١٣٦٦ هـ) .
- * الاعظمي ، احمد عزة : القضية العربية ، اسبابها ومقدماتها وتطورها ونتائجها - جزآن -
الطبعة الاولى - مطبعة الشعب - بغداد ١٩٣٩ م (١٣٤٩ هـ) .
- * الاعظمي ، علي ظريف : مختصر تاريخ بغداد - بغداد ١٩٢٦ م .
- * أنطونيوس ، جورج : نظرة العرب (ترجمة حيدر الركابي) - مطبعة الترقى - دمشق ١٩٤٦ م .
- * انيس ، محمد (دكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤/١٩١٤ م) - الطبعة
الاولى - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة .
- * البركاتي ، شرف عبد المحسن : الرحلة اليمنية للشريف حسين باشا أمير مكة المكرمة -
مطبعة السعادة - القاهرة ١٩١٢ م (١٣٣٠ هـ) .
- * برو ، توفيق علي : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) - رسالة
من مطبوعات معهد الدراسات العربية العمالية - الطبعة الاولى - القاهرة
١٩٦٠ م .

- ★ البصير ، محمد المهدي : تاريخ القضية العراقية - بغداد ١٩٢٣ م .
- ★ البكري ، صلاح : في جنوب الجزيرة العربية - الطبعة الأولى - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٤٩ م .
- ★ بيري ، جان جاك : جزيرة العرب (ترجمة نجدة هاجر وسعيد الفز) - الطبعة الأولى - من منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ١٩٦٠ م .
- ★ بيوم ، محمد جميل : فوائد العروبة ومواكبها (الجزء الثاني) - بيروت ١٩٥٠ م .
- ★ ترسيبي ، عدنان (دكتور) : اليمن وحضارة العرب ، مع دراسة جغرافية كاملة - من منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٤ .
- ★ الجرافي ، عبد الله عبد الكريم : مقتطف من تاريخ اليمن - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٥١ .
- ★ جمال « باشا » : مذكرات جمال « باشا » ، تعريب علي احمد شكرى - القاهرة ١٩٢٣ .
- ★ حسن ، حسن ابراهيم (دكتور) : اليمن البلاد السميدة - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ حسن ، محمد : قلب اليمن - الطبعة الأولى - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٤٧ م .
- ★ حسين ، فاضل (دكتور) : محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية - القيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ★ الحصري ، (ابو خلدون) ساطع : يوم ميسلون ، صفحة من تاريخ العرب - مطبعة الكشف - بيروت ١٩٤٦ م .
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية - الطبعة الأولى - مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٥١ .
- البلاد العربية والدولة العثمانية - الطبعة الثانية - دار العلم للملايين - بيروت - يوليو ١٩٦٠ م .
- ★ حمدان ، جمال (دكتور) : دراسات في العالم العربي - مطبعة النهضة - القاهرة ١٩٥٨ .
- ★ خير الله ، خير الله : مفصلة الشرق ، الأقطار العربية المحررة (ترجمة عارف النكدي) - بيروت ١٩١٩ م .
- ★ داغر ، اسعد : ثورة العرب - القاهرة ١٩١٦ .
- ★ الدملاجي ، صديق : مدحت باشا - بغداد ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
- ★ الرافعي ، عبد الرحمن (بك) : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر - الجزء الثالث عن عصر محمد علي (باشا) - الطبعة الأولى - مطبعة النهضة - القاهرة ١٩٣٠ م (١٣٤٩ هـ) .
- ★ الريحاني ، أمين : ملوك العرب (جزآن) - الطبعة الأولى - المطبعة العلمية - بيروت ١٩٢٤ .
- تاريخ نجد الحديث وملحقاته - الطبعة الثانية - دار الريحاني للطبع والنشر - بيروت ١٩٥٤ .
- ★ الزبيري ، محمد محمود : الامامة وخطرها على وحدة اليمن - بيروت .
- ★ سالم ، السيد مصطفى : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) - الطبعة الأولى - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٦٣ .
- ★ سرهنك ، اسماعيل (باشا) : حقائق الأخبار عن دول البحار - (جزآن والثالث غير كامل) - القاهرة (١٣١٢ - ١٣١٦ هـ) .

- ★ السروجي ، محمد محمود (دكتور) : سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة العسير (١٨٦٤ - ١٨٦٦) - فصله من مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية - المجلد التاسع - ديسمبر ١٩٥٥ .
- ★ سعيد ، أمين : ملوك المسجونين المعاصرون ودولهم - مطبعة الخلي - القاهرة ١٩٣٣ .
- ★ اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري - الطبعة الأولى - دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ شرف الدين ، احمد حسين : اليمن عبر التاريخ ، من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين - الطبعة الأولى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٩٦٣ (١٣٨٢هـ) .
- ★ الشهرستاني : ابو الفتح بن ابي القاسم عبد الكريم بن ابي بكر (٤٦٧ - ٥٤٨هـ) : الملل والنحل - الجزء الأول - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٠٩م (١٣٨٢هـ) .
- ★ طربين ، احمد (دكتور) : الوحدة العربية بين (١٩١٦ - ١٩٤٥م) - الطبعة الأولى - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٩ .
- ★ العبدل ، احمد فضل بن علي محسن : هدية الزمن في اخبار ملوك لُج وعدن - الطبعة الأولى - المطبعة السلفية - القاهرة ١٩٣٣م (١٣١٥هـ) .
- ★ العرش ، حسين بن احمد : بلوغ المرام في شرح مسك الحتام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وانام - (تحقيق الأب انتاس الكرملي) - مطبعة البرتري - القاهرة ١٩٣٩ .
- ★ العظم ، رفيق (بك) : الجامعة العثمانية والعصبة التركية (من مجموعة آثار رفيق بك ، العظم ، نشرها عثمان العظم) - القاهرة ١٣٤٤هـ .
- ★ العظم ، نزيه مؤيد : رحلة في بلاد العربية السعيدة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ١٩٣٨ .
- ★ العقاد ، صلاح (دكتور) : الاستعمار في الخليج الفارسي - القاهرة ١٩٥٦ .
- ★ العقيل ، محمد بن احمد عيسى : تاريخ الخلف السليمانى او الجنوب العربى في التاريخ - الجزء الأول طبع بمطابع الرياض ١٩٥٨ (١٣٧٨هـ) - الجزء الثاني طبع بمطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٦١م (١٣٨٠هـ) .
- ★ علي ، محمد كرد : خطط الشام - دمشق ١٩٢٧م .
- ★ غالب ، محمد انعم : نظام الحكم والتخلف الاقتصادى في اليمن - (تقديم الكتاب بقلم الاستاذ احمد محمد نعمان رئيس وزراء اليمن الأسبق) .
- ★ فخرى ، احمد (دكتور) : اليمن ماضيها وحاضرها - مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ١٩٥٧ .
- ★ فريد ، محمد (بك) : تاريخ الدولة العلية العثمانية - القاهرة ١٨٩٦ .
- ★ فيفى ، سليمان : في غمرة النضال - بغداد ١٩٥٢ .
- ★ لبيب ، حسين : تاريخ المسألة الشرقية - القاهرة ١٩٢١ .
- ★ مافى ، محمد عبد الله (دكتور) : دولة اليمن الزيدية ، نشأتها ، تطورها ، علائقتها ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية - القاهرة - مايو ١٩٥٠ .

– النهضة الحديثة في جزيرة العرب – الجزء الأول – في المملكة العربية السعودية « – القاهرة ١٩٥٢م .

★ مجهول المؤلف : اليمن المتهوبة المكتوبة – (يعنى هذا الكتاب معلومات مدعمة بالوثائق عن حكم آل حميد الدين في اليمن في عهد الامام يحيى ، ويوضح مدى تدهور احوال البلاد حينذاك ، ويستعرض احرار اليمن والعروبة والاسلام والانسانية لانقاذ الشعب اليمني – ولم يشر الكتاب الى الجهة التي تولت نشره او تاريخ اصداره) .

★ مختار ، محمد : التوقيعات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبضية .

★ مؤنس ، حسين (دكتور) : الشرق الاسلامي في العصر الحديث – مطبعة حجازي – القاهرة ١٩٣٨م .

★ نعمان ، احمد محمد : انهيار الرجعية في اليمن – القاهرة .

★ الهمداني ، ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب بن يوسف بن داود : صفة جزيرة العرب – القاهرة ١٩٥٣ .

★ هولفرتز . هانز : اليمن من الباب الخلفي (ترجمة خيرى حماد) – بيروت ١٩٦١ .

★ الواسعى ، عبد الواسع بن يحيى : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهمسوم واخزن في حوادث وتاريخ اليمن – الطبعة الاولى – المطبعة السلفية – القاهرة ١٩٢٧ .
(١٩٤٦هـ) – الطبعة الثانية – مطبعة حجازي – القاهرة ١٩٤٧ (١٣٦٦هـ) .

★ وليمز ، سيتون (م . ف) : بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠ – ١٩٤٨ ، (ترجمة وتعليق الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى) – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٥٢ .

★ وهبة ، حافظ : جزيرة العرب في القرن العشرين – الطبعة الثانية – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٤٦ .

التوريات

– الوقائع المصرية ، المجلد ٦ – الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٨٦٥ .

المجلات

– مجلة المتكلف : الصادرة في القاهرة ، واصحابها فارس نور ، ويعقوب صروف ومكاربوس شاهين

المجلد ٣٤ – ج ١ ، ٢ ، ٣	الصادر في سنة ١٩٠٩ .
المجلد ٣٥ – ج ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦	الصادر في سنة ١٩٠٩ .
المجلد ٣٦ – ج ٢ ، ٣	الصادر في سنة ١٩١٠ .
المجلد ٣٧ – ج ١ ، ٥	الصادر في سنة ١٩١٠ .
المجلد ٤٢ – ج ٦	الصادر في سنة ١٩١٣ .
المجلد ٤٤ – ج ٥	الصادر في سنة ١٩١٤ .
المجلد ٩١ – ج ٤	الصادر في سنة ١٩٣٧ .

- مجلة المنار : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ رشيد رضا .
 - المجلد ١٢ - ج ١٢ الصادر في يناير سنة ١٩١٠ .
 - المجلد ١٥ - ج ٢ الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩١٢ .
 - المجلد ١٦ - ج ١ الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩١٣ .
 - المجلد ١٦ - ج ٤ الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩١٣ .

الجرائد

- جريدة الأهرام : الصادرة في القاهرة ، وصاحب امتيازها جبرائيل بشارة نقلا .
 - الأعداد الصادرة - في أعوام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ،
والعدد ٢٨٨٠٢ الصادر في ١٩٦٥/١٠/٩ .
- جريدة المؤيد : الصادرة في القاهرة ، وصاحبها الشيخ علي يوسف .
 - جميع الأعداد الصادرة من منتصف عام ١٩٠٨ م حتى عام ١٩١٤ م .
- جريدة اللواء : الصادرة في القاهرة ، وتمتلكها شركة مساهمة من علي فهمي كامل وشركاه ،
ومدير السياسة المسئول منصور مصطفى رفعت جميع الأعداد الصادرة من
منتصف عام ١٩٠٩ حتى منتصف عام ١٩١٠ م ، ومن أول عام ١٩١١ م
حتى نهاية يونية ١٩١١ م ، ومن أول ديسمبر ١٩١١ م حتى ٣٠ من يونيو
١٩١٢ م .

REFERENCES

DOCUMENTS

الوثائق

- Admiralty Handbook of Arabia.
Published for Official Use, 1916, Reissued by H.M.S.O., 1920.
- Aff. Etrang. Corr. Polit. S., 1865.
- من الوثائق الفرنسية المنشورة عن أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والمخطوطة بدار الوثائق القومية بعبدين بالقاهرة .
- Aitchison, C.V. : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and the Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1933.
- HureWitz, C. : Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, II, U.S.A. Princeton, 1956, First Pub.
- White Paper, Cmd. 4752, 1934.
Treaty of Friendship and Mutual Co-operation between His Majesty in respect of the United Kingdom and of India and the King of the Yemen.

TEXTS

- Antonius, George.
The Arab Awakening,
Hamish Hamilton, London, 1938.
- Bérard, Victor.
— Le Sultan, l'Islam et les Puissances, Paris, 1907.
— La Révolution Turque, 1909.
- Berreby, J. J.
La Péninsule Arabique, Payot, Paris, 1958.
- Brémond, E. Yemen et Saoudia. Charles-Lovauzelle and cie, paris, 1ère Ed., 1937.
- Bury, G.W.
Arabia Infelix or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London, 1915.
(It includes chapters on natural history and agricultural products).
- Douin,
Histoire du Règne du Khédive Ismail t. I.
- Earle, E. M.
Turkey, The Great Powers, and the Baghdad Railway, Macmillan, New York, First Ed., 1935.
- Edib, Halide.
Conflict of East and West in Turkey, Lahore, 1935.

- Emin, Ahmed.
Turkey in the World War, U.S.A., 1930.
- Engelhardt.
La Turquie et le Tanzimat, t. I, Paris, 1882.
- Ferid, Mohammed.
Etude sur la crise ottomane actuelle (1911-1912), Genève, 1923.
Etude sur la crise ottomane actuelle (1914-1915), Genève, 1915.
- Fesh, Paul.
Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid, Paris, 1907.
- Harris, W.B.
A Journey through the Yemen ; and some general remarks upon that country.
London, 1893. (Besides the lively personal narrative, there is a first part consisting of general information, especially a valuable historical summary).
- Helfritz, H.
The Yemen. A Secret Journey, Allen and Unwin, London, Translated
by M. Hero First Pub. in English 1958. (In German 1956).
- Hogarth, David George.
— The penetration of Arabia, a record of the development of Western
knowledge concerning the Arabian Peninsula (N.Y., 1904).
— The Nearer East,
H. Frawde. London, 1905.
- Arabia.
Clarendon Pr., Oxford 1922, First Ed.
- Jacob, Harold F.
Kings of Arabia, Mills and Boon, London, 1923.
(Much valuable information on ancient and recent history, the people,
etc.).
- Jung, Eugène.
La Révolte Arabe t. I,
Paris, 1924.
- Kammerer,
La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, Le Caire, 1920.
- Lammens, S.J.
La Syrie, Précis Historique, 2 Vols.
Beyrouth, 1921.
- Lenczowski, George.
The Middle East in World Affairs, New Second Edition, 1956.
- Longrigg, S. H.
Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.
- Mandelstone, André.
La Turquie, Paris, 1918.
- Midhat, Ali Haydar.
Midhat Pasha, Paris, 1908.
- Neibuhr, C.
Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins, Amsterdam, 1776.

- Nicolaides, N.
Une Année de Constitution, Bruxelles, 1909.
- Pinon, René,
L'Europe et l'Empire Ottoman, Paris, 1917.
- Playfair, R.L'
A Histor of Arabia Felix or Yemen «from the commencement of the
Christian era to the present time, including an account of the British
Settlement of Aden». (Selections from the Records of the Bombay Go-
vernment, No. 49, New Series. Bombay, contains a bibliography).
Bombay, 1859.
- Poincarré, Raymond,
Au service de la France, Vol. V.
- Reilly, B.
Aden and the Yemen.
Her Majesty's Stationery Office, London, 1960.
- Rihani, Ameen.
Arabian Peak and Desert,
Travels in Yemen. Constable and Co. Ltd.
London, 1930.
- Saab, Hassan (Dr.).
The Federalists of the Ottoman Empire,
Amsterdam, 1958.
- Sanger, Richard H.
The Arabian Peninsula, Cornell Univ. Pr. ;
New York, 1954, First Pub.
- Scott, Hugh (D.).
— The Yemen in 1937-38, Journal of the Royal Central Asian Society,
Vol. 27, 1930.
— In the High Yemen, Murray, 1942.
- Stark, Freya.
The Arab Island.
A.A. Knopf, New York, 1945, First Ed.
- Stripling,
The ottoman Turks and Arabs, Urobs, 1942.
- Tritton, D.S.
The Rise of the Imams of Sanaa, O.U.P.
Madras, 192.
- Wavell, A.J.B.
A Modern Pilgrim in Mecca and a siege in Sanaa.
Constable and Co. Ltd., Londo, 1921.
- Zeine, N.Z.
Arab-Turkish relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut,

PERIODICALS

- Survey of International Affairs.
Royal Institute of International Affairs.
Years 1052-1982.
- Correspondance d'Orient, revue économique, politique, littéraire
Directeur : Georges Sanné Paris..

15/ 4/1910	15/ 2/1911
15/6/1910	1/10/1913
15/12/1910	1/ 6/1914
5/ 2/1911	25/ 7/1916
- Journal of the Royal Central Asian Society.
The Royal Central Asian Soc.
Vol. XXVII, Part I, 1940.
- Revue du Monde Musulman. La Mission Scientifique du Maroc.
Vol. IV, Janvier 1908, Vol. IX, Sept. 1909, Vol. X, Janvier 1910 et Vol.
XXI Décembre 1912.

ملاحظات خاصة بالمصادر

لا شك أن أهم العقبات التي تواجه المهتمين بالدراسات اليمنية تنحصر في قلة المصادر العلمية التي يمكن الرجوع إليها بل ندرتها في بعض الأحيان . فالحكومة اليمنية لم تحتفظ بسجلات منظمة لوثائقها في عهد الإمامة ، كما أن الطبيعة القبلية التي اتصف بها الشعب اليمني وكثرة ثوراته وحروبه المذهبية واضطراب أحواله بحدت الكثير من تراثه . ولم يبق للدراسين إلا نذر قليل من المخطوطات التي عثر عليها في بعض المساجد اليمنية كالجوامع الكبير بصنعاء ، وفي حوزة بعض فقهاء اليمن وأعلامه .

وقد توجهت بعثات عربية إلى اليمن لتصوير هذه المخطوطات وسعت للحصول على نسخ زائدة منها . وقد عثرت على بعضها وعلى صور (ميكرو فيلم) لها بدار الكتب بالقاهرة وبمعهد المخطوطات بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمكتبة محافظة الإسكندرية . ويستدل من هذه المخطوطات على أن اليمن قد شهدت حركة تاريخية نشطة في عهد الفتح العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٣٥) وفي أعقابها . وقد اخترت من بينها المخطوطات الأربعة التي أشرت إليها في قائمة المصادر واعتمدت عليها في توضيح الجذور الأولى للعلاقات العثمانية اليمنية .

وقد اتجهت للبحث عن مصادر جديدة توضح جوانب الموضوع ، فوجدت في مجموعة الوثائق العربية والأجنبية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ما ساعدني على معرفة تطور العلاقات العثمانية اليمنية التي شاركت فيها مصر

بدور واضح وفعال كجزء من سياستها العربية أثناء تبعيةها هي الأخرى للسيادة العثمانية .

وساعدتني في هذا المجال أيضا مجموعة من كتب للوثائق المنشورة أخصر بالذكر منها كتاب الدكتور شوقي عطا الله الجميل الذي حوى عددا من « الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧١ » ، وكتايب « آتشيسون » (Aitchison) و « مورفتز » (Hurewitz) اللذين تضمنتا تعليقات وإعانة عن سياسة العثمانيين والبريطانيين في الشرق الأدنى والادوسط .

وقد عثرت على عدد قليل من المؤلفات اليمنية المنشورة التي تبدو أهميتها في تعبيرها عن وجهات النظر المختلفة لدى أهالي البلاد وموقفهم من الحكم العثماني الذي حاول السيطرة فترة طويلة على مقدراتهم . فبينما كان الواسعي والعرشي والجرافي يعبرون عن وجهة نظر الزيديين في وسط جبال اليمن ، كان العبدلي يتحدث عن تاريخ لحج وعدن وعن الجنوب اليمني بأكمله . وفي أقصى الشمال في جيزان وضع العقيل مؤلفه - الذي أهداني مشكورا نسخة منه طبعته بمدينة الرياض - واستعرض فيه تاريخ المخلاف السليماني وعسير موضعا نضال الأدارسة ضد سيطرة العثمانيين على بلادهم .

وإذا كانت كتب الواسعي والعرشي والجرافي قد اتبعت طريقة المؤرخين الأوائل بالاختصار على استعمال التاريخ الهجري مع ذكر الأحداث مرتبة عاما بعد آخر على طريقة الحوليات وتخصيص حديثهم عن الأئمة الزيديين بشكل يؤكد تحيزهم لجانبهم ، فإن كتايب العبدلي والعقيل حاولا عرض الأحداث بأسلوب سلس مرتب تميز بالتحليل والمقارنة في كثير من الأحيان ، وإن كان العقيل قد فاق العبدلي في هذا المجال . وقد حوى مؤلفاهما كثيرا من الوثائق الهامة مما ميزهما خاصة بين مؤلفات اليمنيين المنشورة .

وتجدر الإشارة الى أهمية كتب الرحالة العرب الذين ارتادوا اليمن في فترات متتالية رغم ما تحتويه من مبالغة في بعض الأحيان وما تشتمل عليه من اهتمام بالنواحي العمرانية والاجتماعية والأحداث المحددة بوقت الرحلة وغالبا ما يكون قصيرا مما لا يجعلها مؤلفات تاريخية بمعنى الكلمة . غير انني حاولت أن أستخلص من ثنايا صفحاتها معلومات تاريخية مفيدة ساعدتني في ربط الأحداث، وإن استلزمت كثيرا من الحذر واليقظة والتحقيق والمقارنة . وأخص بالذكر منها كتاب « ملوك العرب » الذي وضعه أمين الريحاني المؤرخ الأديب الرحالة العربي الأمل الأمريكي الجنسية . وقد طاف الريحاني بأحاء الجزيرة العربية والتقى بملوكها ورؤسائها وشيوخها في العشرينات من القرن الحالي ، كما اتصل بكثير من الشخصيات العادية بين سكان الجزيرة للتعرف على آرائهم ومواقفهم من أحداث عصرهم . وقد حاول الريحاني أن يحلل وينقد ويرجع الأحداث الى جذورها

الأصلية ، مستعينا بعمق ثقافته وسعة اطلاعه وكثرة رحلاته وأسفاره ، مما أعطى مؤلفه أهمية خاصة بين كتب الرحالة العرب الآخرين أمثال نزيه مؤيد العظم ومحمد حسن اللذين اتصفا بالتحيز لحكم الأئمة ومحاولة تبرير النظم القائمة ، كما تحاملا على العثمانيين دون انصافهم .

أما كتب الرحالة الأجانب فكانت هي الأخرى ذات قيمة كبيرة في توضيح أحداث التاريخ اليمني بعد تخليصها من نزعات التحيز الأوربي ومبالغات الأسلوب القصصى . فمن بينها كتاب « نيبور » (Neibuhr) الرحالة الدنمركي الذي طاف بأرجاء اليمن في سنة ١٧٦٣ ، وكتاب الأديب الصحفي الإيطالي «سلفاتورابونتي» الذي وضعه في أواخر الأربعينات من القرن الحالى بعنوان « ملكة الامام يحيى أو رحلة في بلاد العربية السعيدة » . وفي ذلك الوقت أيضا قام بزيارة اليمن الرحالة الدكتور هيوسكوت (Hugh Scott) وسجل مشاهداته في كتابه « في مرتفعات اليمن (...) (In the High Yemen) الذي ضمنه فصلا خاصا عرض فيه موجزا للتاريخ اليمني . أما كتاب الرحالة الألماني « هانز هولفرتز » (Hanz Helfritz) الذي عربه خيرى حماد بعنوان (اليمن من الباب الخلفى) فقد حاول مؤلفه أن يكون موضوعيا غير انه كآى أوربي آخر كان يتحدث عن الشرق وكأنه بلاد العجائب والغرائب . وقد عرض « هولفرتز » حالة اليمن في أواخر عهد الامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) وبداية عهد الامام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢) غير أنه تطرق الى أحوال اليمن في عهد العثمانيين موضحا أنهم تمكنوا من وضع حد للخلافات الداخلية هناك ، فأقاموا بذلك أسس « الوحدة » التى استطاع الامام يحيى أن يشيد حكمه عليها .

وقد اتصفت مؤلفات البريطانيين عن اليمن بدفاعهم عن مصالحهم الاستعمارية في جنوبه خاصة وإن معظمهم قد شغلوا عدة مناصب سياسية في عدن . غير ان هذه المؤلفات لا تخلو من موضوعية وعمق والمأم وفهم بالتاريخ اليمني ومجريات أحداثه . فمثلا كتاب الرحالة البريطانى بيورى (Bury) عن « العربية غير السعيدة أو الأتراك في اليمن » (Arabia Inflix or the Turks in Yemen..) الذى صدر في لندن سنة ١٩١٥ ويعد من أهم المؤلفات الأجنبية المعاصرة التى استعرضت تاريخ العثمانيين في بلاد اليمن .

كما أن كتاب هارولد جاكوب (Harold Jacob) عن « ملوك العرب » (Kings of Arabia) لا يقل أهمية عن سابقه . فقد صدر هذا الكتاب في لندن سنة ١٩٦٣ وكان مؤلفه يشغل منصب المعاون الأول للمقيم البريطانى في عدن ثم وكيلًا سياسيًا لمرتفعات عدن ، كما شغل أثناء الحرب العالمية الأولى منصب المستشار الخاص لثئون جنوب غرب الجزيرة العربية لدى اثنين ممن تولوا منصب المنعوب السامى البريطانى بالقاهرة . وفضلا عن هذه المناصب التى

شغلها «جاكوب» والتي قربته الى مصادر المعلومات كان ملما باللغات العربية وعلى دراية بعادات اليمنيين وتقاليدهم . بل لوحظ انه كان يحمل معه دائما مصحفا أثناء اقامته في بلاد اليمن ، كما كان يحفظ عن ظهر قلب أمثالا عربية محلية وآيات قرآنية استعملها كثيرا في كتاباته وأحاديثه . وقد كان « جاكوب » دقيقا في عرضه لاحداث هجوم العثمانيين على الحج ومحاولتهم غزو عدن وصراعهم ضد البريطانيين في جنوب اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى .

وهناك مجموعة من المؤلفات التي أشارت الى موضوع البحث من زوايا متعددة . فكتاب لينكوفسكي (Lenezowski) عن « الشرق الأوسط في الشؤون الدولية، (The Middle East in World Affairs...) استعرض مؤلفه العمليات الحربية في جنوب اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأوضح موقف القوات العثمانية والبريطانية هناك ، وقارن بين ميدان الحرب في اليمن وميادين الحرب الأخرى في ذلك الحين

ومن أهم المصادر التي تناولت دراسة ثورات الشعب اليمني ضد حكم الأتراك العثمانيين أشهر الى كتابي هاريس (Harris) وويل (Wavell) الصادرين في لندن في عامي ١٨٩٣ و ١٩١٢ فانهما سجلان متكاملان للثورات اليمنية في أعوام ١٨٩١ و ١٩٠٤ و ١٩١٠ .

هذا بالإضافة الى مؤلفات بريمون (Prémont) ورايلي (Reilly) وهوجارث (Hogarth) وسانجر (Sanger) وبلايفير (Pleyfair) وغيرهم فقد ألغوا مزيدا من الضوء على جوانب موضوع البحث

وقد اعتمد « بلايفير » في مؤلفه « تاريخ العربية السعيدة أو اليمن » (A. History of Arabia Felix or Yemen ...) على الوثائق السياسية الصادرة عن حكومة الهند البريطانية قبيل سنة ١٨٥٩ مما يبرز أهميته في توضيح معالم سياسة البريطانيين في أعقاب سيطرتهم على عدن في سنة ١٨٣٩ وبداية بسط نفوذهم في جنوب اليمن .

ومن الرسائل العلمية الهامة التي اطلعت عليها وأفادتني كثيرا رسالة الصديق الدكتور السيد مصطفى سالم عن « اليمن والامام يحيى من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٤٨ » التي تناول فيها دراسة موضوعية شاملة لعهد الامام يحيى ، موضعا الدور الذي شارك به في أحداث اليمن وتشكيل مصيره ، فاستعرض دوره عندما وضع الأساس لحكم الامامة في اليمن ناثرة على العثمانيين أولا ثم مشاركة لهم ثانيا ، ثم منفردة بالحكم أخيرا حتى مصرعه في سنة ١٩٤٨ . وقد أفادتني هذه الرسالة في معرفة حقيقة دور الامام يحيى زعيم الزيديين الذين شكلوا أخطر قوة سياسية محلية واجهها العثمانيون أثناء حكمهم لليمن . كما تعد رسالة توفيق علي برو عن « العرب والترك في العهد الدستوري

العثماني من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ « من أهم المصادر التي أفاضت اللثام عن تطور علاقات الترك بالعرب في تلك الفترة ، وأظهرت كيف كانت قضية اليمن من أبرز القضايا التي وجهت هذه العلاقات وأثرت فيها أبلغ تأثير .

أما رسالة محمد أنعم غالب عن « التخلف الاقتصادي في اليمن في عهد الأئمة » فهي من المؤلفات المنهجية القيمة التي أبرزت بوضوح وجلاء العناصر المكونة للاقتصاد اليمني والدور الذي لعبه العثمانيون في هذا المجال أثناء حكمهم لليمن ، ثم حددت مسئولية الامامة بنظامها العتيق عن تخلف الاقتصاد اليمني وركزته . ولما كان مؤلف هذه الرسالة من أبناء اليمن الذين أتاحت لهم فرصة الدراسة في الخارج فقد كان على دراية كافية بشئون بلاده ومشاكلها ، كما كان على درجة من العلم والثقافة ساعدته في التعبير الصادق والبحث الجاد الذي بدا واضحا في رسالته .

وأضيف الى هذه الرسائل العلمية الهامة رسالة أحمد طربين عن قضية « الوحدة العربية من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٤٥ » والتي استعرض فيها معالم تاريخ البلاد العربية ومن بينها اليمن أثناء تبعيتها للدولة العثمانية ، مع إبراز بداية ظهور ملامح الاتجاه في كل منها نحو تحقيق الوحدة العربية . متتبعا تطور هذا الاتجاه ونموه حتى أقيم صرح جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥ .

ومن بين مصادر البحث أيضا مجموعة من المؤلفات التي تناولت دراسة أحوال الدولة العثمانية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقاتها بالبلاد العربية ومن بينها اليمن . فكتاب أستاذي الدكتور محمد أحمد أنيس عن « الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ - ١٩١٩ » يعالج في دقة وعمق موضوع التأثير العثماني في مجتمعات الشرق الأدنى ، ذلك التأثير الذي بدأ بظهور الأتراك العثمانيين في المنطقة ثم توسعهم فيها وحكمهم لها حتى سقطت الدولة العثمانية وثورة شعوب المنطقة عليها في الحرب العالمية الأولى . كما أن كتاب ساطع الحصري عن « الدولة العثمانية والبلاد العربية » يستعرض معالم الاتجاهات العسامة للعلاقات العثمانية العربية في دقة وشمول ، مستندا الى كثير من الوثائق التركية التي اطلع عليها المؤلف والتي تخص شئون البلاد العربية ومن بينها اليمن - عندما كانت ايلات ثم ولايات تابعة للدولة العثمانية منذ مطلع العصور الحديثة حتى اعلان الجمهورية التركية في أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي . والى جانب هذين المؤلفين أشير الى أهمية كتاب الصحفي التركي أحمد أمين محرر جريدة « وطن » التركية الذي صدر في سنة ١٩٣٠ عن « تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى » (Turkey in the World War) وتناول دراسة الظروف التي جعلت الحكومة العثمانية تشترك في تلك الحرب ، كما أشار الى الأفكار القومية التركية وروادها الأوائل .

أما كتاب الدبلوماسي الفرنسي انجلهارت (Engelhardt) عن تركيا والتنظيمات،
(La Turquie et le Tanziment) فقد صدر في باريس عام ١٨٨٢ .
وقضى مؤلفه شطرا كبيرا من حياته في عاصمة الدولة العثمانية فكان قريبا من
الأحداث التي أرخ لها . هذا بالإضافة الى أهمية كتابي فيكتور بيرار
Victor Berard وقد صدرا في باريس في عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ أولهما
بعنوان (Le Sultan l'Islam et les puissances) والثاني تحت
عنوان (La Révolution Turque)

كما أشير الى أهمية كتاب بول فيش Paul Fesh الذي صدر في عام ١٩٠٧
وتناول دراسة الأحداث التي دارت في عاصمة الدولة العثمانية في الأيام الأخيرة
من عهد السلطان عبد الحميد وكان عنوانه
(Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid .)

فكل هذه المجموعة أمدتني بمعلومات وافية عن أوضاع الدولة العثمانية
وسياستها في حكم الولايات التابعة لها ومن بينها اليمن .

وهنا ينبغي الإشارة الى دور الجرائد والمجلات العربية والأجنبية التي لجأت
اليها عندما كانت تصمت المصادر عن الإجابة عما يدور بكمثرى من استفسارات
وتساؤلات ، كما انني استعنت بها في ربط الأحداث بعضها ببعض ، والقاء مزيد
من الضوء عليها ، وتوضيح وجهة نظر الرأي العام عنها ، وذلك بعد تخلصها
من نزعات التحيز الى جانب دون آخر وتصفيتها من شوائب الاثارة والتهويل .

فجريدة الأهرام كانت أولى الجرائد التي اعتمدت عليها وامتلات صفحاتها
بكثير من المقالات التي عبرت عن وجهة النظر العثمانية بصفة خاصة ، كما نشرت
الكثير من تصريحات القادة العثمانيين في اليمن وموجزا لمحاضر «مجلس المبعوثان»
التي برزت من خلالها القضية اليمنية ، تلك القضية التي شكلت موضوعا عاما
ومثيرا في مناقشات المجلس . أما جريدة « اللواء » فكانت تعبر عن وجهة نظر
الحزب الوطني المصري الذي كان يميل للجامعة الاسلامية وللإخاء العثماني حتى
لا يواجه عدوين في وقت واحد تمثلا في الاحتلال البريطاني لمصر والتبعية
للسيادة العثمانية . كما ان جريدة « المؤيد » حوت الكثير من المقالات المترجمة
عن الجرائد التركية بعبارة واضحة ولغة سليمة ، كما تضمنت العديد من مقالات
الاصلاحيين العرب وآراء الحُصوم المنقولة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها .
هذا فضلا عن الكثير من البرقيات ونصوص القوانين الصادرة عن الآستانة
عاصمة الدولة العثمانية والتي تتصل بالولايات العربية بصفة عامة ، وبالقضية
اليمنية بصفة خاصة .

أما عن المجلات العربية التي رجعت اليها في دراستي هذه فقد تميزت
مجلة « المقتطف » بروح الاعتدال والفهم الصحيح لحوادث الانقلاب العثماني

ومطامع العهد الدستوري في سنة ١٩٠٨ . بينما عالجت مجلة «المنار» موضوعاتها بحماس الحزم للاتحادين الأتراك اذ عرف عن صاحبها رشيد رضا خلاصته للرابطة العثمانية والجامعة الاسلامية . وقد حوت مجلة « المنار » الكثير من رسائل محمد الادريسي زعيم الادارسة في شمال اليمن ومقالات بعض الكتاب اليمنيين والأحاديث الصحفية مع بعض كبار المسؤولين من الضباط العثمانيين الذين اشتركوا في اخماد الثورات اليمنية ضد الادارة العثمانية ، فضلا عما نشرته هذه المجلة من تعليقات وتقد لبرامج الاحزاب العثمانية والعربية على السواء .

ومن أبرز المجلات الأجنبية التي أشارت لموضوع البحث مجلة (Revue du Monde Musulman) فقد استعرضت قضايا العالم الاسلامي السياسية والاجتماعية ، وان حاول بعض كتابها تشويه فكرة الجامعة الاسلامية ، كما أنشط البعض الآخر من محرريها في بحث حوادث الانقلاب العثماني في سنة ١٩٠٨ . بينما تميزت عنها بالدقة مجلة (Correspondance d'Orient) وكان محررها الرئيسي الدكتور جورج سمنه يشاركه في ذلك شكري غانم . ورغم استعراض هذه المجلة لمعالم السياسة العثمانية في كثير من الأحيان ، فإنها كانت استعمارية الهدف متحيزة للدول الأوروبية . أما مجلة (Survey of International Affairs) فقد صدرت في سنة ١٩٢٥ وهي بذلك متأخرة قليلا من الناحية الزمنية عن موضوع البحث ، غير ان المقالات المتعلقة بقضية اليمن التي كانت تنشر بها بين الحين والآخر ألقت كثيرا من الضوء على الآثار التي تركها العثمانيون في مقدرات اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أشارت بوضوح لنتائج جلانهم عنه عقب هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى .

كان هذا عرضا عاما لأهم المصادر العلمية التي اعتمدت عليها في دراستي موضوع البحث ولا أغمط بذلك أهمية المصادر الأخرى التي اكتفيت بعرضها في قائمة المصادر ، فقد ساعدتني جميعها في معالجة الموضوع وانجازه في صورته النهائية .

فهرس

٥	تقديم
١١	مقدمة المؤلف
١٩	الفصل الأول : علاقة الأتراك العثمانيين ببلاد اليمن قبل سنة ١٨٧٢
٥٥	الفصل الثاني : عودة الأتراك العثمانيين الى اليمن فى سنة ١٨٧٢
	الفصل الثالث : نظام الحكم العثمانى فى اليمن قبيل العهد
١٠٣	الدستورى (١٨٧٢ - ١٩٠٨)
	الفصل الرابع : السياسة العثمانية فى اليمن فى مطلع العهد
١٨٣	الدستورى (١٩٠٨ - ١٩١١)
	الفصل الخامس : موقف العثمانيين فى اليمن فى أعقاب الصلح
٢٧٧	مع الامام يحيى (١٩١١ - ١٩١٤)
	الفصل السادس : العثمانيون فى اليمن فى أثناء الحرب العالمية
٣٥٥	الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)
	الخاتمة : آثار الحكم العثمانى فى مقدرات اليمن السياسية
٤٢٧	والاقتصادية والاجتماعية
٤٤٩	الملاحق : أولا - الوثائق
٥٠٦	ثانيا - الجداول
٥١٣	مصادر البحث
٥٢٣	ملاحظات خاصة بالمصادر

رقم الابداع بدار الكتب ١٩٨٥/٥٨٨٣

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٧٨٤ - ٠